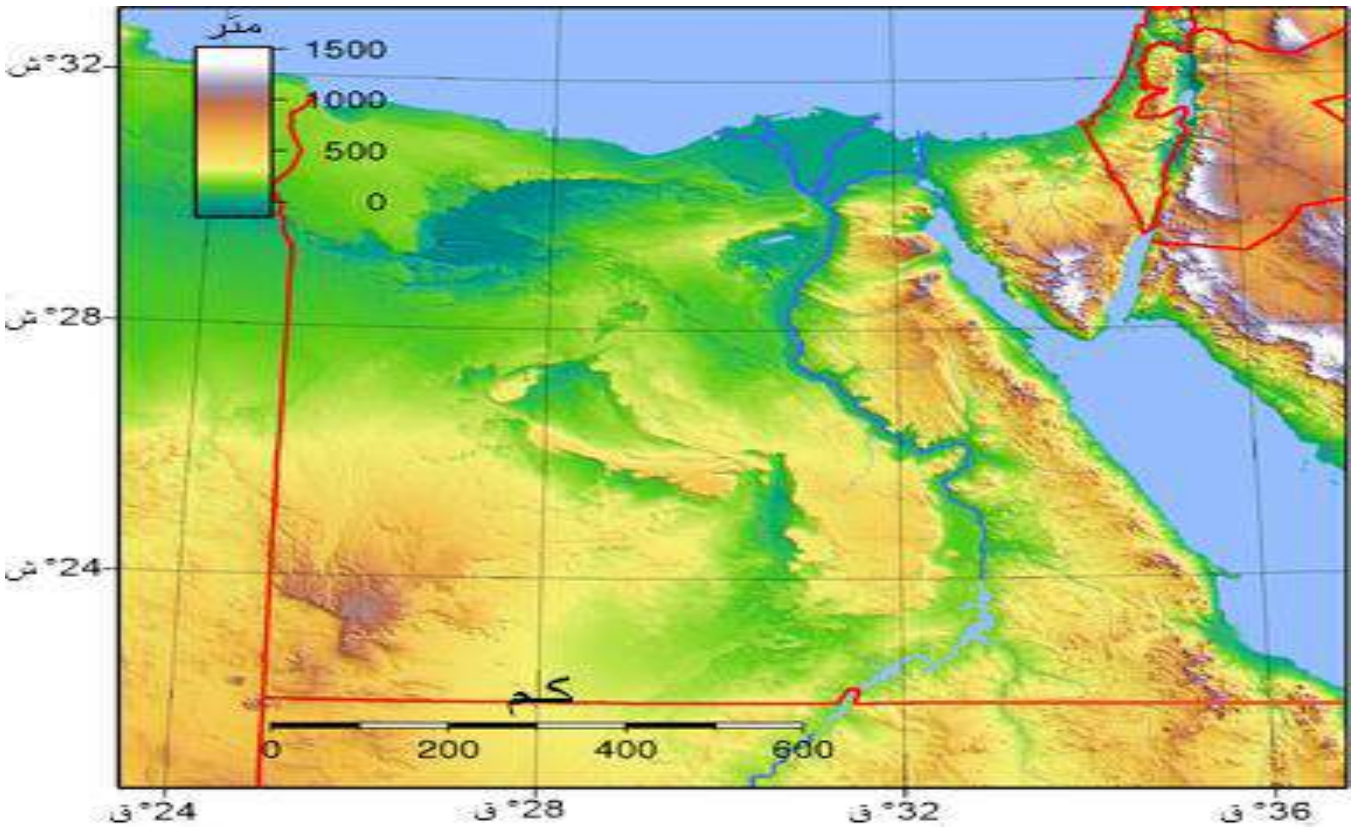

مشكلات مصرية قديمة . . . وتتجدد !

دكتور علي السلمي

2023

قائمة المحتويات

الفصل	الموضوع	صفحة
	تمهيد	3
الأول	مشكلات دستورية وسياسية	18
الثاني	الأحزاب السياسيـــــة في مصر	60
الثالث	رؤساء مصر ومواقفهم في قضايا الوطن	140
الرابع	سيادة الحكم السلطوي (الاستبدادي) ، حالة مصر !	145
الخامس	مؤشر الديمقراطية لعام 2021: ما هو ترتيب البلدان العربية	164
السادس	مشكلة الديـــون الخارجيـــــــــــــــة	170
السابع	محطـــــــات وأزمـــــــــات لا تنسى	210
الثامن	مشكلة العجز المائي وتأثيرها السالب على حياة المصريين	216
التاسع	مشكلة العجز المستمر في الموازنة والاعتماد المتزايد على الضرائب	253
العاشر	مشكلة إدارة الأصول المملوكة للدولة "الخصخصة الجديدة"	267
الحادي عشر	مشكلة "التعويم" المنكر وتأثيرها على قيمة الجنية المصري	384
الثاني عشر	مشكلة عدم توازن الميزان التجاري (زيادة الواردات وتراجع الصادرات)	393
الثالث عشر	مشكلة تراجع الاستثمارات الخارجية (العربية والأجنبية)	402
الرابع عشر	مشكلة "المشروعات القومية" وعدم أولوياتها وجدوى بعضها والعائد منها	420
الخامس عشر	مشكلة إسرائيل والعدوان المستمر على فلســـطين !	431
السادس عشر	ذكريات مؤلمة تتيرها في 1948 والعدوان على غزة !	458
السابع عشر	خواتيم	623

مسجد السلطان حسن

تمهيد

عانت مصر في تاريخها الحديث ، منذ 1952 وما بعدها ، من مشكلات اقتصادية وسياسية ومجتمعية ، كلها كانت ترجع إلى سوء التخطيط ، أو غيابه أصلاً، وكانت لها نتائج غاية في السلبية على مسيرة "الوطن" ! وكان العنصر المشترك في تلك المشكلات ، ومن ثم فيما أدت إليه من نتائج تمثلت في تصدع البنيان الاقتصادي ، تخلل النظام السياسي وفي قمته "الدستور"، وشيوع حالات من الانفكاك المجتمعي كانت من أخطرها الفساد المالي والإداري والخروج عن النظام العام وعدم الاعتداد بالقانون ، حتى في مسائل الانتخابات التشريعية [ثم الانتخابات الرئاسية التي تمت في أواخر عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك بين مرشحين متعددين بعد ما كانت تلك الانتخابات تجري بأسلوب الاستفتاء على مرشح وحيد منذ 1952] ! ! ! ! وفيما يلي عرض لبعض تلك المشكلات التي كانت موجودة في عهود ما قبل 2011 ، ثم عادت بشكل أقوى وأخطر مما كانت عليه منذ 2012، وسيكون العرض بالاعتماد على مصادر أجنبية ومصرية كذلك ! ! ! ! !

نقلاً عن موقع عراق الخير[1] فالمشكلات في العالم العربي لا تختلف !

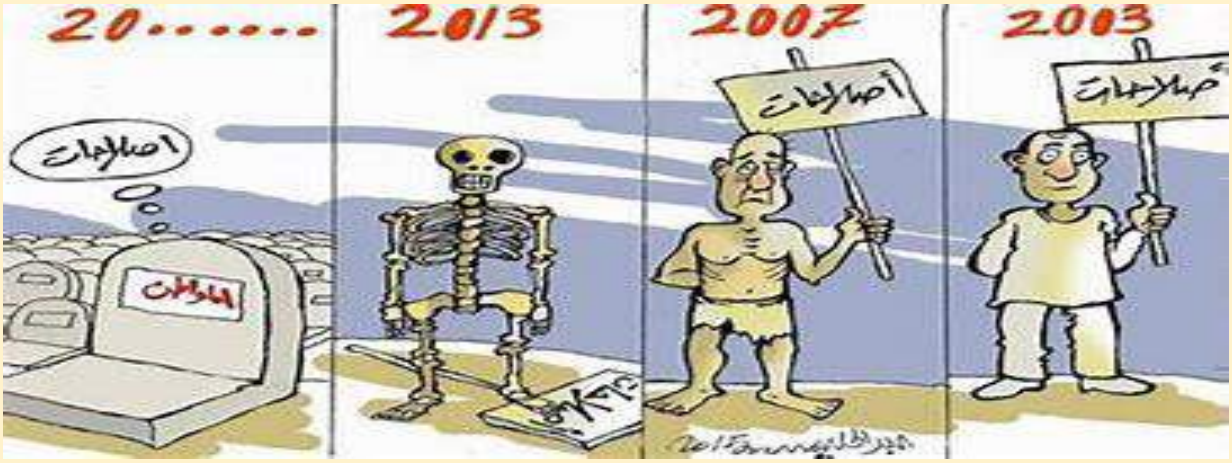

[1] شبكة عراق الخير (iraqkhair.com)

لنبدأ بالضحك . . . ولكنه ضحك كالبكاء !

فوائد سد النهضة على مصر !!

سد النهضة . . مشكلة يعلم الله متى وكيف ستنتهي !

سد النهضة الكبير في إثيوبيا

أكبر مشروع للطاقة الكهرومائية في أفريقيا

تشييد السد بدأ على نهر النيل الأزرق في عام 2011

كلفته 4 مليارات دولار غُطيت جزئيا من سندات اشتراها المواطنون

الطاقة الكهربائية المولدة من السد ستغير حياة ملايين الإثيوبيين

مصر قلقة لأنها تعتمد بشكل شبه كامل على النيل في احتياجاتها المائية

المفاوضات قد فشلت حتى الآن في التوصل اتفاق بشأن قضايا الخلاف الأساسية

المصدر: رويترز وبي بي سي

الديموقراطية في زمن مضى ! ! !

مناظرة في برنامج حوار الأحزاب في عام 2010 ،في تليفزيون الدولة !

https://youtu.be/1V79VVYodSw?si=LapWC-CwPMLL-MFa

https://youtu.be/10tDb4piYOs?si=li-WuAlelGbzPqGO

ومع ذلك شهدت انتخابات سنة 2010 أعلى مستويات التزوير

الأمر الذي دعا المترشحين المعارضين لنظام مبارك

والذين تم إسقاطهم وحرموا من دخول مجلس الشعب

إلى تشكيل ما أسموه "البرلمان الموازي"

وهو الذي تندر عليه مبارك قائلا "خليهم ينسلوا" !

https://youtu.be/lvK1nqh3-0I?si=P0elJvjfBTy63Mvd

لاتعليـــــــــــــق!

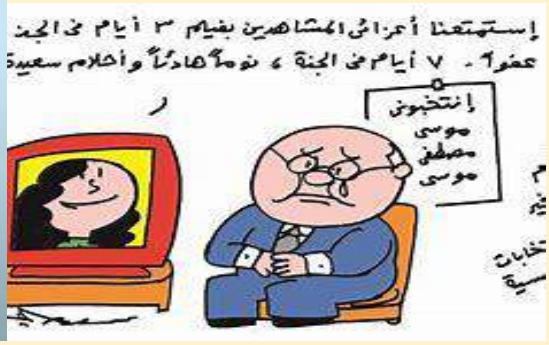

مشكلات مصر كما هي منذ 70 عامًا... تفاصيل أول مؤشر اقتصادي في تاريخ مصر[2]

مشكلات مصر لم تتغير منذ عقود، فقبل نحو 71 عاماً كان الاقتصاديون وأصحاب كبرى الشركات الوطنية والأجنبية في مصر على موعد من واحد من أهم الأحداث الاقتصادية التي شهدتها مصر في تاريخها الحديث، يوم 18 ابريل من عام 1946، حيث عُقد المؤشر الاقتصادي الأول برعاية الملك فاروق حاكم مصر آنذاك، وذلك في مقر الجمعية الجغرافية الملكية بالقاهرة.

[2] مشكلات مصر كما هي منذ 70 عامًا . . . حصريًا تفاصيل أول مؤشر اقتصادي في تاريخ مصر (maktoobbelaraby.com)

ذلك المؤتمر الذي لا يتذكره كثير من الساسة والاقتصاديين بسبب شيطنة الفترة الملكية، طُرح العديد من مشكلات مصر والقضايا الاقتصادية التي كانت تعاني منها البلاد أشد معناه في تلك الحقبة من الزمان، وربما مازالت تعاني الكثير منها الآن...!!!!!!!

والحقيقة أن المؤتمر لم يكن اقتصادياً فحسب، وإنما تطرق لجوانب أخرى مثل مشكلات الصحة والتعليم.

مشكلات مصر: الاعتراف بالفقر... والتشبث بالثورة!

مشكلات الفقر في مصر عمرها طويل، لم تكن مرتبطة بفترة معينة من تاريخ مصر، ربما اختلفت أشكال الفقر، وربما زادت حدته أو انخفضت بقليل، لكنه لا يغيب عن الواقع المصري.

فخلال مناقشات لجنة "مستوى المعيشة" بالمؤتمر، والتي ترأس أعمالها الدكتور محمود عزمي بك، نوقشت بشكلٍ صريح عوامل ومظاهر الفقر في ذلك الوقت، وتم التأكيد على انحطاط مستوى معيشة المواطن المصري، بدءً من أعماق قُرى الريف وحتى إلى جانب أفخم القصور، وفي أغنى الأحياء وأجمل شوارعها، حيث ينتشر الحُفاة ومظاهر التعاسة والقذارة ، والأجسام المنهوكة والوجوه الشاحبة، وأصحاب العلل النفسية والأمراض، أو كما جاء في تقرير اللجنة " تلك هي صورة سواد الشعب، شعب منهوك ومحروم" !

في الغالب هذه الصورة التي تم وصفها بشكلٍ صريح ودقيق عام 1946 لم تختفي من مصر حتى بعد قيام ثورة يوليو 1952، وحتى بعد الانفتاح الاقتصادي في عهد الرئيس الراحل محمد أنور السادات، مروراً بعهد حسني مبارك والذي انتهي بثورة نادت بتخفيف حدة الفقر وتحقيق عدالة اجتماعية.

واعتبرت اللجنة أن من أهم أسباب زيادة الفقر في مصر " قلة المقدرة الإنتاجية للبلاد، ضعف انتاج العامل، قلة الأجور، ازدحام السكان، قلة الأعمال المجزية، ضيق مجال الصناعة، عدم توحيد صفوف صغار المنتجين، وانحصار مساحة الأرض الزراعية"، وأضافت أن كل ذلك يرتبط حتماً "بانحطاط المستوى الصحي، ومستوى التعليم، وعدم عدالة الضرائب" . .

هكذا كان الوضع في أربعينيات القرن الماضي، وهذا الوصف يصلح أيضاً ليكون متماشياً بشكلٍ كبير مع الواقع المصري، حالياً .

اللجنة اقترحت حلولاً للحد من أبرز مشكلات مصر ألا وهو " الفقر" مثل توزيع عادل للثروة، سواء بالنسبة للدخول أو الأراضي، واعترفت بأن دخل المواطن المصري هو الأقل بين دول العالم! فحين كان المزارع الأمريكي والبريطاني تحصلا على دخل سنوي ما يعادل 137 جنيه في ثلاثينيات القرن الماضي، كان المزارع المصري دخله لا يتجاوز الـ 20 جنيهاً . فيما وصل دخل الصانع الأمريكي إلى 345 جنيه، ونظيره البريطاني إلى 374، في الوقت الذي كان تحصل فيه الصانع المصري على 40 جنيها، والصانع الفلسطيني على 83، والسوري 53 .

(أعضاء المؤتمر الاقتصادى الأول فى دار الأوبرا الملكية)
عشاء بغرفة القاهرة التجارية

"لا نريد ثورة كاسحة ماحقة، تنشر الفوضى وتؤدي إلى المآسي والنكبات، ولكن نريد ألا تكون أحوالنا المعيشية عرضة لتيارات الاضطرابات، وأن نتحصن ضد النزعات المؤدية إلى الانفجارات الاجتماعية".

هكذا عبّر المؤتمر الاقتصادي الأول عن مخاوفه من تفاقم أزمات الفقر والفروق الساحقة بين الطبقات الاجتماعية في ذلك الوقت، وهي المخاوف التي ظلّت كما هي لسنوات أبعد من تلك الفترة، والتي تم ترجمتها في أحداث 18 يناير عام 1977، وما تلاها من أحداث شعبية كانت مرتبطة بشدة فقر المواطنين، وغياب التوزيع العادل للثروات.

مشكلات مصر: الاهتمام بصحة المواطن يدفع الاقتصاد إلى الأمام

من أهم المناقشات التي طرحها المؤتمر أيضاً، ما تم تناوله حول ضرورة الارتقاء بالرعاية الصحية وارتباط ذلك بتحسن مستوى المعيشة ودفع الاقتصاد للأمام، وأن تكون تلك الرعاية بأقل التكاليف الممكنة وبأفضل خدمة يستحقها المواطن.

وطالب المؤتمر بوضع نظام طبي متكامل وتوفير الخدمات الطبية الضرورية مجاناً لكل محتاج، وذلك بهدف الارتقاء إلى مصاف الدول المتقدمة التي نفذت هذا النظام.. وقد نفذ هذا المقترح الرئيس الراحل جمال عبد الناصر فيما بعد.

لكن الدولة لم تستطع الحفاظ على تقديم خدمة طبية مميزة في مراحل كثيرة، حتى تدهورت الكثير من المؤسسات العلاجية، وأصبحت مجانية الرعاية الصحية على المحك.

مشكلات مصر: الانتقال من بلدٍ زراعي إلى دولة صناعية... محطة لم نغادرها حتى الآن!

من أهم لجان المؤتمر "لجنة الصناعة" والتي ترأس أعمالها حسين فهمي بك، اهتمت اللجنة بالحديث حول أهمية خروج مصر من دائرة البلد الزراعي إلى الاعتماد على الصناعة في الاقتصاد القومي، وأنه لابد

من وضع خطط محكومة للعمل على خلق بيئة صناعية ملائمة وتطوير الحرف والصناعات التي يتوقع لها النجاح.

حضرة صاحب العزة محمود السيوفى بك مندوب جلالة الملك فى حفلة افتتاح المؤتمر الاقتصادى الأول ، وقد وقف إلى يمينه رفعة على ماهر باشا ودولة محمود فهمى النقراشى باشا والأستاذ توفيق نان رويس السكرتير العام للمؤتمر والأستاذ عبد العزيز ناصر وكيل المؤتمر ، وإلى يساره بهى الدين بركات باشا وعبد الله فكرى أباظة بك رئيس المؤتمر

وعبرت اللجنة عن مخاوفها من زيادة عدد سكان مصر في ذلك الوقت، " ربما لم يتجاوز تعداد السكان وقتها ال 20 مليون!"، وأن هذه الزيادة تعتبر عبئاً على الموارد الطبيعية، وتزيد من حدة انخفاض مستوى الدخل، ولذلك لابد من استغلال الطاقة البشرية في العملية الإنتاجية كما هو حاصل في بريطانيا وبلجيكا آنذاك.

وأشار تقرير اللجنة إلى حال دول شرق آسيا في ذلك الوقت، حيث زيادة في كثافة السكان، وتآكل للموارد، مع قلة الاعتماد على الصناعة، لكن يبدو أن هذه المقارنة أصبحت في صالح معظم تلك

الدول وخاصةً تايلاند وسنغافورة بعد أن حققا معدلات نمو وتطور اقتصادي لم نستطع تحقيقها إلى الآن.

المقترحات التي قدمتها اللجنة للنهوض بالصناعة في مصر خلال حقبة الأربعينيات، قد تصلح أن نناقشها اليوم أيضاً! فيبدو أن المعوقات لم تختلف عن الماضي، والحلول التي تم مناقشتها قبل 71 عاماً، نوقشت في أوراق كثيرة حتى خلال السنوات الأخيرة...

مثلا اقترحت اللجنة أن يكون هناك سخاء في الإنفاق على البحوث الصناعية ونشر نتائج هذه البحوث، وتدعيم ما يُسمى وقتها بـ " مصلحة الصناعة" بالخبراء الصناعيين القادمين من الخارج، وإصدار قانون للغرف الصناعية، وإقامة معارض في كل أرجاء البلاد وخاصة في الأقاليم والريف للترويج للمنتجات المصرية.

كما اقترحت اللجنة تخفيف الرسوم الجمركية على استيراد الآلات والخامات المستوردة، وتوفير أراضي للإيجار الرمزي، مع تخفيض أجور النقل لكل ما تخص الصناعة.

مشكلات مصر: النهوض بالاقتصاد يبدأ من المدارس

اهتم المؤتمر الاقتصادي الأول بمناقشة موضوعات التعليم، وخاصةً التعليم الفني، والذي بدأه محمد علي باشا بإنشاء المدارس الصناعية، وهو ما اعتبرته لجنة " سياسة التعليم الفني" برئاسة محمد حمدي بك جانباً تحتاج لتطوير كبير لدعم الاقتصاد الوطني.

ومن أهم النقاط التي طرحتها اللجنة للمناقشة " ربط سياسة التعليم الفني والهيئات المشرفة عليه بدوائر الأعمال الصناعية والمالية والزراعية"، وهو المطلب الذي لم يغب عن أي نقاشات تناولت فكرة ربط التعليم بمتطلبات الاقتصاد حتى الآن.

Maktoob Belaraby

(حضرات أعضاء المؤتمر فى ضيافة الغرفة التجارية المصرية بالقاهرة)

وطالبت اللجنة أيضاً بضرورة العناية باختيار الطلبة وتوجيههم حسب استعدادهم وميولهم، والأمر الذي حاولت الحكومات المتعاقبة خلال 71 سنة تنفيذه، لكن لم يأت بأي ثمار تفيد في تطور الاقتصاد.

مشكلات مصر: الطرق والنقل تاريخ حافل بالأزمات

تناول المؤتمر مشاكل الطرق والنقل، وخاصةً السكة الحديد والنقل النهري، حيث أشارت لجنة النقل برئاسة رمسيس شافعي بك إلى ضرورة الاهتمام بنهر النيل والترع كوسائل غير مكلفة لنقل البضائع ولتيسير حركة التجارة، مع ضرورة زيادة عدد الموانئ النهرية لتسهيل عمليات الشحن، والعمل على توافر المياه في الترع لتتمكن الملاحة الداخلية من أداء خدمتها طول أيام السنة.

ومع بدء عمليات ردم ترعة المحمودية بالإسكندرية قبل أيام قليلة ندرك أن موضوع الاهتمام بالنقل المائي لم يتحقق حتى بعد مرور عشرات السنوات، فنهر النيل نفسه لم يعد جاذباً للمستثمرين لنقل بضائعهم، وهو ما يدفع بالكثيرين إلى الطرق البرية التي تزيد من تكاليف الشحن بسبب ارتفاع أسعار الوقود، وتزيد من أعباء المصروفات الحكومية بسبب التركيز على شق طرق جديدة وتوسعة وتطوير الطرق القديمة بصفة مستمرة.

وطالبت اللجنة بفصل ميزانية السكة الحديد عن ميزانية الحكومة، وهو ما حدث فعلًا بعد سنوات عندما أنشئت هيئة خاصة بالسكة الحديد، وهي الهيئة المعروفة اليوم.

كما طالبت بضرورة أن تحصل الجمهور على خدمة نقلية كافية في كل مكان في أرجاء البلاد بأقل كلفة ممكنة، وهو ما لم تستطع الحكومات المتعاقبة تحقيقه إلى الآن، فمازالت الجمهورية بها مناطق وقرى ومدن تفتقر لوسائل النقل، مما يدفع المواطنين للاعتماد على وسائل مختلفة مثل استخدام ظهور عربات النقل في النقل، وربما انتشار التوكتوك أكبر دليل على تدهور أحوال المواصلات التي كان المؤتمر الاقتصادي الأول ينادي بتحسينها .

دكتور رضا العِدل: المؤتمر استجابة لانتفاضة شعبية بعد الحرب العالمية الثانية

الدكتور رضا العدل أستاذ الاقتصاد بجامعة عين شمس، اعتبر أن هذا المؤتمر الاقتصادي هو الأهم في تاريخ مصر وأنه على كل من يدرس اقتصاد في مصر أن يعود لهذا المؤتمر، وترجع أهميته لعمق النقاشات والقضايا التي طرحها .

ثم وقف سعادة عبد الله فكرى أباظه بك وكيل وزارة التجارة والصناعة ورئيس المؤتمر الاقتصادى فشكر للغرفة حفلتها ولحضرة سكرتيرها العام كلمته القيمة .

وأوضح أنه التقى وهو في مرحلة الدراسة بالجامعة بعددٍ من أبرز الذين حضروا ذلك المؤتمر، مثل الراحل دكتور وهيب مسيحة أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة، وكذلك الدكتور أحمد أبو إسماعيل والذي تم تعيينه وزيراً للمالية في عهد السادات عام 1976.

وعن المؤتمر يقول العدل: "نحن أمام مجموعة من المفكرين المصريين، والذي تحولوا فيما بعد إلى قيادات اقتصادية معروفة ووزراء في حكومات مختلفة، تجاوبوا عام 1946 مع النهضة العالمية والانتفاضة الشعبية التي سادت البلاد خلال تلك الفترة، التي تزامنت مع نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث كانت مظاهرات الطلبة والعمال تنتشر في أرجاء البلاد".

وأضاف أستاذ الاقتصاد أنه في نهاية المؤتمر تم تشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ مقترحات المؤتمر، وضمت كبار الشخصيات الاقتصادية والرسمية في ذلك الوقت، على رأسهم علي باشا ماهر الذي تولى رئاسة الحكومة 4 مرات وحتى قيام ثورة يوليو.

ويرى العِدل أن جمال عبد الناصر هو أكثر من استفادوا من نتائج هذا المؤتمر، حيث حاول أن يأخذ منه ما يصلح للتنفيذ، مثل توزيع الثروات، والاهتمام بالتعليم الفني وتطوير النقل والطرق، لكن نكسة 1967 أدت لانتكاسة اقتصادية، ثم جاء عهد السادات، ومن ثم الانفتاح الاقتصادي وقلة الاعتماد على المنتج المحلي، وشق المصريون طريقهم إلى الهجرة للدول العربية.

ويعتبر العِدل أن هذه الهجرة كانت في صالح مصر في ذلك الوقت، خاصةً وأن الموارد الطبيعية كانت بدأت تتآكل بالتزامن مع زيادة عدد السكان وقلة الإنتاج وانخفاض مستوى المعيشة وتدهور المؤسسات التعليمية والصحية والصناعية.

الجنيه المصري العنيد كان في عام 1960 ضمن أعلى عملات العالم قيمة، وكانت قيمته توازي تقريبا ثلاث دولارات، وكان متفوقًا في قيمته على الجنيه الإسترليني وما يرتبط به من عملات.

مصر زمان!

الفصل الأول

مشكلات دستورية وسياسية

1. تاريخ الدساتير المصرية[3]

أولاً: دساتير الفترة الملكية

1. دستور 1923

- يعد دستور 1923 من إنجازات ثورة 1919 ، شكل الملك فؤاد لجنة تتكون من 30 عضوا لصياغة دستور 1923 ورغم توسع دستور 1923 في تحديد سلطات الملك قياسا على المنهج في الدول الملكية البرلمانية المعاصرة، تضمن الدستور تقييداً كبيرا لتلك السلطات قياسا على السلطات المطلقة التي كان يتمتع بها خديوي مصر فيما مضى على الأقل من الناحية الدستورية، وإن كانت تلك السلطات تعطل في أحيان كثيرة بسبب سيطرة قوة الاحتلال على الأمور بقوة الأمر الواقع ، لكن أخطر تلك السلطات على الإطلاق هو حق حل مجلس النواب الذي كفلته المادة 38، وقد أورد الدستور هذا الحق خاليا من أي قيد أو شرط أو حد أقصى لمرات الحل، باستثناء عدم جواز حل مجلس جديد لنفس السبب الذي حل الملك من أجله سابقه، وهو ما فتح الباب أمام الملك لحل البرلمان كلما اقتضت مصلحته السياسية ذلك.

[3] تاريخ الدساتير المصرية–الهيئة العامة للاستعلامات(sis.gov.eg)

2. دستور 1930

- تعددت صور انتهاك الملك وأحزاب الأقلية لدستور 1923، وبلغ ذلك مداه عام 1930 عندما كلف فؤاد الأول ملك مصر إسماعيل صدقي بتشكيل حكومة من الأحرار الدستوريين رغم حصول الوفد على الأغلبية الساحقة في البرلمان، وانتهي الأمر بإلغاء دستور 1923 وحل البرلمان وإعلان دستور جديد، وهو المعروف بدستور 1930 أو دستور صدقي باشا، الذي سحب العديد من الاختصاصات من مجلس النواب، وأهدر الصفة النيابية لمجلس الشيوخ، ورفع نسبة الأعضاء المعينين فيه إلى ما فوق الأغلبية، وقلص من حق المواطن المصري في اختيار ممثليه مباشرة، فجعل الانتخاب على درجتين، واشترط في ناخبي الدرجة الثانية نصابا ماليا، مهدرا بذلك مبدأ المساواة بين المواطنين.
- اتفق حزبا الوفد والأحرار الدستوريين على عدم الاعتراف بدستور 1930 ومقاطعة الانتخابات التي تجري في ظله، واشتد الاحتجاج على المستويين الشعبي والسياسي، وبلغ ذروته في العام 1934 عندما رهن محمد توفيق نسيم موافقته على تشكيل حكومة جديدة بإعادة العمل بدستور 1923، وهو ما حدث بموجب الأمر الملكي رقم 118 في 12 ديسمبر 1935 .

ثانياً: الدساتير في فترة "الجمهورية"

1. دستور 1956

- هذا الدستور هو الأول في تاريخ مصر كجمهورية في أعقاب يوليو 1952؛ حيث شكلت لجنة مكونة من خمسين شخصاً من أبرز الشخصيات السياسية والثقافية والقضائية والعسكرية تحت قيادة رئيس الوزراء "على ماهر" وبعضوية الفقيه الدستوري "عبد الرزاق السنهوري"، وصدر الدستور الجديد عام 1956 .

2. دستور 1958

- دستور الوحدة بين مصر وسوريا وألغي عام 1964 .

3. دستور 1964 المؤقت

- صدر بعد الغاء الوحدة بين مصر وسوريا

4. دستور 1971

- أعد دستور 1971 لجنة مكونة من 80 فردا عينها مجلس الشعب من بين أعضائه وغيرهم من ذوي الخبرة، وذلك بناء على طلب قدمه للمجلس أنور السادات بصفته رئيسا للجمهورية وتم تعديل الدستور أكثر من مرة يمكن اجمالها في النقاط التالية:

✓ عام 1980 : بقرار من مجلس الشعب في جلسته المنعقدة بتاريخ 20 أبريل 1980 . والذي تم خلاله توسيع نطاق المادة الثانية من الدستور لتصبح مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع ..

✓ عام 2005 : عُدِّل الدستور مرة أخرى لينظم اختيار رئيس الجمهورية بانتخابات مباشرة، شمل تعديلات للمادة 76 والتي جرت على إثرها أول انتخابات رئاسية في مصر .

✓ عام 2007 : جرى استفتاء بموجبه عُدِّل الدستور مرة أخرى، وشملت التعديلات حذف الإشارات إلى النظام الاشتراكي للدولة، ووضع الأساس الدستوري لقانون الإرهاب المادة 179 .

5. الإعلان الدستوري عام 2011

- بعد قيام ثورة 25 يناير وتنحي الرئيس السابق محمد حسني مبارك، كلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي تولى إدارة شئون مصر، لجنة للقيام ببعض التعديلات الدستورية، وتم عرضها للاستفتاء على الشعب في 19 مارس 2011 ..

- وبعد موافقة الشعب المصري في الاستفتاء، أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة في يوم 30 مارس 2011 إعلاناً دستوريا من 63 مادة مشتملاً على أغلب التعديلات التي تم اقرارها في الاستفتاء بالإضافة إلي بعض المواد الأخرى.
- وتشكلت الجمعية التأسيسية للدستور بموجب الإعلان الدستوري، الذي صدر بعد استفتاء شعبي في مارس 2011 تعطل على أساسه العمل بدستور 1971 بسقوط نظام مبارك.
- ونص الإعلان الدستوري علي أن يقوم أعضاء مجلسي الشعب والشورى المنتخبين بانتخاب أعضاء جمعية تأسيسية من 100 عضو لكتابة دستور جديد في غضون ستة أشهر من تاريخ تشكيلها، ويعرض مشروع الدستور خلال 15 يوما من إعداده على الشعب للاستفتاء ويعمل به من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه.

6. دستور 2012

- بناء على الإعلان الدستوري في مارس 2012، فإن الجمعية التأسيسية هي الهيئة المنوط بها إعداد دستور جديد لجمهورية مصر العربية، وقد نصت التعديلات الدستورية التي تمت في مارس 2011 علي أن يقوم البرلمان المنتخب باختيار أعضاء هذه الجمعية لوضع الدستور الجديد. كما نصت على أن يبدأ العمل على صياغة دستور جديد لمصر، بعد انتهاء الانتخابات البرلمانية والرئاسية الأولى في مصر بعد الثورة.
- وقام حوار وجدل عميق استمر لمدة ستة أشهر حول مشروع دستور مصر الجديد "مشروع دستور مصر 2012" بعد انتخابات الرئاسة المصرية في 2012 ، و تباينت ردود فعل الشارع المصري بين مؤيد ومعارض للمسودة النهائية لمشروع الدستور الجديد، الذي أقرته الجمعية التأسيسية لكتابة الدستور، حيث انتقدتها قوى المعارضة، ومن ثم تم استفتاء الشعب المصري في استفتاء عام

علي مرحلتين يومي 15 و 22 ديسمبر 2012 علي الدستور الجديد لمصر "دستور 2012، وفي 25 ديسمبر 2012 تم إقراره بموافقة نحو 64 % واعتراض 36 % من الذين ذهبوا للجان الاقتراع (32.9 %) .

7. دستور 2014

- في 30 يونيو 2013 قامت ثورة كبيرة ضد حكم الرئيس محمد مرسي، على أثرها عطل العمل بدستور 2012 . شُكلت لجنة من 10 خبراء قانونيين لتعديل دستور 2012 . ألهت لجنة العشرة عملها في 20 أغسطس 2013 . وفي المرحلة الثانية أجريت تعديلات قامت بها لجنة من 50 شخصًا، أُعلنت أسمائهم في 1 سبتمبر 2013 . واختير عمرو موسى رئيسًا للجنة الخمسين في 8 سبتمبر 2013 . تضمنت المسودة النهائية للدستور عدة أمور مستحدثة منها منع إنشاء الأحزاب على أساس ديني . وقُدمت المسودة النهائية للرئيس المؤقت عدلي منصور في 3 ديسمبر 2013، لتعرض على الشعب المصري للاستفتاء عليها يومي 14،15 يناير 2014 ، وقد شارك في الاستفتاء 38.6% من المسموح لهم بالتصويت، وأيد الدستور منهم 98.1% بينما رفضه 1.9% وذلك وفقًا للجنة المنظمة للاستفتاء .

رئيس الجمهورية في دساتير ما بعد يوليو 1952

دستور 1956

مادة 120: يشترط فيمن ينتخب رئيسا للجمهورية أن يكون مصريا من أبوين وجدين مصريين وأن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية وألا تقل سنه عن خمس وثلاثين سنة ميلادية وألا يكون منتمياً إلى الأسرة التي كانت تتولى الملك في مصر.

مادة 121: يرشح مجلس الأمة بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه رئيس الجمهورية ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتائهم فيه. ويعتبر المرشح رئيساً للجمهورية بحصوله على الأغلبية المطلقة لعدد من أعطوا أصواتهم في الاستفتاء. فإن لم يحصل المرشح على هذه الأغلبية رشح المجلس غيره وينبع في شأنه الطريقة ذاتها.

مادة 122: مدة الرياسة ست سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء.

دستور 1971

الفصل الأول :رئيس الدولة

مادة 75

يشترط فيمن ينتخب رئيسا للجمهورية أن يكون مصريا من أبوين مصريين، وأن يكون متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية، وألا تقل سنه عن أربعين سنة ميلادية.

مادة 76

ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع السرى العام المباشر. ويلزم لقبول الترشيح لرئاسة الجمهورية أن يؤيد المتقدم للترشيح مائتان وخمسون عضوا على الأقل من الأعضاء المنتخبين لمجلسي الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية للمحافظات، على ألا يقل عدد المؤيدين عن خمسة وستين من أعضاء مجلس الشعب وخمسة وعشرين من أعضاء مجلس الشورى، وعشرة أعضاء من كل مجلس

شعبي محلى للمحافظة من أربع عشرة محافظة على الأقل. ويزداد عدد المؤيدين للترشيح من أعضاء كل من مجلسي الشعب والشورى ومن أعضاء المجالس الشعبية المحلية للمحافظات بما يعادل نسبة ما يطرأ من زيادة على عدد أعضاء أيمن هذه المجالس. وفي جميع الأحوال لا تجوز أن يكون التأييد لأكثر من مرشح، وينظم القانون الإجراءات الخاصة بذلك كله. وللأحزاب السياسية التي مضى على تأسيسها خمسة أعوام متصلة على الأقل قبل إعلان فتح باب الترشيح، واستمرت طوال هذه المدة في ممارسة نشاطها مع حصول أعضائها في أخر انتخابات على نسبة 5% على الأقل من مقاعد المنتخبين في كل من مجلس الشعب ومجلس الشورى، أن ترشيح لرئاسة الجمهورية أحد أعضاء هيئتها العليا وفقا لنظامها الأساسي متى مضى على عضويته في هذه الهيئة سنة متصلة على الأقل. واستثناء من حكم الفقرة السابقة، تجوز لكل حزب سياسي أن يرشح في أول انتخابات رئاسية تجرى بعد العمل بأحكام هذه المادة أحد أعضاء هيئته العليا المشكلة قبل العاشر من مايو سنة 2005، وفقا لنظامه الأساسي. وتقدم طلبات الترشيح إلى لجنة تسمى "لجنة الانتخابات الرئاسية" تتمتع بالاستقلال، وتشكل من رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيسا، وعضوية كل من رئيس محكمة استئناف القاهرة، وأقدم نواب رئيس المحكمة الدستورية العليا، وأقدم نواب رئيس محكمة النقض، وأقدم نواب رئيس مجلس الدولة، وخمسة من الشخصيات العامة المشهود لها بالحياد، تختار ثلاثة منهم مجلس الشعب وتختار الاثنين الآخرين مجلس الشورى وذلك بناء على اقتراح مكتب كل من المجلسين وذلك لمدة خمسة سنوات، وتحدد القانون من تحل محل رئيس اللجنة أو أيمن أعضائها في حالة وجود مانع لديه. وتختص هذه اللجنة دون غيرها بما يلى:-

1. إعلان فتح باب الترشيح والإشراف على إجراءاته وإعلان القائمة النهائية للمرشحين.
2. الإشراف العام على إجراءات الاقتراح والفرز.

3. إعلان نتيجة الانتخاب.
4. الفصل في كافة التظلمات والطعون وفي جميع المسائل المتعلقة باختصاصها بما في ذلك تنازع الاختصاص.
5. وضع لائحة لتنظيم أسلوب عملها وكيفية ممارسة اختصاصاتها.

- وتصدر قراراتها بأغلبية سبعة من أعضائها على الأقل، وتكون قراراتها نهائية ونافذة بذاتها، غير قابلة للطعن عليها بأي طريق وأمام أية جهة، كما لا يجوز التعرض لقراراتها بالتأويل أو بوقف التنفيذ. وتحدد القانون المنظم للانتخابات الرئاسية الاختصاصات الأخرى للجنة. كما تحدد القانون القواعد المنظمة لترشيح من تخلو مكانه من أحد المرشحين لأي سبب غير الناشئ عن الترشيح في الفترة بين بدء الترشيح وقبل انتهاء الاقتراع.
- وتجرى الاقتراع في يوم واحد وتشكل لجنة الانتخابات الرئاسية اللجان التي تتولى مراحل العملية الانتخابية والفرز، على أن تقوم بالإشراف عليها لجان عامة تشكلها اللجنة من أعضاء الهيئات القضائية. وذلك كله وفقا للقواعد والإجراءات التي تحددها اللجنة.
- ويعلن انتخاب رئيس الجمهورية بحصول المرشح على الأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة، فإذا لم تحل أيمن المرشحين على هذه الأغلبية أعيد الانتخاب بعد سبعة أيام على الأقل بين المرشحين الذين حصلا على أكبر عدد من الأصوات، فإذا تساوى مع ثانيهما غيره في عدد الأصوات الصحيحة اشترك في انتخابات الإعادة، وفي هذه الحالة يعلن فوز من يحصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة.

- ويتم الاقتراع لانتخاب رئيس الجمهورية حتى ولو تقدم للترشيح مرشح واحد، أو لم يبق سواه بسبب تنازل باقي المرشحين أو لعدم ترشيح أحد غير من خلا مكانه، وفي هذه الحالة يعلن فوز المرشح الحاصل على الأغلبية المطلقة لعدد من أدلوا بأصواتهم الصحيحة.
- وينظم القانون ما يتبع في حالة عدم حصول المرشح على هذه الأغلبية.
- ويعرض رئيس الجمهورية مشروع القانون المنظم للانتخابات الرئاسية على المحكمة الدستورية العليا بعد إقراره من مجلس الشعب وقبل إصداره لتقرير مدى مطابقته للدستور. وتصدر المحكمة قرارها في هذا الشأن خلال خمسة عشر يوما من تاريخ عرض الأمر عليها . فإذا قررت المحكمة عدم دستورية نص أو أكثر من نصوص المشروع رده رئيس الجمهورية إلى مجلس الشعب لإعمال مقتضى هذا القرار. وفي جميع الأحوال يكون قرار المحكمة ملزما للكافة ولجميع سلطات الدولة، وينشر في الجريدة الرسمية خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره.

مادة 77

- مدة الرئاسة ست سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء، وتجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدد أخرى.

تعديلات دستور 1971

من هذا الدستور بثلاثة تعديلات في أعوام 1980 و2005 و2007، هي:

التعديلات في 22مايو 1980:

- ✓ التعديل الذي سمح بتجديد مدة الرئاسة لأكثر من مدة تالية
- ✓ التعديل الدستوري المنشئ لمجلس الشورى
- ✓ التعديل الدستوري الذي جعل الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع

عُرضت هذه التعديلات الدستورية على الشعب المصري للاستفتاء عليها في يوم 22مايو 1980 ، وتمت الموافقة عليها بأغلبية بلغت 98.86% . المواد التي خضعت للتعديل هي المادة 1 – المادة 2 – المادة 4 – المادة 5 – المادة 77 وتم إضافة باب جديد هو الباب السابع الذي تضمن أحكاماً جديدة تخص إنشاء مجلس الشورى وسلطة الصحافة.

التعديل في 25مايو 2005:

التعديل الدستوري الخاص بتحويل نظام شغل منصب الرئاسة من الاستفتاء إلى الانتخاب وشروط الترشح لمنصب رئيس الجمهورية.

التعديلات في 26مارس 2007:

- التعديل الدستوري الخاص بشكل النظام الاقتصادي للدولة وتخفيف شروط الترشح للرئاسة.
- التعديل الدستوري الخاص بأفكار المواطنة وحقوق المواطن.

ثالثاً: سمات دساتير مص الجمهورية

- الانحياز إلى نظام الحكم الرئاسي.
- عدم انتخاب رئيس الجمهورية والاكتفاء بالاستفتاء على شخص وحيد ، وقد تم التحول إلى الانتخاب بدلاً من الاستفتاء في 2007 .
- عدم تحديد فترة رئيس الجمهورية ولا مرات رئاسته حتى تم تعديل تلك السمة منذ دستور 1971 .

دساتير مصر.pdf

لقراءة ملف دساتير مصر اضغط على علامة

حكام مصر حتى 2014

رئيس الجمهورية منذ 2014

https://dai.ly/x6zxoaf

https://youtu.be/a1e-8m0F2oc?si=lEowciMPm3C-TDxj

https://youtu.be/tUa-ky8YB4s?si=lnh4GWZsc04JgAKl

حيث توقف الفيديو السابق عند دستور 2012 تجب إضافة الفيديو التالي عن دستور 2014

https://youtu.be/_fZ2cDrFoww?si=yKKe4gJ3rVgNyOQX

https://youtu.be/yKt-Eu_T8ko?si=oJOOuVvpH1FHjCOd

2. ملاحظات على تطور دساتير مص

أولاً: وصايا دكتور إبراهيم شحاته بضرورة تغيير الدستور[4]

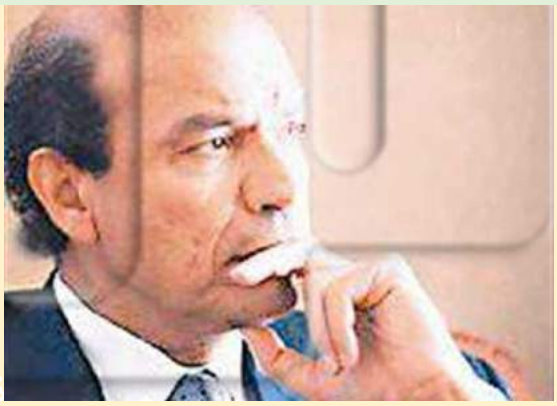

تصوير : other

المغفور له دكتور إبراهيم شحاته هو اقتصادي ومفكر مصري، والنائب الأول السابق لرئيس البنك الدولي، والحاصل على الدكتوراه من جامعة هارفارد، وأحد أبرز رجال القانون في العالم. والدكتور إبراهيم شحاتة مفكر واقتصادي بارز ذاع صيته عالمياً بعد أن تم تعيينه نائباً لرئيس البنك الدولي ولقبته عدة جامعات ومؤسسات دولية بأنه أحد أبرز رجال القانون في العالم، شحاتة وبعد رحلة عطاء طويلة وقيل وفاته بعام أصدر كتابه ذائع الصيت "وصيتي لبلادي" . . الذى قدم فيه عدداً من الخيارات الممكنة والمتاحة لمص للتقدم للأمام، قدم شحاتة في كتابه هذا خلاصة تجاربه وخبراته التي جمعها من عدة دول نماثل مص بشرياً واقتصادياً لكنها كانت أسبق منها في التقدم وذلك بأنها لم تقرر "السير للخلف" كما تحدث في مص على مدى عصور طويلة. شحاتة غاص أيضاً من خلال فصول كتابه، في دساتير عدد من الدول وقارنها بالدستور المصري وكشف من خلال هذه المقارنة عورات كثيرة وعديدة للدستور المصري.

---

[4] "المصري اليوم" تنشر وصية الدكتور الراحل إبراهيم شحاتة لبلاده حول ضرورة تغيير الدستور(almasryalyoum.com)

المفكر الراحل الذى تربى في بيت أزهري وحصل على الدكتوراة في القانون الدولي من جامعة هارفارد، يعيش بأفكاره وأطروحاته بيننا الآن.

وفي كتابه النفيس "وصيتي لبلادي"[5] تضمن أربعة أجزاء:

الجزء الأول؛

تحدث عن "الخيارات المتاحة لمصر" و " إعادة تنظيم جهاز الدولة".

الجزء الثاني؛

اشتمل على " التحكم في الزيادة السكانية"، "القضاء على الأمية ورفع مستوى التعليم"، و"انطلاق القطاع الخاص والتوسع الكبير في الصادرات"، "اختيارات محيرة: سعر الفائدة وسعر الصرف" و"توصيات تشجيع الاستثمار والصادرات".

الجزء الثالث؛

وقد تضمن "هل هناك ضرورة لتغيير الدستور" و" كيف تعالج المسائل الأساسية والحساسة في الدستور الجديد".

الجزء الرابع؛

اشتمل على فصول اهتمت بقضية الفساد وهي " نظرة عامة على الفساد"، " الفساد كظاهرة عالمية: أسبابه وآثاره والمحاولات الدولية للحد منه"، و" الفساد في مصر ووسائل محاربته".

الفصل الختامي؛

انتهي الكتاب بفصل ختامي جعل له عنوان" نحو مستقبل زاهر لمصر: دعوة للإحياء والتجديد !"

قراءة في كتاب "وصيتي لبلادي"

---

3. إبراهيم شحاتة – ويكيبيديا (wikipedia.org)

في مقدمة كتابه القيم "وصيتي لبلادي" طرح الدكتور إبراهيم شحاته الخيارات المتاحة لمصر في خيارات ثلاثة أمام الشعب المصري :

أن يسير إلى الخلف، أو يسير في محله (محلك سر)، أو يسير إلى الأمام.

يقول د. إبراهيم شحاته عن السائرين للخلف : بأنه الارتداد الفكري والتطلع إلى العيش في القرن الحادي والعشرين وفق الممارسات والتفاصيل، بل والطقوس والخرافات التي سادت في عصور غابرة. ويسيطر هذه الحركات التي تسمي نفسها (إسلامية) تجاهر بأن لديها الحل لكل مشاكل المجتمع كشعار عام لا تقدم بعده للناس تحليلا وافيا للتفاصيل التي يقتضيها الحل، أو تقدم حلولا سطحية لا تخفي العبارات التي تغلفها ما في حقيقتها من سذاجة. التي تطالب بأن يفرض الرجال حجابا على عقولهم تجعلهم يفسرون كل الظواهر على أسس غيبية، رافضة بذلك مبدأ السببية، وأي تفسير علمي للظواهر الطبيعية والسلوكية. أصحاب هذا الاتجاه الارتدادي يشغلون أنفسهم ويريدون أن يشغلوا مصر كلها بصغائر الأمور وخاصة ما تعلق منها بالمسألة الجنسية، فالجنس عندهم يكاد يكون المعيار الوحيد

للفضيلة. وهم يرتبون على نظرهم نحو الجنس نظرة أخرى نحو المرأة من شأنها تحقير دورها في الحياة العامة والعمل.

أصحاب هذا الاتجاه يعادون العالم من حولهم وينظرون دائما نظرة الشك والكراهية، بل ويعادون بني دينهم ووطنهم الذين يخالفونهم الرأي. وقد دأب بعضهم من الشباب المتحمس إلى القتل والنهب ظنا منهم أنهم بذلك يشترون الجنة. أصحاب هذا الاتجاه الارتدادي يعملون على نشر البغضاء وجر الدولة إلى الحروب والمواجهات مع الدول الأخرى في دائرة لا تنتهي من الخراب والدمار. أصحاب هذا الاتجاه يسعدون بالهجرة إلى الماضي والانغلاق عليه واحتباس المستقبل فيه. الدستور الذي يريده أصحاب هذا الاتجاه دستور دولة دينية ظلامي يردد شعارات جوفاء لا علاقة لها من قريب أو بعيد بالتحديات الجديدة للإنسان المعاصر. مما يؤسف له أن أصحاب الاتجاه الارتدادي قد صبغوا عقل مصر ووجدان شبابها برؤية دينية تقف حائلا دون التغيير الجذري في مجالات كثيرة في مصر[6].

"المصري اليوم"[7] تنشر الفصل الأول من كتابه "وصيتي لبلادي" الصادر عن دار الأمين للنشر والتوزيع الطبعة الثانية 1999، وهذا الفصل حمل عنوان: "بعض أسباب ضرورة تغيير الدستور".

وهو هنا يقدم بعض الأسباب والمبررات المهمة لضرورة تغيير الدستور.. مع الملاحظة أن هذه المقتطفات لا تشمل ما كتبه د. شحاتة حول ضرورة تغيير المواد المتعلقة باختيار رئيس الجمهورية ومدد الرئاسة، حيث إن آراءه جاءت متوافقة مع الاتجاه الحالي في المجتمع بخصوص تغيير المادتين 76 و77 وغيرهما من المواد المتعلقة بذلك.

---

4. إبراهيم شحاتة – ويكيبيديا (wikipedia.org)

[7] » المصري اليوم» تنشر وصية الدكتور الراحل إبراهيم شحاتة لبلاده حول ضرورة تغيير الدستور | المصري اليوم (almasryalyoum.com)

أولاً:

الدستور الحالي تخضع كثيراً من الحريات والحقوق المدنية والسياسية الواردة فيه لقيود غير محددة قد يأتي بها التشريع، مما يفقدها قيمتها الدستورية.

- من الطبيعي أن تحيل بعض مواد الدستور إلى التشريعات التي تنظم وتفصل ما جاء في هذه المواد الدستورية من أحكام عامة. من ذلك مثلاً نص المادة 6 من الدستور بأن "الجنسية المصرية ينظمها القانون" (وإن كان هذا من قبيل تحصيل الحاصل)، ونص المادة 14 بأنه لا تجوز فصل القائمين بالوظائف العامة بغير الطريق التأديبي "إلا في الأحوال التي تحددها القانون" (وإن كان نص هذه المادة أيضاً لا لزوم له في الدستور ولا نجد مثيلاً له في كل الدساتير التي درسناها). ونص المادة 17 على أن "تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي والصحي ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعاً وفقاً للقانون" (وإن كان هذا نصاً تجاوز الواقع الممكن، ولم يطبق عملاً "للمواطنين جميعاً" كما سيجيئ).
- ونص المادة 52 على أن "ينظم القانون" حق الهجرة إلى الخارج، ونص المادة 71 على أن ينظم القانون حق التظلم أمام القضاء من الإجراءات التي تقيد الحرية الشخصية، إلى آخر النصوص الدستورية الأخرى التي تحيل إلى القانون في تنظيم التفاصيل التي لا يصح سردها في الدستور، وهذا أمر طبيعي ومعقول، لكنه ليس من الطبيعي أن يقرر الدستور حقاً معيناً أو حرية عامة معينة ثم يقيد ممارسة هذا الحق أو الحرية بقيود غير محددة سلفاً وإنما يترك تحديدها بصورة مطلقة للقانون دون أي قيد أو شرط، لأن ذلك معناه إعطاء المشرع رخصة وضع أي قيود يراها على الحق الدستوري بما تحرم المواطن عملياً من كل أو بعض مزايا هذا الحق. نقول: إن ذلك ليس طبيعياً لأن معناه أن القانون الذى يفترض أنه أدنى من الدستور قد يصبح أعلى منه في الواقع، بما يأتي به

من قيود كثيرة تفقد الحق الدستوري قيمته الحقيقية كحق يتعين على جميع السلطات احترامه، بما في ذلك السلطة التشريعية.

- ومن الأمثلة الواضحة على إمكانية التقييد غير المشروط للحقوق الدستورية ما جاءت به المادتان 32 و34 من الدستور الحالي السابق الإشارة إليهما بشأن حق الملكية الخاصة، حيث تقيد المادة 32 هذا الحق بعبارات واسعة تحمل الكثير من المعاني، وتتيح المادة 34 فرض الحراسة على الملكية الخاصة "في الأحوال المبينة في القانون"، أياً كانت هذه الأحوال. ومن ذلك أيضاً ما جاءت به المادة 47 من الدستور بشأن حرية الرأي والتعبير، فهي مكفولة "في حدود القانون"، التي يمكن نظرياً أن تذهب إلى مدى يريده المشرع. وكذلك الأمر بشأن "حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام" فهي مكفولة بحكم المادة 48 التي تحظر الرقابة على الصحف وإنذارها أو وقفها أو إلغاءها بالطريق الإداري ولا تتيح أياً من ذلك إلا استثناءً في حالة إعلان الطوارئ أو زمن الحرب، غير أنها تجعل "ذلك كله وفقاً للقانون" (ويرد هذا القيد نفسه في المادتين 207 و 208 الواردتين في الباب السابع من الدستور الذي أضيف نتيجة التعديل الذي تم في عام 1980) ولا تجوز طبقاً للمادة 50 تقييد حرية المواطن في التنقل أو الإقامة في مكان معين " إلا في الأحوال المبينة في القانون" ، مما يعطي المشرع سلطة تقييد هذا الحق الأساسي ولو لم يأت ذلك كعقوبة على جريمة معينة ومعروفة سلفاً، كذلك تعطي المادة 52 للمشرع سلطة تنظيم حق المواطن في مغادرة البلاد دون قيد محدد على المشرع في هذا الشأن، كما تنص المادة 54 على إمكانية تقييد حق التجمع، حتى في غير حالة الطوارئ، حيث تجعل "الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة في حدود القانون" دون قيد على هذه الحدود. وتنص المادة 55 على حق المواطنين في تكوين الجمعيات "على الوجه المبين في القانون".

وتثير النصوص الدستورية المذكورة مع ما فيها من إمكانية الحد من الحقوق والحريات الأساسية عن طريق التشريع دون قيد أو شرط أسئلة مهمة حول فائدتها الحقيقية كنصوص دستورية يفترض أنها تعلو على التشريع، كما تثير أسئلة أخرى حول مدى اتفاقها مع المعاهدات الملزمة لمص التي وردت فيها نصوص بشأن هذه الحقوق دون أن تلحقها مثل هذه القيود غير المحددة، بل إن بعضها يثير أسئلة حول مدى اتفاقها مع أحكام القانون الدولي العرفي بشأن حقوق الإنسان التي يعتبرها كثيرون من فقهاء القانون الدولي المعاصرين من الأحكام الملزمة للجميع التي لا تجوز الخروج عليها بنصوص في معاهدات دولية أو قوانين داخلية، ويعتبر قضاء المحكمة الدستورية العليا في مص في السنوات الأخيرة محاولة تثير الإعجاب على هذه الأسئلة بما يعطى النصوص الدستورية قيمتها رغم ما فيها من إحالة غير مقيدة إلى التشريع، لكن الأنسب أن تصاغ النصوص الدستورية نفسها بما تحافظ على قيمتها بغير عناء أو خلاف.

ثانياً :

الدستور الحالي يتضمن أحكاماً مهمة تعتبر من قبيل الشعارات التي لم تطبق عملياً

- يتضمن الدستور أحكاماً في غاية الأهمية لحماية الحريات العامة، وتفيد تقارير عديدة مع ذلك بأنه لم يتم احترامها دائماً في التطبيق العملي، ويثير ذلك تساؤلات مهمة حول غيبة الضمانات الفعلية التي تكفل هذه الحريات، من ذلك مثلاً ما جاء في المادة 42 من الدستور بأن "كل مواطن يقبض عليه أو تحبس أو تقيد حريته بأي قيد تجب معاملته بما تحفظ عليه كرامة الإنسان ولا تجوز إيذاؤه بدنياً أو معنوياً كما لا تجوز حجزه أو حبسه في غير الأماكن الخاضعة للقوانين الصادرة بتنظيم السجون". ونص المادة 44 بأن "للمساكن حرمة فلا تجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب وفقاً لأحكام القانون".

- ونص المادة 45 بأن " لحياة المواطنين الخاصة حرمة تحميها القانون"، و"للمراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة وسريتها مكفولة ولا تجوز مصادرتها أو الاطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب ولمدة محددة وفقاً لأحكام القانون". بل نص المادة 46 التي تكفل حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية دون قيد أو شرط. ونص المادة 57 التي تجعل "كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم، وتكفل الدولة تعويضاً عادلاً لمن وقع عليه الاعتداء". ومن ذلك أيضاً نص المادة 161 بأن "تشكل المجالس الشعبية تدريجياً على مستوى الوحدات الإدارية عن طريق الانتخاب المباشر"، حيث صدر القانون بشأن انتخاب أعضاء هذه المجالس متأخراً في عام 1979، ووجدته المحكمة الدستورية العليا مؤخراً غير متفق مع الدستور.

ثالثاً :

الدستور الحالي يتوسع في الحالات التي تعطى لرئيس الدولة سلطات استثنائية تسمح بتعطيل العمل بالدستور أو بالقوانين العادية

- تشمل معظم الدساتير نصوصاً استثنائية تسمح في ظروف خاصة جداً ومحددة بدقة بأن يوقف العمل مؤقتاً ببعض أحكامها، مع تقييد هذه الظروف بحالات الضرورة التي لا يمكن تجنبها وتوفير أكبر قدر من الضمانات الموضوعية والإجرائية التي تحول دون اللجوء إلى هذه السلطة الاستثنائية إلا عند الضرورة القصوى. لكن الأمر كان ولايزال مختلفاً في الدساتير المصرية المتعاقبة بما فيها الدستور الحالي.

- وقد أتى الدستور الحالي بأحكام تسمح في حالات استثنائية بسلطات غير عادية لرئيس الدولة تجاوز ما هو مسموح به في الدستور كقاعدة عامة. فمن ناحية تنص المادة 74 على حق رئيس الجمهورية "إذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري" أن يتخذ "الإجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ويوجه بياناً إلى الشعب، وتجرى الاستفتاء على ما اتخذه من إجراءات خلال ستين يوماً من اتخاذها". ويلاحظ هنا أن حق رئيس الجمهورية في اتخاذه هذه الإجراءات الاستثنائية غير محدد بموافقة مجلس الشعب، حتى إن كان المجلس قائماً في دور انعقاده، وبهذا يترك تقدير الأخطار المذكورة في النص لرئيس الدولة وحده كما يلاحظ أن الضمانة الوحيدة لعدم إساءة استخدام هذا الحق الخطير هي إجراء الاستفتاء عليه خلال ستين يوماً، مع ما هو معروف من سهولة التأثير على نتائج الاستفتاءات العامة في الدول التي تنتشر فيها الأمية وتحتكر فيها الحكومة وسائل الإعلام المسموعة والمرئية.
- ومن ناحية ثانية، تخول المادة 108 من الدستور "لرئيس الجمهورية عند الضرورة وفي الأحوال الاستثنائية وبناء على تفويض من مجلس الشعب بأغلبية ثلثي أعضائه أن يصدر قرارات لها قوة القانون". وقد أتت هذه المادة، على عكس المادة 74 السابق ذكرها، بعدد من الضمانات أهمها اشتراط أن يكون التفويض في التشريع بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس، وإن كانت هذه الضمانة تفقد جزءاً كبيراً من أهميتها إذا كان للحزب الحاكم أغلبية تجاوز الثلثين في مجلس الشعب، كما هو الحال في الوقت الحاضر. كما تشمل المادة 108 ضمانات أخرى منها أن يكون التفويض لمدة محدودة، وأن تبين فيه موضوعات القرارات التي يمكن أن تصدرها القوانين والأسس التي تقوم عليها، وضرورة عرض هذه القرارات على مجلس الشعب في أول جلسة بعد انتهاء التفويض، وزوال ما كان لها من قوة القانون إذا لم تعرض على المجلس كما هو مطلوب، أو إذا عرضت ولم يوافق عليها المجلس. غير

أن تفويض رئيس الجمهورية بإصدار قرارات لها قوة القانون بالرغم من انعقاد مجلس الشعب وقدرته على الموافقة على مشروعات القوانين يعتبر أمراً خطيراً من حيث المبدأ، لا نجد له مثيلاً في كثير من دساتير الدول الديمقراطية.

- وإلى جانب الإجراءات الاستثنائية التي ترخص بها المادة 74، والتفويض في التشريع الذى تسمح به المادة 108، تفصل المادتان 147 و148 من الدستور حالات أخرى يصبح فيها لرئيس الجمهورية حق التشريع أو حق تعطيل أحكام القوانين المعمول بها:

- إذ تنص المادة 147 على أنه " إذا حدث في غيبة مجلس الشعب ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون. وتجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها إذا كان المجلس قائماً وتعرض في أول اجتماع له في حالة الحل أو وقف جلساته"، وتوضح المادة بعد ذلك أنه إذا لم تعرض هذه القرارات على مجلس الشعب أو عرضت ولم يوافق عليها، زال بأثر رجعى ما كان لها من قوة القانون "إلا إذا رأى المجلس اعتماد نفاذها في الفترة السابقة أو تسوية ما ترتب على آثارها بوجه آخر".
- أما المادة 148 فتعطى رئيس الجمهورية الحق في إعلان حالة الطوارئ "على الوجه المبين في القانون"، دون وضع أي شروط أو ضمانات دستورية لممارسة هذا الحق الخطير إلا النص على وجوب عرض هذا الإعلان على مجلس الشعب خلال الخمسة عشر يوماً التالية لصدوره إذا كان المجلس قائماً، وإذا كان المجلس منحلاً " يعرض الأمر على المجلس الجديد في أول اجتماع له، والنص على أن يكون إعلان حالة الطوارئ لمدة محدودة لا تجوز مدها إلا بموافقة مجلس الشعب. ومعروف أن قانون الطوارئ المعمول به يعطى للحاكم العسكري سلطات واسعة جداً تشمل

عدم مراعاة الضمانات الواردة في القوانين الأخرى بشأن الحقوق المدنية المختلفة. كما أن الدستور نفسه ينص في المادة 48 على جواز فرض الرقابة على الصحف والمطبوعات ووسائل الإعلام في حالة الطوارئ وذلك "في الأمور التي تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومي".

رابعاً :

الدستور الحالي يتضمن عدداً من المسائل المهمة الأخرى التي تحتاج إلى إعادة البحث والدراسة في ظل تقدم مصر على الطريق الديمقراطي

أ. عدد أعضاء مجلس الشعب وتشكيله:

☒ تنص المادة 87 من الدستور على أن عدد أعضاء مجلس الشعب المنتخبين لا يقل عن ثلاثمائة وخمسين عضواً نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين. وقد وصل عدد الأعضاء المنتخبين الآن إلى 444 عضواً، يضاف إليهم عشرة أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية طبقاً للرخصة التي تعطيها له المادة المذكورة، ومن المفيد أن يدرس ما إذا كان هذا العدد الكبير من شأنه تمكين المجلس من إجراء المناقشات الموضوعية المتعمقة التي يفترض ضرورتها في مجلس من اختصاصه وضع تشريعات الدولة وإقرار خططها العامة، كما أن من المفيد أن يدرس ما إذا كان الأفضل أن يترك للشعب سلطة اختيار ممثليه دون تحديدهم مسبقاً بصفات بعينها من "فئات" أو "عمال وفلاحين"، خاصة وقد أثبتت التجربة العملية أن أقدر النواب على الدفاع عن مصالح العمال والفلاحين لم يكونوا بالضرورة عمالاً أو فلاحين، كما أتى الواقع العملي بتوسع كبير في تعريف العامل والفلاح بحيث أصبح رؤساء شركات القطاع العام يرشحون أحياناً تحت وصف "عمال"، وبعض أصحاب الأراضي الزراعية الذين لا يزرعون الأرض بأنفسهم يرشحون تحت وصف "فلاحين"، لقد قال المدافعون عن اشتراط نسبة الخمسين في المائة عند وضعها إنها الضمان الوحيد أو الأساسي لحماية مصالح

العمال والفلاحين، وقال المنتقدون لهذا الشرط إن الغرض الحقيقي منه هو ضمان التأييد المستمر للنظام القائم، وأياً كان الأمر فإن المسألة على قدر كبير من الأهمية وتحتاج إلى بحث معمق، بعيداً عن الشعارات الرخيصة، حتى نتبين ما إذا كانت المصلحة العامة، بما فيها مصلحة العمال والفلاحين، تتطلب الإبقاء على هذا الشرط في المستقبل.

- ويزيد من أهمية هذا البحث ما يراه المتتبعون لجلسات مجلس الشعب من اقتصار دور عدد كبير من أعضائه على التصفيق، وتكالب الكثيرين منهم على رئيس الوزراء والوزراء بغية الحصول على توقيعاتهم على "عرض حالات" تحتوى على مطالب خاصة أو عامة، كان الأجدر بها أن تقدم بالطرق العادية وتبحث بالتفصيل قبل البت فيها، على عكس ما يحدث أمام عدسات التليفزيون ويشاهده الجمهور ويثير السخرية في الداخل والخارج.

ب. جواز الجمع بين عضوية مجلس الشعب والوظائف في الحكومة والقطاع العام:

- تقضى المادة 89 من الدستور بجواز أن يرشح العاملون في الحكومة والقطاع العام أنفسهم لعضوية مجلس الشعب، كما تقضى بتفرغ عضو مجلس الشعب لعضوية المجلس "مع احتفاظه بوظيفته أو عمله" "فيما عدا الحالات التي يحددها القانون"، لكن التجربة قد أثبتت أن هذا التفرغ لا يحدث في معظم الحالات، بل استساغ الحزب الحاكم ترشيح بعض أصحاب المناصب الكبيرة ورؤساء الشركات التي يعمل فيها أعداد ضخمة "والذين كثيراً ما يحصلون على أصوات العاملين في شركاتهم"، ويبقى هؤلاء بعد انتخابهم في مناصبهم.

خامساً:

الدستور الحالي رغم إسهابه، لا يتضمن أحكاماً مهمة تنص عليها الدساتير الحديثة

☒ بينما تصل مواد الدستور المصري إلى 211 مادة، يعالج بعضها تفاصيل قد لا يكون مكانها الدستور كما رأينا، لا نجد في هذا الدستور أي معالجة لعدد من المسائل الأساسية التي تهتم بها الدساتير الحديثة مما يستدعي البحث أيضاً فيما إذا كان من الملائم إضافة مثل هذه الأحكام تقديراً لأهميتها . . ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- ليس في الدستور نصوص تتعلق بحقوق المصريين المقيمين في الخارج خاصة فيما يتعلق بمشاركتهم في الحياة السياسية في مصر، رغم أن هؤلاء يمثلون قطاعاً مهماً من قطاعات الشعب المصري وتتوافر بينهم طاقات وكفاءات هائلة، كما أن تحويلاتهم تمثل المصدر الأول لدخل الدولة من العملات الأجنبية.
- ليس في الدستور نصوص تتعلق بحماية الآثار التي خلفتها الحضارات المصرية عبر التاريخ وبحماية التراث الثقافي لمصر الذي يميزها عن معظم دول العالم الأخرى، هذا بالرغم مما تتعرض له هذه الآثار العظيمة، والتي تعتبر تراثاً للإنسانية كلها، من اعتداءات مستمرة.
- ونعتقد أن حماية الآثار المصرية المتعددة بما فيها الآثار المصرية القديمة والآثار اليونانية والرومانية والقبطية والإسلامية في حاجة إلى نص دستوري مفصل يكفل لها أكثر قدر من الحماية ويجعل من واجب الدولة والمواطنين المحافظة عليها للأجيال المقبلة.
- لا يعالج الدستور بصورة كافية دور المجتمع المدني بما في ذلك المساحة الواسعة بين الفرد والدولة التي تشغلها الجمعيات الأهلية وغيرها من المنظمات غير الحكومية التي تعتبر أنشطتها دليل الحيوية في المجتمع وركيزة مهمة للمشاركة الشعبية في حكم المجتمع لنفسه.
- لا يتكلم الدستور عن مسؤولية البنك المركزي عن السياسة النقدية ولا يكفل استقلاله في تحديد هذه السياسة، بينما يتجه عدد من الدساتير الحديثة إلى التأكيد على هذه المسألة بعد أن أثبتت

التجربة أن تمنح البنك المركزي بسلطة كافية تحول دون التدخل السياسي في عمله يضمن إلى حد كبير نجاحه في توفير استقرار العملة وسلامة السياسة النقدية بصفة عامة.

لقد قال الدكتور إبراهيم شحاتة في كتابه ضمن أقوال كثيرة رائعة:

'وكما يمكن أن يؤدي سلوك الناس إلي إفساد الأنظمة السليمة فإن الأنظمة الفاسدة كثيرا ما تؤدي إلي إفساد الناس'.

ومن المؤسف أن الواقع المصري لم يتغير كثيرا ولا تزال أراءه منطبقة على أحوالنا منذ أصدر الدكتور إبراهيم شحاته "وصيته لبلاده" منذ 25 عاما وحتى الآن ونحن في الربع قبل الأخير من عام 2023.

هذا وكان مفكرنا الراحل قد أصدر كتاباً آخر بعنوان" برنامج للغد تحديات وتطلعات الاقتصاد المصري في عالم متغير"، تحتوي على النص الكامل الذي أعده بمناسبة المحاضرة التي ألقاها في العيد الفضي لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة يوم 22 مارس 1987.

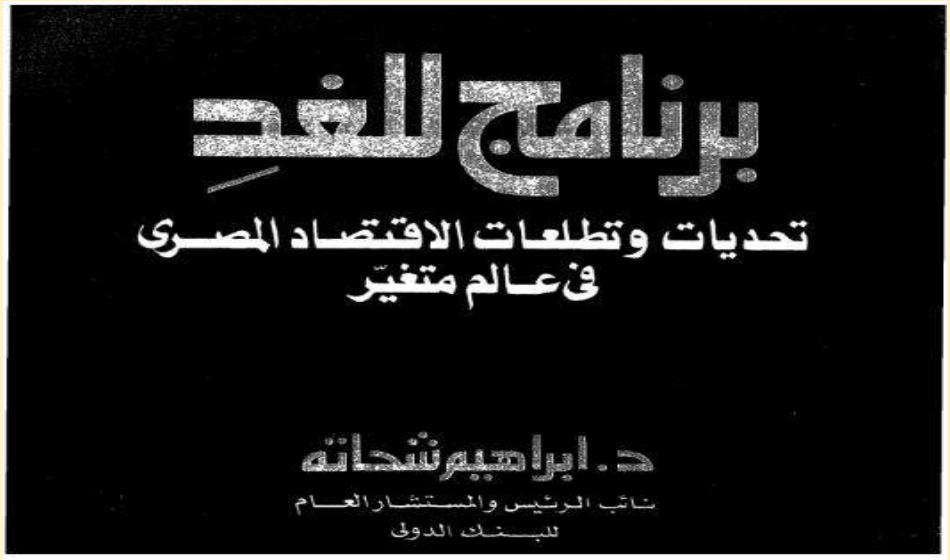

لقراءة وتحميل هذا الكتاب اضغط الرابط

دكتور إبراهيم شحاته "برنامج للغد- تحديات وتطلعات الاقتصاد المصري في عالم متغير - "موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

ثانياً : دستور في صندوق القمامة – للكاتب صلاح عيسى

لقراءة وتحميل الكتاب اضغط على الرابط

صلاح عيسى – دستور في صندوق القمامة – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

ثالثاً: تعديلات لجنة العشرة على دستور 2012 – رؤية نقدية[98]

3 أكتوبر 2013

نقاش حول الدستور هو مجموعة من المقالات والتعليقات يكتبها بالأساس باحثون من المبادرة المصرية، ومن اصدقائها، ويشتبكون مع عملية تعديل الدستور، والمرحلة الانتقالية بشكل عام، من منطلقات مختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية وحقوقية، وتنشر عبر وسائط الكترونية عدة.

الدساتير ليست كتبًا منزلة، وإنما هي وثائق دنيوية تعبر – بهذه الدرجة من المباشَرة أو تلك – عن موازين قوى سياسية واجتماعية سائدة في لحظة ما، ثم تصوغها في شكل مجرد عام، فتتحول إلى قواعد حاكمة – بهذا القدر أو ذاك – للعبة الحكم والسياسة بأوسع معانيهما.

الدساتير المصرية ليس استثناءً من هذا. فسواء تعلق الأمر بدستور 2012 الذي وُضع أثناء حكم جماعة الإخوان المسلمين، أو بمسودة التعديلات الدستورية التي وضعتها لجنة الخبراء العشرة في صيف 2013 بعد إقصاء محمد مرسي وجماعته عن مواقع السلطة، أو بما ننتظره من تعديلات أو تغييرات أخرى ستجريها لجنة الخمسين التي من المتوقع أن تنتهي من أعمالها في مطلع شتاء العام ذاته، فإن تشريح النص الدستوري الماثل يتطلب إدراك طبائع وحدود وقيود الصراع الدائر على السلطة، وبين أهلها وطالبيها، في هذه المرحلة المضطربة الممتدة من فبراير 2011 وحتى اليوم.

أربع ملاحظات

[8] تعديلات لجنة العشرة على دستور 2012 – رؤية نقدية | المبادرة المصرية للحقوق الشخصية (eipr.org)

وبما أننا لسنا في معرض التحليل التفصيلي لمسار العملية الصراعية المذكورة، وإنما مهمتنا فقط رصد نتائجها كما هي ظاهرة في المسودة الحالية المقدمة من لجنة العشرة، فإن حسبنا هنا أن نؤكد على أربع ملاحظات رئيسية تتعلق بمضمون دساتير ما بعد الخامس والعشرين من يناير:

الأولى

هي أنه برغم ثورة الخامس والعشرين من يناير وما كانت تفترضه من تغييرات جذرية في قواعد لعبة السلطة والثروة، فإن خيوط الاستمرارية بين دستور 1971 الدائم والوثائق الدستورية بعد 11 فبراير 2011 لا تخفي على أحد. فسواء قيل هذا علنا، كما فعل المجلس العسكري في بداية عهد حكمه في 2011، أو فُهم ضمنا، أو حتى قيل ضده كما هو الحال الآن، فإن المبدأ الذي عمل (ويعمل) على أساسه كتّاب دساتير ما بعد الثورة هو "تعديل" دستور 1971 وليس "صياغة" وثيقة جديدة منطلقة من منظور بديل قائم على تحويل آمال ومطالب الثورة إلى نص مؤسِس حاكم. وهو أمر بالقطع يعكس استمرارية واضحة للقوى المتنفذة من عهد مبارك إلى عهود ما بعد الثورة.

الثانية

هي أن التغييرات الأكثر بروزاً في مضامين الدساتير بين مرحلة ما قبل ومرحلة ما بعد الخامس والعشرين من يناير تعلقت بأمرين لا ثالث لهما: نظام الحكم، وما يرتبط بذلك من محاصصة بين مؤسسات الدولة المتنفذة. وفي الأمرين، الظاهر أن ما خلفته الثورة من أثر لم يتعد على المستوى الدستوري، والسياسي طبعًا، الانتقال من نظام ديكتاتوري أصيل برتوش ديمقراطية كاذبة، إلى نظام سلطوي/ أوليجاركي[1] يعتمد نوعًا من الديمقراطية التمثيلية مفصل خصيصًا لتوزيع أنصبة السلطة بين مؤسسات الدولة القديمة، خاصة القمعية والأمنية منها، ودوائر المال والأعمال، وبعض القوى السياسية المتصالحة مع أو الممثلة لهذا أو ذاك. وهكذا يبدو أن انفتاح المجال السياسي بعد الثورة لم

ينخط في محصلته النهائية، إعطاء هامش أوسع للاستقلال والمناورة لأجهزة الدولة (القوات المسلحة، الأجهزة الأمنية، القضاء)، وخلق ديمقراطية تمثيلية محكومة بقيود سلطوية لا تسمح بخروج نواتج العملية الديمقراطية عن حدود الأوليجاركية على النمط الروسي-البوتيني.

الثالثة

هي أن الضجيج الكبير حول هوية الدولة، الضجيج الذي يعكس الصراع الإسلامي-العلماني الممتد، لم يتعد في أثره الدستوري تغييرات، في ظننا، غير جوهرية بين هذه المحطة وتلك من محطات الصراع في عمر ثورة يناير. فبين النص في دستور 2012 على تعريب العلوم وتفصيل معنى الشريعة الإسلامية في المادة 219 الشهيرة، ثم حذف هاتين المادتين وتعديل مواد أخرى في مسودة لجنة العشرة، لم تحدث في ظننا تحول حاسم في مسألة هوية الدولة، رغم تقديرنا أن المادة 219 كانت تحمل أخطارًا سلطوية لا شك فيها. ومرد هذا الوضع – الضجيج الكبير الذي لا يصاحبه تغيير جوهري – أن القوى الإسلامية، حتى في أكثر لحظاتها قوة وعنفوانًا، لم تتمكن من السيطرة على مفاصل الدولة، أو على الأقل تحييدها، بحيث تفرض مشروعها الكامل الهادف إلى إعادة تدوين الدولة السلطوية في صورة رجعية ترتدي رداءً دينيًا كاذبًا.

الرابعة

هي أن أبواب الحريات السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية في دساتير ما بعد الخامس والعشرين من يناير هي، كما هو متوقع، أكثر مناطق الدساتير ثباتًا وعدم تأثر بطوفان الثورة. ففيما عدا تعديلات ضرورية لمواكبة التغييرات في نظام الحكم – مثلًا التغييرات المتعلقة بحق تأسيس الأحزاب – وفيما عدا الرطان الكاذب الذي لا تصاحبه ضمانات، ظلت التحسينات في الحريات الأساسية اللصيقة بالإنسان بما هو إنسان، وفي الحريات السياسية المرتبطة بالاستحقاق الديمقراطي، وفي الحقوق

الاقتصادية والاجتماعية لسكان الدولة، غير جوهرية ومخادعة. وهذا أمر، بلا شك، يعكس رؤية القوى المتنفذة المتصارعة على الحكم لمعنى ديمقراطية ما بعد ثورة يناير: ترتيب سلطوي لتداول السلطة بين قوى مسيطرة محددة ومحدودة، وليست إطلاقًا ثوريًا للحرية، أو تغييرًا في هياكل السلطة والدولة، أو تعديلًا جذريًا في توزيع الثروة والدخل.

تشريح مسودة لجنة العشرة

في ضوء ما تقدم، ولتنزيله على مسودة لجنة العشرة، سأورد هنا بعض الانتقادات الأساسية على المسودة المذكورة موزعة بين خمس محاور رئيسية: نظام الحكم، المحاصصة بين مؤسسات الدولة المتنفذة، هوية الدولة، الحريات المدنية، الحريات السياسية.

أولًا: نظام الحكم

لم يتغير الشيء الكثير في فلسفة نظام الحكم بين دستور 2012 ومسودة لجنة العشرة الخاضعة للمناقشة في لجنة الخمسين هذه الأيام. ربما كان التغيير الوحيد ذو الشأن هو حذف إلزام رئيس الجمهورية بالاستقالة حال عدم التصويت بالموافقة في استفتاء شعبي على دعوة الرئيس إلى حل البرلمان. وهو التغيير الذي يؤكد ميل صائغ النص الدستوري بشكل متزايد إلى اتباع نظام يميل إلى النظم الرئاسية، بما تمنحه تلك النظم من سلطات واسعة، ولكن مقيدة، لرأس الدولة والسلطة التنفيذية.

ففي ظاهره، يراعي دستور لجنة العشرة التوازن، و"الردع المتبادل"، بين رئيس الجمهورية ومجلس الشعب. فمجلس الشعب يقر القوانين، لكن للرئيس حق الاعتراض عليها، وإن اعترض لا تقر إلا بأغلبية الثلثين. والرئيس يعقد المعاهدات، ويعلن حالتي الطوارئ والحرب، لكن لابد له من الحصول على موافقة مجلس الشعب. والرئيس تختار رئيس الوزراء، لكن لابد من موافقة مجلس الشعب، ولو رفض المجلس فإن على الرئيس اختيار مرشح آخر للمنصب من الحزب الحائز على الأكثرية، فلو رفضه

البرلمان فإن على المجلس النيابي ذاته أن تختار مرشحًا آخر، فإن لم تحز هذا الأخير على الثقة حل الرئيس مجلس الشعب.

لكن وراء هذا التوازن الظاهري هناك أمران مفصليان يكشفان أن دور الرئيس في منظومة الحكم له الأولوية ودور الحسم. الأمر الأول هو حق الرئيس في حل مجلس الشعب من خلال الدعوة إلى استفتاء شعبي لم يقيد الدستور حق الرئيس في الدعوة إليه، وإنما فتح الباب لاستخدامه هذا الحق بلا ضوابط بقوله إن الرئيس يمكنه أن يدعو إليه "عند الضرورة" . والأمر الثاني هو حق الرئيس في الدعوة إلى استفتاءات شعبية "في المسائل المهمة التي تتصل بالمصالح العليا للبلاد."

والمدلول العملي لهذين الحقين المضمونين دستوريًا لرئيس الجمهورية هو قدرته على قطع الطريق على العملية السياسية "الطبيعية"، ومن ثم على وضعية التوازن المفترضة، إذا نشأت ظروف جعلته يستشعر الخطر من استمرار تلك العملية على منوالها المعهود . وهو الأمر الذي يعني أنه، في نهاية المطاف، قادر على حسم أي خلاف سياسي بينه وبين السلطة التشريعية عن طريق الإنهاء – المؤقت – للمسار الطبيعي لنظام الحكم بغرض إعادة ترتيب أوراق اللعبة السياسية من جديد.

من الصحيح طبعًا أن حق الرئيس في هذين الأمرين مقيد بـ "استفتاء الشعب" . لكن حتى بغض النظر عن حقيقة أن الوظيفة السياسية للاستفتاءات في تاريخ النظم والشعوب المتأخرة والنامية، والتي تعاني من أوضاع مضطربة، كانت غالبًا تعزيز السلطوية بهذا القدر أو ذاك، بغض النظر عن هذه الحقيقة، فإن اللافت أن حق استفتاء الشعب من أجل قطع الطريق على العملية السياسية "الطبيعية" ينفرد به الرئيس وحده دون غيره، ولا يمتد ليشمل المجلس النيابي الذي قد يرى هو أيضًا أن هناك ما يستدعي إقالة الرئيس أو حسم الأمور الخلافية من خلال أداة الاستفتاء الشعبي.

ومن المهم أن نشير هنا إلى أن هذا النظام الرئاسي المختلط قد يعتبر في كثير من جوانبه مناسبًا لنظم الحكم الأوليجاركية ذات الوجه الديمقراطي التمثيلي. ذلك أنه تحقق هدفين رئيسيين: التوازن التنافسي بين القوى ذات الشعبية المتصارعة فيما بينها على حصص الحكم والنفوذ، وهو توازن مطلوب لإنهاك كل تلك الأطراف، لكن مع وجود يد قوية لمركز للسلطة قادر على الحسم في لحظات الاضطراب الكبرى.

لا يعني هذا بأية حال أن هذا هو النموذج الوحيد للتعبير عن الأوليجاركية. لكنه على الأقل نموذج مناسب في الحالة المصرية التي تتطلب، بعد الثورة، إشراك القوى ذات الشعبية بحذر وبقدر منضبط في عملية الحكم من خلال برلمان له سلطات واسعة نسبيًا، وهو الأمر الذي أصبح أقل خطورة بعد تقليم أظافر جماعة الإخوان المسلمين والقوى الإسلامية بعامة، لكن مع وجود رئيس للجمهورية قوي وقادر على الحسم ومرتبط وابط قوية بالدولة القديمة ومؤسساتها الأكثر نفوذاً.

ثانيا: المحاصصة

كان من نتائج انهيار ديكتاتورية مبارك تحت وطأة ضربات ثورة الخامس والعشرين من يناير أن نُزع الغطاء المحكم الذي صهر مؤسسات الدولة في قبضة قوية منعت التنازع والمحاصصة بين مختلف مؤسسات الدولة وتيارات القوى المتنفذة.

وقد انعكس هذا التطور بالقطع في الوثائق الدستورية التي تلت 11 فبراير 2011، بالذات فيما يتعلق بالقوات المسلحة التي حاز مجلسها الأعلى ومجلس الدفاع الوطني (ذو الأغلبية العسكرية) في ظلها سلطات واسعة فيما تختص شؤون الجيش والدفاع والأمن القومي. حيث نص دستور 2012 على سبيل المثال على أن وزير الدفاع ينبغي أن يعين من بين ضباط القوات المسلحة، وأن مجلس الدفاع الوطني تختص بمناقشة موازنة القوات المسلحة، وتجب أن يؤخذ رأيه في القوانين المتعلقة بها.

أما مسودة لجنة العشرة، فلم تفعل إلا تعزيز قبضة المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الدفاع الوطني على ما تختص بشؤون القوات المسلحة والدفاع والأمن القومي. فقد أضافت المسودة المذكورة شرط موافقة القوات المسلحة على الشخص المعين في منصب وزير الدفاع. كذلك زادت أغلبية مجلس الدفاع الوطني العسكرية إلى ثمانية أشخاص من بين أربعة عشر شخصًا، هم كل أعضاء المجلس، وذلك بعد إلغاء مجلس الشورى الذي كان رئيسه عضوًا به.

هذا فيما يتعلق بالقوات المسلحة. أما فيما يتعلق بالقضاء، فقد أعطت مسودة لجنة العشرة سلطات أوسع للهيئات القضائية. حيث نصت، على خلاف دستور 2012، على أن موازنات الهيئات القضائية "تدرج في الموازنة العامة للدولة رقمًا واحدًا"، وعلى أن مشروعات القوانين المنظمة لشؤونها لابد أن تقر بأغلبية خاصة لا تقل عن "ثلثي أعضاء مجلس الشعب". هذا طبعا بالإضافة إلى إلغاء تحديد عدد أعضاء المحكمة الدستورية العليا بعشرة أشخاص، وهو التحديد الذي كان الرئيس المعزول وجماعة الإخوان المسلمين قد حرصا عليه في دستور 2012 على خلفية نزاعهما مع تلك المحكمة ومع الهيئات القضائية بوجه عام.

وفيما قد يرى البعض أن هذا قد يمثل تعزيزًا لاستقلال القضاء، إلا أن الأمر في حقيقته على خلاف ذلك. حيث أن النص الدستوري الحالي يتجاوز حدود استقلالية القضاء إلى الغول على السلطة التشريعية وحقها في مراقبة ميزانية الهيئات القضائية وكذلك حقها، الطبيعي، في إقرار القوانين التي تتعلق بتنظيم أوضاع مؤسسات الدولة، حتى تلك التي من المفترض أنها مستقلة، بدون أي شروط خاصة أو أغلبيات أكثر من البسيطة.

ومن المهم هنا الالتفات إلى أن المحاصصة، المتمثلة في تقليص سلطة الشعب ومجلسه المنتخب في التشريع والرقابة فيما تختص بعض مؤسسات الدولة لمصلحة نفوذ ذاتي أكبر لتلك المؤسسات، لا تعبر فقط عن

وضع الاستقلالية والتنافس بين مراكز القوة في أجهزة الدولة، وإنما تعكس كذلك نزوع تلك الأجهزة للهيمنة على الحكم في الإطار الأوليجاركي السابقة الإشارة إليه. فبالذات فيما يتعلق بالقوات المسلحة، فإن يدها الثقيلة في مجلس الدفاع الوطني المناطة به دستوريًا أدوار غير محددة – النظر في الشؤون الخاصة بتأمين البلاد وسلامتها – تفتح الباب لتأويلات خطرة لمعنى "تأمين البلاد وسلامتها"، مما قد يصل إلى التدخل في العملية السياسية، ولو بطرق غير مباشرة.

ثالثاً: هوية الدولة

يعد إلغاء المادة 219 في دستور 2012، المعرفة لمبادئ الشريعة الإسلامية بأنها "تشمل أدلتها الكلية وقواعدها الأصولية والفقهية ومصادرها المعتبرة في مذاهب أهل السنة والجماعة"، بمثابة الانتصار الأكبر من وجهة نظر ما يطلق عليه "القوى المدنية" بعد إسقاط حكم محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين. لكن الحقيقة أنه يتوجب علينا القول إن هذا انتصار غير جوهري البتة، وذلك برغم إدراكنا لخطورة التخصيص المتضمن في عبارة "مذاهب أهل السنة والجماعة". وهو كذلك لأن المادة الثانية من الدساتير المصرية في نسخها المثالية، المادة التي تعتبر "الشريعة الإسلامية المصدر الأساسي للتشريع"، كانت وحدها كافية لفرض رؤية إسلامية ما على عملية التشريع، ومن ثم على مجمل نظام الدولة، لكن ذلك لم يحدث ليس لأن الأداة الدستورية كانت غير كافية، ولكن لأن التوازن السياسي لم يتح لأي من القوى الإسلامية فرض رؤيتها باستخدام هذا النص الدستوري، من وقت إقراره في ظل حكم الرئيس الأسبق أنور السادات وحتى الآن.

لكن على أي حال، فإن مسودة لجنة العشرة قامت ببعض التغييرات الأخرى التي حدثت من بعض الملامح الإسلامية في دستور 2012 . ولعل أهم تلك التعديلات هي حذف الالتزام بأخذ رأي هيئة كبار العلماء بالأزهر في الشؤون التي تتعلق بالشريعة الإسلامية، وهي المادة التي كان بمقدورها، إذا توفرت

الظروف، أن تفتح الباب لتحويل هيئة كبار العلماء بالأزهر إلى "مجلس صيانة دستور" مصري، يمكنه أن يتجاوز البرلمان وينقض قراراته إذا ما تعلق الأمر بأي مخالفة، مفترضة، للشريعة الإسلامية.

ولعله من الطريف ملاحظة أن الصيغة المذكورة المتعلقة بدور الأزهر، الخاصة بدستور 2012، كانت تعتمد هي الأخرى أسلوب المحاصصة في توزيع الأدوار بين مؤسسات الدولة المختلفة. فإذا كانت القوات المسلحة يؤخذ رأيها في القوانين المتعلقة بها، والأمر كذلك فيما يتعلق بالقضاء، فلا أقل من أن يؤخذ رأي المؤسسة السنية الأرفع في مصر فيما يتعلق بالشؤون التي تتعلق بالشريعة الإسلامية!

رابعاً: الحريات المدنية

في المجمل، لم تحدث مسودة لجنة العشرة تغييرات أساسية في مواد الحريات المدنية، وهي الحريات اللصيقة بالإنسان، حتى لو لم يمارس حقوقه السياسية المنصوص عليها دستوريًا. وإن كان لنا من تقييم عمومي، فيمكننا القول أن أغلب التعديلات، المحدودة، في هذا المجال أتت للانتقاص من الحقوق والضمانات، المحدودة أصلًا، التي نص عليها دستور 2012.

فعلى سبيل المثال، وفيما يتعلق بجريمة التعذيب، التي يمكننا اعتبار أن تفشيها كان أحد أهم أسباب اندلاع ثورة يناير، فإن المسودة الحالية حذفت كون الحجز في أماكن غير لائقة أو التعذيب والمعاملة غير الإنسانية في أماكن الاحتجاز "جريمة يعاقب مرتكبها وفقًا للقانون"، واكتفت بالنص على "التزام الدولة بتوفير أماكن لائقة إنسانيًا وصحيًا". كذلك ففي المادة المتعلقة بحق الحصول على المعلومات والبيانات، تم حذف حق "المظلم من رفض إعطائها [المعلومات]، وما قد يترتب على هذا الحق من مساءلة". وعلاوة على ذلك، فقد حذفت المسودة الحالية الضمان المتعلق بحق "المضرور في إقامة الدعوة الجنائية عنها بالطريق المباشر" في حالة الاعتداء على الحقوق والحريات الواردة في الدستور. وهي

أمور كلها تشير إلى توجه صائغ النص الدستوري ناحية تخفيف أو إلغاء معظم الضمانات التي تكفل للمواطن محاسبة السلطة على تجاوزها الحقوق المنصوص عليها دستوريًا.

والملاحظ كذلك أنه فيما يتعلق بحقوق تم تقييدها في دستور 2012 وأثيرت بشأنها زوابع كثيرة من بعض القوى الديمقراطية والثورية، فإن مسودة لجنة العشرة سارت على طريق سابقها، أو لم تحسن الأوضاع بشأنها كثيرًا. فما زالت المحاكمات العسكرية للمدنيين منصوصًا عليها دستوريًا، ولم يُضف على النص الذي يتعلق بها إلا تقييد محدود يؤكد أن التهديد الواقع على القوات المسلحة من جانب المدنيين ينبغي أن يكون "تهديدًا مباشرًا". وما زالت الديانات المعترف لمعتنقيها بحق ممارسة الشعائر هي "الديانات السماوية"، وفقًا للقراءة السنية على مذهب أهل الجماعة لماهية تلك الديانات، وهو ما يستبعد بطبيعة الحال البهائيين من دائرة هذا الحق.

وبالإضافة إلى كل ذلك، فإن آفة دساتير ما بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير المطاطة والمليئة بالرطان حول الحريات دون ضمانات حقيقية، هي إحالة كثير من الأمور إلى القانون لتنظيمها، وهو ما يؤدي غالبًا إلى إفراغ الحق من مضمونه، ومثال ذلك الأشهر الحبس الاحتياطي، وكذلك تقييد الحق بضرورات الأمن القومي، غير المفهومة، مثلما هو الحال فيما يتعلق بحرية الإعلام وحرية تداول المعلومات.

الحقوق السياسية

لعل من أهم التغييرات التي استحدثتها مسودة لجنة العشرة في النصوص المتعلقة بالحقوق السياسية هي النص صراحة على منع قيام الأحزاب "على أساس ديني". وبينما قد يرى كثير من أنصار الدولة المدنية في هذا الاستحداث كسبًا للديمقراطية وحقوق المواطنة، إلا أن الأمر، على الأقل، أكثر التباسًا من هذا. يرجع هذا جزئيًا إلى غموض عبارة "أحزاب على أساس ديني". فهل هي تعني الأحزاب ذات

المرجعية الدينية العامة، أي الأحزاب التي تستلهم بشكل عام القيم المتضمنة في إرث ديني معين؟ أم تعني الأحزاب التي تطالب بتطبيق شرائع دين معين كنظام عام للدولة؟ أم تعني الأحزاب التي تقص عضويتها على المنتمين لعقيدة دينية معينة؟ أم ماذا؟

يزيد الالتباس، والتعقيد، إذا ما تذكرنا أن الواقع السياسي المصري يفرض خريطة سياسية تحوز القوى الإسلامية فيها مساحة كبيرة لا يمكن تجاهلها، وهو ما يعني بالضرورة أن حظر الأحزاب على أساس ديني سيؤدي إلى إقصاء طيف واسع ومؤثر، بل وربما أغلبي، من القوى إلى خارج المجال السياسي الشرعي، مما سيؤدي بالضرورة إلى اتساع نطاق العمل السري ونشاط الإرهاب الفردي كرد فعل على الإقصاء.

هذا ما يدعونا إلى القول إن هذه الإضافة وهذا التقييد لا يمثلان بالضرورة خطوة للأمام تجاه الاستقرار السياسي وتأسيس الدولة المدنية الديمقراطية. فربما كان من الأوفق أن يؤكد صائغ النص الدستوري على حظر قيام الأحزاب التي تدعو إلى عدم المساواة بأي شكل بين المواطنين على أساس الدين والمعتقد. هنا كان الحظر سيمتد ليشمل ليس الأحزاب التي تعتمد مرجعية دينية عامة، وإنما فقط تلك التي تترجم هذه المرجعية إلى دعوات ومطالبات بالتمييز بين المواطنين على أساس من عقائدهم، أو إلى إسباغ صبغة دينية على الدولة بحيث تصبح شريعة معتقد ما هي الحاكم للنظام مع استبعاد باقي المعتقدات.

لكن لعله من المناسب أن نضيف هنا أنه من الطريف والمدهش أن الدستور الذي يقضي بعدم جواز إنشاء الأحزاب على أساس ديني، يؤسس في الوقت نفسه، في مادته الثانية، لسلطوية هوياتية تفرض على المشرع الالتزام بمبادئ شريعة دينية معينة في صياغة كل قوانين الدولة.

هذه مسألة. المسألة الأخرى هي أن واحدًا من الأمور الملفتة في مسودة لجنة العشرة النص، في باب المواد الانتقالية، على أن انتخابات مجلس الشعب والمجالس المحلية التالية لتاريخ العمل بالدستور ستكون بالنظام الفردي، وذلك رغم أنه من المعروف أن معظم القوى السياسية والفاعلين المستقلين كانت لديهم تحفظات واضحة على هذا النظام حينما نوقش الأمر قبيل انتخابات مجلس الشعب السابق المنحل.

والحقيقة أنه ليس هناك من تفسير لهذا الإصرار من جانب صائغ النص الدستوري على إقرار النظام الفردي، إلا أن هذا النظام يسهل من إضعاف القوى السياسية، خاصة الصغيرة منها، بينما يميل لصالح تعظيم قوة أصحاب المال السياسي من رجال أعمال وأصحاب مصالح خاصة، وهو الأمر الذي يعزز من القراءة القائلة أن النظام السياسي، وفق مسودة لجنة العشرة، مصمم لإعادة تدوير جماعات النفوذ الفلولية، وذلك بغرض بناء تحالف أوليجاركي بين قوى الدولة القديمة وطبقة سياسيي ورجال أعمال ما قبل الثورة.

خاتمة

ليس هناك شك في أن هذا "الهزال الدستوري" تجد أسبابه في الانتكاسات المتكررة التي واجهتها ثورة الخامس والعشرين من يناير. فطالما ظلت تحالفات الدولة القديمة ورجال نظام مبارك وحيتان المال والأعمال متحكمين، إلى حد كبير، في مضمون وإيقاع العملية السياسية في عالم ما بعد الثورة، لن يكون ممكنًا اجتراح تغييرات كبيرة، ناهيك عن جوهرية، في الرؤية الدستورية.

هذا الوضع الصعب لا ينبغي أن يمنعنا عن دق أجراس الخطر حول طبيعة الدستور المتوقع صدوره، ولا أن يلهينا عن خوض المعارك الفكرية والعملية لإحداث بعض التغييرات وتحقيق بعض المكتسبات هنا أو هناك. لكن إن كان هناك شيء علينا أن نشدد عليه في هذا السياق، فهو أن تحقيق انتصارات

مهمة في معركة الدستور يرتبط، إيجابًا وسلبًا، بتحقيق نجاحات مهمة في تغيير توازنات القوى على الأرض، وهو أمر دونه كثير من الوقت، والجهد، والتطورات الذاتية، والموضوعية.

كتابي عن "إشكاليات الدستور والبرلمان"

لقراءة الكتاب وتحميله اضغط الرابط التالي

إشكاليات الدستور والبرلمان – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

مصر جميلة رغم كل شيء

الفصل الثاني

الأحزاب السياسية في مصر[10]

1. التعريف بالأحزاب السياسية المصرية

الأحزاب السياسية في مصر قبل ثورة 25 يناير 2011 بلغ عددها 84 حزبا سياسيا قانونيا .[1] إلا أن العديد منها لم يكن يتعدى مقرا وجريدة، وذلك بسبب غياب الديمقراطية الحقيقية في مصر . إلا أنه بعد الثورة أعلنت عدة جهات تأسيسها لأحزاب سياسية جديدة .

كان الحزب الوطني الديمقراطي هو الحزب الحاكم حتى ثورة 25 يناير، وكان يرأسه حسني مبارك. وصدر حكما قضائيا بحله في 16 إبريل 2011 في أعقاب ثورة 25 يناير .[2]

وتلك الأحزاب هي:

1. حزب مستقبل وطن . حزب سياسي مصري أسس عام 2014 ، ظهر بعد 30 يونيه 2013 ، ليبرالي- يترأسه المستشار عبد الوهاب عبد الرازق حسن عبد الوهاب
2. حزب الشعب الجمهوري . حازم محمد سليمان محمد عمـــر
3. حزب الوفد . بهاء الدين بدر عبد الرحيم أبو شقـــــــــــة
4. حزب حماة الوطن . جلال محمود فهمى الهـــــــــــريدي
5. حزب الإصلاح والتنمية. هو حزب سياسي مصري أسسه محمد أنور عصمت السادات (الرئيس الحالي للحزب) . أُعلن عن تأسيسه يوم 6 يناير 2009 م ، وهو من أوائل الاحزاب التي استخدمت الفيسبوك في الدعوة إلى العضوية

[10] الاحزاب السياسية الحالية-الهيئة العامة للاستعلامات(sis.gov.eg)

6. حزب مصر الحديثة . محمد نبيل سليمـــــــــــــان دعبـــس
7. الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي . رئيس الحزب فريد زهران
8. حزب ارادة جيل . . . . . م . تيسير مطر رئيس الحـــزب
9. حزب الحرية المصري . حزب سياسي مصري تأسس عام 2011 – المهندس ممدوح محمد محمود رئيس الحزب
10. حزب المؤتمر . عمر المختار حسين صميـــــدة
11. حزب التجمع . السيد عبد العال مصطفي عبد المجيد
12. حزب العدل والمساواة . الشيخ/على فريج العربي رئيس الحزب
13. حزب الحـــــــــرية
14. حزب الإصلاح والنهضـــة
15. حزب الجمهـــــــوري
16. التكافل الاجتماعـــي
17. المصريـــــــــن
18. الكرامـــــــــة
19. نصـــــــر بـــلادي
20. التحالف الشعبي الاشتراكي
21. الدستوري الاجتماعي الحر . الدكتورة عصمت الميرغني رئيس الحزب
22. الجمهوري الحـــــــس
23. شباب مصـــــــــر

24. التغيير والتنمية

25. الوفاق القومي

26. الشيوعي

27. مصر العربي الاشتراكي . . . اللواء/عبد العظيم زاهر رئيس الحزب

28. الأحرار الاشتراكيين

29. غد الثورة

30. مصر الكنانة

31. الحضارة

32. الجبهة الديمقراطية

33. الثورة مستمرة

34. الأحرار الدستوريين الجديد . . . . . المستشار/محمد المنصوري رئيس الحزب

35. الصرح المصري

36. مصر أكتوبر

37. فرسان مصر

38. مصر بلدي . . . . . اللواء/ سيف عبد الباري رئيس الحزب

39. مصر العروبة

40. 30 يونيو

41. النص المصري

42. مصر الحديثة

43. الإصلاح والحريـــة

44. الإصلاح والمساواة

45. المواطن المصـــري

46. الإصـــــــــلاح

47. جبهة التحرير القومـي

48. مص الحضـــــــارة

49. مص المستقبل. المستشار/رضا أبو حجي رئيس الحزب

50. السلام والتنميـــــــة

51. حياة المصريـــــــين

52. الوحدة والحريـــــة

53. مص الحـــــــــرة

54. شباب التحريـــــــس

55. حزب الوسط الجديد

56. حزب التحالف الشعبي الاشتراكي

57. النـــــــــور

58. الفضيـــــــــلة

59. الاصالـــــــــة

60. حزب الاصالة والنهضـــــة

61. العربي الديمقراطي الناصري

62. نصـــــــــــــــــ بلادي.

63. النهـــــــــــــــــضة

64. مص الحريـــــــــــــــة

65. المصريين الأحـــــــــــرار

66. المصريين. . . . . د/حسين أبو العطا رئيس الحزب

67. الوفد الجديـــــــــــــد

68. الخضـــــــــــــــــ

69. الاتحاد الديمقراطي . . . د/ حسن ترك رئيس الحزب

70. الجيل الديمقراطـــــــــي

71. الدستوري الاجتماعي الحر

72. الغد. . . . . م. موسى مصطفي موسى رئيس الحزب

73. السلام الديمقراطـــــــــي

74. التجمع الوطني التقدمي الوحدوي

75. الأمـــــــــــــــة

76. العمال الديمقراطـــــي

77. البناء والتنميـــــــــــة

78. الحضـــــــــــــارة

79. الدستـــــــــــــور

80. مص القويـــــــــــة

81. السادات . . . . . د/عفت السادات رئيس الحـزب

82. السادات الديمقراطي . . . عبد الحكيم أحمد عصمت

83. الحركة الوطنية المصرية . . . . . اللواء/ رءوف السيد رئيس الحزب

84. حزب الريادة . . . . . أ/ كمال حسانين رئيس الحزب

85. حزب المواجهة . . . . د/ محمد زكريا رئيس الحـزب

86. حقوق الانسان والمواطنة . . . . المستشار/جمال النهامي رئيس الحزب

87. حزب صوت مصـــــــــــــــــر

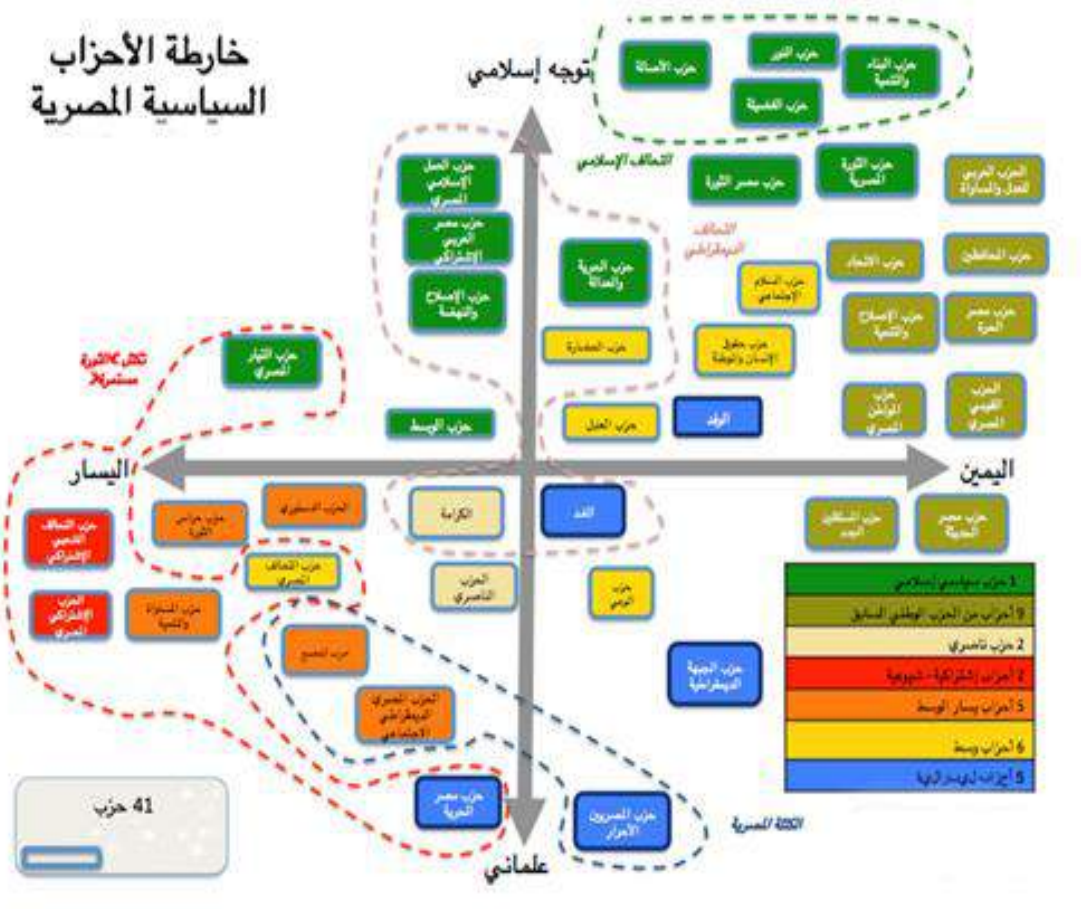

2. الأحزاب السياسية ما بين اليقظة والنوم في العسل[11]

تعد الأحزاب السياسية وجماعات الضغط من أهم العوامل وأكثرها تأثيرًا في توجيه الرأي العام، ولكن هناك رؤى فكرية ذهبت إلى التشكيك في سلامة نظام تعدد الأحزاب أيا كانت صورته في شعوب الوطن العربي بحجة أنها لم تصل بعد إلى مرحلة الرشد السياسي ..

نظام الأحزاب السياسية تخلق رأيا عاما مسالما لما يقتضيه منطقة من وجود معارضة علنية تنجه صوب مناقشة سياسة الحكومة، وما قد تؤدى المناقشات من تبلور الآراء للحاكم والمحكوم نحو إيجاد أرضية مشتركة بالنسبة للقضايا الكبرى ..

البعض يرى أن تأسيس حزب سياسي يجعل منه زعيما دون أن تتوفر لديه أدنى مقومات الزعامة ومع الأيام يوما بعد يوم وتتكشف الأقنعة ويوقن الأغلبية أن هناك أحزابا حبر على ورق بسبب مواقفهم الهشة وعدم مساهمتهم في القضايا القومية أو الوصول إلى المواطن ..

قد تندهش أن لدينا ما يزيد عن 90 حزبا سياسيا لا يعرف منهم سوى القليل من الأحزاب التي لها دور إيجابي لدى الشارع المصري، بينما الآخرون نيام لا حول لهم ولا قوة.. لا مشاركة في القضايا السياسية أو الاقتصادية أو حتى المجتمعية لا حس لهم ولا صوت ..

إنصافا للحق مع كثرة الأحزاب في مصر إلا أننا لم نجد لأغلبية هذه الأحزاب أي فكر سياسي إلى الآن رغم أن قانون الأحزاب السياسية يشترط لتأسيس الحزب السياسي أن يكون له مبادئ وأفكار سياسية ..

---

[11] الأحزاب السياسية ما بين اليقظة والنوم في العسل(vetogate.com)

على العموم الشعوب تريد أحزابا سياسية حرة تعبر عن الآمال والطموحات لأن من حق المجتمع أن تكون له أحزاب حرة تدافع عنه وعن مصالحه لا عن المصالح الشخصية لأعضائه، ويظل السؤال مطروحا هل هناك معارضة حقيقية في بلدان الوطن العربي؟ أم أنها حبر على ورق.

https://youtu.be/lxZSIluqeX8

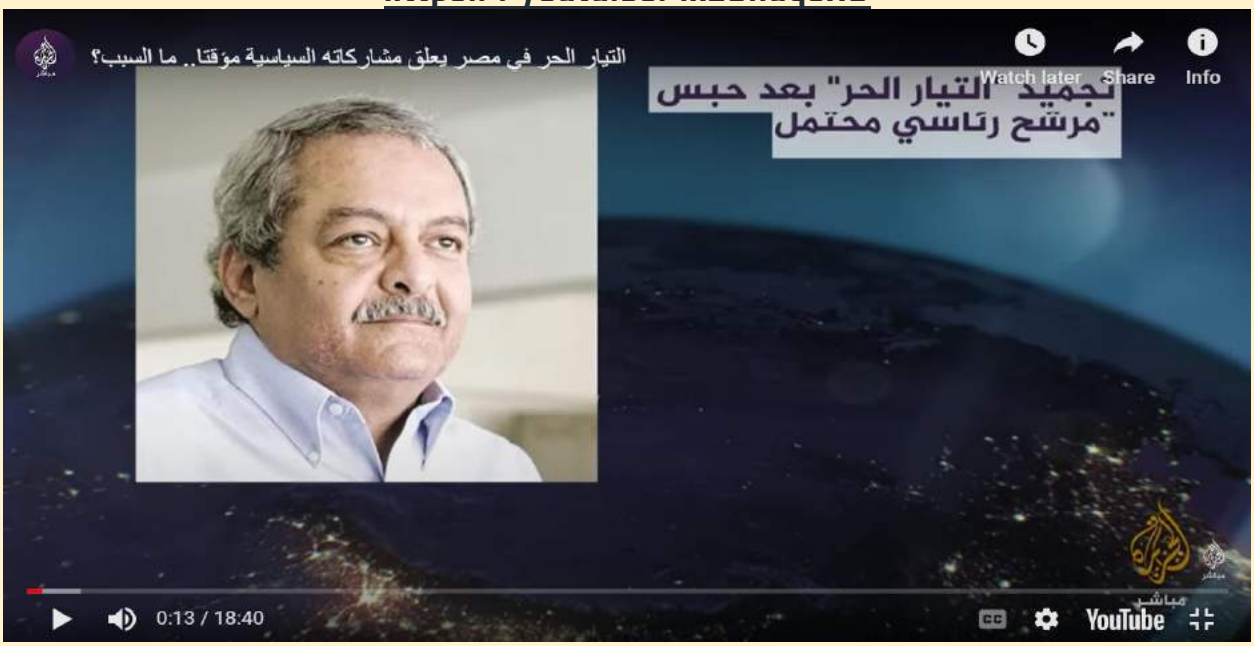

https://youtu.be/ErtzZZH7-hU

3. الأحزاب السياسية العلمانية في مصر: تنازع من أجل الهوية والاستقلال[12]

ملخص :تسببت الأحزاب العلمانية في مصر، في كثير من الحالات، بتدهور وضعها إلى الأسوأ من خلال محاولاتها الرامية إلى الصمود وتحسين مكانتها.

لطالما كانت الأحزاب السياسية العلمانية في مصر عالقة بين مطرقة دولة مُنجبِرة ومُنخرطة وبين سندان معارضة إسلامية في غالبيتها . صحيح أن فترة الانفتاح السياسي الوجيزة والمضطربة بين 2011 و2013 وفرت لهذه الاحزاب فرصاً لا سابق لها، إلا أن اندلاع العنف والاستقطاب الحاد اللذين تليا الانقلاب العسكري في 2013، عرضاها إلى سيل من الضغوط أكثر من أي وقت مضى. والآن، باتت السياسات الرسمية في مصر مجرد لعبة تُدار بإحكام، ويُحظر فيها أي نوع من الاستقلالية الحقيقية. لكن قد تُعاود بعض الأحزاب البروز مجدداً كطرف منافس، إذا ما سنحت فرصة أخرى لمنافسة سياسية حرة.

[12] الأحزاب السياسية العلمانية في مصر: تنازع من أجل الهوية والاستقلال – مركز كارنيجي للشرق الأوسط – مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي (carnegie-mec.org)

ضغوط الدولة

- خلال تصنيف الأحزاب السياسية العلمانية المصرية، لن يكون مفيداً استخدام طيف اليسار- اليمين التقليدي، بل سيكون من الأدق والأصوب ترتيب هذه الأحزاب وفقاً لطبيعة علاقتها بالدولة: بين التي تشكّلت لدعم الدولة وحسب، وبين تلك التي تواصل نخبوية ونشاط معارضتها.
- تأسّس العديد من الأحزاب العلمانية لتكون منافساً سياسياً حقيقياً، لكن استقلاليتها تساقطت خلال رحلتها على هذا الدرب.
- لطالما كانت الدولة تقوِّض الأحزاب العلمانية عبر الحملات المتواصلة لتشويه سمعتها، واستتباعها، وإفسادها، أو تقسيمها من داخلها . وقد ظهرت مثل هذه الممارسات طيلة عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك واستؤنفت بعد انقلاب 2013.
- واليوم، تتعرّض حتى الأحزاب العلمانية التي دعمت الانقلاب والرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي، إلى حملات بعد أن حاولت الحفاظ على قدر من الاستقلالية، مثلاً عبر مقاومة الانضمام إلى كتلة مؤيدة للسيسي في البرلمان.

إجراءات يائسة

- ألحقت الأحزاب العلمانية أضراراً لنفسها بنفسها، من خلال تبني مواقف يائسة وغالباً غير مبدئية لمجرد الحفاظ على البقاء.
- في الفترة بين 2011 و2013، كانت الأحزاب العلمانية فَزِعَة من انتصارات الإسلاميين الانتخابية التي بدت وكأنها مُندفعة كسيلٍ جارف لا يقاوم، إلى درجة أنها دعت الجيش إلى التدخل في الشأن السياسي، فقصمت بذلك ظهر فترة الانفتاح الديمقراطي القصيرة.

- هلل العديد من الأحزاب العلمانية للانقلاب 2013 ولزمت الصمت المُطبق حول عمليات القتل الجماعي التي تلته، مُسقِطَةً بذلك أي ادعاء بأنها تدافع عن القيم التي تزعم أنها تُمثل. ومع ذلك، تعرضت إلى ضغوط لإبداء الولاء الأعمى للدولة.
- انتقدت أحزاب أخرى انتهاكات حقوق الإنسان والحكم العسكري، وقاطعت السياسات الرسمية منذ الانقلاب.
- على رغم الوسائل المتنوعة التي جرى فيها تشويه سمعة الأحزاب العلمانية، ناهيك عن أنها هي نفسها شوهت سمعتها، في أعين المواطنين، إلا أن بعضها لايزال يتمتع بما يكفي من الجاذبية الإيديولوجية والحيوية التنظيمية لتمكنها من المشاركة في السلطة، إذا ما شهدت مصر انفتاحاً سياسياً آخر.

مقدمة

دأبت الأحزاب السياسية، طيلة تاريخ مصر الحديث، على بذل الجهد لبلورة وإبراز هويات واضحة المعالم والحفاظ على استقلالها، في خضم عملها في بيئات يسُوسها حكّام من ذوي الرؤوس الحامية. ومنذ تعليق الإطار الديمقراطي الجزئي في الخمسينيات عقب أول انقلاب عسكري في البلاد، واجهت الأحزاب المصرية التي تحمل برامج وتمثل منابر متباينة، مروحة من القيود القانونية والسياسية. وهذا أمر انطبق على وجه الخصوص على الأحزاب العلمانية، التي يتعيّن فهم الأبعاد التاريخية لنضالاتها إذا ما أردنا تحليل واستشراف أهميتها السياسية راهناً ومستقبلا.

لكن، تجب على المرء أولاً أن يتفكّر بما يعنيه تعبير حزب علماني في مصر، وكيف شكّلت كلٌ من الهوية والبيئة السياسية تطور مثل هذه الاحزاب. إذ أن الكيفية التي عرّفت بها الأحزاب السياسية نفسها، وعُرِّفَت في سياقها، كان لها، وسيبقى، تأثير مباشر على قدرتها على تعبئة الدعم والمشاركة في صنع السياسات.

إذا ما قارنا مسألة الهوية في عمق مستوياتها الأساسية، سنجد أن مجرد النطق بتعبير "حزب سياسي علماني" يمكن أن يُشعل فوراً مجادلات وسجالات في مصر. لكن، ماذا يعنيه تعبير "علماني" في هذا السياق؟ هل يعني أن الحزب الحادي، أي يُحبّذ إزالة أي ذكر لله أو الدين من الدستور، أم أن العلمانية هي ببساطة مبدأ لا يستند إلى أي فلسفة دينية؟ يساعد تعريف قاموس مريام- وبستر لما هو علماني كنقطة انطلاق، حيث تحدده على أنه ذاك الذي "لا يكون جهاراً أو على وجه الخصوص دينياً[1]."

الآن، إذا ما وضعنا هذا التعريف قيد التطبيق، يمكن أن نقول إن السمات المُحددة للأحزاب العلمانية هي أنها لا تستند إلى إيديولوجيا دينية ما. بالطبع، لا تدعو كل الأحزاب العلمانية إلى دولة لا تتضمن وثائقها المؤسِّسَة المبادئ الدينية، كما أن العديد من أعضاء مثل هذه الأحزاب مؤمنون دينياً على نحو شخصي، بيد أن الدين ليس من بين أركان برامجها. على سبيل المثال، هدف الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي الذي تأسّس في مارس 2011 هو إقامة "دولة مدنية، ديمقراطية وحديثة، يكون فيها الشعب مصدر السيادة[2]." لم يرد ذكر الدين في البيان التأسيسي لهذا الحزب، هذا في حين أن حزب الحرية والعدالة المُنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين والذي تأسس في أبريل 2011، يدعو، على رغم إبداء دعمه للديمقراطية، إلى "دولة مدنية ذات مرجعية إسلامية"، وإلى "تطبيق الشريعة في حياتنا كلها باعتبارها مصدر الحكمة والرحمة الالهية[3]." ولذا، وإدراكاً للواقع بأن القضايا الجوهرية للهوية معقّدة، وبهدف تسهيل النقاش، سنُحدد الحزب على أنه علماني إذا لم يكن الدين ركناً من أركان هويته أو هدفه المُعلن.

لكن، إذا ما وضعنا جانباً مسائل الهوية، ما هي على وجه التحديد التحديات التي تُواجه الأحزاب العلمانية في اشتقاق أدوارها السياسية؟ الواقع أن الاحزاب العلمانية عملت منذ استهلال دورها في

ظل ظروف بالغة الصعوبة. وهي، على عكس الأحزاب الإسلامية، لم تكن قادرة على الإفادة من استخدام الهيئات والموظفين المرتبطين بالمؤسسات الدينية (مثلاً تنظيم وجمع التبرعات داخل المساجد). ثم ألها، وعلى عكس الأحزاب المُرتبطة بالدولة، لم يكن بمقدورها الإفادة من المنشآت الرسمية أو الإعلام الذي تسيطر عليه هذه الأخيرة، أو تعبئة التكنوقراط. مثل هذه الظروف دفعت الأحزاب العلمانية إلى الانجذاب عموماً نحو أحد مراكز السلطة المُهيمنة: إما الدولة التي يُسيطر عليها الجيش أو المعارضة الإسلامية (الأولى كانت عموماً أقوى بكثير من الثانية).

جهدت الأحزاب العلمانية، التي وجدت نفسها عالقة بين مطرقة دولة يُسيطر عليها الجيش والأجهزة الأمنية وبين سندان معارضة يُهيمن عليها الإسلاميين، إلى بلورة هويات منسقة، وأيضاً إلى بناء قواعد دعم وتمويل في أوساط المجتمع المدني. وقد شكّلت هذه التحديات- التي دفعتها إلى دعم، ومعارضة، ومساومة، الدولة (أو التعرّض إلى مخاطرها) بُنية هذه الأحزاب بعمق وتركت بصماتها على علاقاتها مع المواطنين. ومنذ الانقلاب العسكري العام 2013، كانت حتى الأحزاب التي وافقت على المشاركة في العمل السياسي تحت جناح الإطار السلطوي المُنبثق مجدداً، عرضة إلى تهميش مُنتظم، وعاينت تقلُّص فضاءات عملها المستقل، مع إحكام قبضة الأجهزة العسكرية والأمنية على السلطتين السياسية والاقتصادية. وهنا، تُوفِّر التكتيكات الإيديولوجية والتنظيمية التي استخدمتها هذه الأحزاب في صراعاتها بعض المؤشرات الدالّة على أيٍّ منها قد يكون أكثر قدرة من غيره على البقاء والاستمرار، إذا ما برزت آفاق انفتاح سياسي جديد لاحقاً.

تصنيف الأحزاب العلمانية

في حين يستطيع المصريون بالسليقة معرفة ما يمثّله كل حزب في الحياة السياسية المحلية، إلا أن الأمر سيكون مُحيراً ومربكاً للمراقب الخارجي حين تحاول تحديدها وتصنيفها. إذ أن استخدام طيف

اليمين واليسار في توصيف المشهد العلماني المصري لا يبدو مفيدا . فبعض الاحزاب تميل إلى المحافظة الاجتماعية، فيما تنحو أحزاب أخرى نحو الليبرالية، كما ثمة من ينحاز إلى أفكار السوق الحرة الاقتصادية ويُحبِذ آخرون الاقتصاد بقيادة الدولة. ومع ذلك، محاولة فهم موقع الأحزاب العلمانية في الحياة السياسية المصرية في سياق مثل هذه التمايزات قد يكون مُضللا . ففي أواسط السبعينيات، شَطَرَ الرئيس آنذاك أنور السادات الاتحاد الاشتراكي العربي (الحزب الحاكم الذي أسسه سلفه جمال عبد الناصر) إلى ثلاثة منابر، مُوجداً بذلك منبر "التجمع" اليساري، ومنبر الأحرار الليبرالي، إلى جانب الحزب الحاكم (الذي أُطلق عليه اولاً اسم حزب مصر العربي الاشتراكي ثم لاحقاً الحزب الوطني الديمقراطي) . كان هذا مجرد صرح اصطناعي أسس عن جعل النخبة المؤيدة للجيش محور الحياة السياسية. ومنذئذ، كانت التطورات مُربكة للمراقبين، حيث أن بعض الأحزاب التي بدت قريبة إيديولوجياً من الدولة المصرية كانت الأكثر معارضة بشدة لها؛ فيما ظهرت أحزاب وكأنها متميزة إيديولوجياً عن الدولة لكنها كانت في الواقع من داعميها سراً ورواء الكواليس. الشكل 1 يُظهر قائمة بالأحزاب السياسية العلمانية الناشطة منذ 2011 و2017.

ثمة طريقة أخرى لتصنيف الأحزاب المصرية، هي وضعها وفق التحقيب الزمني الذي تأسست خلاله. أحد الأحزاب العاملة راهناً في مصر، الوفد، وُلد قبل نحو قرن (1923) إبان الحقبة الديمقراطية الجزئية التي عاشتها البلاد قبل انقلاب الضباط الأحرار العام 1952 . وبالتالي، يمتلك هذا الحزب خبرة ماضية مرتبطة بالانتخابات الحرة نسبياً والحياة البرلمانية النشطة، وإن كانت مُقيدة آنذاك بالنظام الملكي والسلطة الاستعمارية.

عمد الضباط الأحرار إلى حظر الأحزاب في العام 1953، وكرس عبد الناصر نظام الحزب الواحد، فلم تُؤسَس أي أحزاب سياسية جديدة خلال تلك الحقبة. أعاد كلٌ من الرئيسين السادات وحسني مبارك

(1970–1981، و1981–2011) على التوالي السياسات التعددية المحدودة وسمحا للأحزاب السياسية بمعاودة الظهور. وهكذا، تأسس حزب الوفد الجديد العام 1978، جنباً إلى جنب مع أحزاب أخرى. والحال أن كلاً من السادات ومبارك كانا أسياد المناورات، وبالتالي تلونت الأحزاب التي تأسست في عهديهما بالقمع والاستلحاق في آن، أكثر مما تبلورت بالمنافسة.

وُلِدَ العديد من الأحزاب السياسية خلال فترة الانفتاح السياسي الوجيزة التي تلت سقوط حكم مبارك (2011–2013)، وتأسست حفنة قليلة منها بعد الانقلاب العسكري العام 2013. وفي حين أن ظروف التأسيس والتجارب التاريخية للأحزاب لها دلالات بحثية قيمة، (الأحزاب التي تشكلت إبان حقب الانفتاح السياسي والتنافس النسبي تنحو اليوم إلى الحفاظ على حيوية أكثر من تلك التي تأسست في خضم مراحل التقييد السياسي)، إلا أنها لا تميط اللثام بما فيه الكفاية عن الأدوار الفعلية للأحزاب الراهنة هذه الأيام.

لكل ذلك، ولأغراض تتعلق بهذا التحليل، جرى اختيار تصنيف مختلف للأحزاب السياسية العلمانية المصرية، استناداً إلى مدى قربها من الدولة (ليس القربى الإيديولوجية، بل تلك المتعلقة بالسلوك السياسي). بكلمات أوضح نتساءل: هل هذا الحزب أو ذاك يطمح إلى الوصول إلى السلطة عبر التنافس الانتخابي وقيادة الدولة في يوم ما، أم أنه يتطلع فقط إلى نيل حظوة الدولة ودعمها، وبالتالي الظفر بالمحسوبية ومنافعها؟

الجواب قد يبدو واضحاً فوراً في بعض السياقات. إذ من البديهي أن يطمح أولئك الذين يشكلون أحزاباً سياسية، إلى ارتقاء معاريج الحكم عبر الانتخابات، وإلا لماذا يقومون بما يقومون به من جهود؟ لكن الواقع أن هذا ليس واضحاً في بلد له تقاليد سلطوية مديدة ومُحكمة. وهكذا، كان أكثر الأمور الفاقعة والغريبة التي اكتشفها المصريون خلال فترة الانفتاح السياسي القصيرة هي المناخات

المنغيرة، حيث انقلب فجأة المواطنون الذين كانوا لأمد طويل سلبيين وزاهدين سياسياً إلى أطراف واعية ومُهتمة، ووضعوا هذا الوعي موضع التطبيق في مجالات كمواقع العمل، والمدارس، والأحياء. كان العمل السياسي بالنسبة إلى المصريين لعقود طويلة قبل 2011 حقلاً يعج بكل ألوان الفساد، وهو عاد كذلك مجدداً بعد حملات القمع الوحشية التي بدأت العام 2013، وكانت بعض الأحزاب مجرد صدفات فارغة لا مبرر لوجودها سوى مساعدة الحكومات السلطوية على خلق وهم التعددية، فيما لا يوجد في الواقع أي شكل كان من أشكال التنافس ولا تظهر تلك الأحزاب رغبة جادة في مقارعة الدولة وسلطتها الحاكمة.

الآن،

إذا ما ابتكرنا طيفاً للأحزاب السياسية العلمانية يستند إلى التمييز بين تلك القريبة من الدولة والأخرى التي تعارضها بقوة ونشاط، يمكننا تصور نقاط رئيسة عدة:

- فيما تزعم بعض الأحزاب العلمانية أنه ليس لها ارتباطات مع الدولة، يبدو في الواقع أنها تشكلت لهدف رئيس (سواء مُعلن أو غير مُعلن) هو دعم الدولة. وهذا ينطبق نفسه على معظم الأحزاب التي تأسست منذ انقلاب 2013، على غرار "مستقبل وطن" الذي حصد 53 مقعداً في الانتخابات البرلمانية العام 2015.[4] وعلى الرغم من أن الطيف السياسي الموالي للدولة غرق حتى أذنيه في خم متلاطم من الفوضى بعد حل الحزب الوطني الديمقراطي العام 2011، إلا أن قلة من الأحزاب تشكلت حتى في الفترة المباشرة التي تلت الثورة ووسعت نشاطها بعد انقلاب 2013 (مثل "حزب الشعب الجمهوري" الذي فاز بـ 13 مقعداً في انتخابات 2015).
- طرحت بعض الأحزاب السياسية العلمانية، أو حاولت أن تطرح، تحدياً سياسياً قوياً في وجه الدولة في بداية تشكلها، لكنها باتت لاحقاً مُستلحقة جزئياً أو مُهددة من قِبل الدولة. الأنموذج لهكذا

أحزاب كان حزب الوفد المُحترم، الذي هيمن على الحياة السياسية البرلمانية وحركة الاستقلال الوطني من نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى انقلاب الضباط الأحرار العام 1952، منذ تأسيسه الثاني (تحت مسمّى الوفد الجديد) في 1978.

- وثمة أنموذج ثانٍ هو "حزب المصريين الأحرار" الذي تأسس بعد ثورة 2011 كحزب علماني لرجال الأعمال. هذان الحزبان تحتلان الآن مقاعد كافية في البرلمان كي يصبحا شريكين مفيدين في داخل كتلة أكبر (لدى "الوفد" 35 مقعداً في مجلس النواب الحالي و"الوطنيين الأحرار" 65 مقعداً)، لكنهما تضعضعا من داخلهما بفعل فضائح الفساد والصراع على القيادة الذي أثارت الدولة لهيبه.
- هناك حفنة من الأحزاب العلمانية جلها تأسس بعد 2011. التي تواصل محاولة طرح تنافس إيديولوجي أو سياسي قوي في وجه الدولة، حتى في ظل ظروف صعبة للغاية منذ 2013. معظم هذه الأحزاب تقريباً فازت بمقاعد في الانتخابات البرلمانية العام 2011، لكن معظمها أيضاً إما قاطع انتخابات 2015 أو تنافس من موقع بائس للغاية مع أحزاب مؤيدة للانقلاب. أكبر هذا النوع من الأحزاب هو الحزب الديمقراطي الاجتماعي الذي فاز بـ 14 مقعداً في انتخابات 2011 و4 مقاعد في 2015. أما الأحزاب الأخرى على غرار "الحزب الدستوري" و"مصر القوية"، اللذين أسسهما على التوالي المرشحان السابقان لمنصب الرئاسة محمد البرادعي وعبد المنعم أبو الفتوح فقد تأخر تشكيلهما، ما أعاق قدرتهما على التنافس في 2011 وقاطعا الانتخابات في 2015. لم يفز الحزبان قط بأي مقعد لكنهما لا يزالان يُعتبران مُهمّين سياسياً بسبب الدعم المفترض الذي تحوزانه في أوساط الشباب، وأيضاً بسبب حيويتهما في الجامعات. كل هذه الأحزاب المُنتمية إلى هذه الفئة تتعرض إلى ضغوط شديدة من قبل الدولة منذ 2013، على الرغم من أن بعضها اصطف إلى جانب الجيش في البداية.

كيف أضعفت الدولة الأحزاب العلمانية

لطالما كانت الدولة المصرية، عبر استخدامها لترسانة ضخمة من الوسائل التي تتراوح بين القمع والاسلحاق، لاعباً رئيساً في المشهد الحزبي السياسي. ونتيجةً لذلك تأثر دور الأحزاب السياسية بعمق بسلوكيات الدولة. وقد واجهت الأحزاب السياسية المصرية منذ منتصف الخمسينيات قيوداً قانونية وأخرى خارج القانون، ما أعاقها تنظيمياً ومالياً وإيديولوجيا. خلال عهد عبد الناصر (1956–1970) لم يُسمح لأي حزب بالعمل عدا الحزب الحاكم- الاتحاد القومي من 1956 إلى 1961 والاتحاد الاشتراكي العربي من 1962 إلى 1970-. أما خليفته السادات (1970–1981) فلم يسمح سوى بحياة حزبية محدودة ومُصطنعة بدءاً من العام 1976، فيما وضع مبارك (1981–2011) هيكلية ترخيص للأحزاب حُبِكَت بطريقة مُحكمة بحيث لا يرخص إلا للأحزاب عديمة الفعالية[5]. كل هذا تغيّر خلال فترة الانفتاح السياسي الوجيزة من فبراير 2011 إلى يوليو 2013، حين أُشرعت الأبواب على مصراعيها أمام الأحزاب السياسية وجرى رسمياً تسجيل العشرات منها من كل الأنواع.

لكن، بعد انقلاب 2013 ترحظر أكبر حزب إسلامي (حزب الحرية والعدالة المُنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين) وتواصل العمل لمضايقة معظم الأحزاب الإسلامية الأخرى (ماعدا حزب النور السلفي الذي دعم الانقلاب)، لمنعها من الاشتراك كلياً في الحياة السياسية، على سبيل المثال عبر سجن قادتها ورفع دعاوى قضائية ضد وضعيها القانونية، وعلى الرغم من أن الأحزاب غير الإسلامية لم تتعرّض إلى هذا المصير القاسي، إلا أن المناخات السياسية لما بعد 2013 كانت مُقوّضة لها أيضا.

عمدت الدولة المصرية غالباً، باستثناء فترة الانفتاح السياسي القصيرة من 2011 إلى 2013، إلى اتخاذ خطوات قانونية وخارج القانون لضعضعة وإضعاف الأحزاب السياسية العلمانية. ففي عهد مبارك، كان هناك نظام قانوني معقّد للترخيص للأحزاب (لجنة الأحزاب) تسيطر عليه الغرفة العليا من البرلمان

(مجلس الشورى) التي تُعيّن نسبة كبيرة من عضويتها، وهو الأمر الذي عني واقعا أن الحزب الوطني الديمقراطي هو الذي كان يقرر أي حزب منافس يمكن الترخيص له. وعدا الخطوة الأولى للترخيص، كان هناك العديد من الحالات التي ينشط فيها ممثلو الدولة لزرع بذور الشقاق داخل بعض الأحزاب، باعتبار أنها تجاوزت الخطوط العُرفية لحدود النشاط المعارض المقبول.

إحدى هذه الحالات حدثت مع حزب العمل الاشتراكي، الذي تأسس أصلاً العام 1978 كجزء من توجه السادات لإعادة السياسات التعددية بشكل مقيد ومحدود. لكن في العام 1990، شكّل هذا الحزب اليساري تحالفاً انتخابياً مفاجئاً مع جماعة الإخوان المسلمين. وفي حين كانت النية الأصلية لقادة هذا الحزب دفع الإخوان إلى مسار اشتراكي، إلا أنه بدا أن معارضة إسلامية ظهرت بالفعل إلى الوجود.

وفي العام 2000 كان حزب العمل الاشتراكي وصحيفته "الشعب" تقودان الدعوة إلى تطبيق الشريعة في مصر وتُطلقان الاتهامات في وجه الكتّاب الذين يُوسمون بالكفر. وحينها، رعت الدولة انشقاقاً في القيادة، واستخدمت قانون الأحزاب التقييدي لتعليق عمل الحزب وصحيفته في مايو العام 2000[6].

الأكثر شهرة في هذه العمليات كان الانشقاق المُدبّر من جانب الدولة في حزب الغد، الذي أسسه العام 2004 أيمن نور، وهو آنذاك عضو شاب في البرلمان من حزب الوفد كان برز في ذلك الوقت كصوت قيادي صادح بالليبرالية. أما لماذا تم الترخيص لحزب الغد، فيما وحدها الاحزاب المُدجّنة كان يُسمح لها آنذاك بتشكيل أحزاب، فهذا كان لغزاً إلى حد ما، لكن يُحتمل أن يكون نظام مبارك قد استهان بمدى قدرة نور على ممارسة دور كقوة جديدة داخل المعارضة. وعلى رغم أن نور هُزِمَ بشكل ساحق في تحديه لمبارك في أول انتخابات متعددة المرشحين في سبتمبر 2005، إلا أن صدى انتقاداته العلنية العنيفة لمبارك تردد في أوساط العديد من المصريين، ما أثار حفيظة النظام[7]. سُجِنَ نور بتهم

تزوير وثائق في ديسمبر 2005، ثم حدث انشقاق في قيادة حزب الغد فاحت منه روائح تدخل الدولة. وعلى رغم إطلاق سراح نور لدواعٍ صحية في العام 2009، واصل الرجل التخبط في حمأة القضايا القضائية المتعلقة بانشقاق القيادة. وفي نهاية المطاف، شكل أيمن نور حزباً جديداً هو "غد الثورة" بعد إطاحة مبارك، لكنه أُجبِر لاحقاً على حزم حقائبه إلى المنفى بعد معارضته انقلاب 2013[8].

خَمَدَ تلاعب الدولة بالأحزاب خلال مرحلة الانفتاح السياسي المضطربة، لكنها أطلّ برأسه ثانية، وبقوة، عقب الانقلاب. فقد جرى علناً قمع الأحزاب التي عارضت الانقلاب بقوة وقسوة، وحظر حزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الإخوان كلياً العام 2014، وعلقت معظم الاحزاب الإسلامية الأخرى في شباك دعاوى قضائية واعتُقل قادتها، فيما طوردت أحزاب علمانية صغيرة مثل حزب العدل ومصر الحرية وكادت تنقرض[9].

مع الوقت، ومع تصاعد وتائر السلطوية في مرحلة ما بعد الانقلاب، تعرّضت حتى بعض الأحزاب العلمانية التي دعمت الانقلاب في البداية إلى تخريب من قِبَل الدولة. كان أول حزب علماني تم استهدافه هو حزب الدستور الذي أسسه المدير العام السابق لوكالة الطاقة الذرية محمد البرادعي. ومع أن هذا الأخير كان من أبرز الدعاة للديمقراطية الليبرالية، إلا أنه دعم في البداية الانقلاب ضد الرئيس آنذاك محمد مرسي، ووافق على العمل كنائب رئيس جمهورية مؤقت في يوليو 2013. وهذا أضفى صدقية مهمة على زعم الجيش الأولي بأن هدف الانقلاب هو استعادة الديمقراطية. بيد أن البرادعي استقال فجأة وغادر البلاد بعد القتل الجماعي في ساحة رابعة العدوية في 14 أغسطس 2013، تاركاً حزبه من دون قيادة. ومنذ ذلك الحين، يتخبط الحزب خبط عشواء، لهذه صراعات قياداته مع بعضهم البعض. وقد اشتكت أول رئيس منتخب للحزب بعد رحيل البرادعي، وهي هالة شكر

الله، (أول سيدة ومسيحية تترأس حزباً في البلاد) من أنها غير قادرة على إدارة الحزب وفقاً لميول قواعده الشعبية الشبابية في معظمها، بسبب التدخلات المتواصلة لأعضاء بارزين لهم روابط بالدولة[10].

برزت ظاهرة مماثلة داخل الحزب الديمقراطي الاجتماعي عامي 2015 و2016، حين بدأ أولئك الذين أسّسوا الحزب العام 2011- وهم ليبراليون سياسياً مع ميول نحو الوسط- اليسار اقتصاديا- يُواجهون تنافسات ومماحكات من أعضاء أرادوا دفع الحزب أكثر نحو التحالف التام مع دولة ما بعد الانقلاب.

كان الديمقراطيون الاجتماعيون قد دعموا الانقلاب وحظوا بتمثيل قوي في حكومة ما بعد الانقلاب، وكذلك في الجمعية التأسيسية التي شُكِلَت العام 2013 لصياغة دستور جديد للبلاد. وفي ضوء سياسات القمع المثاقمة التي طبقها الجهاز العسكري والأمني، نأى العديد من الليبراليين سياسياً بأنفسهم عن دولة ما بعد الانقلاب- بما في ذلك الرئيس السابق للحزب محمد أبو الغار، ونائب رئيس مجلس الوزراء الأسبق زياد بهاء الدين. بيد أن أعضاء آخرين، بعضهم وجوه جديدة برزت بعد 2013 ، كانت لهم مواقف أكثر محافظة وتأييداً للدولة من مؤسسي الحزب ودفعوا باتجاه معاكس[11].

في هذه الأثناء، كان الأعضاء اليساريون واليمينيون ينصارعون علناً على القيادة، ما أدى إلى إصابة الحزب بالوهن وشوّه سمعته كأحد أحزاب ما بعد 2013 التي تتمتع بقاعدة شعبية، واسعة، وقابلة للحياة ،والاستمرار.

أما حزب المصريين الأحرار، الذي يحظى بدعم واسع من رجال الأعمال والطائفة المسيحية، فعانى من مصير ربما كان حتى أكثر قتامة في أواخر 2016 وأوائل 2017. كان هذا الحزب المُموّل جيداً، والذي أسّسه في العام 2011 نجيب ساويرس، وهو قبطي وأحد أكبر رجال الأعمال في البلاد، قد حصد 17 مقعداً في الانتخابات البرلمانية العام 2011. لكنه، ومن موقعه كمعارض صريح وحاد لجماعة الإخوان المسلمين، أيّد حملة منتقدة الانقلاب وفاز بـ 65 مقعداً، أي أكثر من أي حزب بمفرده ، في

انتخابات 2015 . وعلى رغم أنه كان عموماً داعماً لسياسات الرئيس عبد الفتاح السيسي ومُبرزاً للانتهاكات الكاسحة لحقوق الإنسان منذ انقلاب 2013، إلا أن الحزب امتنع عن الانضمام إلى كتلة مؤيدة للنظام في البرلمان، وفضّل الاحتفاظ بقدر ولو ضئيل من الاستقلالية. لكن لم يمر وقت طويل حتى بدأت قيادة بديلة تُطل برأسها داخل الحزب، وتضغط لإبداء دعم أقوى للدولة، فعمدت إلى تقليص عضوية الحزب كي تقتصر على من يُعتبرون موالين للقادة الجدد المؤيدين للدولة، واستبعدت من عضوية كتلة المصريين الأحرار البرلمانية نائبين (هما نادية هنري وماي محمود) اللتين أصرتا على معارضة بعض سياسات الدولة التي تعتبرانها مناوئة لليبرالية [12].أما مؤسس الحزب ساويرس فقد أضحت علاقاته بالدولة أكثر اضطراباً وتعقيداً، وذُكر هو أنه أُجبر على بيع "أون تي في"، وهي محطة التلفزة التي كانت تحظى بشعبية وكانت رصيداً مهماً للحزب [13].وفي أوائل 2017، عُزل ساويرس من القيادة بالاقتراع ثم طُرد لاحقاً من الحزب. وهكذا، وفي سنة واحدة، خسر المصريون الأحرار مؤسس حزبهم، وبعض موارد التمويل الرئيسة، ومحطة فضائية، والعديد من الأعضاء والأنصار ومن النواب في البرلمان، ما جعل الحزب في حالة تيه وتخبط، ضارباً في الآفاق على غير هدى.

رأى المراقبون المصريون في عملية تقويض حزب المصريين الأحرار، وهو حزب يدعم السيسي لكنه حائز على موارد مالية وقدرات تنظيمية كافية لتجعله يشعر بالقوة، دليلاً على تصميم الدولة على منع بروز بيئة تعددية، بما في ذلك حتى تلك التي تستبعد معظم الإسلاميين. بيد أن أحد مراقبي الأوضاع المصرية، محمد العجاتي، وبعد أن لاحظ استخدام المُنسللين السياسيين كتكتيك ذائع الصيت من حقبة مبارك لتقويض أحزاب المعارضة، رأى أن استهداف حزب المصريين الأحرار ذهب إلى أبعد من ذلك بكثير، وأظهر أن النظام لا يقبل أقل من "الطاعة العمياء" من شركائه السياسيين [14].أما كاتب مقالات الرأي في جريدة المصري اليوم الذي تحمل الاسم المستعار "نيوتن"، فهو تحسّر على حزب المصريين

الاحرار لأنه واجه "نهاية كل حزب" كما حدث للعديدين قبله [15].كما حذر من أن الجهود العنيدة التي تبذلها الدولة لتشويه سمعة الأحزاب العلمانية وتقويضها، ستؤدي في خاتمة المطاف إلى تسليم الساحة السياسية إلى الإسلاميين على طبق من فضة.

كيف أضر العلمانيون أنفسَهم بأنفسِهم

لم تكن الدولة وحدها من ألحق الأذى بالأحزاب العلمانية. إذ لطالما انتُقدت هذه الأحزاب إبان مرحلة الحرية السياسية المحدودة في عهدي السادات ومبارك بسبب خنوعها، وافتقادها إلى الديمقراطية الداخلية، وفسادها المالي، وعدم استعدادها للعمل بكد لبناء قواعد شعبية حقيقية خارج المدن الرئيسة. علاوةً على ذلك، اتخذت الأحزاب العلمانية، حين برز انفتاح سياسي العام 2011، خطوات نسفت مصداقيتها والانفتاح الديمقراطي التي كانت تدعي أنها تثمنه عاليا.

رحلة عاصفة من 2011 إلى 2013

تأقلمت الأحزاب العلمانية قديمها والجديد بشكل مُتباين مع الانفتاح السياسي المُضطرب في الفترة بين 2011 و2013. فالأحزاب التي تأسست وهدفها الرئيس دعم الدولة وخلق صورة مزيفة للتعددية الحزبية، فوجئت بالأحداث ووقعت في حيص بيص لا تعرف كيف تقوم بهذه المهمة في خضم بيئة متغيرة.

تلت استقالة مبارك في 11 فبراير 2011 بعد 18 يوماً من الانتفاضة الشعبية، عملية ارتقاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى أعلى مراتب السلطة التنفيذية [16].وقد تم حظر الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم سابقاً، [17]وباشرت جماعة الإخوان المسلمين وبقية ألوان الطيف الإيديولوجي، من السلفيين إلى الأعضاء السابقين في جماعة الإخوان، تأسيس الأحزاب [18].كما جرى الترخيص لأحزاب علمانية جديدة وسُمح لها بالعمل بحرية نسبيا [19].بدا لوهلة حينها أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة سيقبل التنافس الديمقراطي والمداورة في السلطة كمداميك لسياسات ما بعد مبارك.

كان هذا تغييراً مُربكاً للأحزاب العلمانية المُوالية للدولة التي تشكّلت قبل العام 2011، والتي كانت عموماً صغيرة وتفتقد إلى قاعدة شعبية. وفي الفترة بين 2011 و2013، كان الهدف الرئيس لهذه الأحزاب هو مجرد البقاء على قيد الحياة، وانضم بعضها كحزب الجيل الديمقراطي إلى الائتلاف الانتخابي الذي قادته جماعة الإخوان في 2011-2012، وحصل على مقعد واحد في مجلس الشورى (الغرفة العليا من البرلمان التي يُعيّن أعضاؤها جزئياً ويُنتخبون جزئيا) [20].وثمة أحزاب أخرى موالية للدولة، على غرار أحزاب تأسست حديثاً مثل مصر القومي، وحزب الحرية، وحزب المواطن المصري، رشّحت أعضاء سابقين في الحزب الوطني الديمقراطي وحصدت حفنة من المقاعد[21].

في هذه الأثناء، كانت الاحزاب العلمانية القديمة التي لديها قدر من الادّعاء بأنها مستقلة، بما في ذلك الوفد، وحزب التجمع الوطني التقدمي، وحزب الجبهة الديمقراطية التي تنافست جزئياً مع الدولة وجرى استلحاقها جزئياً بها، فقد كانت توّاقة إلى المشاركة بحرية أكبر في سياسات ما بعد 2011 . وقد حدّدت طبيعة تفضيلاتها الإيديولوجية والسياسية نوعية نهجها، وشكّلت مختلف أصولها التنظيمية والمالية آفاق فرصها وحظوظها.

اختار حزب الوفد أولاً، بقيادة السيد البدوي، بناء تحالف انتخابي ضخم مع جماعة الإخوان أُطلق عليه اسم التحالف الديمقراطي من أجل مصر [22].هذا التحالف، الذي أُعلن لخوض الانتخابات البرلمانية العام 2011، ضمّ العديد من الأحزاب الإسلامية الصغيرة مثل حزب الحضارة، كما ضمّ أيضاً أحزاباً علمانية منها حزب الكرامة الناصري وحزب غد الثورة (كلاهما رُخِّص لهما بعد إطاحة مبارك) وحزب الجبهة الديمقراطية [23].بيد أن الخلافات بين الوفد وجماعة الإخوان في ما يتعلّق بالعدد الإجمالي لمرشحي كلٍ منهما، إضافةً إلى دور الدين في البرنامج الانتخابي، أسفرا عن فشل التحالف [24].انسحب الوفد، ومعه

معظم الأحزاب العلمانية، بما في ذلك الجبهة الديمقراطية، من التحالف. بيد أن حزبي الكرامة وغد الثورة واصلا التنسيق مع جماعة الإخوان، وتوصلا إلى وضع بعض مرشحيهما على لوائحها[25].

قرر الوفد بعد مغادرته التحالف الديمقراطي خوض الانتخابات البرلمانية مُستقلاً. وقد مكّنته ماكينته التنظيمية المنظمة جيداً وفروعه في معظم المحافظات والمدن الكبرى المصرية وإمكاناته المالية المستقرة، من ترشيح أعداد توازي عدد مرشحي الإخوان[26]. أما الأحزاب العلمانية الأخرى، بما في ذلك الحزب الديمقراطي الاجتماعي وحزب المصريين الأحرار، إضافة إلى حزب التجمع، فقد تعهدت بالمنافسة في الانتخابات البرلمانية ضد التحالف الديمقراطي الذي يقوده الإخوان، وأيضاً ضد تحالف إسلامي آخر كان يؤسسه حزب النور السلفي[27]. برزت الكتلة المصرية كائتلاف انتخابي علماني مناوئ للإخوان، وجاء تمويلها من رجال أعمال كبار علمانيين مثل ساويرس[28].

طرحت هذه الكتلة، التي استقطبت إلى صفوفها الجبهة الديمقراطية وعدداً من الأحزاب العلمانية الصغيرة، برنامجاً علمانياً يُنص على فصل الدين عن السياسة وشؤون الدولة[29]. بيد أنها نسقت بقوة مع الكنائس المسيحية لضمان تصويت المسيحيين الأقباط لمرشحيها. نتيجةً لذلك، وعلى خلاف الأهداف الأولية للأطراف المعنية، أضحت البيئة السياسية مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية العام 2011 أكثر استقطاباً وفق خطوط دينية، حيث اعتُبر التحالف الديمقراطي مُمثلاً للاتجاه الغالب للمصريين المسلمين، والكتلة المصرية مُمثلة للطائفة القبطية[30]. وهذا أضرّ بالجاذبية الانتخابية للكتلة المصرية وحرفها عن الطبيعة العلمانية لبرنامجها.

ومما زاد الطين بلّة أمام الكتلة المصرية أن كلاً من الحزب الديمقراطي الاجتماعي وحزب المصريين الأحرار كانا جديدين ولا سجل خبرة يُذكر لهما في المشاركة الانتخابية وأصولاً تنظيمية محدودة، على عكس جماعة الإخوان والوفد. كما جهدت الجبهة للعثور على مرشحين لهم شعبية تؤهلهم

خوض السباق الانتخابي على المستوى الوطني [31].علاوةً على ذلك، مال الأعضاء السابقون في الحزب الوطني الديمقراطي، المنغرسون في النسيج الاجتماعي للأرياف بفعل روابط القربى مع العائلات الكبيرة ونظراً للدور الذي لعبوه في ملاحقة معاملات الخدمات العامة لصالح مجتمعاتهم المحلية، إلى الترشُّح على لوائح الوفد وإلى حد أقل على لوائح الإخوان [32].وفي هذه الأثناء، كان الناشطون الشبان العلمانيون الذين برزوا كمجموعة قوية في ثورة 2011 وما تلاها من محصلات، أقل اهتماماً عموماً بتنظيم أنفسهم لخوض الانتخابات البرلمانية، وسعوا إلى مواصلة تحركهم من خارج العملية السياسية الرسمية. وحتى حين بات بعضهم مهتماً بالعملية الانتخابية، إلا أنهم لم ينجذبوا إلى الكتلة المصرية على الرغم من توجهاتها العلمانية، بسبب ما اعتبروه هيمنة رجال الأعمال الأقوياء عليها [33].وهكذا، وبفعل صعوبة العثور على مرشحين يُعتد بشعبيتهم، لم تطرح الكتلة لوائح ومرشحين إفراديين في كل الدوائر، واقتصرت على المدن الكبيرة (مثلاً القاهرة والإسكندرية) وبعض محافظات الأرياف [34].

قررت مجموعة من الأحزاب اليسارية الصغيرة والليبرالية الصغيرة أيضاً كسر طوق الاستقطاب الإسلامي ، المسيحي الذي انغمست في حمأته الكتلة المصرية، فشكّلت ائتلافاً علمانياً ثانياً في العام 2011 باسم "الثورة مستمرة [35]."هنا عمدت أحزاب يسارية تأسس العديد منها حديثاً على غرار "التحالف الشعبي" اليساري، والحزب الاشتراكي المصري، والحزب الشيوعي المصري، عمدت إلى رصّ الصفوف مع حزب مصر الحرية الليبرالي وحزب "التيار المصري" الشبابي الثوري [36].ومع أن ائتلاف "الثورة مستمرة" نجح بالنأي بنفسه عن الاستقطاب الديني وبلورة برنامجاً علمانياً وديمقراطياً واضحاً، إلا أن جاذبيته الانتخابية كانت ضعيفة لأسباب متعددة. فالقدرات التنظيمية والشخصية للائتلاف لم تستطع جمع الأموال الضرورية للمشاركة في الانتخابات ثم أن الخطاب العلماني الواضح، المقرون بالنقد ضد جماعة الإخوان والكتلة المصرية لاستخدامهما الدين لأغراض سياسية، لم يرق لأقسام واسعة من الجسم

الانتخابي. ولذا، طرح ائتلاف "الثورة مستمرة" عدداً صغيراً من اللوائح والمرشحين الإفراديين في انتخابات 2011 البرلمانية، واعتُبر عموماً مجرد باقة من الأحزاب الصغيرة المثالية التي لا تستطيع الفوز في الانتخابات[37].

إبان الانتخابات البرلمانية للعام 2011 تشتت الأحزاب العلمانية. فائتلافاتها المتباينة أربكت الناخبين، والخراط بعضها في عملية الاستقطاب الديني سلم أقساماً كبيرة من الناخبين إلى الإخوان والسلفيين. وفي خاتمة المطاف، ساعدت الأصول التنظيمية والمالية والإرث النارتخي حزب الوفد على حصد 32 مقعداً في مجلس الشعب، [38]فيما مكّنت الأصوات القبطية ومعها التمويل الكثيف والحملات الإعلامية العاصفة الكتلة المصرية من الفوز بـ 34 مقعدا [39].ائتلاف "الثورة مستمرة" حصل على 7 مقاعد فقط، [40]وحزب الكرامة 6 مقاعد على لوائح جماعة الإخوان المسلمين[41].

هيمن حزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الإخوان والأحزاب السلفية على مجلس الشعب (الذي التأم في يناير 2012)، مع حصدها معاً ثلاثة أرباع المقاعد، [42]فيما تواصل تشظي الأحزاب العلمانية داخل المجلس. حزب الوفد مال إلى التعاون مع الإخوان والسلفيين، واختار نواب الكتلة المصرية ونواب علمانيون آخرون انتهاج استراتيجية مُعارضة. كانت حسابات الوفد مُنبثقة من البراغماتية التي ورثها من عهد مبارك، أما الإسلاميون فقد بدا في العام 2012 أنهم يتمتعون بحظوة المؤسسة العسكرية، وأنهم بدأوا يشقون طريقهم ليصبحوا المحور السياسي الجديد في مصر. كان الوفد، الذي تأقلم دوماً مع حقائق التعددية المحدودة في عهد مبارك، مستعداً للمشاركة في سياسات ما بعد 2011 وفق واقع الهيمنة الإسلامية ومعها فرضية تشكيل الإسلاميين والجيش مؤسسة حاكمة جديدة[43].

أما الأحزاب العلمانية في الكتلة المصرية فقد تبنت استراتيجية مُغايرة. فهي بدلاً من أن تعتبر المكاسب المتواضعة التي حققتها في الانتخابات بداية طيبة لأحزاب طرية العود وحديثة التأسيس،

أطلت، ومعها ممولوها وناخبوها، على هيمنة الإسلاميين على أنها هزيمة مُحققة [44].لا بل أكثر: اعتبر كل هؤلاء أن هذه الحصيلة هي ثاني هزيمة لهم، بعد فشلهم في إسقاط الاستفتاء الدستوري الذي فرضه المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مارس 2011.[45]

كانت المجموعات العلمانية، ماعدا حزب الوفد، قد حثت الناخبين في ربيع 2011 على التصويت بـ "لا" في الاستفتاء الذي طُرحت فيه تعديلات على دستور 1971 وطُلب من الناخبين التصديق عليها . ساورت هنا المجموعات العلمانيين والناشطين الآمال بأن التصويت بـ "لا" سيمهد الطريق أمام صياغة دستور جديد قُبيل إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية (بدلاً من العكس)، ولذلك شنوا حملات إعلامية قوية لتعبئة الناخبين ضد التعديلات المقترحة [46].بين أن أغلبية كاسحة من الجسم الانتخابي (نحو 78 في المئة) صوتوا لصالح التعديلات التي تبناها الإسلاميون والمؤسسة العسكرية [47].

ثم أن الإسلاميين، وخاصة منهم السلفيون، عمقوا مشاعر الهزيمة هذه في صفوف العلمانيين من خلال تصوير نتائج الاستفتاء الدستوري على أنه تصويت لصالح الإسلام، وأيضاً على أنه تفويض كاسح للإسلاميين ورفض لأي فكرة عن فصل الدين والسياسة، هذا على رغم أن أياً من التعديلات المقترحة لا تتعلق بدور الدين في السياسة أو بشؤون الدولة[48].

بعد أن واجهت الأحزاب العلمانية في الكتلة المصرية في أوائل 2012 مجلس شعب يُهمين عليه الإسلاميون، وبعد أن تجرّعت كأس هزيمتها الثانية، قررت الامتناع عن التعاون مع الإسلاميين، وحاولت بلورة برنامج مُعارض في البرلمان. وهكذا، ومنذ اليوم الأول لجلسات البرلمان، كانت التوترات وغياب الثقة بين نواب الإخوان والسلفيين وبين النواب العلمانيين في الكتلة واضحة للعيان. هذا في حين وجدت أحزاب علمانية أخرى، تمثلت بحفنة مقاعد في البرلمان، نفسها معلّقة في الهواء بين

موقف حزب الوفد المستعد للتعاون مع الإسلاميين وبين معارضة الكتلة المصرية لذلك، فسارت على طريق التهميش السياسي[49].

كان الإخوان المسلمون يعتبرون السلفيين منافسين لهم وداعبوا فكرة التعاون مع المجموعات العلمانية، لكن حين واجهوا طيفاً علمانياً معادياً لهم إلى حدّ ما، تحرّكوا للتقارب مع السلفيين، وبذلك عززوا أكثر البرنامج السلفي المحافظ والمتطرف الذي كان عماده المطالبة بتطبيق الشريعة وإسباغ قمة الكفر على الآراء العلمانية[50].وخلال الفترة القصيرة من عمر برلمان 2012 (تم حل مجلس الشعب في حزيران/يونيو 2012 بعد قرار من المحكمة الدستورية العليا)، [51]لم تُظهر أي مرحلة أخرى مدى عمق التوترات الاسلامية- العلمانية وانزلاق الإخوان نحو السلفيين، كهذه المرحلة التي شهدت تشكيل الجمعية التأسيسية المنوط بها وضع دستور جديد للبلاد[52].

نصّت التعديلات الدستورية التي أُقرّت في ربيع 2011 بأن البرلمان بمجلسيه (مجلس النواب ومجلس الشورى) سيشكّل الجمعية التأسيسية. في البداية، عمد الإخوان المسلمون، وبفعل حذرهم من السلفيين، إلى مفاتحة النواب العلمانيين للاتفاق على كيفية تشكيل الجمعية التأسيسية. لكن، وكما كان الحال مع التحالف الديمقراطي من أجل مصر، أدّت الخلافات على عدد المقاعد المُخصصة للإسلاميين بالمقارنة مع الأحزاب العلمانية في الجمعية التأسيسية، إلى إحباط النسوية[53].

في خاتمة المطاف، تشكّلت الجمعية بأغلبية إسلامية وأقلية علمانية ضئيلة للغاية، فانسحب النواب العلمانيون منها[54].وفي أبريل 2012، أسقطت محكمة إدارية الجمعية التأسيسية حتى قبل أن تبدأ مداولاتها[55].شُكّلت جمعية ثانية، سبقتها مرة أخرى مفاوضات فاشلة بين الإسلاميين والأحزاب العلمانية. ومرة أخرى أيضاً تأمّنت أغلبية للإخوان والسلفيين، لكن مع عدد أكبر قليلاً من الأعضاء

العلمانيين من كل من البرلمان وخارجه، وتم تمثيل المؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية، جنباً إلى جنب مع الأذرع القضائية والتنفيذية للدولة[56].

أسفرت الصراعات حول الجمعية التأسيسية إلى مزيد من تقويض الثقة بين الأحزاب الإسلامية والعلمانية، وعمدت الكتلة المصرية على وجه الخصوص إلى مباشرة دورها في العرقلة وبذلت جهوداً لنزع الشرعية عن الإطار السياسي لفترة ما بعد 2011 . وفي وقت مبكر من ربيع 2012، كانت أحزاب مثل المصريين الأحرار والجبهة الديمقراطية والتجمع تحث المؤسسة العسكرية على التدخل في الشأن السياسي، وتأجيل مسودة الدستور والانتخابات الرئاسية، إلى أن يتم التوصل إلى موازين قوى أخرى جديدة بين القوى الإسلامية والعلمانية. ولاحقاً سنطرأ المزيد من الأحداث التي ستُعزز موقف العرقلة الذي اتخذه العلمانيون[57].

في ربيع 2012، أعلنت جماعة الإخوان المسلمين أنها سترشح مرشحاً للانتخابات الرئاسية المُقررة في مايو ويونيو 2012 . وهذا كان على طرفي نقيض من الموقف الذي كانت تؤكد عليه الجماعة ليل نهار خلال العام 2011، وكذلك بعد الانتخابات البرلمانية، من أنها لن تحاول احتكار كلٍ من السلطتين التشريعية والتنفيذية، بل ستقتصر على المشاركة في البرلمان والجمعية التأسيسية. هذا الموقف صدم الأحزاب العلمانية، لكن الأهم أنه شكّل أيضاً صدمة للمؤسسة العسكرية[58].

جاء رد جنرالات المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذين كانوا لازالوا يمسكون بزمام السلطة التنفيذية في ذلك الوقت، على موقف الجماعة الجديد سلبياً، وحظوا في ذلك تأييد معظم الأحزاب العلمانية. حاول الجنرالات تقويض عملية صياغة مسودة الدستور من خلال إصدار إعلان دستوري مكمل حُوِّلَ بموجبه الجيش إلى السيد الحقيقي للسياسات المصرية وأنيط به واجب "الحفاظ على النظام الدستوري والفصل بين السلطات [59]."وقبلها استبعد الجنرالات، من خلال عملية شبه قضائية، الرجل

القوي في جماعة الإخوان خيرت الشاطر عن الانتخابات الرئاسية، بعد أن كان قد طُرح اسمه أولاً كمرشح للإخوان [60].واستخدموا أيضا حكماً أصدرته المحكمة الدستورية العليا لحل مجلس الشعب بعد سنة أشهر فقط من بدء جلساته [61].

مثّل حل مجلس الشعب والإعلان الدستوري المكمل الذي أصدره الجيش في يونيو 2012 وحيكت خيوطه لنسف السياسات التعددية القائمة على العملية الانتخابية، هجمتان مُتقدمتان من الجيش على عملية الدمقرطة الوليدة في البلاد . ومع ذلك، اصطفّت معظم الأحزاب العلمانية، بما في ذلك حزب الوفد، إلى جانب الجيش وبررت خطواته. وهكذا أطلقت أحزاب، مثل المصريين الأحرار والتجمُّع وأيضاً (على نحو متزايد) الحزب الديمقراطي الاجتماعي، العنان لمشاعرهم المناهضة للإسلاميين وسمحت لهذه المشاعر بتشكيل أدوارها السياسية، وسوّغت الخطوات المناوئة للديمقراطية التي أقدمت عليها المؤسسة العسكرية على أنها ضرورية لممارسة الضغوط على الإخوان والسلفيين [62].وبذا، عرّضت الأحزاب العلمانية نفسها هي أيضاً إلى الخطر، وقوّضت مسار الدمقرطة الذي كانت تدّعي الالتزام به. وقد أصبحت هذه المشاعر الكامنة والديناميكيات ذات شأو مرة أخرى في تشكيل مواقف الأحزاب العلمانية إزاء انقلاب 2013.

مع وصول النوتّرات العلمانية، الإسلامية إلى ذرى شاهقة، انغمست المؤسسة العسكرية في صراع على السلطة مع جماعة الإخوان، وباتت مصر تقترب من الانتخابات الرئاسية العام 2012 وهي تمر في لحظة فوضوية خطرة. ومع ذلك، بقيت الأحزاب العلمانية منشطية أكثر من أي وقت مضى. وعلى رغم أن معظمها لم يطرح مرشحاً لانتخابات الرئاسة، إلا أنها أيّدت بشكل مباشر أو غير مباشر مرشحين مستقلين متباينين. فالوفد دعم ترشيح الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى، الذي كان وزيراً للخارجية في عهد مبارك، [63]فيما رشّح حزب الكرامة مؤسسه حمدين صباحي، [64]وأيّد

التحالف الشعبي ترشيح البرلماني المخضرم أبو العز الحريري، ووضع نواب علمانيون مستقلون تواقيعهم على بيان ترشيح المحامي المناصر للعمال خالد علي [65].أما حزبا المصريين الأحرار والجبهة الديمقراطية فقد رأيا في رئيس الحكومة السابق أحمد شفيق أفضل رهان للعلمانيين ودعماه بشكل غير مباشر، [66]في حين لم تؤيد أحزاب أخرى، كالحزب الديمقراطي الاجتماعي، أي مرشح وطلبت من أعضائها الاقتراع وفق ما تمليه عليه ضمائرهم.

وهكذا، ومجدداً، يُسفر النشطي عن خسائر كبرى للأحزاب العلمانية. فالجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في مايو 2012 انتهت بفوز كلٍ من مرشح الإخوان محمد مرسي ومرشح النظام القديم شفيق، وهزيمة مرشحي الأحزاب العلمانية، كموسى وصباحي. وفي جولة الإعادة في يونيو 2012 فاز مرسي وأصبح أول رئيس في مصر يُنتخب بشكل ديمقراطي وكذلك أول رئيس إسلامي [67].ومع ارتقاء مرسي إلى سدة الرئاسة، افترض الإسلاميون السيطرة على السلطة التنفيذية، إضافة إلى هيمنتهم على مجلس الشورى والجمعية التأسيسية. وهكذا، كانت هزيمة الأحزاب العلمانية مُجلجلة وتحولت مخاوفهم من استيلاء الإسلاميين على السلطة إلى نبوءة ذاتية التحقق. لكن، وبدلاً من الاعتراف بالتأثيرات السلبية لعوامل مثل التبعثر الحزبي، والتنافس بين الأحزاب، ومواقف العرقلة إزاء جماعة الإخوان، وتبرير إجراءات الجيش المناوئة للديمقراطية، انجرفت الأحزاب العلمانية بشكل مطرد نحو مواقف العرقلة وتأييد الجيش.

خلال السنة التي أمضاها مرسي في الحكم كرئيس للجمهورية (يونيو 2012– يوليو 2013)، امتنعت معظم الأحزاب العلمانية عن التعاون مع حكومته، وصعدت دعواتها إلى الجيش للتدخل في الشأن السياسي. وبعد شهر عسل وجيز للغاية تودد فيها مرسي وجماعة الإخوان إلى الأحزاب العلمانية لحفزها على الابتعاد عن الاستقطاب الذي أحاط بالانتخابات الرئاسية، انفجر الصراع مجدداً وعلى جناح

السرعة [68].كان لم يمضِ سوى أسابيع قليلة على بدء ولايته حتى أقال مرسي وزير الدفاع ورئيس أركان حرب القوات المسلحة، المشير محمد حسين طنطاوي والفريق سامي حافظ عنان، على التوالي، وعين مكانهما الفريق السيسي والفريق صدقي صبحي [69].وعلى الرغم من أن هذه الخطوة حظيت بتأييد بعض المجموعات الشبابية الثورية التي طالبت بمساءلة قيادة الجيش القديمة حيال انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في الفترة بين استقالة مبارك في فبراير 2011 وبداية ولاية مرسي في يونيو 2012، إلا أن معظم الأحزاب العلمانية فسرت هذه الخطوة بأنها مجرد محاولة من الإخوان للسيطرة على الجيش [70].كانت المخاوف عاتية للغاية آنذاك من وجود مؤامرة إسلامية كبرى لخطف الدولة وتقويض الحياد المُفترض للجيش، وسرت شائعات كالهشيم في النار بأن السيسي لم يكن مُسلماً ورعاً وحسب بل هو وثيق الصلة أيضاً بالإخوان [71].

نشب نزاع كبير حين كشف مرسي عن إعلان دستوري في 22 نوفمبر 2012، وضع فيه الصلاحيات التنفيذية والتشريعية في عهدة الرئاسة، وانقلب على تعهده بعدم التدخل في شؤون القضاء من خلال تعيين نائب عام جديد [72].في اليوم التالي، التأم شمل سياسيين علمانيين، مثل البرادعي وموسى، ومعهم قادة معظم الأحزاب اليسارية والليبرالية، في المقر الرئيس لحزب الوفد في القاهرة، للتشديد على رفضهم الإعلان الدستوري. تشكلت خلال هذا الاجتماع جبهة الإنقاذ الوطني كمنبر علماني مُعارض، وضمت شمل أحزاب مثل الوفد، والتجمع، والمصريين الأحرار، والديمقراطي الاجتماعي، والجبهة الديمقراطية، وحزب المؤتمر المصري الذي تأسس حديثاً بقيادة موسى، والتحالف الشعبي، والكرامة، وأحزاب صغيرة أخرى [73].

نظمت جبهة الإنقاذ الوطني، بدعم من قطاعات واسعة من الطبقة الوسطى الحضرية التي باتت حذرة على نحو متزايد من خطوات الإخوان، حشوداً وتجمعات ضخمة في القاهرة والإسكندرية للمطالبة

بتراجع مرسي عن الإعلان الدستوري وبدء حوار وطني حول مجابهة التحديات الرئيسة التي تواجه مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية في مصر [74]. فوجئ مرسي بالمشاركة الشعبية الكبيرة في تظاهرات جبهة الإنقاذ، فسارع إلى إلغاء بعض بنود الإعلان، ونقل الصلاحيات التشريعية إلى مجلس الشورى، وألغى حصانة المراسيم والقرارات الرئاسية. لكنه رفض سحب تعيينه للنائب العام الجديد [75].

عمدت الأحزاب العلمانية، التي شعرت بالتمكُّن للمرة الأولى عقب سلسلة الهزائم التي مُنيت بها، وبالثقة جراء المشاركة الشعبية في تظاهراتها السياسية، إلى تصعيد ضغوطها على الرئيس المُنتخب، فرفضت سحب مرسي بعض بنود الإعلان وطالبت بإلغائه برمته وإعادة تثبيت النائب العام السابق في منصبه. كما عادت هذه الأحزاب مجدداً إلى تكتيكات العرقلة ورفض معظمها دعوة الرئيس إلى المشاركة في مؤتمر للحوار الوطني [76]. رد مرسي وجماعة الإخوان بالتقارب مع الأحزاب السلفية كحزب النور وقواعد الحركة السلفية التي نظمها النائب السابق والسياسي ذو التأييد الشعبي الواسع حازم صالح أبو اسماعيل [77].

وهكذا، وبعد أشهر معدودة من ولاية مرسي، طفا الاستقطاب العلماني- الإسلامي على السطح مجدداً وبحدة. وفي حين أن مصر الريفية، التي تضم أغلبية مسلمة، بقيت على دعمها للإسلاميين وشعرت أن مرسي يُمثلها، كان الأقباط والعديد من المسلمين والمسيحيين في الطبقات الوسطى يصبحون خصوماً لدودين لـ "حكمه الإسلامي"، كما وُصِفَ في العام 2012. ولإظهار مواقفها المتغيرة، نزلت الطبقات الوسطى الحضرية إلى الشارع مع تظاهرات جبهة الإنقاذ الوطني ووجهت نداءات متكررة إلى الجيش كي يتدخل في السياسة ويطيح الإسلاميين من السلطة. وفي هذه الأثناء، كان معظم وسائل الإعلام العامة والخاصة تصدح بالعواطف المشبوبة المؤيدة للجيش، وتسخر بمرارة من مرسي آناء الليل وأطراف النهار [78].

سرعان ما نشب صراع ثانٍ عقب مسألة الإعلان الدستوري، لكن هذه المرة حول الدستور الجديد للبلاد. فبعد قرار محكمة إدارية إبطال الجمعية التأسيسية الأولى التي شكّلها البرلمان في 2012، استخدم الإخوان والسلفيون سيطرتهم على البرلمان لتشكيل جمعية تأسيسية جديدة. قَبِلَ الوفد ومجموعة من السياسيين العلمانيين بمن فيهم عمرو موسى، عضوية الجمعية وحاولوا، جنباً إلى جنب مع ممثلي السلطة التنفيذية والكنائس المصرية، التعبير عن مخاوف العلمانيين خلال عملية الصياغة الدستورية[79].

شكّكت معظم الأحزاب العلمانية علناً بشرعية الجمعية التأسيسية الثانية، وتداولت المحاكم العديد من الطعون القانونية التي طالبت بإبطالها. وقد تعرّض الأعضاء العلمانيون في الجمعية إلى وابل من الحملات من وسائل إعلامية مناوئة للإسلاميين، كما حظيت الدعوات إلى استقالة موسى وممثلي الكنيسة بشعبية في مصر الحضرية. في الوقت نفسه، لم يُخفِ الأعضاء السلفيون في الجمعية تصميمهم على "أسلمة الدستور" وتمهيد الطريق أمام تطبيق الشريعة. وقد مكّن الاستقطاب العلماني–الإسلامي المتصاعد السلفيين من إقناع أعضاء الإخوان في الجمعية بتضمين الدستور بنوداً تتجاوز بكثير الإشارات التقليدية إلى الأحكام الأساسية للشريعة. كان للإخوان والسلفيين أغلبية مرتخة في الجمعية، وبالتالي حين بدا واضحاً أن أحد هذه البنود سيُضَم إلى الدستور الجديد، [80]قدّم موسى وأعضاء الوفد استقالاتهم في نوفمبر 2012 والحق بهم ممثلو الكنائس المسيحية[81].

على رغم استقالة العلمانيين، مضى الإسلاميون قُدُماً في خططهم، وتبنّوا دستوراً جديداً. وفي 1 ديسمبر 2012، أعلن محمد مرسي أن المصريين سيُدعون إلى قبول أو رفض الدستور في استفتاء يُجرى في 15 و22 ديسمبر 2012. ذهبت أدراج الرياح دعوات قلة من السياسيين العلمانيين إلى الإخوان والسلفيين إلى إجراء مشاورات إيديولوجية تعددية قُبيل الاستفتاء، وخاضت الأحزاب العلمانية، التي

كانت في معظمها منظمة في جبهة الإنقاذ، نقاشات حول ما إذا كانت ستشارك في الاستفتاء بالتصويت بـ "لا"، أم ستقاطعه[82]. كانت مخاوف العلمانيين في الجبهة حيال نتيجة التصويت كبيرة، حيث لاح في الأفق بقوة احتمال الخسارة الانتخابية لصالح الإسلاميين. مع ذلك، استقر رأي الجبهة، خلال عملية ديمقراطية لاتخاذ القرار شكلت قطيعة مهمة مع تكتيكات العرقلة، على المشاركة في الاستفتاء عبر التصويت بـ "لا". وأفادت الجبهة أيما إفادة من الدفق الكثيف للأموال الذي جاء من بعض رجال الأعمال الناقدين لجماعة الإخوان، كما أفادت من طبقة وسطى مُستنفرة رأت في معركة الدستور مواجهة حول الهوية الحقيقية لمصر. علاوةً على ذلك، انخرطت جبهة الإنقاذ في عملية تواصل واسعة النطاق مع المواطنين، وشنت حملات إعلامية لإقناع الغالبية بالتصويت لرفض الدستور. ولبرهة، بدا أن الأحزاب العلمانية لم تتجاوز مخاوفها التقليدية من أقلام الاقتراع وتخلت عن تكتيكات العرقلة وحسب، بل طرحت وراءها أيضاً كل مناحي شللها وتشظيها[83].

انتهى الاستفتاء بتصويت 63.8 في المئة لصالح الدستور المدعوم إسلامياً و36.2 ضده[84]. وعلى الرغم من أن هذه الحصيلة مثلت تزايداً ملحوظاً في عدد الناخبين المناوئين للإسلاميين من 20 في المئة فقط في الاستفتاء الدستوري العام 2011 إلى أكثر من ثلث الجسم الانتخابي في استفتاء 2012، إلا أن الغالبية في جبهة الإنقاذ فشلت في إدراك أن هذا كان في الواقع كسباً، ورأت فيه، على العكس، هزيمة أخرى محققة أمام الإسلاميين في أقلام الاقتراع. وحينها اكتسبت تكتيكات العرقلة والمواقف المؤيدة للجيش زخماً جديداً، واندفعت بذلك الأحزاب العلمانية في نهاية المطاف إلى تأييد الانقلاب العسكري في صيف 2013.

في الشهور بين تبني الدستور الجديد في ديسمبر 2012 والانقلاب العسكري في يوليو 2013 رفضت جبهة الإنقاذ، عدا حفنة من السياسيين، كل دعوات مرسي وجماعة الإخوان والأحزاب السلفية إلى حوارات وطنية، ومشاورات دستورية، والمشاركة في السلطة التنفيذية[85]. بالطبع، بدا عرض

المشاورات الدستورية بعد تبني الدستور مجرد نكتة سمجة. ومع ذلك، مثلت الدعوات الأخرى إلى الحوار وعروض التمثيل للعلمانيين في الحكومة فرصة لتقليص الاستقطاب العلماني-الإسلامي المُشل في مصر. لكن الغالبية في جبهة الإنقاذ رفضت كل هذه الدعوات رفضاً قاطعاً وانخرطت في جهود لادیمقراطية لجلب الجيش إلى السياسة. وفي وقت مبكر من يناير 2013، كان قادة جبهة الإنقاذ يتفاوضون مع الجنرالات حول وسائل التخلص من "الحكم الإسلامي"، ومال عدد قليل في الجبهة بشكل مطرد إلى تحبيذ الانقلاب العسكري بدلاً من الوسائل الديمقراطية لمعارضة رئيس مُنتخب ودستور مُقر شعبياً[86].

في ربيع 2013 باتت مصر تقترب حثيثاً من نقطة اللا استقرار الخارج عن السيطرة. فمشاهد العنف في الشوارع بين أنصار الإسلاميين والعلمانيين كانت تتوالى فصولاً، فيما بدأت المؤسسات الرئيسة للدولة (كأجهزة الأمن والقضاء) بممارسة تكتيكات العرقلة ضد إدارة مرسي. حينها، بدأ السيسي بإصدار البيانات السياسية والتلميح إلى استعداد الجيش للتدخل لحماية الدولة المصرية[87].وفي أعقاب مظاهرات شعبية ضخمة في 30 يونيو 2013 شارك فيها آلاف المصريين من سكان المدن للمطالبة بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، نفّذ الجيش انقلابه العسكري في 3 يوليو 2013.[88] تمّ عزل واعتقال الرئيس المُنتخب وإقالة الحكومة وحل مجلس الشورى، وإلغاء دستور 2012، وعُيّنَ رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيساً مؤقتاً، ولم يُعلن عن انتخابات رئاسية مبكرة. طرح السيسي هذه الخطوات على المصريين خلال مؤتمر صحافي حضرته نخبة من مؤسسات دينية إسلامية ومسيحية وأهم شخصية في جبهة الإنقاذ: محمد البرادعي.[89] وبالتالي، لم يعد ثمة شك قط بوجود مبادرة علمانية للانقلاب، وبأن ثمة خيانة ارتكبت ضد المبادئ الديمقراطية.

منذ 2013: انهيار السياسات الحزبية

اصطفت معظم الأحزاب العلمانية إلى جانب الجيش في صيف 2013، وبررت الانقلاب على أنه خطوة إنقاذ وطني، كما هللت بالإطاحة برئيس مُنتخب بوصفها خطوة ضرورية لإنهاء "الحكم الإسلامي". محلياً، مكنت الموافقة العلمانية، ومعها النعبئة الشعبية الواسعة في 30 يونيو 2013، الجنرالات من الزعم بأنهم يركبون موجة من الدعم الشعبي. ودولياً، ساعد إضفاء جبهة الإنقاذ الشرعية على الانقلاب (كما تجسد أيما تجسُّد في ظهور البرادعي وراء السيسي، فيما كان هذا الأخير يعلن الإطاحة بمرسي، وفي قبول البرادعي أن يكون نائب رئيس جمهورية مؤقتاً في ترتيبات ما بعد الانقلاب) الجيش على تجنُّب عقوبات كاسحة من قِبَل الديمقراطيات الغربية التي كانت تقليدياً تكترث للأحزاب العلمانية وتصيخ السمع لها.

بعد الانقلاب، لم يتأخر الجيش عن توكيد سيطرته على العمل السياسي. فعلى رغم أنه قَبِلَ بتواجد قوي للأحزاب العلمانية في الحكومة التي شُكِّلَت في يوليو 2013، وعيّن شخصيات عامة علمانية في الجمعية التأسيسية المنوط بها صياغة دستور جديد للبلاد، إلا أن الجيش بدأ يمارس دور صاحب القرار عقب إلغاء دستور 2012. سارع الجيش وأجهزة الأمن إلى اعتقال قادة الإخوان، ودعا السيسي، الذي أطلّ عليه العديد من المواطنين على أنه المُنقذ العسكري الجديد، المصريين إلى منحه تفويضاً شعبياً لمحاربة الجماعات الإرهابية التي قامت السلطة بشكل متواصل ومنتظم بالخلط بين أجنداتها وأجندة جماعة الإخوان. وفي 26 يوليو 2013، تمّ تنظيم مسيرات وتظاهرات شعبية في طول البلاد وعرضها دعماً للسيسي، تميزت بحملات ضد الإسلاميين وتشهير بتلك القلة من الأصوات العلمانية التي رفضت الانقلاب [90]. المحصلات كانت مروّعة: فقد استُخدم العنف الذي رعته الدولة بانتظام ضد

الاحتجاجات الإسلامية، خاصة حين فرقت وحدات الجيش وقوات الأمن بوحشية اعتصاماً للإخوان في ساحة رابعة العدوية في 14 أغسطس 2013 وقتلت خلاله نحو 1000 مواطن[91].

عدا استقالة البرادعي كنائب رئيس جمهورية مؤقت عقب تفريق اعتصام رابعة العدوية، عمدت الأحزاب العلمانية إلى دعم الجيش وأجهزة الأمن علناً، أو على الأقل لزمت الصمت حول انتهاكات حقوق الإنسان. فقد انخرط العديد من السياسيين والمثقفين العلمانيين بالترويج لصورة السيسي كمنقذ وطني، وقارنوه مراراً بالرئيس السابق جمال عبد الناصر الذي لطالما كان شخصية مقدسة لدى اليسار العلماني، فيما تعاون آخرون مع وسائط الإعلام التي تسيطر عليها الدولة لشن حملات عنيفة استهدفت الإسلاميين والليبراليين الذين انتقدوا الانقلاب. وهكذا، ساعدت هذه التوجهات والخطوات العملية مباشرة بعد الانقلاب على تسهيل استلام الجيش مقاليد السياسات المصرية، وأسقطت أوراق الاعتماد الديمقراطية لهذه الأحزاب ومعها ادعاءاتها بأنها السَدَنَة الحقيقية للحريات في مصر.

لكن، وبالتدريج، انتهى المقام بمعظم الأحزاب العلمانية لأن تتخذ أحد ثلاثة مواقف منذ انقلاب 2013:

(1) الدعم الأعمى للدولة وللترتيبات السلطوية الجديدة التي وضعها الجيش قيد العمل، أو

(2) التأييد العام للدولة مترافقاً مع محاولات للحفاظ على قدر من الاستقلال أو حيز لانتقاد سياسات حكومية بعينها، أو

(3) إدانة السيطرة العسكرية على العمل السياسي ومعارضة سياسات الحكومة.

بيد أن أياً من هذه المواقف لم يمنع انهيار الدور السياسي للأحزاب العلمانية. وكما ألمحنا أعلاه، لحقت أضرار فادحة حتى بتلك الأحزاب التي أيدت عموماً الدولة، لكنها حاولت الحفاظ على حيز خاص بها، غاماً تقريباً كتلك الخسائر التي لحقت بالأحزاب التي عارضت علناً السيطرة العسكرية. وقد تسارعت

وتائر انتكاسة الفعالية الحزبية، على الرغم من تزايد أعداد الأحزاب المُرخَص لها، (في أوائل 2017، بلغ العدد 83 حزباً، فيما كان 78 حزباً في صيف 2013)[92].

أحزاب جديدة موالية للدولة

تتشاطر الأحزاب السياسية العلمانية التي تأسست بعد انقلاب العام 2013 سمات مشابهة، مع اختلافات طفيفة لجهة التأييد الأعمى للدولة. لم تتخَ السيسي تأسيس حزب حاكم جديد ليحل محل الحزب الوطني الديمقراطي، لذا استند مناصرو هذا الحزب والأعضاء السابقون فيه إلى علاقاتهم داخل أجهزة الدولة ومداخلهم إلى شبكات المحسوبية لتأسيس أحزاب مثل "مستقبل وطن" و"المؤتمر" و"مصر بلدي". وعلى غرار الحزب الوطني الديمقراطي، تتكتب هذه الأحزاب على تعزيز سياسات الدولة، مُكرِّسة معزوفة النظام ولا تطرح أي منافسة يعتدّ بها. على سبيل المثال، تم تصوير حزب "مستقبل وطن" أساساً على أنه حركة شبابية، لكن الكثير من مرشحيه للانتخابات البرلمانية للعام 2015 كانوا طاعنين في السن وأعضاء سابقين في الحزب الديمقراطي الوطني، ناهيك عن أنهم كانوا مصدر التمويل الأساسي للحزب. وقد صرّح قياديون في الحزب بأن لا مجال في السياسات المصرية أمام التعدد الإيديولوجي،[93] وهذا ما يتنافى مع المسعى نحو إرساء التعددية والديمقراطية الذي طبع الحراك الشبابي في مصر منذ 2011.

ثمة تناغم بين المبادئ العامة للأحزاب السياسية التي نشأت في أعقاب الانقلاب وبين السردية السلطوية للدولة، إذ أنها تولي جل اهتمامها لمكافحة الإرهاب ومناهضة الإسلاموية، من دون أن تنبس ببنت شفة عن الإصلاحات السياسية أو الاقتصادية. ومع أن العديد من هذه الأحزاب تزعم أنها تحمل راية المساواة والعدالة الاجتماعية، إلا أنها تؤيد حملات القمع التي تشنها الحكومة على المجتمع المدني بذريعة مكافحة الإرهاب. وعلى الرغم من أن هذه المجموعات فازت بحصة الأسد من مقاعد البرلمان في

انتخابات العام 2015، لم يظهر جلياً أنها حظيت بتأييد كبير في أوساط الناخبين، ذلك أن نسبة الإقبال على انتخابات العام 2015 كانت أقل من ذلك الذي شهدته انتخابات العام 2011،[94] كما أن النظام الانتخابي وجه الناخبين نحو مرشحين إفراديين عوضاً عن قوائم حزبية. ومنذ العام 2017، لا يبدو أن أياً من الأحزاب الموالية للحكومة والتي تشكلت بدءاً من العام 2013 تنجح في بناء قاعدة تنظيمية متينة، أو شبكة مناصرين يُعتد بها، أو نظام لتوزيع المحسوبيات يوازي الشبكات التي أنشأها الحزب الديمقراطي الوطني في عهد مبارك. وتشي الحالة الراهنة، من نواحٍ عدة، بأن الجيش هو الذي حل محل الحزب الوطني الديمقراطي في مصر السيسي، أكثر من أي حزب سياسي آخر.[95]

أحزاب تحاول الحفاظ على قدرٍ من الاستقلال

اختارت بعض الأحزاب العلمانية مثل حزب الوفد، والحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، وحزب المصريين الأحرار، التنسيق مع الجيش كي تصبح جزءاً لا يتجزأ من السلطتين التشريعية والتنفيذية في مرحلة ما بعد العام 2013. وبعد أن أدركت هذه الأحزاب أن الجيش لم ينفذ انقلابه لتحرير السياسة المصرية على نحو مستدام أو القبول بتقاسم السلطة مع العلمانيين، وافقت على الرضوخ إلى المؤسسة العسكرية وحاولت أن تفسح لنفسها إطاراً مستقلاً من النشاط على هامش موقع الجنرالات المُسيطر.

أيد كلٌ من حزب الوفد وحزب المصريين الأحرار وصول السيسي إلى السلطة وتبنيا ترشيحه للرئاسة في العام 2014. أما الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي فقد رفض اتخاذ موقف حزبي من الانتخابات الرئاسية، لكن عدداً من أعضائه الموالين للدولة دعموا السيسي على الملأ واستقالوا من الحزب، كما ذكرنا آنفاً، منهمين قيادته برفض الاصطفاف إلى جانب مُنقذ مصر.[96] لكن التعديلات الوزارية العديدة التي شهدها عهد السيسي حتى الآن، لم تضم قياديين من هذه الأحزاب الثلاثة، سواء أكانوا مؤيدين

للسيسي أو معارضين له. فواقع الحال أن الساسة العلمانيين استُبعدوا من السلطة التنفيذية بُعيد استقالة الحكومة الأولى بعد الانقلاب برئاسة حازم البيلاوي.

في الانتخابات البرلمانية العام 2015 والتي سيطرت على إدارتها مخزم أجهزة الأمن والمخابرات، قامت الأحزاب العلمانية التي كانت منقسمة للحفاظ على النزر القليل من استقلالها، بطرح مرشحيها كمنفردين وضمن قوائم انتخابية على حدٍ سواء، ففاز حزب المصريين الأحرار بخمسة وستين مقعداً، وحزب الوفد بخمسة وثلاثين مقعدا [97].أما الحزب الديمقراطي الاجتماعي المصري فلم تحصل سوى على أربعة مقاعد في مجلس النواب، فبدت هذه النتيجة أشبه برد انتقامي أنزلته الدولة بهذا الحزب لامتناعه عن تبني ترشيح السيسي للرئاسة، وإطلاق تصريحات منددة بانتهاكات حقوق الإنسان وبالقوانين المقيِدة للحريات. لكن حتى التكتلات الأكبر، مثل حزبي الوفد والمصريين الأحرار، بدت غير ذات فعالية نظراً إلى فوز ائتلاف "دعم مصر" المؤيد للسيسي بالغالبية الساحقة من مقاعد البرلمان [98].

منذ بدء جلسات مجلس النواب في يناير 2016، أعاد نواب كلٍ من حزبي الوفد والمصريين الأحرار التأكيد مجدداً على دعمهم الكلي للدولة. وقد عرقلت الغالبية الموالية للحكومة المساعي الرامية إلى استخدام البرلمان كمنبر لانتقاد بعض السياسات التي تنتهجها الحكومة، وتدخلت أجهزة الأمن بشكل مباشر في شؤون الحزبين لزرع بذور النزاع في أوساط قيادتهما وإثارة الشقاق داخلهما. وكما أومأنا آنفاً، ساند نواب من حزب المصريين الأحرار قياديي الحزب ورئيسه عصام خليل، الذين تحظون بدعم أجهزة الأمن، في إقصاء ساويرس ومجموعته من الحزب، بعد تصاعد انتقادهم لبعض السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تنتهجها الحكومة. في غضون ذلك، كان حزب الوفد بدوره يعاني من صراع على القيادة بين رئيسه الحالي البدوي، ونائب الرئيس السابق فؤاد بدراوي، ما أحدث

شللاً داخل الحزب وحدا بنواب الوفد إلى التنسيق على نحو أوثق مع الائتلاف الموالي للسيسي ونواب أحزاب أخرى مثل حزب مستقبل وطن وحزب المؤتمر[99].

أحزاب تعارض الدولة

عارضت مجموعة ثالثة من الأحزاب العلمانية هيمنة الجيش على السياسة، وباتت تنتقد جهاراً السيسي وحكومته، من ضمنها أحزاب "الدستور" و"الكرامة" و"مصر القوية" و"العيش والحرية" و"التحالف الشعبي"، التي حملت راية المعارضة منذ العام 2013، فيما كان الحزب الاجتماعي الديمقراطي يسلك تدريجيا هذا المسار.

انضم حزبا الدستور والكرامة إلى أحزاب أصغر، مثل حزب العدل وحزب مصر الحرية، في تشكيل منبر يُدعى تحالف التيار الديمقراطي في العام 2013.[100] ومنذاك، تجاهر التيار الديمقراطي بمعارضة الترتيبات السلطوية التي أُرسيت في أعقاب الانقلاب، منددا بالقوانين غير الديمقراطية التي صدرت تحت إشراف السيسي، وبانتهاكات حقوق الإنسان. وقد رفض هذا المنبر، مثلاً، كلاً من قانون مكافحة الإرهاب وقانون التظاهر مطالباً بتعديلهما،[101] ومناشداً الحكومة وضع حدٍ لانتهاكات حقوق الإنسان، ومن ضمنها التعذيب، والاختفاء القسري،[102] واستمرار إحالة المدنيين إلى محاكم عسكرية.[103] وهو أوضح أن تورط أجهزة الأمن في انتهاكات حقوق الإنسان تحظى بمباركة أصحاب النفوذ الفعلي في الجيش.[104] وفي الانتخابات الرئاسية للعام 2014، أحجم التيار الديمقراطي عن تبني ترشيح السيسي للرئاسة لصالح صباحي.[105]

مع تسنم السيسي سدة الرئاسة وحملة القمع واسعة النطاق التي شنتها أجهزة الأمن ضد الإسلاميين والناشطين العلمانيين والمجموعات المؤيدة للديمقراطية على حدٍ سواء، بدأ التيار الديمقراطي ينادي علناً بإيجاد بديل للسيسي. وقد عُقدت مؤتمرات صحافية عدة وصدرت بيانات نددت بالمضايقات

والملاحقات التي يتعرض إليها الطلاب والناشطون الشباب المعارضون للسيسي، وأعربت عن التضامن مع الروابط المهنية، مثل نقابة الأطباء ونقابة الصحافيين اللتين بذلتا قصارى جهدهما لمنع أجهزة الأمن من التدخل في شؤونهما الداخلية [106].كذلك، ساند التيار الديمقراطي الحراك العمالي المُستقل ودعم مطالب ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان بإخضاع أجهزة الأمن إلى المحاسبة والمساءلة، وإلغاء ثقافة الإفلات من العقاب [107].كما أن قادة التحالف، ومن ضمنهم صباحي، انتقدوا السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تنتهجها الحكومة، ودافعوا عن المنظمات غير الحكومية التي تواجه ضغوطاً أمنية متنامية [108].

سعى التيار الديمقراطي في مجلس النواب إلى تعبئة نواب كلٍ من حزب التحالف الشعبي والحزب الديمقراطي الاجتماعي وبعض النواب المستقلين لتنظيم جبهة معارضة داخل البرلمان [109].وفي العام 2016، تعالت أصوات أقطاب المعارضة في البرلمان، الخاضع عموماً، حين مُرّر قانون المنظمات غير الحكومية التعسفي؛ وحين أُقصي النائب السابق أنور السادات من البرلمان العام 2017 بسبب انتقاده الرقيق لسياسات الحكومة، ما كان كافياً لتعبئة غالبية النواب ضده [110].

من جهة أخرى، صعّدت أحزاب مثل مصر القوية والعيش والحرية، التي لم تؤيد انقلاب العام 2013 ولا تطلعات الرئيس السيسي، معارضتها، وباتت تدعم الآن الرفض الكامل لسيطرة الجيش على السياسة، كما طالبت علناً بأن يتحمل السيسي مسؤولية انتهاكات حقوق الإنسان [111].حاول الحزبان التعاون مع الناشطين الشباب، ومجموعات الطلبة، والرابطات المهنية، والحركة العمالية من أجل إنقاذ جزء من حرية التعبير وتكوين الجمعيات [112].أعطى حزبا مصر القوية والعيش والحرية الأولوية للنشاط في المجالات السياسية غير الرسمية، بعد مقاطعتهما الانتخابات الرئاسية في العام 2014 والبرلمانية في العام 2015 بسبب طبيعتها غير الديمقراطية. وقد نسج حزب مصر القوية صلات وثيقة مع مجموعات طلابية معارضة في جامعات حكومية، وعمل على القفز فوق الإيديولوجيات لجمع الطلاب العلمانيين

والإسلاميين المؤيدين للديمقراطية. من جهته، رعا حزب العيش والحرية بشكل منظم مبادرات الناشطين الشباب للدفاع عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، استندت مبادرة "الحرية للجدعان"، التي أُطلقت في العام 2013 ومارست منذ ذلك الحين ضغوطاً من أجل الإفراج عن المعتقلين والسجناء السياسيين، أساساً إلى أعضاء بارزين في حزب العيش والحرية [113].كما قام الحزب ، الذي لم يُرخص له إلى الآن ، بتشكيل فرق قانونية من أجل الدفاع عن المعتقلين من الناشطين الشباب، والطلاب، والناشطين من العمال [114].

مع ذلك، لم يكن للمعارضة المثامية، المؤلفة من هذه الأحزاب العلمانية الصغيرة ذات التمويل الضعيف، من دور فعّال في تغيير ترتيبات السلطة السلطوية بعد العام 2013 . والواقع أن الحكومة لم تكن مستعدة إزاء دور العلمانيين المعارضين إلاّ حين كان يقتصر على عقد مؤتمرات صحافية وإصدار بيانات صحافية. في المقابل، جوبهت محاولات الوصول إلى قواعد شعبية مهمة (مثل الروابط المهنية، وجماعات العمل المستقلة، ومجموعات الطلاب، والمنظمات غير الحكومية) بضغوط أمنية وتدابير قمعية، بما فيها اعتقال أعضاء الأحزاب والتشهير العلني بقادتها [115].

دور الأحزاب العلمانية في انفتاح سياسي مستقبلي

منذ العام 2013، لم تؤثر خيارات الأحزاب العلمانية، سواء لدعم أو معارضة الحكومة السلطوية الجديدة، على السياسات الرسمية. فقد مورست انتهاكات لحقوق الإنسان، مثل عمليات القتل الجماعي لمؤيدي جماعة الإخوان المسلمين، على الرغم من وجود تمثيل علماني قوي في مختلف المناصب التنفيذية [116].كما لم تُفلح معارضة التيار الديمقراطي وغيره من الأحزاب الداعمة له لانتهاكات حقوق الإنسان المستمرة، كاحتجاز آلاف الشباب المصريين لأسباب سياسية، في ردع الحكومة عن ارتكابها . بعبارة أخرى، لم تتمكن خطوات الأحزاب العلمانية، سواء في دعم السلطوية الجديدة أو

معارضتها، من إحداث تغيير ملموس في السياسات التي نُفذت بعد انقلاب العام 2013، أو في ترتيب السلطة الذي برز لإخضاع المواطنين والمجتمع إلى سيطرة المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية،[117] إذ لم تكن الأحزاب العلمانية تتمتع بتأثير كبير.

بيد أن ما أنجزته المواقف المضطربة التي اعتمدتها العديد من الأحزاب العلمانية منذ العام 2011، تمثل بإقناع المصريين أكثر من أي وقت مضى بغدر العلمانيين. فقد حاولت هذه الأحزاب ركوب مطية الإسلاميين أو تحييدهم، والتصفيق للانقلاب مبنية الاعتقاد المخطئ بأن الجيش سيمنح العلمانيين الحرية السياسية بعد استئصال جماعة الإخوان المسلمين، فضلاً عن تجاهل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان طالما أنها تُنش على رؤوس خصومها السياسيين.

هذا سيكون إرثاً من الصعب تذليله. على الرغم من ذلك، يستأهل الأمر النظر في مدى حضور فرص لبعض الأحزاب العلمانية القائمة اليوم لتتقذ نفسها وتفوز بأصوات مستقبلاً إذا برز انفتاح سياسي آخر. مَنْ مِنْ الأحزاب العلمانية ستتاح لها فرصة التنافس بحرية لتولي المناصب الرسمية؟ مَنْ منها قد ينجح في بناء أو على الأقل الاحتفاظ بما كسبه في الماضي؟ الإجابة على كل هذه الأسئلة، الأقرب إلى التكهنات، تتطلب دراسة مروحة أعمق: أولاً، ما الأحزاب التي بدت نزيهة، بين العامين 2011 و2017، بما يكفي لدرجة تستحق احترام الناخبين في المستقبل؟ ثانياً، ما الأحزاب التي تروج أفكاراً تجذب القواعد الانتخابية الواسعة في البلاد؟ ثالثاً، ما الأحزاب التي أبدت قدرات تنظيمية ومالية لترجمة أفكارها إلى أصوات؟

فيما يتعلق بالنزاهة، وكما ذكرنا سابقاً، وحدها حفنة من الأحزاب التي قاطعت الانتخابات البرلمانية في العام 2015 (الدستور، مصر القوية، العيش والحرية، العدل، ومصر الحرية) تمكنت من المحافظة على موقفها الرافض الثابت والمبدئي للسلطوية الجديدة، الأمر الذي من شأنه أن يعود عليها بالفائدة إلى حدّ

كبير إذا ما تمت الإطاحة بالسلطوية في مرحلة ما. ثمة من الصحيح أيضاً أن الناخبين المصريين قد يكونون أقل انتقاداً من مؤلفي هذه الدراسة فيما يتعلق بالتسويات التي أبرمتها الأحزاب العلمانية تحت الضغط. فعلى سبيل المثال، اتخذ حزب الوفد، خلال عهد مبارك، عدداً من الخطوات التي بدت انتهازية ومتناقضة مع الإيديولوجية العلمانية للحزب (على سبيل المثال، التحالف في الانتخابات مع مرشحي الإخوان المسلمين)، إلا أنه فاز بعدد لا بأس به من المقاعد في الانتخابات الأولى بعد عهد مبارك، ربما بسبب الاعتراف بإرثه النضالي وقدرته التنظيمية.

أما فيما يتصل بالجذب الإيديولوجي للقواعد الشعبية العريضة، فإن شرائح الجمهور المصري التي صوتت للأحزاب العلمانية تشمل رجال الأعمال من الطبقة المتوسطة، والعمال الصناعيين، والمسيحيين الأقباط، والنخب الحضرية، وطلاب الجامعات، وغيرهم من الشباب. وإذا نظرنا إلى الأحزاب الحالية، نرى أن تلك التي جذبت رجال الأعمال تشمل حزبي الوفد والمصريين الأحرار، وكلاهما يدعوان إلى اقتصاد السوق الحر. أما الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي والكرامة، فقد جذبا من خلال تبنيهما السياسات الليبرالية والاقتصاديات ذات الميول اليسارية، العمال وبعض النخب الحضرية أيضاً. من جهتها، جذبت أحزاب الدستور، ومصر القوية، والعيش والحرية مختلف شرائح الناخبين الشباب في البلاد (الليبرالية، والشرائح ذات الميول الإسلامية، واليسارية)، ومن بينها الطلاب. أما الشرائح الأخرى من الناخبين المصريين، ولاسيما في المناطق الريفية والمناطق الحضرية التي تضم المنتمين إلى الطبقة الدنيا-الوسطى، فهي أكثر تحفظاً اجتماعياً من معظم الأحزاب العلمانية، ومن المرجح أن تواصل الميل إلى الأحزاب المؤيدة للدولة أو الأحزاب الإسلامية.

تثير هوية من يملك القدرة على تعبئة القواعد الانتخابية المتاحة مسألة القدرات التنظيمية والمالية. ومن بين الأحزاب العلمانية التي تطرقنا إليها هنا، يملك حزب الوفد الهيكل التنظيمي الأعمق، كما أنه

صاحب التمويل الأفضل. كان حزب المصريين الأحرار يملك وفرة مالية حين كان ساويرس يرأسه، لكن من المستبعد أن تحظى هذا الحزب بتمويل مماثل إذا ما بقي ساويرس خارجه. يشار هنا إلى أن أياً من الأحزاب الأخرى لا تملك تمويلاً كافياً لإحداث تغيير ما، بيد أن البعض أظهر قدرة تنظيمية كان يمكن أن تؤتي أُكلها لولا تدخل الدولة الخبيث والمستمر. بذل كل من الحزب الديمقراطي الاجتماعي، والدستور، ومصر القوية جهوداً حثيثة لبناء تشكيلات حزبية، لكنها أُثبطت من قبل أجهزة أمن الدولة. والجدير ذكره هنا أن جميع الأحزاب تقريباً التي لاتزال تحتفظ ببعض القوة، كانت تشكّلت خلال فترات الحرية السياسية النسبية: إما قبل العام 1952 أو بين العامين 2011 و2013.

خاتمة

تعمل الأحزاب السياسية العلمانية في مصر وسط بيئة سياسية صعبة، وتسببت في كثير من الحالات بتدهور وضعها إلى الأسوأ من خلال محاولاتها اليائسة للصمود وتحسين مكانتها. كانت رغبتها في النجاح في التمتُّع بسلطة سياسية، من دون الحاجة إلى التنافس في الانتخابات مع الإسلاميين الذين قمعتهم الدولة منذ العام 2013، غير واقعية وجعلتها متواطئة في إغلاق حيز الانفتاح الديمقراطي. بيد أن استبعاد الإسلاميين، الذين يُعتبرون جزءاً كبيراً من الطيف السياسي في مصر، فتح الباب على مصراعيه أمام السلطوية المتجددة، وأدى بشكل خاص إلى قمع العلمانيين كذلك.

فازت الأحزاب العلمانية بربع المقاعد في أول انتخابات برلمانية جرت في مرحلة ما بعد مبارك، وهي الانتخابات التي تفوق فيها الإسلاميون بشكل كبير بعد استبعادهم المديد من السلطة. قد تزداد حصة العلمانيين في انتخابات حرة مقبلة إذا ما تعلموا من أخطائهم وحسّنوا قدراتهم التنظيمية. أما السؤال الذي يبقى مطروحاً هنا فهو ما إذا كانوا سيُمنحون فرصة، أم إذا ما كانت مصر ستختبر تعزيزاً للسلطوية الراهنة أو انفتاحاً تدريجياً نحو الديمقراطية يأتي ببعض مما أتاحته انتفاضة العام 2011.

الشكل 2: تصنيف الأحزاب العلمانية المصرية، استناداً إلى قربها من الدولة، 2017

الاسم	عام التأسيس	عدد المقاعد في مجلس الشعب (2011)	عدد المقاعد في مجلس النواب (2015)	مدى القرب من الدولة (2017)
حزب الوفد	1919	36	35	مستلحق
الحزب الوحدوي	1976	3	1	موالٍ للدولة
حزب الكرامة	1996	6	0	معارض
حزب الغد	2004	0	0	مستلحق
حزب السلام الديمقراطي	2005	1	5	موالٍ للدولة
حزب المحافظين	2006	0	6	موالٍ للدولة
حزب الإصلاح والتنمية	2009	8	3	معارض
حزب الحرية	2011	4	3	موالٍ للدولة
حزب مصر الحديثة	2011	0	4	موالٍ للدولة
حزب المصريين الأحرار	2011	17	65	مستلحق
حزب التحالف الشعبي الاشتراكي	2011	5	قاطع الانتخابات	معارض
الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي	2011	14	4	معارض
حزب مصر الحرية	2011	1	قاطع الانتخابات	معارض
حزب العدل	2011	1	قاطع الانتخابات	معارض
حزب حرس الثورة	2011	0	1	معارض
حزب غد الثورة	2011	0	قاطع الانتخابات	معارض
حزب المؤتمر	2012	لا ينطبق عليه	12	موالٍ للدولة
الحركة الوطنية المصرية	2012	لا ينطبق عليه	4	موالٍ للدولة
حزب الشعب الجمهوري	2012	لا ينطبق عليه	13	موالٍ للدولة
حزب الدستور	2012	لا ينطبق عليه	قاطع الانتخابات	معارض
حزب مصر القوية	2012	لا ينطبق عليه	قاطع الانتخابات	معارض
حزب مصر بلدي	2013	لا ينطبق عليه	3	موالٍ للدولة
حزب مستقبل وطن	2013	لا ينطبق عليه	53	موالٍ للدولة
حزب العيش والحرية*	2013	لا ينطبق عليه	قاطع الانتخابات	معارض
حزب حماة وطن	2014	لا ينطبق عليه	18	موالٍ للدولة

*غير مرخّص لها

الانتخابات البرلمانية (2011):
"Interactive: Full Egypt Election Results", Al Jazeera, February 1, 2012, http://www.aljazeera.com/indepth/interactive/2012/01/20121248225832718.html.
وكريمة عبدالغني، "اللجنة العليا تعلن النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشعب بمراحلها الثلاث"، الأهرام، 21 كانون الثاني/يناير 2012،
http://gate.ahram.org.eg/News/162896.aspx
وأيضا:
"Egypt's Islamist Parties Win Elections to Parliament," BBC News, January 21, 2012, http://www.bbc.com/news/world-middle-east-16665748.

الانتخابات البرلمانية (2015):
اللجنة العليا للانتخابات المصرية، ملخص تقرير الانتخابات التشريعية (القاهرة: اللجنة العليا للانتخابات المصرية، 2015)،
https://www.elections.eg/images/pdfs/reports/2015HoR-ReportSummary_Ar.pdf
وأيضا:
"Party Profiles," Tahrir Institute for Middle East Policy, https://timep.org/pem/category/political-parties/.
Nancy Messieh and Ali Mohamed, "Who Is Participating in Egypt's Parliamentary Elections?," Atlantic Council, February 20, 2015,
http://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/who-is-participating-in-egypt-s-parliamentary-elections.
ونهى حمودة، ""نداء مصر" تنسحب من الانتخابات البرلمانية بدعوى "التمييز""، أخبار مصر، 24 تشرين الأول/أكتوبر 2015،
www.egynews.net/722505/نداء-مصر-تنسحب-من-الانتخابات-البرلما/

ملاحظة: قد يكون طرأ تغيير طفيف على عدد المقاعد بعد صدور قرارات المحاكم.

© 2017 مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

الشكل 2: تصنيف الأحزاب العلمانية المصرية، استناداً إلى قربها من الدولة، 2017

موالٍ للدولة	مُستلحق	معارض
الأحزاب الناشطة		
حزب السلام الديمقراطي حزب المحافظين حزب الحرية حزب مصر الحديثة حزب الشعب الجمهوري الحركة الوطنية المصرية حزب مصر بلدي حزب مستقبل وطن حزب حماة وطن	حزب الوفد حزب المصريين الأحرار	حزب الكرامة حزب الإصلاح والتنمية الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي حزب الدستور
الحزب الوحدوي حزب المؤتمر		حزب مصر الحرية حزب مصر القوية حزب العيش والحرية*
الأحزاب غير الناشطة		
	حزب الغد	حزب غد الثورة حزب حرس الثورة حزب العدل حزب التحالف الشعبي الاشتراكي
*غير مرخّص لها		

© 2017 مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

لقراءة الهوامش يرجى الرجوع إلى المصدر:

الأحزاب السياسية العلمانية في مصر: تنازع من أجل الهوية والاستقلال – مركز كارنيجي للشرق الأوسط – مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي (carnegie-mec.org)

https://youtu.be/rZZ1kT8UbsA?si=A2xh0xMCcTdy4kvm

4. أحزابُنا الغائبة!

يعتبر عام 1907 هو عام نشأة الأحزاب السياسية في مصر. حين تأسس أول حزب باسم "حزب الأمة" بقيادة أحمد لطفي السيد في سبتمبر من ذلك العام وكان يمثل طبقة كبار الملاك وقد استوفى كل أشكال ومقومات الحزب بما فيها برنامج وهيكل تنظيمي للحزب وتشكيل جمعية عمومية ومقر ونظام للعضوية.

وفي أكتوبر من نفس العام تأسس الحزب الوطني بقيادة مصطفى كامل الذي كانت أهدافه جلاء الإنجليز عن مصر، وبث الروح الوطنية في الشعب، ووضع دستور يكفل الرقابة البرلمانية على الحكومة، وترقية الزراعة والصناعة والتجارة والعمل لاستقلال الأمة علميا واقتصاديا، وكان حزب الأمة والحزب الوطني هما الأكثر شعبية.

ثم تأسست أحزاب أخرى كان بعضها مؤيداً للخديوي وبعضها كان موالياً للإنجليز. ثم تأسس عام 1918 "حزب الوفد" الذي اكتسب اسمه من لقاء 13 نوفمبر 1918 [عيد الجهاد] وما أعقبه من اندلاع الثورة في 9 مارس 1919 . وكان "حزب الوفد" هو حزب الأغلبية قبل ثورة 23 يوليو 1952 ، التي ألغت عصر الحزبية واعتمدت فكرة تحالف قوى الشعب بتأسيس كيانات كان كل منها يمثل التنظيم السياسي الأوحد في البلد أولها " هيئة التحرير " وآخرها " الاتحاد الاشتراكي العربي "، ولم يعد حزب الوفد إلى نشاطه السياسي إلا في عهد الرئيس أنور السادات سنة 1978، بعد سماحه بعودة التعددية الحزبية، وقد اتخذ لنفسه اسم "حزب الوفد الجديد." .

وكانت غاية الأحزاب في مصر الدعوة للاستقلال وتحقيق جلاء الإنجليز عن مصر. وكان منبرها الوحيد في ذلك الوقت هو الصحف، فلم يكن لها تمثيل في البرلمان، حتى جاء دستور 1923 الذي أعطى للأحزاب الفائزة بالأغلبية في الانتخابات حق تشكيل الحكومة.

ويوجد الآن في مصر ما يقرب من تسعين حزباً بعد حل الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الحرية والعدالة وحزب الاستقلال وذلك بأحكام قضائية نهائية ، وبعد اندماج حزب الجبهة الديموقراطية في حزب المصريين الأحرار عام 2013 .

ولا تتعدى إمكانات أغلب الأحزاب القائمة وجود مقر متواضع في شقة بسيطة ولافتة باسم الحزب، وبعضها يملك جريدة غير مقروءة أو رخصة لجريدة تباع لمن يريد، ولا يوجد لأغلب تلك الأحزاب أي تأثير في الشارع السياسي ولا تمارس أي أنشطة ولا فعاليات ولا يوجد بها أعضاء إلا بضع عشرات أو مئات، في أحسن الأحوال، يتنازعون فيما بينهم رئاسة الأحزاب المجهولة من المصريين. وحيث نص قانون الأحزاب الصادر في 2011 أن يشترط لتأسيس الحزب ألا يقل المؤسسون عن خمسة آلاف كان من الصعب تحقيق هذا الشرط وفشلت محاولات شباب الثورة عن تأسيس حزب يتبنى أهدافها !

ويستدل على هوان شأن تلك الأحزاب ما حصلت عليه من مقاعد في مجلس النواب الحالي فقد حصل حزب المصريين الأحرار على 65 مقعد، ومستقبل وطن 53، والوفد الجديد 36، وحزب حماة الوطن 18، وحزب الشعب الجمهوري 13، وحزب المؤتمر 12، وحزب النور 11، وتراوحت مقاعد باقي الأحزاب الممثلة في البرلمان بين 6 مقاعد ومقعد واحد، بإجمالي 242 مقعد من أصل 596 عضوا ، أي جميع أعضاء مجلس النواب من ممثلي الأحزاب السياسية لا يستطيعون الوصول إلى نسبة الثلثين أي 398 عضوا التي يشترطها الدستور لإقرار موضوعات معينة في حال اختلفت آراؤهم عما تقدمه الحكومة أو تحاول المجلس تمريره من تشريعات أو اتفاقات!

ولم يمارس أعضاء المجلس ممثلي الأحزاب سلطاتهم التي نص عليها الدستور كحق اقتراح مشروعات القوانين أو توجيه الأسئلة والاستجوابات إلى أعضاء الحكومة أو سحب الثقة من أي منهم! ولم تنعقد إنجازاتهم مجرد تقديم طلبات إحاطة لا يتوقف المجلس عندها طويلا! وحتى في المرة الوحيدة التي

تشكلت لجنة لتقصي الحقائق في موضوع فساد منظومة صوامع القمح أكثر من المجلس بإحالة تقرير اللجنة إلى النائب العام ثم طوى النسيان ذلك الموضوع!

https://youtu.be/0sS10w78a01

https://youtu.be/_bNJ3mv3IFQ

https://youtu.be/4scBVDV73Gs?si=FXYr59BD4klqvQkr

ولما كانت الأحزاب هي ركيزة الحياة السياسية،

ومن ثم أداة رئيسة لدعم الديموقراطية،

فإن حال أحزابنا لا يبشر بشمية سياسية حقيقة كما يتمناها المصريون.

5. خطى حثيثة نحو التهميش[13]

مايكل يونغ

6 يونيو 2023

يناقش عمرو عادلي وحمزة المؤذب، في مقابلة معهما، كيف أعادت أزمنا الديون في مصر وتونس تشكيل المشهد الجيوسياسي في البلدَين.

حمزة المؤذب زميل في مركز مالكوم كير-كارنيجي للشرق الأوسط في بيروت، حيث يشارك في إدارة برنامج الاقتصاد السياسي الجديد في المركز. وعمرو عادلي أستاذ مساعد في قسم العلوم السياسية في الجامعة الأميركية في القاهرة، ومؤلف كتاب بعنوان Cleft Capitalism: The Social Origins of Failed Market Making in Egypt (الرأسمالية المنصدّعة: الأصول الاجتماعية لفشل السوق في مصر) (منشورات جامعة ستانفورد، 2020).

نشر الباحثان مؤخرًا مقالًا لكارنيجي بعنوان "هل ينذر ارتفاع الديون بالمزيد من التهميش الجيوسياسي لمصر وتونس؟"، شرحا فيه كيف أثّرت حاجات التمويل في البلدَين بشكل سلبي على مكانتهما الجيوسياسية وعلى استقلالية قراراتهما المتعلقة بالسياسة الخارجية. أجرت "ديوان" مقابلة معهما في أواخر مايو لمناقشة هذه المسألة والطرق إلى تفاصيل أخرى في المقال.

مايكل يونغ: كتبتما مؤخرًا مقالًا لكارنيجي، هو الأول في إطار برنامج الاقتصاد السياسي الجديد في مركز مالكوم كير-كارنيجي للشرق الأوسط، يتمحور حول كيفية تسبُّب ارتفاع الديون بالمزيد من

[13] خطى حثيثة نحو التهميش – مركز كارنيجي للشرق الأوسط – مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي (carnegie-mec.org)

التهميش الجيوسياسي لمصر وتونس. ما هي فكرتكما الأساسية في هذا المقال، وما هي العملية التي تصفانها؟

حمزة المؤذن وعمرو عادلي: فكرتنا واضحة إلى حدٍ بعيد. فقد أدى اعتماد مصر وتونس على التمويل الخارجي إلى تهميشهما على مستوى الاقتصاد العالمي وفي المشهد الجيوسياسي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولّد هذا الاعتماد على التمويل الخارجي عمليًا تهميشًا على مستويَين. فعلى مدى عقد من الزمن، دفعهما ذلك إلى اعتماد سياسات اقتصادية قصيرة النظر ومطبوعة بشكل أساسي بالحاجة إلى الحصول على التمويل الخارجي والقبول بتفضيلات الدائنين لملء فجواتهما التمويلية الآخذة في الاتساع. أدى هذا الاعتماد المالي أيضًا إلى تهميشهما على المستوى الجيوسياسي، إذ زاد من اعتمادهما على دول مُنتجة للمواد الهيدروكربونية (وهي دول مجلس التعاون الخليجي في حالة مصر، والجزائر في حالة تونس) قدّمت لهما التمويل حين أبدى الدائنون الدوليون تردّدًا حيال ذلك. أسهم هذا التهميش بجانبَيه الاقتصادي والجيوسياسي على نحو متزايد في تقويض الاستقلالية النسبية التي تمتّعت بها مصر وتونس لفترة طويلة في مجال السياسة الخارجية.

مايكل يونغ: لماذا قرّرتما رسم مقارنةٍ بين مصر وتونس؟

المؤذن وعادلي: هذا المقال هو جزءٌ من نقاش متواصل وتعاون قائم بيننا منذ عقدٍ من الزمن. في العام 2017، نشرنا مقالًا قارنّا فيه كيف أثّرت السياستان السياسيتان المختلفتان على الإصلاحات الاقتصادية في البلدَين. وعلى الرغم من المسارات المتباينة التي سلكها كلٌ من مصر وتونس بعد ثورات 2010–2011، فإن الدولتَين تواجهان تحديات اقتصادية متشابهة. وقد لجأتا إلى برامج صندوق النقد الدولي في العام 2016، والتي شملت زيادة الضرائب، واقتطاعات في الإنفاق، وخفض قيمة عملتَيهما الوطنيتَين. كان تطبيق التدابير التقشّفية صعبًا في الدولتَين وأتت استجابة كلٍ من النظامَين السياسيَين مختلفة عن الآخر. فبعد

العام 2013، طبقت القيادة المصرية إصلاحات مالية بطريقة سلطوية، لكن النظام الديمقراطي والتعددي التونسي لم يتمكن من تنفيذ برنامج إصلاحي توافقي نظرًا إلى النفوذ الواسع التي تتمتع به جماعات المصالح الراسخة في البلاد. ونتيجةً لذلك، لم تستطع مصر وتونس إعادة هيكلة اقتصاديهما، وزاد اعتمادهما على التمويل الخارجي بشكل كبير.

بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا، واجهت مصر وتونس تحديات متشابهة أيضًا. فكلتاهما تسعيان إلى الحصول على الدعم المالي الخارجي، بعد معاناتهما من صدمات متتالية نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية وموارد الطاقة وزيادة معدلات الفائدة. يُشار إلى أن العملية الديمقراطية في تونس تم تقويضها بعد استحواذ الرئيس قيس سعيد على السلطة في يوليو 2021؛ وفي مصر، تسببت الأزمة المالية بتقييد حركة النظام الحاكم إلى حدٍ كبير. في هذا السياق أيضًا، سلكت الدولتان مساراً مشابهاً قوامه الاعتماد الجيوسياسي على دول أخرى. وتُعدّ المقارنة بين مصر وتونس مثيرة للاهتمام كذلك لأنها تُظهر كيف أن المساعدات المالية واستراتيجيات الإنقاذ المالي أصبحت أدوات تُستخدَم في بلورة السياسات الخارجية، وباتت تسهم بشكل أساسي في إعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اليوم.

مايكل يونغ: ما وضع الدَين التونسي وكيف تعمل الحكومة على معالجته؟

المؤدب: سجّل الدين العام في تونس زيادة حادة من 47.7 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في 2012 إلى 88 في المئة في 2022. وازدادت النسبة المئوية للدين القصير الأجل في إجمالي الدين الخارجي التونسي من 21.7 في المئة في 2011 إلى 32.4 في المئة في 2021. وقد سلّطت هذه الاتجاهات الضوء على مدى اعتماد البلاد على الجهات الخارجية، وانكشافها على الأسواق المالية الخارجية، والتراجع الحاد في المصادر الأساسية للعملات الصعبة، أي الاستثمار والسياحة والإيرادات من صادرات الفوسفات

التونسية. ولا يُسهان أيضاً بالديون المضمونة من الدولة، والذي يتجاوز 14 في المئة من إجمالي الناتج المحلي، وقد شكّل الدين الخارجي 61 في المئة منه في يونيو 2022. ويمثل ذلك في الأساس ديون الشركات المملوكة للدولة والهيئات الحكومية التي تضمنها الدولة. وقد أدى الارتفاع السريع في أسعار موارد الطاقة الدولية، والاعتماد الشديد على الواردات الغذائية، وزيادة معدلات الفائدة العالمية إلى اشتداد حاجة تونس إلى العملات الصعبة. لكن بعد العام 2019، فقدت تونس إمكانية الوصول إلى الأسواق المالية الدولية بعد أن عمدت وكالات التصنيف الأساسية إلى خفض تصنيفها الائتماني بصورة دورية. في ظل هذه الظروف، اتخذت الحكومة ثلاثة تدابير أساسية للتعامل مع هذا الوضع، وهي: زيادة الاقتراض من السوق المحلي، ما أدى إلى مزاحمة تمويل القطاع الخاص إلى حدّ كبير؛ وخفض فاتورة الاستيراد لتجنب حدوث تراجع حاد في احتياطيات العملات الأجنبية، ما أسفر عن نقص في السلع الغذائية بصورة منكرة؛ وزيادة الضرائب من أجل تغطية عجز الميزانية جزئيًا.

مايكل يونغ: ما وضع الدَين المصري وما الخطوات التي تتخذها الدولة لمعالجته؟

عادلي: يسجل إجمالي الدين العام، بشقّيه المحلي والخارجي، في مصر اليوم أكثر من 100 في المئة من إجمالي الناتج المحلي. فقد تضاعف الدين الخارجي، من حيث القيمة المطلقة، منذ العام 2017، ليبلغ 160 مليار دولار. ويتمثل التحدي الأساسي في تحديد التزامات مصر الخارجية نظرًا إلى أنها باتت معزولة فعليًا عن الأسواق المالية الدولية، وسط إقدام الاحتياطي الفدرالي الأميركي على رفع معدلات الفائدة، وتراجُع تصنيف البلاد الائتماني.

مايكل يونغ: كيف لمَسْتَ تحديدًا تأثير الدين على المكانة الجيوسياسية لكلٍ من مصر وتونس؟ وكيف أصبحتا أكثر هامشية؟

عادلي :أصبحت الدولتان تعتمدان بصورة متزايدة على الحصول على موارد من خارج اقتصاديهما للوفاء بالتزاماتهما الخارجية الأساسية، سواء لخدمة ديونهما المتزايدة أو لتمويل وارداتهما، ما أدى إلى حالة من التهميش المتزايد على مستويَين، كما ذكرنا سابقاً . وعلى مدى العقد الماضي، احتاجت مصر بصورة متكررة إلى الدعم المالي من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة . وفي العام 2017، نقلت مصر السيادة على جزيرتَين غير مأهولتَين، ولكنهما تتمتّعان بأهمية استراتيجية في البحر الأحمر، وهما تيران وصنافير، إلى السعودية. ومع تنامي حاجات مصر المالية، بات دعم دول مجلس التعاون الخليجي مشروطاً أكثر فأكثر بزيادة حصصها في أصول مصرية مملوكة للدولة، يتمتّع بعضها بأهمية استراتيجية، على غرار المرافئ والمرافق العامة، ما يقتضي ضمنًا إعادة النظر بدور الدولة في الاقتصاد . وعلى الصعيد الإقليمي، غابت مصر عن المصالحة بين السعودية وإيران، وهو حدث مهم قد يسهم في إعادة رسم المشهد الجيوسياسي في الشرق الأوسط .

المؤدب :في تونس، أدى رفض سعيّد لاتفاق صندوق النقد الدولي في أبريل 2023 إلى زيادة عزلة البلاد عن شركائها في مجموعة الدول السبع. لذا، تعيّن عليها الاعتماد بصورة حصرية على الدعم المالي من الجزائر، وذلك على شكل قروض وودائع وإمدادات غاز بأسعار تفضيلية. في المقابل، عمدت تونس إلى الاصطفاف بشكل أكبر إلى جانب الجزائر في صراعها مع المغرب. وتجلّى هذا الاصطفاف بشكل خاص حين استقبل سعيّد رسميًا قادة من جبهة البوليساريو في تونس العاصمة في سبتمبر 2022، ما أظهر أن تونس تنحاز إلى جانب الموقف الجزائري في صراع الصحراء الغربية. وأدّت هذه الخطوة إلى أزمة دبلوماسية مفتوحة بين تونس والرباط، إذ أقدمت الدولتان على استدعاء سفيريهما . والأهم أنها شكّلت نهاية حقبةٍ حافظت خلالها تونس على موقف حيادي بين الدولتَين المتنازعتَين، الأمر الذي لم يعد ممكنًا بعد أن أصبحت تعتمد ماليًا على الجزائر.

مايكل يونغ :ما الذي تحتاج إليه تونس ومصر للخروج من هذا الوضع على المستوى الجيوسياسي؟ وما الخطوات التي عليهما اتخاذها لاستعادة مكانتهما؟

المؤذب وعادلي :ينعين على كلٍ من تونس ومصر على المدى القريب إعادة هيكلة ديونهما الخارجية، ما يستلزم تعاوناً مع دائنيهما وشركائهما . تحتاج تونس إلى إبرام اتفاق مع صندوق النقد، وإلا ستتخلف عن سداد ديونها خلال الأشهر المقبلة. أما مصر، التي أبرمت اتفاقاً مع صندوق النقد في مطلع العام 2023، فتعتمد قدرتها على الوفاء بالتزاماتها إلى حدٍ كبير على تأمين دعم المستثمرين والمقرضين الخليجيين. وعلى المدى المتوسط، ينبغي على الدولتين إدخال إصلاحات سياسية ومؤسساتية في قطاعاتهما الخارجية، مع التركيز على التجارة للتخفيف من عجز الحساب الجاري لديهما، وبالتالي من حدة حاجاتهما المالية الخارجية الضخمة. علاوةً على ذلك، تحتاج تونس ومصر إلى جذب الاستثمارات وإفساح المجال أمام القطاع الخاص، ما يقتضي إعادة النظر بدور الدولة في الاقتصاد . وعلى الصعيد الاستراتيجي، ينبغي على الدولتين الانخراط في استراتيجيات أمن الطاقة والغذاء، ما يعني مراجعة سياساتهما في قطاعَي الزراعة والطاقة وخفض كلفة وارداتهما من المواد الغذائية ومواردِ الطاقة

https://youtu.be/qCgQQSMizkY?si=W-xwsa8kk_0a6hbN

6. خريطة الأحزاب السياسية في مصر بعد الثورة[14]

الثورة غيرت كثيرا من خريطة القوى السياسية في مصر، ربما ليس مستغربا أن تتسم الخريطة السياسية لمصر بعد الثورة بالكثير من السيولة والفوضى، فما حدث في يناير 2011 كان مفاجئا للجميع.

كما أن أحداث الثورة نفسها والوقت القصير نسبيا الذي استغرقته قبل الإطاحة بالرئيس المصري حسني مبارك، لم يسمحا ببروز قيادة تستطيع أن تزعم أنها الممثل الشرعي والوحيد للثورة. فنشأت بدلا من ذلك عشرات المجموعات التي تعمل على تنفيذ ما تراه مطالب الثورة الحقيقية، من وجهة نظرها.

وإذ تحاول بعض هذه المجموعات أن تتحد مع مجموعات أخرى لتشكيل كيانات أكبر، تشكل عدد لا يسهل حصره من "الائتلافات" و"الجبهات" و"الاتحادات". وفي كثير من الأحيان تكون الاختلافات داخل هذه التحالفات أكبر كثيرا من مساحة التوافق التي تجمعها. فتتحول سريعا إلى تحالفات اسمية فقط.

ورغم أن مرشحي رئاسة الجمهورية الأبرز لا ينتمون إلى أي من الأحزاب والحركات القائمة، فمن المرجح أن تلتف حولهم بعض هذه الحركات، ومن المحتمل أن ينجح بعض هؤلاء المرشحين في خلق كيانات سياسية جديدة من رحم حملاتهم الانتخابية، إلا أن هذا الأمر يبقى مؤجلا على الأقل حتى يتم الإعلان عن موعد انتخابات الرئاسة.

---

[14] خريطة الأحزاب السياسية في مصر بعد الثورة BBC News - عربي

أما في الوقت الحالي فيمكن رسم صورة عامة للحركات السياسية المصرية على النحو التالي:

أهم الأحزاب القديمة

بشكل عام لم تلعب الأحزاب التقليدية دورا يذكر أثناء الثمانية عشر يوما التي امتدت من الخامس والعشرين من يناير وحتى تنحي مبارك في الحادي عشر من فبراير الماضي. والآن تحاول بعض هذه الأحزاب أن تخلق لنفسها وجودا ما على الساحة السياسية مستفيدة بالميزة النسبية التي تتمتع بها والتي تتمثل في وجود بنية تحتية قائمة (مكاتب، وقوائم أعضاء، وهيكل تنظيمي، وخبرات انتخابية... إلخ).

حزب الوفد هو أحد أهم هذه الأحزاب بتاريخه الممتد إلى قيادة ثورة 1919 ضد الاحتلال البريطاني. وهو حزب ليبرالي التوجه وتحاول حاليا تجديد دمائه بإجراء انتخابات داخلية. ولعب الحزب في الآونة الأخيرة دورا رئيسيا في الدعوة إلى تكوين تحالف عام يضم الكثير من الأحزاب بما فيها حزب الإخوان المسلمين، حزب الحرية والعدالة، للاتفاق على أجندة موحدة للعمل الوطني.

وهناك أحزاب التجمع والناصري والجبهة الديمقراطية وهي أحزاب تعاني من انشقاقات وانقسامات داخلية، خاصة أن بعض كوادرها خرج من عباءاتها لتأسيس أحزاب جديدة بعد الثورة.

أما حزبا الغد والكرامة، فقد أعلن زعيم كل منهما، أيمن نور وحمدين صباحي على التوالي، نيته الترشح للرئاسة، وسيرتبط مصير الحزبين على الأرجح بمدى نجاح زعيميهما في الحصول على نسبة معقولة من أصوات الناخبين في سباق الرئاسة.

وهناك حزب الوسط الذي بدأت محاولات تأسيسه في منتصف التسعينات بانشقاق مؤسسيه عن حركة الإخوان المسلمين، ورغم أنه لم يكن يتمتع بحضور كبير قبل الثورة، إلا أن حظوظه ربما تكون أفضل من غيره حيث أنه يحتل موقعا وسطا بين القوى الاسلامية والأحزاب الليبرالية.

أهم الأحزاب الجديدة

أهم هذه الأحزاب الحرية والعدالة. فهو الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين، والتي تتمتع بقوة تنظيمية وخبرة سياسية تفوقان بقية الحركات السياسية. ولا يزال هناك التباس بشأن تفاصيل العلاقة بين الحزب والجماعة ومدى الاستقلالية التي يتمتع بها الحزب.

ورغم أن بعض الكوادر الشابة في الإخوان أعلن نيته تأسيس أحزاب أخرى بالمخالفة لقرار قيادات الجماعة، إلا أنه حتى الآن لا تبدو ثمة دلائل على وجود انقسام كبير داخل الإخوان، مما يعزز فرصة "الحرية والعدالة" في الاستفادة بكامل إمكانات الجماعة.

ورغم أن التيار السلفي كان بشكل عام ينأى بنفسه عن دخول معترك السياسة قبل الثورة، فإنه ظهر على السطح بشكل قوي في الشهور الأخيرة. وتم مؤخرا تأسيس حزب "النور" الذي يعبر عن إحدى أقوى الاتجاهات السلفية، وهي الدعوة السلفية في الاسكندرية.

ورغم ما يبدو من حضور ثقافي قوي للسلفيين في المجتمع المصري، فإنهم ليسوا جسما واحدا، كما أن قدرتهم ورغبتهم في لعب دور سياسي مؤثر في المرحلة المقبلة تبقى محل تساؤل.

وعلى الجانب الآخر ورد على إنشاء الإخوان حزب " الحرية والعدالة"، أنشأ رجل الأعمال نجيب ساويرس حزب المصريين الأحرار وهو حزب ليبرالي يبدو منشغلا أساسا بالحيلولة دون سيطرة الاسلاميين على مقاليد الأمور في مصر ومنع تحويلها إلى دولة دينية. وسيستفيد الحزب من الإمكانيات المالية والاعلامية الهائلة لساويرس ومن دعم غالبية المسيحيين له. ولكن المرجح أنه سيكون في موقف ضعيف انتخابيا لو أصبح ينظر إليه باعتباره "حزب الأقباط".

ومن الأحزاب الأخرى في التيار الليبرالي حزب مصر الحرية، الذي أسسه عمرو حمزاوي، وهو كاتب ومعلق سياسي شاب وكبير الباحثين في معهد كارنيجي بالولايات المتحدة ، برز نجمه في السنوات الأخيرة

من خلال ظهوره المتكرر في وسائل الاعلام ونشاطه في دوائر سياسية عديدة. ويتمتع حمزاوي بقدر من الشعبية بين الشباب. ولكن لا يوجد حتى الآن ما يشير إلى تمتع حزبه بقاعدة جماهيرية كبيرة.

وفي مكان ما بين الليبرالية واليسار يقف الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، والذي يضم خليطا من قدامى السياسيين والنشطاء الشباب والشخصيات التي تتمتع بسمعة طيبة في مجال العمل العام.

ويقف حزب العدل هو الآخر في موقع وسط بين الليبرالية واليسار وكذلك هو حاله بالنسبة للجدل الدائر بين العلمانيين والاسلاميين. ويتميز "العدل" بكونه حزبا شبابيا إلى حد كبير بالنظر إلى أعمار مؤسسيه وكوادره.

أما حزب العمال فيضم عددا من الرموز اليسارية التقليدية وقيادات عمالية لعبت دورا في الاحتجاجات الاجتماعية العديدة التي شهدتها البلاد في السنوات الأخيرة. ورغم أن الحزب لم يعبر عن وجوده بشكل قوي حتى الآن، إلا أنه يمكن أن يتحول إلى رقم مهم في المعادلة السياسية إذا نجح في أن يصبح تنظيما لملايين العمال والفلاحين المصريين الذين تحاول مخاطبتهم.

ويضم اليسار أيضا حزب التحالف الشعبي الاشتراكي والحزب الشيوعي المصري وحزب مصر الاشتراكي وحركة الاشتراكيين الثوريين. وقد تجمعت جميعا تحت مظلة واحدة وأطلقت عليها اسم جبهة القوى الاشتراكية لكن دون أن تندمج في حزب واحد، وليس واضحا حتى الآن ما إذا كانت هذه الحركات ستنجح في استقطاب أعداد كبيرة أم أنها ستظل مقصورة على دائرة محدودة من المثقفين اليساريين.

قوى غير حزبية

برزت حركة شباب 6 ابريل في السنوات الثلاثة الأخيرة كإحدى أنشط المجموعات الاحتجاجية ضد نظام مبارك. ورغم أن الحركة كانت من مؤسسي ائتلاف شباب الثورة الذي دعا لتظاهرات الخامس والعشرين من يناير إلا أنها انسحبت من الائتلاف مؤخرا احتجاجا على تمثيل مجموعة منشقة عنها في الائتلاف.

وترفض الحركة أن تتحول إلى حزب، مفضلة أن تمارس دورها كجماعة ضغط تتبنى قضايا معينة. وفي الوقت الحالي تركز الحركة نشاطها على حملات النوعية السياسية للمواطنين خاصة في الأقاليم وفي الأحياء الشعبية.

أما "ائتلاف شباب الثورة" فقد برز إبان الثورة كأهم مجموعة شبابية وضم آنذاك ممثلين عن تيارات عدة مختلفة (بالإضافة إلى شباب 6 ابريل ضم الائتلاف ممثلين عن شباب جماعة الإخوان المسلمين وحزب الجبهة والحملة الشعبية لدعم البرادعي ومطالب التغيير ومجموعات أخرى).

ولكن دوره يبدو متراجعا في الآونة الأخيرة بعد أن تحققت معظم المطالب التي كانت تحظى بإجماع أثناء الثورة، وبعد أن مضت قياداته في مشاريع سياسية منفصلة.

الأحزاب والقوى السياسية تجمع على مكافحة آفة الفساد في مصر

وبعد تنحي مبارك بفترة وجيزة انضم الائتلاف بدوره إلى مجموعة أخرى من التكتلات التي لعبت دورا في تنظيم اعتصام ميدان التحرير ليشكلوا معا اللجنة التنسيقية لجماهير الثورة، والتي ضمت فضلا عن "الائتلاف" خمس مجموعات أخرى ، هي مجلس أمناء الثورة وتحالف ثوار مصر وائتلاف مصر الثورة وشباب 25 يناير والأكاديميين المستقلين.

وقد لعبت "اللجنة التنسيقية" دورا هاما في الفترة التي تلت تنحي مبارك، وذلك من خلال الدعوة للتظاهرات "المليونية" المختلفة أيام الجمعة وتنظيم تلك الاحتجاجات لوجستيا ، للضغط من أجل تحقيق مطالب مختلفة مثل إقالة حكومة الفريق أحمد شفيق وحل جهاز أمن الدولة ومحاكمة رموز النظام السابق.

إلا أن أعضاء "اللجنة التنسيقية" والذين كان للإخوان المسلمين حضور قوي بينهم، انقسموا على أنفسهم عندما ظهرت دعوة للخروج في "جمعة الغضب الثانية" في السابع والعشرين من أيار، والتي اتهمها الإخوان بأنها "جمعة الوقيعة بين الشعب والجيش".

وفي محاولة لخلق كيان جامع للقوى المختلفة دعا ممدوح حمزة وهو مهندس معماري مشهور وناشط سياسي إلى مؤتمر كبير حضره الكثير من النشطاء السياسيين والفقهاء القانونيين، وتأسس على أثره ما يعرف بالمجلس الوطني. لكن غياب الإخوان المسلمين عن المؤتمر وعدم وجود هدف واضح "للمجلس الوطني" يضعفان موقفه.

أما الجمعية الوطنية للتغيير فقد تشكلت خلال العام الأخير لحكم مبارك وضمت عددا من السياسيين من مختلف الاتجاهات (حركة كفاية، حزب الجبهة الديمقراطية، الإخوان المسلمين وغيرهم) وتبنت ما عُرف بمطالب التغيير التي اقترحها الدكتور محمد البرادعي المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأحد أشهر دعاة التغيير في مصر.

وبعد تنحي مبارك حاولت الجمعية الإبقاء على دورها كهيئة تجمع معظم أقطاب المعارضة سابقا، إلا أن بقاءها صار الآن مهددا بعد الانقسام العنيف داخلها حول ما يعرف بمعركة "الدستور أولا أم الانتخابات أولا".

تحالف الأحزاب

وفي المقابل، تشكل أخيرا ما يعرف بالتحالف الوطني بدعوة حزب "الوفد" وحزب "الحرية والعدالة" التابع للإخوان المسلمين. وضم "التحالف الوطني" في اجتماعه الثاني 18 حزبا تحاول تجاوز الخلاف حول ترتيب الانتخابات والدستور بالاتفاق على مجموعة من المبادئ التي ينبغي أن يشملها الدستور الجديد، على أن تتم صياغة الدستور بعد الانتخابات كما هو مقرر.

وتحاول "التحالف" كذلك أن يصل إلى صيغة توافقية لخوض الانتخابات بقائمة موحدة. إلا أن فرص "التحالف الوطني" في التحول إلى إطار جامع بالفعل لمختلف القوى السياسية تبقى رهنا بقدرته على جذب الأحزاب والقوى الجديدة التي برزت بعد الثورة (فهو حتى الآن يكاد يقتصر على القوى التقليدية الموجودة منذ عهد مبارك) ونجاحه في الإبقاء على وحدة الصف عند الانتقال من مناقشة المبادئ العامة إلى التفاصيل (وهو أمر لم يحدث بعد).

الوزن السياسي

تبقى قوة هذه المجموعات المختلفة محل تخمين وتأويل. فمنذ الثورة لم تخض أي من القوى السياسية اختبارا انتخابيا يمكن أن نقيس من خلاله مدى شعبيتها أو قدرتها التنظيمية. ويبقى الاستفتاء على التعديلات الدستورية الذي جرى في التاسع عشر من مارس هو العملية الانتخابية الوحيدة التي شهدتها البلاد.

ورغم أن معظم القوى الاسلامية تبنت خيار التصويت بـ "نعم" في مقابل تبني معظم التيارات العلمانية للتصويت بـ "لا"، فإنه من الصعب استخدام نتيجة الاستفتاء (78% نعم، و22% لا) للحديث بثقة عن وزن كل من المعسكرين، حيث أن عوامل أخرى كثيرة غير العامل الديني يمكن أن تكون قد أثرت على اختيار الناخبين.

وفي غياب اختبار انتخابي يصلح لقياس قوة المجموعات السياسية المختلفة، يتم اللجوء إلى مؤشرات أخرى مثل حجم الاستجابة الجماهيرية للدعوات التي تطلقها هذه المجموعات.

ووفقا لهذا المؤشر، فإن التيارات الإسلامية تبدو في موقع قوي إذ أن مؤتمراتها الجماهيرية تشهد حشودا كبيرة (وصلت إلى ما يقرب من 50 ألفا في أحد المؤتمرات) ، وإن كانت القوى الأخرى تشير كذلك إلى المشاركة الشعبية الكبيرة في "جمعة الغضب الثانية" يوم السابع والعشرين من آيار الماضي رغم دعوة الاسلاميين إلى مقاطعتها . كذلك فإن الاختلافات السياسية بين المجموعات المختلفة ليست واضحة. فهناك على الأقل خمسة أحزاب تصف نفسها بأنها أحزاب ليبرالية (الوفد، الغد، الجبهة الديمقراطية، المصريون الاحرار، مصر الحرة)، وسبعة أحزاب على الأقل تجنح إلى اليسار (التجمع، الناصري، الكرامة، بالإضافة إلى الحركات الأربعة المنضوية تحت ما يعرف "بجبهة القوى الاشتراكية")، وعدد من الأحزاب التي تقول إن لها مرجعية اسلامية (الحرية والعدالة التابع للإخوان المسلمين، وحزب الوسط، وحزب النهضة، وحزب النور) . ومع ذلك فإن هذه التقسيمات لا تنعكس على شكل التحالفات القائمة بين الحركات المختلفة، فنجد على سبيل المثال أن حزب "الوفد" الليبرالي وحزب "الحرية والعدالة" الاسلامي يدعوان معا إلى تأسيس "التحالف الوطني"، فيقاطع الدعوة حزب ليبرالي هو "المصريين الأحرار" ويليها حزب يساري هو "حزب التجمع" . وكثيرا ما يبدو التقارب أو الخلاف بين مجموعة وأخرى معتمدا لا على المعايير السياسية وإنما على الانسجام الشخصي بين القيادات.

أحزاب تم دمجها في أحزاب تتشابه في أيديولوجيتها السياسية أو مع كيانات قانونية أخرى

تاريخ الدمج	الاسم بعد الدمج	تاريخ التأسيس	الايديولوجية	الاسم
21 ديسمبر 2013م	حزب المصريين الأحرار	2007	ليبرالي	حزب الجبهة الديموقراطية[10]

أحزاب تم حلها بحكم قضائي نهائي

ملاحظات	تاريخ الحل	تاريخ التأسيس	الايديولوجية	الاسم
قيادات الحزب: محمد حسني مبارك، صفوت الشريف	16 أبريل 2011	1978	يمين الوسط	الحزب الوطني الديمقراطي
قيادات الحزب: سعد الكتاتني، عصام العريان، محمد البلتاجي	9 أغسطس 2014	2011	إسلام سياسي	حزب الحرية والعدالة [11]
قيادات الحزب: مجدي أحمد حسين، مجدي قرقر، عبد الحميد	29 سبتمبر 2014	2011	إسلامي قومي	حزب الاستقلال [12]

الاسم	الايديولوجية	تاريخ التأسيس	تاريخ الحل	ملاحظات
				بركات، نجلاء القليوبي، ضياء الصاوي

أحزاب قانونية مجمد نشاطها بسبب النزاع على رئاستها

حزب العمل المصري :تأسس عام 1978، وكيل المؤسسين هو إبراهيم شكري، تم الاتفاق على إبراهيم شكري رئيسا للحزب، وبرغم ذلك لم يتم إلغاء التجميد.حزب مصر الفتاة :تأسس عام 1990، وكيل المؤسسين هو أحمد حسنين، والرئيس المؤقت الوصيف عيد الوصيف (تنازع على رئاسة الحزب).حزب الشعب الديمقراطي :تأسس عام 1992، وكيل المؤسسين هو أنور عفيفي .تم تنشيط الحزب عام 2007 ورئيس الحزب حاليا خالد فؤاد حافظ ونائب رئيس الحزب إبراهيم إلياس.[13][14]

أحزاب وقوى غير معترف بها من الحكومة المصرية

هذه القوى لم تكن الحكومة المصرية تعترف بها قبل ثورة 25 يناير 2011:

حزب التحرير مصر حزب التحرير ويرأسه عطا أبو الرشتة

الحزب الشيوعي المصـــــري

منظمة الاشتراكيين الثوريين

الجماعة الإسلامية وتم تحويلها من النشاط العسكري إلى جمعية خيرية.

لا أعتقد أن ذلك الهزال الحزبي موجود في أعتى الديمقراطيات في العالم، ولا اعتقد ما يقرب من 100 حزب سياسي في مصر في عام 2023 هو رقم طبيعي يعبر عن حقيقة المشهد السياسي المصري، كما أنا متأكد ، من أن أغلبية تلك الأحزاب مفتقر إلى مصادر التمويل "السليمة" كما تفتقر إلى أعداد الأعضاء الملتزمين ، وأساساً هي تفتقر إلى " البرامج الحزبية الجادة المدروسة" فضلاً عن افتقارها إلى "القيادات" ! ! !

ويؤكد ما أشرت إليه ، المقال الجاد التالي للدكتور محمد صفي الدين خربوش[15]

الأحزاب السياسية المصرية بين الواقع والطموح

محمد صفي الدين خربوش

مرت منذ أيام ذكرى تأسيس الحزب الوطني المصري بزعامة مصطفي كامل عام 1907، أي منذ مائة وأربعة عشر عامًا . ولا يعرف معظم المصريين والمصريات أن مصر قد عرفت الأحزاب السياسية الرسمية منذ هذا التاريخ البعيد، وقد أطلق على عام 1907 "عام الأحزاب السياسية المصرية"، حيث تأسس إلى جانب الحزب الوطني كل من حزب الأمة بزعامة محمود سليمان، وحزب الإصلاح، على المبادئ الدستورية بزعامة الشيخ على يوسف.

وبينما كان الحزب الوطني حزبا جماهيريا معبرا عن أغلبية المصريين العاديين ويطالب بجلاء الاحتلال البريطاني، كان حزب الأمة حزبا للصفوة أو للنخبة الثرية أو ذات التعليم المتميز، وسعى لتحقيق الاستقلال من خلال التدرج.. بينما كان حزب الإصلاح مقربًا من الخديوي عباس حلمي الثاني. وكان لكل من هذه الأحزاب صحيفة شهيرة تعبر عن كل منها، حيث كانت صحيفة " اللواء" برئاسة مصطفي

[15] الأحزاب السياسية المصرية بين الواقع والطموح(almasryalyoum.com)

كامل لسان حال الحزب الوطني، وصحيفة " الجريدة" برئاسة أحمد لطفي السيد معبرة عن حزب الأمة، وصحيفة "المؤيد" برئاسة على يوسف معبرة عن حزب الإصلاح.

ونشأت خلال هذه الفترة، حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، عدة أحزاب أقل شعبية. وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى واندلاع ثورة 1919 وحصول مصر على الاستقلال الرسمي عام 1922، وصدور دستور 1923، شهدت مصر تأسيس عدد من الأحزاب، في مقدمتها حزب الوفد الذى حل محل الحزب الوطني من حيث الشعبية، واستمر الحزب الوطني، لكن شعبيته تراجعت بسبب وفاة مصطفي كامل عام 1908 وصعود الوفد بزعامة سعد زغلول.

ونشأت عدة أحزاب نتيجة الانشقاق عن حزب الوفد، كان أولها حزب الأحرار الدستوريين بزعامة عدلي يكن، والذى نظر إليه باعتباره امتدادًا لحزب الأمة، وحزب الهيئة السعدية بزعامة أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشي، وحزب الكتلة الوفدية بزعامة مكرم عبيد. وتم تأسيس أحزاب سياسية قريبة من القصر مثل: حزب الاتحاد بزعامة تحيى إبراهيم، وحزب الشعب بزعامة إسماعيل صدقي. وبالرغم من عدم احترام الدستور من قبل الملك أو الاحتلال البريطاني أو من قبل بعض الأحزاب أو القيادات السياسية، فقد شهدت الفترة الممتدة بين عامي 1924 و1952 وزارات حزبية شكلها حزب الوفد منفردا في معظم الحالات. أو تشكلت من ائتلاف من عدد من الأحزاب السياسية غير حزب الوفد، مثل الأحرار الدستوريين أو الهيئة السعدية، أو حزب الشعب. وترأس الوزارات الحزبية سعد زغلول ومصطفي النحاس زعيما حزب الوفد، وعدلي يكن ومحمد محمود زعيما حزب الأحرار الدستوريين، وأحمد ماهر والنقراشي وإبراهيم عبد الهادي زعماء حزب الهيئة السعدية، وإسماعيل صدقي وعبد الفتاح تحيى زعيما حزب الشعب. ولم يمنع ذلك تشكيل وزارات برئاسة شخصيات

مستقلة أو شبه مستقلة أو من غير زعماء الأحزاب السياسية مثل: أحمد زيور وعبد الخالق ثروت ومحمد توفيق نسيم وعلى ماهر وحسن صبري وحسين سرى وأحمد نجيب الهلالي.

واختفت الأحزاب السياسية في مصر خلال قرابة ربع القرن بين عامي 1953 و1976 مع الموقف السلبى لقادة ثورة يوليو من الأحزاب السياسية، وتبنيهم نظاما أقرب إلى نظام الحزب الواحد بتأسيس تنظيم سياسي وحيد يتزعمه رأس الدولة (هيئة التحرير ثم الاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي العربي)، وعادت مصر إلى تجربة التعددية الحزبية مع قرار الرئيس السادات بتحويل المنابر أو التنظيمات الفرعية الثلاثة المنبثقة عن الاتحاد الاشتراكي العربي (مصر العربي الاشتراكي والأحرار الاشتراكيين والتجمع الوطني) إلى أحزاب سياسية بعيد انتخابات مجلس الشعب عام 1976.

وخلال الفترة التي أعقبت قرار السماح بإنشاء أحزاب سياسية، تم تأسيس عدد من الأحزاب بعد الأحزاب الثلاث الأولى، كان في مقدمتها الحزب الوطني الديمقراطي (بزعامة الرئيس السادات ثم الرئيس مبارك)، وحزب الوفد الجديد، وحزب العمل الاشتراكي.

وبعد عام 2011، تأسست عشرات الأحزاب السياسية، بعد إزالة كافة القيود على إنشاء الأحزاب السياسية. وبالرغم من مضى أكثر من خمسين عاما على عودة التعددية الحزبية "المقيدة"، وأكثر من عشر سنوات على إلغاء جميع القيود على تأسيس الأحزاب السياسية، لم تتمكن الأحزاب السياسية المصرية من استعادة عافيتها، مثلما كانت عليه الحال خلال الفترة من عام 1924 حتى عام 1952..

فمن ناحية، ورثت أحزاب مصر العربي الاشتراكي (خلال الفترة 1976 . 1978)، والوطني الديمقراطي (خلال الفترة 1978 . 2011)، والحرية والعدالة (خلال الفترة 2012 . 2013) معظم السمات السلبية التي رسختها تجربة التنظيم السياسي الوحيد، ولاسيما التداخل القوى بين الحزب المسيطر والجهاز الإداري للدولة.. ومن ناحية أخرى، انتفت أمام الأحزاب الأخرى فرصة الوصول إلى السلطة من خلال

الحصول على الأغلبية، منفردة أو مؤتلفة؛ الأمر الذى أدى إلى النظر لمعظم الأحزاب السياسية من قبل أغلبية المواطنين وحتى من قبل زعماء تلك الأحزاب وكوادرها باعتبارها أقرب إلى جماعات المصالح أو جماعات الضغط منها إلى الأحزاب السياسية التي تسعى للوصول إلى السلطة.

ومن ناحية ثالثة، أدت حقبة حظر الأحزاب السياسية والهجوم الضاري على التعددية الحزبية، ولاسيما خلال عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، إلى عزوف الأغلبية الكاسحة من المواطنين عن الانضمام للأحزاب السياسية، وإلى شيوع النظرة السلبية للأحزاب السياسية بين المواطنين العاديين، وإلى تفضيل الناخبين المرشحين المستقلين على نظرائهم الحزبيين، وإلى انتخاب المرشح المنتمي لأحد الأحزاب بناء على برنامجه الانتخابي الخاص به وعلى سماته الشخصية وليس على أساس انتمائه الحزبي والبرامج التي يطرحها الحزب الذى يمثله.

أكثر من هذا، يتعمد عدد غير قليل من المرشحين الحزبيين إغفال الإشارة إلى انتمائهم الحزبي خشية الانتقاص من شعبيتهم وفرصتهم في الفوز. لقد ظن الكثيرون أن ما سمى "التعددية المقيدة" كان العائق الأساسي أمام تقوية الأحزاب السياسية وتفعيل أدوارها.. وتوقع هؤلاء أن إزالة القيود المفروضة على تأسيس الأحزاب السياسية بعد العام 2011 ستؤدى إلى تعددية حزبية حقيقية. ولقد ثبت بعد مضى عشرة أعوام على إزالة القيود وتأسيس قرابة مائة حزب سياسي عدم صحة هذا الظن وذلك التوقع.

ومن المؤكد أن الأحزاب السياسية المصرية لم تتمكن حتى الآن من إقناع أغلبية المواطنين المصريين والمواطنات المصريات بأهمية الدور الذى يمكن أن تضطلع به في النظام السياسي المصري، من خلال تنافس سياسي على الظفر بثقة الأغلبية، عن طريق ما تقدمه من برامج متباينة تصب في مصلحة المواطن العادي، ومن تقوم بإعدادهم من كوادر حزبية مؤهلة لشغل المناصب السياسية.

ويثير مقال الدكتور صفي الدين خربوش وحديثي السابق عن الأحزاب السياسية المصرية بعد يوليو 1952 سؤالاً جوهرياً عن أسباب هزال وضعف تلك الأحزاب، أهم مؤسسيها وقادتها وأعضائها ؟ أم "الضباط الأحرار أصحاب يوليو 52" ومن سار على دربهم من الرؤساء حتى الآن؟

https://youtu.be/E47Ww7lj-0E?si=Hrquhw3FoXnMMclm

https://youtu.be/rSZkEi5mp7o?si=Hv3uXkdz7Pxz1T5B

_https://youtu.be/ICKkQmRa6N4?si=94gRS5ETKBpXRDv

من تاريخ أحزابنا

https://youtu.be/WViEWH1YEAQ?si=sMmAB9aaInJInnD6

https://youtu.be/OsSl0w78a0I?si=M2yZBbCv10SIEYBM

https://youtu.be/vKAXRb_FsMc?si=5aslZk5yGgoZvN05

7. خلاصة المشهد الدستوري والسياسي في مصر

أسئلة تكشف الإجابة عنها خلاصة المشهد

1. **Was the current head of government or other chief national authority elected through free and fair elections?**

الإجابة: رئيس الجمهورية منتخب ، ولكن باقي مسئولي الدولة (رئيس مجلس الوزراء والوزراء والمحافظين ورؤساء الهيئات كلهم معينون) .

2. **Were the current national legislative representatives elected through free and fair elections?**

الإجابة: يعين رئيس الجمهورية 5% من أعضاء مجلس النواب وعددهم 568 عضواً ، كذلك يتم تعيين ثلث أعضاء مجلس الشيوخ أي 100عضو.

3. **Are the electoral laws and framework fair, and are they implemented impartially by the relevant election management bodies?**

الإجابة: يتم إقرار قوانين الانتخابات بواسطة مجلس النواب وتخضع للرقابة اللاحقة من المحكمة الدستورية العليا . ويمكن الطعن عليها أمام محكمة القضاء الإداري.

4. **Do the people have the right to organize in different political parties or other competitive political groupings of their choice, and is the system free of undue obstacles to the rise and fall of these competing parties or groupings?**

الإجابة: هناك قانون لتنظيم إنشاء الأحزاب السياسية خاضع للرقابة اللاحقة للمحكمة الدستورية العليا ويمكن الطعن عليه أمام المحكمة الإدارية العليا ، وتوجد بنص القانون " لجنة شؤون الأحزاب " تقرر الموافقة أو رفض الطلبات المقدمة من وكيل مؤسسي أي حزب . وهذه اللجنة محل اعتراض من جانب الساحة السياسية في مصر.

5.Is there a realistic opportunity for the opposition to increase its support or gain power through elections?

الإجابة: لا توجد فرص للمعارضة الحقيقية.

6. **Are the people's political choices free from domination by forces that are external to the political sphere, or by political forces that employ extrapolitical means?**

الإجابة: لا توجد فرص حقيقية للجماهير للممارسة السياسية الحرة وتمارس أساليب خارج الإطار السياسي الطبيعي.

7. **Do various segments of the population (including ethnic, racial, religious, gender, LGBT+, and other relevant groups) have full political rights and electoral opportunities?**

الإجابة: مثل تلك الفئات إما محظورة على أسس أخلاقية تتفق مع الشريعة الإسلامية، أو بسبب كونها مصنفة كجماعات إرهابية.

8. **Do the freely elected head of government and national legislative representatives determine the policies of the government?**

الإجابة: ينص الدستور على أن يشترك رئيس الجمهورية (المنتخب) ورئيس مجلس الوزراء (الذي يعينه رئيس الجمهورية) في وضع السياسة العامة للدولة، وأن الوزراء كل في مجال اختصاصه يضع السياسات العامة لوزارته.

9. **Are safeguards against official corruption strong and effective?**

الإجابة: ليست كافية بدليل تكرار حالات الفساد المالي والإداري في أجهزة الدولة.

10. **Does the government operate with openness and transparency?**

الإجابة: ليس بالقدر المستهدف!

11. **Are there free and independent media?**

الإجابة: لا

12. **Are individuals free to practice and express their religious faith or nonbelief in public and private?**

الإجابة: ينص الدستور على أن المواطنين المسلمين والمسحيين واليهود الشرائع الدينية يمارسون واجباتهم الدينية بحرية تامة، ولكن غيرهم من غير المؤمنين بالشرائع السماوية غير مصرح لهم بذلك!

13.Are individuals free to express their personal views on political or other sensitive topics without fear of surveillance or retribution?

الإجابة: لا

13. Is there freedom of assembly?

الإجابة: لا

14. Is there freedom for nongovernmental organizations, particularly those that are engaged in human rights– and governance-related work?

الإجابة: لا

15. Is there freedom for trade unions and similar professional or labor organizations?

الإجابة: لا

16. Is there an independent judiciary?

الإجابة: إلى حد ما، ولكن هناك تدخلات!

17. Does due process prevail in civil and criminal matters?

الإجابة: هذه الأمور تحكمها الدستور والقوانين!

18. Is there protection from the illegitimate use of physical force and freedom from war and insurgencies?

الإجابة: لا

19. Do laws, policies, and practices guarantee equal treatment of various segments of the population?

الإجابة: لا

20. Do individuals enjoy freedom of movement, including the ability to change their place of residence, employment, or education?

الإجابة : إلى حد كبير

21. Are individuals able to exercise the right to own property and establish private businesses without undue interference from state or nonstate actors?

الإجابة: إلى حد كبير

22. Do individuals enjoy personal social freedoms, including choice of marriage partner and size of family, protection from domestic violence, and control over appearance?

الإجابة : إلى حد كبير

23. Do individuals enjoy equality of opportunity and freedom from economic exploitation?

الإجابة: إلى حد كبير

من ذكريات ثورة 25 يناير 2011 التي غابت عنها أحزابنا . . . . كالعادة ! ! ! !

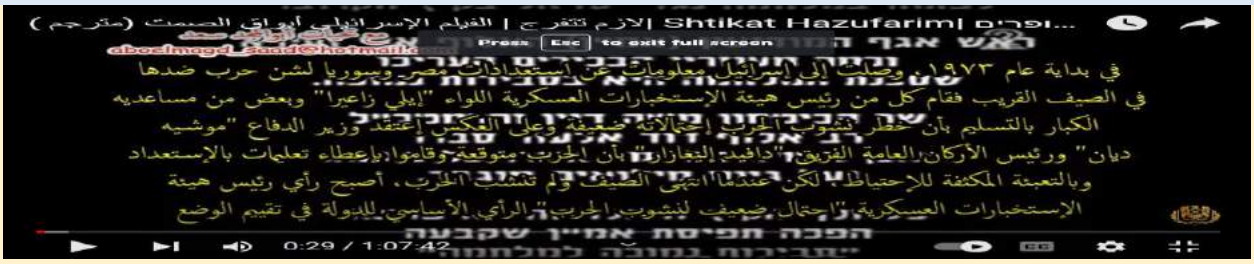

https://youtu.be/1kleNBEF5_U?si=BvlOXSDONPxBKNty

https://youtu.be/2Nkk804oA-w

https://youtu.be/2a6SLuVtiVU?si=a84FxgOaOLt5THqE

لقراءة الكتاب وتحميله اضغط الرابط التالي:

الأحزاب السياسية – موريس ديفرجيه – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

الفصل الثالث

رؤساء مصر ومواقفهم في قضايا الوطن

https://youtu.be/VUVkJJAix0U?si=WYz73CK_gr1eTDtA

https://youtu.be/YvZ_ngOvsgk?si=i4OuG4Wh2v5c8h4h

https://youtu.be/WUIjU4foPsM?si=xdoNEnTILNCKvLxD

https://youtu.be/t3XXF9TIkDs?si=3wxBjTAv-QwbAxFI

https://youtu.be/YrMoYSO5N1g?si=oxlUUxrpHQwJg_7V

https://youtu.be/5xCSaJMkbQE?si=gNrVOoXqSYIQjOPZ

https://youtu.be/D2-6IOWzCIo?si=owY8z-G3PAAADODy

https://youtu.be/FdH6CXcUAqg?si=d4QgvosJpZRZiNa6

https://youtu.be/FqeWIJXD3KI?si=gR6IvFFVbZK65zBk

https://youtu.be/dcXNyPS8jF8?si=h6Y58W4PLUI-id-9

الفصل الرابع

سيادة الحكم السلطوي (الاستبدادي)، حالة مصر![16]

FIW_2022_PDF_Booklet_Digital_Final_W

لقراءة التقرير اضغط علامة

[16] The Global Expansion of Authoritarian Rule | Freedom House

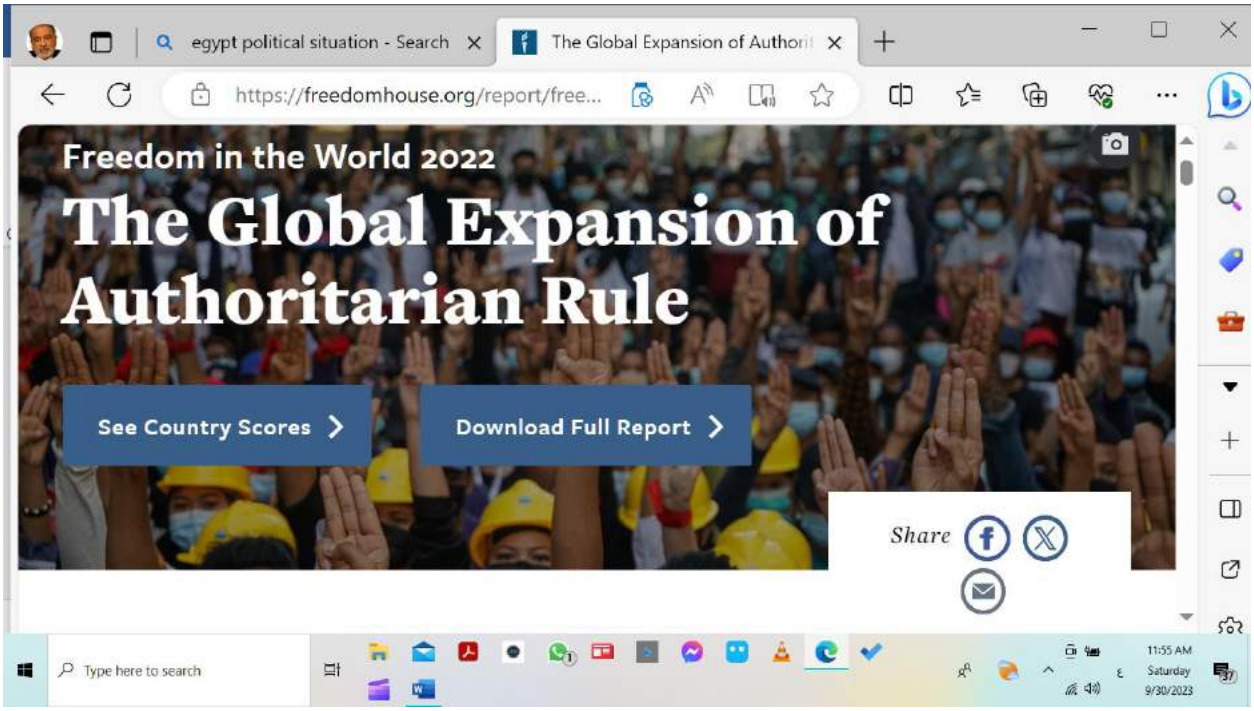

Egypt NOT FREE 18 100

Political Rights	6 40
Civil Liberties	12 60

LAST YEAR'S SCORE & STATUS

18 100 Not Free

Global freedom statuses are calculated on a weighted scale. See the methodology.

Overview

President Abdel Fattah al-Sisi, who first took power in a 2013 coup, has governed Egypt in an increasingly authoritarian manner. Meaningful political opposition is virtually nonexistent, as expressions of dissent can draw criminal prosecution and imprisonment. Civil liberties, including press freedom and freedom of assembly, are tightly restricted. Security forces engage in human rights abuses and extrajudicial killing with impunity. Discrimination against women, LGBT+ people, and other groups remain serious problems, as does a high rate of domestic violence.

Key Developments in 2021

- In December, an emergency court sentenced activists and human rights defenders Alaa Abdel Fattah and Mohamed al-Baqer to five and four years in prison, respectively, after being convicted of spreading false news and undermining state security. Egyptian authorities had held both activists in prison since 2019.In October, President Sisi suspended the state of emergency that was imposed in 2017.
- The suspension should end the use of emergency courts, which do not satisfy the minimum standards of fair trials. However, the decision does not preclude hearing cases that were already referred to those courts, nor does it invalidate repressive legislation that was integrated into criminal law.
- According to the Egyptian Initiative for Personal Rights, in the first two months of 2021 alone, seven prisoners were executed by Egyptian authorities, 67 new defendants were sentenced to death, and 48 new defendants received provisional death penalty sentences. In April, at least seven convicted prisoners were executed.

Political Rights A Electoral Process

A1 0-4 pts

Was the current head of government or other chief national authority elected through free and fair elections?	**0 4**

The president is elected by popular vote for up to two terms. President Abdel Fattah al-Sisi, who first took power in a 2013 coup while serving as Egypt's defense minister and armed forces commander, has been elected only through unfair, noncompetitive contests. In the 2018 elections, Sisi received 97 percent of the votes after pressuring all opposition candidates to withdraw, leaving only Mousa Mostafa Mousa, head of the Al-Ghad Party who had campaigned for Sisi, in the race. Voting in 2018 was marred by low turnout, the use of state resources and media to support Sisi's candidacy, voter intimidation, and vote buying.

Constitutional amendments adopted in 2019 added two years to Sisi's current term, extending it through 2024, at which point he will be allowed to seek an additional six-year term. Beyond this, future presidents will be limited to two six-year terms.

A2 0-4 pts

Were the current national legislative representatives elected through free and fair elections?	1 4

The 2019 amendments to the 2014 constitution reestablished the Egyptian parliament as a bicameral body in which members serve five-year terms. The upper house, the Senate, consists of 300 seats and has no significant legislative competencies. Two-thirds of Senate members are elected (half through closed party lists and half through individual seats) and one-third are appointed by the president. The House of Representatives consists of 568 members, half elected through closed party lists and half through individual seats. The president has the right to appoint 28 additional members to the House.

The 2020 elections to both bodies of the parliament were neither free nor fair and were marred by the widespread detention and intimidation of individuals who criticized the process, low turnout, claims of fraud, vote buying, and severe interference by security apparatuses. No credible groups were allowed to monitor the elections.

Without any competitor lists, the Unified National List, headed by the regime-allied Mostaqbal Watan (Nation's Future) Party, won all 100 party-list seats and 88 individual seats in the Senate; Mostaqbal Watan also won all 284 party-list seats and 31 individual seats in the House of Representatives. Another proregime party, the Republican People's Party, won 6 individual Senate seats and 50 individual House seats. Independents and small parties took the remaining seats in the Senate and House. In October 2020, President Sisi appointed 100 mostly proregime members to the Senate.

Egypt has not held elections for local councils since 2008. The last elected local councils were dissolved in 2011; since then, government-appointed officials, mostly consisting of former police and military officers, have dominated local governance and politics.

A3 0-4 pts

Are the electoral laws and framework fair, and	1 4

are they implemented impartially by the relevant election management bodies?	

While electoral laws provide some basis for credible elections, electoral authorities largely fail in practice to ensure an open and competitive campaign environment. The board of the National Electoral Commission (NEC) consists of senior judges drawn from some of Egypt's highest courts, who serve six-year terms. The NEC's establishing legislation phases out direct judicial supervision of elections by 2024, which critics argue will further damage the integrity of elections and reduce public trust in the results. In November 2021, Hossam Bahgat, director of the Egyptian Initiative for Personal Rights was fined 10,000 pounds for insulting NEC.

B Political Pluralism and Participation

B1 0-4 pts

Do the people have the right to organize in different political parties or other competitive political groupings of their choice, and is the system free of undue obstacles to the rise and fall of these competing parties or groupings?	0 4

Political parties are legally allowed to form and operate, but in practice there are no political parties that offer meaningful opposition to the incumbent leadership.

Activists, parties, and political movements that criticize the regime face arrests, harsh prison terms, death sentences, extrajudicial violence, and other forms of pressure. Known as the Al-Amal (Hope) Coalition case, at least 15 individuals were detained in 2019 before launching a secular coalition to run in the 2020 parliamentary elections. In November 2021, an emergency court sentenced without appeal coalition leaders Zyad el-Elaimy Hossam Monis, Hisham Fouad, and three others to multi-year prison terms for posting critical content on social media. Some members of this group were reportedly subjected to torture while in detention. Thousands of other opposition figures remain in prison, where they live in unsanitary conditions.

Parties formed based on religion are forbidden. While some Islamist parties still operate in a precarious legal position, the Muslim Brotherhood was outlawed in 2013

as a terrorist organization, and its political party was banned. Since then, authorities have systematically persecuted its members.

B2 0-4 pts

Is there a realistic opportunity for the opposition to increase its support or gain power through elections?	**0 4**

By extending presidential term lengths and limits in 2019, controlling the electoral process, intimidating presidential and parliamentary candidates, and arresting and prosecuting those seeking to contest elections, the Sisi regime makes it nearly impossible for the opposition to gain power through elections.

B3 0-4 pts

Are the people's political choices free from domination by forces that are external to the political sphere, or by political forces that employ extrapolitical means?	**1 4**

Since the 2013 coup, the military and intelligence agencies dominate the political system, with most power and patronage flowing from Sisi and his domestic allies in the armed forces and security agencies. Regional support from the United Arab Emirates and Saudi Arabia help in stabilizing the regime domestically and globally. Most of Egypt's provincial governors are former military or police commanders. Vaguely worded 2019 constitutional amendments further strengthened the legal underpinnings of the military's political influence, calling on it to "protect the constitution and democracy" for the sake of citizens' rights that are not respected by Egyptian authorities.

In July 2021, President Sisi approved amendments to some provisions of Law No. 10 of 1972 that would allow the dismissal of public servants if they were found to undermine state security or be on a terrorism list. The amendments enable authorities to further target opposition supporters working in the civil service.

B4 0-4 pts

Do various segments of the population (including ethnic, racial, religious, gender, LGBT+, and other	**1 4**

relevant groups) have full political rights and electoral opportunities?	

The constitution and Egyptian laws grant political rights to all citizens regardless of religion, gender, race, ethnicity, or any other such distinction. However, Christians, Shiite Muslims, people of color, and LGBT+ people face discrimination and are denied access to rights, which in turn affects their ability to participate in political life. Sisi and the security apparatus's increasing control of elections and other aspects of society only permit these groups to represent their interests within the narrow scope of officially sanctioned politics, or risk harsh penalties for transgressing stated and unstated red lines. The diminishing power of the legislature further undercuts avenues for meaningful representation.

Though President Sisi has approved laws tightening punishments on female genital mutilation (FGM) and sexual harassment, women generally struggle to see their interests represented in politics. Women held 27.7 percent of seats in the House of Representatives as of mid-2021, in large part due to legal gender quotas.

C Functioning of Government

C1 0-4 pts

Do the freely elected head of government and national legislative representatives determine the policies of the government?	0 4

President Sisi and the security apparatus dominate the policymaking process. The parliament has neither a significant role in forming and debating laws, nor the ability to provide a meaningful check on executive power. Many laws originate in Sisi's cabinet.

The 2019 constitutional amendments consolidated Sisi's authority and increased the military's already considerable independence from civilian oversight and its constitutional role in civilian governance. The amendments allow the Supreme Council of the Armed Forces to permanently control the appointment of the defense minister, who is also the commander in chief.

C2 0-4 pts

Are safeguards against official corruption strong	1 4

and effective?	

Corruption is pervasive at all levels of government. Official mechanisms for investigating and punishing corrupt activity remain weak and ineffective. The Administrative Control Authority (ACA), the body responsible for most anticorruption initiatives, is under the control of Sisi. It lacks credibility, transparency, and impartiality and is not allowed to monitor the economic activities of the military. Thus, the ACA is believed to be an instrument for Sisi to control bureaucracy, manage key patronage networks, and serve the regime's propaganda.

C3 0-4 pts

Does the government operate with openness and transparency?	1 4

The Sisi administration has provided very little transparency regarding government spending and operations and denies civil society groups and independent journalists opportunities to comment on or influence state policies. The military is notoriously opaque with its budget and its extensive business interests.

The government's handling of the COVID-19 pandemic was characterized by opacity and lack of transparency on the numbers of cases and deaths. Regime-allied outlets that dominate the media sector spread misinformation about the illness. Many doctors were arrested for publicly criticizing the lack of personal protective equipment (PPE) and coronavirus tests.

Civil Liberties

D Freedom of Expression and Belief

D1 0-4 pts

Are there free and independent media?	0 4

The Egyptian media sector is dominated by progovernment outlets; most critical or opposition-oriented outlets were shut down in the wake of the 2013 coup. Private media are owned by businesspeople and individuals tied to the military and intelligence services. Independent reporting is suppressed through restrictive laws and intimidation, while foreign journalists face obstruction by the state. The Committee to Protect Journalists (CPJ) noted that Egypt detained the third-most journalists in the world in 2021, with 25 in detention at the end of the year.

Intelligence apparatuses seek to shape citizen attitudes by promoting conspiracy theories, disinformation, and hatred toward opposition and critics through media outlets they own or control. Moreover, authorities block news websites and target independent journalists, limiting citizens' access to credible information.

In July 2021, Abdel Nasser Salama, former editor in chief of state-run newspaper *Al-Ahram*, was detained on terrorism and false news charges after writing an article calling for President Sisi to resign.

Two laws ratified in 2018 pose additional threats to press freedom. The Media Regulation Law prescribes prison sentences for journalists who "incite violence" and permits censorship without judicial approval, among other provisions. The 2018 Anti-Cyber and Information Technology Crimes Law allows authorities to block any website considered to be a threat to national security, a broad stipulation that is vulnerable to abuse. Websites of independent news and information entities are regularly blocked.

In June 2021, the president approved amendments to the penal code tightening punishments for journalists who cover criminal trial sessions without prior approval. In November, President Sisi further toughened penalties for disclosing state classified information, increasing potential fines and allowing for prison terms between six months and 5 years.

D2 0-4 pts

Are individuals free to practice and express their religious faith or nonbelief in public and private?	1 4

While Article 2 of the 2014 constitution declares Islam to be the official religion, Article 64 states that "freedom of belief is absolute." Most Egyptians are Sunni Muslims. Coptic Christians form a substantial minority, and there are smaller numbers of Shiite Muslims, non-Coptic Christian denominations, and other groups. Religious minorities and atheists have faced persecution and violence, with Copts in particular suffering numerous cases of forced displacement, physical assaults, bomb and arson attacks, and blocking of church construction in recent years. Informal reconciliation sessions following instances of sectarian conflict have denied Copts justice for acts of violence against them. In November 2021, Ahmed Abdo Maher, a lawyer and Islamic thinker, was sentenced to five years in prison on charges of defaming Islam and "stirring up sectarian strife."

D3 0-4 pts

Is there academic freedom, and is the educational system free from extensive political indoctrination?	1 4

The state controls education and curriculums in public schools and to a lesser degree in some of the country's private institutions. Faculty members and departments have some autonomy in shaping specific courses, though many scholars self-censor to avoid any punitive measures. University professors can be dismissed for on-campus political activity, and several prominent academics are in prison for expressing political views. The government imposes strict requirements for academics to obtain approval from security officials for travel abroad, and many have been subject to prosecution by emergency courts.

Since 2013, university students have been arrested, faced disciplinary sanctions such as expulsion, military trials, and extrajudicial killings for their political activism. In June 2021, an emergency court in Egypt sentenced researcher and graduate student Ahmed Samir Santawy to four years in prison for publishing false news.

D4 0-4 pts

Are individuals free to express their personal views on political or other sensitive topics without fear of surveillance or retribution?	1 4

Individuals who express personal views contrary to preferred state narratives are subject to reprisals. Arrests of activists over social media posts and other activities are common and send a clear message that voicing dissent is intolerable, which contributes to self-censorship among ordinary Egyptians. In recent years, authorities have targeted content creators on social media platforms, most notably TikTok, for various spurious charges. Progovernment media figures and state officials regularly call for national unity and suggest that only enemies of the state would criticize authorities.

In December 2021, an emergency court in Cairo sentenced activist and blogger Mohamed Ibrahim, also known as Mohamed Oxygen, to four years in prison. He was convicted of spreading false news and undermining state security.

Security agencies use surveillance equipment and techniques to monitor social media platforms and mobile phone applications. The Anti-Cyber and Information Technology Crimes Law requires telecommunications companies to store users' data for 180 days, further enabling widespread government surveillance. The law also broadly criminalizes online expression that "threatens national security." The 2018 Media Regulation Law subjects any social media user with more than 5,000 followers to government monitoring and regulation.

E Associational and Organizational Rights

E1 0-4 pts

Is there freedom of assembly?	0 4

According to the constitution, freedom of assembly should not be restricted. However, the Interior Ministry can legally ban, postpone, or relocate protests with a court's approval. Unauthorized gatherings of 10 or more people can be subject to forced dispersal. Protest organizers must inform police of their plans at least three days in advance. Thousands of protesters have been arrested since 2013 (when these strict laws were introduced), and some jailed protesters have received death sentences. Because of this government crackdown on assembly rights, protests are extremely rare.

E2 0-4 pts

Is there freedom for nongovernmental organizations, particularly those that are engaged in human rights– and governance-related work?	0 4

In recent years, nongovernmental organizations (NGOs) have faced mass closures as well as harassment in the form of office raids, arrests of members, lengthy legal cases, and restrictions on travel. A restrictive 2019 law constrains the activities of NGOs deemed to threaten national security, public morals, and public order and imposes onerous reporting requirements and intrusive monitoring systems. Punishments for violations of the law are severe. In 2021, authorities arrested and imprisoned activists and dissidents on spurious charges, including undermining state security.

In December 2021, an emergency court sentenced activists and human rights defenders Alaa Abdel Fattah and Mohamed al-Baqer to five and four years in prison, respectively, after being convicted of spreading false news and undermining state security. Authorities had held both activists in prison since 2019.
Political dissidents abroad are targeted by espionage operations, and their families in Egypt have increasingly faced persecution by state authorities. In February, authorities raided the homes of six members of the extended family of Mohamed Soltan, a US-based human rights advocate, after Soltan sued a former Egyptian prime minister in June 2020 over his arrest and torture.

E3 0-4 pts

Is there freedom for trade unions and similar professional or labor organizations?	1 4

The government only recognizes unions affiliated with the state-controlled Egyptian Trade Union Federation. While Article 15 of the constitution provides for the right to organize peaceful strikes, they are not tolerated in practice, and the law on protests prohibits gatherings that impede labor and production. Striking workers have in the past been arrested and prosecuted. Workers at military-owned businesses are subject to trials by military courts. Authorities failed to protect striking workers in July and August 2021, allowing the large manufacturing company LORD International to unfairly dismiss and punish workers on strike.

F Rule of Law

F1 0-4 pts

Is there an independent judiciary?	1 4

The executive branch exerts influence over the courts, which typically protect the interests of the government, military, and security apparatus and have often disregarded due process and other basic safeguards in cases against the government's political opponents and all forms of independent expression. The 2019 constitutional amendments further strengthened the president's supervisory powers over the judiciary and undermined its independence. The changes allow the president to appoint the heads of judicial bodies and authorities, choosing from among several candidates nominated by their governing councils. The president also serves as the

veto-wielding head of the Supreme Council for Judicial Bodies and Authorities, which controls appointments and disciplinary matters for the judiciary. The chief justice of the Supreme Constitutional Court is chosen by the president from among its most senior members.

A number of detained government critics and opposition figures have been prosecuted in the emergency courts created when President Sisi declared a state of emergency in 2017, which remained in effect until October 2021. Decisions in these courts are subject to approval by Sisi, who can reverse or commute sentences without right to appeal.

F2 0-4 pts

Does due process prevail in civil and criminal matters?	0 4

Since 2013, Egyptian authorities have increasingly used months- or even years-long pretrial detentions as retribution for opposition members, journalists, and activists. These severe violations of due process rights and legal standards has normalized the use of the Egyptian justice system for political purposes.

Although the constitution limits military trials of civilians, a 2014 presidential decree placed all "public and vital facilities" under military jurisdiction, resulting in the referral of thousands of civilian defendants to military courts. That expansion of jurisdiction was made permanent in November 2021. Charges brought in military courts are often vague or fabricated, defendants are denied due process, and basic evidentiary standards are routinely disregarded.

In October 2021, President Sisi suspended the state of emergency that was imposed in 2017. The suspension should end the use of emergency courts, which do not satisfy the minimum standards of fair trials. However, the decision does not preclude hearing cases that were already referred to those courts, nor does it invalidate repressive legislation that was integrated into criminal law.

F3 0-4 pts

Is there protection from the illegitimate use of physical force and freedom from war and insurgencies?	0 4

Police brutality and impunity for abuses by security forces were catalysts for the 2011 uprising against former president Hosni Mubarak, but no reforms have since been enacted and security forces continue to wield illegitimate force with impunity. Antiterrorism laws provide a vague definition of terrorism and grant law enforcement personnel sweeping powers and immunity in enforcement. Prison conditions are very poor, and prisons were grossly unequipped during the COVID-19 pandemic to treat the illness or prevent its spread. Inmates are subject to physical abuse, overcrowding, unsanitary conditions, and denial of medical care.

Use of the death penalty has increased dramatically since Sisi took power, despite serious concerns about due process violations and politicized prosecutions. According to the Egyptian Initiative for Personal Rights, in the first two months of 2021 alone, seven prisoners were executed by Egyptian authorities, 67 new defendants were sentenced to death, and 48 new defendants received provisional death penalty sentences. In April, at least 7 convicted prisoners were executed. In June, the Court of Cassation upheld death sentences for 12 prisoners based on their involvement in protests related to the ouster of former president Mohamed Morsi from power in July 2013.

Conflict continues between security forces and adherents of the Islamic State (IS) militant group based in the North Sinai region. Both terrorist attacks and military operations have resulted in civilian casualties. For years, Egyptian security forces have carried out extrajudicial executions, claiming that the victims had been killed in shootouts. In August 2021, a video released by the spokesperson of the Egyptian armed forces praising the success of military operations in North Sinai and the killing of 89 militants, appeared to show the killing of two unarmed people who clearly posed no threat to the security forces present.

F4 0-4 pts

Do laws, policies, and practices guarantee equal treatment of various segments of the population?	1 4

Though the constitution stipulates equality for women, their court testimony is not equal to that of men in cases involving personal status matters and they are disproportionately marginalized. In practice, women face extensive discrimination in employment, among other disadvantages. Other segments of the population that are

subject to various forms of harassment and discrimination include Coptic Christians and other religious minorities, people of color from southern Egypt, migrants and refugees from sub-Saharan Africa, people with disabilities, and LGBT+ people.

While same-sex sexual conduct is not explicitly banned, people suspected of such activity can be charged with prostitution or "debauchery." The police have carried out dozens of such arrests in recent years. An October 2020 Human Rights Watch (HRW) review of the cases of 13 LGBT+ individuals prosecuted between 2017 and 2020, found that many of the 13 were tortured or sexually assaulted by police officers.

G Personal Autonomy and Individual Rights

G1 0-4 pts

Do individuals enjoy freedom of movement, including the ability to change their place of residence, employment, or education?	1 4

The constitution guarantees freedom of movement, but internal travel and access are restricted tightly in North Sinai and to a lesser extent in other governorates along Egypt's borders. Sinai residents are subject to curfews, checkpoints, and other obstacles to travel.

Individuals seeking to change their place of employment or education can encounter bureaucratic barriers and scrutiny from security officials. In addition, a growing list of rights activists, journalists, political party members, bloggers, and academics have been subjected to arbitrary bans on international travel in recent years. Foreign researchers or activists have been expelled or denied entry to the country.

G2 0-4 pts

Are individuals able to exercise the right to own property and establish private businesses without undue interference from state or nonstate actors?	2 4

Under Sisi, the military is woven into many aspects of Egypt's economy. It runs businesses, produces goods, and manages megaprojects and infrastructure that benefit from tax and customs exemptions, free labor (conscripted soldiers), lack of

public budget oversight, and allocation of lands through presidential decrees. Opportunities for private businesses are limited. In December 2020 and February 2021, the authorities arrested Safwan Thabet, the founder and majority shareholder of Egypt's largest dairy products and juice producer Juhayna, and his 40-year-old son, Seif; detained them in inhumane conditions; and charged them with funding terrorism after they refused to release control of Juhayna's assets.

Property rights in Sinai and other border areas are affected by the activities of security forces. Women are at a legal disadvantage in property and inheritance matters, typically receiving half the inheritance due to a man. Societal biases also discourage women's ownership of land.

In November 2021, President Sisi approved legal amendments that gave the Egyptian military the authority to secure vital facilities (including gas stations, gas lines, oil fields, railways, road networks, bridges, and other public facilities and properties). According to the amendments, crimes against public and vital facilities and properties are subject to the jurisdiction of the military judiciary.

G3 0-4 pts

Do individuals enjoy personal social freedoms, including choice of marriage partner and size of family, protection from domestic violence, and control over appearance?	2 4

Domestic violence, sexual harassment, and female genital mutilation (FGM) are still among the most acute problems in Egyptian society, though in April 2021, the government toughened penalties for FGM. However, the effectiveness of such laws is hindered by societal resistance, poor enforcement, abuses by the police themselves, and lack of adequate protection for witnesses, all of which deter victims from contacting authorities. Spousal rape is not a crime.

Personal status rules based on religious affiliation put women at a disadvantage in marriage, divorce, and custody matters. Muslim women cannot marry non-Muslim men, for example, and the Coptic Church rarely permits divorce.

G4 0-4 pts

Do individuals enjoy equality of opportunity and	1 4

freedom from economic exploitation?

Women and children, migrants from sub-Saharan Africa and Asia, and Syrian refugees are vulnerable to forced labor and sex trafficking in Egypt. Authorities routinely punish individuals for offenses that stemmed directly from their circumstances as trafficking victims. Military conscripts are exploited as cheap labor to work on military- or state-affiliated development projects.
[Egypt: Freedom in the World 2022 Country Report | Freedom House]

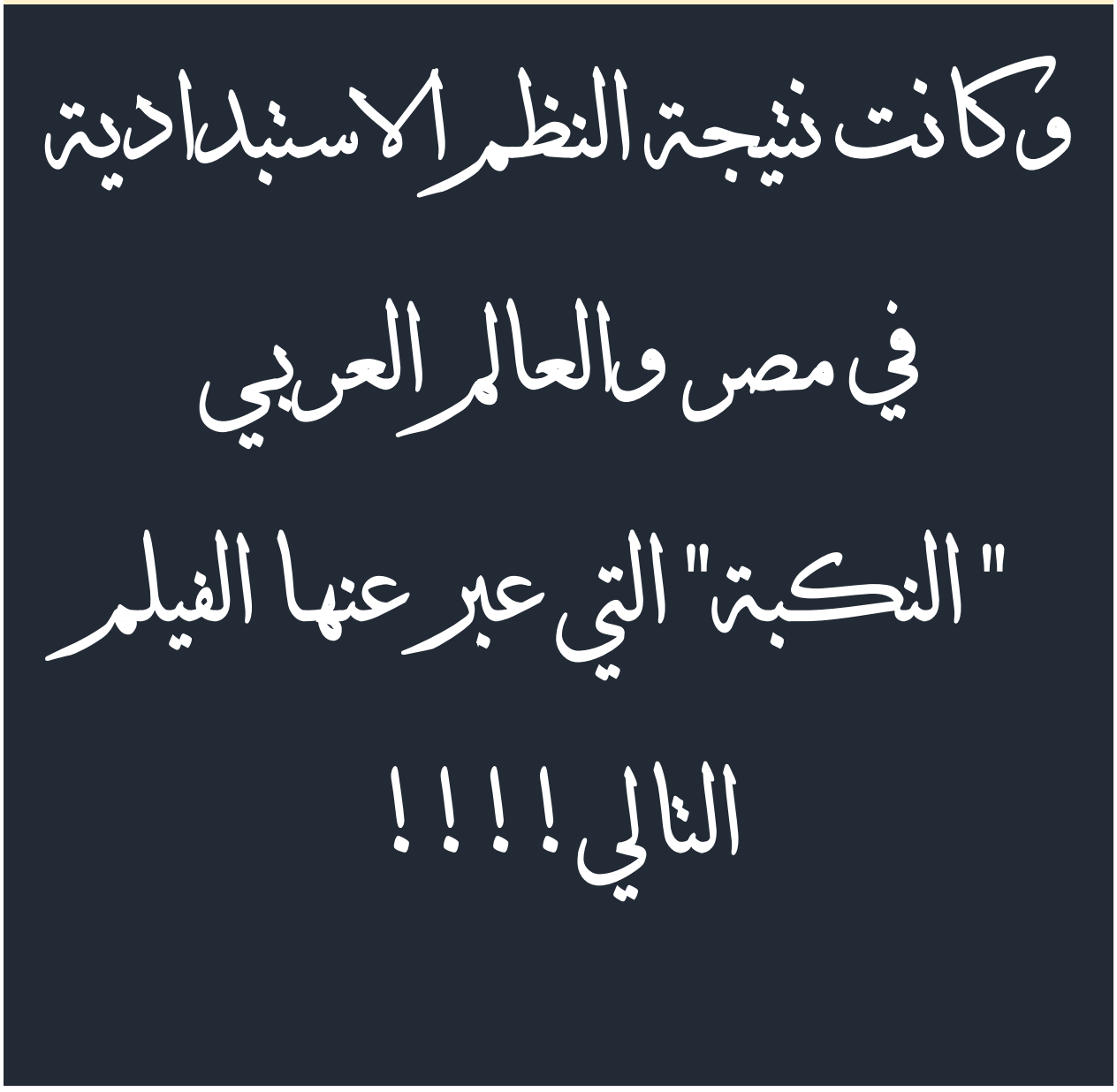

https://youtu.be/Fa-sEAc01bs?si=_9ilfRZNStfr69TC

بعد أن كان النص في الإمكان ! !

/https://fb.watch/nwhJ6arwje/_

https://youtu.be/wkFzfpXjbFQ?si=uL_RAngNOa4ts7Hf

https://youtu.be/uKjjOOdoVPs?si=fk8vs2CRS48u91e7

https://youtu.be/RpEMdKd4EDM?si=z3eW3YIUxm08zByS

الفصل الخامس

مؤشر الديمقراطية لعام 2021: ما هو ترتيب البلدان العربية؟[17]

1. ديموقراطياتنا العربية ! !

سجلت منطقة العالم العربي أدنى المراتب واحتلت خمس دول عربية وهي سوريا، اليمن، ليبيا، السعودية، السودان والبحرين أسوأ مستويات التصنيف للديمقراطية كما وضعت 17 دولة عربية من أصل 20 ضمن تصنيف النظام السلطوي.

نشرت صحيفة الإيكونيميست تقريرها السنوي لمؤشر الديمقراطية لعام 2021 بعنوان" التحدي الصيني"، ووفقاً للتقرير تراجعت الأنظمة الديمقراطية في العالم في ظل انتشار كوفيد-19 حيث يعيش نحو 45% من سكان العالم فقط في ظل أنظمة ديمقراطية. وتظهر النتائج استمرار التأثير السلبي لوباء كوفيد -19 على الديمقراطية وممارسة الحريات في جميع أنحاء العالم للعام الثاني على التوالي.

وتعكس البيانات حالة الديمقراطية التي عاشتها 165 دولة في العالم وفقاً لخمسة معايير :

1. العملية الانتخابية والتعددية الحزبية

[17] مؤشر الديمقراطية لعام 2021: ما هو ترتيب البلدان العربية؟ | Euronews

2. طريقة عمل الحكومـــــــــــة

3. المشاركة السياسيـــــــــــة

4. الثقافة السياسيـــــــــــة

5. الحريات المدنيـــــــــــة

ووفقاً لنتائج هذه المعايير يتم تقسيم الدول وفق سلم من 1.10 إلى أربع مجموعات: ديمقراطية كاملة (من 8.10 درجات)، وديمقراطية معيبة (من 6.8 درجات)، نظام ديمقراطي مختلط (4.6 درجات)، ونظام سلطوي (من 1.4 درجات).

ترتيب أفضل 10 ديمقراطيات في العالم

تصدرت دول أوروبا الشمالية النرويج وفنلندا والسويد وأيسلندا والدنمارك على المراتب الأولى لتصنيفات مؤشر الديمقراطية عام 2021 . وتأتي النرويج في المرتبة الأولى، بسبب النقاط الأعلى التي حازت عليها في العملية الانتخابية والتعددية والمشاركة السياسية والحريات المدنية. واحتفظت أستراليا بالمركز التاسع وشاركتها سويسرا المركز التاسع أيضاً . وسجلت تايوان تقدما ملحوظا في ترتيبها ، متجاوزة أستراليا لتصعد إلى المركز الثامن من المركز 11 في عام 2020. وسجلت 12 دولة في أوروبا الغربية من أصل 21 دولة أنها "ديمقراطيات كاملة" . وخرجت كندا هذا العام من تصنيفات أفضل عشرة، وجاءت المملكة المتحدة في المرتبة 18 والولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة 26.

ما هو ترتيب الدول العربية؟

سجلت منطقة العالم العربي أدنى المراتب واحتلت خمس دول عربية وهي سوريا ، اليمن، ليبيا ، السعودية، السودان والبحرين أسوأ مستويات التصنيف للديمقراطية كما وضعت 17 دولة عربية من أصل 20 ضمن تصنيف النظام السلطوي.

كانت تونس أول الدول العربية في القائمة والتي صنفها المؤشر إضافة للمغرب (في المرتبة 95) ضمن فئة الديمقراطية المختلطة.

ويشير التقرير إلى أن تونس سجلت تراجعاً كبيراً في العام الماضي، واصفاً إياها بـ"الضحية" الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال العام 2021، وقد حلت في المرتبة 75 عالمياً، بعد أن كانت في المركز 54 عالمياً سنة 2020.

167 دولة في القائمة كلها وأدناه ترتيب بعض دول العربية الأخرى

فلسطين في المرتبة 109 ، الكويت: 110 ، لبنان: 111 ، الجزائر: 113 ، قطر: 114 ، العراق: 116 ، الأردن: 118 عمان: 130 ، مصر: 132 ، الإمارات: 134 ، البحرين: 144 ، السودان: 145 ، السعودية: 152 ، ليبيا: 154 اليمن: 154 ، سوريا: 162 .

https://youtu.be/uKWxx_88XgY?si=6z0HezKpF7oL9Lj6

2. مؤشر الديمقراطية العالمي: لماذا تتراجع حالة الديمقراطية في العالم العربي؟[18]

13 فبراير 2022

مؤشر الديمقراطية 2021 يبرز الحالة التونسية ويضعها في ترتيب متدن عن ترتيبها السابق

يرسم تقرير مؤشر الديمقراطية حول العالم للعام 2021، صورة قاتمة للمنطقة العربية، إذ جاءت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في أدنى المراتب من بين جميع المناطق التي يغطيها التقرير، في ظل وجود خمس دول من أصل عشرين منها، ضمن أدنى مستويات التصنيف، ويشير التقرير أيضا، إلى أنه ومن بين العشرين دولة عربية، هناك 17 دولة تقع ضمن تصنيف الدول الاستبدادية.

ويصنف مؤشر الديمقراطية الصادر بشكل سنوي، دول العالم إلى أربعة أنواع من الأنظمة هي "الديمقراطية الكاملة"، و"الديمقراطية المعيبة"، و"الديمقراطية الهجينة"، ثم "الأنظمة الاستبدادية"،

[18] مؤشر الديمقراطية العالمي: لماذا تتراجع حالة الديمقراطية في العالم العربي؟ BBC News - عربي

ويظهر من خلال مؤشر العام 2021، وجود معظم بلدان المنطقة العربية ضمن خانة الأنظمة الاستبدادية.

ومن بين الدول العربية التي شملها، يضع المؤشر كلا من المغرب وتونس، ضمن فئة الديمقراطية الهجينة، فيما انزلق لبنان من فئة الديمقراطية الهجينة، إلى فئة الدول الاستبدادية، ليلحق ببقية دول المنطقة العربية الواقعة ضمن هذه الفئة.

ويبرز المؤشر الحالة التونسية، على أنها نموذج للتراجع في مستوى الديمقراطية في المنطقة، إذ أعاد المؤشر تصنيفها على أنها "نظام هجين"، بعد أن كان ترتيبها سابقا يقع ضمن مرتبة أعلى هي "الديمقراطية المعيبة"، ويصف المؤشر تونس بـ " الضحية" الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال العام 2021، وقد حلت في المرتبة 75 عالميا، بعد أن كانت في المركز 54 عالميا سنة 2020.

ويشير تقرير المؤشر إلى أن "الآمال في استمرار الانتقال الديمقراطي في تونس الذي بدأ مع حركة 'الربيع العربي' المؤيدة للديمقراطية في عام 2010 تبددت". ويضيف أنه بتراجع تونس باتت " إسرائيل الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المصنفة كدولة ديمقراطية.

جدل قديم

وقد حظيت قضية ضرورة الديمقراطية وأهميتها في المنطقة العربية بجدل واسع ربما تفجر في صورته الأكبر في أعقاب أحداث ما عرف بـ "الربيع العربي" التي أدى فشل تطورها إلى تغيير ديمقراطي إلى تشكيك واسع النطاق من بعض الدوائر والمثقفين المحسوبين على السلطة في جدوى الديمقراطية حتى أن بعضا منهم وصل إلى أن دعاة الديمقراطية لم يجلبوا للبلدان العربية إلا الخراب.

ويرى هؤلاء أن الديمقراطية لا تصلح للمنطقة العربية ذات البناء القبلي وأن المجتمعات العربية بحاجة إلى تلبية حاجاتها المعيشية أولا قبل الحاجة إلى الديمقراطية التي تحتاج من وجهة نظرهم إلى مجتمعات

ناضجة، وهي وجهة نظر تروج لها العديد من الأنظمة العربية التي تردد دوما أنها تعمل من أجل توفير المأكل والمشرب والحاجات الأساسية للناس قبل الديمقراطية التي لا تعد مهمة في هذه المرحلة.

غير أن دعاة الديمقراطية في المنطقة العربية يهاجمون رؤية هذا النيار ويرون أنه يستند إلى مغالطات يستغلها المقربون من دوائر السلطة في العالم العربي لتبرير الاستبداد ومصادرة الحريات وتقديم الإنسان العربي على أنه ليس سوى كائن لا يبحث إلا عن الأكل والشرب والأمان.

ويعتبر هؤلاء أن الديمقراطية كنظام سياسي للحكم تمثل إرثا إنسانيا توصل إليه البشر بعد تجارب مريرة مع الاستبداد، وأنه وعلى الرغم من أنه ليس نظاما مثاليا، فإنه يمثل أفضل ما هو ممكن كما أن تنازل الشعوب عنها، بأي حجة من الحجج، لا تخدم سوى الطغاة والمستبدين للاستفراد بالسلطة والسيطرة على مؤسسات البلاد ونهب مقدراتها وانتهاك الحقوق والحريات.

التحدي الصيني

بقي القول أن مؤشر الديمقراطية للعام 2021 يعنون لتقريره بعنوان" التحدي الصيني"، في إشارة إلى أن الصين، باتت تمثل تحديا للقوى الديمقراطية في العالم، عبر تسجيلها أعلى معدلات نمو اقتصادي، ومنافستها القوية للعالم الديمقراطي، وعلى رأسه الولايات المتحدة رغم عدم امتلاكها لآليات الديمقراطية الغربية.

لكن أبرز ما يتضح من قراءة التقرير، هو ذلك التراجع الكبير في حالة الديمقراطية على مستوى العالم بشكل عام، منذ بدأت "وحدة مجلة الايكونوميست الاستقصائية" إصدار المؤشر العام 2006، ويقول المؤشر إن هناك نحو 45% فقط من سكان العالم، باتوا يعيشون حاليا في ظل أنظمة ديمقراطية، في ظل تداعيات وباء كورونا والدعم المشامي للاستبداد.

الفصل السادس

مشكلة الديون الخارجية

تمهيد

تعاني مصر مشكلات اقتصادية وتنموية خطيرة، بدأت جذورها قبل سنوات منذ 1976 التي شهدت " النكسة" وما تلاها من ضرورات إعادة بناء الجيش المصري وتأثيرات حرب الاستنزاف ، في نفس الوقت الذي كادت جهود التنمية الاقتصادية أن تتوقف.

ورغم خروج مصر من تلك الضائقة الاقتصادية والتنموية أثناء ولاية الرئيس السادات وإطلاقة " سياسة الانفتاح"، تجددت المشكلات الاقتصادية مع ظهور مشكلات جديدة تمشياً مع تطور الأوضاع المصرية والأحوال الإقليمية والعالمية.

وتتركز تلك المشكلات فيما يلي:

1. مشكلة الديون خاصة الخارجية.
2. مشكلة العجز المائي وتأثيرها السالب على الزراعة المصرية.
3. مشكلة العجز المستمر في الموازنة المصرية والاعتماد المتزايد على الضرائب المباشرة وغير المباشرة.
4. مشكلة إدارة الأصول المملوكة للدولة " الخصخصة الجديـــــــــــــــــــــــدة".
5. مشكلة "التعويم" المنكسر وتأثيرها على قيمة الجنيه المصري والتضخـــــــــــــــم.
6. مشكلة عدم توازن الميزان التجاري المصري (زيادة الواردات وتراجع الصادرات).
7. مشكلة تراجع الاستثمارات الخارجية (العربيـــــــــــــة والأجنبيـــــــــــــــة).
8. مشكلة " المشروعات القومية " وعدم وضوح أولوياتها وجدوى بعضها والعائد منها.

الدين الخارجي على مصر

كيف تطور ونسبته من الاقتصاد ونصيب الفرد؟

تطور الدين الخارجي «مليار دولار»

تطور نصيب المواطن المصري من الدين الخارجي «دولار»

منذ 2014

سددت مصر من ديونها الخارجية	زاد رصيد الدين الخارجي
45 مليار دولار	60 مليار دولار

توزيع الديون الخارجية «مليار دولار»

المصدر: البنك المركزي

106 مليار دولار تعادل

%37 من الناتج المحلى الإجمالى

%205 من الصادرات السلعية والخدمية

1. 4 أسباب وراء ارتفاع الدين المصري 62 في المئة خلال 5 سنوات[19]

كشف محللون اقتصاديون، أن هناك أربعة أسباب رئيسة وراء ارتفاع حجم الدين الخارجي لمصر خلال السنوات الخمس الماضية، يتصدرها الارتفاع الكبير في حجم الاستثمارات الحكومية والإنفاق على البنية التحتية، إضافة إلى خطة التحفيز التي أعلنتها الحكومة المصرية في مارس (آذار) الماضي في إطار خطط مواجهة جائحة كورونا، وأيضاً المخاطر التي خلفتها الجائحة على جميع اقتصادات العالم، وأخيراً، اتجاه ديون العالم إلى الارتفاع بنسب كبيرة ومرعبة خلال الفترة الأخيرة.

كشف محللون اقتصاديون، أن هناك أربعة أسباب رئيسة وراء ارتفاع حجم الدين الخارجي لمصر خلال السنوات الخمس الماضية، يتصدرها الارتفاع الكبير في حجم الاستثمارات الحكومية والإنفاق على البنية التحتية، إضافة إلى خطة التحفيز التي أعلنتها الحكومة المصرية في مارس (آذار) الماضي في إطار خطط مواجهة جائحة كورونا، وأيضاً المخاطر التي خلفتها الجائحة على جميع اقتصادات العالم، وأخيراً، اتجاه ديون العالم إلى الارتفاع بنسب كبيرة ومرعبة خلال الفترة الأخيرة.

وفق الأرقام التي أعدتها "اندبندنت عربية"، فقد ارتفع الدين الخارجي لمصر خلال الفترة من 2017 وحتى الوقت الحالي بنسبة 62.6 في المئة، بعدما قفزت من مستوى 82.9 مليار دولار في نهاية 2017 إلى

[19] 4 أسباب وراء ارتفاع الدين المصري 62 في المئة خلال 5 سنوات | اندبندنت عربية(independentarabia.com)

نحو 134.8 مليار دولار في الوقت الحالي، بمتوسط زيادة سنوية يبلغ نحو 10.38 مليار دولار بما يوازي ارتفاعاً سنوياً بنسبة 12.52 في المئة.

5.6 مليار دولار زيادة في الربع الثالث

ووفق بيانات البنك المركزي المصري، فقد ارتفع إجمالي الديون الخارجية لمصر إلى 5.645 مليار دولار خلال الربع الثالث من العام المالي الحالي ليسجل 134.8 مليار دولار بنهاية مارس (آذار) الماضي، مقابل نحو 129.19 مليار دولار بنهاية الربع الثاني من العام نفسه.

وأوضح "المركزي المصري"، أن إجمالي الديون طويلة الأجل الخارجية بلغ 121.579 مليار دولار بنهاية الربع الثالث ليرتفع من مستوى 117.237 مليار دولار خلال الربع الثاني، والذي يمثل حوالى 90.16 في المئة من إجمالي الديون الخارجية، فيما سجلت الديون قصيرة الأجل نحو 13.261 مليار دولار بنسبة 9.9 في المئة.

وأظهرت البيانات أن إجمالي الدين الحكومي الخارجي سجل نحو 80.491 مليار دولار بنهاية الربع الثالث من العام المالي 2020-2021 بنسبة 59.69 في المئة من إجمالي الدين الخارجي، ليرتفع من مستوى 77.205 مليار دولار خلال الربع الثاني من العام المالي نفسه بارتفاع 4.256 في المئة على أساس ربع سنوي.

وبحسب البيانات، فقد تراجع إجمالي ديون البنك المركزي ليسجل 25.755 مليار دولار بنهاية الربع الثالث من مستوى أن 26.002 مليار دولار، ويمثل حوالى 19.1 في المئة من إجمالي الدين الخارجية.

وسجل إجمالي الديون الخارجية على البنوك نحو 13.758 مليار دولار بنهاية الربع الثالث من العام المالي الحالي مقارنة مع 12.167 مليار دولار خلال الربع الثاني من العام نفسه، الذي يمثل نحو 10 في المئة من إجمالي الدين الخارجي.

وأشار "المركزي المصري" إلى إجمالي ديون القطاعات الأخرى، الذي سجل نحو 14.835 مليار دولار بنهاية الربع الثالث، ليرتفع من مستوى 13.820 خلال الربع الثاني، ويمثل 11 في المئة من إجمالي الدين الخارجي لمصر.

4 أسباب وراء زيادة ديون مصر

يرى المحلل الاقتصادي، مصطفي عبد الرحمن، "أن هذه الزيادة في حجم الدين الخارجي لمصر طبيعية في ظل ما يتعرض له الاقتصاد العالمي من هزات عنيفة خاصة منذ ظهور جائحة كورونا". ولفت في تصريحات لنا، إلى "أن وصول الدين الخارجي إلى نحو 35 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي يعني أنه ما زال في الحدود الآمنة". وقال "إن المشكلة في أزمة الدين الخارجي بشكل عام تكمن في فشل الحكومات عن سداد مستحقات هذه الديون في مواعيدها، وفي حالة مصر، لم تحدث أن تخلفت الحكومة عن سداد أي قسط أو مبلغ مستحق، وهو ما يؤكد أن الأوضاع تسير بشكل سليم وصحيح، وأن الديون الخارجية لمصر تسير وفق معدلات طبيعية".

وأرجع الارتفاع في حجم الدين الخارجي إلى عدة أسباب، "أهمها التوسع الكبير في الاستثمارات الحكومية خلال السنوات الماضية، إضافة إلى ما تسببت فيه جائحة كورونا من مخاطر وتداعيات كارثية على جميع اقتصادات العالم، وأيضاً خطة التحفيز الضخمة التي نفذتها الحكومة المصرية خلال الربع الأول من العام الماضي والتي بلغت قيمتها 100 مليار جنيه (6.393 مليار دولار) في إطار مواجهة الجائحة الصحية التي تسببت في ارتفاع قياسي في حجم الإنفاق على قطاع الصحة عالمياً. يضاف إلى ذلك، أن وتيرة الديون العالمية اتجهت خلال السنوات الأخيرة إلى الارتفاع بشكل مرعب، حيث تشير التوقعات الحالية إلى تسجيل الدين العالمي مستوى 300 تريليون دولار بنهاية العام الحالي، وهو رقم غير مسبوق لم نشهده في كل الأزمات الاقتصادية التي واجهت العالم".

تباطؤ النمو السنوي للديون الخارجية لمصر

وقبل أيام، أشار البنك الدولي في تقرير لإحصاءات الديون الدولية 2022، إلى "تباطؤ طفيف في النمو السنوي للديون الخارجية لمصر، واستمراراً لاتجاه هبوطي استمر لسنوات. وارتفاع الدين الخارجي بنسبة 14.9 في المئة على أساس سنوي في عام 2019، بعد نمو بنسبة 18.3 في المئة على أساس سنوي عام 2018، و22.5 في المئة على أساس سنوي في عام 2017".

وكشفت البيانات عن "ارتفاع قروض صندوق النقد الدولي لمصر بنسبة 55 في المئة على أساس سنوي في عام 2020 لتصل إلى 20.4 مليار دولار، وكانت هذه القروض في الأغلب بسبب أزمة الجائحة".

وأشار إلى "قرض صندوق النقد الدولي بقيمة 2.8 مليار دولار بموجب (أداة التمويل السريع) بالصندوق، والذي استقبلته مصر في مايو (أيار) 2020 للمساعدة في دعم ميزان مدفوعاتها وسط الجائحة. وتلقينا كذلك 3.6 مليار دولار في عام 2020 من اتفاق الاستعداد الائتماني بقيمة 5.2 مليار دولار لمدة عام واحد وافق عليه صندوق النقد الدولي".

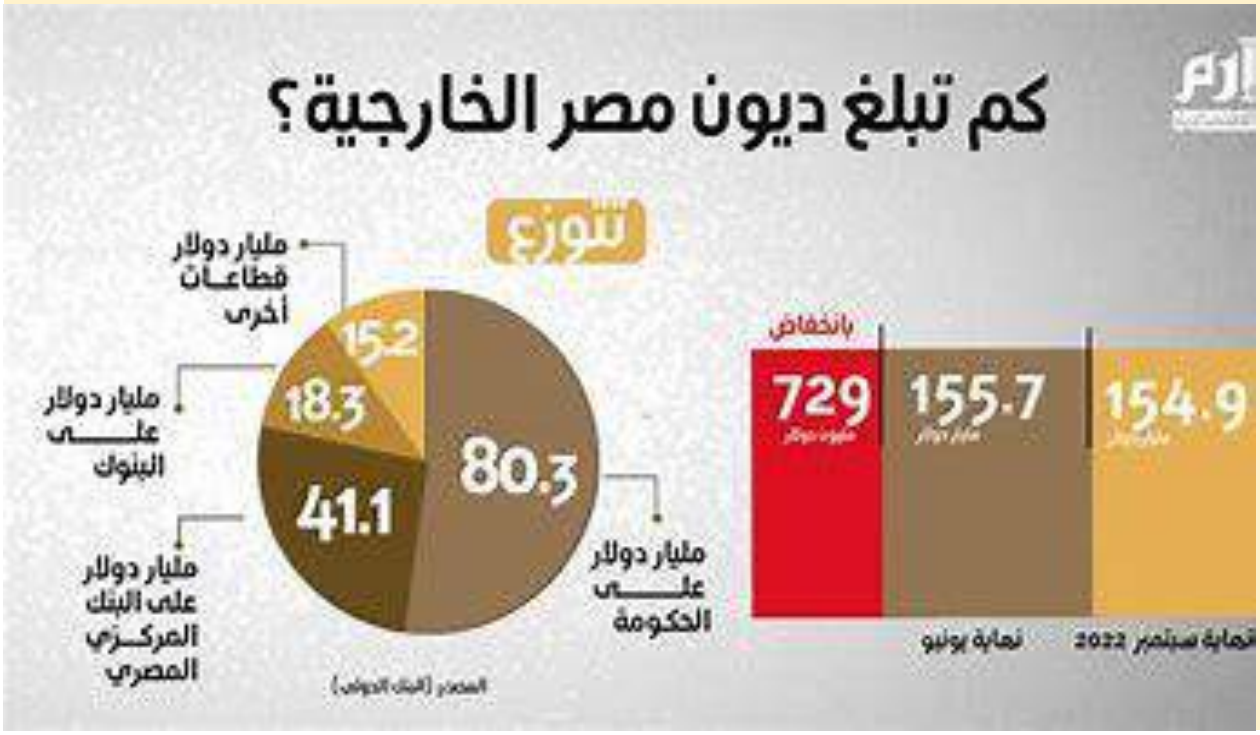

الدين الخارجي لمصر يرتفع إلى 157.8 مليار دولار في مارس | بوابة الاقتصاد (economygates.com)

2. الموازنة العامة في مصر تظهر زيادة في الديون وإعادة ترتيب للأولويات[20]

15 مايو 2023

بالرغم من زيادة الإيرادات العامة المصرية بنسبة 38.4%، والإيرادات الضريبية بنسبة 28%، إلا أن وسائل سد العجز في الموازنة أصبحت محدودة، وقد تكون تقتصر فقط على زيادة الدين الخارجي في الموازنة العامة.

وخرجت الموازنة المصرية من تداعيات فيروس كورونا واهنة، ثم جاءت الأزمة الأوكرانية وارتفاعات الفائدة الأمريكية لتزيد من أوجاعها، حيث إن الديون الخارجية في معظمها مقومة بالدولار الأمريكي.

ووصل حجم الديون إلى 154 مليار دولار في الربع الأول من العام الحالي قافزاً من 134 مليار دولار في الربع الأول من العام الفائت، بحسب إحصاءات رسمية.

لكن الموازنة تتضمن أيضاً ارتفاعاً في الأجور بنسبة 14% وبرامج الحماية الاجتماعية بنسبة 48%، في محاولة من الحكومة لحماية الفئات الأكثر احتياجاً، على حد تعبيرها.

ويقول الدكتور هشام إبراهيم أستاذ الاقتصاد في جامعة القاهرة لبي بي سي، إن موازنة العام المقبل ستفي بالاستحقاق الدستوري للصحة بتخصيص 397 مليار جنيه والتعليم نحو 691 مليار جنيه، وهو في رأيه توجه جيد من الحكومة.

[20] الموازنة العامة في مصر تظهر زيادة في الديون وإعادة ترتيب للأولويات BBC News - عربي

أما الدكتور مدحت نافع أستاذ الاقتصاد في جامعة القاهرة أعرب عن تخوفه من المغالاة في تقدير "الناتج القومي الإجمالي"، ما يعني أن الزيادة في الاستحقاقات الدستورية للتعليم والصحة قد تكون اسمية في موازنة العام الجديد.

لكنه رغم الانتقادات أكد أن هذه الموازنة تتميز بالواقعية، فلأول مرة نسمع أن الموازنة القادمة تستهدف عجزا أوليا بدلاً من فائض أولي، "وهو الفرق بين المصروفات والإيرادات من دون فوائد الديون"، الأمر الذي يعد مؤشراً مهماً لمعرفة مدى قدرة الحكومة على سداد الالتزامات في العام القادم.

ترتيب الأولويات

"الدولة المصرية تعيد ترتيب أولويات الإنفاق العام، لضمان توزيع عادل لثمار التنمية"، تلك كانت كلمات محمد معيط وزير المالية أثناء إلقائه بيان الوزارة أمام مجلس النواب عن الموازنة المصرية للعام 2023-2024.

ويقول هشام إبراهيم إن "النظر في الأولويات ينم مع كل موازنة، لكنه يكتسب أهمية في الظروف الاستثنائية الحالية، وضرب مثلاً بدعم الطاقة الذي كان يبلغ 130 مليار جنيه قبل أن ينخفض إلى 20 ملياراً بعد تطبيق التسعير المرن للطاقة وخفض الدعم، وعاد مرة أخرى للارتفاع إلى 120 مليار جنيه بسبب ارتفاع الأسعار العالمية وانخفاض الجنيه، وهو ما يمثل ضغطاً على الموازنة العامة للدولة".

وأكد الدكتور عمرو عادلي أستاذ الاقتصاد في الجامعة الأمريكية في مقال صحفي نشره مركز كارنيجي للشرق الأوسط، أن الاستثمارات الحكومية الضخمة في مصر في الإنشاءات والعقارات والصناعات المغذية المرتبطة بها أدت إلى توليد معدلات نمو وتوظيف عالية إلى حد ما اعتباراً من عام 2013 فصاعداً.

ولكنها فشلت في معالجة الموقف الخارجي لمصر وحاجتها إلى توليد العملة الصعبة أو الاحتفاظ بها .

ويقول الدكتور هشام إبراهيم لبي بي سي إن قطاع العقارات التي استثمرت فيها الحكومة هو قطاع شامل تجر التنمية الاقتصادية ويفتح وظائف ضخمة وتجذب من ورائه مئات من القطاعات الأخرى، وهو الهدف للحكومة.

ويضيف إبراهيم أن الحكومة المصرية وصلت إلى حد جيد من الوحدات السكنية والاستثمار في العقار ويبدو أنه الآن هو الوقت المناسب لإعادة ترتيب الأولويات وإفساح المجال للقطاع الخاص في ظل الظروف الاقتصادية الضاغطة.

ويقول مدحت نافع إن ضبط الإنفاق هو أحد الأدوات التي يمكن أن توفر بديلاً سريعاً لحل مشكلات العجز وهو تخفف من الإقبال على الاستدانة لسد العجز .

ويؤكد على أن تقديم الأولويات نحو التنمية البشرية والحماية الاجتماعية على حساب بعض المشروعات القومية والكبيرة هو شيء مهم، كما أشارت مديرة صندوق النقد .

ونبه نافع إلى أن المكون الأجنبي في تلك المشروعات كبير، بمعنى أن هناك خامات مستوردة بالدولار لهذه المشروعات في حين بلغت فاتورة الاستيراد ما يناهز 90 مليار دولار في موازنة العام الحالي في مقابل 45 مليار دولار من الصادرات.

وأضاف أن الموازنة انتبهت في مشروعها للأولويات وأن هناك إرجاء لبعض المشروعات في ظل أن خدمة الدين وصلت إلى ما يزيد عن تريليون جنيه.

التوسع في الاستدانة

ولفت وزير المالية المصري في بيانه لمجلس النواب إلى أن العجز المتوقع في موازنة العام المالي القادم يبلغ نحو 6.9% من الناتج المحلي الإجمالي، وأكد أن الموازنة الجديدة تتضمن مصروفات بنحو 3 تريليونات جنيه وإيرادات بنحو تريليوني جنيه بمعدل عجز يبلغ نحو تريليون جنيه مصري.

وأتاح سعر الفائدة الأمريكية قبل الارتفاعات المتوالية العام الماضي من نحو صفر إلى 5% في مارس 2023، التوسع في الاستدانة من قبل العديد من الدول، لكن أسعار الفائدة التي ارتفعت بشكل غير مسبوق بسبب تداعيات الأزمة الأوكرانية، أثرت سلباً على الكثير من الدول.

ويقول خبراء إن مصر اليوم تجد نفسها بين مطرقة التضخم المرتفع وسندان الفائدة المرتفعة، ويؤكدون على أن ذلك قد ينتج عنه تخفيضات في الجنيه المصري في مواجهة الدولار وارتفاع تكاليف الدين.

ويقول نافع إن عهد الأموال الرخيصة انتهى لفترة قادمة حتى تهدأ موجة التشديد النقدي في أمريكا.

وأضاف أن كل هذه المتغيرات تؤثر على قدرتنا على اختراق أسواق التمويل الخارجية، وأنه لا بد للبلاد من الاستدانة من الخارج لسداد العجز في الموازنة.

ويضيف هشام إبراهيم أن الاستدانة لن تكون متاحة بالشكل المطلوب في الفترة القادمة، رغم حاجة مصر إليها بشكل مؤكد لتمويل عجز الموازنة والوفاء بالالتزامات، فقد أثر انخفاض الجنيه وارتفاع الفائدة العالمية بالسلب على قدرة البلاد على الاستدانة في الأسواق المختلفة.

ويؤكد مدحت نافع أن برنامج الطروحات الحكومية قد يوفر بديلاً للحكومة المصرية في توفير الدولار باستثمار مباشر من الخارج، بالرغم من كونه سيحرم الحكومة من الإيرادات الخاصة بتلك المشروعات التي طرحت أجزاء منها للبيع، ما يعني أنه حل وقتي آني، لذلك لا بد من زيادة الصادرات، وتنويع مصادر الدخل والاهتمام بالسياحة ومشروعات استثمارية جديدة وبيئة جاذبة للاستثمار.

ويضيف نافع أن انخفاض التصنيف الائتماني للبلاد وحالة عدم اليقين ربما جعلت الاستثمار الأجنبي يعزف عن المشاركة الحقيقية في برنامج الطروحات المصرية، مؤكداً أن خدمة الدين زادت عن التريليون جنيه وهي تأكل جانباً كبيراً من الإيرادات.

زيادة الأجور بالسالب

وقال نافع إنه يرى أن زيادة الأجور بنحو 14% في المئة في الموازنة القادمة ستكون بالسالب، بمعنى أنها لم تتجاوز حجم التضخم الأساسي المعلن من قبل الدولة والذي وصل 40% في فبراير الماضي على أساس سنوي.

الأمر الآخر هو التضخم في الإيرادات والمصروفات حال استخدامه، يظهر النسب غير معبرة عن حقيقتها، فكل الأرقام في الموازنة العامة منسوبة إلى الناتج القومي الإجمالي، وقد تظهر النسب صغيرة إذا ما كان هناك تضخم اسمي في رقم الناتج القومي الإجمالي.

إلا أن نافع أكد أن زيادة الأجور وبرامج الحماية الاجتماعية كانا ضروريين لدعم المواطن في مواجهة هذه الأزمة. ويعتبر الاقتصاد المصري واحداً من الاقتصادات الكثيرة في العالم التي تتأثر تأثراً شديداً بمتغيرات الدولار وفوائده. فهل يكون المخرج من النفق الطويل الذي تدخل فيه موازنة مصر هو تقليل الاعتماد على الدولار بجانب زيادة الصادرات؟ يقول خبراء إن ذلك سؤال إجابته تحتاج إلى قدرات سياسية قبل أن تكون اقتصادية.

أما بالنسبة للسندات الدولية، فقد استغلت الحكومة المصرية سوق السندات بإصدار سندات دولية بقيمة 5 مليارات دولار في مايو من العام الماضي. ثم اتجهت الحكومة والقطاع الخاص إلى كل أشكال القروض الأخرى للمساعدة على تخطي العام الأول للجائحة، بما في ذلك التسهيلات المالية والقروض الثنوية والصكوك والسندات الخضراء.

وعانى الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر أيضاً، ولكن مرة أخرى، كان ذلك متوقعاً بسبب الجائحة وما تلاها من تراجع بنسبة 35 في المئة إلى 5.9 مليار دولار عام 2020، مقارنة بنحو 9 مليارات دولار في عام 2019 – وهو أدنى مستوى سجلته مصر منذ عام 2014 .

استثمارات الحكومة تقفز 110 في المئة في 2021

فيما يتعلق بالاستثمارات الحكومية، تشير البيانات إلى ارتفاعها بنسبة 110 في المئة خلال العام الحالي، حيث قفزت من مستوى 595 مليار جنيه (38.043 مليار دولار) خلال 2020 إلى نحو 1250 مليار جنيه (79.092 مليار دولار) في العام الحالي بزيادة بلغت قيمتها 656 مليار جنيه (41.877 مليار دولار) .

على صعيد احتياطي مصر من النقد الأجنبي، وفيما كانت قد بلغت أعلى مستوى لها على الإطلاق في فبراير الماضي عندما بلغت نحو 45.4 مليار دولار، لكن خطة التحفيز الضخمة التي أعلنتها الحكومة المصرية خلال الربع الأول من العام الماضي تسببت في أن تهوي الاحتياطات إلى مستوى 37.037 مليار دولار بنسبة تراجع بلغت نحو 18.4 في المئة.

ووفق بيانات "المركزي المصري"، فقد عادت الاحتياطات إلى الارتفاع منذ منتصف العام الماضي لتسجل بنهاية عام 2020 نحو 39.22 مليار دولار، ثم واصلت الارتفاع خلال 2020 لتسجل في نهاية سبتمبر الماضي مستوى 40.82 مليار دولار.

وقبل أيام، قالت وحدة بحوث بنك الاستثمار "فاروس"، "إن تكلفة ديون مصر عالمياً ارتفعت مقارنة بذي قبل، نتيجة عوامل متعلقة بتعافي الاقتصادات العالمية، والبيئة النقدية العالمية. واتجهت البلاد إلى الأسواق الدولية في خطوة استباقية لتأمين التمويل الخارجي المطلوب قبل أن يرفع البنك المركزي الأميركي تكلفة التمويل في جميع أنحاء العالم".

ديون العالم تتطور بشكل مرعب

على صعيد الديون العالمية، تشير البيانات إلى تطورها بشكل مرعب خلال السنوات الخمس الأخيرة، حيث "قفز إجمالي الدين العالمي بنسبة 63 في المئة، مضيفاً نحو 116 تريليون دولار، بعدما ارتفع من مستوى 184 تريليون دولار في نهاية 2017 إلى مستوى 300 تريليون دولار في الوقت الحالي".

ووفق هذه البيانات، "فإن الدين العالمي سجل متوسط نمو سنوي خلال السنوات الخمس الماضية بنسبة 12.5 في المئة، بزيادة تقدر بنحو 23.2 تريليون دولار. فيما كانت أكبر زيادة منذ بداية العام الماضي وحتى الآن، حيث قفزت ديون العالم بنسبة 17.6 في المئة بما يعادل نحو 45 تريليون دولار، بعدما قفزت من مستوى 255 تريليون دولار في بداية 2020 إلى نحو 300 تريليون دولار في منتصف 2021".

وفي تقرير أصدره معهد التمويل الدولي، "فقد ارتفع حجم الديون العالمية إلى مستويات غير مسبوقة بلغت نحو 300 تريليون دولار، على الرغم من التراجع في نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي للمرة الأولى منذ بداية الجائحة، على خلفية ارتداد الاقتصاد العالمي إلى النمو". وبحسب التقرير، فقد "شهد إجمالي الدين، الذي يمثل جميع مديونيات الحكومات والأسر والشركات والبنوك، زيادة بلغت 4.8 تريليون دولار ليصل إلى 296 تريليون دولار بنهاية الربع الثاني من 2021، بزيادة قدرها 36 تريليون دولار مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة. وانخفضت نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 353 في المئة بنهاية يونيو الماضي مع تزايد وتيرة تعافي الاقتصاد العالمي بعد أن سجلت مستوى قياسياً عند 362 في المئة في الربع الأول". من ناحية أخرى، ارتفع حجم ديون الأسواق الناشئة بأسرع وتيرة له، إذ زادت تلك الديون بمقدار 3.5 تريليون دولار في الربع الثاني من 2021 لتصل إلى حوالى 92 تريليون دولار، في حين بلغ حجم ديون الأسواق الناشئة عدا الصين مستوى قياسيا عند 36 تريليون دولار مع ارتفاع حجم الاقتراض الحكومي في تلك الأسواق".

3. تقرير البنك المركزي المصري عن سداد الديون

Central Bank of Egypt

External Position of the Egyptian Economy

July/March 2022/2023

Volume No. (81)

Preface

The External Position of the Egyptian Economy Report is a series produced by the Economic Research Sector at the Central Bank of Egypt (CBE). The Report tracks, on a quarterly basis, the international transactions that the Egyptian economy conducts with the rest of the world. It relies, for this purpose, on national statistics that are regularly compiled in line with the SDDS prescriptions.

Enthused by the CBE's keenness to enhance its disclosure, transparency, and communication policy, the "Report" is meant to serve several functions. Generally, it spreads, to a broad array of readers, knowledge of Egypt's external accounts including the balance of payments, external debt, international investment position, and external liquidity. Particularly, it monitors key external sector performance indicators of the economy in order to identify areas of policy needs. The information revealed in this series has also significant implications for decision-making, investment climate, doing-business environment, and sovereign credit ratings.

The Report consists of 6 sections. The first section displays the performance of the key components of Egypt's Balance of Payments (BOP). The second and third sections review the developments in the International Investment Position (IIP) and external liquidity. The fourth and fifth sections show Egypt's external debt with its different classifications, in addition to the exchange rate developments. The last section is a statistical part that provides more details on the above-mentioned five sections. The Report ends with a glossary.

The Report is available at the CBE's website www.cbe.org.eg. Hard copies can be obtained from the Economic Research Sector, 8th floor, 54 El Gomhoreya Street, Cairo.

Table of Contents

Appendix II	Page
A- Outstanding External Debt	25-36
B- Outstanding External Debt by Currency	37
C- Projected Medium- and Long-Term Public and Publicly Guaranteed External Debt Service	38-52
D- Projected Private Sector Non-Guaranteed External Debt Service	53
E- Projected Short-Term External Debt Service	54
F- Exchange Rates of the Currencies of External Debt versus US Dollar	55
Glossary	56

Central Bank of Egypt - External Position (July/ March 2022/2023)

Table of Contents

		Page
	Overview	
Section I:	Balance of Payments (BOP)	
	BOP Performance	1
	1- Current Account	1
	2- Capital and Financial Account	5
Section II:	International Investment Position (IIP)	7
Section III:	External Liquidity	
	A - Net International Reserves (NIR)	9
	B - Net Foreign Assets of Banks (NFA)	9
Section IV:	External Debt	
	A - Breakdown by Maturity	10
	B - Breakdown by Type	10
	C - Breakdown by Currency	12
	D - Breakdown by Creditor	12
	E - Breakdown by Debtor Sector	13
	F - External Debt Service	14
	G- External Debt Indicators	14
Section V:	Exchange Rate Developments	15
Section VI:	Statistics	
	Appendix I	
	1- Balance of Payments	16
	2- International Investment Position (IIP)	18
	3- Coordinated Portfolio Investment Survey (CPIS)	19
	4- NIR & NFA at Banks	20
	5- External Debt by Type	21
	6- External Debt Indicators	22
	7- External Debt by Debtor	23
	8- Foreign Exchange Rates	24

لقراءة التقرير اضغط علامة

central bank debt reayments 2024.pdf

4. هذه المبالغ سنسددها مصر للمقرضين حتى نهاية 2023[21]

27 أغسطس 2023

تنوي الحكومة المصرية سداد 240 مليون دولار لصندوق النقد الدولي خلال سبتمبر المقبل، لسداد شرحة من اتفاقية الاستعداد الائتماني البالغ قيمتها 5 مليارات دولار كانت قد أبرمتها في 2020، وبحسب بيانات الصندوق فإن مصر ستسدد أيضاً نحو 1.45 مليار دولار خلال شهري نوفمبر وديسمبر المقبلين.

وتشمل الدفعات المستحقة في نوفمبر 333 مليون دولار فوائد على حقوق السحب الخاصة المُقترضة، ونحو 217.9 مليون دولار لسداد شرحة من اتفاق التسهيل المُمدد الذي أبرمته مصر في 2016 بقيمة 12 مليار دولار، و338 مليون دولار لسداد شرحة من برنامج التمويل الطارئ البالغ قيمته 2.7 مليار دولار وأبرمته أثناء جائحة كورونا.

في الوقت نفسه، يتعين على مصر سداد شرحتين من برنامج التسهيل الممدد خلال ديسمبر بقيمة 158.4 مليون دولار لكل منهما، و240.1 مليون دولار من برنامج الاستعداد الائتماني.

إجراءات ومبادرات حكومية مصرية لتوفير السيولة الدولارية

كما يتعين على الحكومة المصرية سداد 6.93 مليار دولار ديون خارجية خلال الربع الرابع، من العام الحالي، بينها 2.8 مليار دولار على الحكومة، و2.7 مليار دولار على البنك المركزي 2.3 مليار دولار ودائع منها ودائع عادة ما يتم تجديدها و973 مليون دولار قروضاً على البنوك، فيما تسدد القطاعات الأخرى نحو 470 مليون دولار، بحسب بيانات البنك الدولي،

[21] هذه المبالغ سنسددها مصر للمقرضين حتى نهاية 2023 | سكاي نيوز عربية(skynewsarabia.com)

وقال صندوق النقد، إن مصر ستسدد له خلال العام المقبل نحو 6.46 مليار دولار، على نحو 36 شريحة ما بين فوائد وأقساط تمويلات، وفي 2025 تقل المبالغ واجبة السداد إلى 5.3 مليار دولار، على أن تبلغ 2.7 مليار دولار في 2026، و1.8 مليار دولار في 2027، و1.05 مليار دولار في 2028، ونحو 692 مليون دولار في 2029، ونحو 204 ملايين دولار في 2030، و201 مليون دولار في 2031، وخلال 2032 ستسدد مصر آخر جزء من قروض صندوق النقد الدولي بنحو 198 مليون دولار.

https://www.snabusiness.com/article/1648292

https://youtu.be/p1b0v5X9xjk?si=f7sXbFz_RrG-GY7K

5. "البورصة" تنشر الجدول الكامل لسداد الديون الخارجية لمصر[22]

الإثنين 29 أغسطس 2022

ينتظر مصر جدول سداد مزدحم خلال الأعوام القليلة المقبلة، فبخلاف 26.4 مليار دولار ديون قصير الأجل يتعين سدادها خلال عامين، هناك ديون متوسطة وطويلة الأجل تجاوزت 72.4 مليار دولار خلال المتبقي من 2022 وحتى نهاية 2025.

وبحسب جدول سداد الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل يتعين على مصر سداد 8.57 مليار دولار خلال النصف الثاني من العام الحالي. وفي 2023، تجب سداد 9.33 مليار دولار في النصف الأول من هذا النوع من الديون، و8.32 مليار دولار في النصف الثاني، وفي 2024، تجب سداد 10.9 مليار دولار في النصف الأول و13.3 مليار دولار في النصف الثاني من العام.

وفي 2025 تجب سداد 9.3 مليار دولار في النصف الأول و5.8 مليار دولار في النصف الثاني من العام، أما في عام 2026 فيتعين سداد 6.6 مليار دولار خلال النصف الأول من العام بخلاف 10.2 مليار دولار خلال النصف الثاني.

ويشهد عام 2026 سداد وديعة سعودية بقيمة 5.3 مليار دولار، وخلال السنوات من 2022 وحتى 2026 سندفع مصر فوائد عليها بقيمة 1.28 مليار دولار، فيما تسدد مصر وديعة الإمارات على شرائح صغيرة كان من المفترض أن تبدأ بـ 667 مليون دولار في النصف الأول من 2022، ونحو 664 مليون دولار في النصف الثاني منه، وفي 2023، يتعين سداد 1.667 مليار دولار، وفي 2024 مليار دولار وفي 2025 نحو 333 مليون دولار وفي 2026 نحو 1.333 مليون دولار.

---

[22]- البورصة "تنشر الجدول الكامل لسداد الديون الخارجية لمصر – جريدة البورصة(alborsaanews.com)

ومن المقرر أن تسدد مصر لمؤسسات دولية نحو 2.4 مليار دولار في النصف الثاني من 2022 و3.6 مليار دولار في النصف الأول من 2023 و3.8 مليار دولار في النصف الثاني منه.

وخلال 2024 تجب سداد 4.3 مليار دولار في النصف الأول و4.6 مليار دولار في النصف الثاني، وفي عام 2025 تجب سداد 4.95 مليار دولار في النصف الأول و3.02 مليار دولار في النصف الثاني، وفي 2026 تجب سداد 2.45 مليار دولار في النصف الأول و1.92 مليار دولار في النصف الثاني.

السنة	النصف الأول	النصف الثاني	الإجمالي	السنة	النصف الأول	النصف الثاني	الإجمالي
2023	9.33	8.32	17.65	2039	0.86	0.84	1.7
2024	10.9	13.3	24.2	2040	1.2	0.79	1.99
2025	9.3	5.8	15.1	2041	0.78	0.75	1.53
2026	6.6	10.2	16.8	2042	0.71	0.7	1.41
2027	5.8	4.3	10.1	2043	0.69	0.67	1.36
2028	3.6	2.6	6.2	2044	0.67	0.66	1.33
2029	2.9	2.2	5.1	2045	0.65	0.65	1.3
2030	3.2	1.9	5.1	2046	0.64	0.64	1.28
2031	4.4	1.58	5.98	2047	3.12	0.52	3.64
2032	4.12	1.44	5.56	2048	2.01	0.46	2.47
2033	1.36	2.47	3.83	2049	1.94	0.39	2.33
2034	1.24	1.23	2.47	2050	2.4	0.26	2.66
2035	1.205	1.17	2.375	2051	0.25	0.98	1.23
2036	1.07	1.05	2.12	2052	0.182	0.152	0.334
2037	1	0.9	1.9	2053	0.126	0.119	0.245
2038	0.9	0.875	1.775	2054	0.1	0.09	0.19

جدول سداد أقساط الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل حتى 2054 — القيمة بالمليار دولار — المصدر: البنك المركزي

6. ديون مصر الخارجية ترتفع إلى 163 مليار دولار بنهاية 2022[23]

02 أبريل 2023

ارتفعت الديون الخارجية علي مصر 5.2% خلال الربع الأخير من العام الماضي لتصل إلى 162.9 مليار دولار بنهاية ديسمبر مقابل 154.9 مليار دولار في سبتمبر، وفقا لبيانات صادرة عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وسجلت ديون مصر الخارجية زيادة بنحو 12% على أساس سنوي مقارنة بنهاية ديسمبر 2021، حيث سجلت مستوى 145.5 مليار دولار، وبزيادة نحو 17.4 مليار دولار. كانت المديونية الخارجية تراجعت في الربعين الثاني والثالث من العام الماضي قبل أن تعود للزيادة في الربع الأخير.

وفي وقت سابق من الشهر الجاري أعلن البنك المركزي المصري، تراجع رصيد الدين الخارجي لمصر لنهاية شهر سبتمبر الماضي، ليسجل 155 مليار دولار، بتراجع قيمته 700 مليون دولار، ونسبته 0.5% مقارنة بنهاية شهر يونيو 2022.

وذكر البنك أن الانخفاض يعود إلى تراجع سعر صرف معظم العملات المقترض بها أمام الدولار الأميركي بنحو 2.7 مليار دولار، بالإضافة إلى ارتفاع صافي المستخدم من القروض والتسهيلات بنحو مليار دولار.

أشار التقرير إلى أن أعباء خدمة الدين الخارجي بلغت 4.8 مليار دولار خلال الفترة (يوليو/سبتمبر) من العام المالي 2022-2023 وبلغت الأقساط المسددة نحو 3.2 مليار دولار والفوائد المدفوعة نحو 1.6 مليار دولار.

[23] ديون مصر الخارجية ترتفع إلى 163 مليار دولار بنهاية 2022(alarabiya.net)

ولفت إلى أنه وفقا للمؤشرات؛ فإن نسبة رصيد الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت 32.4% نهاية سبتمبر 2022، وهي لا تزال في الحدود الآمنة؛ وفقا للمعايير الدولية.

وأورد البنك المركزي المصري في تقرير له عن المديونيات المستحقة على مصر خلال الأشهر المقبلة أنها ربما خلال شهر أبريل الجاري تسدد مليارى دولار نصف الوديعة الكويتية، التي تبلغ قيمتها إجمالا 4 مليارات دولار، بينما تحل أجل النصف الثاني منها بقيمة مليارى دولار في سبتمبر المقبل.

Dr. Ho Yinsen on X: "Kenya's Eurobond repayment this year is a nightmare. Egypt has 5 years of constant nightmares of this debt repayment." / X (twitter.com)

7. رقم صادم.. مصر مطالبة بسداد ديون خارجية "ضخمة" في 2024[24]!

ارتفاع الدين الخارجي إلى 165 مليار دولار

03 أكتوبر 2023

كشفت بيانات رسمية حديثة، أن قيمة الديون الخارجية المستحقة السداد على الحكومة المصرية تبلغ نحو 29.229 مليار دولار خلال العام المقبل 2024.

ووفق تقرير حول الوضع الخارجي للاقتصاد المصري الصادر عن البنك المركزي المصري، تشمل هذه القيمة سداد فوائد بلغت 6.312 مليار دولار، وأقساط ديون تقدر نحو 22.917 مليار دولار. ووفقا للتقرير، يتطلب دفع نحو 14.595 مليار دولار خلال النصف الأول من عام 2024، بينما من المتوقع سداد نحو 14.634 مليار دولار خلال النصف الثاني من نفس العام.

وستخفض الديون الخارجية المستحقة للسداد إلى 19.434 مليار دولار، مقسمة إلى نحو 11.155 مليار دولار خلال النصف الأول من 2025، وحوالي 8.28 مليار دولار خلال النصف الثاني من نفس العام.

وخلال عام 2026، ستصل قيمة الأقساط والفوائد المستحقة للسداد إلى 22.94 مليار دولار، مقسمة إلى 11.458 مليار دولار خلال النصف الأول من العام، و11.482 مليار دولار خلال النصف الثاني من 2026.

ووفق البيانات المتاحة، فقد ارتفع الدين الخارجي المصري إلى 165.361 مليار دولار بنهاية الربع الأول من العام الحالي، بزيادة قدرها 1.5% أو ما يعادل 2.43 مليار دولار، مقارنةً بالربع الأخير من عام 2022 عندما سجل 162.928 مليار دولار، وفقاً لإحصاءات البنك المركزي المصري.

---

[24] رقم صادم.. مصر مطالبة بسداد ديون خارجية "ضخمة" في 2024(alarabiya.net) !

وقد زاد الدين الخارجي المصري بقيمة 7.56 مليار دولار على أساس سنوي مقارنة بنهاية الربع الأول من عام 2022 حينما سجلت قيمة الدين الخارجي نحو 157.801 مليار دولار.

فجوة تمويل متراكمة

وفي المقابل، تشير بيانات البنك المركزي المصري، إلى ارتفاع صافي الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية بنحو 72 ملايين دولار، ليبلغ نحو 34.878 بنهاية شهر يوليو 2023، مقارنة بنحو 34.81 مليار دولار بنهاية شهر يونيو 2023.

وقبل أيام، توقع بنك "جولدمان ساكس"، أن تواجه مصر فجوة تمويل متراكمة من النقد الأجنبي تبلغ نحو 11 مليار دولار خلال الـ 5 سنوات القادمة بنهاية العام المالي 2027-2028.

وأشار البنك الأميركي في تقرير حديث، إلى أن متوسط متطلبات التمويل الخارجي لمصر نحو 20 مليار دولار في السنة على مدى السنوات الخمس المقبلة، بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، بينما تقديرات جولدمان ساكس لمتوسط تدفقات التمويل الوافدة خلال نفس الفترة تصل إلى 18 مليار دولار في السنة، مما يؤدي إلى هذه الفجوة التمويلية.

في الوقت نفسه، فقد تقلص عجز صافي الأصول الأجنبية لمصر للشهر الثاني على التوالي في أغسطس ، ليصل إلى 25.9 مليار دولار مقارنة بـ 26.3 مليار دولار في الشهر السابق، وفقا لبيانات البنك المركزي. ويمثل هذا الانخفاض الثاني على التوالي في العجز، بعد أن سبق وسجل انخفاضا قياسيا بلغ 27.1 مليار دولار في يونيو.

8. خبراء يشبهون استجابة مصر لصندوق النقد بتحرير سعر الصرف "بالانتحار"[25]

القاهرة6 أكتوبر 2023

نظر إلي الرجل السبعيني ونحن نجلس على المقهى في وسط البلد في القاهرة، عاقدا حاجبيه متحدثا في جدية: أنا حضرت كل العصور السياسية في مصر طفلا وصبيا وشابا وكهلا، ولم أر في حياتي أسعارا مثل هذه. واعترى ملامحه الحزن وهو يقول: أتعرف أن أولادي وهم متزوجون ولديهم أطفال بالمدارس يعتبرون شهر سبتمبر من الشهور الكئيسة القاتمة، لأنه يثقل كواهلهم بمصروفات المدارس وتبعاتها التي لا تنتهي.

وارتفع صوت الرجل قليلا وأضاف: طبعا بالإضافة إلى الارتفاع الكبير في أسعار الغذاء، وهي تتغير من يوم إلى آخر، أنا لا أفهم كثيرا في مؤشرات الاقتصاد، هل ما تحدث الآن هي مقدمات لتعويم جديد للجنيه ما يعني موجة جديدة من غلاء الأسعار؟

في مشهد آخر وقف وزير المالية المصري، محمد معيط،في مؤتمر "حكاية وطن" في عرضه التقديمي قائلا إن مصر كانت لديها مؤشرات اقتصادية جيدة بعد الإصلاح الاقتصادي في 2016. وقال معيط إن في 2015/ 2016 كان الدين العام 102% من الناتج القومي "وهو ما يعني أن إيرادات الدولة كلها تم استهلاكها في الدين المحلي والخارجي فقط دون مصروفات الدولة الأخرى وزاد عليها 2%".

إن الدين العام انخفض إلى 80% في العام 2020، حتى انتشر وباء كورونا وأغلقت دول العالم اقتصاداتها وبدأت في ضخ أموال لدعم مواطنيها، إلا أن مصر استمرت في العمل في مشروعاتها الكبيرة بقرار من الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي. وقال معيط إن البلاد تكلفت نحو 600 مليار جنيه

[25] خبراء يشبهون استجابة مصر لصندوق النقد بتحرير سعر الصرف "بالانتحار BBC News - "عربي

مصري زيادة عن موازنتها في العام 2020 ما رفع الدين العام، ووصل الدين الخارجي إلى 156 مليار دولار.

وأكد الدكتور محمد فؤاد، أستاذ التمويل في جامعة القاهرة، أن مصر قبل 2011 كانت تنمي فيها تنمية محدودة إلى حد ما، ولكن في 2014 حدثت طفرة ضخمة في الإنفاق على التنمية، ولم يأت الإنفاق من عوائد النمو الاقتصادي "أي من إيرادات الدولة العادية" ولكنه أتي من الديون الخارجية الأمر الذي أوصلنا إلى ما نحن فيه من ديون".

بيد أن معيط، قال إن زيادة أرقام الدين الكلي في الموازنة تعود إلى أسباب كثيرة منها انخفاض سعر صرف الجنيه أمام الدولار فإذا انخفض الجنيه بمقدار جنيه واحد كلف الدولة 110 مليار جنيه، حسب معيط. وأضاف وزير المالية المصري في مؤتمر "حكاية وطن" بأن الفائدة الأمريكية التي ارتفعت كانت سببا في انخفاض عملات 54 دولة إفريقية، وخرج من مصر إثر رفع الفائدة الأمريكية 23 مليار دولار في غضون أسابيع، وأدى ارتفاع الفائدة الأمريكية إلى رفع الفائدة المحلية وهو ما ضخم من رقم الديون.

وتحمل فؤاد متخذي القرار جانبا كبيرا من المسؤولية، قائلا طالما أننا لا نرى أن الأزمة الاقتصادية في جزء كبير منها "صناعة محلية"، سننتظر أن يكون التغيير من الخارج، وحتى الآن لا توجد مؤشرات على اقتناع صناع القرار أنهم جزء كبير من أسباب الأزمة، على حد قوله.

موديز تخفض التصنيف الائتماني لمصر

مرة أخرى يعود إلى الواجهة المواطن المصري البسيط وأسئلته حول الأسعار وتأثير تخفيض وكالة موديز للتصنيف الائتماني لمصر من "B3" إلى "Caa1". الوكالة أشارت إلى أن التخفيض يأتي في ظل تدهور

قدرة البلاد على تحمل الديون. وفي هذا يقول خبراء إن عجلة الاقتصاد تأخذ وقتا حتى تبدأ المؤشرات في الظهور على الأسعار.

لكن التصنيف الائتماني وانخفاضه يؤثر سلبا على تكلفة الاقتراض بالدولار حيث ستزيد التكلفة لزيادة التأمين، وربما زيادة الفائدة على اعتبار أن قدرات البلاد تراجعت على سداد التزاماتها طبقا للتصنيف الجديد.

وأرجع معيط في بيان له تخفيض موديز للتصنيف الائتماني، إلى صعوبات وتحديات خارجية وداخلية منذ جائحة كورونا وما تبعها من موجة تضخمية شديدة والحرب في أوروبا والتي أثرت سلبا على المؤشرات الاقتصادية الكلية.

وقال معيط في بيانه إنه على الرغم من الصعوبات الكبيرة التي مازالت تواجه الاقتصاد المصري، قامت موديز بتغيير النظرة المستقبلية من سلبية إلى مستقرة نتيجة لما اتخذته الحكومة المصرية مؤخرًا من إصلاحات هيكلية محفزة للاستثمار وداعمة لتحسين بيئة الأعمال وتمكين القطاع الخاص.

الاستجابة لصندوق النقد انتعاش

وحذرت المديرة التنفيذية لصندوق النقد الدولي، كريستالينا غورغييفا، من استنزاف مصر لاحتياطاتها من النقد الأجنبي ما لم تخفض قيمة عملتها مرة أخرى. وقالت غورغييفا في لقاء صحفي مع وكالة بلومبرغ، الخميس إن امتناع مصر عن تخفيض عملتها مرة أخرى، يؤخر أمرا لا مفر منه، وأنه كلما طال الانتظار، أصبح الأمر أسوأ.

وقال د هشام إبراهيم، أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة، في لقاء مع بي بي سي عربي، إن سعر الصرف لن يكون هو العامل الحاسم أبدا في حل مشكلة الاقتصاد المصري، لأنه المشكلة في رأيه، تكمن

في المتاح من الدولارات داخل البلاد، فحتى لو انصاعت مصر وخفضت الجنيه أمام الدولار فإن المشكلة ستظل قائمة نظرا لشح الدولار.

وأضاف إبراهيم أن الانخفاضات التي حدثت هذا العام في قيمة الجنيه أمام العملات الأجنبية لم تؤت ثمارها، بل زادت التضخم الذي وصل إلى 40%.

ويقول الدكتور محمد فؤاد إن أي تخفيض في سعر العملة المحلية أمام العملات الأجنبية "سيكون بمثابة انتحار" فلا يمكن أن تخفيض الجنيه دون أن تكون هناك تمويلات ، أي قروض، جديدة تسمح للبنك المركزي بوقف أي انهيار في العملة يمكن أن تحدث مع تحرير سعر الصرف وهو الأمر الذي لم توافق عليه مصر".

واعتبر الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي منذ أشهر أن أي انخفاض في سعر الجنيه المصري سوف يمثل تهديدا للأمن القومي المصري وأكد أنه لن ينصاع إلى مسالة مرونة سعر الصرف.

الانتخابات وسعر الصرف

ويري د خالد رمضان رئيس المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية عدم انصياع مصر لخفض عملتها يأتي بسبب إجراء الانتخابات الرئاسية في ديسمبر المقبل، فالحكومة لا تريد أن تحدث أي ارتفاع في الأسعار في خضم الانتخابات. وأكد رمضان على أن الحكومة المصرية بعد الانتخابات سيكون أمامها طريقان: الأول الاستجابة لصندوق النقد الدولي وعمل مرونة أكبر في سعر الصرف وبالتالي ينخفض الجنية وتحمل تبعاته.

أما الطريق الثاني فهو التقييد بشكل أكبر للاستيراد من الخارج إلا من السلع الاستراتيجية كالأرز، والزيت، والسكر، والقمح.

وقال عمرو عادلي، أستاذ الاقتصاد في الجامعة الأمريكية، في لقاء سابق مع بي بي سي إن إصرار الصندوق على سعر الصرف المرن، وترك الجنيه لمصيره أمام الدولار والعملات الأخرى، يتم في ظل تجاهل تام لظروف هيكلية من نوعية أن مصر مستورد صافي للغذاء والوقود.

وأي انخفاض كبير في قيمة العملة الوطنية في ضوء الاختلالات الهيكلية في الميزان الجاري يترجم بارتفاع شديد في معدلات التضخم، وهذا يزيد التكلفة الاجتماعية الكبيرة للسياسة النقدية المرنة التي يطالب بها الصندوق الذي لم تتغير روشتته الاقتصادية منذ السبعينات وحتى الآن.

https://youtu.be/YlPjiShujMQ?si=RBhsEykqOiPzHI3Y

https://youtu.be/HqvL4UTcyAg?si=hOamX_cZ9xH4pOfl

9. تحليل: تحديات الاقتصاد المصري والنمو المستدام في عام 2022[26]

تنمو قطاعات اقتصادية مصرية بقوة تخفف من نسبة البطالة، غير أن نقاط ضعف كثيرة كارتفاع الأسعار والمديونية العالية والعراقيل الكثيرة في وجه القطاع الخاص تطرح تحديات كبيرة أمامه، فيما يلي نظرة على هذه التحديات وأهمية تجاوزها .

رغم استمرار جائحة كورونا وتبعاتها حقق الاقتصاد المصري خلال العام المنصرم نسبة نمو وصلت إلى 3,3 بالمائة حسب توقعات مؤسسة التجارة والاستثمار الألمانية. وذهب كل من صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي إلى توقع نسبة نمو زادت على 5 بالمائة. وبالنسبة للعام الجاري 2022 فإن توقعات وزارة التخطيط والتنمية المصرية تذهب إلى القول بأن نسبة النمو ستكون تحدود 5,6 بالمائة، في حين تتوقع المؤسسة الألمانية المذكورة أعلاه نسبة نمو تحدود 5,2 بالمائة. وسوف يكون لهذه النسبة أثر إيجابي على التطورات الاقتصادية في مصر. ومن أبرزها الاستمرار في تطوير وتوسيع صناعة الغاز واستخراجه وتصديره كغاز مسال إلى الأسواق الأوروبية والخارجية الأخرى بأسعار زادت على الضعف مقارنة بأسعار عام 2020.

سخاء غربي في تقديم القروض!

في سياق متصل استمرت الحكومة في تحديث البنية التحتية وتوسيعها بمشاريع ضخمة في مجالات البنية التحتية والإنتاجين الصناعي والزراعي. ومن بينها مشاريع السكك الحديدية والطاقة الكهربائية، والمياه، والإسكان، والبتروكيماويات. وقد خصصت الدولة لها عشرات مليارات الدولارات من

[26] تحليل: تحديات الاقتصاد المصري والنمو المستدام في عام 2022 | سياسة واقتصاد | تحليلات معمقة بمنظور أوسع من DW | DW | 17.01.2022

خلال ضمانات واستثمارات خاصة وقروض أجنبية. وهنا ينم الاعتماد بشكل متزايد على القروض التي يقدمها صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الغربية الأخرى بسخاء لمصر، رغم الانتقادات الغربية للرئيس عبد الفتاح السيسي وحكومته في مجال حقوق الإنسان والتعددية السياسية والحريات.

ويساعد على هذا السخاء سياسات التيسير النقدي التي تتبعها البنوك المركزية الرئيسية مثل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي، ما تجعل الفوائد منخفضة وخدمة الديون أقل تكلفة. ومع استقرار الجنيه المصري وارتفاع نسبة الفائدة التي تقدمها البنوك المصرية وعوائد الاستثمار العالية في السندات الحكومية الخاصة بمشاريعها، تدفقت استثمارات من الخارج تخدود 6 مليارات دولار خلال العام الماضي شكلت 15 بالمائة من مجمل الاستثمارات المتدفقة إلى القارة الأفريقية.

زيادة الصادرات وتحسن السياحة

ومن العوامل الأخرى التي عززت النمو زيادة إيرادات القطاعين الزراعي والصناعي من صادرات الحديد والاسمنت والألمنيوم والبلاستيك والخضار والحمضيات، بفعل زيادة الطلب المحلي والعالمي عليها. كما توجه ما بين 5 إلى 6 ملايين سائح أجنبي إلى مصر خلال العام المنصرم بعد أضرار جسيمة لحقت بالسياحة المصرية قبل ذلك. ويعزز استئناف الرحلات السياحية الروسية إلى مصر قدوم المزيد من السياح والتدفقات المالية إلى الخزينة المصرية.

الفقر وخطره على النمو المستدام

مما لا شك فيه أن معدلات النمو الجيدة خففت من تبعات جائحة كورونا وخفضت البطالة بنسبة لا تقل عن 2 إلى 3 بالمائة، غير أن نسبة المصريين تحت خط الفقر لا تزال عالية تخدود 30 بالمائة. وهو الأمر الذي يشكل عامل خطر على نمو مستدام وعلى الاستقرار الاجتماعي والسياسي. ويزيد من خطورته الضغوط التضخمية المتزايدة محليا وعالميا منذ أواخر الصيف الماضي.

ويدل على ذلك ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية وفي مقدمتها الحبوب والزيوت بمعدلات عالية في إطار معدل تضخم وصل إلى 6 بالمائة خلال الشهرين الماضيين. ومن شأن معدلات كهذه جعل الفقراء أكثر فقرا وإضعاف القوة الشرائية للفئات محدودة الدخل والطبقة الوسطى التي فقدت الكثير من مكانتها خلال السنوات العشر الماضية. ومن تبعات ذلك جعل الوضع السياسي أقل استقرارا ومناخ الاستثمار أقل جاذبية. وهو أمر ينبغي مواجهته بكل السبل الممكنة، لأن ارتدادات زعزعة الاستقرار في بلد يزيد عدد سكانه على 100 مليون نسمة كمصر لا تطال بقوة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وحسب، بل والقارة الأوروبية كذلك.

خطر الوقوع في فخ الديون الخارجية

وإضافة إلى الضغوط التضخمية التي يعززها ارتفاع معدلات التضخم العالمي الذي نشهده حاليا بشكل غير مسبوق حتى في البلدان الصناعية الرئيسية كالولايات المتحدة وألمانيا واليابان، فإن عجز الميزان التجاري المصري لا يزال مقلقا. ويدل على ذلك أن حجم الصادرات لا يزال أقل من نصف حجم الواردات على مدى السنوات الأربع الماضية. وتزيد قيمة معدل العجز السنوي على 30 مليار دولار يتم تعويض قسم منها من خلال عائدات قناة السويس وتحويلات المغتربين والقروض الخارجية. ومما لا شك فيه أن الاعتماد المتزايد على هذه سيزيد العجز ويرفع حجم المديونية الخارجية الذي يزيد حاليا على 130 مقابل 100 مليار دولار عام 2018. مقابل ذلك فإن الاحتياطات الأجنبية من العملات الصعبة ما تزال متوسطة الحجم وهي تتراوح بين 38 إلى 42 مليار دولار تجعل سياسات التيسير الكمي للبنوك المركزية الرئيسية في العالم وانخفاض معدلات الفوائد على القروض، الاقتراض من الخارج أكثر جاذبية. وبالنسبة إلى مصر ما تزال خدمة الديون الخارجية تحت السيطرة مقارنة بحجم الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو الجيد. لكن السؤال الذي يطرح نفسه، ماذا لو أدمنت البلاد على

القروض ووصلت خدمة الديون إلى نقطة تصعب معها السيطرة على خدمتها كما حصل في تركيا مؤخرا ؟

أهمية أموال القطاع الخاص للمشروعات الوطنية

وهكذا فإن سياسة الاعتماد على القروض الخارجية ينبغي أن تكون أكثر حذرا في المستقبل لصالح تشجيع القطاع الخاص المصري على استثمار أمواله في مشاريع الدولة وممارسة مختلف أشكال النشاط الاقتصادي فيها، بما في ذلك المشروعات الكبيرة التي تساهم في تحديث البنية التحتية. ومن المفارقات هنا أن الحكومة المصرية تؤكد في مختلف المناسبات على ضرورة تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد من 30 إلى 50 بالمائة خلال سنوات قليلة، غير أن سياسات العراقيل المنبعة تجاهه حتى الآن لا تسمح بذلك. وهنا يطرح السؤال التالي نفسه، كيف للقطاع المذكور أن يساهم في 50 بالمائة إذا بقي نشاطه خارج القطاعات الرئيسية ؟

وتبدو العراقيل التي تواجه القطاع الخاص في نشاطه ليست بالأمر السهل. ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر حصول شركات القطاع العام والشركات التابعة للجيش على امتيازات وإعفاءات تجعل المنافسة المتكافئة معها غير ممكنة. وعلى ضوء ذلك يطالب رجل الأعمال المصري المعروف نجيب ساويرس بأن تحصر دور الدولة في تنظيم شؤون الاقتصاد وليس في تملك مؤسساته وأنشطته. وقال ساويرس في تصريح لوكالة الصحافة الفرنسية بأن "الشركات المملوكة للحكومة أو التابعة للجيش لا تدفع ضرائب أو جمارك ما تجعل المنافسة غير عادلة مع شركات ومؤسسات القطاع الخاص". كما أن ذلك حسب ساويرس تخيف المستثمرين بشكل عام والأجانب بشكل خاص، ويقول: "أنا نفسي لا أتقدم بعروض عندما تكون هناك شركات حكومية في الساحة، لأن هذه الأخيرة لا تكون متكافئة."

وهكذا فإن تحقيق التنافسية المتكافئة بين مؤسسات الدولة والجيش من جهة ومؤسسات القطاع الخاص من جهة أخرى هو أيضا من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري في المستقبل المنظور. وتزداد أهمية ذلك على توجه البنوك المركزية الرئيسية في الغرب إلى التوقف عن سياسات التيسير النقدي ورفع أسعار الفائدة. وهو الأمر الذي سيجعل خدمة القروض أعلى تكلفة أيضا على الخزينة المصرية التي قد تضطر إلى مزيد من الاقتراض لخدمة الديون القديمة وليس لتمويل مشروعات جديدة.

https://youtu.be/LB5pgxi7rG0?si=-TfjBA9MykOvnn_s

10.مع عزمها طرح سندات "الباندا والساموراي" . . مصر تسدد 52 مليار دولار خلال عامين وتستعد لـ 15 مليار أخرى.[27]

10سبتمبر 2023

سددت مصر 52 مليار دولار مستحقة عليها من ديون وأقساط دين خلال العامين الماليين الماضيين، منها 25.5 مليار دولار خلال الشهور الست الأولى من العام الجاري، وفقًا لتصريحات صحفية لوزير المالية محمد معيط. وتستعد مصر لسداد التزامات دولية تقدر بقيمة 15.1 مليار دولار قبل نهاية العام الجاري، حسب بيانات البنك المركزي. في وقت قالت معيط إن الحكومة تعتزم الاقتراض من خلال إصدار سندات الباندا الصيني، والساموراي الياباني بقيمة 500 مليون دولار لكل منهما.وأكد خبراء اقتصاد قدرة مصر على الوفاء بالتزاماتها الدولية دون تعثر في ظل تحسن إيرادات الدولة الدولارية، وتنويع الشراكات مع الشركاء الدوليين والإقليميين.

وقال الخبير المصرفي محمد بدرة، إن مصر لم تتعثر طوال تاريخها في سداد أي ديون أو أقساطها، نتيجة تنويع مصادر دخلها من النقد الأجنبي، مؤكدًا ثقته في استمرار قدرة مصر على الوفاء بالتزاماتها الدولية خلال الفترة المقبلة في ظل تحسن مصادر الدخل من قناة السويس والسياحة، إضافة إلى تعزيز جهود تحويل جزء من المديونيات إلى استثمارات ضمن برنامج لمبادلة الديون.

وترتبط مصر ببرامج مبادلة الديون مع ألمانيا وإيطاليا، ووافقت الأولى في يونيو الماضي على إعفاء مصر من سداد ديون بقيمة 54 مليون يورو مقابل تمويل إنشاء مشروع ربط مزرعتي رياح بطاقة 500

---

[27] مع عزمها طرح سندات "الباندا والساموراي .."مصر تسدد 52 مليار دولار خلال عامين وتستعد لـ 15 مليار أخرى - CNN Arabic

ميغاوات لكل منهما بشبكة نقل الكهرباء. وأضاف "بدرة"، في تصريحات خاصة لـ CNN بالعربية، أن البنك المركزي نجح في إعادة بناء الاحتياطي النقد الأجنبي إلى حد كبير من خلال الزيادة الطفيفة تدريجيًا في خلال الـ 12 شهرًا الماضية، لتأمين سيولة لسداد الالتزامات الدولية خلال الفترة المقبلة، دون حدوث أي تعثر في سداد الديون.

وفقد احتياطي النقد الأجنبي لمصر 7.8 مليار دولار خلال الفترة من فبراير إلى يوليو من عام 2022، في أعقاب اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، نتيجة خروج الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة بعد موجة زيادة أسعار الفائدة عالميًا، وبعدها زاد الاحتياطي بقيمة 1.8 مليار دولار خلال عام ليصل إلى 34.88 مليار دولار، وفقًا لبيانات البنك المركزي المصري.

وقال رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب المصري، فخري الفقي، إن مصر واجهت أزمة نقص في النقد الأجنبي نتيجة عدة عوامل أبرزها خروج الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة بعد زيادة أسعار الفائدة عالميًا، وارتفاع فاتورة الواردات نتيجة أزمة سلاسل الإمداد والتوريد بسبب جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية مما أدى إلى زيادة أسعار الشرائح الإلكترونية وبالتالي ارتفاع أسعار السيارات والأجهزة الإلكترونية، كما ارتفعت أسعار السلع الأساسية نتيجة الحرب. وارتفع معدل التضخم السنوي في المدن المصرية إلى 37.4% في أغسطس ، وزاد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين للحضر، 1.6% مقابل 0.9% في نفس الشهر من العام السابق، وفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

مصر . . التحوط من تحرير محتمل للجنيه يدفع البورصة لمسنويات قياسية . . وخبراء يعلقون

أضاف الفقي، في تصريحات خاصة لـ CNN بالعربية، أن نقص السيولة الدولارية أدى إلى خفض سعر صرف الجنيه أمام الدولار لأكثر من 50% ليسجل الدولار قرب مستوى 31 جنيه، مما انعكس على

ارتفاع أسعار التضخم لمستويات قياسية، والتي تأثرت هي الأخرى بزيادة أسعار السلع الأساسية عالميًا، مما دفع البنك المركزي لزيادة سعر الفائدة 11% منذ مارس من العام الماضي لكبح جماح التضخم. وارتفع سعر صرف الدولار أمام الجنيه من مستوى 15.5 جنيه في مارس 2022 إلى 30.82 جنيه للشراء بالبنك المركزي المصري، وذلك نتيجة نقص موارد مصر من النقد الأجنبي متأثرة بخروج الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة بعد رفع الفائدة عالميًا، وارتفاع فاتورة استيراد السلع الأساسية بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية.

وذكر الفقي أن البنك المركزي المصري يعمل في الوقت الحالي على 3 ملفات بالتوازي، وهي أولًا إعادة بناء الاحتياطي النقدي للبلاد بعد خروج الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة، وثانيًا تلبية تكلفة فاتورة الاستيراد المرتفعة والتي تصل إلى 8 مليارات دولار شهريًا، وثالثًا سداد التزامات مصر الدولية من الديون وأقساط الدين بمتوسط 2 مليار دولار شهريًا، وذلك من خلال زيادة مصادر النقد الأجنبي عبر زيادة عوائد السياحة وقناة السويس والصادرات المصرية والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحفيز زيادة تحويلات المصريين بالخارج، بهدف بناء احتياطي يكفي في الوقت الحالي لتغطية احتياجات البلاد لمدة 3 شهور. وحققت قناة السويس أعلى عائد في تاريخها مسجلة 9.4 مليار دولار خلال السنة المالية الماضية 2023/2022 بنسبة زيادة غير مسبوقة بلغت 35% عن السنة المالية السابقة.

وقال الفقي إنه بجانب تعزيز إيراداتها الدولارية، حصلت مصر على تمويلات من مؤسسات تمويل دولية أبرزها الحصول على قرض من البنك الدولي بقيمة 7 مليارات دولار، وقرض آخر من صندوق النقد الدولي بقيمة 3 مليارات دولار بجانب تمويلات من شركائها الدوليين والإقليميين في صورة ودائع خليجية، وبيع أصول حكومية بقيمة إجمالية 5.2 مليار دولار، وهناك حزمة أخرى من الأصول سيتم بيعها خلال الفترة المقبلة لجمع 5 مليارات دولار، علاوة على إصدار سندات في الأسواق

الدولية مثل سندات الساموراي والباندا. وفي نهاية أغسطس الماضي، وافق مجلس الوزراء على قيام وزارة المالية بتنفيذ إصدار جديد من "سندات الساموراي"، بقيمة 500 مليون دولار، بالين الياباني، لمدة خمس سنوات، وذلك في إطار تحقيق مستهدفات تنويع الأسواق الدولية، والعملات، والمستثمرين؛ لتمويل الموازنة العامة، وإطالة متوسط عمر الدين. وقال الفقي إن مصر نجحت في سداد التزامات دولية بقيمة 96 مليار دولار خلال الأعوام من يوليو لعام 2016 حتى سبتمبر لعام 2022، مما يؤكد التزام مصر بالوفاء بتعهداتها من الديون والأقساط في المواعيد المحددة، ولكن استكمال هذا الالتزام يتطلب سرعة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لافتًا التسهيلات التي أقرتها الحكومة لتشجيع زيادة القطاعات الإنتاجية، إضافة إلى موافقة صندوق النقد الدولي على استكمال قرضه لمصر مبلغ 3 مليارات دولار، وصرف الشريحة الأولى في ديسمبر بقيمة 347 مليون دولار، وأجلت صرف الشريحتين الثانية والثالثة بعد تنفيذ برنامج الإصلاح المتفق عليه، والذي يشمل تحرير كامل لسعر الصرف، وبيع أصول حكومية.

https://youtu.be/YIPjiShujMQ?si=rmGLIAJuR-oyOdMs

تعكس نسب النمو هذه تأثير أكثر من عامل بشكل إيجابي على التطورات الاقتصادية في مصر. ومن أبرزها الاستمرار في تطوير وتوسيع صناعة الغاز واستخراجه وتصديره كغاز مسال إلى الأسواق الأوروبية والخارجية الأخرى بأسعار زادت على الضعف مقارنة بأسعار عام 2020.

الفصل السابع

محطات وأزمات لا تنسى!

.1

دعم المواد الغذائية في مص . . محطات وأزمات لا تُنسى

1910 نهاية الحرب العالمية الاولى

في العقد الثاني من القرن الماضي اتخذت مص لفترة طويلة خطوات للحفاظ على أسعار الخبز بأسعار معقولة . وبعد فترة وجيزة من نهاية الحرب العالمية الأولى، استوردت القمح ودقيق القمح من أستراليا وباعته بخسارة في مناجر مملوكة للحكومة في محاولة لخفض الأسعار المحلية.

.2

دعم المواد الغذائية في مص . . محطات وأزمات لا تُنسى

الأربعينيات – آثار الحرب العالمية الثانية تصل المجتمع المصري

استحدثت مص نظام التوزيع بالبطاقات لكافة المواطنين لمواجهة شح عدد من السلع الأساسية إبان الحرب التي أثرت بشدة على مستوى المعيشة، وذلك من خلال برنامج بلغت قيمته مليون جنيه مصري. في بعض الأحيان، كان يتم دعم المواد الغذائية ومواد أساسية أخرى شهرياً كالسكر، وزيت الطعام، والشاي والكيروسين. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية واستقرار الأوضاع التجارية والاقتصادية عالمياً تم إلغاء الدعم الحكومي.

.3

دعم المواد الغذائية في مص . . محطات وأزمات لا تُنسى

الخمسينيات والسينيات – مظلة الدعم تمتد وتتسع

وسعت مص نظام دعم المواد الغذائية، لكن تكلفة دعم القمح كانت ضئيلة في سنوات عديدة . شمل الدعم كل القطاعات، فيما قدمت الحكومة دعماً غير مباش لهيئات حكومية لسد العجز لديها كالنقل العام والكهرباء والمياه، والسكك الحديدية ،والوقود، وغيرها . بدأ استخدام البطاقات التموينية لتوفير سلع رئيسية نقصت بعد 1967 نتيجة للحرب وتمكن من الحصول على حصص شهرية شملت الدقيق والسكر والصابون والأرز وزيت الطعام.

.4

دعم السلع الغذائية في مص . . محطات وأزمات لا تُنسى

عقد السبعينيات – أزمة إمدادات القمح العالمية تصل مص

تمت إضافة بعض السلع التموينية ، مع الإبقاء على دعم المواصلات والكهرباء والمخبوزات لتصل قيمة الدعم المباش عام 1970 إلى نحو 20 مليون جنيه. لكن زيادة حادة في أسعار القمح بالسوق العالمية أوائل السبعينيات أدت إلى ارتفاع تكلفة دعم المواد الغذائية الذي بدأ يستحوذ على نسبة كبيرة من الإنفاق الحكومي

.5

دعم المواد الغذائية في مصر.. محطات وأزمات لا تُنسى

1977وانتفاضة الخبز

أعلن الرئيس الراحل أنور السادات عن زيادة أسعار بعض المواد الغذائية والسلع، كالخبز والشاي والأرز والسكر واللحوم والمنسوجات وغيرها من السلع الضرورية بنسبة تصل إلى الضعف، ما تسبب بغضب شعبي عارم وأحداث عُرفت وقتها بانتفاضة الخبز، وهذا ما دفع الحكومة لحظر التجوال ونزل الجيش إلى الشارع للسيطرة على أعمال تخريب استهدفت مبانٍ حكومية ومحلات تجارية. ولم يعد الهدوء حتى تراجعت الحكومة عن قراراتها.

.6

دعم المواد الغذائية في مصر.. محطات وأزمات لا تُنسى

الثمانينيات والتسعينيات – زيادات طفيفة في سعر الخبز

بقيت أسعار الخبز المدعوم عند نصف قرش حتى منتصف 1980، ثم تقرر زيادة سعره إلى قرش واحد. وخلال عام 1984 رفعت الحكومة سعر الخبز المدعوم إلى قرشين واستمر ذلك حتى عام 1988 عندما تقرر زيادة سعره إلى 5 قروش. خفضت مصر ببطء برامج الدعم خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات. وفي حين لم يتم رفع أسعار الخبز بشكل مباشر، تم إدخال تغييرات طفيفة تتعلق بحجم وجودة الأرغفة، مما ساعد في تقليل تكلفة البرامج.

.7

دعم المواد الغذائية في مصر . . محطات وأزمات لا تُنسى

" - 2011عيش – حرية – عدالة اجتماعية"

"عيش" (خبز) كانت الكلمة الأولى في الشعار الرئيسي لانتفاضة 2011 التي أطاحت بالرئيس المصري السابق حسني مبارك. كانت الإشارة إلى "العيش – الخبز" رمزية كإشارة إلى عدم وجود ما يكفي من الوظائف وانخفاض الدخل لدى شرائح عديدة من المواطنين الذين لجأ عدد كبير منهم إلى العمل في وظيفتين وحتى ثلاث وظائف لسد الاحتياجات الأساسية من تعليم، وصحة، وغذاء، وسكن. وفي ميدان التحرير رسم فنانو الغرافيتي "العيش" على الجدران.

.8

دعم المواد الغذائية في مصر . . محطات وأزمات لا تُنسى

2013إلى اليوم

اتخذت الحكومة منذ 2013 قرارات برفع الدعم عن كثير من الخدمات والسلع، كان أبرزها ارتفاع لأسعار الكهرباء والغاز الطبيعي والوقود، وامتد الحديث إلى رفع الدعم عن رغيف الخبز، بهدف توفير الأموال لمنظومة التغذية المخصصة للمدارس بقيمة 8 مليارات جنيه مصري. وتوفر الحكومة حاليا رغيف الخبز المدعوم لنحو 60 مليون شخص، بمعدل 5 أرغفة للفرد يومياً، بسعر 5 قروش للرغيف الواحد.

محطات لا تنسى في تاريخ مصر

الموسكي

محطة سكة حديد القاهرة

محطة سكة حديد الإسكندرية

الفصل الثامن

مشكلة العجز المائي وتأثيرها السالب على حياة المصريين

1. قصة العجز المائي في مصر[28]

قال الدكتور عباس شراقي، رئيس قسم الموارد الطبيعية بمعهد البحوث الأفريقية، إن نصيب حصة مصر من نهر النيل **55.5** مليار متر مكعب تأتي من نهر النيل، بالإضافة إلى مليار من أمطار الساحل الشمالي وبعض مناطق سيناء والبحر الأحمر.

وأضاف شراقي" أن المياه الجوفية في الواحات لا يتم حسابها لأنها غير متجددة، وبذلك يكون الإجمالي **56.5** مليار متر مكعب، أما كمية المياه المطلوبة للفرد لكي يعيش حياة كريمة هي ألف متر مكعب سنويًا. وكانت وزارة الري والموارد المائية قد أوضحت أن سبب زيادة نسبة العجز المائي هو الزيادة السكانية، وزيادة الطلب على المياه للأغراض الصناعية والزراعية، وإهدار المياه، وهو ما ينذر بخطر إذا استمر الأمر خلال السنوات المقبلة. وأشارت الوزارة الي أنها اتخذت عدة إجراءات لتطوير الموارد المائية وذلك من خلال تطهير الترع والمصارف، بجانب مشروع حماية السيول التي استطاعت الوزارة أن توفر من خلاله كميات كبيرة من المياه.

[28] قصة العجز المائي في مصر | إنفوجراف(vetogate.com)

2. تحليل: العجز المائي المصري وضعف السياسة إزاء إيجاد الحلول[29]

تعاني مصر من نقص المياه قبل سد النهضة. ومع وصول المفاوضات بشأنه إلى طريق مسدود تقف القاهرة أمام تحديات حياتية تهدد بمزيد من النقص. ما الذي ينبغي عمله لمواجهة ذلك؟ وهل من سبيل للتوصل إلى اتفاق بعيدا عن قرع طبول الحرب؟

تواجه مصر منذ سنوات مشكلة نقص المياه في أوقات عدة من السنة حتى قبل البدء بملء سد النهضة الإثيوبي. ويزيد من النقص الطلب المتزايد على المياه بشكل أسرع من تعزيز مصادر توفيرها. ويقف وراء هذا الطلب عوامل من أبرزها الزراعة ومشاريع توسيع رقعة الأراضي الزراعية، وزيادة عدد السكان وبناء مدن جديدة الأمر الذي يعني الحاجة للمزيد من مياه الشرب والاستهلاك المنزلي. ويزيد الطين بلة تراجع كميات المياه المتوفرة في مواسم الجفاف بسبب قلة الأمطار.

واليوم ومقابل هذا الوضع تصر أديس أبابا بشكل منفرد على ملء السد قبل الاتفاق مع القاهرة والخرطوم على جدول زمني ينظم القيام بذلك دون إلحاق أضرار كبيرة بالاقتصادين المصري والسوداني. ومع هذا الإصرار الإثيوبي تزداد الخشية من عجز مائي متزايد في السنوات القليلة المقبلة مع ما تجره من عجوزات كبيرة أخطرها العجز الغذائي. وحسب مصادر المؤسسة الألمانية للتجارة والاستثمار تريد أديس أبابا تقليص حصة مصر السنوية من 55.5 إلى 35 مليار متر مكعب من مياه النيل. ويتضح حجم المشكلة من واقع اعتماد المصريين هذه المياه بنسبة تزيد على 90 بالمائة. غير أن الأخطر من ذلك حقيقة أن مياه النيل الأزرق التي بُني عليه سد النهضة الإثيوبي تشكل 70 بالمائة منها.

[29] تحليل: العجز المائي المصري وضعف السياسة إزاء إيجاد الحلول | سياسة واقتصاد | تحليلات معمقة بمنظور أوسع من DW | DW | 20.06.2021

وهكذا فإن التحكم بمياه النهر بشكل يؤدي إلى حجزها يشكل خطرا وجوديا على مصر التي تدين بوجودها له منذ الأزل.

خطط طموحة، لكن أين المشكلة؟

وصلت المفاوضات المتعلقة بالخلاف حول سد النهضة بين القاهرة والخرطوم من جهة وأديس أبابا من جهة أخرى إلى طريق مسدود في الوقت الحاضر. ومع التصعيد الكلامي وتهديد مصر بحل عسكري ودخول أطراف دولية وعربية جديدة إلى حلبة التفاوض تتعقد المشكلة ويضيع المزيد من الوقت قبل التوصل إلى حل. ويدعم هذه الخشية أن إثيوبيا ليس في صالحها إبرام اتفاق. كما أن بعض جهات الوساطة ليس لها مصلحة فيه، لاسيما تلك التي ساهمت في تمويل السد واشترت أراضي واسعة في إثيوبيا بهدف استثمارها ومن بينها جهات عربية. في هذه الأثناء تعمل القاهرة على تنفيذ خطط تساعد على الحد من مشكلة نقص المياه المتزايدة. وحسب وزارة الموارد المائية والري المصري تقضي هذه الخطط باستثمار حوالي 50 مليار دولار بين عامي 2019 و2037 في مشاريع تركز على إعادة تدوير مياه الصرف الصحي وصيانة أقنية الري وشبكات الأنابيب المتهالكة لتقليل الفاقد من المياه. غير أن المشكلة تكمن في صعوبة توفير مصادر تمويل مثل هذا المبلغ.

وتهدف الاعتماد على مصادر بديلة وأكثر استدامة تجهد الحكومة المصرية كخطوة أولى لإشراك الأهالي والقطاع الخاص في تمويل وإدارة مشاريع بقيمة 500 مليون دولار في أكثر من منطقة. بالتوازي مع الخطط الطموحة تم البدء بتجربة زراعات تحتاج إلى كميات أقل من المياه. ومن بينها على سبيل المثال زراعة الأرز الجاف الذي طورت مصر عدة أصناف منه مثل "جيزة 178" و "جيزة 179" وجربتها في محافظة الوادي الجديد. وقد أظهرت التجربة نجاحا تمثل في تقليص استهلاك المياه بنسبة 50 بالمائة مقارنة بزراعة الأرز المائي دون تأثير كبير على مستوى الإنتاجية.

تجربة ناجحة، لكن ماذا بعد؟

يشكل نجاح تجربة الأرز الجاف رغم محدودية الأراضي التي شملتها علامة فارقة كونه يفسح المجال ويعزز فرص تحويل مجمل القطاع الزراعي إلى زراعات توفر المياه وتستخدم طرق الري الحديثة الموفرة للمياه. ويكتسب هذه الأمر أهمية خاصة إذا عرفنا أن القطاع الزراعي المصري يستهلك لوحده نحو 80 بالمائة مجمل استهلاك مصر السنوي من المياه حاليا، حسب منظمة الأغذية والزراعة العالمية/ الفاو. غير أن النجاح في تعميم الزراعات الموفرة للمياه واستثمار أموال كبيرة في مشاريع مائية جديدة لن يوفر البديل عن الفقدان السنوي لقسم كبير من مياه النيل، لاسيما وأن شبكات المياه لا تغطي سوى 35 بالمائة من الريف المصري حتى الآن. وما يزال استهلاك الفرد المصري من المياه دون المعدلات العالمية الضرورية. كما أن التوسع العمراني والنمو الاقتصادي يتطلب كميات إضافية من المياه لا يمكن

لمشاريع إعادة التدوير والمياه الجوفية سدها على المدى الطويل. وهنا يبقى السؤال الأهم ألا وهو، ما العمل لدفع مفاوضات سد النهضة المتوقفة إلى الأمام؟

لا للحرب، بل لمبادئ القانون الدولي

يتطلب الاتفاق على تقاسم مياه النيل الاعتماد على مرجعية القانون الدولي والاتفاقيات الأوروبية خصوص تقاسم مياه الأنهار العابرة للحدود، ومن المؤكد أن التهديد بحلول عسكرية على غرار ما تفعله مص سوف يعقد المشكلة. ومن المؤكد أن الحرب في حال وقعت لن تأتي بمنتص وسوف تكون تكلفتها على مص وإثيوبيا والسودان أعلى بكثير من تكلفة التوصل إلى اتفاق يضمن مصالح الأطراف الثلاثة قدر الإمكان .ومن هنا فإن المخرج الوحيد لمواجهة نقص المياه يكمن في حشد المزيد من الجهود على أساس إيجاد حوافز وإغراءات تدفع نحو اتفاق واقعي ومستدام. ويقوم اتفاق كهذا على اعتراف الأطراف المعنية بحق كل منها في الحصول على حصة شبه عادلة من مياه لتوفير مياه الشرب، والاستهلاك المنزلي ،وتنمية زراعته ،واقتصاده. وهنا ينبغي أخذ ضمان استمرار وتطوير مشاريع مص والسودان الحيوية التي تمت إقامتها قبل بناء سد النهضة بعين الاعتبار. ومن حق إثيوبيا كواحدة من أفقر بلدان العالم أخذ الحصة التي تساعدها في القضاء على الفقر والمجاعة وتنمية بنيتها التحتية. وفي تفاصيل البحث عن اتفاق يمكن للأطراف المتنازعة الاعتماد على اتفاقات دولية عديدة تنظم استخدام مياه الأنهار العابرة للحدود مثل الاتفاقيات المتعلقة باستخدام مياه نهري الدانوب والراين في أوروبا . وتتضمن هذه الاتفاقيات استغلال المياه على أساس التنسيق بين مختلف الأطراف بعيدا عن النزاعات العسكرية. وينبغي أن تشكل مرجعيات القانون الدولي أساسا لأي اتفاق مستقبلي، لاسيما وأن العشرات من بلدان العالم اعتمدت عليها في اتفاقيات مائية ناجحة. ومن أحدث

هذه المرجعيات "اتفاقية قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية" التي أقرتها الأمم المتحدة ودخلت حيز التنفيذ عام 2014 بعد تصديق 35 دولة عليها.

سد النهضة الإثيوبي

3. مصر وقضية المياه[30]

16 يونيو 2022

تولي مصر قضية المياه أقصى درجات الاهتمام سواء من حيث المحافظة على مواردها المائية وحُسن إدارتها أو الدفاع عن حقوقها التاريخية في مياه النيل، المورد الرئيسي للمياه، وهو ما تمت ترجمته في اتفاقيات قانونية عديدة شاملة ومحددة، مع دول حوض النيل، تلزم الجميع باحترامها وعدم الإخلال بها، وفي المقابل تتعاون مصر مع دول حوض النيل وتشاركها في العديد من المشاريع التنموية لديها .

كما ساهمت مصر في إنشاء العديد من السدود ومحطات مياه الشرب الجوفية، وقامت بإعداد الدراسات اللازمة لمشروعات إنشاء السدود متعددة الأغراض لتوفير الكهرباء ومياه الشرب لمواطني الدول الإفريقية، ومن أهم هذه الاتفاقيات: اتفاقية 1959، التي تحصل مصر بمقتضاها على 55.5 مليار

[30] مصر وقضية المياه–الهيئة العامة للاستعلامات لاى بتنوزظ(sis.gov.eg)

متر مكعب سنويًا من المياه، وتحصل السودان على 18.5 مليار متر مكعب، باعتبار أن الإيراد الكلي للنهر هو 84 مليارًا، يضيع منها نحو 10 مليارات أثناء الاندفاع من الجنوب إلى الشمال بسبب البخر والتسرب. واتفاقية إعلان المبادئ عام 2015، بين مصر والسودان وإثيوبيا، في الخرطوم، التي أكدت على التعاون المشترك على أساس التفاهم والمنفعة والمكاسب للجميع ومبادئ القانون الدولي، وتفهم الاحتياجات المائية لدول المنبع والمصب بمختلف مناحيها .

تقدر موارد مصر المائية بحوالي 60 مليار متر مكعب سنويا من المياه، يأتي معظمها من مياه نهر النيل، بالإضافة لكميات محدودة للغاية من مياه الأمطار والمياه الجوفية العميقة بالصحاري، وفي المقابل يصل إجمالي الاحتياجات المائية في مصر لحوالي 114 مليار متر مكعب سنويًا من المياه (حسب تصريح وزير الموارد المائية في 28 مارس 2021)، ويتم تعويض هذه الفجوة من خلال إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والمياه الجوفية السطحية في الوادي والدلتا، بالإضافة لاستيراد منتجات غذائية من الخارج تقابل 34 مليار متر مكعب سنويًا من المياه .

يواجه قطاع المياه في مصر تحديات جمة وعلى رأسها الزيادة السكانية والتغيرات المناخية وسد النهضة الإثيوبي، ومصر بما تملكه من خبرات وطنية متميزة في مجال الموارد المائية والري، يمكنها التعامل مع مثل هذه التحديات بمنتهي الكفاءة وإيجاد الحلول العملية لها من خلال تحويل مثل هذه التحديات لفرص يستفيد منها المصريون.

تقوم مصر ببعض المشروعات القومية الكبرى التي تهدف لترشيد استخدام المياه وتعظيم العائد منها، فتقوم وزارة الموارد المائية والري خلال العام الحالي 2021 بتنفيذ المشروع القومي لتأهيل الترع والذى يهدف لتحسين عملية إدارة وتوزيع المياه، كما تقوم الوزارة بالعمل في المشروع القومي للتحول من الري بالغمر لنظم الري الحديث وتشجيع المزارعين على هذا التحول، لما له من أثر واضح في ترشيد استهلاك

المياه،، بالإضافة لتنفيذ العديد من المشروعات الكبرى في مجال إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي، مثل مشروع الاستفادة من مياه مصرف بحر البقر بشرق الدلتا والاستفادة من مياه مصارف غرب الدلتا ومشروع مصرف المحسمة بالإضافة لإنشاء أكثر من 100 محطة خلط وسيط. وعلى صعيد التطوير التشريعي أعدت الدولة مشروع قانون الموارد المائية والري الجديد، الجاري مناقشته حاليًا بمجلس النواب، ويهدف لتحسين عملية تنمية وإدارة الموارد المائية وتحقيق عدالة توزيعها على كافة الاستخدامات والمنتفعين.

السياسة المائية المصرية

عملت الحكومات المصرية المتعاقبة على إعداد استراتيجيات وسياسات مائية وخطط قومية، بما يُسهم في تحقيق الاستفادة القصوى مما تحصل عليه مصر من مياه النهر. ففي مستهل عام 1998 تم وضع أول إستراتيجية متكاملة للسياسة المائية لمصر، تعتمد في تنفيذها على نظرية "الإدارة المتكاملة للموارد المائية"، ويشترك في تنفيذها وزارات وجهات متعددة..

وقد بلغت تكلفة مشروعات الاستراتيجية بمحاورها المختلفة 145 مليار جنيه، واصلت مصر تنفيذها حتى عام 2017،

وتنقسم هذه الإستراتيجية إلى ثلاثة محاور أساسية :

1. تعظيم الاستفادة من كل قطرة مياه.

2. القضاء على التلوث ومواجهة مشكلته.

3. التعاون مع دول حوض نهر النيل للحفاظ عليه وتنميته.

تضمنت الإستراتيجية محورين أساسيين للعمل من خلالهما، وهما:

المحور الأول:

تختص بما يمكن أن نسميه السعي نحو الاستخدام الجيد للموارد المائية، وذلك من خلال نظرية الإدارة المتكاملة للموارد المائية التي تأخذ في حسبانها جميع الموارد المتاحة والمطلوبة لمواجهة جميع الاستخدامات وإحداث توازن بينها من خلال انتهاج عدد من السياسات الهادفة التي تعظم الفائدة من وحدة المياه.

المحور الثاني:

طرح بدائل خارجية تهدف إلى التعاون مع دول حوض النيل لتنمية مواردها المائية وحُسن استغلالها من جانب وتنفيذ مشاريع أعالي النيل بهدف خفض الفواقد وزيادة تصريف النهر لصالح دول الحوض من جانب آخر.

في نهاية عام 2020 أطلقت مصر استراتيجية لإدارة الموارد المائية حتى عام 2050، ضمن محاور الخطة القومية للموارد المائية (2017/2037) بتكلفة 50 مليار دولار، أطلق عليها "4 ت" بمشاركة عدد من الوزارات، ومن أهم المشروعات التي تقوم الوزارة بتنفيذها حالياً ضمن هذه الخطة: المشروع القومي لتأهيل الترع، ومشروع التحول من نُظم الري بالغمر إلى نُظم الري الحديث، وبرامج التكيف مع التغيرات المناخية، والحماية من ارتفاع منسوب سطح البحر، ومشروعات حصاد الأمطار. وتولى هذه الخطة اهتمامًا خاصًا بالسنوات المتوسطة 2020 و2030، لعدة أسباب منها أن مصر قامت بإعداد استراتيجية التنمية المستدامة للدولة حتى عام 2030، وذلك بهدف وضع مصر ضمن أفضل 30 دولة

على مستوى العالم اقتصاديًا واجتماعيًا وذلك بحلول عام 2030، كما أنه يتوافق مع أسلوب الخطط الخمسية للتخطيط المالي الذى ستتحول إليه مصر مرة أخرى بداية من عام 2020، ولذا اطلق عليها الخطة القومية للموارد المائية 2037، وبجانب اعتماد الخطة القومية في المقام الأول على الخبرات المكتسبة والدروس المستفادة من تنفيذ الخطة القومية الأولى للموارد المائية 2017 خلال الفترة بين عامي 2005 و 2017، وبالإضافة إلى ذلك، فإن الخطة تأخذ في الاعتبار أهداف استراتيجية التنمية المستدامة في مصر.

التحديات المائية التي تواجهها مصر

تتزايد التحديات المائية التي تواجهها مصر من تزايد السكان الى التغيرات المناخية وصولا الى سد النهضة خاصة بعد انتهاء الحكومة الاثيوبية من المرحلة الأولى[31] لملء السد في يوليو 2020 وبات من المؤكد أن استكمال ملء السد من جانب إثيوبيا يمثل بدء الخطوات العملية في التأثير علي حصة مصر من مياه النيل البالغة نحو 55.5 مليار متر مكعب. وعلي الرغم من النمو السكاني المضطرد في مصر، وتزايد الاحتياج للمياه للزراعة والاستخدامات المنزلية والصناعية، فإن أرقام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء تشير بوضوح الي تراجع موارد مصر المائية في عام 2020/2019 إلي 60,5 مليار متر مكعب، وبات من المحتم علي الحكومة المصرية الحفاظ علي موارد مصر المائية بالكامل وتنميتها لمواكبة الاحتياجات الحالية والمستقبلية .

[31] أعلن رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد يوم 10 سبتمبر 2023 أن بلاده أكملت بنجاح الملء الرابع والأخير لسد النهضة الإثيوبي الكبير على نهر النيل. وأتت إفادته عبر صفحته الرسمية على موقع "إكس" بعد أسبوعين من اختتام المفاوضات بين إثيوبيا ومصر والسودان من دون تحقيق تقدم كبير، ومع ذلك اتفقت الدول الثلاث على استئناف المحادثات في سبتمبر (أيلول) الجاري بأديس أبابا.

ومن أهم التحديات التي تواجه مصر في هذا الصدد:

أولا: تمثل الزيادة السكانية تحدّيًا رئيسيًا للموارد المائية، فمن المتوقع أن يصل إجمالي السكان في مصر لأكثر من 175 مليون نسمة في عام 2050 وهو ما يمثل ضغطًا كبيرًا على الموارد المائية.

ثانيا: تعد التغيرات المناخية تحدّيًا كبيرًا لموارد مصر المائية في ظل الارتفاع الملحوظ لدرجة الحرارة وكذلك ما تشهده مصر من ظواهر جوية متطرفة وغير مسبوقة مثل الأمطار الشديدة التي تضرب مناطق متفرقة من البلاد، بالإضافة إلى ارتفاع منسوب سطح البحر وتأثيره السلبي الخطير على المدن والمناطق الساحلية.

ثالثًا: سد النهضة الإثيوبي وتأثيره على مياه نهر النيل، حيث يُعتبر أحد التحديات الكبرى التي تواجه مصر حاليا، خاصة في ظل الإجراءات الأحادية التي يقوم بها الجانب الإثيوبي فيما يخص ملء وتشغيل سد النهضة، وما ينتج عن هذه الإجراءات الأحادية من تداعيات سلبية ضخمة لن تقبلها الدولة المصرية .

مشروع سد النهضة (Renaissance Dam)

يرجع مشروع سد النهضة إلى إعلان الحكومة الأثيوبية في 2 أبريل 2011، البدء في هذا المشروع لتوليد طاقة تقدر بـ 5250 ميجاوات على النيل الأزرق بولاية (جوبا/بني شنقول جومز) غرب أثيوبيا والتي تبعد بمسافة تتراوح من 20 إلى 40 كم عن الحدود الأثيوبية مع السودان وداخل الحدود الأثيوبية، بتكلفة قدرها بتكلفة 4.8 مليار دولار، ومن المفترض أن يبلغ ارتفاع السد حوالي 5,84 متراً .

ووفقاً لآراء الخبراء فإن مخاطر سد النهضة تكمن فيما يلي :

1. تخفيض حصة مصر المائية بواقع 20 مليار متر مكعب من مياه النيل، وهو ما سيتسبب في كارثة محققة نظرًا لأن مصر تعتمد اعتمادًا شبه كامل على مياه النيل، نظرًا لكونها دولة صحراوية، كما أن لديها أعداد كبيرة من السكان (حوالي 100 مليون نسمة) وتحتاج لمياه النيل لكي تغطى

احتياجات ومطالب السكان المتزايدة، وتنفذ خطط التنمية الشاملة. وتؤكد الأبحاث الصادرة عن جامعة القاهرة أن التأثيرات المتوقعة لإنشاء سد النهضة على مصر قد تكون كارثية حيث من المتوقع ألا تتمكن مصر من الحصول على كامل حصتها من مياه النيل، وقد تتضاءل هذه الحصة لتصل إلى 34 مليار متر مكعب سنويًا، وهو ما يشكل كارثة محققة لمصر، في حال حدوثه، نتيجة للدمار الذي سيصيب الزراعة والثروة الحيوانية ويوقف مشروعات التنمية بها، إلى جانب الآثار البيئية المدمرة والجفاف مما قد يدفع المنطقة للدخول في صراعات عسكرية على المياه أو ما يعرف بحروب المياه .

2. في حالة الانتهاء من مشروع سد النهضة والبدء في سنوات التخزين سوف يؤدى ذلك إلى نقص في حصة مصر من المياه بنسبة تتراوح من 9 إلى 12 مليار متر مكعب سنويًا، وفي حال قررت أثيوبيا بناء مجموعة السدود المتكاملة (أربعة سدود) فإن ذلك سيؤدى إلى زيادة النقص في حصة مصر من المياه بمقدار 15 مليار متر مكعب سنويًا، هذا إلى جانب خسارتها لحوالي 3 ملايين فدان من الأراضي الزراعية وتشريد ما يتراوح من 5 إلى 6 ملايين مزارع، ويراهن الخبراء على قرار اللجنة الدولية برفض مقترحات أثيوبيا لبناء السد الأمر الذي قد يلزمها بضرورة التوصل إلى اتفاق مع مصر .
3. هناك احتمال أن تحدث انهيار في السد نتيجة لبنائه في منطقة منحدرة تشهد اندفاع مياه النيل الأزرق بما يزيد عن نصف مليار متر مكعب يوميًا وهي مياه تتحدر من أماكن ذات ارتفاعات شاهقة تصل إلى 2000 متر، وهو ما قد يتسبب في حدوث فيضانات عارمة قد تطيح ببعض القرى والمدن، أما في حالة الانهيار التام فإن اندفاع المياه الهائلة المختزنة خلف السد سوف يتسبب في إغراق العديد من المدن وقد يغرقها تمامًا وستكون الخرطوم من بين هذه المدن، وذلك نتيجة انهيار ودمار سدود الروصيروص وسنار ومروى الواقعة داخل الحدود السودانية .

4. من المتوقع أن تستمر فترة ملء الخزان لسد النهضة 6 سنوات، سوف يصاحبها عجز في إنتاج الطاقة المائية في مصر إلى جانب انخفاض مستوى بحيرة ناصر إلى حوالي 15 متر، وذلك إلى جانب حدوث فترات جفاف وتدهور في نوعية المياه .
5. وبناء على ما سبق، فإن أزمة مياه النيل تعد إحدى أكبر وأخطر التحديات التي تواجهها مصر نظرًا لكونها أزمة ترتبط بالأمن القومي المصري ومستقبل الأجيال القادمة، ويكمن التحدي في خرق أثيوبيا لاتفاقها مع مصر في أعقاب ثورة 25 يناير، والذي تضمن عدم إقدام أثيوبيا على أي إجراء يتعلق بالمياه وينتج عنه إضرار بمصر وأمنها المائي والقومي .

الموارد المائية الحالية والمستهدفة

من أبرز القضايا القومية التي تهتم بها مصر في الوقت الحالي تعظيم الاستفادة من مصادر مواردنا المائية نظرًا لأن المياه هي الركيزة الأساسية للتنمية ولتأثيرها المباشر على حاضر ومستقبل شعبنا، وأمنه السياسي ،والاقتصادي، والاجتماعي. وتتحصر الموارد المائية التقليدية في مصر في نهر النيل والمياه الجوفية والأمطار والسيول وموارد غير تقليدية تتمثل في مياه الصرف الصحي المعالج والصرف الزراعي.

أولاً: الموارد المائية الحالية واستخداماتها

نهر النيل

يُعد نهر النيل المصدر الرئيسي للمياه في مصر حيث تبلغ حصة مصر من مياهه 55.5 مليار متر مكعب تمثل 79.3% من الموارد المائية وتغطي 95% من الاحتياجات المائية الراهنة .

المياه الجوفية

تقدر كمية المياه الجوفية المستخدمة في مصر نحوالي 6.1 مليار متر مكعب/سنه في الوادي والدلتا ويمكن زيادة هذه الكمية مستقبلاً لتصل إلى 7.5 مليار متر مكعب/سنه دون تعريض المخزون الجوفي للخطر .

الأمطار

لا تعد الأمطار مصدرًا رئيسيًا للمياه في مصر لقلة الكميات التي تسقط شتاءً حيث يسقط على مصر نحو 1.3 مليار متر مكعب من مياه الأمطار كل عام.

إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي

مياه الصرف الزراعي من المصادر المائية التي لا يستهان بها، حيث يبلغ المتوسط السنوي لمياه الصرف الزراعي نحو 12 مليار متر مكعب/سنة يعاد استخدام حوالي 5.7 مليار متر مكعب حاليًا، وقد بذلت جهود ساعدت في الوصول بها إلى 9 مليارات متر مكعب عام 2017 يستفاد بها في مشروعات التوسع الزراعي .

مياه الصرف الصحي المعالجة

يمكن استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة لأغراض الري بشرط أن تفي بالشروط الصحية المتعارف عليها عالميًا، حيث تبلغ كميتها نحو 2.5 مليار متر مكعب سنويًا يعاد استخدام حوالي 1.3 مليار متر مكعب منها بعد معالجتها في مشروعات استزراع الأراضي الصحراوية.

ثانياً: استخدامات المياه

يمثل الاستخدام الزراعي للمياه الجزء الأكبر من استخدامات المياه حيث بلغ نحو 65،61 مليار متر مكعب من إجمالي الاستخدامات عام 2018/2017 وقُدرت احتياجات القطاع الصناعي من المياه بنحو

4.5 مليار متر مكعب عام 2018، يُستهلك منها فعليًا نحو 9.4 مليارات متر مكعب عام 2019/2018 والباقي يعود إلى النيل والترع والمصارف نحالة ملوثة .

أما بالنسبة لاستخدامات مياه الشرب والأغراض الصحية فتُقدر بنحو 10،75 مليار متر مكعب بنسبة 4.13 % من إجمالي الاستخدامات عام 2018، وفقا لنشرة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام 2019 ويقدر متوسط نسبة الفاقد في مياه الشرب النقية بنحو 9.27 % من إجمالي المياه على مستوى الجمهورية تفقد في الشبكات المنهالكة والمنازل والمدارس والجهات الحكومية .

ثالثاً: الموارد المائية المستهدفة

هناك العديد من المشروعات في أعالي النيل تهدف السيطرة على فقد مياهه وتدبير موارد إضافية من أهمها :

1. مشروع "قناة جونجلي"، في جنوب السودان، والذي يمكن أن يوفر نحو 4 مليارات متر مكعب في مرحلته الأولى و3 مليار متر مكعب في مرحلته الثانية تقسم مناصفة بين مصر والسودان.
2. مشروع "بحر الغزال"، الذي يوفر حوالي 7 مليارات متر مكعب، توزع مناصفة بين مصر والسودان.
3. مشروع "مستنقعات موشار"، جنوب السودان الذي يوفر نحو 4 مليارات متر مكعب من المياه.
4. تحلية مياه البحر، من أهم المحاور المستقبلية لزيادة الموارد المائية خاصة وأن تكلفته تتناقص باستخدام التقنيات الحديثة. وقد وصلت موارد مصر المائية من تحلية مياه البحر إلى نحو 292 مليون متر مكعب سنويًا عام 2020 .
5. تعديل التركيب المحصولي القائم بما يتلاءم مع سياسة الدولة المائية والإنتاجية والتصديرية وخفض كميات مياه الري للمساحة المحصولية حيث تهدف خطة الدولة إلى توفير نحو 1.5 مليار متر مكعب

من المياه سنويًا عن طريق إحلال زراعة البنجر محل قصب السكر وتخفيض المساحة المزروعة أرز من 1.3 مليون فدان إلى 950 ألف فدان.

6. تقليل الفواقد المائية، قدرت وزارة الموارد المائية والري فواقد المياه بحوالي 35% من إجمالي المياه المنصرفة من السد العالي أي حوالي 19.4 مليار متر مكعب والمرجح أنها تفقد بالتسرب والبخر، كما يمثل الفقد في قنوات الري بنحو 2.3 مليار متر مكعب سنويًا . وتهدف إستراتيجية تطوير الري في مصر إلى رفع كفاءة نظم الري وصيانة الموارد المائية بالتخلص من الحشائش والنباتات المائية والتي يبلغ الفاقد الناتج بسبب نموها إلى نحو 0.75 مليار متر مكعب سنويًا .

- تنوي مصر التوجه نحو استخدام منظومة الري الذكي التي تعد من أحدث تقنيات الري الزراعي في العالم وذلك بإنتاج أجهزة مجسات متطورة بأسعار وكميات مناسبة لتكون في متناول الفلاحين من أجل قياس مستوى الرطوبة في التربة بدقة عالية مما تحقق فوائد متعددة أهمها توفير كميات مياه الري، وزيادة الإنتاجية المحصولية للأراضي الزراعية.
- أعلنت مصر في 7 مايو 2021 أنه تم تحويل نحو 285 ألف فدان لنظام الري الحديث بالإضافة الى تقديم طلبات لتحويل 85 ألف فدان أخرى ، كما سيصل إجمالي أطوال الترع التي ستتم تأهيلها تبطينها ضمن المشروع القومي لتبطين الترع 8226 كيلومترا في إطار المرحلة الأولى التي ستنتهي منتصف عام 2022 بتكلفة 18 مليار جنيه.
- إن من المهم أن تتكامل استراتيجية تحلية المياه مع السياسة العامة للدولة للإدارة الرشيدة للمياه ، الى جانب الاستفادة القصوى من المياه الناتجة عن كل محطات المياه المتنوعة سواء للمعالجة أو التحلية ، وكذلك توطين كل مكونات تكنولوجيا تحلية المياه في مصر سعيا لامتلاك القدرة في هذا المجال.

جهود مصر لتأمين احتياجاتها من مياه النيل

سعت مصر سعيًا حثيثًا على مر العصور إلى تأمين احتياجاتها من المياه وخاصة مياه النيل باعتباره المصدر الرئيسي للمياه، حيث تبلغ حصتها السنوية منه نحو 55.5 مليار متر مكعب سنويًا، لذا عملت على توطيد علاقاتها مع دول حوض النيل والتواصل الدائم معها والاتفاق على الأسلوب الأمثل لاستغلال مياه نهر النيل بما يعود بالنفع على كل دول الحوض مع الحفاظ على حق مصر التاريخي في مياه النهر. كما عملت أيضًا على إنشاء المشاريع التي تمكنها من الاستفادة من مياه النهر، وكان من أعظم وأهم هذه المشاريع على الإطلاق مشروع السد العالي .

الفوائد الاقتصادية التي حققها السد العالي

1. زيادة نصيب مصر من مياه النيل حيث أصبح 55.5 مليار متر مكعب سنويًا .
2. أسهم السد في زيادة مساحة الرقعة الزراعية بمصر من 5.5 إلى 7.9 مليون فدان، وساعد على زراعة محاصيل أكثر استهلاكًا للمياه مثل الأرز وقصب السكر، كما ساعد على تحويل المساحات التي كانت تزرع بنظام الري الحوضي إلى نظام الري الدائم.
3. تبلغ سعة التخزين الكلية لبحيرة ناصر 162 مليار متر مكعب من المياه، وسعة التخزين الميت 32 مليار متر مكعب. ويقصد بعبارة "التخزين الميت" كمية المياه التي لا يمكن نقلها من خلال فتحات السد، حيث تقع هذه الكمية أسفل منسوب فتحات جسم السد .
4. التوسع في زراعة الأرز إلى 700 ألف فدان سنويًا .
5. تحسين الملاحة النهرية على مدار السنة .
6. توليد طاقة كهربائية جديدة تصل إلى 10 مليارات كيلووات سنويًا، استُغلت في إنارة القرى والمدن وأغراض التوسع الصناعي والزراعي .

7. وقاية البلاد من أخطار الجفاف في السنوات الشحيحة الإيراد مثل ما حدث في الفترة من عام 1979 إلى عام 1987 .
8. وقاية البلاد من أخطار الفيضانات العالية مثل الفيضان المدمر الذي حدث عام 1964 والفيضان الأكثر خطورة الذي حدث عام 1975 .

تدفق المياه إلى مفيض توشكي

دخلت المياه إلى مفيض توشكي لأول مرة في 1996/10/15 حيث وصل منسوب المياه أمام السد العالي إلى 178.55 متر .

https://youtu.be/r8vrXi9fRQw?si=SGyJolk9zSxklhQk

https://youtu.be/C6SPcxQdK8M?si=5uxu3Yrj7_0dUnXC

https://youtu.be/NkgA778BOhM?si=zQe4ukzWItYWb2Bm

السد العالي . . . قصة كفاح شعب

مقالاتي عن العجز المائي

1. النيل نجاشي![32]

علي السلمي

الخميس 01-11-2018

في عام 1933 تعجب المصريون حين غنى عبد الوهاب " النيل نجاشي . . حلوة أسمر" فهم كانوا يعرفون "النجاشي ملك الحبشة" الذى أحسن استقبال المهاجرين المسلمين ثم أسلم، لكنهم لم يعرفوا سبب وصف النيل بـ " النجاشي" ! وفي تفسير لمؤلف الأغنية أحمد شوقي أن النجاشي في اللغة الأمهرية يعنى " الحاكم" ، وقد وصف النيل بأنه نجاشي لعظيم أثره في حياة مص .

كان دكتور رشدي سعيد من أكثر المهتمين بنهر النيل وعرض تاريخه في كتابه " نهر النيل، نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل" الذى أصدره عام 1992 بالإنجليزية في الولايات المتحدة، ثم صدرت ترجمته العربية عام 2001 . ويتناول الجزء الأول من الكتاب نشأة النهر وتطوره حتى اتخاذه شكله الحالي. وتعلق الجزء الثاني بهيدرولوجية النهر وكمية المياه التي تحملها وتقلباتها وأسباب هذه التقلبات. وتناول الجزء الثالث استخدامات مياه النيل، وعالج الجزء الرابع مستقبل استخدامات مياه النيل وموقف الاتفاقيات القائمة بين دول الحوض. وقد حدد أن سوء الاستخدام هو مصدر تعاظم مشكلة " العجز المائي" التي تعيشها مص الآن والذى بلغ نحو 90% ويتم تعويضه بإعادة تدوير المياه بنسبة 25% واستيراد مياه «افتراضية» في صورة سلع غذائية لسد باقي العجز، مع تناقص نصيب المواطن من المياه لليوم 570 متراً مكعباً الآن وكان 1000 متر مكعب في فترة سابقة.

[32] النيل نجاشي ! | المصري اليوم (almasryalyoum.com)

وكالعادة تُنسب مشكلة عجز المياه إلى الزيادة السكانية[!!!] واستخدام المواطنين غير المسؤول للمياه، دون ذكر أثر تقادم أساليب وتقنيات إدارة الدولة للموارد المائية!

كان خبراء كُثر يبنوا أن مجموع حجم الموارد المائية في مصر حوالى 71.5 مليار متر مكعب تشمل مياه النيل والأمطار والمياه الجوفية الصحراوية والمياه المحلاة، ومياه الصرف الزراعي والصرف الصحي المعالج..

... واتفقت آراؤهم مع دكتور رشدي سعيد بأن الري بالغمر هو سبب رئيس في مشكلة العجز المائي، وكان قد أشار في كتابه إلى اختلال نمط استخدام مياه النيل، حيث تبلغ النسبة 85% للزراعة، 9.5% للصناعة، 5.5% للاستخدام المنزلي، بينما النسبة المتعارف عليها دوليا هي 32% مياه الري من إجمالي الموارد المائية، والصناعة 50%، والاستخدام المنزلي 18%.

وقدرت وزارة الري إمكان توفير حوالى 20 مليار متر مكعب من المياه سنوياً إذا تم التحول إلى طرق الري الحديثة التي تمتاز بالكفاءة العالية في الري وتحقيق الاستخدام الرشيد للمياه ومنها الري بالرش والري بالتنقيط ونظام الري بالرشح، وزراعة الصحراء باستعمال الماء الجاف (الجيلاتيني)، فضلاً عن ضرورة تنمية الموارد المائية الجوفية والتي تعاني من سوء الاستغلال من عمليات الضخ الجائر وضعف التحكم في الآبار المتدفقة ذاتياً، وهي أمور تستوجب ضرورة رفع كفاءة إدارة هذه الموارد بالأسلوب الذي تحافظ عليها من التدهور والاستنزاف لضمان استدامته.

وكان دكتور رشدي سعيد قد أشار إلى أهمية استغلال مياه الأمطار والسيول الاستغلال الأمثل وتقليل الفاقد منها وتحلية المياه المالحة سواء كانت مياه البحار أو مياه الآبار وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصرف الصحي بعد المعالجة اللازمة. كذلك أثنى على فكرة إنشاء السد العالي باعتباره «سدا منيعا بداخل مصر دون الاعتماد على دول أعالي النيل» وأشار إلى عدم تحقق الآثار

السلبية التي تم الترويج لها قبل إنشاء السد والتي كانت تحذر من فقد مياه السد بسبب البخر والتسرب، مما سيجعل ملء خزان السد صعباً أو مستحيلا .

وقد أعلن وزير الموارد المائية الخطة القومية لإدارة الموارد المائية للبلاد من «سطحية وجوفية وأمطار» تصل تكلفتها إلى حوالى 900 مليار جنيه حتى عام 2037، وتشمل التعامل مع أسباب العجز المائي، ولكن يبقى أمران غير واضحين؛ كيفية ضمان حقوق مصر في مياه النيل في حال استكمال بناء وتشغيل «سد النهضة» وخطة التطوير الإداري والفني للوزارة وأساليبها في إدارة ثروة مصر المائية وخطة الوزارة للعودة لإنتاج الأرز وغيره من المنتجات الزراعية والاستغناء عن استيراد " المياه الافتراضية"!!!!

وكان د. رشدي سعيد حذر " ولا أريد أن أترك القارئ في نهاية هذا الكتاب بالأمل الكاذب في أن تنمية حوض النيل أو تقنين توزيع مياهه المتوفرة بما يعود بالفائدة على جميع سكان الحوض أمر قريب، فلا تزال دول الحوض بعيدة كل البعد عن معرفة إمكانياتها الحقيقية أو تبنى رؤية لمستقبلها أو دورها في العالم". ولعل هذا التحذير «المبكر» يكون محل اعتبار في إدارة أزمة "سد النهضة"، والتأثير السلبى على موارد مصر المائية حال ملء خزان السد كما تريده إثيوبيا . . وحقاً فإن " النيل لجاشي"!

2. الأرض لو عطشانة. . . ! ![33]

علي السلمي

الخميس 08-11-2018

كان هذا مطلع أغنية غناها فلاحو "رملة الأنجب" بمحافظة المنوفية عام 1933 الذين عرض قصتهم فيلم «الأرض»، حين صدر قرار بتقليل نوبة الري إلى 5 أيام بدلاً من 10 أيام، فثار الفلاحون دفاعاً عن أرضهم، وقامت قوات الهجانة بإعلان حظر التجوال، وتم انتزاع الأراضي منهم بالقوة وسحل زعيم الفلاحين وهو يحاول التشبث بالجذور.

وبعد 48 عاماً من إنتاجه يعيش فلاحو مصر نفس قصة الفيلم، ولكن على نطاق أوسع وأشد خطراً مع تفاقم أزمة "العجز المائي" الذى تحول إلى "فقر مائي"!

كان د. رشدي سعيد قد أكد في كتابه "نهر النيل" أن النيل هو المصدر الأساسي للمياه في مصر تتضاءل معه جميع المصادر الأخرى، كما كان قد أكد أنه "لا يوجد في المستقبل القريب ما ينبئ بأنه سيكون لمصر دخل مائي آخر لجزئها المسكون في وادى النيل غير المياه التي يوفرها السد العالي في حدود 55.5 بليون متر مكعب سنوياً"، وأضاف "ومن الوجهة العملية فإن الحفاظ على الوضع الراهن الذى يضمن لمصر وصول المياه إليها ينبغي أن يكون محور السياسة المصرية".

إنه من المحتم مراجعة أوضاع استخدام مياه النيل المنبعة والتي تسببت في تصاعد أزمة العجز المائي ووقف أسلوب "الري التقليدي" الذى وصفه عباس الطرابيلي "بجريمة كبرى"، منادياً بسرعة إصدار قانون الموارد المائية والري والعمل على تحويل الريم من النظام التقليدي إلى الوسائل الحديثة لترشيد الاستهلاك.. مع تجريم إهدار استهلاك المياه.. وتجريم زراعة المحاصيل الشرهة للمياه. وحكى كيف

---

[33] الأرض لو عطشانة(almasryalyoum.com) !!...

أنشأ الدكتور كامل دياب بحيرة صناعية تم تبطينها مساحتها فدان ونصف الفدان لتخزين المياه فيها مع إضافة ما تحتاجه المزرعة من أسمدة ومبيدات وغيرهما . . . . . ومنها يتم سحب المياه اللازمة لري المزرعة ، وكانت مساحتها 80 فداناً ، وبذلك تم له التغلب على مشكلة النوبات التي لا تصلح مع وسائل الري الحديثة. وتساءل أ. الطرابيلي عن مصير مشروع القانون الجديد [الذى مازال في مجلس النواب] وهل يمكن بتطبيقه إلغاء نظام الري بالغمر، وهل من الواجب تقنين كميات المياه المستخدمة لكل نوع من المنتجات ومعاقبة من يستهلك أكثر، أم الأفضل مساعدة وإرشاد الفلاحين لتغيير ما اعتادوا عليه منذ آلاف السنين؟!

وتبدو الصورة قاتمة إذ تستورد مصر ما يقترب من نصف احتياجاتها من الغذاء مع الإسراف وسوء استخدام المياه. وكانت الحكومة قد شرعت في تنفيذ مشروع تطوير الري الحقلي في الأراضي القديمة بالوادي والدلتا لتغيير منظومة الري بالغمر إلى الري الحديث مستهدفة مساحة 5 ملايين فدان، وتم الإعلان عن الاتفاق مع جهات مانحة أجنبية للمشاركة في ذلك المشروع. وقيل إنه تم إعداد رؤية جديدة تستهدف التوسع في تطبيق المشروع من خلال الجمعيات التعاونية وإشراك الفلاح في التنفيذ. ومن جانب آخر، ذكرت تقارير إعلامية فشل المشروع في إلغاء مشكلة الفلاح المصري.

إن توفير وحماية مياه النيل وترشيد استخداماتها والعمل على تنمية مصادر جديدة للموارد المائية هي قضية لا تجب تركها لاجتهادات المسؤولين في وزارة الموارد المائية والري ووزارة الزراعية فقط، وكذلك لا تجب أن تستمر ممارسات المواطنين بإهدار المياه في قطاعات الزراعة باستخدام أساليب الري التقليدية التي تستنزف المياه بلا حد، كذلك لا تجب أن تستمر عمليات إهدار المياه في قطاعات الاستخدام المنزلي ومنها المغالاة في إنشاء حمامات السباحة الخاصة وملاعب الجولف التي تنغول على المياه المتناقصة بدون مساءلة جادة!

إنني أدعو "المصري اليوم" أن تتبنى تنظيم " ورشة عمل" للبحث عن حلول علمية لمشكلات "العجز المائي" يشارك فيها وزير الموارد المائية والري ووزير الزراعة وغيرهم من المسؤولين الحاليين والسابقين والعلماء والخبراء في الجامعات ومراكز البحوث والممارسين والمتصلين بشؤون الري والزراعة وكافة المنشغلين بقطاعات الصناعة وغيرها من قطاعات الاقتصاد الوطني التي تمثل " المياه" أحد مدخلاتها الأساسية والتي تعاني جميعها من القيود نتيجة تصاعد العجز المائي، بغرض دراسة المشكلة من جميع جوانبها وإعداد خطة علمية تحدد أهدافاً سنوية يتم الالتزام من المسؤولين عن إدارة وتنظيم استخدام وتنمية الموارد المائية، ويتم إعلانها للكافة ومتابعة تنفيذها سواء من الأجهزة الرسمية أو الهيئات العلمية والخبراء المشاركين في إعدادها ووسائل الإعلام. ومن المهم أن تناقش " الورشة" فكرة تجميع المسؤولية عن "الموارد المائية" في وزارة، واحدة للزراعة ،والموارد المائية ،والري!!

إن التعامل التقليدي مع مشكلة " الفقر المائي" قد يؤدى إلى أن يستكمل فلاحو مصر أغنية أقرانهم في "رملة الأنجب"... قائلين "الأرض لو عطشانة نرويها بدمانا"!!!

3. "النهر الخالد".. رغم العجز المائي![34]

علي السلمي

الخميس 15-11-2018

حين تغنى عبد الوهاب بقصيدة «النهر الخالد» عام 1954 لم يكن تخطر بباله ما وصل إليه النيل من " العجز والفقر المائي" ومدى الهوان وسوء الاستخدام الذى لحقه بفعل المصريين الذين تعتمد حياتهم على مائه!

ولقد كتبت مقالين عن موضوع " الفقر المائي" وأشرت إلى سوء استخدام مياه النيل نتيجة استمرار الري بالغمر. واقترحت تبنى " المصري اليوم" ورشة عمل لمناقشة التحول إلى أساليب الري الحديثة وإدارة متطورة للموارد المائية، ووضع برنامج علمي وعملي لتحقيق ذلك الهدف يلتزم به كافة الأطراف المسؤولة عن إدارة الموارد المائية وعن استخدام مياه النيل في قطاعات الزراعة والصناعة والاستخدام المنزلي.

وقد أثار مقالي الأخير شجون الأستاذ عباس الطرابيلي، إذ كتب مقالاً، صيحة اليوم التالي، لنشره جعل له عنواناً " المياه.. والأرض.. والفلاح!" ونظراً لأنه من أكثر المهتمين بموضوع مياه النيل، فقد اقترح سيادته البدء بتطبيق الأفكار العملية للتحول عن الري بالغمر في محافظة زراعية ولمدة عام، تستخدم فيها ما تحقق تخفيض 50٪ على الأقل مما يستخدم الآن من مياه للري، من خلال تبطين كل ترع المحافظة، بأي وسيلة، لمنع تسرب مياه الري إلى جوف الأرض.. مع إلغاء «القنايات» واستبدال بها الأنابيب. وبالقطع فإن اقتراح الأستاذ الطرابيلي مفيد ويمكن تنفيذه في ذات الوقت الذى يمكن فيه عقد

35 "النهر الخالد" . رغم العجز المائي ! | المصري اليوم (almasryalyoum.com)

" ورشة عمل" اقترحتها لإعداد برنامج تحديد أسلوب ومنهجية ومقومات التحول عن الري بالغمر إلى الري الحديث.

وقد سبق للأستاذ الطرابيلي التساؤل عن مصير مشروع قانون الموارد المائية الذى أعدته الحكومة ولم تتم موافقة مجلس النواب عليه حتى الآن رغم أهميته القصوى.

وحيث نشر أن لجنة الزراعة والري بمجلس النواب قد عقدت اجتماعًا برئاسة النائب هشام الشعيني، يوم 22 أكتوبر الماضي لمناقشة مشروع القانون المقدم من الحكومة بإصدار قانون الموارد المائية والري، بالاشتراك مع مكتب لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية، فإني أقترح أن يعقد مجلس النواب جلسات استماع لأهل العلم والخبرة والدراية بمشكلات استخدام مياه النيل والمستخدمين لها، وفي ذات الوقت ينبغي طرح هذا المشروع لحوار مجتمعي جاد قد يكون من بين أطرافه أعضاء " ورشة العمل" ، إذا قدر لها أن تنعقد" على أن يُضمن المشروع نتائج الحوار المجتمعي وما يمكن أن تصل إليه " ورشة العمل" من توصيات!

من جانب آخر تتخذ الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني موقف " الصمت الرهيب" تجاه مشكلة " الفقر المائي" رغم تأكيد وزير الموارد المائية والري أن مصر تعتمد على 97% من مواردها المائية التي تأتى من خارج حدودها شاملة المياه السطحية والجوفية مما يضاعف من أي تأثيرات للتغيرات المناخية على مواردها المائية، وأن العجز المائي للبلاد وصل لنحو 90% يتم تعويضه من خلال إعادة تدوير المياه والذى يمثل 25% من الاستخدام الحالي، كذلك استيراد مياه افتراضية في صورة سلع غذائية لسد باقي العجز.

ومما يزيد العجب من حالة الصمت العام عن مشكلة العجز المائي التفاصيل التي أعلنها وزير الموارد المائية في يناير 2018 بأن مصر تحتاج إلى 114 مليار متر مكعب من المياه لتحقق اكتفاءها الذاتي، بينما

المتاح 55 مليار متر مكعب من النيل فقط، يضاف إليها 4.5 مليار متر مكعب من المياه الجوفية والأمطار، وأن استخدامات المصريين من المياه فعليا تبلغ 80 مليار متر مكعب فيكون العجز الفعلي في المياه 20 مليار متر مكعب، وأن مصر تستورد 12 مليون طن من القمح سنويا في ظل نقص المياه ! !

ولا يبدو في الأفق انفراج واضح في مفاوضات السد مع الجانب الإثيوبي حول أسلوب ملء خزان السد وفترة الملء، رغم اقتراب موعد الانتهاء من تشييده، ومن ثم اقتراب مشكلة ملء خزانه وما تحمله من آثار وخيمة للدخل المائي المصري مع عدم التوصل إلى اتفاق مع الجانب الإثيوبي تحمى حقوق مصر المائية !

ولعل من المفيد استعادة ما أكده د. رشدي سعيد " . . . الشيء الذى يصعب تصوره هو إمكان زيادة دخل مصر المائي في المستقبل المنظور عن طريق إقامة المشروعات في أعالي النيل ليس فقط لصعوبة التوصل إلى اتفاقيات مع دول الحوض التي هي في حالة من التفكك والضعف لا تنبئ بأنها قادرة على القيام بأعمال كثيرة لصالح دول الحوض، بل لعدم وجود مشروعات كاملة الدراسة للتنفيذ المباشر ولارتفاع تكلفتها المنتظرة ارتفاعاً تجعلها غير اقتصادية على المدى الطويل" ! !

وختاماً أتمنى أن يظل النيل ساحراً للغيوب وواهباً الخلدِ للزمانِ، وأن تحافظ المصريون عليه ليظل هو " النهر الخالد" .

4. مص . . . و "السدين" ! ! !

السد الأول؛

هو "السد العالي" الذي أنجزته السواعد المصرية رغم محاولات البنك الدولي ومن ورائه الولايات المتحدة تعطيله برفض تمويله لإرغام مص للدخول في أحلاف تتناقض وسياساتها الوطنية.

والسد الثاني؛

هو "سد النهضة" الإثيوبي الذي انتهزت إثيوبيا انشغال مص بثورتها في 25 يناير 2011 وبدأت في بناءه دون الحصول على موافقة مص، واستمرت في تشييده حتى أعلنت إثيوبيا في مايو الماضي أن 66% من أعمال السد قد اكتملت ! ! ! !

وحين تنبهت مص لمخاطر "سد النهضة" على دخلها المائي بدأت المفاوضات للوصول إلى حل تحفظ لها حقوقها في مياه النيل كما تحترم حق إثيوبيا في التنمية، واستمرت المفاوضات دون طائل حتى الآن وقد قارب تشييد السد على الانتهاء وبدت واضحة مخاطر ملء خزانه على موقف مص المائي مع اشتداد مشكلة "فقرنا المائي".

وكان وزير الموارد المائية والري قد أعلن في الثاني عشر من نوفمبر الحالي بأن اجتماع اللجنة الفنية الثلاثية لم يتوصل إلى اتفاق بشأن اعتماد التقرير الاستهلالي الخاص بالدراسات المقدم من الشركة الاستشارية ، وذلك على الرغم من موافقة مص المبدئية على ذلك التقرير، إلا أن طرفي اللجنة الآخرين لم يبديا موافقتهما عليه وطالبا بإدخال تعديلات تتجاوز مراجع الإسناد المتفق عليها، وعبر الوزير عن القلق من هذا النعث على الرغم مما بذلته مص من جهود ومرونة لضمان استكمال الدراسات الفنية في أقرب وقت.

وبعد يومين التقى سامح شكري مع نظيره الإثيوبي حين أكد له أهمية التنفيذ الأمين لمخرجات الاجتماع الوزاري التساعي الخاص بموضوع "سد النهضة" وتجاوز التباطؤ الراهن إزائها، حيث ينسنى المضي قدما بمسار الدراسات الفنية وفقا لاتفاق المبادئ الموقع عام 2015 .

وفي حديث لرئيس الوزراء بعد عودته من اجتماعات القمة الإفريقية، إن رئيس وزراء إثيوبيا أكد له "حرصه الشخصي !" على حقوق مصر في نهر النيل وجميع الدول الأفريقية الشقيقة المرتبطة بالنيل، موضحًا أنه تم الاتفاق على بدء المباحثات الثنائية خلال الأسبوعين المقبلين بشأن التوافق على النقاط التي لم يتم الاتفاق عليها .

وما بين "السدين" تتعاظم مشكلة "الفقر المائي" رغم أن دستور 2014 نص على أن "تلتزم الدولة بحماية نهر النيل، والحفاظ على حقوق مصر التاريخية المتعلقة به، وترشيد الاستفادة منه وتعظيمها، وعدم إهدار مياهه أو تلويثها . . . إلى آخر المادة 44 منه.

ورغم أن "رؤية السيسي لمستقبل مصر" التي أطلقها إبان حملته الرئاسية الأولى عام 2014 قد أفاضت في التأكيد على المحافظة على المياه ومنع الهدر فيها قائلًا: "في ضوء ما تعانيه مصر من نقص في المياه، فإنه يجب اتخاذ عدد من الإجراءات الوقائية والفاعلة لضمان التوسع الآمن والمُرشد في استخدامات المياه" وأكدت الرؤية على وضع ملف مياه النيل أولوية أولى باعتباره قضية الأمن القومي الأولى في مصر حيث أن مياه النيل تمثل 95 %من إجمالي مصادر المياه المتاحة، وأنه قد آن الأوان لتحديث نظم الري كمُستهدف أساسي للحفاظ على المياه التي تضيع هباءً في الأرض المرويَة بنظام الري الحقلي "الغمر". كما جاءت رؤية 30/20 التي أطلقها الرئيس في فبراير 2016 لتبرز التحديات التي تواجهها مصر في مجال الموارد المائية وأهمها الهدر في استخدام المياه وثبات الموارد المائية وزيادة عدد السكان، و تضمنت

الرؤية مجموعة من البرامج الهادفة إلى مواجهة تلك التحديات كتعزيز البنية المؤسسية التشريعية لمنظومة إدارة الموارد المائية، والتوسع في إنشاء البنية الأساسية اللازمة لتحقيق استدامة منظومة المياه!

والآن نسترجع قول د. رشدي سعيد أن" سد أسوان العالي ككل صرح ضخم قد غير الطبيعة وأعاد تشكيل النهر وأرض مصر والسودان. فقد حوّل النهر إلى قناة هائلة تحمل ماءً رائقاً ذا عكارة قليلة بكميات يقررها الإنسان".

أما "سد النهضة" فهو خطر يهدد حقوق مصر المائية إذ أن حصتها من المياه والمُقدرة بـ(55.5 مليار متر مكعب) سوف تنخفض مباشرة بمجرد البدء في ملء خزانات ذلك السد، كذلك إذا ما قررت إثيوبيا أن تختصر مدة الملء في ثلاث سنوات فقط فسترتفع الكمية المحجوزة سنوياً خلف السد وتنخفض المياه الواردة إلى مصر بالتبعية ، الأمر الذي يعني تبوير 4.6 ملايين فدان أي أكثر من 51.5% من الرقعة الزراعية الحالية!!!

إن المطلوب تفعيل مقولة إن "مياه النيل خط أحمر" التي تتردد في الخطاب الرسمي المصري، كذلك ينبغي تفعيل الدستور فيما ألزم به الدولة من حماية لنهر النيل وحقوق مصر المائية ، كما يجب تنفيذ الرؤى والتصريحات الرسمية بأن تلك الحقوق هي قمة أولويات المحروسة !!!!

هذا المقال منع من النشر

وكنت قد أرسلته للنشر وكان المفروض نشره يوم 22 نوفمبر 2018

ولكنه مُنع وكان ذلك آخر علاقتي بصحيفة المصري اليوم!!!

كتابي عن سد النهضة

مصر وسد النهضة – قضية حياة أو موت – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

https://youtu.be/GwTpWzTXPWU?si=r5QEgc4lGusAgCBp

https://youtu.be/ZSQjrgq8MTE?si=mTm15bnl0qJHk6l8

https://youtu.be/7n995u9VMu8?si=ydaR8mEflTrCS407

https://youtu.be/-T0nEbyjkFo?si=vm7Yx1gpoqloQxoa

https://youtu.be/k_gWJa7VUeU?si=ZGhZoEFOz_GbLtXh

https://youtu.be/xVtlRfLPZZk?si=BQ7S3dUsa8dm7WKT

https://youtu.be/j84Wb2IzqTU?si=pdVbguAiyVXekx8H

الفصل التاسع

مشكلة العجز المستمر في الموازنة والاعتماد المتزايد على الضرائب

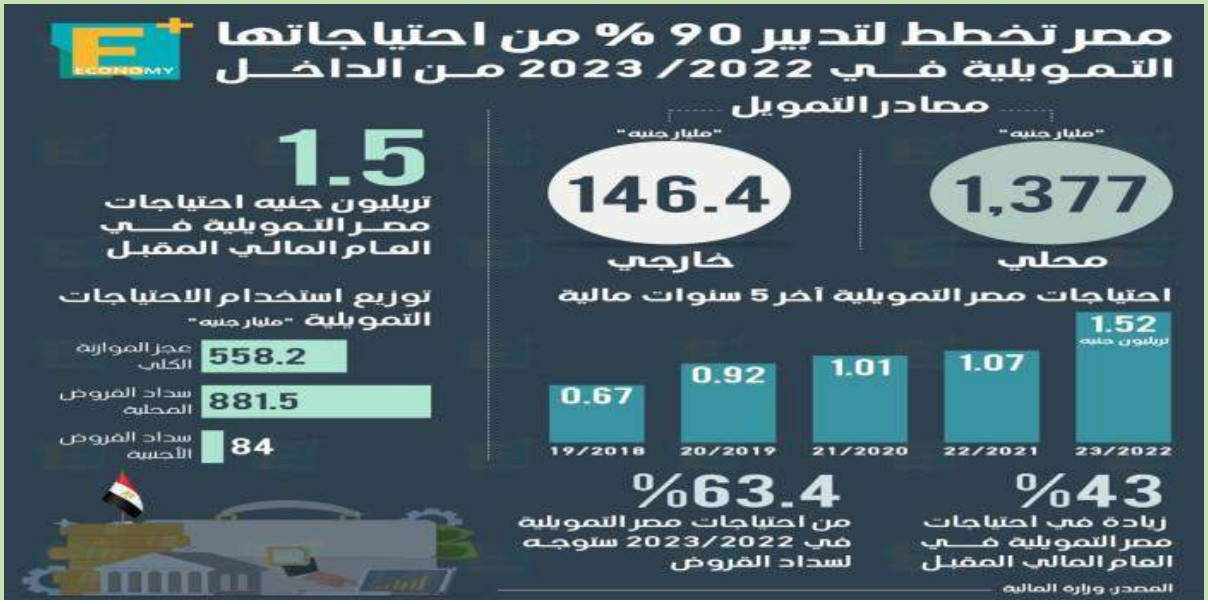

[في 2022–2023 . . مصر تخطط للاستمرار في خفض معدل العجز إلى الاقتصاد - Economy Plus (economyplusme.com)](economyplusme.com)

1. كيف ترى الايكونوميست واقع ومستقبل الاقتصاد المصري وحركة الجنيه؟[35]

27 أغسطس 2019

توقعت وحدة الاستخبارات الاقتصادية بمؤسسة الايكونيميست ، أن يضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تنفذه مصر بالتعاون مع صندوق النقد الدولي بعض التقدم على صعيد المالية العامة، مع صعود الجنيه أمام الدولار خلال السنوات الخمس، ولكن سيعاني البلاد من تراجع إيرادات السياحة وقناة السويس وتحويلات العاملين، خلال العام المقبل، بسبب تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي.

واستبعدت الايكونوميست في تقرير حديث أصدرته عن مصر، أن تسعى الحكومة للحصول على صفقة تمويل جديدة مع صندوق النقد الدولي عند انتهاء الاتفاق الحالي، بالنظر إلى تحسن وضع التمويل.

وقالت إنه مع استمرار البطالة في الانخفاض وتصاعد وتيرة نمو الاقتصاد المصري، يعطي تركيز الحكومة على الرعاية الصحية وإصلاح التعليم، وأن تنخفض تكلفة المعيشة المرتفعة حاليا، بالتزامن مع تخفيف التضخم.

وتنبأت الايكونوميست بأن ينقلص العجز المالي من 9.5 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 18/2017 (يوليو-يونيو) إلى 6 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي 2023/2022 ، نتيجة لارتفاع الإيرادات الضريبية وانخفاض الإنفاق على الدعم. كما توقعت أن ينتقل الحساب الجاري مع العالم الخارجي، من العجز إلى فائض من عام 2021، بسبب انخفاض تكاليف استيراد النفط في النصف الثاني من السنوات الخمس التي ترصدها الدراسة، بالإضافة إلى زيادة الصادرات بمعدل يفوق نمو الواردات.

البناء والطاقة محركان رئيسيان للنمو الاقتصادي

---

[35] كيف ترى الايكونوميست واقع ومستقبل الاقتصاد المصري وحركة الجنيه؟ - Economy Plus (economyplusme.com)

عزز نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 5.5 ٪ في العام المالي الماضي ، لكن توقعت الايكونوميست أن يتباطأ النمو في العام المالي 20/2019 مع ضعف الطلب العالمي، ورغم ذلك سينمو الاقتصاد المصري بقوة، حيث توسع بمعدل سنوي 5.5 ٪ في 2019-23 .

انخفاض البطالة وتحسين مناخ الاستثمار وتعزيز الاستهلاك الخاص ، الذي لا يزال ضعيفاً في الوقت الحالي ،رغم أن انتشار الفقر وارتفاع التضخم سيظل عائقاً أمام نمو طلب المستهلكين.

واعتبرت الايكونوميست أن قطاعي البناء والطاقة هما المحركان الرئيسيان للنمو، في شراكة مع المقاولين من القطاع الخاص والحكومة متابعة خطط الإسكان المختلفة ذات الدخل المنخفض ، وكذلك بناء عاصمة جديدة (إدارية) شرق القاهرة، على أن يتم الانتهاء منها في عام 2020 .

الإنتاج من حقل غاز ظهر ، الذي بدأ العمل به في نهاية عام 2017 ، سيقلل بشكل كبير، ولكنه لن يلغي الحاجة إلى واردات الوقود ، ولكن ستبقى واردات رأس المال مرتفعة لدعم مشاريع البنية التحتية في البلاد .

الايكونوميست: تباطؤ نمو اقتصاد أوروبا سلبي على الصادرات والسياحة

وتوقعت أن يؤثر تباطؤ نمو الاقتصاد في أوروبا ، على السياحة والقطاعات الأخرى باعتبارها سوق التصدير الرئيسي لمصر، ورأت الايكونوميست أن الثقة المتزايدة في توفر العملة الصعبة تمثل دفعة تشتد الحاجة إليها لشعور رجال الأعمال وستساعد على جذب المستثمرين الأجانب ، خاصة في السنوات الأخيرة من فترة التنبؤ، مع تزايد النمو على نطاق واسع وتراجع معدل البطالة ، تجب أن يرتفع الإنفاق الاستهلاكي من عام 2020 .

وقد انحرف معدل التضخم عن اتجاهه إلى الهبوط في الأشهر الأولى من عام 2019 ، بسبب تقلب أسعار المواد الغذائية، ولكن من المحتمل أن تكون هناك زيادة أخرى في الأسعار في أعقاب التغييرات التي تطرأ على الدعم حاليا . وفي الفترة 2019-2020 ، تتوقع الايكونوميست أن ينخفض معدل التضخم، عند حوالي 11.3٪ سنويًا في المتوسط، وأن ينحسر احتواء آثار تخفيض أسعار الوقود واستمرار النمو في أسعار السلع غير النفطية (باستثناء عام 2019) من خلال انخفاض أسعار النفط العالمية ، وتجب أن يتراجع متوسط التضخم السنوي ، ويعود إلى أرقام فردية حيث يرتفع الجنيه أمام الدولار الأمريكي ، بواقع 7.5٪ في عام 2023

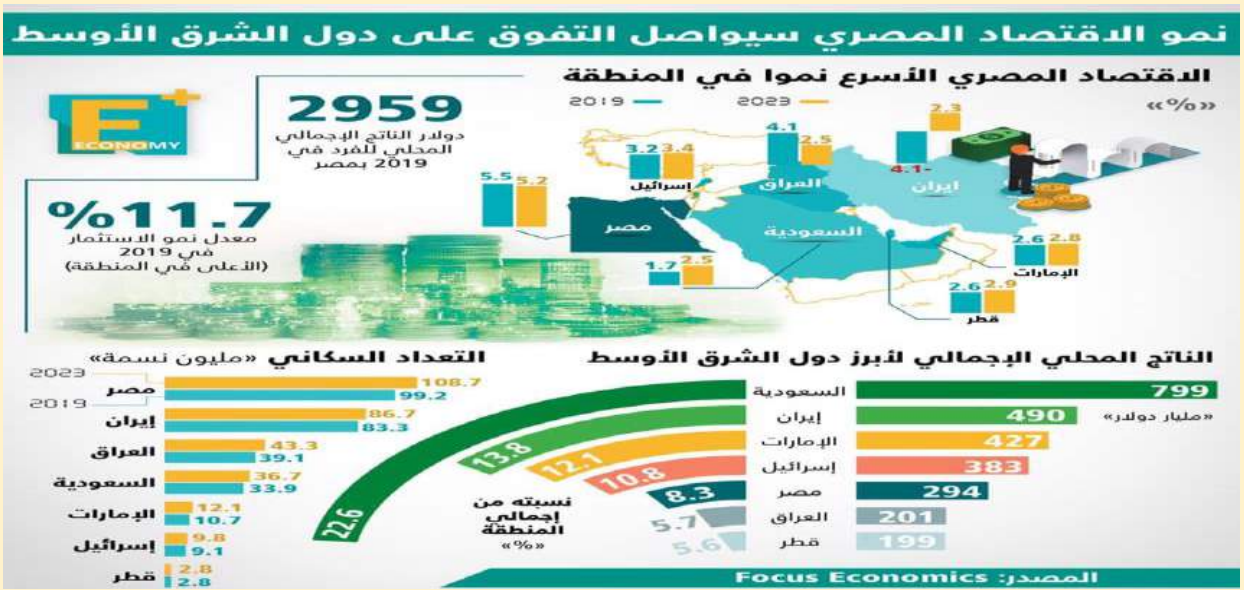

سعر صرف الجنيه يتجه للصعود أمام الدولار

انخفض سعر صرف الجنيه من 8.88 جنيهًا للدولار قبل تعويم الجنيه في نوفمبر 2016، ليبلغ 17.9 جنيه للدولار نهاية عام 2018 ، قبل أن يرتفع الجنيه ارتفاعًا ملحوظًا ، والذي سيتم الحفاظ عليه على نطاق واسع خلال الفترة المتوقعة، ليجري تداوله عند 16.62 جنيهًا للدولار منتصف يوليو الماضي بسبب زيادة معدلات الثقة في إدارة البنك المركزي لسياسة سعر الصرف وتدفقات رأس المال القوية.

وعلى المدى القصير، رجحت الايكونوميست أن تنعكس بعض المكاسب الحادة الأخيرة في الجنيه، ولكن على المدى الطويل، هناك احتمال لارتفاع حقيقي في سعر الصرف، مما يعكس تزايد المصادر الطبيعية للعملة الأجنبية. وقد أدى التعويم إلى القضاء على السوق السوداء للعملة الأجنبية في مصر وساعد على استعادة الثقة بالجنيه.

إلا أن الايكونوميست توقعت أن يتعرض الجنيه لضغط متجدد ، حيث يقوم البنك المركزي أو البنوك الحكومية ببيع العملات الأجنبية في محاولة لدعم العملة، رغم انخفاض مستوى التدخل الرسمي، مع تخفيض البنك المركزي صلاحيات القطاع المصرفي للتأثير على السوق بشكل مباشر، إلا أن سعر صرف الجنيه سيتعرض لتقلبات متقطعة، ولكن بشكل عام، سوف يرتفع الجنيه، مقدرًا في المتوسط 16.28 جنيهًا للدولار عام 2023.

لا قروض جديدة من صندوق النقد الدولي

في نوفمبر 2016 ، وافق صندوق النقد الدولي على تسهيلات تمويل موسعة مدتها ثلاث سنوات بقيمة 12 مليار دولار لمصر ، تم صرفها بالكامل، وباتت البلاد قادرة على جمع الأموال من مؤسسات أخرى، لذلك من غير المحتمل أن تبحث الحكومة عن برنامج جديد لصندوق النقد الدولي بمجرد انتهاء البرنامج الحالي، وإذا حدث ذلك، فمن المحتمل أن يكون ترتيبًا أكثر مرونة وغير ممول.

سلسلة الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الحكومة

منذ عام 2016 ، قامت الحكومة بإجراء إصلاحات كبرى تضمنت حسب الايكونوميست:

1. تطبيق ضريبة القيمة المضافة (VAT) ، ورفع معدل الضريبة من 13 ٪ إلى 14 ٪ في السنة المالية 19/2018 .
2. تخفيضات دعم الوقود .
3. ستبقى سياسة سعر الصرف أكثر مرونة .

وقد صاحب هذه التدابير إصلاحات هيكلية لمعالجة أوجه القصور في بيئة الأعمال .

1. قانون الاستثمار الجديد الصادر عام 2017 خفف إلى حد كبير عملية تأسيس الشركات والحصول على التراخيص ، مع مزيد من التغييرات المخطط لها لتحسين حوافز الاستثمار وتنظيم البيانات .
2. جلبت الإصلاحات استثمارات أجنبية جديدة كبيرة ، ولكن لا تزال هناك بعض العقبات، كما أن تأثير جماعات المصالح القوية داخل الحكومة ، سيحد من فعالية عملية الإصلاح .
3. استأنفت الحكومة بيع أصولها الحكومية، ولكنها ستمضي بحذر بسبب الاعتبارات السياسية .
4. بعد 3 سنوات من الإصلاحات الاقتصادية الصعبة وتشديد الدعم المستمر ، تم إدخال زيادة في أجور ومعاشات القطاع العام .
5. يقدم البنك الدولي الدعم لبرامج شبكات الأمان الاجتماعي .
6. إعطاء الأولوية للبنية التحتية للمياه والسكك الحديدية ومعالجة التخلف الريفي – خاصة في منطقة سيناء المضطربة – وكذلك أولويات إزالة الأحياء الفقيرة وإعادة تسكين قاطنيها في مساكن ملائمة .

7. خطة تحول مصر إلى مركز إقليمي للطاقة في شرق البحر المتوسط-يعد حقل غاز ظهر، الذي بدأ إنتاجه في أواخر عام 2017 ، أكبر حقل للغاز يتم اكتشافه حتى الآن في البحر الأبيض المتوسط، ومن المحتمل أن يكفي إنتاجه لتلبية كامل احتياجات مصر من الغاز المحلي لمدة عقد من الزمان.

السياسة المالية.. تحقيق الاستدامة واحتواء السخط العام

ستسعى السياسة الحكومية إلى تحقيق التوازن بين هدف تحقيق الاستدامة المالية ، كما يتضح من الانخفاض المستمر في عجز الموازنة كحصة من الناتج المحلي الإجمالي منذ بدء برنامج إصلاح صندوق النقد الدولي ، مع احتواء السخط العام على تداعيات الإصلاح الاقتصادي من خلال مدفوعات التحويل الداعمة للفقراء. واعتبرت الايكونوميست إن قرار زيادة المستويات الدنيا للأجور ومعاشات القطاع العام سيزيد من الأعباء المالية على الموازنة.

ومع ذلك ، ستظل المالية العامة تتعزز في الفترة 2019-23 من خلال زيادة الإيرادات الضريبية ، جنبًا إلى جنب مع استمرار نمو الناتج المحلي الإجمالي القوي، وستحول الحكومة تدريجياً الإنفاق، بعيداً عن الإعانات المقدمة، للخدمات العامة مثل الرعاية الصحية والتعليم.

الإبقاء على سعر الضريبة على الشركات لتحفيز الاستثمار

وستعتمد الحكومة بشكل أساسي على ضريبة القيمة المضافة لتوليد إيرادات ضريبية، بحسب الايكونوميست، التي رجحت الإبقاء على معدل الضريبة على الشركات دون تغيير عند 22.5٪ على الأقل خلال العامين المالين الجاري والمقبل، من أجل تشجيع الاستثمار.

ورأت أن تخفيضات دعم الوقود ،سوف تزيد من تكاليف إنتاج الشركات ، رغم انخفاض أسعار النفط العالمية في 2019-20 ، على أن تساعد زيادة إنتاج الغاز الطبيعي من حقل ظهر على استقرار أسعار الطاقة المحلية.

وتوقعت انخفاض عجز الموازنة إلى 7.3% من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي 19/2018 ، إلى 7.3 ٪ ، بدلا من 9.5 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 18/2017، بعد ذلك ، سوف تنخفض وتيرة التراجع ، لكنه سيبلغ 6.0 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 23/2022، على أن تمول السندات السيادية الدولية الجزء الأكبر من العجز ، مع احتمال أن يغطي الاقتراض متعدد الأطراف والثنائي باقي العجز .

السياسة النقدية تستهدف التضخم

رأت الايكونوميست أن هدف السياسة النقدية بشكل رئيسي هو خفض معدلات التضخم ، والذي بلغ متوسطه حوالي 30 ٪ في عام 2017 ، بعد تعويم الجنيه ، لكنه انخفض إلى 14.4 ٪ في عام 2018، مما سمح للبنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس في عام 2018 ، مع خفض إضافي بمقدار 100 نقطة أساس في فبراير 2019 ، رغم أنه ترك سعر الفائدة الرئيسي عند 15.75٪ منذ ذلك الحين. ومن المعروف أن البنك المركزي المصري خفض سعر الفائدة بواقع 150 نقطة أساس 1.5% في اجتماع لجنة السياسة النقدية الأخير.

وأكدت الايكونوميست أنه فور استيعاب تكاليف إصلاح الدعم ، مع انخفاض معدلات التضخم وانخفاض أسعار الفائدة على مستوى العالم ، فمن المحتمل أن يتجه المركزي للمزيد من خفض أسعار الفائدة على المدى المتوسط. وفي الوقت نفسه، رجحت أن يكون البنك المركزي حذراً من مخاطر تقلب العملات ، رغم تراجع المخاوف بشأن تدفقات رأس المال إلى الخارج. ومن شأن انخفاض التضخم وارتفاع قيمة العملة الحقيقية، أن يشجع على مزيد من التيسير النقدي، أي خفض أسعار الفائدة، ويؤدي إلى تحسين ظروف الائتمان.

تحويلات العاملين وإيرادات قناة السويس تتأثر ببطء النمو العالمي

رغم أن تباطؤ نمو الصادرات سيؤدي إلى ارتفاع العجز التجاري قليلاً في عام 2019 ، إلا أنه سوف يتضاءل بعد ذلك ، بحسب وحدة الاستخبارات الاقتصادية في الايكونوميست، وسيضيق عجز الحساب الجاري في 2019-20 ليتحول إلى فائض اعتبارا من عام 2021 ،بسبب التوسع في تصدير المواد الهيدروكربونية. وتوقعت أن يصل الفائض في الحساب التجاري إلى 1.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 بسبب ارتفاع صادرات السلع وعائدات السياحة.

ورغم أن الإنتاج من حقل غاز ظهر بدأ نهاية عام 2017 ، سوف تستمر الواردات في الاتجاه التصاعدي ولكن بشكل بسيط، مما يعكس التدفق المستمر للمدخلات الرأسمالية لمشاريع البنية التحتية.

ورجحت الايكونوميست أن تتأثر تحويلات العاملين بالخارج وإيرادات قناة السويس بتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي في عام 2020 ، ولكنها ستستمر في النمو بشكل عام. وأعلن البنك المركزي، أمس الإثنين، ارتفاع تحويلات العاملين بالخارج إلى 3 مليارات دولار في شهر مايو 2019، مقابل 2.1 مليار في أبريل، و2.6 مليار دولار في مايو 2018 . ومن المرجح أن يتم تمويل عجز الحساب الجاري من احتياطيات البنك المركزي ، المدعومة بتدفقات القروض ، بما في ذلك سندات اليورو وودائع البنوك المركزية من المانحين العرب وغير العرب ، ومن خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.

صدر ذلك التقرير عام 2019 ،

وقد تحققت بعض ما جاء فيه من توقعات ولم يستمر التحسن والنمو ،

وساءت الأوضاع الاقتصادية في مصر منذ ذلك الحين

وحتى الآن ونحن في منتصف شهر أكتوبر 2023 .

2. إنفوجراف.. مصر تسعى لخفض عجز الموازنة لـ 10.1%[36]

15 يناير 2017

"النواب": زيادة الحصيلة الضريبية المتوقعة 20 في المئة وفوائد الديون ترتفع إلى 37 مليار دولار

البرلمان المصري يستعد لمناقشة مشروع موازنة العام المالي الجديد (أ ف ب)

يستعد مجلس النواب المصري لمناقشة مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي الجديد 2022- 2023 المقرر انطلاقها في الأول من يوليو المقبل خلال الأيام المقبلة، بعد أن أرسلتها الحكومة مع نهاية مارس الماضي، طبقاً للدستور المصري.

وكشف رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب فخري الفقي اندبندنت عربية"، أبرز مؤشرات مشروع الموازنة المصرية الجديدة بقوله، "إن الحكومة تستهدف سد عجز كلي في مشروع موازنة 2022-2023 يصل إلى 558 مليار جنيه (نحو 30.18 مليار دولار أميركي) بنسبة تصل إلى 6.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بارتفاع قدره 83 مليار جنيه (4.4 مليار دولار) عن عجز موازنة العام

[36] مصر تسعى لسد عجز بالموازنة يصل إلى 30 مليار دولار | اندبندنت عربية (independentarabia.com)

الحالي، إذ سجل 475 مليار جنيه (25.6 مليار دولار) بما يعادل 6.1 في المئة منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي".

27 مليار دولار زيادة في المصروفات

وأضاف الفقي، "أن قيمة المصروفات المستهدفة في العام المالي الجديد تصل إلى نحو 2.3 تريليون جنيه (124.4 مليار دولار) بارتفاع قدره 500 مليار جنيه (27 مليار دولار) عن مصروفات العام المالي الحالي 2021-2022، إذ سجلت قيمة المصروفات نحو 1.8 تريليون جنيه (97 مليار دولار)، بينما تصل قيمة الإيرادات المتوقعة حوالى 1.5 تريليون جنيه (81 مليار دولار) بزيادة قدرها يقترب من 200 مليار جنيه (10.8 مليار دولار)".

وأكد رئيس لجنة الخطة والموازنة "أن الحكومة تستهدف ارتفاع الفائض الأولي (يعادل الإيرادات مقابل المصروفات قبل استبعاد فوائد الديون) من 1.3 في المئة العام الحالي إلى نحو 1.5 في المئة نسبة من الناتج المحلي في العام المالي الجديد". مشيراً إلى "أن الحكومة تعتزم زيادة الحصيلة الضريبية خلال العام المالي الجديد بنحو 185 مليار جنيه (10 مليارات دولار) لترتفع إلى 1.168 تريليون جنيه (63 مليار دولار) من 983 مليار جنيه (53 مليار دولار) في العام المالي الحالي، بينما تستهدف تحقيق إيرادات غير ضريبية تصل إلى 381 مليار جنيه (20.6 مليار دولار) بتراجع قدره 32 مليار جنيه (1.7 مليار دولار) إذ من المتوقع وصول إيراداتها قبل نهاية يونيو (حزيران) المقبل إلى 348 مليار جنيه (18.8 مليار دولار)".

5.9 مليار دولار زيادة في فوائد الديون

وعن فوائد الديون بالموازنة، كشف الفقي، "أن الحكومة تستهدف فوائد الديون بالموازنة التي تصل إلى 690 مليار جنيه (37.3 مليار دولار) بزيادة قدرها 110 مليارات جنيه (5.9 مليار دولار) عن

موازنة العام الحالي إذ سجلت نحو 580 مليار جنيه (31.3 مليار دولار)"، مشيراً إلى "أن ارتفاع وتيرة الفوائد غير مقلق في حالة زيادة معدل الناتج المحلي الإجمالي بوتيرة أكبر من معدل الديون"، لافتاً إلى "أن تلك الأسباب تصنف مؤسسات التصنيف الائتماني الاقتصاد المصري مستقراً خلال السنوات الأخيرة".

مخصصات الدعم في الموازنة الجديدة

وأكد "أن قيمة الأجور والرواتب المستهدفة في العام المالي الجديد ارتفعت من 361 مليار جنيه (19.50 مليار دولار) إلى 400 مليار جنيه (21.6 مليار دولار) بزيادة قدرها 39 مليار جنيه (2.1 مليار دولار)، بينما سجلت قيمة مخصصات شراء السلع والخدمات في مشروع الموازنة الجديدة نحو 125 مليار جنيه (6.7 مليار دولار) ارتفاعاً من 104 مليارات جنيه (5.6 مليار دولار) بينما من المستهدف ارتفاع قيمة مخصصات الدعم في مشروع الموازنة إلى 356 مليار جنيه (19.2 مليار دولار) بزيادة قدرها 35 مليار جنيه (1.8 مليار دولار) عن قيمة مخصصات نظيرتها في العام الحالي الذي يسجل نحو 321 مليار جنيه (17.36 مليار دولار) في موازنة العام الحالي".

ارتفاع تكلفة إنتاج رغيف الخبز

وأوضح "أن الدعم يشمل 190 مليار جنيه (10.27 مليار دولار) من المقرر سدادها لصالح الهيئة القومية للتأمينات والمعاشات لفض التشابكات المالية علاوة على دعم السلع التموينية المقرر زيادته في العام الجديد إلى 100 مليار جنيه (5.4 مليار دولار) بدلاً من 87 مليار جنيه (4.70 مليار دولار) العام الحالي". لافتاً إلى "ارتفاع دعم رغيف الخبز من 55 مليار جنيه (2.9 مليار دولار) إلى نحو 70 مليار جنيه (3.7 مليار دولار) بعد ارتفاع أسعار القمح على المستوى العالمي، وهو ما يعني ارتفاع تكلفة إنتاج رغيف الخبز من 0.65 قرش (0.035 دولار) ليصل إلى ما يتراوح بين 0.70 و0.75 قرش (0.04 دولار) بينما ستخصص الحكومة نحو 30 مليار جنيه (1.6 مليار دولار) لدعم السلع التموينية"،

وأشار إلى "أن المصروفات الأخرى 123 مليار جنيه (6.6 مليار دولار) بزيادة 9 مليارات جنيه (487 مليون دولار) عن العام الماضي عندما سجلت 114 مليار جنيه (6.1 مليار دولار)".

وحول الباب السادس بالموازنة الجديدة قال رئيس لجنة الخطة والموازنة، "إنها سترتفع في العام الجديد إلى 377 مليار جنيه (20.3 مليار دولار) مقارنة بـ 358 مليار جنيه (19.3 مليار دولار) العام الحالي بزيادة قدرها 19 مليار جنيه (1.07 مليار دولار)".

492 مليار دولار الناتج المحلي المستهدف

وأشار إلى "أن الدولة تقدر حجم الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي الجديد بالأسعار الجارية عند 9.1 تريليون جنيه (492 مليار دولار) ارتفاعاً من 7.9 تريليون جنيه (428 مليار دولار) في العام الحالي بعد التعديل من 7.1 مليار جنيه (384 مليار دولار) بعد ارتفاع الأسعار"، لافتاً إلى "أن القاهرة تقدر الناتج المحلي بالأسعار الجارية وليس نظيرتها الثابتة"، متوقعاً "تسعير برميل النفط في الموازنة الجديدة عند 90 دولاراً ارتفاعاً من 62 دولاراً في موازنة العام الحالي بعد زيادة أسعار النفط عالمياً"، مؤكداً "أن القاهرة تخطط للتحوط ضد التقلبات في الأسعار باحتياطي عام مجنب بنحو 130 مليار جنيه (7 مليارات دولار) بزيادة قدرها 30 مليار جنيه (1.6 مليار دولار) عما تم تقديره في الموازنة العامة العام الحالي لمواجهة الجائحة العالمية، عندما جنبت نحو 100 مليار جنيه (5.4 مليار دولار)". وتابع، "أن مشروع الموازنة العامة للدولة يبنى على 5 فرضيات أساسية، وهي سعر صرف الجنيه مقابل الدولار الأميركي، وسعر برميل النفط، وسعر طن القمح عالمياً، ومعدل نمو التجارة العالمية، إضافة إلى أسعار الفائدة العالمية، باعتبار الأخيرة تؤثر في تكلفة الدين الخارجي على الدولة".

4. أذون وسندات وقروض آليات الحكومة لمواجهة 558 مليار جنيه عجز بالموازنة[37]

12 أغسطس 2022

تتوقع الحكومة في موازنة العام المالي الحالي 2023/2022، ارتفاع العجز الكلى إلى 558 مليار جنيه، مقابل 475.5 مليار جنيه خلال العام المالي المنتهي 2022/2021، لتبلغ نسبة العجز الكلى 6.1% من الناتج المحلى الاجمالي.

ولكن كيف ستواجه الدولة هذا العجز بالموازنة؟، هذا ما أوضحته الحكومة في بيانها المالي الموجه من وزارة المالية إلى اللجنة الاقتصادية بمجلس النواب خلال دور الانعقاد الثاني للبرلمان، حول مشروع موازنة الدولة للعام المالي الحالي 2023/2022.

أكدت الحكومة في بيانها المالي، أن مواجهة العجز الكلى المتوقع بموازنة هذا العام ستتم من خلال إصدار أذون وسندات بقيمة تتجاوز 1.5 تريليون جنيه، هذا بالإضافة إلى المقدر من القروض من مصادر خارجية بقيمة 12.6 مليار جنيه.

وأشارت الحكومة في بيانها المالي، إلى أنه إذا توافرت مصادر تمويل بديلة عن الأذون والسندات فإن تلك المصادر ستحل محلها، موضحة أنه كان من الضروري مراعاة أن يتم توفير مصادر للتمويل في مشروع الموازنة لتغطية العجز الكلى وسداد أقساط القروض المستحقة من المصادر التمويلية والبالغ قيمتها نحو 965.5 مليار جنيه.

---

[37] "أذون وسندات وقروض ."آليات الحكومة لمواجهة 558 مليار جنيه عجز بالموازنة – اليوم السابع (youm7.com)

الفصل العاشر

مشكلة إدارة الأصول المملوكة للدولة "الخصخصة الجديدة"

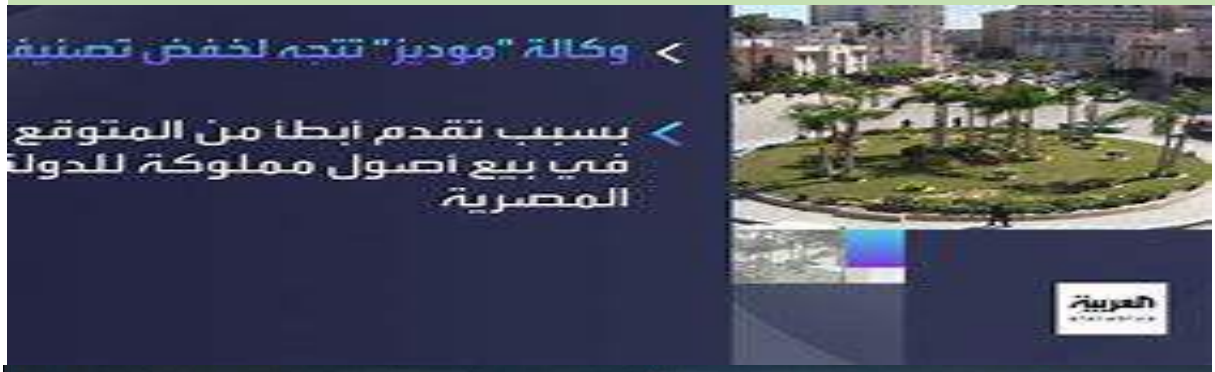

https://youtu.be/oDeqSPyRuvU?si=Tj6nThT3F5S-KqrR

1. طرح أصول الدولة في البورصة، تفاصيل وثيقة سياسة ملكية الدولة بعد موافقة السيسي[38]

29 ديسمبر 2022

أعلن مجلس الوزراء، خلال اجتماعه اليوم برئاسة الدكتور مصطفي مدبولي، بمقر الحكومة في العاصمة الإدارية الجديدة، موافقة الرئيس عبد الفتاح السيسي، على "وثيقة سياسة ملكية الدولة" بما يؤكد حرص الدولة على إتاحة مجال أكبر لمشاركة القطاع الخاص في توليد النمو الاقتصادي، وايجاد فرص العمل، وزيادة مستويات الاستثمارات والصادرات.

وأكد الدكتور مصطفي مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، أن "سياسة ملكية الدولة" تستهدف بالأساس رفع معدلات النمو الاقتصادي إلى مستويات محققة لطموحات المصريين عن طريق رفع معدل الاستثمار إلى ما يتراوح بين 25% و30%، بما يُسهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي إلى ما بين 7% و9% لتوفير فرص عمل كفيلة بخفض معدلات البطالة، وذلك من خلال المزيد من تمكين القطاع الخاص المصري، وتوفير فرص متنوعة لتواجد القطاع الخاص في كافة الأنشطة الاقتصادية، بما يساعد في رفع نسبة مساهمته الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمارات المنفذة، والتشغيل، والصادرات، والإيرادات الحكومية.

وأشار رئيس الوزراء إلى أن "وثيقة سياسة ملكية الدولة" تأتي لاستكمال الإصلاحات التي تتبناها الدولة المصرية في إطار تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وتهيئة البيئة الاقتصادية

[38] طرح أصول الدولة في البورصة.. تفاصيل وثيقة سياسة ملكية الدولة | مصراوي(masrawy.com)

الداعمة والجاذبة للاستثمارات، وذلك من خلال وضع الأسس والمرتكزات الرئيسة لتواجد الدولة في النشاط الاقتصادي.

وأوضح مدبولي أن الوثيقة تتضمن أهم ملامح سياسة ملكية الدولة المصرية للأصول، بما يشمل هدف هذه السياسة، وأهم موجهاتها، ومنهجية تحديد قرارات الإبقاء على أو التخارج من الأصول المملوكة للدولة خلال الفترة المقبلة، إضافة إلى إلقاء الضوء على دور صندوق مصر السيادي في هذا الإطار، والشراكات بين القطاعين العام والخاص كآلية للمزيد من تعزيز دور القطاع الخاص، علاوة على إطار الحياد التنافسي، ومبادئ حوكمة الأصول المملوكة للدولة اللذين تسترشد بهما الدولة المصرية في إطار ملكيتها للأصول.

وأضاف رئيس الوزراء أنه وفقاً لتلك السياسة، سيتم تركيز تدخُّل الدولة على ضخ الاستثمارات وملكية الأصول في قطاعات رئيسة تُعدُّ عملًا أصيلًا للدولة بما يشمل القطاعات التي يعزِف القطاع الخاص عن الدخول فيها، في حين ينعكس تطوير تلك القطاعات بشكل مباشر على تحسين بيئة العمل للقطاع الخاص، مشيراً إلى أن السياسة تستهدف كذلك حوكمة تواجد الدولة في الأنشطة الاقتصادية، حيث تسعى الحكومة إلى التواجد في القطاعات الاقتصادية وفقًا لمعايير محددة، وأن يتم التحول من إدارة مؤسسات الدولة إلى إدارة رأس مال الدولة، وذلك من خلال تحديد آليات تخارج الدولة من الأصول المملوكة لها من خلال العديد من الآليات التي تعظم العائد من ملكية الدولة للأصول.

ولفت مدبولي إلى أن تنفيذ "وثيقة سياسة ملكية الدولة" من شأنه تحقيق وفورات مالية تُمكِّن من دعم أوضاع الموازنة العامة، وتحقيق الانضباط المالي، وضمان الاستدامة المالية، وتعزيز قدرة الدولة المالية على دعم شبكات الأمان الاجتماعي؛ لحماية الفئات الهشَّة، وزيادة مستويات قدرة صمود الاقتصاد المصري أمام الأزمات.

وأوضح رئيس الوزراء أنه سيتم مراعاة عدد من الموجهات الأساسية في سياق تنفيذ "سياسة ملكية الدولة"، من قبل الحكومة المصرية لضمان التنفيذ الناجح لهذه السياسة بما يشمل: التنفيذ على مراحل وبشكل تدريجي، حتى ولو كانت المراحل قصيرة الأمد، على أن يكون التخارج بحسب طبيعة الأنشطة الاقتصادية، وبما تفرضه طبيعة التطورات الاقتصادية المحلية والدولية، ومراعاة الأبعاد الاستراتيجية والأمنية للأنشطة الاقتصادية عند اتخاذ قرارات ملكية الدولة للأصول، حيث ستحافظ الدولة على التواجد في عدد من الأنشطة ذات الأولوية وذات البُعد الاستراتيجي.

كما أشار مدبولي إلى أنه من بين الاعتبارات المهمة كذلك استهداف "سياسة ملكية الدولة" لتحسين طريقة تخصيص الموارد الاقتصادية، وتنفيذ تخارج الدولة من الأنشطة والقطاعات المستهدفة بما يتماشى مع رغبة واستجابة القطاع الخاص الفعلية بالتواجد في تلك الأنشطة، مع التزام الدولة بمواصلة كافة الإصلاحات التي من شأنها تعزيز وزيادة مستويات جاذبية مناخ الأعمال، إضافة إلى تقييم الأصول المملوكة للدولة استنادًا إلى أسس عادلة ومحايدة، وبما يتوافق مع المعايير الدولية لتقييم الأصول، وتحديد منهجية التعامل بعد التخارج لتجنُّب التداعيات غير المواتية، من حيث: (العمالة، والإيرادات، وغيرها).

ولفت رئيس الوزراء إلى أنه لتحقيق هذه الأهداف، تم تبني منهجية لتحديد "سياسة ملكية الدولة" على مستوى القطاعات أو الأنشطة تستند إلى 6 معايير رئيسة وفق مستويات متدرجة؛ استنادًا إلى أفضل الممارسات الدولية، وآراء الخبراء المتخصصين بهدف تحديد معايير تواجد أو تخارج الدولة من الأنشطة الاقتصادية، وبناءً عليه، تم رسم خريطة تواجد الدولة على مستوى الأنشطة الاقتصادية بعدد من القطاعات والصناعات التحويلية، بعدد 62 نشاطاً سيتم التخارج منها، و56 نشاطاً سيتم تثبيت أو تخفيض الاستثمارات الموجهة لها، و76 نشاطاً سيتم تثبيت أو زيادة الاستثمارات الموجهة لها مع الإشارة في الوقت ذاته إلى مبررات الدولة من وراء ذلك.

وأشار رئيس مجلس الوزراء إلى أنه في سبيل تنفيذ الحكومة المصرية لـ "سياسة ملكية الدولة"، سوف يتم تبني العديد من الآليات التي تستهدف زيادة دور القطاع الخاص على مستوى الأنشطة الاقتصادية سواء بشكل كلي أو جزئي، والتي تختلف بدورها من قطاع اقتصادي إلى آخر، ومن أصل عام مملوك للدولة إلى آخر، كما تختلف كذلك بحسب الهدف من مشاركة القطاع الخاص في ملكية الأصول العامة، وبحيث يتم اختيار الآليات التي من شأنها تعظيم العائد الاقتصادي من مشاركة القطاع الخاص، وزيادة المكاسب الاقتصادية الكلية من تحرير الأسواق، وزيادة مستويات المنافسة، وتعظيم فائض المستهلك، وتحقيق أعلى مستويات للرخية والكفاءة الاقتصادية لتلك الأصول. وسوف يتم الاستناد في ذلك إلى أفضل الممارسات الدولية وإلى الخبرات المتخصصة في هذه المجالات؛ لضمان كفاءة تنفيذ "سياسة ملكية الدولة".

ففي هذا السياق، أكد الدكتور مصطفي مدبولي أن الوثيقة اشتملت على عدد من بدائل تنفيذ "سياسة ملكية الدولة"، وتشجيع القطاع الخاص ومن بينها طرح الأصول المملوكة للدولة من خلال البورصة المصرية؛ لتوسيع قاعدة الملكية، سواء بشكل كلي أو جزئي، وضخ استثمارات جديدة للقطاع الخاص في هيكل ملكية قائم للدولة عبر دخول مستثمر استراتيجي، أو زيادة مشاركة القطاع الخاص في هيكل الملكية، وكذا عقود الشراكة مع القطاع الخاص من خلال عقود: الامتيازات، والبناء والتشغيل والتحويل (B.O.T)، والبناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية (B.O.O.T)، والبناء والتشغيل والتملك (B.O.O)، والتصميم والبناء والتشغيل (D.B.O) ، والبناء والتمويل والتشغيل والتحويل (B.F.O.T)، والأداء، والإدارة، إلى جانب عمليات إعادة هيكلة المؤسسات العامة وخصخصتها .

كما أوضح مدبولي أنه التزاما من الحكومة المصرية بتنفيذ ما جاء بالوثيقة، فهناك قرار بتشكيل اللجنة العليا لتنفيذ "سياسة ملكية الدولة" برئاسة رئيس الوزراء، وعضوية عدد من السادة الوزراء،

ورئيس مجلس إدارة جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، والرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار، والمدير التنفيذي للصندوق السيادي، ورئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، حيث تتولى اللجنة مهام تنفيذ "سياسة ملكية الدولة" وفق برامج زمنية محددة، وتذليل كافة التحديات التي تواجه التنفيذ، وتحديد آلية التخارج على مستوى الأنشطة، وكذلك تحديد التوقيت المناسب للتنفيذ، والتأكد من تحقُّق كافة المعايير المتبعة لضمان التقييم العادل للأصول المملوكة للدولة، كما يتم إضافة إلى ما سبق، تشكيل لجنة فنية ممثلة في مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار؛ للقيام بأعمال وضع الخطط الزمنية، ومتابعة التنفيذ والتقييم الدوري له، بالتنسيق مع الجهات المعنية.

كما أكد الدكتور مصطفي مدبولي أن الدولة المصرية ستسترشد فيما يتعلق بالأصول المملوكة للدولة التي سيتم الإبقاء عليها "بالمبادئ التوجيهية بشأن حوكمة الشركات المملوكة للدولة" الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتي تمثل مرجعية دولية للحكومات تساعد في ضمان عمل الشركات المملوكة للدولة بطريقة فعّالة، وشفافة، وقابلة للمساءلة، وبما يضمن أن يكون هناك فصل بين دور الدولة كمالك لعدد من الأصول والشركات، ودورها كمنظم للنشاط الاقتصادي، وبما تحقق المنافسة العادلة بين جميع الأطراف في الاقتصاد من جهة، واستمرار ممارسة الدولة لدورها الأصيل كمنظم ومراقب محايد ومستقل للأنشطة الاقتصادية من جهة أخرى. وأضاف مدبولي أنه من جانب آخر، ستعمل الدولة على ضمان الحياد التنافسي والبيئة التشريعية المواتية للنشاط الاقتصادي، لضمان أن جميع الشركات العاملة بالسوق، سواء الشركات الخاصة المحلية منها أو الأجنبية، أو الشركات المملوكة للدولة ومنها الكيانات الاقتصادية التي تديرها أو التي تخضع لرقابة مؤسسات حكومية "تتنافس على نفس الأساس بشكل متكافئ" (Compete on a level playing field) وفقًا للإطار التنظيمي نفسه دون

أدنى تميز بينها، وذلك من خلال دور فاعل لجهاز جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.

وأشار رئيس الوزراء إلى أنه من بين أبرز الجهود التي تم تبنيها في هذا الصدد، اعتماد الدولة المصرية لاستراتيجية جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية 2021-2025، والتي تتوافق مع رؤية مصر 2030 وأهداف التنمية المستدامة، والتي خصصت الهدف الاستراتيجي الثاني منها للحد من التشريعات والسياسات والقرارات المقيدة لحرية المنافسة، وهو ما درج تعريفه في مجال المنافسة على أنه "دعم سياسات المنافسة والحياد التنافسي"، وتنفيذاً لذلك قام جهاز حماية المنافسة بوضع استراتيجية خاصة بالحياد التنافسي بما يدعم تنفيذ "سياسة ملكية الدولة".

لقراءة الوثيقة اضغط الرابط

وثيقة سياسة ملكية الدولة – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

youm7
اليوم السابع
الدولة لا تبيع أصولها
رئيس الوزراء يتحدث عن وثيقة سياسة ملكية الدولة فى ثانى أيام المؤتمر الاقتصادى
الزيادة السكانية المتسارعة تحدٍّ كبير أمام الدولة المصرية
هدف الوثيقة وضع إطار تنظيمى للعلاقة بين الدولة والقطاع الخاص
بعض الناس روّجوا أن تخارج الدولة يعنى بيع الأصول وهذا غير صحيح
مشاركة الدولة فى الاستثمار بجانب القطاع الخاص لسد الفراغ فى بعض القطاعات
الدولة تحتفظ بملكية الأصل لكن الإدارة والتشغيل بالكامل للقطاع الخاص
مش عايزين نسد خانة لكن نريد تنفيذ الوثيقة بمجرد صدورها
مفيش أى جهة فى الدولة تفرض أى رسوم جديدة إلا بالرجوع لمجلس الوزراء
مصر تحتاج إلى استراتيجية لتطوير الصناعة والحكومة تدعم ذلك
نطمح أن نصل لإطار عام فى المؤتمر لوضع استراتيجية للصناعة لمدة 10 سنوات
youm7
اليوم السابع
تستهدف رفع معدلات النمو وتمكين القطاع الخاص
رفع معدل الاستثمار إلى ما بين 25 و30 % بما يزيد النمو لـ7 إلى 9 %
توفير مزيد من فرص العمل وخفض معدلات البطالة
توفير فرص متنوعة لتواجد القطاع الخاص فى كل الأنشطة
تركيز تدخل الدولة فى قطاعات رئيسية يعزف عنها القطاع الخاص
التواجد فى قطاعات الاقتصاد وفق معايير محددة
التحول من إدارة مؤسسات الدولة إلى إدارة رأس مال الدولة
تحديد آليات تخارج الدولة من الأصول سواء الإدارة أو الملكية
تحقيق فوائض مالية تمكن من تحقيق الانضباط المالى
ضمان الاستدامة وتعزيز قدرة الدولة على دعم شبكات الأمان الاجتماعى
مصر تبيع أصولا
مملوكة للدولة

مصر تعلن بيع أصول
ة بقيمة 1.9 مليار دولار

لمشاهدة الفيديو اضغط على علامة الفيديو

-https://youtu.be/YshOwXrMD9I?si=fOXHcjoOkMSEmON

https://youtu.be/yg2gw4Gna-U?si=rWIP17Ow1_HHNim4

2. لماذا تبيع الحكومة المصرية بعض أصول شركاتها لدول خليجية؟

20 أغسطس 2022

الحكومة باعت حصة أقلية في شركات مملوكة لها لصناديق سعودية وإماراتية. صفقة تلو الأخرى تعلن عنها الحكومة المصرية لبيع حصص لها في شركات تجارية إلى دول في الخليج، تحيط تفاصيلها السرية، لكن الحكومة تؤكد لها سياستها نحو الاستثمار الأجنبي المباشر، وسط أزمة اقتصادية تفاقمها الديون وانتقادات بالتفريط في أصول وعوائد شركات ناجحة.

فقد أعلنت مصر قبل أيام استحواذ صندوق الاستثمارات السعودي على حصص أقلية مملوكة للدولة المصرية في أربع شركات رائدة ومدرجة بالبورصة بقيمة 1.3 مليار دولار، وأتى ذلك بعد أربعة أشهر من إعلان القاهرة بيع حصص في خمس شركات للصندوق السيادي الإماراتي مقابل 1.8 مليار دولار، وسبقها بيع حصص مصر في شركتين أخريين للصندوق الإماراتي.

وقالت وزيرة التخطيط المصرية، هالة السعيد، في بيان إعلان الصفقة الأخيرة "إنها تأتي وفق أهداف تحقق أعلى استفادة للدولة المصرية وتعظم من استغلال الأصول المملوكة لها وتضمن حقوق الأجيال القادمة".

مبادلة الديون بالأصول

ويرى الرئيس السابق لجمعيتي الاستثمار المصرية والعربية، هاني توفيق، أن "البيع كان اضطراريًا للسعودية والإمارات لحاجة مصر إلى تسديد أقساط وفوائد ديونها المستحقة".

لكن توفيق يشيد في حديث مع بي بي سي، باختيار نوعية الشركات التي يتم بيعها، قائلًا: "لا تندرج ضمن قائمة الشركات الاستراتيجية التي قد تتعلق بالأمن القومي المصري مثل شركات السلاح أو البنى الأساسية".

3. الاستثمار في مستقبل مصر أم بيع الأصول الوطنية؟ تقييم سياســـــــة ملكية الدولة في مصر: بين التحديات والمقتضيات [39]

روبرت سبرينغبورغ

08مايو 2023

تأمل الحكومة المصرية أن بيع بعضٍ من الشركات القيّمة المملوكة للدولة سيجنبها تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الحقيقية.

يبدو، عند مراجعة لحظة صدور مسودة وثيقة سياسة ملكية الدولة في مايو 2022، أن الحكومة المصرية توفّقت تمامًا في اختيار التوقيت المناسب. فقد تم الإعلان عنها بعد فترة وجيزة من بدء الحكومة مفاوضاتها مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرضها الرابع خلال ست سنوات، بقيمة 3 مليارات دولار، ثم جرى اعتمادها كمقياس هيكلي لبرنامج صندوق النقد الدولي الجديد للإصلاح المالي والاقتصادي. ثم إن السياسة تم إقرارها في ديسمبر 2022، لتساعد في إطلاق التسهيل الائتماني الممدد من صندوق النقد الدولي. مع ذلك، يعكس هذا الترتيب ثقة محدودة بالاقتصاد المصري، إذ قامت الحكومة سابقًا بالتفاوض على اقتراض مبالغ وصلت إلى 12 مليار دولار وتلقّت تدفقات مالية "ساخنة" أكثر بكثير من الجهات التي أقبلت على شراء ديونها السيادية بعد قروض صندوق النقد الدولي السابقة. وفي ظل الحاجة إلى سداد 17مليار دولار إلى صندوق النقد الدولي على مدى خمس سنوات، ناهيك عن تكاليف خدمة الديون الأخرى، ليس أمام الحكومة من خيار سوى بيع الأصول

[39] الاستثمار في مستقبل مصر أم بيع الأصول الوطنية؟ – تقييم سياسة ملكية الدولة في مصر: بين التحديات والمقتضيات – مركز كارنيغي للشرق الأوسط – مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي (carnegie-mec.org)

العامة. لذا، أعلنت الحكومة في أوائل فبراير 2023 عن نيتها بيع حصص في 32 شركة مملوكة للدولة بحلول شهر مارس 2024.

يثير تسلسل هذه الأحداث وتوقيتها أسئلة متداخلة:

هل عمليات خصخصة هذه الشركات أساسًا عبارة عن عمليات بيع طارئة وغير متوقعة استوجبتها الحاجة لدرء التخلف عن السداد، تسهلها بالصدفة الحميدة سياسة ملكية الدولة؟

أم أن الضغوط الاقتصادية التي تواجهها مصر توفر للحكومة ببساطة فرصة لتنفيذ استراتيجية محددة مسبقًا لبدء عملية تحويل الاقتصاد؟

تورِد سياسة ملكية الدولة أهدافًا توحي بطموحات مصر الاستراتيجية، ومن ضمنها تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وإرساء اقتصاد مؤاتٍ للاستثمارات، وتحديد حضور الدولة في الاقتصاد. وتصحبها كذلك أهداف محددة، مثل زيادة الاستثمار إلى 25–30 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي ورفع النمو الاقتصادي إلى 7–9 في المئة، وجعل الدولة تتحمل المسؤولية الأساسية في القطاعات التي لا تجذب الرساميل الخاصة، وإرساء الاستقرار المالي مع توسيع شبكات الأمان الاجتماعي. ولكن هل كل هذا مجرد كلام مُصمَّم فقط لنيل استحسان صندوق النقد؟ وسواء كان كلامًا للاستهلاك أم التزامًا سياسيًا حقيقيًا، فما الذي تشير إليه خطة الخصخصة التي تم الإعلان عنها في فبراير فيما يتعلق بمستقبل الاقتصاد السياسي في مصر؟ هل سينهار الاقتصاد أم سيزدهر؟ وهل ستتمكن الدولة من الصمود في وجه ردود الفعل السياسية من السكان المتضررين بشكل مباشر أو غير مباشر من بيع الأصول الوطنية؟ إذا تم تنفيذ الخطة بالكامل، ستؤثر الخصخصة بشكل ملموس على المشتريات المستقبلية لديون مصر السيادية، وعلى العلاقات داخل فئات مختلفة من المستثمرين

وفيما بينها، وعلى تدفق العوائد إلى أشخاص داخل النظام (سواء كانوا ضباطًا عسكريين أو أمنيين رفيعي المستوى أو مدنيين ضمن شبكات المحسوبية القائمة).

القطاعات المستهدفة للخصخصة الكاملة

يمكن وصف بعضٍ من الشركات الـ 32 المعروضة للبيع الجزئي بأنها من بين "مجوهرات العائلة" في البلاد، أي تلك التي تُعدّ منذ فترة طويلة من بين أكثر الشركات المملوكة للدولة رخاءً. ولكن ليست الشركات وحدها ما يكشف عن نوايا الحكومة والنتائج المحتملة لسياسة ملكية الدولة، بل القطاعات التي تعمل فيها أيضًا.

تشمل تلك القطاعات القطاع المصرفي والتمويلي، والعقارات، والسياحة، والخدمات اللوجستية، والصناعات الطبية والدوائية، وتوليد الكهرباء، والمعالجة الكثيفة الكربون. وثمة شركتان معروضتان، هما صافي ووطنية، تملكهما المؤسسة العسكرية، إنما لا تعملان في أيٍّ من هذه القطاعات، إذ تُنتج الأولى المياه المعبأة بينما تبيع الثانية الوقود لسائقي المركبات. لم تُدرج سياسة ملكية الدولة أيًّا من هذَين النشاطَين للخصخصة، لكن من المفترض أن الشركتَين مُدرجتان من أجل تلبية متطلبات صندوق النقد الدولي حيال خصخصة بعض الأصول المملوكة للمؤسسة العسكرية. يمكن التخلّي عن الشركتَين بسهولة لأنهما ليستا ذات أهمية حيوية للمؤسسة العسكرية أو الدولة.

هذه جميعًا هي قطاعات سبق أن دخلها مستثمرون من القطاعَين العام والخاص من الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، أو أبدوا رغبتهم في دخولها. على سبيل المثال، استحوذ صندوق الثروة السيادية لدولة الإمارات العربية المتحدة على حصص كبيرة في القطاع الطبي والدوائي، وفي الخدمات اللوجستية في مصر. لكن العرض الجديد المقدّم من الحكومة المصرية أكثر إغراءً من العروض السابقة، ما يشير إلى أنها ترغب في جذب المزيد من الاستثمارات الكبيرة من دول مجلس التعاون

الخليجي، وأنها لا تتوقع اهتماماً كبيرًا من مصادر أجنبية أخرى. علاوةً على ذلك، تشير التصريحات الرسمية حول طريقة الخصخصة إلى تفضيل الشراء بالعملات الأجنبية من جانب مستثمرين أساسيين، بدلًا من الشراء من خلال الاكتتاب العام في البورصة المصرية، والذي سيكون بالعملة المحلية. لا يوحي هذا التفضيل فحسب بأن مصر في حاجة ماسة إلى العملات الأجنبية، بل أيضًا بأن الهدف الأساسي يتمثل في المستثمرين الخليجيين. وتشير التجارب السابقة إلى أن المستثمرين الخليجيين سيتخوفون أقل من المستثمرين المبتدئين أو الشركات المتعددة الجنسيات من امتلاك حصص كبيرة، ولو كانت حصصًا أقلية، في شركات لا تزال الحكومة هي المساهم الأكبر فيها.

الشركات المُراد خصخصتها جزئيًا

حتى البيع الجزئي للشركات المحددة المعروضة سيحرم الحكومة من تدفقات الإيرادات المستقبلية، مع توجيهها إلى أيدي القطاع الخاص. ففي القطاع المصرفي والتمويلي، تشمل البنوك المعروضة بنك القاهرة والمصرف المتحد والبنك العربي الأفريقي الدولي، وجميعها مرتفعة. مع ذلك، يُعزى نجاحها المالي في المقام الأول إلى الفارق السخي بين الفوائد المدفوعة على الودائع والفوائد المُحقَّقة من الاستثمار في ديون مصر السيادية، والتي تشكّل عادةً حوالى نصف قروضها . بلغ هذا الفارق، المستند إلى معدلات الفائدة على الودائع المصرفية ليوم واحد والفوائد المدفوعة على أذونات الخزينة، نسبة 7 في المئة العام الماضي. تتمتع البنوك بإمكانيات واضحة لتوسيع قاعدة عملائها بسرعة وبالتالي زيادة ربحيتها . صحيحٌ أن نحو ثلث المصريين البالغين فقط لديهم حسابات مصرفية، في حين أن ما يقرب من نصف الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلاد ليست لديها إمكانية الوصول إلى الائتمان .علاوةً على ذلك، ترفض الحكومة منح تراخيص لإنشاء بنوك جديدة، ما يزيد من ربحية وجاذبية ما يقرب من أربعين بنكًا عاملًا في البلاد.

من خلال عرض خصخصة ما بين 20و30 في المئة من أسهم هذه البنوك، ستتخلى الحكومة عن الأرباح التي تجنيها من خلال إيداع أذونات الخزينة معها، وهي أرباح تعوِض حاليًا بعض الفوائد المدفوعة لخدمة الدَين الوطني. من غير الواضح ما إذا كانت كلفة هذه الفرصة الضائعة قد تم خصمها من الأرباح المقدرة التي يُتوقع أن تحققها الخصخصة، لكنها كلفة ستزيد من دون شك حاجة الحكومة إلى العملات الأجنبية.

وفي قطاع التأمين، الشركتان المعروضتان هما مصر لتأمينات الحياة ومصر للتأمين. تُعدّ الشركة الأولى أكبر مُصدِر لوثائق التأمين على الحياة في البلاد، وتتمتع الثانية باحتكار التأمين في قطاع الطاقة الحيوي. والشركتان مملوكتان للدولة حاليًا بنسبة 100 في المئة ولهما أملاك عقارية كبيرة، يعود عدد كبير منها إلى الإجراءات الاشتراكية التي اتخذها الرئيس السابق جمال عبد الناصر في أوائل سنينيات القرن الماضي. وعلى غرار البنوك، من المحتمل أن توفر هاتان الشركتان أرباحًا كبيرة لأولئك الذين يملكون حصة فيها ويستفيدون من الإدراك أن رأس المال لا تحقق عائدًا من تجميده في العقارات المقومة بأقل من قيمتها . وعلى غرار البنوك أيضًا، فإن رخصة شركات التأمين مضمونة من الحكومة نفسها، إذ إن حوالى نصف إجمالي رأس المال الذي تستثمره شركات التأمين هو في الديون الحكومية.

وتُعتبر الشركات المعروضة في القطاعَين العقاري والسياحي جذابة بالمثل، وتشمل أشهر الفنادق الناشطة في البلاد، مثل فندق أولد كتراكت، وفندق وينتر بالاس الأقصر، وميناهاوس. وبحسب أحد التقارير، سيتمكن المشترون من بناء فنادق جديدة على أراضٍ قيمة مجاورة للفنادق القائمة. ووفقًا للمصدر نفسه، من المتوقع أيضًا أن يتضاعف عدد الليالي السياحية بأكثر من ثلاث مرات بحلول العام 2025 من المستوى المنخفض الذي بلغ 43 مليونًا في العام 2020، ما يشير إلى أن الفنادق السبعة المعروضة ستشهد على الأرجح نموًا كبيرًا وفوريًا في أرباحها.

ومن المحتمل أن تشمل العروض الأكثر جاذبية الشركات العاملة في استخراج أو معالجة المواد الهيدروكربونية أو استخدام الطاقة التي تولدها لإنتاج المواد الكيمياوية، والبلاستيك، والإسمنت، والأسمدة، والحديد، والصلب. ونظرًا إلى أن الشركات تستطيع أن تشتري الغاز الطبيعي من الحكومة بأسعار مدعمة وتصدير الكثير مما تنتجه، جنت أرباحًا كبيرة. وقد تكون الشركات المنتجة للكهرباء جذابة أيضًا، إذ يمكن للشركات الرئيسة شراء الغاز الطبيعي بنحو 3 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، أي أكثر بقليل من سعر هنري هب الذي كان الأدنى في العالم اعتبارًا مارس 2023 . ولكن الحصول على حصص جزئية في محطة كهرباء بني سويف، التي بنتها شركة سيمنز وتعمل بالغاز الطبيعي، له مخاطر على المشترين المحتملين الذين قد يواجهون ارتفاعًا في سعر الغاز من جهة وضرورة الالتزام بثبات سعره على المستهلكين، وهذان الأمران يصبان في صالح الحكومة.

علاوةً على ذلك، سيتعين على المشترين المحتملين في قطاع الطاقة تحمل مسؤولية ديون بنحو مليار دولار أميركي مستحقة لمؤسسات مالية أجنبية، ولا سيما في ألمانيا .

لا بدّ من الانتظار لرؤية كيف سترد الحكومة الألمانية ودافعو الضرائب هناك على البيع الجزئي لشركات تلقت أموالًا في إطار المساعدات الإنمائية لمصر ، لأن القروض كانت مضمونة من جانب الحكومة الألمانية ، ولكن هذا الأمر قد يشكل عاملًا معقدًا إضافيًا . تعتمد المحطتان اللتان تعملان بطاقة الرياح لتحديد أساس معدل عائدهما على سعر التغذية للشبكة الوطنية. ولكن تراجعت الحكومة بالفعل عن التزامها بتحديد أسعار مرتفعة نسبيًا كوسيلة لجذب الاستثمارات في توربينات الرياح ومزارع الطاقة الشمسية، ومن المرجح أن تحافظ على هذا الموقف لتجنب المزيد من التضخم وكبح ردود الفعل الشعبية.

التأثيرات

كما يشير التحليل أعلاه، ركزت الحكومة المصرية على المستثمرين المقيمين في الخليج لشراء حصص أقلية بالعملات الأجنبية في الشركات المدرجة للربح عمومًا في القطاعات الاقتصادية الرئيسة. لكن ثمة أسئلة هامة لا تزال من دون إجابة، ويرتبط بعضها مباشرةً بهذه الصفقات، بينما يرتبط البعض الآخر بالنتائج الاقتصادية والسياسية البعيدة المدى.

بعض الأسئلة الأساسية متعلقة بالريوع والتنظيمات، ويسهم هذان العاملان بشكل كبير في تحديد رخية بعض، إن لم يكن كل، الشركات المعروضة.

1. على سبيل المثال، هل ستستمر الريوع على شكل أسعار منخفضة للوقود بمعدلاتها الحالية مع بدء الخصخصة؟
2. وهل سيتم إرخاء القواعد التنظيمية التي تهدف حاليًا في جزء منها إلى حماية المستهلكين من التضخم، للسماح بزيادة الرخية؟
3. وهل ستقدم الحكومة أي ضمانات للمشترين المحتملين حول هذه المسائل؟
4. إذا كان الأمر كذلك، كيف ستبرر الحكومة هذه الضمانات في الحالات التي يتأثر فيها الجمهور سلبًا بزيادة الأسعار فيما يستفيد الأجانب منها؟
5. يتعلق السؤال الأكثر إلحاحًا بسعر الصرف الذي سيشتري بموجبه المستثمرون الأساسيون الحصص؟

ففي فبراير 2023، أدى الخلاف حول السعر إلى توقف المفاوضات بين صندوق الثروة السيادية السعودي والحكومة المصرية لشراء المصرف المتحد. قد يزيد تقديم سعر أفضل للسعوديين الضغط التنازلي الممارَس على الجنيه المصري، وسينظر المصريون الذين يكافحون للتعامل مع التضخم والعواقب الأخرى الناجمة عن نقص العملات الأجنبية إلى الصفقة على أنها معاملة تفضيلية للسعوديين على حساب

المصريين. من الواضح أن المفاوضات بين الحكومة والمشترين المحتملين ستكون صعبة. وسواء جرت تلك المفاوضات بطريقة شبه علنية على الأقل أو بقيت خاصة تمامًا، ستشكّل مقياسًا لحساسية الحكومة تجاه ردود الفعل السياسية المحتملة والتوازن بين القمع والانفتاح في كيفية تفسير الخصخصة لمواطنيها.

الأسئلة الأخرى ذات الصلة اقتصاديةٌ بطبيعتها:

1. هل ستكون التدفقات المالية الأجنبية المتولّدة عن عمليات الخصخصة الجزئية كافية لتغطية الفجوة التمويلية الكبيرة التي نمت جزئيًا بسبب ضُعف التسهيل الائتماني الممتدّ من صندوق النقد الدولي والانخفاض الكبير في احتمال تدفّق الأموال الساخنة الجديدة؟ من المقدّر حاليًا أن تولّد عمليات الخصخصة ما بين 2.5 مليار دولار و4.6 مليارات دولار في فترة 2023-2024، وهذا المبلغ هو أقل بكثير مما تحتاج إليه مصر، نظرًا إلى الفجوة التمويلية المقدّرة بنحو 5 مليارات دولار لخلول صيف 2023.
2. ولكن هل ستؤدي التدفقات المالية الأجنبية إلى تأثيرات إيجابية كافية على سعر الصرف ومعدّل التضخم لتحفيز الاستثمارات الأجنبية الجديدة في ديون مصر السيادية؟
3. وكم من الإيرادات الحالية للشركات سيتم التخلي عنها بسبب الخصخصة الجزئية؟
4. وهل ستجرّ تداعيات تضخمية بسبب التعديلات المتوقعة على الأطر التنظيمية؟

- ستصبح الجوانب الهيكلية للاقتصاد السياسي أكثر أهمية في أعقاب عمليات الخصخصة. على سبيل المثال، قد تخفّ متلازمة "الوسط المفقود" في اقتصاد يضمّ بعض الشركات الكبيرة جداً، والكثير من الشركات الصغيرة، والقليل نسبيًا من الشركات المتوسطة الحجم، ولكن من دون التوصّل إلى حلٍ كامل لها. ويُعزى ذلك أساسًا إلى "تجزئة" الاقتصاد السياسي، على حدّ تعبير عمرو عادلي،

و"تقسيمه بين من هم في الداخل ومن هم في الخارج"، على حدّ تعبير ستيفن هيرتوغ! لمعالجة متلازمة الوسط المفقود، ستحتاج الحكومة المصرية إلى "تسوية الملعب" الاقتصادي عن طريق خفض الريوع أو إلغائها وإزالة التنظيمات التي تقيد الشركات الكبيرة، على النحو الذي دعا إليه تقرير فريق صندوق النقد الدولي عن مصر. لكن الرغبة في بيع أسهم في الشركات المملوكة للدولة بأعلى سعر ممكن قد يقوّض هذه الإصلاحات إذ إنه يحدّ من رغبة تلك الشركات وبالتالي من جاذبيتها للمستثمرين المحتملين.

- في الواقع، يمكن للخصخصة أن تفاقم الفجوات القائمة في الحجم والثروة وحصص السوق بين الشركات الكبيرة ذات الرساميل الكثيفة والشركات الصغيرة والمتوسطة. وتشير خطة الخصخصة المُعلنة إلى أن الحكومة تفضّل أن "تُكبّر حجمها" بدلًا من معالجة القيود التي تمنع حاليًا نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة. فإذا كانت الحكومة معنية بهذه الشركات، ستفضل الاكتتاب العام في البورصة المصرية على المبيعات لمستثمرين أساسيين. فمن شأن طرح الأسهم للاكتتاب العام أن تجذب رأس المال المحلي، وغالب الظن أن يكون من داخل قطاعات السوق، ما يساعد على دمج الشركات الصغيرة والمتوسطة. من شأن ردود الفعل القومية أن تعزز المصالح الاقتصادية المختلفة، والمتضاربة في بعض الحالات، لأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب الشركات الكبيرة، في أعقاب المبيعات لمستثمرين خليجيين.
- وبالمثل، من المستبعد أن تدفع عمليات الخصخصة التحول من إنتاج السلع غير القابلة للتداول (أي غير القابلة للتصدير) إلى السلع القابلة للتداول، إلا في القطاعات المرتبطة مباشرةً بالمواد الهيدروكربونية. تُعدّ قطاعات أخرى مثل القطاع العقاري أو قطاع الصناعات الدوائية بطبيعتها إما غير قابلة للتداول أو تعتمد بشكل كبير على استيراد السلع الوسيطة. لكن القطاعات

الهيدروكربونية الرئيسة ستواجه عمومًا تحدي التحول إلى الطاقة الخضراء، والتي من المحتمل أن تخضع إلى جباية رسومٍ خاصة، على الأقل في الاتحاد الأوروبي، على واردات الصلب والأسمدة والإسمنت وغيرها من المنتجات التي تُنتَج بوسائل كثيفة الكربون. وبالتالي، ستتراجع الميزة النسبية لمصر القائمة بشكل أساسي على الغاز الطبيعي، وفي النهاية، ستضطر البلاد للتحول إلى الطاقة الخضراء. لكن هذا الأمر يتطلب إدخال تحديثات رأسمالية وتكنولوجية لا تستطيع الدولة توفيرها حاليًا. وأخيرًا، لماذا يجب على المستثمرين الخليجيين المساعدة في إجراء هذه التحديثات في مصر وليس في بلدانهم؟ باختصار، لن تسهم الجولة الأولى من الخصخصة الجزئية على الأقل بشكل كبير في معالجة ميزان العجز التجاري عن طريق تحويل الإنتاج إلى السلع القابلة للتداول.

- ومن التأثيرات الأخرى أن سياسة ملكية الدولة لن تقلل بشكل كبير على الأرجح الدور المهيمن للمؤسسة العسكرية في الاقتصاد. من المقرر بيع شركتين عسكريتين فقط في إطار البيع الجزئي خلال ما يُفترض أنه جولة خصخصة أولية ستستمر لأكثر من عام. ويشير ذلك إلى أن الحكومة المصرية تماطل وتحاول كسب الوقت في هذه المسألة الحساسة، وربما تأمل أن ينفد صندوق النقد الدولي اهتمامه عندما تتحسن الظروف الاقتصادية، إذا تحسنت. وبالإضافة إلى عدم رغبة الحكومة في خصخصة الأصول العسكرية، يمكن لعملية الخصخصة نفسها أن تعزز دور المؤسسة العسكرية في الاقتصاد. فهي ستُنشئ مصالح مشتركة بين المستثمرين والضباط، ليس فقط في الشركات التي كانت مملوكة بالكامل للمؤسسة العسكرية سابقًا، بل أيضًا في الشركات المدنية المملوكة للدولة. ويُعزى ذلك إلى أن الروابط العسكرية في "جمهورية الضباط" متغلغلة في جزء كبير من الاقتصاد السياسي، وإلى أن المستثمرين في المؤسسات الكبيرة يجب أن يعملوا عادةً ضمن الظروف التي شكلتها هذه الروابط.

- تعزز خطوة موازية اتخذها مجلس الشعب المصري في ديسمبر 2022 لتحويل الإيرادات من عمليات قناة السويس إلى صندوق خاص صرح الرئيس عبد الفتاح السيسي أنه سيكون تحت إشراف" جهة سيادية "وهو تصنيف يشير عادةً إما إلى المؤسسة العسكرية أو إلى جهاز المخابرات العامة ، الانطباعَ بأن القصد من سياسة ملكية الدولة ليس تجريد المؤسسة العسكرية من الأصول الاقتصادية الهامة، بل العكس. ومن المؤشرات أيضًا أن الحكومة تواصل إسناد أدوار رئيسة للمؤسسة العسكرية في مشروعات استصلاح الأراضي العملاقة.
- من المستبعد أيضًا أن تُحدث سياسة ملكية الدولة تغييرات سياسية جوهرية. سيكون المستثمرون الخليجيون، وخاصة صناديق الثروة السيادية، مدفوعين بالمصالح الجيوسياسية والاقتصادية، ما قد يثير توترات بينهم وبين المصريين. على الأقل، سيضع امتلاك مزيج من الأجانب والمصريين حصصًا رئيسة من الاقتصاد عقبات أمام تشكيل برجوازية أكثر تماسكًا ووحدةً لديها مصلحة ونفوذ للدفع نحو تحرير الاقتصاد السياسي. ويعني تفضيل المستثمرين الأساسيين على الأكثنابات العامة أن الخطة تتجاهل فرصة تاريخية لتوسيع قاعدة المساهمين والمساعدة في تعزيز طبقة وسطى صاعدة. يُضاف إلى ذلك أن الحاجة إلى جذب الرساميل إلى الشركات الكبيرة في القطاعات الرئيسة ستجعل زيادة النخبة أولويةً على حساب تلبية مصالح العاملين والمستهلكين، ما يؤدي إلى تفاقم حالة عدم المساواة.

على شفا جرف هارٍ

- لم تُنفَّذ سياسة ملكية الدولة بعد، وبالتالي، تُعتبر الإشارة العامة إلى أن بيع الأصول الوطنية لن يضمن مستقبلًا اقتصاديًا مشرقًا لمصر، ذات طبيعة نظرية وليست تجريبية. وستبقى أسئلة كثيرة مطروحة. على سبيل المثال، هل سيؤدي البيع الجزئي للأصول المملوكة للدولة بشكل عام إلى

تحقيق مكاسب قصيرة الأمد فقط، مع فرض تكاليف طويلة الأمد على الاقتصاد السياسي؟ أم سيسهم في إحياء رأس المال الميت وتحسين معدلات النمو الاقتصادي، مع ما يصحب ذلك ربما من تسرب الثروة إلى شرائح أوسع من السكان؟

- تظهر المؤشرات الحالية أنه في أقل تقدير، لن تعالج عمليات الخصخصة الأولية الاختلالات المالية والتجارية. لكن يمكنها تحسين الاختلالات بدرجة كافية لتحفيز تدفق الاستثمارات إلى الديون السيادية وحتى جذب بعض الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما في ذلك في قطاعات جديدة واعدة مثل الأعمال التجارية الزراعية والخدمات اللوجستية في منطقة قناة السويس. أما إذا لم تحدث هذا التحسن، فسيتعين بيع المزيد من أصول الدولة، ما يؤدي إلى تفاقم التوترات المحتملة الناجمة عن الجولة الأولى من الخصخصة.
- مصر إذاً على شفا جرف هارٍ. فهي حالياً في كفة الميزان الهش، بينما تأمل قيادتها أن بيع الأصول القيمة سيجنبها الاضطرار إلى تحرير اقتصادها السياسي حقاً وإضفاء الطابع المدني عليه بفعل ضغط الظروف الاقتصادية الصعبة. لكن إصلاح الاقتصاد سيكون ضرورياً لمستقبل البلاد، وبالتالي يكمن الاختبار الحقيقي لسياسة ملكية الدولة فيما إذا ستعزز هذه النتيجة أم لا.

هوامش

[1] Amr Adly, *Cleft Capitalism: The Social Origins of Failed Market Making in Egypt* (Palo Alto: Stanford University Press, 2020);

انظر أيضاً:

Steffen Hertog, *Locked Out of Development: Insiders and Outsiders in Arab Capitalism* (Cambridge: Cambridge University Press, 2022).

4. هل مصر أكبر من أن تفشل أم أكبر من أن تُنقذ؟[40]

إسحاق ديوان

08 مايو 2023

أثارت الأزمة الاقتصادية والمالية التي عصفت بمصر في العام 2022 نقاشًا كبيرًا حول الأسباب والحلول. وفيما يواصل الكثير من المراقبين التأكيد على الحاجة إلى مزيد من النمو، لم يتوافر الفهم الكافي لسبب انخفاض الاستثمار الوطني، ولا سيما من القطاع الخاص.

يتضح ذلك من الاتفاق الأخير الذي توصلت إليه مصر مع صندوق النقد الدولي بشأن الحصول على قرض، والذي ينص على معدلات استثمار أقل بكثير من تلك الواردة في توقعات الحكومة ويفترض معدلات نمو مرتفعة على نحو غير مرجح. يمكن القول إن الاتفاق السابق مع صندوق النقد الدولي في العام 2016 لم يسهم بناتًا في تحسين مناخ الاستثمار، بل أذى في الواقع إلى تدهوره بشكل غير مباشر. يسود الآن فهم أعمق في أوساط المجتمع الدولي مفاده أن على القطاع الخاص أن يكون أكثر دينامية لتحقيق نمو اقتصادي أكبر. وبالتالي، ينبغي على أي أجندة إصلاحية تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي أن تزود القطاع الخاص المحلي بالحوافز وبالقدرة على الاستثمار في مستقبل البلاد. ثمة أيضًا فهم بأن هذا الأمر يتطلب الحد من دور المؤسسة العسكرية في الاقتصاد لتقليل المنافسة. وبالإضافة إلى إرساء تكافؤ الفرص، يجب أن يشمل ذلك الوصول إلى التمويل بشكل أكبر. لكن معدل الادخار القومي في مصر منخفض للغاية. ومن أجل تنشيط العجلة الاقتصادية، لا بد من تقديم حوافز أيضًا لجميع الأفراد الاقتصاديين للادخار بما يكفي حتى تتمكن الدولة من تمويل استثمارات أكبر.

---

[40] هل مصر أكبر من أن تفشل أم أكبر من أن تُنقذ؟ – تقييم سياسة ملكية الدولة في مصر: بين التحديات والمقتضيات – مركز كارنيجي للشرق الأوسط – مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي (carnegie-mec.org)

توقعات بعيدة المنال وإطار عمل سياساتي تشوبه العيوب

تهدف الحكومة المصرية، من خلال سياسة ملكية الدولة الجديدة ومذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، اللتَين تُعتبران المقياس الهيكلي للاتفاق الحالي مع صندوق النقد الدولي، إلى زيادة معدلات الاستثمار إلى ما بين 25 و30 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. وتتوقع الحكومة أن تحقق هذه الزيادة معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، من 7 إلى 9 في المئة سنويًا على المدى المتوسط. وبالمقارنة، يتوقع تقرير خبراء صندوق النقد الدولي، الذي يضع الإطار السياساتي المتفق عليه، زيادةً أكثر واقعيةً في معدلات الاستثمار (من 12 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في العام 2022، إلى 14 في المئة من إجمالي الناتج المحلي بعد 5 سنوات)، لكنه يتوقع معدل نمو طموحًا مماثلًا تقريبًا بنحو 6 في المئة.

يمكن تفسير الفرق بين التطلعات الاستثمارية الطموحة للحكومة والتوقعات الأكثر تحفظًا المتجسدة في اتفاقها مع صندوق النقد الدولي بشكل عام على أنه اختلاف في الرأي حول ما هو ممكن. لكن الأقل وضوحًا هو سبب توقع الجانبَين معدلات نمو اقتصادي مرتفعة مماثلة. على الأقل، إن توقع الحكومة معدل نمو يتراوح بين 7 و9 في المئة يتوافق مع تطلعاتها نحو معدل استثمار مرتفع. لكن، في المقابل، لا تتسق توقعات صندوق النقد الدولي للنمو في مصر مع معدل الاستثمار المنخفض الذي توقعه، الأمر الذي ربما يطرح إشكالية أكبر.

في العام 2016، توقع صندوق النقد الدولي معدل نمو بنسبة 5 في المئة في برنامج قروضه لمصر بقيمة 12 مليار دولار. كان يمكن اعتبار هذا المعدل مرتفعًا أيضًا نظرًا إلى مستوى الاستثمار المتوقع آنذاك، والذي كان 14 في المئة من إجمالي الناتج المحلي. وفي حين أن النمو الفعلي خلال الفترة التي يغطيها البرنامج قارَب هذا الهدف، عند 4 في المئة، فإن صندوق النقد الدولي أقرّ في تقييمه الخاص للبرنامج بأن هذا الأداء الجيد نسبيًا لم يكن نتيجة الإصلاحات والنمو المستقل، بل نتيجة الاكتشاف المؤاتي من الغاز

البحري في العام 2019، ما عزز معدل النمو لبضع سنوات. وبينما لا يمكن استبعاد حدوث المزيد من المفاجآت، لم تَلُح مثل هذه المكاسب المفاجئة في أفق مصر في بداية العام 2023.

خلاصة القول هي أن تطلعات الحكومة المصرية تبدو مغالية في الطموح (فمن الناحية الواقعية، لا يمكن لمعدل الاستثمار أن يتضاعف في غضون خمس سنوات)، وتوقعات صندوق النقد الدولي غير منسقة (فالنمو لا يمكن أن يكون بهذه الوتيرة السريعة مع هذا الاستثمار المنخفض). وجهة النظر المُشكِكة هي أن الطرفَين توقعا معدلات نمو اقتصادي مرتفعة من أجل إقناع جمهورَيهما أن نسبة الدَين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر لديها فرصة جيدة للانخفاض مع مرور الوقت، على الرغم من ارتفاعها الكبير، إذ تقترب من 100 في المئة. فمع معدل نمو اقتصادي مرتفع بدرجة كافية، تنخفض نسب الدَين تلقائيًا.

لكن السيناريو الأكثر واقعية هو أن ترتفع معدلات الاستثمار إلى المستوى الذي توقعه صندوق النقد الدولي، لكن أن تبقى معدلات النمو منخفضة عند نحو 3 إلى 4 في المئة. ما يسمى حاليًا السيناريو الكلي المُفترَض هو مفرط في التفاؤل. في السيناريو الواقعي، لا يُعتبر الدَين العام مستدامًا، وبالتالي، تجب إعادة هيكلة الديون الخارجية التي تبلغ حوالى 155 مليار دولار قبل تنفيذ خطة الإنقاذ من جانب صندوق النقد الدولي—وهذا تحدٍ صعب وطويل الأمد من شأنه أن يؤرِق سوق السندات الدولية. إن صندوق النقد الدولي، من خلال افتراضه بأن مصر ستحقق معدل نمو مرتفعًا، سهّل على إدارته نهج غضّ الطرف في الوقت الراهن، وبالتالي تقديم الدعم لدولة غالبًا ما توصف بأنها، سياسيًا، أكبر من أن تفشل.

لكن الحقيقة هي أن مصر قد تصبح أكبر من أن تُنقذ. في نهاية المطاف، لم تجعل صندوق النقد الدولي سوى قدرٍ ضئيل من أمواله متاحًا. فثمة مقولة شائعة في الدوائر المالية، ومفادها: "إذا كنت مدينًا

للبنك بمبلغ 100 دولار، فهذه مشكلتك، ولكن إذا كنت مدينًا للبنك بمبلغ 100 مليون دولار، فهذه مشكلة البنك". ونظرًا إلى أن مصر هي بالفعل ثاني أكبر دول العالم استدانةً من صندوق النقد الدولي، فثمة خطر أن تصبح، على غرار الأرجنتين، "مشكلة الصندوق". في ظل هذا الوضع، كان القرض الجديد الذي منحه الصندوق لمصر بقيمة 3 مليارات دولار بمثابة حل وسط: فقد أُفلت صندوق النقد الدولي من المأزق السياسي، على الأقل في المدى القصير، مع الحفاظ على إمكانية التحكم في انكشافه المالي. لكن الاستمرار في التأجيل من خلال هذا القرض سيترك مصر مع برنامج يعاني من نقص كبير في التمويل وغير مستدام. في مطلق الأحوال، لن يتطور البرنامج بطريقة مرضية وستُضطر مصر إلى إعادة النظر به عاجلًا وليس آجلًا. في الواقع، ما لم تحدث صدمة إيجابية خارجية غير مرجَّحة، فسيتعين خوض عملية إعادة النظر هذه في سياق إعادة هيكلة واسعة النطاق لديون مصر.

سبع سنوات ضاعت سُدًى

في العام 2016، كانت المشكلة الاقتصادية الأولى في مصر هي ضعف النمو بسبب انخفاض معدل الاستثمار. كان من المفترض أن يعمل برنامج صندوق النقد الدولي الذي تم إطلاقه في ذلك العام على استقرار الاقتصاد المصري والبدء في إصلاح عيوبه الهيكلية من أجل تعزيز الاستثمار والنمو واستحداث فرص العمل. كان انخفاض الاستثمارات في مصر، ولا يزال، مشكلة انخفاض الاستثمارات الخاصة. تظهر بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن هذه الاستثمارات وصلت إلى مستويات منخفضة بشكل لا يصدق (انظر الشكل 1). صحيحٌ أن معدلات الاستثمارات الخاصة لم تكن مرتفعة للغاية في مصر أبدًا، إلا أنها استقرت عند مستوى مقبول يبلغ نحو 15 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العامَين 1989 و2008. ولكن منذ العام 2008، انخفضت معدلات الاستثمارات الخاصة

بشكل كبير، أي إلى 10 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2011، وإلى 7 في المئة في العام 2014، حين أصبح عبد الفتاح السيسي رئيسًا. وبدلًا من ارتفاع أسعار الفائدة بفضل برنامج صندوق النقد الدولي للعام 2016، فقد انخفضت في الواقع أكثر في ظل إدارته. وبعد زيادة وجيزة في العامَين 2018 و2019، انخفض معدل الاستثمار إلى 2 في المئة بحلول العام 2021. ولا يمكن أن يسنس أي اقتصاد في ظل هذا المستوى المنخفض الكارثي من الاستثمارات الخاصة. وعلى سبيل المقارنة، يبلغ معدل الاستثمارات الخاصة حاليًا 37 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في الصين، و22 في المئة في الهند، و20 في المئة في إثيوبيا، و11 في المئة في باكستان ذات النمو المنخفض.

الشكل 1. المدّخرات الوطنية، إجمالي الاستثمار والاستثمار الخاص (حصص من الناتج المحلي الإجمالي)

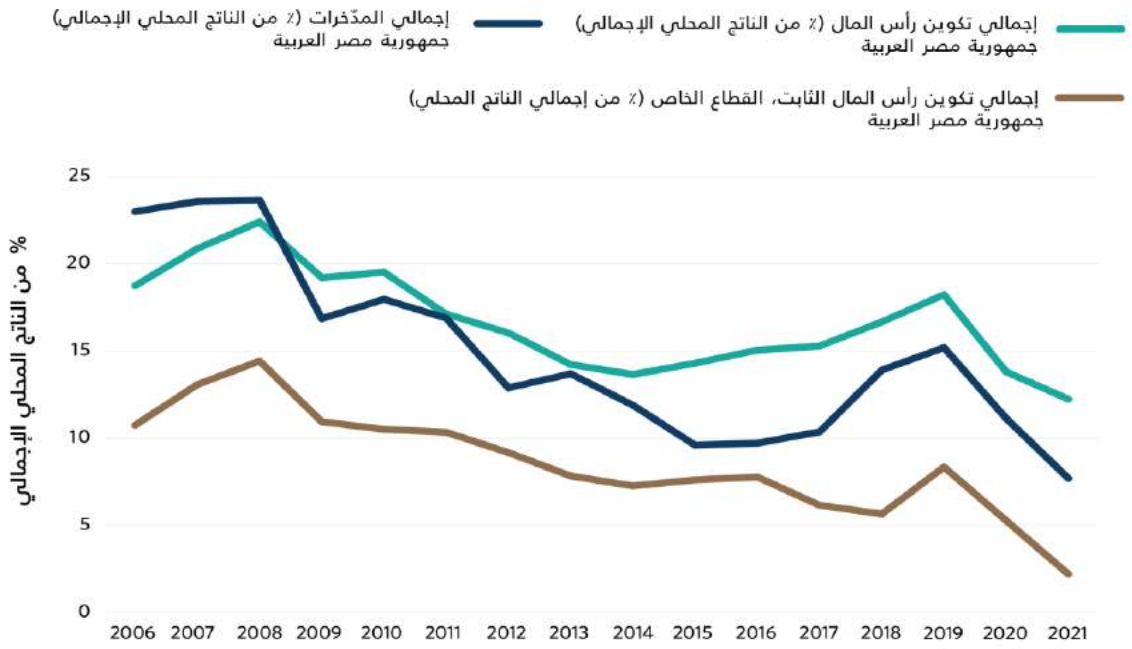

المصدر. "إجمالي المدّخرات (% من الناتج المحلي الإجمالي) - جمهورية مصر العربية"، بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تمّت زيارة الصفحة في 6 نيسان/أبريل 2023.
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNS.ICTR.ZS?locations=EG

ينعكس انفقار الاقتصاد المصري إلى الدينامية أيضًا في الأداء السيئ للصادرات، لأن الشركات الخاصة هي التي تصدّر بشكل حصري تقريبًا. منذ العام 2014، بلغت صادرات السلع والخدمات حوالى 50

مليار دولار سنويًا (في المتوسط، 15 في المئة فقط من الناتج المحلي الإجمالي). وما يثير القلق أن مناخ الأعمال كان سيئًا للغاية لدرجة أن الانخفاض الكبير في قيمة الجنيه المصري في العام 2016 فشل في إثارة استجابة لتعويض نقص المعروض السلعي وتحقيق زيادة مستدامة في الصادرات. وهذا مهم بشكل خاص لأن الدَّين الخارجي نما بنحو 100 مليار دولار في الفترة نفسها، وكانت الفجوة بين الفوائد المستحقة على الدَّين الخارجي والقدرة على السداد وفقًا لإيرادات التصدير آخذةً في الاتساع بشكل كبير تقريبًا، ولا سيما منذ العام 2016 (انظر الشكل 2). تقع هذه الفجوة بين زيادة الاقتراض وعدم ارتفاع القدرة على السداد في صُلب الأزمة المالية الحالية.

الشكل 2. الاقتراض والصادرات قبل وبعد برنامج صندوق النقد الدولي للعام 2016

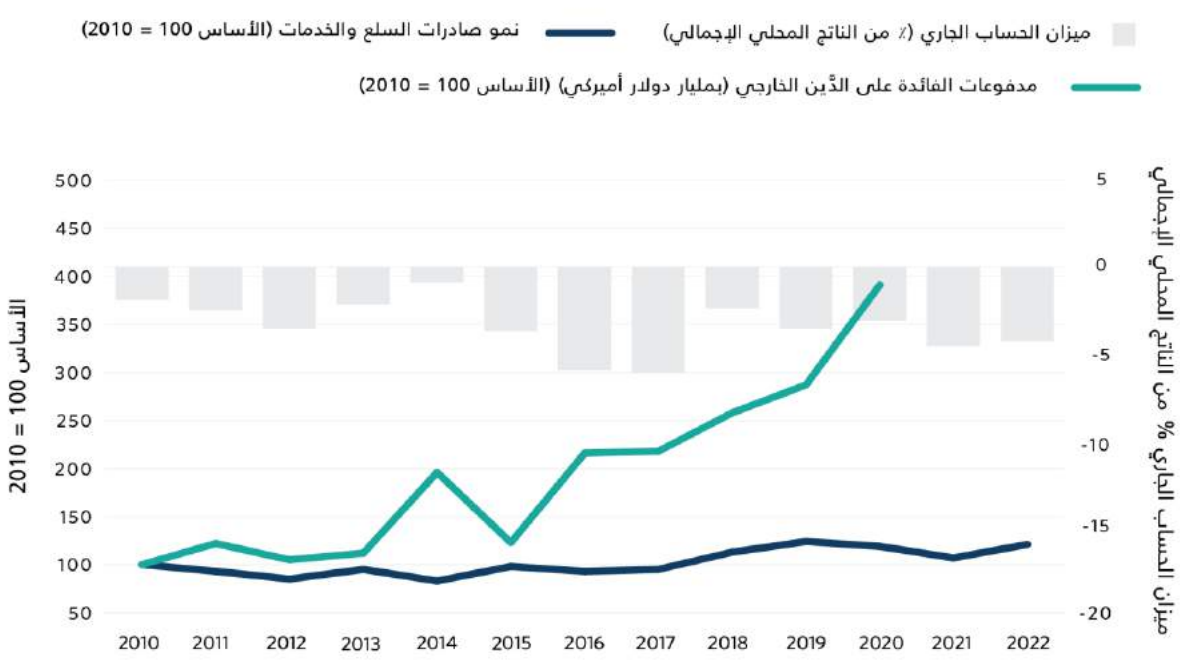

المصدر: "تحديات متصاعدة وأوقات حاسمة"، تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تشرين الأول/أكتوبر 2022.
https://www.imf.org/ar/Publications/REO/MECA/Issues/2022/10/13/regional-economic-outlook-mcd-october-2022

بالنظر إلى الوراء، يبدو أن هذه الفجوة قد تفاقمت بسبب برنامج صندوق النقد الدولي للعام 2016. أدت الأجواء الإيجابية التي ولّدها إلى تحسين التصنيف الائتماني لمصر وسمحت للبلاد بالاقتراض بشكل

كبير والعيش بما يتجاوز إمكانياتها على مدى السنوات السبع التي تلت ذلك. اقتنعت الأسواق العالمية والمحلية بفكرة أن القيادة الوطنية القوية بدعم من صندوق النقد الدولي هي ضمان للقوة الاقتصادية. ولكن بدلًا من المساعدة في دعم الإصلاحات وتمويل الاستثمارات الإنتاجية، سمح برنامج صندوق النقد الدولي للحكومة المصرية باقتراض المزيد وتأخير تنفيذ إصلاحات مُكلفة سياسيًا كان من الممكن أن تحقق مع ذلك نموًا مستدامًا. إذاً، بدلًا من إجراء إصلاحات حيوية، استثمرت الحكومة بشكل كبير في مشروعات البنية التحتية الكبيرة، التي ولّدت بعض النشاط الاقتصادي الفوري، ولكنها لم تعزز الصادرات الوطنية بشكل كبير. سمح هذا المتنفَس المؤقت للنظام بالاستمرار في تجاهل حاجات القطاع الخاص.

إنّ شبه القمع الذي يتعرض له القطاع الخاص ليس ظاهرة جديدة في مصر، لكنه تفاقم في السنوات الأخيرة. لم يثق الرئيسان السابقان أنور السادات وحسني مبارك في رجال الأعمال من القطاع الخاص، خشية أن تشكّل هذه المجموعة قوة سياسية مستقلة من شأنها أن تهدد قبضة الحكومة على السلطة. ولكن عندما أرغمت أزمات الديون الرؤساء على خفض الخراط الدولة في الاقتصاد، كان لا بدّ من انفتاحه على المشاريع الخاصة. أطلق السادات سياسة الانفتاح التي بدأت بإبعاد الاقتصاد عن اشتراكية الرئيس السابق جمال عبد الناصر. وأنشأ مبارك قطاعًا خاصًا مؤاتيًا، وقائمًا على المحسوبية، وأكثر بروزاً في ولائه السياسي من دينامينه الرأسمالية. مع ذلك، وبالنظر إلى الماضي، لا يسع المرء إلا أن يشعر ببعض الحنين إلى الأوليغارشية التي قادت حملة التحديث المتواضعة في مصر في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. فبعد سبع سنوات من إطلاق برنامج صندوق النقد الدولي للعام 2016، ترزح البلاد تحت وطأة دين عام أكبر يبلغ حوالى 300 مليار دولار. حتى نظام المحسوبيات كان أكثر إبداعًا من الشركات العسكرية التي حرّرها عهد السيسي من القيود المالية.

فشل الادخار من أجل مستقبل أفضل

إلى جانب التهميش بدوافع سياسية، يعاني القطاع الخاص أيضًا من القمع المالي، إذ يتم تجاهل حاجاته لصالح الحاجات التمويلية الكبيرة للقطاع العام. وقد تعاظم هذا التأثير مع مرور الوقت، ويعود ذلك جزئيًا إلى أن الدولة زادت من اقتراضها لإعادة تمويل الديون المتزايدة، ولكن أيضًا بسبب تقلص المدخرات. فوفقًا لإحصاءات صندوق النقد الدولي، كان لمصر في العام 2022 أحد أدنى معدلات المدخرات الوطنية من بين البلدان الكبيرة، وتحديدًا 9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنةً مع 45 في المئة في الصين، و34 في المئة في نيجيريا، و33 في المئة في إندونيسيا، و30 في المئة في الهند، و25 في المئة في إثيوبيا الشديدة الفقر. المعدل في باكستان أقرب إلى مصر، لكنه لا يزال أعلى بمعدل 1.5 مرة، عند 14 في المئة. ربما يكون معدل الادخار الوطني اليوم هو الأدنى في التاريخ المصري. في أوائل تسعينيات القرن الماضي، عندما بدأت الموجة الأولى من الإصلاحات الاقتصادية، كانت النسبة 35 في المئة، لكنها تراجعت بعدئذ إلى 23 في المئة في العام 2006 في ظل "حكومة رجال الأعمال" التي هيمن عليها جمال نجل مبارك، والتي شكلت ذروة مرحلة رأسمالية المحسوبيات (انظر الشكل 1). ومنذ ذلك الحين، شهد هذا المعدل انخفاضًا مستمرًا، إذ انخفض إلى 17 في المئة عشية انتفاضة العام 2011، ثم إلى 12 في المئة خلال الفترة التي تولى فيها السيسي منصبه في العام 2014، ليتراجع إلى مستوى أدنى بشكل خطير في السنوات الأخيرة.

تعكس معدلات الادخار الوطنية المتدنية ظاهرتَين مختلفتَين: الإنفاق الكبير من جانب الحكومة أكثر من الدخل) وانخفاض مدخرات الأسرة. حين تنفق الحكومة أكثر مما تجني، فهي تدخل في دوامة الادخار السلبي، الذي تظهر عواقبه في كل مكان في مصر على شكل البنى التحتية المنهالكة، والتعليم المتدني الجودة، وزيادة تلوث الهواء والماء. ويسلط ذلك الضوء على الفرصة الضائعة الكبيرة التي سببها الإنفاق على عاصمة إدارية جديدة لن تحقق، في أفضل الأحوال، سوى عوائد على المدى البعيد.

فالموارد التي يتم إنفاقها على العاصمة يمكن استثمارها بشكل أفضل في الأصول المُنتجة القادرة على توليد إنتاجية أكبر والحفاظ عليها، واستحداث المزيد من فرص العمل وزيادة الدخل. تعكس المدخرات المنخفضة والمتناقصة أيضًا وجود فئة سكانية تعيش بشكل متزايد على إنفاق كل ما تجنيه، وبالتالي تعجز عن الادخار. ومع تفاقم الفقر وندرة السيولة، يميل الأفراد والمؤسسات إلى استخدام الأصول لتحسين سُبل عيشهم على المدى القصير، على الرغم من ارتفاع التكاليف التي سيتم تكبدها في المستقبل. أدى تراجع قيمة الجنيه المصري في العام 2016 إلى تقليص الأجور الحقيقية بنسبة 40 في المئة على مدى السنوات الثلاث التالية، ما رفع معدل الفقر ليشمل أكثر من 30 في المئة من السكان. يُضاف إلى ذلك أن خفض قيمة العملة بالمقدار نفسه تقريبًا، الذي حدث في العام 2022، سيؤدي إلى تداعيات أسوأ.

من المرجح أن يكون الارتفاع السريع في معدل الادخار الخاص في ظل الظروف الحالية لمصر ناتجًا عن انخفاض حاد في الاستهلاك، ما يعني زيادة الفقر. إنّ العجز العام مبرمج بالفعل على الانخفاض، وينتج بالتالي فائضًا أوليًا بنسبة 2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. ولكن في ظل عدم تخفيف عبء الدين، من الصعب تحقيق المزيد في هذا الصدد بعد سنوات من خفض النفقات الاجتماعية. علاوةً على ذلك، تستأثر خدمة الدَين بحوالي 50 في المئة من النفقات العامة، وفقًا للتوقعات الحالية. وبالتالي، لإعادة تمويل الدَين العام، تجب تقييد مبلغ الائتمان الموجه للقطاع الخاص بشدة. وبالفعل، يتوقع صندوق النقد الدولي أن الائتمان المقدَم للقطاع الخاص لن يتسع إلا قليلًا خلال مدة البرنامج. قد يكون الحل الجيد هو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وستخدم صندوق النقد الدولي هذه الورقة بقوة، إذ ضاعف توقعاته للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر من المستوى الحالي البالغ 8 مليارات دولار سنويًا إلى 16 مليار دولار سنويًا في غضون خمس سنوات. لكن الافتراض الأساسي هو أن الحكومة ستجمع ما مجموعه 8 مليارات دولار من خلال خصخصة الشركات المملوكة للدولة، ما سيواجه معارضة محلية على الأرجح.

هل يمكن تجنب مستقبل قاتم؟

إلى أين يأخذ هذا الوضع مصر؟ ينتقل البرنامج المحدد في اتفاق القرض الحالي من صندوق النقد الدولي إلى المصداقية، وينعكس ذلك في تقبله البارد في أسواق رأس المال. وهذا يعني أن مصر، على عكس العام 2016، ستواجه صعوبة أكبر في جذب تدفقات رأسمالية جديدة بأسعار فائدة معقولة. ويعني ذلك أيضاً أن إعادة التمويل الدَين المحلي، الذي يمثل ثلثي الدَين العام، ستصبح مكلفةً بشكل متزايد. وسيتعين فرض ضوابط على حركة الرساميل لمنع أسعار الفائدة من الارتفاع بشكل مفرط، لكن ذلك سيجعل من الصعب جذب التحويلات من المصريين العاملين في الخارج، الذين يشكّلون المصدر الأساسي للعملة الصعبة في البلاد حالياً. في غضون ذلك، قد يضعف القطاع المصرفي أيضاً. إذاً، تسير مصر من نواحٍ عدة على خطى لبنان، وتتجه نحو الانهيار المالي والتضخم المفرط.

ما من حل سهل في هذه المرحلة. فالوضع الذي تعيشه في مصر محفوف بالمخاطر. والسؤال الواضح هو كم سيكلف الحؤول دون انهيار الاقتصاد المصري إذا كان الناتج المحلي الإجمالي ينمو بنحو 3 في المئة فقط سنوياً، بنسبة قريبة من معدل النمو السكاني؟ من الصعب الإجابة على ذلك، لكن نظراً إلى حجم البلاد، فالتكلفة ستكون باهظة. من بين البلدان النامية الكبيرة، تمثل باكستان فقط مشكلة بهذا الحجم. إن خطر أن تصبح مصر أكبر من أن تُنقَذ حقيقي للغاية، ولا سيما أن التمويل يتضاءل بسبب القيود المفروضة باطّراد على الميزانية في جميع أنحاء العالم.

إن القيادة المسؤولة ستجعل النمو الاقتصادي هدفها الأساسي، بدل أن يكون مهمة هامشية تُترك للوزراء التكنوقراط (بغض النظر عن مدى كفاءتهم). مثل هذه القيادة ستعمل بجدٍ من أجل إنشاء تحالف وطني لتطبيق إصلاحات من شأنها أن تحرك عجلة الإنتاجية والابتكار. سيكون الطريق شاقاً

ومؤلمًا، لكنه ليس أكثر إيلامًا من المسار البديل المتمثل في النمو المنخفض الذي قد يؤدي إلى الموت البطيء للاقتصاد المصري.

https://youtu.be/_TJ-560copA?si=MQKSJdwsQ8QWI6ia

https://youtu.be/l48krrOqUUs?si=SBp_blZM2NsY4MUg

5. مشكلة الاقتصاد المصري في حشد القطاع الخاص وليس مزاحمته[41]

عمرو عادلي

مايو 2023

قبل اندلاع الأزمة الاقتصادية والمالية في العام 2022، انصب الكثير من التركيز على معدل النمو في مصر، الذي تمكن من تجاوز العام الأول من جائحة فيروس كورونا بشكل جيد نسبيًا. فقد بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي للبلاد 4.38 في المئة سنويًا من العام 2016 إلى العام 2021، ما مثّل تحسنًا كبيرًا في المتوسط بمعدل 2.97 في المئة من 2011 إلى 2016 واقترب من متوسط 4.67 في المئة الذي سُجِّل من 2002 إلى 2011، وهي فترة شهدت أعلى معدلات نمو منذ سبعينيات القرن الماضي. لكن في الربع الأول من العام 2022، كشف هروب رأس المال الهائل البالغ 20 مليار دولار، أي ما يعادل حوالى 50 في المئة من الاحتياطيات الأجنبية الرسمية لمصر، أن التعافي الاقتصادي الظاهر في السنوات الست السابقة كان هشًا. علاوةً على ذلك، أرغم ذلك الحكومة على السعي للحصول على خطة إنقاذ أخرى من شركائها الخليجيين وصندوق النقد الدولي، على غرار تلك التي امتدت من 2013 إلى 2016.

يُعدّ التكوين القطاعي للتعافي الاقتصادي في مصر أمرًا بالغ الأهمية لفهم نقاط الضعف المزمنة في البلاد، وخاصة حاجتها المستمرة للتمويل الأجنبي على الرغم من جولات الإصلاحات التي يرعاها صندوق النقد الدولي. يُعزى جزء كبير من هذه الحاجة إلى الاستخدام الأساسي للدولة للقطاعات غير القابلة للتداول خارجيًا (أي من خلال التصدير والاستيراد) من أجل التعافي من الأزمة الاقتصادية والمالية الحادة التي أعقبت انتفاضة 2011. ووفقًا للخبير الاقتصادي أرنولد هاربرغر، تشمل السلع غير القابلة

[41] مشكلة الاقتصاد المصري في حشد القطاع الخاص وليس مزاحمته – تقييم سياسة ملكية الدولة في مصر: بين التحديات والمقتضيات – مركز كارنيجي للشرق الأوسط – مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي (carnegie-mec.org)

للتداول "الخدمات التي يجب أن يكون فيها الطالب والمُنتِج في المكان نفسه، والسلع ذات القيمة المنخفضة بالنسبة إلى وزنها أو حجمها"، وبالتالي، لا يتم تداولها دوليًا . وقد أدت الاستثمارات الحكومية الضخمة في مصر في الإنشاءات والعقارات والصناعات المغذية المرتبطة بها إلى توليد معدلات نمو وتوظيف عالية إلى حدٍ ما اعتبارًا من العام 2013 فصاعدًا . ولكن نظرًا لأن هذه السلع غير القابلة للتداول لم تزدِ الصادرات ولم تحل محل الواردات، فشلت في معالجة الموقف الخارجي لمصر وحاجتها إلى توليد العملة الصعبة أو الاحتفاظ بها.

ومع أن الكثير من الاقتصاديين سلطوا الضوء على أوجه القصور في استراتيجية النمو هذه، فإن الدولة لم تغير مسارها . وبدءًا من العام 2014، أعطت الأولوية للقطاعات غير القابلة للتداول، على الرغم من المخاطر الاقتصادية المحتملة. وكان المبرر الأساسي سياسيًا: فإلى جانب البحث عن الإيرادات، كان إضفاء الشرعية على نظام ما بعد العام 2013 وتعزيز الائتلاف الحاكم أمرًا بالغ الأهمية.

الوضع المالي

ينعكس التحدي المتمثل في الموقف الخارجي لمصر في رصيد حسابها الجاري، الذي لا يزال أقل من مستويات ما قبل العام 2011 (انظر الشكل 1) . فقد ساعد خفض قيمة الجنيه المصري في العام 2016 بسرعة على تقليص العجز من 6 في المئة إلى 3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، لكنه ظل راكدًا عند هذا المستوى أو ساء قليلًا العام 2018، علماً أن النمو أدى إلى زيادة الطلب على المدخلات المستوردة.

الشكل 1. ميزان الحساب الجاري لمصر (% من الناتج المحلي الإجمالي)

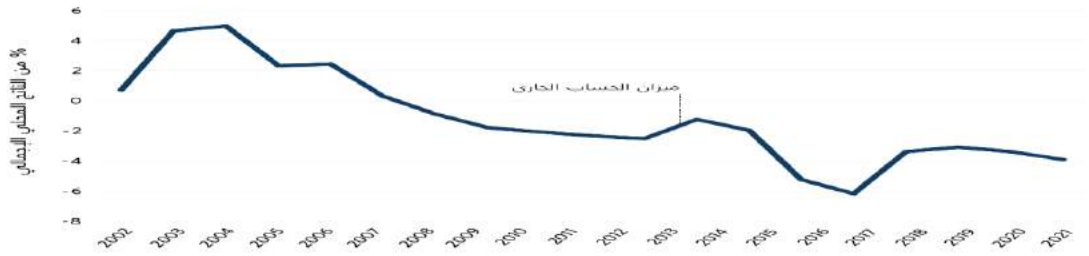

المصدر: "مؤشرات التنمية للبنك الدولي"، البنك الدولي، تمت زيارة الصفحة في 6 نيسان/أبريل 2023، https://databank.albankaldawli.org/reports.aspx?source=world-development-indicators

يمكن فهم عجز الحساب الجاري المزمن للدولة في ضوء قوتَين مترابطتَين، ولكنهما متمايزتان. أولًا، لم يتحسن الميزان التجاري منذ العام 2016 على الرغم من الانخفاض الهائل في قيمة الجنيه المصري. وكما يوضح الشكل 2، فقد ظل العجز التجاري من دون تغيير تقريبًا، ما يشير إلى غياب المرونة في الواردات والصادرات على حدٍ سواء. ثانيًا، لا تزال الفجوة التمويلية في البلاد تُسدّ بالديون الخارجية المتزايدة، التي تضاعف رصيدها كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي من 15.4 في المئة في العام 2015 إلى 36.67 في المئة في العام 2020، ما فرض ضغوطًا إضافية على الحساب الجاري، إذ تضاعفت خدمة الدَين الخارجي خلال نفس الفترة من 1.17 في المئة إلى 3.9 في المئة من الدخل القومي الإجمالي لمصر.

الشكل 2. الصادرات والواردات والميزان التجاري في مصر (% من الناتج المحلي الإجمالي)

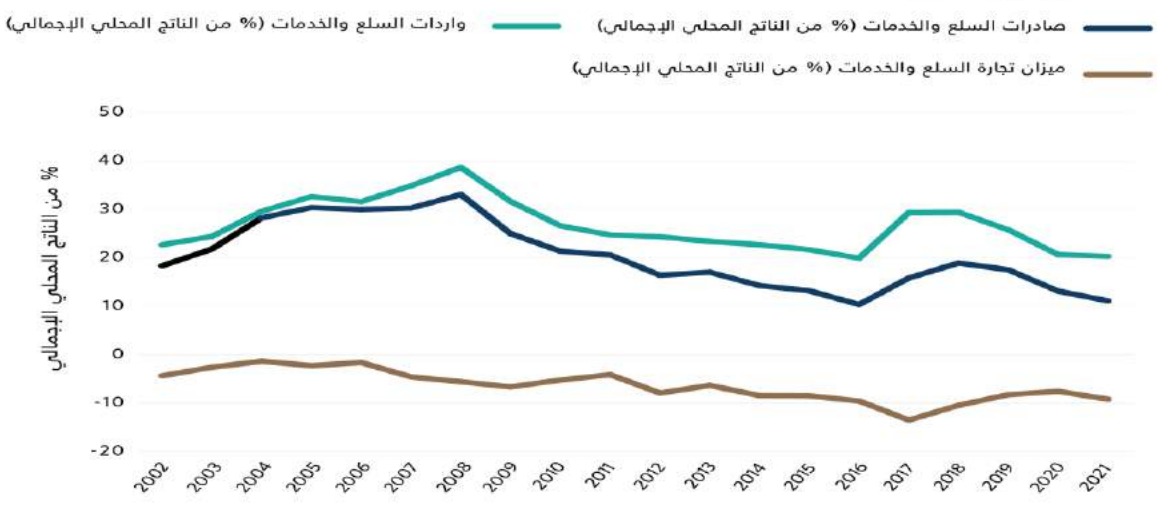

المصدر: البنك الدولي، "مؤشرات التنمية."

كان الانخفاض بنسبة 50 في المئة في قيمة الجنيه مقابل الدولار بين العامَين 2016 و2019—والذي أتى بتكلفة اجتماعية واقتصادية هائلة، إذ غذّى التضخم في مصر، وهي مستورد صافٍ للمواد الغذائية والطاقة—غير كافٍ على الإطلاق للتخفيف من نقاط الضعف الهيكلية في القطاعات القابلة للتداول في البلاد. وبالمثل، لم تجتذب قطاعا البناء والعقارات استثمارات أجنبية مباشرة كبيرة. ووفقًا لتقرير العام 2020 الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بلغت حصة البناء والعقارات من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العام 2016، 1.5 في المئة و3.6 في المئة على التوالي، مقارنة مع 53.5 في المئة في مجال استخراج النفط.

لم يكن هذا الأداء المخيب حتميًا، إذ كان بإمكان الدولة إعطاء الأولوية للقطاعات القابلة للتداول والسعي إلى التعميق الصناعي للحد من كثافة الواردات في قطاعاتها الإنتاجية (التصنيع والزراعة) وتعزيز الصادرات. لكن التحيّز تجاه السلع غير القابلة للتداول واضح عند مقارنة متوسط النمو السنوي في قطاعَي البناء والعقارات مع التصنيع (باستثناء تكرير النفط)، كما هو موضّح في الجدول 1.

الجدول 1: معدلات النمو، قطاعات مختارة

المتوسط السنوي/القطاع	2007-2011	2012-2016	2017-2020
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	5.17	2.65	4.39
قطاع البناء والتشييد	11.42	5.14	4.70
القطاع العقاري	3.70	4.39	4.23

الجدول 1: معدلات النمو، قطاعات مختارة

المتوسط السنوي/القطاع	2007-2011	2012-2016	2017-2020
قطاع الصناعات التحويلية (باستثناء تكرير النفط)	4.15	5.40	3.32

المصدر: حسابات المؤلف بناءً على بيانات من "الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج وفقًا للأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة"، البنك المركزي المصري https://www.cbe.org.eg/ar/economic-research/time-series/downloadlist?category=DEF6421CA1354B128A1113D7A5BBFC66

منذ البداية، تشكّلت استراتيجية النمو في المصرية من خلال الأزمة المالية المزمنة التي واجهتها البلاد. من جهة، وعلى الرغم من الجهود المضافرة، لم تتمكن الدولة من رفع نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي، والتي ظلت راكدة حول 13.67 في المئة بين العامَين 2015 و2020 وفقًا لبيانات البنك المركزي المصري، وهي أقل بشكل ملحوظ من متوسط النسب في دول محل مقارنة مثل تركيا والمغرب (19.94 في المئة و17.61 في المئة، على التوالي، بناءً على بيانات البنك الدولي). ومن ناحية أخرى، اقتضى الاتفاق مع صندوق النقد الدولي في العام 2016 اتخاذ تدابير تقشفية من أجل تقليص عجز الموازنة، للحدّ من الحيز المالي للاستثمار العام. لم يسمح التحيّز اللاحق نحو البناء والعقارات بسيطرة الدولة على التخطيط فحسب، بل أتاح أيضًا تخصيص الأراضي الصحراوية واستخدامها كوسيلة أساسية لتوليد تدفقات الإيرادات وتوسيع نطاق الإنفاق من خارج الموازنة.

لذلك، اعتمدت استراتيجية التعافي بشكل كبير على جمع الأصول المملوكة للدولة من أجل تحويلها إلى سيولة وأوراق مالية تدريجيًا . وفي هذا السياق، تم إنشاء صندوق مصر السيادي في 2018 وإطلاق مشروع بناء العاصمة الإدارية الجديدة كمشروع من خارج الموازنة. وبالمثل، في العام 2019، أصدرت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة سندات توريق بقيمة 4مليارات جنيه (حوالى 260 مليون دولار وفقًا لأسعار الصرف السائدة في 2019)، باستثمار كبير من البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، وفي العام 2022، استفادت الدولة من "بنك" الأراضي الصحراوية الضخم الذي تحوزها من أجل إصدار أكبر برنامج سندات توريق في مصر بقيمة 20مليار جنيه (حوالى 800 مليون دولار وفقًا لأسعار الصرف للعام 2022) .

ومع ذلك، لم يكن توليد المال غايةً في حد ذاته، بل وسيلة لإضفاء الشرعية على النظام الحاكم. علاوةً على ذلك، ساعدت القطاعات المُستهدفة غير القابلة للتداول، مثل تشييد المساكن والبنية التحتية، بما في ذلك ما يسميه الباحث في الشؤون المصرية دبليو جيه دورمان" مشروعات عمرانية" واسعة النطاق، في تحقيق هدفَين في الوقت نفسه. أولًا، وعدت هذه المشروعات العملاقة بالتعافي السريع من الأزمة الاقتصادية والمالية الحادة في أعقاب ثورة 2011، وبتحقيق أولوية سياسية، بغض النظر عن التكوين القطاعي للاستراتيجية. وثانيًا، صور المسؤولون الرسميون المشروعات العملاقة كدليل مرئي على الإنجازات الوطنية، مستخدمين ما أطلق عليه عالم السياسة روبرت سبرينغبورغ عامل" عامل النجاح الباهر."

كان تنسيق أنشطة البناء والعقارات وتنفيذها أسهل بكثير من السعي وراء أهداف كتعميق الصناعة أو تنويع الصادرات، كما أنها استغرقت وقتًا أقصر في التنفيذ، وسمحت لبيروقراطية الدولة أن تفعل ما تعرفه، بدلًا من أن تفعل ما ينبغي عليها فعله. ومنذ أواخر سبعينيات القرن الماضي، عمدت الدولة إلى

بناء بلدات ومدن جديدة في الصحراء والسيطرة الكاملة على إمدادات الأراضي الصحراوية، ما مكّنها من الحفاظ على اليد العليا في حشد شركات التطوير العقاري من القطاع الخاص لهذه المهمة. وكانت الاستراتيجية البديلة للتعميق الصناعي أو ترقية الصادرات تتطلب استثمارات مؤسسية أكبر بكثير لتنسيق العمل ورصد أداء المنتجين من القطاع الخاص، الذين يسيطرون على ما يقرب من 96 في المئة و100 في المئة على التوالي من الإنتاج الصناعي والزراعي في مصر.

وأخيرًا، ظهر التركيز الشديد على السلع غير القابلة للتداول كوسيلة لبناء تحالف سياسي والحفاظ عليه، ومن الأمثلة البارزة على ذلك العاصمة الإدارية للشمية العمرانية، التي ينقسم هيكل ملكيتها بالتساوي تقريبًا بين هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة (51 في المئة) ووزارة الدفاع (49 في المئة). بلغت مساحة أراضي العاصمة الإدارية 170,000 فدان اعتبارًا من شباط/فبراير 2023. واستُخدم الوصول إلى هذه المساحات الشاسعة من الأراضي لجذب أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية، بما في ذلك أعضاء من مجلس التعاون الخليجي ومستثمرين صينيين. ومن المفارقات، واستجابةً للأزمة المالية العامة المزمنة من خلال توسيع الإنفاق من خارج الموازنة، عمدت الإدارة التي ظهرت في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي بعد العام 2013، إلى حشد القطاع الخاص وليس مزاحمته.

الحشد وليس المزاحمة

ركّز النقد الليبرالي لانخراط الدولة المتزايد في الاقتصاد، وخاصة المؤسسة العسكرية، إلى حدٍ كبير على تأثير المزاحمة المفترض على القطاع الخاص، على الصعيدَين الدولي والمحلي. لكن الجهات المرتبطة بالمؤسسة والهيئات الحكومية الأخرى لم تحل بشكل يُذكر مكان شركات التطوير العقاري في القطاع الخاص، ناهيك عن أخذ مكانها، بل في الواقع، اعتمدت هذه الجهات بشكل كبير نسبيًا على القطاع الخاص لتمويل المشروعات الضخمة الخاصة بالتطوير العقاري والبناء. لذلك، وخلافًا لوجهة

النظر التقليدية، عمدت الدولة إلى حشد الاستثمارات الخاصة ومدخرات الأسر للمساعدة في تمويل السلع غير القابلة للتداول.

تُميز الإحصاءات المصرية الرسمية بين قطاعَي البناء والعقارات. ففيما يشير الأول إلى البناء المادي للمنازل وكذلك البنية التحتية والأشغال العامة، يشير الثاني في الغالب إلى الخدمات، بما في ذلك التسويق والمبيعات والإعلان والأنشطة المتعلقة بالممتلكات. وعلى نحو بديهي، يُعدّ قطاع البناء أكبر بكثير من قطاع العقارات. واستنادًا إلى بيانات البنك المركزي المصري، استحوذ قطاع البناء على متوسط 4.54 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة 2015–2020، فيما استحوذت العقارات على 2.94 في المئة، وبلغ المعدل الإجمالي 7.48 في المئة.

تاريخيًا، هيمنت الجهات الفاعلة في القطاع الخاص على قطاعَي البناء والعقارات، ولا سيما الإسكان. كان هذا هو الحال بشكل خاص في قطاع العقارات منذ العام 2014. وبين العامَين 2015 و2020، بلغ متوسط نصيب القطاع الخاص في العقارات 96.9 في المئة من إجمالي الاستثمارات، مقارنةً مع 95.83 في المئة بين العامَين 2005 و2011. تُعدّ الكثير من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص شركات صغيرة ومتوسطة الحجم، سواء كانت عبارة عن أفراد متعاقدين أو شركات عائلية، وتعمل غالبًا في الاقتصاد غير الرسمي، فيما تلبي بعض كبريات شركات التطوير العقاري حاجات العملاء ذوي الدخل المرتفع وتعمل على إنتاج الوحدات ذات القيمة الأعلى، الواقعة عادةً في مجمعات سكنية في ضواحي القاهرة.

في قطاع البناء، طرأ تغيير مُلفت، وإن لم يكن جذريًا، منذ العام 2014، ولا سيما نظرًا إلى زيادة الاستثمار في البنية التحتية. فبين العامَين 2005 و2011، بلغ متوسط نصيب القطاع الخاص من الاستثمارات السنوية 88.95 في المئة. كانت فترة 2011–2013 غير مستقرة، ولكن بين العامَين 2015 و2020، انخفض متوسط حصة القطاع الخاص إلى 81.33 في المئة، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى تعزيز

الاستثمارات الحكومية في البنية التحتية. مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن قطاعَي البناء والعقارات بشكل عام يبقيا إلى حدٍ كبير في أيدي القطاع الخاص. إضافةً على ذلك، أخفي الدور المتنامي نسبيًا للقطاع العام منذ العام 2015 تقسيم العمل بين الدولة وشركات التطوير العقاري من القطاع الخاص، الذي عبّر عن شراكة بين الجانبين، وإن متفاوتة، وليس عن مزاحمة.

في هذا السياق، اعتمدت العاصمة الإدارية الجديدة، التي تُعتبر جوهرة المشروع الإنمائي الذي يقوده النظام الحاكم، على جذب الاستثمارات الخاصة من مصادر محلية وأجنبية على السواء. ففي تشرين الأول/أكتوبر 2022، قدّر رئيس مجلس إدارة شركة العاصمة الإدارية أن حجم استثمارات القطاع الخاص في المشروع العملاق يصل إلى 300 مليار جنيه (نحو 12 مليار دولار آنذاك) وأن الإنفاق الحكومي على مرافق العاصمة الإدارية وبنيتها التحتية بلغ ما لا يقل عن 80 مليار جنيه (نحو 3.2 مليارات دولار). ومن الأمثلة الصارخة على الأولوية الممنوحة لجذب كبار المطوّرين من القطاع الخاص مجموعة طلعت مصطفي، وهي أكبر الشركات الرائدة في مجال التطوير العقاري في مصر إلى حدٍ بعيد. وقد حُكم على رئيسها التنفيذي هشام طلعت مصطفي في العام 2009 بالسجن لمدة 15 عامًا بتهمة القتل، لكنه حصل على عفو رئاسي في العام 2017. وبعد بضعة أشهر، أعلنت المجموعة عن شراء 500 فدان من الأراضي لتطويرها في العاصمة الإدارية الجديدة بقيمة 4.4 مليارات جنيه (حوالى 290 مليون دولار بحسب أسعار الصرف للعام 2017).

تشير العاصمة الإدارية الجديدة إلى نموذج استثماري تعمد فيه الجهات الحكومية إلى بيع قطع أرض في الأراضي الصحراوية ذات الأسعار المرتفعة لشركات تطوير عقاري من القطاع الخاص من أجل بناء وحدات سكنية وتجارية راقية. وتبيع هذه الشركات الوحدات عملًا بنظام "أوف بلان"، أي قبل التنفيذ الفعلي للمشروع، للعملاء النهائيين، وعادةً ما يكونون من المصريين الأثرياء، الذين نمول

أقساطهم الشهرية أو ربع السنوية عملية البناء على فترات قد تمتد ما بين 7 إلى 13 عامًا . وتُمكّن هذه التدفقات النقدية شركات التطوير العقاري من دفع أقساطها بفضل الجهات الحكومية المعنية، وأبرزها هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة أو العاصمة الإدارية الجديدة، والتي تستخدمها الجهات الحكومية بدورها لتمويل مشروعات البنية التحتية من خارج موازنة الدولة.

من الاقتصاد القطاعي إلى الاقتصاد الكلي

سواء كانت جهات حكومية مدنية أو هيئات تابعة للدولة أو بعض المؤسسات داخلها، في قمة التسلسل الهرمي للتنمية، فهذا أمر ذو أهمية ثانوية في تقييم نموذج التنمية في مصر على مدى العقد الماضي. الأهم من ذلك هما تركيبة القطاعات الداعمة للنمو والتوظيف في البلاد وترجحان القطاعات غير القابلة للتداول. تكمن المشكلة الحقيقية في هندسة الدولة لنوع من الندرة المصطنعة في الأراضي الصحراوية، ما يؤدي إلى أراضٍ باهظة الثمن لا تضفي الكثير من القيمة المضافة إلى الاقتصاد أو تحسّن فجوة التمويل الخارجي المزمنة في البلاد. وتعتمد كيفية مشاركة الدولة وشركات التطوير العقاري من القطاع الخاص الربح المتولّد من آلية المضاربة هذه على القطاع، ولا ينبغي أن تحجب ذلك أوجه القصور على مستوى الاقتصاد الكلي التي تعتري نموذج التنمية الشامل المتبع في مصر. تحوّل التحيّز تجاه السلع غير القابلة للتداول، خاصةً العقارات الراقية، مدخرات الأسرة المحلية الضئيلة إلى أصول عقارية باهظة الثمن لا تُستخدم لأي غرض إنتاجي آخر، فتمثل بالتالي "رأس مال ميتًا". ووفقًا لبيانات البنك الدولي، بلغ متوسط نسبة المدخرات الإجمالية في مصر إلى الناتج المحلي الإجمالي 13 في المئة فقط من العام 2010 إلى العام 2020، مقارنةً مع 26 في المئة لبقية منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (باستثناء البلدان ذات الدخل المرتفع) ومع 28.7 في المئة و34.1 في المئة بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض والمتوسط، على التوالي، على مستوى العالم. أدى إعطاء الأولوية للبناء (بما في

ذلك البنية التحتية) والعقارات إلى تحويل الاستثمار بعيدًا عن السلع القابلة للتداول، ما يفسر جزئيًا الأداء المخيب للآمال للصادرات عقب الانخفاض الهائل في قيمة العملة الوطنية في العام 2016 . وكما لاحظ تقرير مرصد الاقتصاد المصري الصادر عن البنك الدولي في العام 2019، على الرغم من أن "صافي الصادرات أصبح أكبر مساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي، مدعومًا بمكاسب القدرة التنافسية للعملة المحلية المتدنية قيمتها . . . فإن قاعدة الصادرات لا تزال ضيقة وتتركز في الغاز المستخرج."

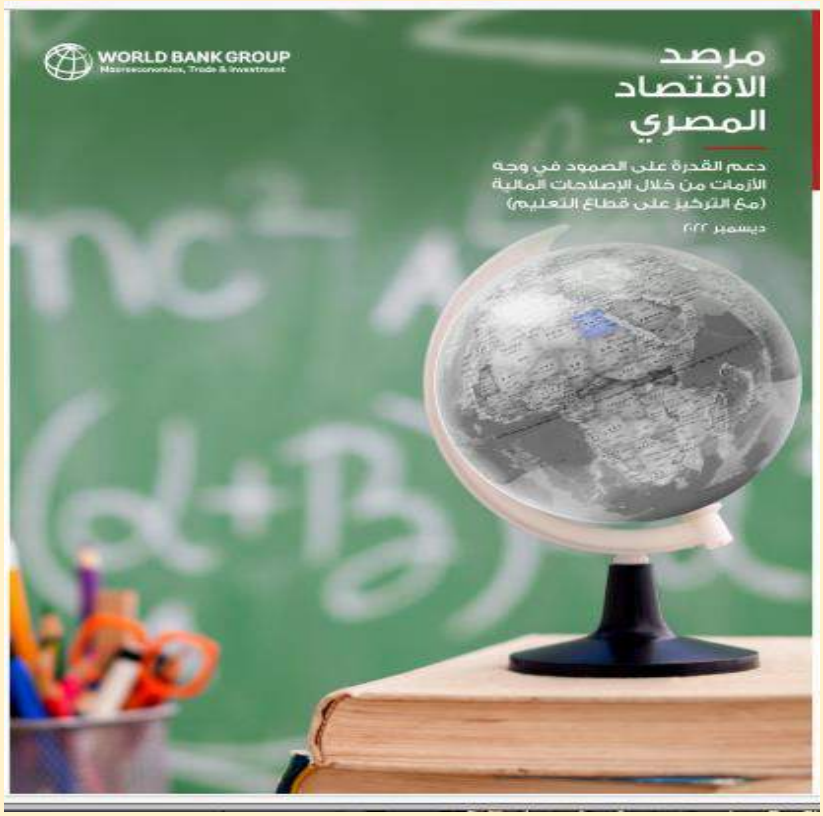

eygpt economic monier.pdf

لقراءة التقرير وتحميله اضغط علامة

يضفي الشكل 3 وزناً إلى حجة حشد القطاع الخاص على مستوى الاقتصاد الكلي. يُعدّ إجمالي تكوين رأس المال أحد أكثر مؤشرات الاستثمار استخداماً. وتجدر الإشارة إلى حدوث ارتفاع كبير في معدل النمو السنوي بين العامَين 2017 و2019، على الرغم من أن الحصة الإجمالية للقطاع الخاص من إجمالي تكوين رأس المال في مصر ظلّت متواضعة، إن لم تكن راكدة، منذ العام 2006. لم يكن ليحصل ذلك لولا الزيادة في مجموع إجمالي تكوين رأس المال، مدفوعةً بالانخراط المكثف للدولة في البناء، وخاصة في بناء البنية التحتية والإسكان الاجتماعي. وانقلب هذا المنحنى التصاعدي فقط بعد بدء تفشي فيروس كورونا.

الشكل 3 أ. مؤشرات إجمالي تكوين رأي المال، مصر

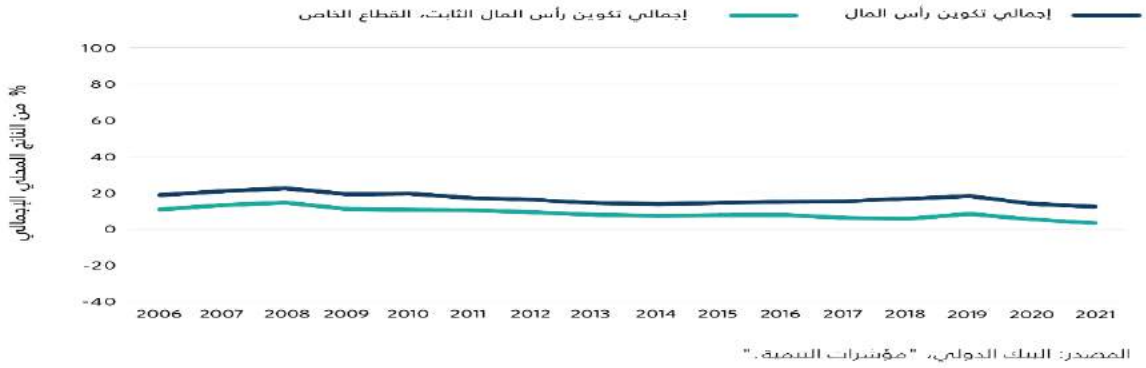

المصدر: البنك الدولي، "مؤشرات التنمية."

الشكل 3 ب. مؤشرات إجمالي تكوين رأي المال الثابت، مصر

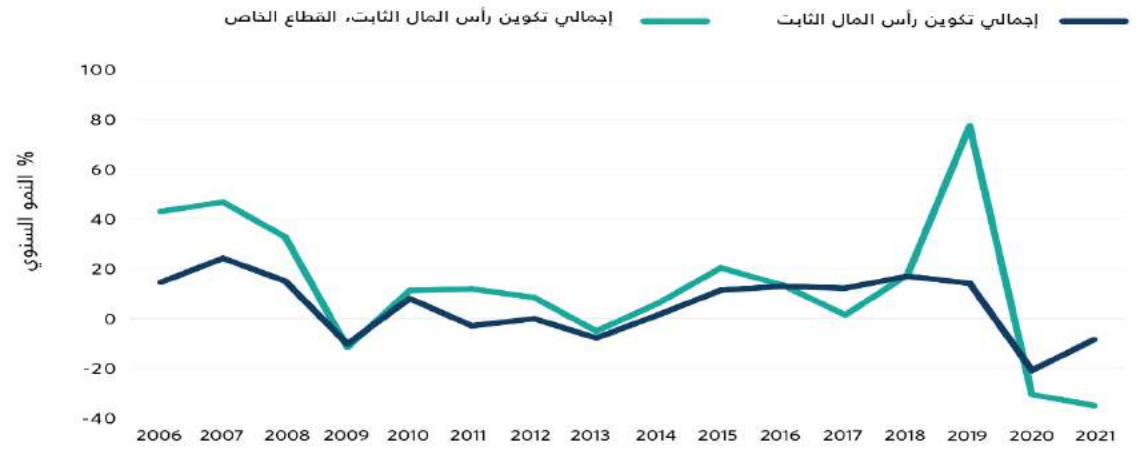

المصدر: البنك الدولي، "مؤشرات التنمية."

ما السبيل للخروج من هذا الوضع؟

بات من الواضح الآن أن تعافي الاقتصاد المصري بعد العام 2016 شابته نقاط ضعف كبيرة. يكشف الموقف الخارجي للدولة عن عجزٍ ضخم في الحساب الجاري واعتمادٍ متزايد على الديون الخارجية قصيرة الأجل. كان من المفترض أن يسهم التراجع الحاد في قيمة الجنيه مقابل الدولار الأميركي في العام 2016، مع تباطؤ التجارة الدولية، في زيادة القدرة التنافسية للمنتجين المصريين في الأسواق المحلية والدولية. تمتّعت مصر بسياق سياساتي مؤاتٍ –على الأقل نظريًا– للاستفادة من سعر الصرف الأجنبي المناسب حتى العام 2022، وكان يمكن أن تستهدف بشكل عملي السلع القابلة للتداول بدلًا من السلع غير القابلة للتداول لهدف التعميق الصناعي ورفع مستوى الصادرات. ولتحقيق ذلك، كان بإمكان الدولة أن تمنح قطاع التصنيع بشكل استباقي مزيدًا من الوصول إلى رأس المال المالي والمادي، بما في ذلك الأراضي التي استُخدِمَت بدلًا من ذلك في المضاربة العقارية، وأن تدعم نقل التكنولوجيا أيضًا.

ولأن الدولة لم تنتهج هذه الاستراتيجية، فهي تواجه حاليًا الظروف الاقتصادية نفسها التي واجهتها في فترة 2016–2017. فقد تراجعَ الجنيه مجددًا، وسط خطة إنقاذ أخرى من صندوق النقد الدولي ودول خليجية عدة. من شأن تبني سياسات تهدف إلى تعميق الصناعة في قطاعات مختارة، أو حتى في صناعات محددة ضمن هذه القطاعات، أن يعزز قدرة المصنعين المصريين على التنافس من خلال السلع المستوردة في الأسواق المحلية، والاندماج بشكل أكثر فعالية في سلاسل القيمة التصديرية. ويمكن إنتاج السلع الوسيطة، التي تمثّل نحو 30 في المئة من إجمالي فاتورة الواردات في مصر، محليًا بموجب خطط سياسات داعمة، مع الاستفادة من الحمائية الفعلية التي يوفرها الانخفاض الكبير في قيمة العملة. وتشمل هذه السلع المنتجات البتروكيماوية، والبلاستيك، والحديد، والصلب، والمواد الحديدية، والخيوط الصناعية،

وغيرها . وإذا شرعت السلطات المصرية في هذا المسار، فيجب على الشركاء الإقليميين والدوليين أن يدركوا أن تسهيل انتقال البلاد من نموذج النمو الذي يعتمد على السلع غير القابلة للتداول إلى نموذج يعتمد على السلع القابلة للتداول، أمرٌ ضروري لتحقيق تعافٍ مستدام على المدَيَين المتوسط إلى الطويل.

https://youtu.be/qFcpu0Ndb9A?si=DyZaIAA7L8JMM0yD

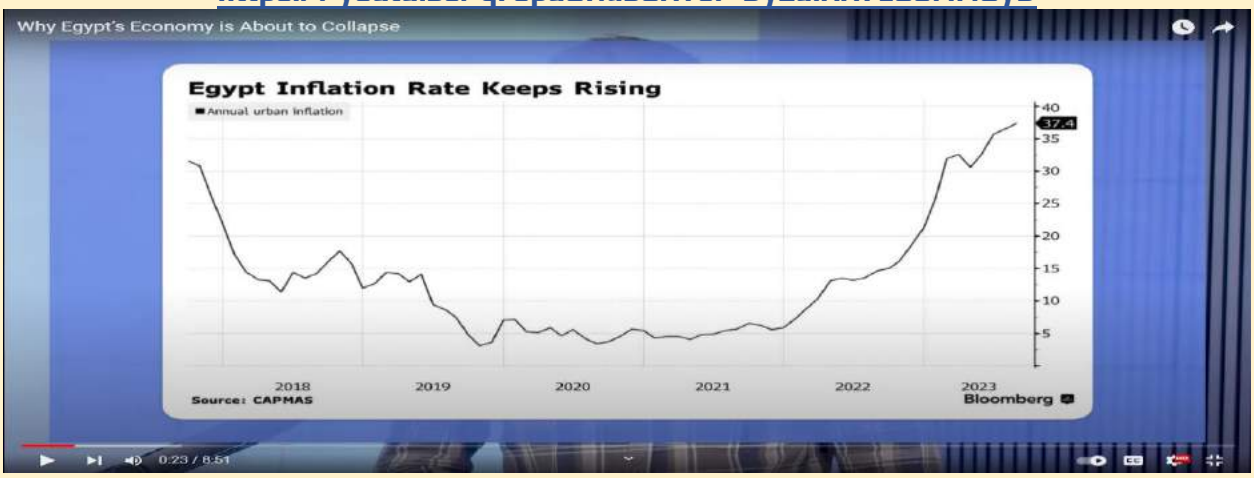

–https://youtu.be/zUmo7HjrG3Q?si=DxOF9C0uak7Z3LM

https://youtu.be/pa74mxRgFxM?si=VIRby4bBKI2UPePF

6. الاستثمار الخليجي في مصر: إرساء التوازن بين الحاجات المتبادلة[42]

08مايو 2023

حفصة حلاوة

ليس في وسع دول الخليج ترك الاقتصاد المصري ينهار بالكامل، لكن عصر الاستثمارات والمساعدات المالية غير المشروطة قد انتهى.

على مدى العقد الماضي، ساهمت المساعدات المالية الكبيرة التي تلقتها مصر من دول الخليج في توطيد النظام الحاكم الجديد الذي أُرسي في أعقاب الاستيلاء العسكري على السلطة وصعود الرئيس عبد الفتاح السيسي في فترة 2013–2014 . على وجه الخصوص، سمح الدعم المقدم من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت للحكومة المصرية بإطلاق استثمارات كبيرة بقيادة الدولة والمؤسسة العسكرية. لكن هذه المعادلة المجانية نسبيًا، بالنسبة إلى إدارة السيسي، تتعرض لضغوط، إذ يشعر الحلفاء والشركاء الخليجيون بشكل متزايد بأن إدارة السيسي قد أهدرت المتنفس الذي أمنه دفع ما يُقدَّر بـ 100مليار دولار أو أكثر في أشكال مختلفة من المساعدات منذ العام 2013 . هذا إلى جانب الدعم الإضافي الذي يصل إلى 13 مليار دولار والذي أُودع في البنك المركزي المصري في العام 2022 وحده لإصلاح سياسات مالية ضارة استخدمت الاحتياطيات الأجنبية كوسيلة لحماية عملة مقدرة بأكثر من قيمتها.

يُضاف إلى ذلك أن التباينات المتزايدة في سياسات الأفرقاء الخليجيين الخارجية تجاه المنطقة دفعتهم للتريث، من أجل إعادة تقييم الدعوات المصرية للحصول على دعم مالي جديد، حتى مع استمرارهم في

[42] الاستثمار الخليجي في مصر: إرساء التوازن بين الحاجات المتبادلة – تقييم سياسة ملكية الدولة في مصر: بين التحديات والمقتضيات – مركز كارنيغي للشرق الأوسط – مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي (carnegie-mec.org)

اعتبار الاستقرار السياسي والأمني المصري مصدر قلق بالغًا . وفيما تشعر دول الخليج بأنها غير قادرة على تقليص المساعدات التي تقدمها إلى مصر أو وقفها تمامًا، فإن الأزمة المالية والاقتصادية المتفاقمة في مصر منذ العام 2022 سمحت لدول الخليج بتشديد مطالبتها مصر بإجراء إصلاحات اقتصادية هيكلية.

ما لا يقل عن ذلك أهمية أن دول الخليج تسعى الآن إلى الحصول على حصة مسيطرة من الأسهم في بعض أصول الدولة المصرية مقابل تقديم المزيد من المساعدات، إضافةً إلى ضغطها، وفق ما ذُكر، على صندوق النقد الدولي لاتخاذ موقف حازم في المشاورات بشأن اتفاق القرض الجديد مع مصر العام الماضي. أخذ هذا المطلب مصر على حين غرة، إذ إنها اعتادت منذ فترة طويلة الاستفادة من روابطها السياسية والثقافية التاريخية مع دول الخليج. ربما لا تزال إدارة السيسي مطمئنة إلى استمرار الدعم السياسي والمالي من دول الخليج، لكن سيتعين عليها التأقلم مع الأولويات الاقتصادية والاعتبارات التجارية لهذه الدول، والتي يبدو أنها ستحدد شكل الاستثمارات وحجمها في السنوات المقبلة.

لكن نهج دول الخليج الجديد القائم على الاستثمار لمساعدة مصر، واجه على الفور جملةً من المشاكل. من الواضح أن لدى الجانبين توقعات مختلفة حيال الرقابة والحوكمة، ولا سيما لدى مقارنة توقعات دول الخليج مع تلك التي حددتها الحكومة المصرية في سياسة ملكية الدولة الجديدة. تواجه إدارة السيسي والمؤسسة العسكرية القوية في مصر تحديًا متزايدًا يتمثل في جذب الاستثمارات الخليجية إنما مع ضمان عدم التخلي عن السيطرة على أصول الدولة أو باقي الاقتصاد.

من المساعدات إلى الاستثمارات

بالكاد أثّرت سياسة ملكية الدولة الجديدة في مصر، التي صادق عليها السيسي في 29 ديسمبر 2022، على شكوك دول الخليج. وفيما خاضت المسودة جولات متتالية من المراجعة بين مايو وأكتوبر، كانت دول الخليج بقيادة الإمارات العربية المتحدة، تضغط على صندوق النقد الدولي لضمان أن برنامج

الإقراض الجديد لمصر سيعالج بفعالية السياسة المالية الكارثية للبلاد. وفي بيان عام حازم عقب الموافقة على القرض، فرض صندوق النقد الدولي شروطًا على مصر شكّلت استجابةً لمخاوف الإمارات. فبحسب بعض التقارير، رفض صندوق النقد الدولي الطلب المصري بالحصول على قرض جديد بقيمة 9مليارات دولار إلى 12 مليار دولار، وبدلًا من ذلك تم الاتفاق على 3 مليارات دولار، وبالتالي أصبحت مصر الآن أكثر اعتمادًا من أي وقت مضى على تجدد التدفقات النقدية من دول الخليج لتعويض هذا النقص. ومن المتوقع أن يأتي الجزء الأكبر من الائتمان البالغ 17 مليار دولار والذي يهدف قرض صندوق النقد الدولي إلى تأمينه، من دول الخليج.

من خلال الشراكة مع صندوق النقد الدولي بهذه الطريقة، يهدف المانحون الخليجيون إلى تحويل نموذج مساعداتهم السابق إلى برنامج أكثر تنظيمًا يعتمد على صناديق الاستثمار التي لديها فرصة أفضل لجني نتائج وعوائد يمكن التحقق منها. إذا نجح ذلك، يعتقدون أن البرنامج الجديد (الاستثمار عوضًا عن المساعدات المباشرة) يمكن أن يشكّل نموذجًا لدعم الاقتصادات الأخرى التي تعاني من ضائقة مالية مثل الأردن وتونس وباكستان، وربما حتى لبنان. وعلى الرغم من أن سياسة ملكية الدولة في مصر سلّطت الضوء على صندوق الثروة السيادية في البلاد باعتباره الوسيلة الأساسية لجذب الاستثمارات الخاصة وإدارتها، فإن دول الخليج تسعى إلى إرساء نموذج يوفّر لها قدرًا أكبر من الشفافية والسيطرة الفعّالة.

يبدو أن شركات الاستثمارات المشتركة مثل الشركة القابضة المصرية الكويتية، التي أنشأها لفيفٌ من رجال الأعمال الكويتيين والمصريين في العام 1997، تقدّم نموذجًا يمكن أن يُحتذى به. ويبدو أن أدوات مماثلة هي الشكل الأساسي الذي ستتحقق من خلاله الاستثمارات الخليجية في مصر. ويُعزى ذلك إلى واقع أن هذه الأدوات تُخرج السياسة من المعادلة، وتساعد في تجنّب المفاجآت من الصفقات

الثنائية التي تُعقد خلف الأبواب المغلقة، وتضمن عوائد مجزية على المساعدات الخليجية. وقد أنشأت الإمارات والسعودية بالفعل أدوات استثمارية مشتركة، ووفقًا لمصادر مصرية، ستحذو قطر حذوهما. بالإضافة إلى ذلك، قادت الإمارات تشكيل إطار استثماري جديد للصناعة والتنمية المستدامة مع مصر والأردن والبحرين، وتعهدت بتقديم نحو 10 مليارات دولار.

إطار إشكالي

صحيحٌ أن أدوات الاستثمار الجديدة تلبي حاجة حقيقية، إلا أنها ليست خالية من المشاكل. لقد حققت الشركة القابضة المصرية الكويتية أرباحًا كبيرة في قطاع الطاقة في العام 2022، لكن المنصة الاستثمارية الاستراتيجية المشتركة بين مصر والإمارات والتي تأسست في العام 2019 لم تحقق هذا القدر من النجاح على الرغم من أن قيمة تعهداتها وصلت إلى 20 مليار دولار، إذ أدت محاولات الاستثمار الأخيرة من أبو ظبي إلى إثارة حساسيات سياسية وأمنية، وأتت عقب اجتماعات ثنائية بين الزعيمَين، من خارج الأداة الاستثمارية، ويمكن القول إنها كانت مشحونة سياسيًا بدرجة أكبر. في الوقت نفسه، تواجه الشركة السعودية المصرية للاستثمار، التي تأسست في العام 2022، جملةً من التحديات. وتختلف دول الخليج ومصر حول كيفية إجراء الاستثمارات، وحول ما تأمل القاهرة في الحصول عليه من شركائها الخليجيين.

وما يزيد الأمور تعقيدًا أن النوايا السياسية الحقيقية للحكومة المصرية غير واضحة. لم يتعامل الشركاء الخليجيون بشكل كبير مع سياسة ملكية الدولة باعتبارها وثيقة إطارية، على الأقل ليس علنًا، بل ركزوا بدلًا من ذلك على إعلان الحكومة في يناير 2023 عن نيتها بيع حصص (تتراوح من 10 في المئة إلى 40 في المئة) من 32 شركة مملوكة للدولة.

وفيما انصبّ الكثير من التركيز في مصر على الشركات المعروضة، كان الشركاء الخليجيون أكثر اهتمامًا بحجم الأسهم التي يتم بيعها. في السر، أعرب بعض المسؤولين الخليجيين عن خيبة أملهم بشأن العرض، لأنه لا يشمل الحصص الكاملة لأيٍ من الأصول المملوكة للدولة، ناهيك عن بيع حصة أغلبية من شأنها نقل السيطرة الإدارية. وأعربوا أيضًا عن خيبة أملهم بشأن الشركات المعروضة، من منظور تجاري. تكشف ردود أفعالهم عن عدم استعدادهم لربط مشترياتهم من الحصص بقوة العلاقات السياسية الثنائية فقط، بل يتوقعون أيضًا تحقيق مكاسب مالية.

هذا التوقع هو الأكثر وضوحًا بالنسبة إلى السعودية. تهدف الشركة السعودية المصرية للاستثمار، بشكل كبير، إلى نقل المسؤولية الكاملة وصلاحية اتخاذ القرارات المالية إلى صندوق الاستثمارات العامة الذي يُعدّ صندوق الثروة السيادية للمملكة، ما يعكس تركيزه الحصري على تحقيق عوائد طويلة الأمد على الاستثمارات. وبالتالي، يبدو أن صندوق الاستثمارات العامة غير مهتم بالاستثمار في القطاعَين السياحي والعقاري المصريَين اللذَين يعتبرهما مشبعَين. بدلًا من ذلك، ينظر الصندوق إلى الأعمال المصرفية المناسبة للاستثمار الطويل الأمد وإلى الاستحواذ على وسائل الإعلام، ما يساعد في ممارسة القوة الناعمة. يُعتقد أن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، الذي يترأس صندوق الاستثمارات العامة، يعارض تقديم مساعدات غير مشروطة للدولة تدين بالفعل بالمليارات لبلاده. ويساعد هذا الواقع في فهم سبب إصرار السعودية على الاستحواذ على المصرف المتحد، وهو أحد المصارف المصرية الأكثر رخصًا، بالجنيه المصري المخفّضة قيمته بدلًا من الدولار كما تريد الحكومة المصرية. ونتيجةً لهذا الخلاف، توقفت مفاوضات الاستحواذ في فبراير 2023.

لدى حلفاء مصر الخليجيين الآخرين نظرة أشمل للتوازن بين الاستثمار التجاري والسياسي. ترى الإمارات أن الاستثمار في الموانئ والخدمات اللوجستية المصرية (من خلال مجموعة موانئ أبو ظبي

المملوكة للدولة) يمكن أن يوفر مكاسب سياسية وأمنية، بالإضافة إلى عوائد مالية. وبحسب بعض التقارير، كانت المفاوضات جارية اعتبارًا من مارس 2023 بشأن استحواذ الإمارات على منشآت في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وربما الحصول على حقوق انتفاع من عمليات هيئة قناة السويس وخدماتها. والجدير بالذكر أن هذا القطاع بكامله يقع خارج نطاق سياسة ملكية الدولة الجديدة في مصر. لكن الأهم أن بعض أجهزة الأمن المصري، التي تنظر بالفعل إلى النفوذ السياسي الإماراتي ببعض القلق، تبدو متوترة بشأن الخطط المقترحة للمنطقة. يمكن القول إن ردود الفعل العامة العنيفة لما تم تصويره، بشكل مضلل، في وسائل التواصل الاجتماعي المصرية على أنه خطة حكومية لـ" بيع قناة السويس "يفاقم توترهم.

نتيجة نفوذ الإمارات ونواياها المنصورة، والاستياء السعودي غير الخفي تمامًا بشأن مفاوضات الاستثمار، باتت جهود مصر لجذب الاستثمارات من قطر أكثر إلحاحًا، باعتبارها وسيلة لتحقيق التوازن بين الحليفين الخليجيين الآخرين. تبدو قطر مترددة بشأن ضخ مبالغ كبيرة من الأموال في مصر نظرًا إلى أن حالة الثقة والتوافق السياسي بين الجانبين لا تزال هشة، لكن الحكومة المصرية تأمل أن وعودها بإعفاء الاستثمار الأجنبي من الضوابط المعوقة المفروضة على الرساميل وضمان عودة الأرباح إلى الوطن، ستشجع المستثمرين المحتملين.

واصلت شركات القطاع الخاص في الخليج—الممولة بمعظمها من الدولة—الاستثمار في مصر، على الرغم من تذبذب العلاقات الثنائية بين دول الخليج ومصر. حققت الشركات العقارية العملاقة في الإمارات، مثل شركة إعمار (دبي) وشركة الدار (أبو ظبي)، أرباحًا كبيرة من استثماراتها في مصر. وواصلت استثمارات الشركات القطرية نموها، حتى أثناء الخلافات بين الحكومات. الاستثمار الأكثر وضوحًا لقطر هو مجمع الديار، الذي يضم منازل سكنية وفندقًا فاخرًا ومكاتب تجارية. تم افتتاح المجمع رسميًا

في مارس 2021، بعد فترة وجيزة على استعادة الدولتَين علاقاتهما السياسية والدبلوماسية. وأعلنت قطر منذ ذلك الحين عن استثمارات عقارية أكبر في مصر، على خطى الإمارات.

تجاوز سياسية ملكية الدولة

من غير الواضح ما إذا كانت سياسة ملكية الدولة في مصر متعذّرة التنفيذ أو أنها لا تزال في مراحلها الأولى، وما إذا كان الشركاء الخليجيون سيعتبرونها إطار عمل مناسبًا لاستراتيجية استثمارية طويلة الأمد. على المدى القصير، يبدو أن الحلفاء يريدون من مصر أن تدير سياستها المالية بطريقة منسّقة ومستدامة وأن تلتزم بالكامل ببرنامج صندوق النقد الدولي الأخير. ويريدون كذلك إجابةً على هذا السؤال الأكبر: هل تسعى الحكومة المصرية فقط إلى جذب الأموال الخليجية من خلال بيع حصص أقلية في الشركات والأصول المملوكة للدولة والمؤسسة العسكرية، مع الاحتفاظ بسيطرتها عليها؟

لا يمكن لمصر تحمّل فكّ الارتباط مع دول الخليج، لكن على الرغم من الجهود التي يبذلها الأفرقاء المصريون حتى الآن، لم يتوصّلوا بعد إلى أرضية مشتركة مع نظرائهم الخليجيين بشأن النهج الاستثماري. قد يكون من الأسهل على الجانبَين الثازل عن المبيعات الجزئية للشركات المصرية المملوكة للمؤسسة العسكرية، طالما أن الشركاء الخليجيين مطمئنون إلى وجود شفافية أكبر في هذه الحالات. وسيسمح هذا الأمر للمؤسسة العسكرية بالاحتفاظ بدورها في الاقتصاد إلى حدٍ كبير، وإن لم يعُد من دون رادع تمامًا. ولكن مع نفاد الوقت المتاح أمام مصر لزيادة التدفقات المالية، قد تضطر الحكومة إلى استرضاء دول الخليج من خلال توسيع عروض المحافظ الاستثمارية.

يبدو أن انهيار المفاوضات مع الشركة السعودية المصرية للاستثمار بشأن تقييم المصرف المتحد، والفشل اللاحق للمفاوضات مع الإمارات بشأن الحصص في شركة المصرية للاتصالات، قد أرغما الحكومة المصرية على إعادة تقييم نهجها، على الرغم من أنها لا تزال غير مستعدة للتخلّي عن إدارة الشركات

المعروضة، أو الاحتفاظ بحصة أغلبية فيها . وبعد أسابيع فقط من إدراج 32 شركة للبيع الجزئي، أضافت الحكومة المصرية شركات جديدة عدة—بما فيها شركة المصرية للاتصالات—من قطاعات اقتصادية لم تكن مدرجة في سياسة ملكية الدولة، للخصخصة الكاملة أو الجزئية. من الواضح أن هذه الخطوة كانت محاولة لجذب المزيد من الأموال الخليجية والتقليل من أهمية الخلاف حول إدارة الدولة، وخاصة سيطرتها، على الحصص. لكن من المستبعد أن ينجح هذا العرض. ويؤكد بعض المراقبين أن الخلاف مدفوعٌ بمحاولات خليجية لاستغلال تراجع الآفاق الاقتصادية في مصر والحصول على أصول الدولة بثمن بخس، لكن من المرجح أنه يتأجج بفعل سنوات من الاختلافات المحدودة، ولكن المتراكمة حول السياسات الاقتصادية والخارجية لإدارة السيسي.

ما وراء المال: إعادة تقييم الروابط الجيوسياسية

يبدو أن السيسي، منذ توليه منصبه، مطمئن في اعتقاده أن شركاء مصر لا يستطيعون ترك البلاد تنهار اقتصاديًا . وهو واثق من أن موقع مصر الاستراتيجي، وكثافتها السكانية المتزايدة باطراد، وشراكاتها الأمنية مع إسرائيل والولايات المتحدة، كلها عوامل تقلل بشكل كافٍ من خطر أن تخذله دول الخليج مسؤولية السياسات المالية لحكومته وإنفاق مساعداتها على خطط استثمارية ضخمة. لكن من وجهة نظر دول الخليج، لم يؤدِ عقدٌ من دعم الاقتصاد المصري إلى حدوث توافق كامل حول السياسة الخارجية أو الأمن الإقليمي.

لقد غيّرت الإمارات والسعودية، على وجه الخصوص، سياساتهما الخارجية على نطاق واسع، فابتعدتا عن مواقف المواجهة وركزتا على التكامل الإقليمي والتقارب مع الخصوم السابقين، وأبرزهم قطر وتركيا . في العلن، يواصل المسؤولون الإماراتيون القول إن مصر شريكٌ أمني إقليمي أساسي، لكن السياسات الخارجية لهذين البلدين تجاه إثيوبيا وليبيا والسودان تباعدت بشكل واضح. علاوةً على

ذلك، كان موقف مصر ملتبسًا بشأن الاتفاقيات الابراهيمية للعام 2020 الرامية إلى تطبيع العلاقات بين الإمارات وإسرائيل، وذلك خوفًا من أن تؤدي شراكتهما الأمنية المزدهرة إلى تقليص دور مصر كشريك أمني أساسي لإسرائيل في المنطقة. وأحدث رفض مصر الانضمام إلى حرب اليمن في العام 2015 توترًا في العلاقات مع السعودية. صحيحٌ أن التزام السيسي بنقل السيادة على جزيرتَين في البحر الأحمر إلى السعودية في العام 2016 أفضى إلى تحسين العلاقات الثنائية على مستوى القيادة، إلا أن ردود الفعل المحلية الناتجة عن ذلك في مصر تسبّبت بتأخير عملية النقل الرسمي. وبالمثل، فإن عملية استئناف العلاقات الرسمية مع قطر في العام 2021، التي تأمل مصر أن تسمح لها بتوسيع علاقاتها في الخليج، لم تخلُ الخلافات حول الأمن، ولا سيما المخاوف بشأن دعم قطر لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة في مصر.

في غضون ذلك، يتعيّن على دول الخليج التعامل مع مطالب مواطنيها المتزايدة بتأمين المساءلة والشفافية في الاستثمارات الخارجية. يبدو أن الصبر يتضاءل حيال عمليات الإنقاذ المالي المستمرة لمصر (أو دول أخرى في المنطقة الأوسع)، ما دفع دول الخليج إلى مضاعفة مطالبها للدولة المصرية بإبداء مزيدٍ من الشفافية. يتعرّض السيسي لضغط مماثل محليًا، ولكن هذا الضغط ناجمٌ بشكل أكبر عن الانتقادات اللاذعة التي وُجّهت في وسائل إعلامية أساسية وعلى وسائل التواصل الاجتماعي لدول الخليج بسبب عدم تدخلها لإنقاذ مصر، ما أثار بدوره ردود فعل غاضبة في مختلف أنحاء الخليج، تعتبر أن مصر تجب أن تتحمّل بنفسها مسؤولية تخطيطها المالي.

هل من تسوية مؤقتة جديدة؟

تحتاج مصر إلى دول الخليج التي قد لا تملك التأثير الكافي لفرض التغييرات المالية والإصلاحات الهيكلية التي تريدها. وتُعتبر دول الخليج عالقة في معضلة: فبعد أن استثمرت بكثافة في دعم إدارة السيسي منذ العام 2013، لا يمكنها ببساطة السماح لها بالانهيار، لكن لا يمكنها أيضًا تبنّي التصوّر الشائع بأن

مصر "أكبر من أن تفشل"، وهو تصور استغله السيسي خدعة. في الحدّ الأدنى، لقد انتهى عصر المساعدات المالية غير المشروطة إلى مصر، التي اتخذت شكل ودائع نقدية مباشرة في البنك المركزي المصري خلال فترة 2013-2017.

قد تضطر إدارة السيسي إلى اتخاذ بعض الإجراءات المؤلمة. مع ذلك، فإن واقع أن دولًا خليجية بارزة تريد صوغ علاقاتها الاقتصادية مع دول أخرى في المنطقة بحسب نموذج العلاقة مع مصر، يقدّم لإدارة السيسي فرصة لإعادة تشكيل علاقاتها مع دول الخليج. وتشير الأهمية المستمرة للمصالح السياسية والأمنية الخليجية في مصر خصوصًا أن المجال مناحٌ أمام الجانبَين للتفاوض بشأن شروط حصول مصر على مزيدٍ من الدعم الاقتصادي والمالي وتهيئة مناخ استثماري مُربح للجانبَين ومتجذّر في برنامج صندوق النقد الدولي. لا بدّ من الانتظار لمعرفة حجم التنازلات التي سيقدّمها كل جانب لمعالجة مخاوف الجانب الآخر، ولكن غالب الظن أن المأزق الحالي سيتم تجاوزه من خلال التسويات المتبادلة.

https://youtu.be/0LZ0xjwDGac?si=2zsylWyQ1SYt9ut5

7. سياسة ملكية الدولة والاقتصاد العسكري في مصر: فجوة عصية على الرأب.[43]

يزيد صايغ

08 مايو 2023

أثار إصدار الحكومة المصرية مسودة وثيقة سياسة ملكية الدولة في يونيو 2022 سؤالًا فوريًا: هل سيشمل هذا الإطار الجديد الشركات العسكرية ودور المؤسسة العسكرية في الاقتصاد عمومًا؟ لم تأتِ المسودة على ذكر أيٍ من ذلك، ما يطرح سؤالًا أوسع نطاقًا حول مدى اتساق هذه الوثيقة طالما أنها لا تتطرق إلى تدخل المؤسسة العسكرية المسنمر في الاقتصاد، إذ من شأن ذلك أن يقوض بشكل مباشر تماسك الأهداف المُعلنة للحكومة في عدد كبير من القطاعات الاقتصادية، وبالتالي جدوى هذه الأهداف.

بدا أن مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية الرسمية التي سلّمتها الحكومة المصرية إلى صندوق النقد الدولي في 30 نوفمبر في إطار الاتفاق بشأن حصولها على قرض جديد قد حلّت هاتَين المسألتَين من خلال إخضاع جميع الشركات العسكرية مباشرةً إلى إطار تنظيمي وإداري واحد على غرار باقي القطاع العام (المدني). وجرى أيضًا تعديل وثيقة سياسة ملكية الدولة في صيغتها النهائية لتتماشى مع ذلك من خلال إضافة جملة تُدرج "الشركات التابعة للقوات المسلحة التي تعمل في المجال الاقتصادي" تحت سقفها.

تُعدّ مفاعيل مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية ضخمة بالفعل. باختصار، أشارت الحكومة إلى أنها ستفرض سيطرة مباشرة على الشركات العسكرية. لكن هذا الأمر يمثّل مشكلة في حدّ ذاته، ولا

[43] سياسة ملكية الدولة والاقتصاد العسكري في مصر: فجوة عصية على الرأب – تقييم سياسة ملكية الدولة في مصر: بين التحديات والمقتضيات – مركز كارنيجي للشرق الأوسط – مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي (carnegie-mec.org)

سيما في ظل غياب القدرة أو الإرادة السياسية اللازمة لتطبيق هذا البند. واقع الحال أن المؤسسة العسكرية قد وسّعت أنشطتها في قطاعات كانت تشملها المسودة الأولى لوثيقة سياسة ملكية الدولة، ناهيك عن أن بعضًا من أبرز الهيئات العسكرية الناشطة اقتصاديًا ليست شركات إطلاقًا. وعلى الرغم من أن المذكرة صادقت على سياسة ملكية الدولة باعتبارها "المقياس الهيكلي" للإنجاز (كما فعل برنامج قرض صندوق النقد الدولي)، لم تُبذل أي محاولة لتكييف الأولويات القطاعية والآليات الواردة في الوثيقة، من أجل حلّ التناقضات بين هذا الالتزام الجديد من جهة، وواقع استمرار تدخل المؤسسة العسكرية في الاقتصاد من جهة أخرى.

لا يبعث هذا التقلّب الكبير في غضون أشهر قليلة على الثقة. ومن غير الواضح مدى التزام الحكومة، طالما أنها لم تشرح كيف تعتزم إخضاع المؤسسة العسكرية البالغة القوة لأحكام سياسة ملكية الدولة. ونظرًا إلى ضعف الحكومة أيضًا في وجه الأجندة الاقتصادية لرئيس قوي، هل هي تتصرّف الآن بجرأة أم أنها تراوغ ليس إلا؟ في الحالتَين، تخلّف إطارها السياساتي فجوة يصعب تجسيرها بين هدفها المُعلن الرامي إلى "تسوية الملعب" الاقتصادي مع القطاع الخاص من جهة، والواقع المتمثّل في الدور الاقتصادي الذي تضطلع به المؤسسة العسكرية وأنشطتها التجارية من جهة أخرى.

التأثيرات على المؤسسة العسكرية

في اعتبارها وثيقة سياسة ملكية الدولة مقياسًا للإصلاحات الهيكلية، تسلّط مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية الضوء على ثغرات كبيرة تتيح للدولة المصرية، وبالتالي المؤسسة العسكرية، الاحتفاظ بحصص كبيرة في القطاعات الاقتصادية. لكن الملكية ليست سوى جزء واحد من المعادلة. فمن شأن إخضاع المؤسسة العسكرية إلى الإطار التنظيمي والإشرافي الشامل الذي جرى تحديده في مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية أن يسهم في سدّ بعض الثغرات المهمة التي خلّفتها سياسة ملكية

الدولة. وتحديدًا، نصت المذكرة أن على الشركات المملوكة للدولة، بما فيها الشركات العسكرية، (1) تسليم حساباتها المالية كل ستة أشهر والتصريح عن "أي أنشطة شبه مالية تمارسها" (مع إصدار البيانات علنًا)، و(2) اعتماد عقود توظيف للمديرين تستند إلى الأداء قياسًا بالأهداف العملياتية والمالية، و(3) الخضوع إلى المزيد من الإشراف المركزي في كل قطاع وإلى الممارسات المعززة المانعة للمنافسة، و(4) إجراء المشتريات العامة بطرقٍ تنافسية وشفافية تمامًا، و(5) إلغاء كافة الإعفاءات الضريبية الراهنة لهذه الشركات.

في الحدّ الأدنى، قد يفضي تطبيق هذه الأحكام بحسن نية إلى لجم الانتهاكات الصارخة والتلاعب بأسعار السوق في جميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية، بما فيها تلك التي ستخارج الدولة منها بصورة جزئية فحسب، أو تلك التي لن تخارج منها على الإطلاق. لكن، حتى لو نُفِّذت سياسة ملكية الدولة بالتوازي مع مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، ستظل المؤسسة العسكرية تتمتع بهامش كبير من الحرية يتيح لها مواصلة مسارها الراهن. أولًا، تُميّز الوثيقتان بشكل حاسم بين القطاعات "الاستراتيجية" و"غير الاستراتيجية" من أجل تبرير الإبقاء على استثمارات الدولة، وبالتالي المؤسسة العسكرية، في عددٍ من القطاعات والأنشطة الاقتصادية، إلى حدٍ كبير، لا بل زيادتها في الكثير من الحالات. من الواضح أن تعريف القطاعات "الاستراتيجية" واسعٌ وفضفاضٌ، إذ يتراوح من تلك التي تلبي حاجات المواطنين اليومية (مثل الغذاء، والتعليم، والرعاية الصحية، والطاقة)، مرورًا بتوفير السكن اللائق لذوي الدخل المحدود ومشاريع البنية التحتية العامة، وصولًا إلى تلك التي تنطوي على نقل التكنولوجيا الصناعية، ومجالات متنوعة من التصنيع التحويلي، والإعلام، والمُدخلات الكيماوية الزراعي، واستصلاح الأراضي.

ومن المُلفت أنه في الوقت الذي تسعى الدولة إلى خفض حصصها في القطاعات غير الاستراتيجية، قد ينمو دور المؤسسة العسكرية كرأس الحربة في إدارة استثمارات الدولة في القطاعات الاستراتيجية، مقارنةً مع الهيئات العامة الأخرى. ويشكّل ذلك مصدرًا كبيرًا للقلق، إذ إن المؤسسة العسكرية هي أساسًا حاضرة أو في المقدّمة في مجالات عدة، مثل إنشاء وإمداد ودعم البنية التحتية للنقل البري والبحري، والمستشفيات، ومراكز الرعاية الأولية؛ وفي مجالات الاتصالات والإنتاج والتوزيع الإعلامي؛ والصناعات الهندسية (المعدات والآلات، وأشباه الموصلات، وبناء السفن والقوارب، والطاقة المتجددة)؛ والصناعات المعدنية؛ والطباعة والإعلانات؛ والمستلزمات الدوائية والطبية؛ والأسمدة.

ثانيًا، تُعدّ المؤسسة العسكرية منخرطة في قطاعات مهمة لم تذكرها تحديدًا سياسة ملكية الدولة، ومن ضمنها صناعات الإسمنت (حيث ارتفعت حصة المؤسسة من إجمالي القدرة الإنتاجية من الصفر تقريبًا في العام 2011 إلى حوالى 25 في المئة بحلول العام 2019)، والسيارات، والكيماويات الوسيطة. وكان من المُلفت كذلك إغفال قطاع السياحة. ففي ديسمبر من العام 2022، حصلت وزارة الإنتاج الحربي على حق الانتفاع من إدارة حديقة الحيوان وحدائق عامة مجاورة في القاهرة لمدة خمسة وعشرين عامًا. وفي فبراير من العام 2023، استحوذت الشركة الوطنية للفنادق والخدمات السياحية "توليب" المملوكة للمؤسسة العسكرية على فندق "سيلا" في شرم الشيخ. وسبق أن مُنحت القوات المسلحة سيطرة حصرية على مناطق مدرّة للربح على ساحل البحر الأحمر، وخُصّصت 47 جزيرة لصالحها كأراضٍ استراتيجية ذات أهمية عسكرية في العام 2019.

ثمة إغفال صارخ آخر يتمثّل في الأنشطة العقارية، التي كانت مذكورة في المسودة الأولى لوثيقة سياسة ملكية الدولة، لكنها حُذفت في النسخة النهائية منها. تمتلك وزارة الدفاع 51 في المئة من الشركة التي تتولى أعمال بناء العاصمة الإدارية الجديدة، التي تراوحت أصولها بين 3 و4 تريليونات جنيه (أي ما بين

191 مليار دولار و255 مليار دولار) بحلول أغسطس 2021 وفقًا للسيسي، وحققت مكاسب وصلت إلى 2 تريليون جنيه (حوالى 102 مليار دولار) بحلول أكتوبر 2022 . علاوةً على ذلك، تدير المؤسسة العسكرية حوالى 22مدينة (من أصل ثلاثين مدينة مُزمع بناؤها) باستثمارات وصل مجموعها إلى 700 مليار جنيه في جميع أنحاء البلاد بحلول مطلع العام 2021، وفق ما صرّح به رئيس مجلس الوزراء مصطفى مدبولي .وفي سياق توغّل المؤسسة العسكرية الإضافي في المجال الاقتصادي، حصل جهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة على حق استغلال معظم الأراضي المطلة على نهر النيل في القاهرة الكبرى والأراضي الرطبة المحيطة به، إضافةً إلى 36 جزيرة نهرية في مواقع حضرية رئيسة على طول النيل، وأكبر حدائق محافظة الإسكندرية خلال العام 2022.

الثغرات

نظريًا، يمكن إخضاع ما يُسمّى بالقطاعات الاستراتيجية للأطر التنظيمية وأطر الحوكمة نفسها كما القطاعات غير الاستراتيجية، بغضّ النظر عما إذا كانت الملكية للقطاع العام أو القطاع الخاص. لكن مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية مبهمة في هذه النقطة. فهي تَعِد باتّخاذ "إجراءات محدّدة لضمان الحياد التنافسي تماشيًا مع المجالات الثمانية ذات الأولوية التي حدّدتها [منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية] (2012)، وهي: الصيغة العملياتية للأعمال الحكومية، وتحديد التكلفة، ومقتضيات معدّل العائد، وتعهّدات الخدمات العامة، والحياد الضريبي، والحياد في المديونيات، والحياد التنظيمي، والحياد في إجراءات المشتريات العامة". ولكن المذكرة تورد تطبيق هذه الإجراءات تحديدًا في القطاعات غير الاستراتيجية. وينسحب ذلك أيضًا على إطار الرقابة والتقييم المنصوص عليه في المذكرة، والذي يستوجب إصدار تقارير سنوية تشمل تقييم عمليات التجريد (أي البيع والتصفية)، والإفصاح عن الأصول وعن الأفرقاء المعنيين، وشرح كيفية استخدام إيرادات عمليات التجريد.

يسلط ما تقدم الضوء على الثغرات القانونية والتنظيمية التي ستعرقل تطبيق وثيقة سياسة ملكية الدولة ومذكرة السياسات الاقتصادية والمالية على المؤسسة العسكرية. على سبيل المثال، لا يوجد ما يدل على أن الأنشطة الاقتصادية للشركات والهيئات العسكرية في المجال المدني ستخضع لنظام تنفيذ العقود والتحكيم الذي يُطبَّق على شركائها المدنيين، والمتعاقدين المدنيين معها من الباطن، والمستثمرين المدنيين ، ما يشكل عائقاً كبيرًا أمام محاولات السيسي المتكررة لطرح أسهم الشركات العسكرية من خلال البورصة المصرية أو صندوق مصر السيادي.

وتتمثل ثغرة قانونية أخرى في أن نسبة الشركات العسكرية المسجلة كشركات في القطاع العام أو في قطاع الأعمال العام (تُصنَّف الشركات في إحدى هاتين الخانتين وفقاً للقانون الذي أُنشئت بموجبه والوزارة التي تتبع لها)، لا تتعدى النصف تقريبًا من أصل حوالى 75 شركة عسكرية تعمل في مجال إنتاج السلع والخدمات المدنية: النصف الآخر من الشركات تابع لوزارة الدفاع، لذا قد لا تخضع للقيود والمقتضيات الواردة في سياسة ملكية الدولة ومذكرة السياسات الاقتصادية والمالية.

والأهم أن الإطار السياساتي الجديد الذي تطرحه وثيقة سياسة ملكية الدولة ومذكرة السياسات الاقتصادية والمالية لا ينطبق على الهيئات العسكرية التي تتولى الأشغال العامة الضخمة الممولة من الحكومة، مع العلم بأنها غير مسجلة كشركات. ومن أهمها الهيئة الهندسية التابعة للقوات المسلحة، تليها إدارات الأشغال، والمشروعات الكبرى ،والمياه، والمساحة. والجدير بالذكر أن هذه الهيئات العسكرية مجتمعةً قد أدارت حوالى ربع مشروعات البنية التحتية والإسكان بين العامَين 2013 و2018، ويبدو أن هذه النسبة بقيت مستقرة منذ ذلك الحين، إن لم تكن قد ارتفعت [1].حتى سلاح الجو ناشط اقتصاديًا: إذ يُشرف على مشروع الدلتا الجديدة (المعروف أيضاً بمشروع "مستقبل مصر")، حيث تبلغ المساحة المستهدف استصلاحها 2.2مليون فدان (أي حوالى 2.28 مليون هكتار) من الأراضي

الصحراوية، وينجز مباشرةً نصف المشروع بتكلفة ناهزت 260 مليار جنيه (حوالى 19.1 مليار دولار، استنادًا إلى تكلفة الفدان الواحد التي حددها السيسي في أبريل 2021) .

وفي مجال السياسات العامة، من المستبعد أن تضع وثيقة سياسة ملكية الدولة ومذكرة السياسات الاقتصادية والمالية حداً لانخراط المؤسسة العسكرية المتنامي في وضع السياسات الخاصة بقطاعات رئيسة، على غرار تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة والتنمية الصناعية، وفي توجيه المشتريات الحكومية في مجالات مثل الواردات الصناعية والطبية. علاوةً على ذلك، تتمتع المؤسسة العسكرية بالسيطرة القانونية والفعلية على المفاصل البيروقراطية المهمة من أجل تحقيق المكاسب المالية، ما أسفر بالتالي عن تقييد عمل النشاط الاقتصادي المدني. فعلى سبيل المثال، يتحكم المركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضي الدولة، الخاضع عُرفًا لمدير عسكري، جنبًا إلى جنب مع وزارة الدفاع، باستخدام ما يصل إلى 94 في المئة من مساحة الأراضي المصرية. وحتى في الحالات التي لا تؤدي فيها القوات المسلحة دورًا رسميًا في وضع السياسات العامة، فإن مشروعاتها تؤثر بشكل كبير على كيفية تعامل الحكومة مع قضايا الدين الخارجي، والاستثمارات الأجنبية والمحلية، والمدخرات.

علاوةً على ذلك، تحافظ الاستخبارات العسكرية المصرية ومديرية المخابرات العامة (التي يعمل فيها عدد كبير من العسكريين، وتتبع للرئيس) على شركات "واجهة"، فيما تنخرط "جمهورية الضباط" التي تضم آلاف المتقاعدين العسكريين العاملين في الجهاز البيروقراطي المدني، في المتاجرة الداخلية والممارسات الافتراسية، وفي أحيان كثيرة بالاشتراك مع نظرائهم في الخدمة الفعلية. فعلى سبيل المثال، كشف تقرير صدر في كانون ديسمبر 2022 عن تحقيق المتقاعدين العسكريين ومديرية المخابرات العامة أرباحًا طائلة من تسلم إدارة مشروع المتحف المصري الكبير، مع العلم بأن المشروع لم يكتمل

بعد على الرغم من تلقيه تمويلًا بقيمة 800 مليون دولار من هيئة التعاون الدولي اليابانية (جايكا) منذ العام 2006.

تعزيز القبضة العسكرية

بغضّ النظر عن الميزات التي تتمتع بها المؤسسة العسكرية في القطاعات الاستراتيجية، يتعيّن عليها في المبدأ تخفيض حصصها أو القيام بالتجريد (أي بيع حصصها أو تصفيتها)، تماشيًا مع خطط الدولة الرامية إلى التخارج من القطاعات غير الاستراتيجية، سواء بشكل كلي أو جزئي. لكن ما من مؤشرات على أن ذلك سيحدث فعلًا، إذ لم يظهر حتى الآن تخفيضٌ لحضور المؤسسة العسكرية في القطاعات التي تَقَرَّر تخارج الدولة الكامل منها (ومن بينها قطاعات استيراد المواشي، والألبان ومشتقاتها، والتعدين واستغلال المحاجر، وتجارة الجملة، والمرافق الرياضية، والطاقة المتجددة، والصناعات المعدنية، والصناعات الكيماوية) أو من تلك التي تَقَرَّر تخارج الدولة الجزئي منها (ومن ضمنها أنشطة الاستزراع السمكي، والزراعة، وتجارة التجزئة، ودباغة الجلود، وصناعة الأجهزة الكهربائية والإلكترونيات، والصناعات الغذائية والمشروبات، وإعادة تدوير المخلّفات). وبالفعل، يكفي مجرّد إلقاء نظرة سريعة لملاحظة حجم الاستثمارات الجديدة الكبرى في قطاعات تربية المواشي، وتحويل مخلّفات صناعة الجلود، والزراعة والإنتاج الزراعي، واستيراد الدواجن المجمّدة، وإنتاج الذهب خلال شهر أبريل 2023.

لا تزال المؤسسة العسكرية متمسّكة بنشاطها الاقتصادي، على الرغم من الإخفاقات المتكرّرة. فقد عطّل مصنع عسكري ضخم للإسمنت أُنشئ في العام 2018 بتكلفة 1.2 مليار دولار، وهو المصنع الثاني في قطاع مُتخَم أساسًا، الأسواق المدنية منذ بدء تشغيله، علمًا أنه يعمل بأقل بكثير من طاقته الإنتاجية الكاملة. ومن الأمثلة الأخرى مجمّعات تربية الماشية التي تم افتتاحها في العام 2019 بتكلفة

بلغت 20 مليار جنيه (حوالى 1.25 مليار دولار)، والتي إما أُغلقت لاحقًا أو لا تزال تعمل لكن بطاقة إنتاجية أقل بكثير، مُكبدةً خسائر فادحة. كذلك، استثمرت المؤسسة العسكرية في مشروع طموح للأحياء المائية، سعت في إطاره إلى إنشاء مزارع سمكية بتكلفة أقل من تكلفة السوق ثم بيعها مقابل ربح؛ لكن، بدلًا من ذلك، تجاوزت تكاليف هذا المشروع التكاليف المقدرة، ويُعزى ذلك جزئيًا على الأقل إلى الفساد المستشري داخل الدهاليز المغلقة للتعاملات التجارية والإدارة المالية العسكرية، ما أسفر عن خسائر تحملت أعباءها في نهاية المطاف الخزينة العامة للدولة. قد تستمر المؤسسة العسكرية في مقاومة المقتضيات المالية والإدارية التي تنصّ عليها مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، وذلك لحجب مثل هذه المشاكل والإخفاقات.

لم يردع هذا القصور الشركات والهيئات العسكرية عن إطلاق مشروعات جديدة منذ إصدار المسودة الأولى من وثيقة سياسة ملكية الدولة. وقد أُعلن عن بعضٍ منها قبل العام 2022، وشملت إنشاء مصانع وخطوط إنتاج لصناعة الأسمدة العضوية، ودباغة الجلود والمواد الكيماوية المستخدمة في الصباغة، والمواد الغذائية، والجيلاتين الصناعي؛ وتركيب أبراج الإرسال والاتصالات؛ وافتتاح مجمع ضخم لإنتاج الأسمدة الفوسفاتية والأزوتية. لكن المشروعات الأحدث عهدًا شملت إنشاء مصانع وخطوط إنتاج لتصنيع الضمادات الطبية، واللقاحات والأدوية البيطرية، وإطارات المركبات، والأجهزة الكهربائية والإلكترونية، وأنظمة إضاءة بتكنولوجيا الصمام الثنائي الباعث للضوء (LED) ، وألواح الطاقة الشمسية، والصوب الزراعية، والألمنيوم، وعبوات المنتجات الغذائية، وبوادئ الاشتعال في محطات توليد الطاقة الكهربائية، واستخراج المعادن الثقيلة من الرمال السوداء. كذلك، أطلقت الهيئات العسكرية خدمات الإنترنت عبر الأقمار الصناعية، وأنشأت ما يُعدّ أكبر مجمع صناعي لإنتاج البولي إيثيلين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

مؤسسة عسكرية محصنة؟

لو تم فعلًا، سيؤثر التطبيق الكامل لالتزامات الحكومة الواردة في وثيقة سياسة ملكية الدولة تأثيرًا كبيرًا على الشركات العسكرية والهيئات العسكرية الناشطة اقتصاديًا في القطاعات كافة. ومن شأن العمل على تسوية الملعب الاقتصادي في الأسواق المدنية بين القطاعَين الخاص والعام، بما في ذلك المؤسسة العسكرية، أن يؤدي دورًا مهمًا وأن يسهم إلى حدٍ بعيد في تحقيق أحد أهداف صندوق النقد الدولي الأساسية. تصف اقتراحات متداولة في المجال العام كيف يمكن للسلطات المصرية العمل مع المؤسسة العسكرية، على إعادة هيكلة أو تجريد شركاتها في المجال المدني وأنشطتها في مجال الإدارة والمشتريات العامة، وكيف يمكن لصندوق النقد الدولي المساعدة في هذه العملية.

ولكن لا توجد أدلة على أن المؤسسة العسكرية تعتزم إبطاء وتيرة مسارها التوسعي، ناهيك عن الرجوع عنه. ولا سبب يدعو للاعتقاد أن الرئيس أو الحكومة سيُخضعان المؤسسة العسكرية للمساءلة استنادًا إلى الأحكام المنصوص عليها في سياسة ملكية الدولة أو مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، إلا حيثما تصبّ هذه الأحكام في مصلحة المؤسسة العسكرية. أما المؤسسة العسكرية، فقد تخبّ من جهتها بأن أنشطتها الاقتصادية والتجارية المتواصلة تتوافق مع "المبادئ التوجيهية بشأن حوكمة الشركات المملوكة للدولة"، وهي نقاط مرجعية أصدرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وتسترشد بها سياسة ملكية الدولة كما ورد في وثيقتها. ولكن هذه الحجة ستسقط إذا تم تجاهل جميع النقاط المرجعية الأخرى التي وضعتها المنظمة. وهكذا، تبدو الالتزامات الحكومية حول مستقبل الشركات العسكرية مجرد شكليات.

بغض النظر عن كيفية تفسير وثيقة سياسة ملكية الدولة ومذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، قد تؤدي الأزمة المالية والاقتصادية في مصر فعليًا إلى تسريع المسار الاقتصادي التوسعي للمؤسسة

العسكرية، من خلال تعزيز الحجج الداعمة لتدخل الدولة، من جملة أمور أخرى. والحال أن الأزمة، من خلال مفاقمتها مأزق الشركات في القطاعَين العام والخاص على السواء، قد تعزز موقع المؤسسة العسكرية نسبيًا، فيما تواجه البلاد نقصًا حاداً في العملات الصعبة والمدخرات. ولكن إذا فسّرت الحكومة المصرية سياسة ملكية الدولة بأنها تُعفي المؤسسة العسكرية من التخارج من القطاعات الاقتصادية التي تُعتبَر "مُتخمة"، فسوف تحول ذلك دون توظيف استثمارات خاصة في هذه القطاعات. والأسوأ أن ذلك سيؤدي إلى استمرار التفكك المسبِّب للخلل، ويُبقي على الديناميات المنخفضة، ليس فقط في الاقتصاد ككل، إنما أيضًا داخل هذه القطاعات، مثلما حدث فعلًيا في قطاعَي الإسمنت والصلب في مصر.

في الحدّ الأدنى، من شأن اعتماد مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية إطارًا أساسيًا للسياسات أن تخفّض عدد العقود التي تُمنَح للمؤسسة العسكرية لتزويد السلع والخدمات من دون تنظيم عطاءات تنافسية عامة. وسوف يؤدي أيضًا إلى الحدّ من قدرة المؤسسة العسكرية على منح العقود بالأسلوب نفسه، أي على أساس غير تنافسي. وفقًا لمصادر مطّلعة، تستغل المؤسسة العسكرية هذه الورقة في يدها لتحقيق هوامش أرباح تتراوح من 5 إلى 30 في المئة من موازنات المشروعات الممولة من الحكومة. وكذلك، سيؤول إقرار قانون موحّد للمشتريات العامة، فضلًا عن اعتماد الشفافية المالية، إلى تقليص قدرة المؤسسة العسكرية على اقتناص العقود الحكومية التي يُفترَض أن تكون من نصيب جهات منافسة مدنية في القطاع العام أو الخاص.

أخيرًا وليس آخرًا، لن يؤدي الإفصاح المالي إلى وضع حدٍّ لنقل أصول الدولة إلى المؤسسة العسكرية فحسب، بل أيضًا إلى زيادة إيرادات الدولة، وسيتيح تحليل التكلفة والعائد الاقتصادي (ما يسمح بوضع دراسات الجدوى واستراتيجيات الاستثمار المعقولة)، وتحدّ من الممارسات التعسفية والافتراسية (بما

في ذلك إخفاء المتأخرات أو فرض رسوم غير معقولة مقابل ترخيص الاستخدام المدني لأراضي الدولة). علاوةً على ذلك، من شأن إلغاء إعفاءات المؤسسة العسكرية من الضرائب والرسوم الجمركية، ووضع حدٍ لتشغيل المجندين إلزاميًا، أن يساعدا على "تسوية الملعب" الاقتصادي مع القطاع الخاص، والأهم من ذلك، أن تخضعا المؤسسة العسكرية على نحوٍ لا لبس فيه للقوانين والمحاكم الناظمة

في غياب الإرادة السياسية تُعدم السبل

هل توجد سبل للبدء في معالجة هذا الوضع، ناهيك عن سبل قابلة للإتمام؟ لقد لفت نائب رئيس الوزراء السابق زياد بهاء الدين إلى أن الحكومة اعتمدت خلال السنوات الماضية الوسائل نفسها لزيادة مشاركة القطاع الخاص، من دون تحقيق أيّ تأثير يُذكَر. لا تكمن المشكلة في أن سُبل المعالجة غير معروفة، أو في أنها غير مُعتمدة رسميًا، بل تكمن في غياب الإرادة والسلطة السياسيتَين اللازمتَين لتنفيذها. فحتى السيسي، الرجل الأقوى نفوذاً في مصر بلا منازع، هو أسير ولاء المؤسسة العسكرية له من منطلق قائم على تبادل المصالح. والدليل على ذلك القرار الذي أصدره في 31 يناير 2023 بتصنيف 15,000 كيلومتر مربع مما يُسمّى "الأراضي الصحراوية" على جانبَي طرقات قومية تمتدّ على طول 3,700 كيلومتر، على أنها "مناطق استراتيجية ذات أهمية عسكرية" – ويمنح هذا التصنيف وزارة الدفاع تلقائيًا امتيازاً تجاريًا حصريًا في تلك المناطق. يُشار إلى أن صدور هذا القرار بعد ثلاثة أسابيع فقط من نشر صندوق النقد الدولي النص الكامل لاتفاقه مع الحكومة المصرية تحمل دلالات كثيرة.

هوامش

[1] البيانات غير المحدَّد مصدرها مُستمدّة في الغالب من: يزيد صايغ، "أولياء الجمهورية: تشريح الاقتصاد العسكري المصري"، مركز مالكوم كير-كارنيجي للشرق الأوسط، 14 ديسمبر 2019، https://carnegie-mec.org/2019/12/14/ar-pub-80489

الخصخصة الجديدة!!!

1. كوارث الخصخصة في عهد مبارك

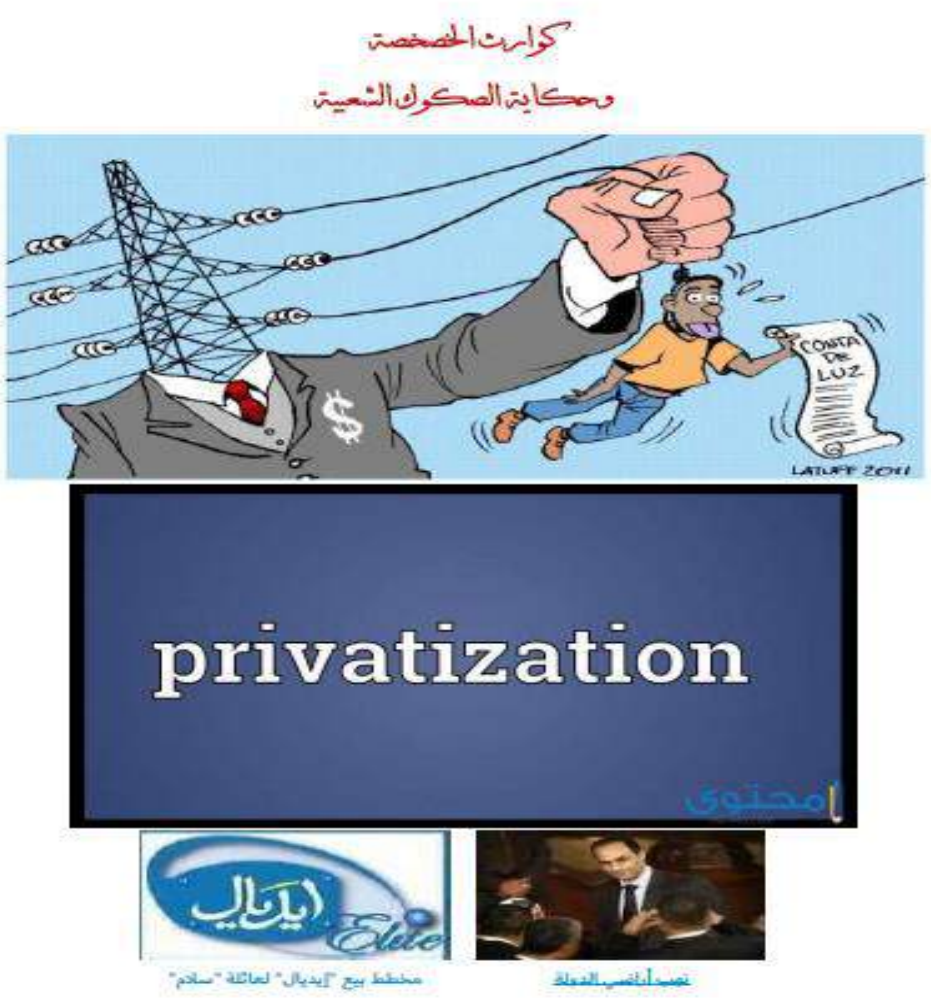

لقراءة الملف اضغط الرابط التالي:

ملف عن كوارث الخصخصة وحكاية الصكوك الشعبية في أواخر سنوات مبارك – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

2 .من ذكريات الخصخصة أيام مبارك

رسالة إلى بائع أصول المحروسة [44]

نشرت صحف الخميس 12 أكتوبر 2006 قرارات وتوصيات الجمعية العامة العادية للشركة الشرقية "إيسترن كومباني" إحدى الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الكيماوية. ولمن لا يعرف فإن الشركة الشرقية هي الشركة الكبرى المنتجة للسجاير في مصر والشرق الأوسط، وقد أنشأت في عام 1920 ثم خضعت للتأميم وتحولت إلى شركة تابعة وفق القانون رقم 203 لسنة 1991 . وقد أثار نشر نتائج أعمال الشركة عن عام 2006/2005 خوفي وجزعي على الشركة حيث أنها واحدة من الشركات المرشحة للخصخصة والتي تقع ضمن مجموعة الشركات التي وصفتها وزارة الاستثمار في موقعها على الإنترنت بأنها" هذه الشركات يمكن بيعها على الرغم من أهميتها وضرورة وضع خطط محددة قبل طرحها للبيع. وهذه الفئة تشمل الشركات العاملة في مجال صناعة التبغ والأسمدة والخدمات البحرية بجانب بعض الشركات المشتركة مثل البترو كيماويات والأسمدة .

وقد تكون انطباع سلبي ، هكذا تقول الوزارة ، مؤداه أن هذه الشركات لا يمكن المساس بها أي أنها خارج برامج الإصلاح والبيع."، فالوزارة تنفي الشائعات التي ترجح أن مثل هذه الشركة غير قابلة للبيع، ومن هنا خوفي على تلك الجوهرة المرشحة للبيع ليخطفها واحد من صقور القطاع الخاص أو شركة أجنبية في صفقة رديئة قد تكرر مأساة عمر أفندي.

وقد اعتمدت الجمعية العامة للشركة المركز المالي ونتائج الأعمال عن السنة المنتهية في 2006/6/30 وكانت خلاصتها كما يلي:

---

[44] نشرت في صحيفة الوفد عام 2006

1. مبيعات نقدية ومتحصلات من العملاء 7013 مليون جنيه، وضرائب مسددة للدولة 1251 مليون جنيه، علماً بأن الشركة تقوم بسداد الضرائب المستحقة عليها سنوياً من واقع الإقرارات الضريبية وتم فحص ميزانياتها ضريبياً حتى عام 2005/2004، فالشركة مصدر مهم لإيرادات الضرائب على الدخل، وضرائب الدمغة ،والمرتبات، والمبيعات.
2. إجمالي قيمة الأصول الثابتة 2.8 مليار جنيه، منها أراض قيمتها 220 مليون جنيه وجميعها مملوكة للشركة ولا يوجد عليها منازعات قضائية، مبان وإنشاءات 423 مليون جنيه، آلات ومعدات 1871 مليون جنيه، فضلاً عن وسائل النقل والعدد والآلات والأثاث ومعدات المكاتب.
3. بلغ إجمالي مجمع الإهلاك 1520 مليون جنيه، وهي المبالغ المحتجزة من الأرباح سنوياً لمقابلة ما يقع على الأصول الثابتة من تناقص في القيمة نتيجة الاستخدام.
4. بلغت المخصصات 512 مليون جنيه، وهي المبالغ المحتجزة من الأرباح السنوية لمواجهة مشكلات مثل هبوط أسعار الأوراق المالية أو تغير قيمة العملات الأجنبية والديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من الأمور التي قد تسبب خسائر للشركة.
5. حققت الشركة ربحاً صافياً بلغ 508 مليون جنيه بينما رأس المال المصدر والمدفوع 375 مليون جنيه، أي أن الأرباح الصافية بلغت 135% من رأس المال. كما بلغت نسبة الأرباح الصافية 31% من إجمالي الاستثمار وقدره 1606 مليون جنيه [بهذا المعدل تتمكن الشركة من استرداد إجمالي الاستثمار كل 3 سنوات تقريباً].
6. بلغت الاحتياطيات 1606 مليون جنيه أي ما يعادل تقريباً 4 أمثال رأس المال المصدر والمدفوع.

وأنا أتساءل – وفي ظني أن كل المصريين يشاركونني هذا التساؤل – لماذا يباع مثل هذا الصرح الاقتصادي الهائل الذي يملكه شعب مصر؟ وبكل الموضوعية والتجرد، ومن دون التشكيك في

صدق نوايا القائمين على برنامج بيع الأصول ، آسف أقصد إدارة الأصول كما يسمونه ، أتمنى أن يقتنعني أحدهم ، ويقنع شعب مصر، أن بيع مثل هذه الشركة هو الحل الوحيد ! ويا حبذا لو تكرم هذا المسئول وشرح لنا ما هي المشكلة التي سيحلها بيع الشركة الشرقية ! وأشير إلى قضية مهمة قد تكون غائبة عن مسئولي بيع شركات قطاع الأعمال العام، أنه إذا تم بيع الشركة الشرقية فكيف للحكومة أن تتخذ قراراً بعد ذلك بزيادة أسعار السجاير حتى تحصل على تمويل إضافي لبرامجها في تطوير التأمين الصحي كما أعلن وزير الصحة في بعض تصريحاته ؟

وبهذه المناسبة دعونا نستعرض بعض الملامح المهمة من برنامج الخصخصة، فقد بدأ البرنامج في العام 1991 باعتباره جزءاً من برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي في إطار التوجه للتحول إلى اقتصاد السوق وتسليم قيادة الاقتصاد الوطني إلى القطاع الخاص. وفي البداية كانت الدولة تعلن أن الخصخصة هدفها التخلص من شركات القطاع العام الخاسرة والتي لا ينبغي أن تستمر في الملكية العامة، وكان التصور أن القطاع الخاص أقدر على تصحيح أوضاع تلك الشركات وإدارتها بأساليب أفضل تنقلها من حالة الخسارة إلى الربح، وأن الحكومة ، وهذا حق، ليست مؤهلة ولا من وظائفها أن تدير شركات وتباشر أنشطة إنتاجية كما كانت الدولة تعلن وتؤكد أن هناك شركات ومجالات إستراتيجية لن تكون محلاً للخصخصة.

ولكن تغير هذا التوجه الإستراتيجي وتراجعت الدولة عن التمسك بما كانت تطلق عليه المشروعات الإستراتيجية وأصبحت عمليات البيع تطال أفضل وأنجح الشركات في قطاع الأعمال العام. وتعترف وزارة الاستثمار على موقعها في شبكة الإنترنت بأن كل شيء قابل للبيع حيث ورد ما يلي بالنص" تمت إعادة تصنيف 64 شركة كانت تصنف في السابق على أنها شركات إستراتيجية وكان من المقرر لها أن تظل مملوكة للحكومة حتى بعد عام 2007" ،والمعنى الواضح أن الحكومة تتنصل من وعدها

السابق بعدم بيع تلك الشركات الإستراتيجية. كما جاء في نفس الموقع ما يلي" يتميز برنامج بيع الأصول بأنه موجه حسب الطلب. فالبيع ليس قاصراً على مجموعة محددة سلفاً من الشركات والأصول. ففي حالة تلقي عروض جادة فأن أي شركة يمكن بيعها ." [البنط الأسود من عندي لإيضاح حجم الكارثة التي تبشرنا بها وزارة الاستثمار.

وفي ظل هذا التوجه الجديد أصرت الحكومة على بيع حصة بنك الإسكندرية في البنك المصري الأمريكي والذي اشتراها بنك كآليون الفرنسي [ومن المساهمين فيه وزراء في الحكومة الحالية وتمت عملية الشراء وهم في مناصبهم الوزارية !] وأصبح يعرف بهذا الاسم الآن، ثم تم بيع بنك الإسكندرية ذاته إلى بنك سان باولو الإيطالي ليصبح للبنوك الأجنبية ما يزيد عن 19% من القطاع المصرفي الوطني وبذلك خرج من شرنقة بنوك القطاع العام بنك مهم كان له دور مهم في تمويل الصناعة المصرية، وأصبح للبنوك الأجنبية ما يقرب من 19% من القطاع المصرفي الوطني. وكان الجهاز المصرفي مصرياً خالصاً ومملوكاً ملكية تامة للدولة منذ تأميم البنوك في 1961، مما تجعل تراجع الملكية العامة وملكية المصريين عامة للبنوك أمراً يثير القلق نظراً لأهمية البنوك الوطنية كمصدر مهم في تعبئة المدخرات الوطنية وتوفير التمويل للمشروعات الاقتصادية، فضلاً عن تمويل التجارة الخارجية وتمويل عجز الموازنة العامة للدولة من خلال شراءها لأذون الخزانة وما تصدره وزارة المالية من سندات على الدولة.

كذلك حققت الحكومة نزولها الجامحة في بيع كل شيء، وتخلصت من شركة عمر أفندي بقيمة زهيدة بالقياس لما يمكن تحقيقه من أرباح حال وضعت تلك الشركة تحت إدارة محترفة واعية وفي إطار محفظة استثمارات لمالك جديد بتلك الملكية حريص عليها وعلى تنميتها، وليس مالك يفرط فيها من دون محاولة لإصلاحها ، وهو المتسبب أساسا فيما أصابها من تدهور بالإهمال والتقييد وسوء التوجيه.

لقد بلغت عمليات الخصخصة منذ بدايتها وحتى شهر مارس 2006 نحو 289 عملية بقيمة إجمالية 37.76 مليار جنيه، بمتوسط حوالي 19 عملية في السنة، وبقيمة نحو 2.5 مليار جنيه سنوياً . ولا يزال هناك في محفظة الشركات المتبقية في برنامج الخصخصة 164 شركة مملوكة بالكامل للدولة يعمل بها 377051 عامل، فضلاً عن أنصبة مملوكة للدولة في 648 شركة مشتركة. وتثير هذه المعلومات سيلاً من الأسئلة تطرح نفسها بقوة ولا تجد إجابات شافية من جانب القائمين على بيع قطاع الأعمال العام: ماذا حققت الخصخصة من فوائد للاقتصاد الوطني ؟ وهل نجحت في حل أي مشكلة من مشكلات مصر المحروسة؟ هل انخفضت البطالة؟ هل تحسن مستوى المعيشة لملايين الفقراء من المصريين؟ هل أدى تخلص الحكومة من مشكلات القطاع العام إلى تحسن أدائها في قطاعات العمل الوطني الأخرى؟ هل نجحت الحكومة في تخفيض عجز الموازنة؟ هل اتجه الدين المحلي العام إلى الانخفاض؟ هل أعادت الحكومة جانباً من فوائض التأمينات الاجتماعية والبالغة ما يقرب من 300 مليار جنيه التي استولت عليها عبر سنوات طويلة من دون حتى أن تسدد الفوائد المستحقة عليها ؟ هل تمكنت الحكومة من تسديد قيمة السندات الدولارية التي طرحتها في السوق العالمي بقيمة مليار ونصف المليار دولار أمريكي [وفي قول آخر 3 مليار دولار] والتي طرحتها حكومة د. عاطف عبيد ، واستمات وزير ماليته د. مدحت حسنين في الدفاع عنها أمام مجلس الشعب ، وبمتوسط سعر فائدة يصل إلى 8% في وقت كانت الفائدة فيه على الدولار لا تتجاوز 2% ؟ وقد قيل وقتها في تبرير هذا السفه أنه لتأكيد ثقة العالم في الاقتصاد المصري ! ! !

إن الإجابة عن جميع تلك الأسئلة السابقة هي بالنفي. فلم تحقق الخصخصة وعائداتها أي مساهمة تذكر في تحسين الواقع الاقتصادي المتردي في البلاد، بل إنها فضلاً عن ذلك ساهمت في خلق مشكلات جديدة وتعميق أخرى كانت موجودة. فقد واكب عمليات الخصخصة التوسع في تطبيق نظام المعاش المبكر

للتخلص من العمالة والتخفيف عن المستثمرين الذين يشترون شركات قطاع الأعمال العام. وقد انضم المحالون إلى المعاش المبكر إلى زمرة المتعطلين ومعدومي الدخل حيث نجح الكثيرون منهم في تبديد ما حصلوا عليه من مبالغ مالية في فترة قصيرة وأصبحوا بلا مصدر للدخل. كما تهاوت كل الأحلام التي سيقت في تجميل فكرة المعاش المبكر من أن الصندوق الاجتماعي للتنمية، والذي تم إنشاءه خصيصاً لهذا الغرض، سوف يقدم لهؤلاء العاملين قروضاً مالية ومساندة إدارية وتقنية ليبدؤوا مشروعات إنتاجية يستثمرون فيها ما حصلوا عليه من مكافآت عند الإحالة إلى المعاش المبكر، فلم تحقق هذا الصندوق أي إنجاز يذكر في هذا الصدد.

وقد شاب برنامج الخصخصة والذي يطلق عليه الآن اسم "برنامج إدارة الأصول"، منذ بدايته وحتى الآن، الكثير من السلبيات التي تؤدي بالضرورة إلى تبديد وإهدار الموارد القومية. ومن هذه السلبيات:

1. اتخاذ البيع باعتباره الوسيلة الوحيدة للخصخصة، بينما توجد وسائل عدة لتحقيق ذات الغرض وهو التخفف من إدارة الحكومة لمشروعات إنتاجية. فهناك منح عقود الإدارة أو الاستغلال لفترة محددة يعاد النظر في الأمر في نهايتها، وقد تطرح الشركات للإيجار أو تدمج بعض الشركات في بعضها أو تعاد هيكلتها إدارياً أو مالياً لتحسين أدائها، كما تحسن أوضاع شركات كثيرة بتغيير مجال نشاطها.
2. إن ما تحدث الآن هو مجرد البيع، وحتى في هذه الحالة فإن البرنامج يفتقد معايير واضحة لتحديد الأسلوب الأفضل للبيع سواء إلى مستثمر رئيسي أو بطرح الأسهم في البورصة أو غير ذلك من الأساليب التي يبدو أن الاختيار بينها يتم في كل مرة وفق ترتيبات تتفق ومصالح من يراد البيع لهم.

3. كذلك فإن من سلبيات النظام الحالي لما يسمى إدارة الأصول " الخصخصة سابقاً" عدم وجود معايير واضحة تحكم اختيار وتقييم الشركات التي تطرح للبيع، فإن سياسة الحكومة كما تبدو الآن هي التخلص مما تبقى من شركات قطاع الأعمال العام بأي سعر، وفي أغلب الأحيان تهدر تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات التي تحتوي على تقييم للشركات أعلى من التقييم الذي تعده المكاتب الخاصة.
4. ويتأكد ذلك مما جاء في موقع وزارة الاستثمار على شبكة الإنترنت المشار إليه "على الرغم من التحدي الكبير الذي يصاحب عمليات بيع الشركات الخاسرة، إلا أن العديد من الصفقات التي تمت خلال الشهور التسعة الماضية قد تضمنت شركات خاسرة. وتعتزم وزارة الاستثمار التزام المرونة عند تحديد قيمة الشركات الخاسرة قبل طرحها للبيع من خلال تقييم المزايا المتاحة لكل شركة. فالرؤية الجديدة للحكومة تضع في الاعتبار التكاليف الناتجة عن رفض أحد عروض البيع مما يؤدي إلى الاحتفاظ بأحد الأصول الخاسرة التي تحتاج إلى أموال طائلة للبقاء في مواجهة المنافس"، أي أن الحكومة تفضل بيع الشركات بأقل من قيمتها عن أن تحتفظ بها وتحاول إصلاح أوضاعها أو حتى تصفيتها، ففي الأغلب قد تكون التصفية أفضل من البيع بقيمة متدنية نظراً لما تملكه تلك الشركات من أراض وأصول ومواقع ذات قيم عالية تبخس عند البيع.
5. ويعتبر سوء التوقيت من أهم سلبيات البرنامج الحالي للخصخصة حيث لا يبدو أن هناك معايير دقيقة تحدد توقيت عمليات طرح الشركات المطلوب خصخصتها، وقد تكرر طرح شركات كثيرة في وقت واحد ودون مهلة كافية مما لم يتح الفرصة لكثيرين للاستعداد بالترتيبات المالية المناسبة، الأمر الذي أدى إلى فشل بيع عديد من تلك الشركات أو بيعها بقيم أقل من القيمة الحقيقية.

6. فضلاً عن ذلك ، فإن التطبيق غير المخطط لبرنامج الخصخصة قد يكون أدى في الواقع إلى سحب استثمارات ، وطنية وأجنبية ، كان من الممكن أن تتجه إلى بناء طاقات إنتاجية جديدة تضيف إلى قاعدة الإنتاج الوطني بدلاً من توجهها إلى شراء طاقات إنتاجية قائمة فعلاً .
7. كذلك فقد جرى في بعض الحالات تكليف جهة واحدة للقيام بعملية تقييم الشركات المطروحة للبيع وفي ذات الوقت العمل كمروج يبحث عن مشتر رئيسي، وهذا الأسلوب تخلق حالة من تضارب المصالح حين تختلط مسئولية وأمانة التقييم مع الرغبة في جذب مستثمر وإغراءه بتحديد قيمة أقل للشركة.
8. ولعل من أهم عيوب برنامج الخصخصة عدم وجود سياسة واضحة للتصرف في حصيلة الخصخصة بعد تسديد مديونيات الشركات المباعة إلى البنوك وتكلفة المعاش المبكر للعاملين الذين يتقرر الاستغناء عنهم، فقد تضاربت الأرقام الحكومية عن مصير تلك الحصيلة وأثيرت بشأنها تساؤلات في مجلس الشعب، ومهما كانت التوضيحات الحكومية، إلا أن الحقيقة هي أن أحداً من مواطني المحروسة لم يشعر بأي تحسن في أحواله نتيجة هذه الخصخصة إلا ذلك النفر القليل من السعداء الذين يعملون في إنجاز عمليات البيع ومن يقع عليهم الاختيار لشراء ثروات مصر بأقل الأسعار .
9. ومن العجب أن البرنامج المصري للخصخصة لا يتضمن نصاً لتفضيل البيع للمصريين حتى وإن كانت عروضهم تقل بنسبة محددة عن العروض التي يقدمها غير المصريين منعاً لتسرب الثروة الوطنية إلى الأجانب وغير المصريين عموماً، خاصة وقد تضمنت التيسيرات التي أعلنتها الحكومة في 2004 إلى طرح شركات قطاع الأعمال العام بما يشبه "الاوكازيون" حيث شملت تلك القواعد بيع المصانع دون الأراضي، وإعفاء المشتري من تحمل ديون الشركات المباعة، وتقييم الأراضي بسعر المثل بغض النظر عن ارتفاع قيمتها الفعلية، واختيار الآلات التي يريد شراءها وترك ما عداها .

البديل لبيع أصول المحروسة

وكحل بديل لأسلوب الخصخصة الحالي وتأكيداً للمعنى الذي تريده الحكومة حين تتحدث عن "إدارة الأصول" نقترح إنشاء شركة مساهمة مصرية كبرى "شركة قابضة" وفق قانون حوافز الاستثمار[أي أنها شركة قطاع خاص] برأسمال مرخص به 10 مليار جنيه مصري، وتطرح أسهمها في اكتتاب عام للمصريين فقط سواء من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين ، ولا شك أن المصريين قادرون على تغطية الاكتتاب في هذه الأسهم كما فعلوا عندما تمت تغطية الاكتتاب في أسهم شركة الاتصالات المصرية بأكثر من ثلاث مرات.

والفكرة أن تتولى هذه الشركة شراء جميع شركات قطاع الأعمال العام المطروحة للبيع وكذا أنصبة الشركات العامة في الشركات المشتركة وذلك وفقاً للتقييم الذي يعده الجهاز المركزي للمحاسبات وتقوم بسداد القيمة مباشرة لوزارة المالية من حصيلة بيع أسهمها وما قد تصدره من سندات للمصريين.

ويكون الدور الرئيسي للشركة الجديدة إدارة محفظة الاستثمارات المملوكة لها على نفس النسق الذي مارسته "المؤسسة الاقتصادية" في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي حين قامت بإدارة كافة أنصبة الحكومة في الشركات التي تم تمصيرها أو فرضت عليها الحراسة بعد عدوان 1956، ولكن الفارق أن المؤسسة الاقتصادية كانت مؤسسة حكومية والشركة القابضة المقترحة هي شركة خاصة تعمل وفق آليات السوق وتلتزم المعايير الاقتصادية والإدارية السليمة بعيداً عن سيطرة أو تأثير الدولة وأجهزتها البيروقراطية.

وتتركز مسئوليات الشركة القابضة المقترحة في تخطيط وتنفيذ عمليات إعادة هيكلة شركاتها وإسناد إدارتها إلى محترفين يطبقون أفضل وأحسن تقنيات الإدارة الحديثة وتحاسبون على النتائج ، متحررين من كل أشكال التقييد التي كانت تعاني منها باعتبارها شركات حكومية في نطاق قطاع الأعمال

العام ، وحفزها على تطوير الأداء، وهي بذلك تقوم بدور المالك النابه. وقد ترى الشركة القابضة الجديدة ، وفق إستراتيجية مدروسة ، القيام بدور صندوق استثمار يصدر صكوكاً للمصريين تستخدم حصيلتها في تمويل عملياتها الاستثمارية. ومن المفهوم أن الشركة القابضة الجديدة ستعمل على تطوير وتجديد محفظتها الاستثمارية ببيع شركات تملكها وشراء أسهم في شركات جديدة يؤسسها آخرون، كما يمكنها أن تمارس دوراً مهماً كصانع سوق في سوق الأوراق المالية. وللتاريخ نذكر أن إنشاء بنك الاستثمار القومي في أوائل الثمانينات من القرن الماضي ومع بدايات سياسة الانفتاح الاقتصادي، كان بقصد أن تؤول إليه ملكية شركات القطاع العام وقتها وتحرير إدارتها بإخراجها من التبعية للوزارات ومتابعة أوضاعها بصفته مالك لمحفظة استثمارات من دون التدخل في شئونها .

إننا نتصور هذا الحل محققاً لغايات الحكومة في التخلص من مشكلات إدارة شركات القطاع العام والتخفف من أعبائها وخسائرها، فضلاً عن حصولها على قيمة بيع هذه الشركات.

ولكن الجديد في اقتراحنا أن هذه الشركات لا تزال في نطاق الملكية الوطنية تدار لمصلحة الوطن وتعود فوائدها على المجتمع. وتحقق هذا الاقتراح حلاً لمأزق تجد الحكومة نفسها فيه إذ تعلو الأصوات الآن ، وبحق ، أنه لا تجوز عرض شركات المرافق العامة للخصخصة لما يؤدي إليه ذلك من تحميل المستهلكين لخدماتها أعباء إضافية نظراً لاتجاه المستثمر الخاص إلى رفع أسعار هذه الخدمات، ولكن حين تؤول ملكية تلك المرافق إلى الشركة القابضة المقترحة، فإنها ستكون في إطار الإستراتيجية الوطنية للتنمية وستكون إدارتها متفهمة للجوانب الاجتماعية فضلاً عن المتطلبات الاقتصادية والإدارية. وسوف يتاح للشركة القابضة المقترحة استخدام آليات وأنماط مختلفة بحثاً عن أفضل السبل لإدارة تلك المرافق العامة عن طريق طرح عقود إدارة لتلك المرافق مع الاحتفاظ بملكيتها .

3. تحليل: الخطأ الجسيم في تصفية مصانع حلوان للصلب والحديد[45]

فوجئ كثيرون بقرار تصفية مصانع الحديد والصلب المصرية في حلوان بعد عقود على إمداد السوق بمنتجات استراتيجية متنوعة. القرار الذي قوبل بالرفض يُنذر بتبعات لا تُحمد عقباها في زمن كورونا والحروب التجارية، فما هي أبرزها ؟

مصانع حلوان للحديد والصلب في أوج إنتاجها اواسط سبعينات القرن الماضي

عندما تندلع الحروب التجارية كتلك التي بدأتها إدارة الرئيس ترامب مع الصين ودول أخرى، وعندما تنتشر أوبئة كجائحة كورونا بشكل يؤدي إلى انقطاع سلاسل التوريد والإنتاج وعرقلة التجارة ينبغي أن يكون الحفاظ على الصناعات والمؤسسات الوطنية أو المحلية المنتجة وحمايتها وتعزيز دورها في السوق المحلية من أولويات صناع القرار السياسي. وهو الأمر الذي نراه اليوم حتى في دول من الأكثر تنوعا في الإنتاج مثل ألمانيا حيث الجهود المتزايدة وارتفاع الأصوات المطالبة بإعادة توطين صناعات طبية ومنزلية ونسيجية وإلكترونية وغيرها انتقلت إلى الصين وشرق آسيا قبل سنوات.

[45] تحليل: الخطأ الجسيم في تصفية مصانع حلوان للصلب والحديد | سياسة واقتصاد | تحليلات معمقة بمنظور أوسع من DW | DW | 18.01.2021

وتهدف هذه الجهود إلى تجنب ثغرات الاعتماد على الاستيراد أيام الأزمات حيث يزداد الطلب على سلعة تنتجها دولة أو بضعة دول بشكل يؤدي إلى صعوبة أو استحالة استيرادها في الوقت المناسب كما حصل مؤخرا على صعيد استيراد الكمامات الطبية وأجهزة التنفس وغيرها . غير أن مثل هذا التوجه لحماية صناعات حيوية كصناعة الحديد والصلب التابعة للقطاع العام عن طريق التحديث والإصلاح والقروض الميسرة لا يبدو من الأولويات، على الأقل عندما يتعلق الأمر بمجمع صناعة الحديد والصلب العريق في حلوان.

تبعات تصفية مجمع حلوان العريق

فقبل أيام، في الحادي عشر من يناير 2021 فوجئ الكثيرون في مصر والعالم العربي بقرار بتصفية هذا المجمع العريق للدولة بنسبة 83 بالمائة وإنشاء شركة بديلة تركز على استخراج المواد الخام في المناجم المصرية وبيعها في السوق المحلية أو تصديرها كمادة خام أو وسيطة بعد معالجة غير معقدة للخامات.

ومما يعنيه ذلك تراجع القيمة المضافة المحلية المصرية في صناعة الحديد والصلب التي تدخل منتجاتها في مختلف مراحل البناء والإنتاج، والتجهيز، والنقل، وغيرها . كما يعني الارتهان أكثر فأكثر إلى الاستيراد من السوق العالمية بمئات الملايين من الدولارات سنويا . ومن شأن قرار التصفية عدد قليل من تجار القطاع الخاص من احتكار منتجات استراتيجية وفرض أسعارها أكثر من أي وقت مضى وخاصة خلال أزمات كتلك التي يمر بها العالم حاليا نتيجة فيروس كورونا.

وكان مجمع الحديد والصلب التابع للقطاع العام في حلوان والذي أنشأه الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في خمسينات القرن الماضي ويعود تاريخه إلى أوائل ثلاثينات القرن المذكور يزود السوق المصرية بمنتجات الحديد والصلب على مدى أكثر من نصف قرن بنوعية جيدة وأسعار مدعومة ومنافسة لسنوات طويلة.

ووصلت كمية الانتاج في أعوام عديدة إلى نحو 1.5 مليون طن سنويا شملت القطبان والصفائح والأنابيب ومستلزمات السكك الحديدية والجسور والأنفاق، والصناعات، والتحويلية، وغيرها . ونظرا إلى أهمية هذا المجمع وعراقته على مدى عقود وتوفيره عشرات المليارات من الدولارات على الميزان التجاري المصري فقد أطلق عليه البعض ولقب "قلعة الصناعة المصرية."

حجة التصفية غير مقنعة

يأتي قرار تصفية "قلعة الصناعة المصرية" بحجة أن المجمع المذكور يتكبد منذ ما يزيد على عقد من الزمن خسائر بمعدل 500 مليون جنية سنويا، أي ما يعادل 32 مليون دولار. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن منتجات المجمع يتم استخدامها لبناء مشاريع البنى التحتية وإمداد قطاع البناء والصناعات التحويلية المصرية بمستلزماتها من الحديد والصلب بأسعار مدعومة تحقق لها عوائد سنوية بمئات الملايين من الدولارات، فإن تصفية مجمع بهذه الأهمية بسبب خسائر متواضعة كالمذكورة أعلاه تُعد خطأ جسيما .

وتكمن جسامة الخطأ على أكثر من صعيد في مقدمتها فقدان نحو 7500 عامل وفني ومهندس لعملهم. ومن وجهة النظر الاقتصادية ليس من الصعب تجاوز خسائر سنوية بحدود 32 مليون دولار في مجمع بهذا الحجم عن طريق التغلب على سوء الإدارة والهدر والنسيب والبيع واتباع قواعد تسعير جديدة للمنتج بعيدا عن التسعير الإداري .ومن المعروف أن المجمع يعاني من هذه المشاكل على مدى عقود دون أن يتحرك المعنيون لحلها.

هل ينجح الرفض في وقف التصفية؟

الأصوات الرافضة لقرار التصفية ارتفعت خلال الأيام الماضية، فقد وصف رئيس مجلس إدارة الأهرام سابقا أحمد النجار قرار " تصفية المجمع بدلا من إصلاحه بأنه كارثة بكل المعايير، لأنه كان رافعة

جبارة في نهضة مصر لسنوات طويلة". وأقام المحامي سمير صبري دعوى ضد الحكومة المصرية لوقف تنفيذ القرار. ودعا مواطنون وناشطون وحزب الكرامة إلى إطلاق مبادرات لإنقاذ المجمع من بينها طرح أسهمه على الجمهور بهدف زيادة رأسماله وإصلاح مصانعه.

ويزيد من الرفض للقرار حقيقة أن محاولات تحديث وإصلاح المجمع التي بدأت قبل سنوات طويلة لم تكن جدية يوما، بل إن أداء المجمع استمر بالتدهور بشكل يبدو وكأنه متعمد بالتوازي مع محاولات الإصلاح هذه. ويدل على ذلك اتهامات وزير قطاع الأعمال المصري هشام توفيق للمسؤولين السابقين بالتسيب وبتشغيل المصانع بطريقة غير مسؤولة.

وقال الوزير لتلفزيون "اليوم السابع" إن أفران الصهر التي ينبغي أن تعمل على مدار الساعة كان يتم تشغيلها وكأنها "فرن عيش (خبز)" أي في أوقات متقطعة ومحدودة فقط. وعلى ضوء ذلك لا يُستبعد ان يكون المستفيدون من التصفية وراء ذلك بشكل أو بآخر .ويقف على رأس هؤلاء التجار الذين يستوردون الحديد التركي والأوكراني والصيني المدعوم ويغرقون السوق المصرية به.

وهنا تجدر الإشارة إلى دراسة لبنك الاستثمار القومي في عام 2017 حذرت من هذا الإغراق وتبعاته على الإنتاج المصري، كما حذرت من ضعف التنافسية في ظل احتكار "شركة حديد عز" الخاصة لنحو 50 بالمائة من إنتاج الحديد في مصر.

ومن الأشياء التي كانت واضحة أواخر سبعينات القرن الماضي أن مصانع حلوان للحديد والصلب أهم صناعة ثقيلة وأساسية في العالم العربي. وتأتي أهمية هذه الصناعة اليوم ليس فقط بسبب الحروب التجارية وجائحة كورونا وحسب، بل أيضا لأن المشاريع المصرية الطموحة كالعاصمة الجديدة ومشاريع الأنفاق والسكك الحديدية تحتاج إلى هذه الصناعة أكثر من أي وقت مضى.

تعليق عام 2023

وبعد وضوح استخدام " وثيقة سياسة ملكية الدولة " أداة للخصخصة الجديدة

وفق تلك الوثيقة الصادرة في مايو 2022 تمكنت الحكومة المصرية " السنية" من بيع 30% من

أسهم الشركة الشرقية للدخان والسجائر وهو ما لم تستطع تحقيقه في 2006 !!!!!!!!

https://youtu.be/RoZlugRwzKI?si=XoeumX89X_ROnlMG

4. الملكية الشعبية لأصول الدولة في إطار برنامج للتطوير الاقتصادي الشامل[46]

ورقة للمناقشـــــــــــــــــــة

أ.د. علي السلمي

تمهيد

إن عنصراً أساسياً في التحول نحو مستقبل أفضل هو إقامة اقتصاد وطني سليم يراعي الإدارة الاقتصادية الرشيدة للموارد والثروات الوطنية ويستهدف تنمية وطنية شاملة تقوم على تدعيم طاقات الإنتاج وبناء القدرات التنافسية لمؤسسات الاقتصاد الوطني.

إن النظام الاقتصادي المواكب لنظام حكم ديمقراطي ينبغي أن ينجه بالأساس إلى حماية مصالح المواطنين والحفاظ على فرصهم في العمل والإنتاج والحصول على نصيب عادل من الدخل القومي يتناسب مع ما يبذلونه من جهد ويسمح لهم بحياة كريمة. في نفس الوقت يكافئ النظام الاقتصادي الديمقراطي أصحاب الأعمال والمستثمرين على جهودهم وإبداعاتهم في خلق فرص العمل واستثمار موارد الوطن وذلك على أسس عادلة تسمح بتوازن وعدالة توزيع الثروة وكذا الأعباء الاقتصادية.

إن ديمقراطية النظام الاقتصادي تفرض الشفافية في اتخاذ القرارات ذات التأثير على المواطنين وضرورة إشراكهم من خلال ممثليهم في المجالس التشريعية المنتخبة في فحص ودراسة السياسات والقرارات الاقتصادية ومن ثم إقرارها.

وبذلك تجب أن يعالج النظام الاقتصادي الديمقراطي عيوب وثغرات برنامج الخصخصة الحالي وما أدى إليه من تفريط في مواقع إنتاجية بأقل من قيمتها، أو تفادي ما يثار حول عملياته من شكوك نتيجة عدم

[46] طرحت للنقاش في 2008/11/17

إتباع إجراءات واضحة ومعايير صادقة في التقييم، وكذلك لا بد من الشفافية التامة والمشاركة الكاملة للمواطنين في مناقشة مشروع تمليك المواطنين فوق سن الحادية والعشرين أسهماً مجانية في شركات قطاع الأعمال العام وهو ما طرحه الحزب الوطني الديمقراطي تحت عنوان" مشاركة المواطنين في إدارة الأصول المملوكة للدولة".

كما يجب أن يعالج النظام الاقتصادي الديمقراطي مشكلات انتشار حالات الاحتكار وتغول قلة من رجال الأعمال تحتكرون قطاعات إنتاجية مهمة وحيوية، وعدم قدرة أجهزة الحكومة على كبح جماحهم وإلزامهم بقرارات ضبط الأسعار أو تنظيم تداول السلع التي يسيطرون عليها وما يؤدي إليه كل ذلك من مخاطر تهدد حرية المنافسة وحقوق المستهلكين.

ولا شك أن النظام الاقتصادي الديمقراطي المستهدف لن يسمح بإطلاق قوى السوق لتسيير الاقتصاد الوطني وتسليم مقدراته للقطاع الخاص الوطني أو الأجنبي من دون مراعاة للأبعاد الاجتماعية ومسئولية الدولة عن رعاية المواطنين وضمان حد معقول لهم من الرفاهة الاجتماعية والأمان الاقتصادي باعتبارهم أصحاب المصلحة الحقيقيين في كل ما يجري في الوطن.

إن إطلاق قواعد ومعايير الاقتصاد الحر وتوجهات النظام الرأسمالي من دون ضوابط العدالة الاجتماعية يهدد بأخطار وخيمة عانت منها دولاً كثيرة حتى تبينت ضرورة وجود دور واضح ومسئول للدولة في ضبط وتنظيم النظام الاقتصادي من دون إهدار الأصول الموضوعية في اقتصاد السوق.

لقد ظهرت في بريطانيا وألمانيا وغيرها من الدول الرأسمالية دعوات لما يسمى "الطريق الثالث" الذي ينتهج سبيلاً وسطاً بين:

1. الرأسمالية المنوحشة التي تسلم القطاع الخاص مقاليد الاقتصاد وتتخلى فيها الدولة عن مسئولياتها الاجتماعية، وبين
2. نظم الاقتصاد الشمولي القائمة على مفاهيم اشتراكية أو شيوعية تكرس السيطرة البيروقراطية على الأوضاع والأنشطة الاقتصادية وتحرم الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتخضع الاقتصاد الوطني للقرارات الإدارية الغير مدركة لطبيعة القوى الاقتصادية المحلية والخارجية ذات التأثير.

وقد عانينا نحن في مصر أيضاً من هذين النمطين في إدارة الاقتصاد الوطني، فقد كانت سياسة التأميم والتخطيط المركزي وإلغاء آليات السوق سائدة في الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن الماضي بكل ما ترتب عليها من انغلاق وتدهور في الكفاءة الاقتصادية وتضخم في البيروقراطية بالقطاع العام، كما عشنا فترة الانفتاح الاقتصادي والهرولة إلى الدخول في نطاق اقتصاد السوق وتخلي الدولة عن قطاعات مهمة في الاقتصاد الوطني للقطاع الخاص بدعوى إعمال آليات السوق من دون إيجاد المعايير والضوابط لتحديد مسئولية القطاع الخاص الاجتماعية وتفعيلها لحماية المستهلكين وضمان حرية المنافسة وقطع السبل أمام الاحتكار والمحتكرين.

كذلك فإن هدفاً رئيسيا للنظام الاقتصادي الديمقراطي ينبغي أن يكون القضاء على الفقر وانتشال ما يقرب من نصف عدد المصريين الذين يعيشون تحت خط الفقر بما يعادل دولار أمريكي واحد في اليوم [ويقصد بذلك ما يمكن أن يشتريه الدولار من سلع وخدمات، فلنا أن نتصور إنساناً يعيش بأقل من 6 جنيهات في اليوم لمأكله ومشربه وسكنه وكافة احتياجاته الحياتية ! !].

إن الانطلاقة الاقتصادية المأمولة لا بد وأن تبدأ ببناء إستراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية الشاملة تتبنى مفاهيم عصرية وعادلة لاعادة هيكلة مؤسسات الاقتصاد الوطني بما تحقق زيادة الإنتاج من السلع والخدمات وتخلق فرص العمل الحقيقية، وتعالج مشكلة تضخم الدين المحلي العام والدين

الخارجي، بما يؤدي في النهاية إلى معدلات نمو حقيقية في الناتج القومي الإجمالي يلمس المواطن آثارها وينعم بنتائجها في شكل مستويات أفضل للمعيشة.

ملاحظات على مشروع تمليك المواطنين حصة مجانية في شركات قطاع الأعمال العام

في تطور مفاجئ لم يسبقه سوى تمهيد غير واضح انعقد المجلس الأعلى للسياسات بالحزب الوطني الديمقراطي بعد أسبوع واحد من انتهاء أعمال مؤتمر الحزب السنوي الخامس، ثم أعقب الاجتماع مؤتمر إعلامي أعلن فيه أمين السياسات بالحزب عن قنبلة ما يسمى "إشراك المواطنين في عوائد إدارة أصول الدولة" ثم ما لبث الإعلام الحكومي أن اتخذ له عنواناً أشد جاذبية وهو "البرنامج المصري للملكية الشعبية".

وبموجب ذلك البرنامج يتم توزيع ملكية ما تبقى من شركات قطاع الأعمال العام في شكل صكوك مجانية على كل من تعدى عمره الحادية والعشرين عاماً من المصريين سواء المقيمين في داخل البلاد أو خارجها ومن دون النظر إلى اختلافهم في الدخل والثروة أو الموقع الوظيفي وغير ذلك من الفروق بين البشر.

ولماذا السرية والمفاجأة؟

والمثير للعجب هو تلك السرية التي أحيطت بها هذا المشروع رغم أن وزير الاستثمار صرح بأنهم يدرسونه منذ ثلاثة أعوام. فقد جاء خطاب الرئيس في افتتاح أعمال المؤتمر الأخير للحزب خالياً من أي إشارة إلى هذا المشروع. كذلك لم يذكر رئيس الوزراء في كلمته أمام المؤتمر شيئاً عن هذه النقلة الكبرى في توجهات برنامج الخصخصة الذي دأبت حكومته على تسميته "برنامج إدارة أصول الدولة".

وبمراجعة برنامج الحكومة الذي قدمته لمجلس الشعب وبيان رئيس الوزراء الذي ألقاه أمام المجلس في 30 ديسمبر 2007، والبرنامج الانتخابي للرئيس المعلن في 2005 لا نجد أي إشارة إلى مشروع تمليك المواطنين شركات قطاع الأعمال العام، بل إن الحديث الرسمي للحكومة والحزب كان دائماً يركز على نجاح برنامج إدارة أصول الدولة وما حققته من إنجازات. وتأكيداً لهذا الاتجاه أعلنت الحكومة عن تنشيط برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة بطرح 45 شركة قطاع أعمال عام و41 شركة مشتركة للبيع، وطرح مجموعة إضافية من الشركات العاملة في قطاع البترول للبيع، وكذلك طرح شرائح من أسهم الشركة المصرية للاتصالات والشركات المماثلة للبيع في البورصة المصرية والبورصات العالمية وكان قد تم فعلاً طرح 20% من أسهم المصرية للاتصالات.

وفجأة يتحول اتجاه برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة 360 درجة ويعلن أمين السياسات بالحزب الوطني ومعه وزير الاستثمار عن تمليك الشركات المتبقية من برنامج الخصخصة بالمجان لفئة محددة من المواطنين ولمرة واحدة، كما يعلن وزير الاستثمار وقف برنامج الخصخصة والامتناع عن بيع شركات قطاع الأعمال العام بالطريقة السابقة التي تم بموجبها بيع حوالي 163 شركة منذ بداية البرنامج وحتى توقفه بإعلان برنامج الملكية الشعبية الجديد، ويتم الإعلان والرئيس في زيارة للسودان ورئيس الوزراء في زيارة لروسيا وقبل أن يعرض الأمر على مجلس الوزراء الذي نعتقد أن أعضاءه قد فوجئ أكثرهم، إن لم يكونوا جميعاً، مثلنا بهذا الإعلان.

أسئلة تبحث عن إجابات

ورغم ترحيبنا بوقف برنامج الخصخصة حتى ولو كان قد تغير اسمه إلى "إدارة أصول الدولة"، حيث طالبت في مقالي بالوفد يوم 21 أكتوبر الماضي بضرورة مراجعة هذا البرنامج في إطار استعادة دور

الدولة في ضبط وتنسيق الاقتصاد الوطني لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية، إلا أنني وكثير من المصريين قد غم علينا الأمر ولم تتضح لنا بعد الصورة الحقيقية لهذا المشروع المفاجأة.

وفي محاولة لفهم ما جرى تتسارع مجموعة من الأسئلة الحائرة تبحث عن إجابات:

1. لماذا تتجه حكومة مصر الآن في اتجاه معاكس وتتخلى طوعاً عن دورها في إدارة قطاع الأعمال العام بينما دول رأسمالية في الأساس تتجه الآن إلى زيادة دور الدولة في تنظيم وضبط الاقتصاد الوطني إلى الحد الذي تلجأ فيه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لشراء أنصبة في بنوك وشركات من القطاع الخاص بغية مساندتها في اجتياز الظروف الصعبة الناشئة عن الأزمة المالية العالمية.
2. وتتراكم الأسئلة، هل يهدف الحزب الحاكم من وراء هذا المشروع إلى تخليص حكومته من مسئولية إدارة تلك الأصول؟ أم أن الهدف هو التمهيد لوقف برنامج الدعم السلعي باعتبار أن تلك المنحة المجانية هي شكل للدعم النقدي الذي طالما اشتاقت الحكومة إلى تطبيقه كما تمنى رئيس الوزراء في حديثه إلى صحيفة الأهرام منذ أسابيع قليلة وقال فيه أنه تخشى أن يرفض مجلس الشعب هذا الموضوع إن عرض عليه؟
3. وثمة سؤال آخر، هل هذه الخطوة تمهيد لبيع تلك الشركات بتوسيط المواطنين حيث يتوقع الكثيرون أن أغلبية المصريين الفقراء ومحدودي الدخل ممن سيحصلون على الصكوك المجانية لن تحتفظوا بها بل سيسارعون إلى عرضها للبيع وسيكون المشترون جاهزون لجمعها ببخس الأسعار، وتكون الحكومة قد حققت هدف بيع الشركات من دون التورط في أمور التقييم والطرح والبيع بالطريقة التقليدية التي تثير عادة كثيراً من اللغط والاتهامات، وما يدعم هذا التوجس أن أمين السياسات قد رفض اقتراحاً عرض عليه في المؤتمر الإعلامي بمنع بيع الأسهم لفترة زمنية وأصر على إمكان بيعها منذ اليوم الأول لتسليمها للمواطنين!

4. وأسأل كما يسأل كثير من الناس الذين فاجأهم هذا التحول الجذري في فكر الحزب وحكومته، لماذا تطرح الصكوك بالمجان؟ ولماذا تخصص لمن هم فوق الحادية والعشرين من العمر؟ وكيف يتساوى الفقراء والأغنياء ومتوسطي الدخل في قيمة ما يحصلون عليه من تلك الحصص أو الأسهم؟ وما موقف الأطفال والقصر الذين فقدوا الأم أو الأب أو كليهما ومن ثم لا يحصلون على شيء؟ أليس الجميع مصريين ولهم حقوق متساوية كما هم متساوون في الواجبات؟

خطر الطعن بعدم الدستورية

وما يزيد الأمر تعقيداً شبهة عدم الدستورية إذ يرى البعض أن مشروع الملكية الشعبية لأصول الدولة يخالف المادة 8 من الدستور التي تنص على أن الدولة تحمي تكافؤ الفرص بين المواطنين، والمادة 30 من الدستور التي تنص على أن " الملكية العامة هي ملكية الشعب وتتمثل في ملكية الدولة والأشخاص الاعتبارية العامة"، والمادة 33 التي تؤكد حرمة الملكية العامة وواجب كل مواطن في حمايتها، والمادة 40 التي تؤكد أن المصريين جميعاً سواء أمام القانون وأنهم متساوون في الحقوق والواجبات ولا يجوز التمييز بينهم بسبب الجنس أو الدين أو العقيدة. ومن ثم فإن تخصيص فئة من المواطنين دون غيرهم لتملك شركات عامة هو غير دستوري إذ يحرم باقي المواطنين من حقهم الدستوري كملاك لتلك الأصول!

كيف تدار الشركات في ظل الملكية الشعبية؟

- ولعل أخطر التساؤلات تدور حول مصير الشركات التي ستدرج في برنامج الملكية الشعبية من حيث طريقة الإدارة وقد انسحبت الحكومة وأجهزتها من تحمل مسئولياتها في توجيه ورقابة ودعم تلك الشركات. وقد تضاربت التصريحات التي أدلى بها وزير الاستثمار في هذا الشأن، فقد فهم من بعض تصريحاته أن الشركات القابضة العشر القائمة الآن سوف تبقى، بينما هو يؤكد أن

القانون 203 لسنة 1991 الذي أنشأ تلك الشركات سوف يلغى، فكيف يستقيم الأمر؟ وفي حالة استمرار الشركات القابضة في الإشراف على الشركات التي سيتم تمليكها للمواطنين فكيف ستكون علاقاتها بالجهاز القومي الجديد الذي أعلن أنه سينشأ بقرار جمهوري لإدارة أصول الدولة؟

- ومن المحتمل أن تتعرض الشركات المباعة بالكامل لحالة فراغ إداري وفجوة مؤسسية إذ لا يستطيع المالكون الجدد من أفراد الشعب القيام بدور فاعل في الرقابة والتوجيه الذي يتيحه لهم حق الملكية وتصبح تلك الشركات غنيمة سهلة للقائمين على إدارتها من دون، وجود آلية ،واضحة للمحاسبة ،والتقييم. ويكاد البعض يشبهون توزيع ملكية الشركات بهذه الصورة على 41 مليون مواطن بما حدث نتيجة قانون الإصلاح الزراعي الذي أدى إلى تفتيت الملكية الزراعية ومنع عملية التنمية الزراعية المتكاملة حتى اليوم.
- ويؤكد هذه المخاوف ما أُعلن أن الصك الذي سيوزع على المواطنين لن يحدد اسم شركة بذاتها، ولكنه يعطي المواطن حصة في ملكية الشركات ال 153 التي قيل أنها ستكون داخلة ضمن برنامج الملكية الشعبية، بمعنى أن هؤلاء المواطنين سيمنع عليهم عملياً حضور الجمعيات العامة للمساهمين بتلك الشركات، فكيف يا ترى ستتشكل تلك الجمعيات؟ وفي نفس السياق تثور مشكلة مماثلة بشأن كيفية اكتمال الجمعيات العامة للمساهمين في شركات برنامج الملكية الشعبية التي تقرر الدولة الاحتفاظ بنسب في ملكيتها تصل في البعض منها إلى 67% ولا تقل في البعض الآخر عن 30%؟
- ولعل أخطر الأسئلة تتعلق بمستقبل الشركات وكيفية حصولها على التمويل اللازم لتطوير عملياتها وتحديث طاقاتها الإنتاجية بعد انقطاع صلتها بالدولة؟ هل سيكون من السهل عليها الاقتراض

من البنوك في غياب ضمان الشركات القابضة لها ؟ وإذا حاولت إدارة الشركات الالتجاء لزيادة رأس المال فهل تقتنص المساهمة في تلك الزيادة على أصحاب الحصص المجانية ومن أين يأتون بالمال اللازم؟ أم يفتح الباب لكل من يريد المساهمة في الزيادة، وهنا يثور تساؤل كيف تتساوى حقوق الملكية بين مساهمين حصلوا على حصص بالأسهم مجاناً وآخرين دفعوا ثمناً لما يملكونه من أسهم؟

- ويتساءل المصريون ، وأنا منهم ومعهم، عن قيمة ما سيحصل عليه كل منا في هذه الصفقة الوحيدة ؟ لقد تراوحت الأرقام والتقديرات فمن قائل بأن حصة كل مواطن من ال 41 مليون ستبلغ 2000 جنيه ، ويصرح وزير الاستثمار أن القيمة لن تتحدد إلا بعد الانتهاء من إعداد قواعد التوزيع وتقييم الشركات المباعة. ولكن بطريقة مبسطة نقول إذا كانت قيمة حقوق الملكية في تلك الشركات قد بلغت 2032 مليون جنيه حسب بيانات مركز معلومات قطاع الأعمال العام عن سنة 2007/2006 فإن نصيب كل مواطن سيحصل على صك ضمن هذا المشروع لن يتجاوز في أحسن الأحوال 50 جنيها ! فإذا احتفظ المواطن بالصك وشارك في الحصول على نصيبه من الأرباح الصافية القابلة للتوزيع وقد بلغت في العام الماضي ما يقرب من 4 مليار جنيه ، وبافتراض استمرار هذا المستوى من الربحية ، فسيكون نصيبه حوالي 100 جنيه .وإذا أخذنا في الاعتبار أن تلك الشركات مدينة للبنوك بمبلغ يصل إلى حوالي 10 مليار جنيه وأن الشركات التابعة للشركة القابضة للغزل والنسيج والشركة القابضة للتجارة حقوق الملكية فيها سالبة ، فإن الصفقة تبدو خاسرة أو في أحسن الأحوال هزيلة.
- وإذا كان الهدف من صفقة الملكية الشعبية هو تحسين أحوال المواطنين وإشراكهم بنصيب عادل في عوائد شركات قطاع الأعمال العام فلماذا تقتنص الملكية الشعبية على تلك الشركات ال 153 من دون الشركات المشتركة وشركات الإنتاج الحربي وشركات هيئة قناة السويس وكل الهيئات

الاقتصادية والمرافق العامة وغيرها من أصول الدولة؟ ولماذا تحتفظ الدولة بنسب في بعض الشركات تصل إلى 67% وقد كان يكفيها استخدام فكرة السهم الذهبي الذي طبقته حكومة تاتشر كي تظل قادرة على توجيه الشركات والرقابة على تصرفاتها كونها تحتفظ بحق الاعتراض على القرارات التي تراها غير متوافقة مع الصالح العام؟

خطر استحواذ غير المصريين على أصول الدولة!

وإذا كان الغرض كما قيل هو المحافظة على قطاع الأعمال العام وحماية حقوق العاملين به بتمليك الشركات للشعب، فكيف يسمح بتداول صكوك الملكية فور تسليمها للمواطنين ومن ثم يكون احتمال وقوع تلك الشركات في أيد ملاك آخرين سواء من المصريين أو غيرهم قد يعمدون إلى تصفيتها أو الإضرار بحقوق العاملين بها أو تغيير نشاطها أو بيع أصولها كما حدث في كثير من الشركات التي تمت خصخصتها بالأسلوب التقليدي بالبيع إلى مستثمر رئيسي؟

وإذا كان الغرض من الملكية الشعبية أن يشارك المصريون في عوائد برنامج إدارة الأصول، فلماذا لا يوزع على المواطنين نصيبهم في حصيلة برنامج الخصخصة والتي بلغت ما يقرب من 50 مليار جنيه حسب تقدير الجهاز المركزي للمحاسبات ؟ ولو فعلت الحكومة ذلك وقررت صرف منحة للمواطنين بمناسبة عيد الأضحى المبارك مثلاً لحصل كل مواطن على ما يقرب من 1220 جنيه وهو ما سيجعلهم يلهجون بالشكر والثناء للحزب الوطني وحكومته!

ويقولون في الحزب الوطني الديمقراطي أن المعارضة تريد العودة بالبلاد إلى الوراء 30 أو 40 سنة، ونقول لأصحاب الفكر الجديد أنتم الذين تتقدمون بنا إلى الوراء بمشروع الملكية الشعبية لشركات قطاع الأعمال العام فقد جربت دول كثيرة هذا الأسلوب منذ أكثر من عشرين عاماً وكانت

مشكلاته أكبر من الفوائد التي تمناها الذين خططوا لمثل هذا المشروع وطبقوه في روسيا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وغيرها من دول أوروبا الشرقية في الأساس.

البديل: ترشيد إدارة واستثمار الأصول العامة وتطوير برنامج الخصخصة

نرى أن هناك قدراً هائلاً من الأصول المملوكة للدولة ممثلة في شكل أراض وعقارات ووسائل نقل ومعدات وأثاثا للمكاتب وأجهزة وقطع غيار وغيرها من المستلزمات منتشرة في مستودعات مختلف الوزارات والهيئات العامة وأجهزة الحكومة المركزية والمحافظات. وتعاني تلك الأصول من الإهمال الجسيم في أغلب الأحيان وافتقاد النظم السليمة لحصرها وتسجيلها والمحافظة عليها. وتقدر قيمة الأصول الراكدة في المستودعات الحكومية بما لا يقل عن 22 مليار جنيه وكلها معرضة للتلف والسرقة، ناهيك عن مشكلة إعادة شراء ذات الأصناف بأسعار أعلى نتيجة عدم إدراك توافرها في المستودعات.

كما أن عدم معرفة أجهزة الدولة بما يتوفر لكل منها من تلك الأصول تجعلها تقدم على الشراء المحلي أو الاستيراد من الخارج لذات الأشياء المتوافرة في مستودعات جهات حكومية أخرى وهي غير مستخدمة وراكدة.

ونرى ضرورة إحداث برنامج شامل إدارة الأصول الحكومية يهدف إلى وقف إهدار الموارد الوطنية الضخمة المتمثلة في المخزون السلعي المتراكم في مخازن الدولة نتيجة عدم إحكام التخطيط والسيطرة على عمليات المشتريات الحكومية وتكرار شراء نفس الأشياء رغم تواجدها في المخازن، ويتضمن البرنامج المقترح العناصر التالية:

1. تحديد وحصر الأصول المملوكة لأجهزة الحكومة على جميع المستويات والتأكد من التحديث المستمر لسجلات الأصول.

2. تحديد حالة تلك الأصول من حيث الصلاحية للاستخدام وكفاءتها في الاستخدام ومدى وجود برامج لصيانتها وتحديثه، ومدى توفر قطع الغيار اللازمة للآلات والمعدات، فضلاً عن توفر الخبرات الفنية المناسبة لأعمال الصيانة والإصلاح.
3. تحديد وحصر الأصناف الراكدة في المستودعات الحكومية على مختلف المستويات، وتحديد قيمتها، وبيان مدى الحاجة إليها من جانب الأجهزة الحكومية المختلفة.
4. نشر قوائم الأصناف الراكدة وتعميمها على كافة وحدات الجهاز الإداري للدولة والمحافظات لتحديد ما تحتاج إليه كل جهة من الرواكد الموجودة في جهات أخرى.
5. إدارة عملية التبادل وفق احتياجات الجهات بغرض التخلص من المخزون الراكد وتوجيهه للاستخدام في الجهات التي تحتاج إلى تلك الأصناف.
6. وضع قواعد ملزمة بضبط عمليات المشتريات الحكومية طبقاً للاحتياجات الفعلية، مع البدء بمراجعة قوائم الأصناف الراكدة قبل إقرار شراء أصناف جديدة، وتنسيق المشتريات الخاصة بمختلف الجهات الحكومية من الأصناف المشتركة والمتكررة ومنع تجزئة المشتريات من نفس المواد ومن ثم ضياع فرص الوفرة بالحصول على أسعار وشروط أفضل في حالة شراء كميات أكبر.
7. تخطيط وتنظيم عملية بيع الأصناف الخردة والكهنة وفق معايير تضبط عملية التخريد والتكهين.
8. حصر الأراضي والعقارات والممتلكات العائدة إلى الدولة وتسجيلها، ودراسة مدى صلاحيتها للاستخدام ومدى حاجة الوزارات والجهات الحكومية إلى تلك الأصول .
9. ويتم اتخاذ إجراءات الاستفادة من تلك الأصول سواء بالتبادل بين الهيئات الحكومية، أو البيع أو الإيجار، على أن تخصص الحصيلة الناتجة من البيع أو الإيجار لتمويل برامج تطوير الجهاز الإداري للدولة وتحسين كفاءته.

10. ونرى تفعيل دور الهيئة العامة للخدمات الحكومية وتحميلها مسئولية إدارة الأصول الحكومية غير المستغلة وفقا لضوابط تضاف إلى تأشيرات الموازنة العامة للدولة.

إعادة هيكلة برنامج الخصخصة[47]

نرى أن برنامج الخصخصة والذي بدأ في العام 1991 مواكباً لعملية الإصلاح الاقتصادي، وقد بلغ مجموع عمليات الخصخصة التي تمت منذ بداية البرنامج وحتى شهر مارس 2006 نحو 289 عملية بقيمة إجمالية 37.76 مليار جنيه، بمتوسط حوالي 19 عملية في السنة، وبقيمة نحو 2.5 مليار جنيه سنوياً. ولا يزال هناك في محفظة الشركات المتبقية في برنامج الخصخصة 164 شركة مملوكة بالكامل للدولة يعمل بها 377051 عامل، فضلاً عن أنصبة مملوكة للدولة في 648 شركة مشتركة.

وقد شاب برنامج الخصخصة ، منذ بدايته وحتى الآن ، الكثير من السلبيات التي يجب العمل على تلافيها حتى لا يؤدي التطبيق الخاطئ لمفهوم الخصخصة إلى تبديد وإهدار الموارد القومية.

أهمية الشفافية في عمليات الخصخصة

ونرى أن قضية الخصخصة لا يمكن أن تناقش بشكل جزئي متفرق بمناسبة بيع كل وحدة على حده، وإنما ينبغي أن تناقش المسألة في إطار برنامج شامل ومحدد لسياسة الحكومة عن الخصخصة لفترة قادمة محددة تناقش فيها كل الاعتبارات السابقة ويكون محلاً للمناقشة من مختلف الجهات ذات العلاقة ويصير استطلاع آراء المواطنين بشأنه ثم يصدر به قانون من مجلس الشعب ولا يتم تغيير القواعد والمعايير إلا بقانون آخر من المجلس.

إننا نؤكد أهمية الالتزام بالمعايير التالية في إدارة برنامج الخصخصة في المرحلة القادمة:

---

[47] المعلومات مستمدة من موقع وزارة الاستثمار على شبكة الإنترنت

1. ينبغي ألا تظهر عمليات الخصخصة كما لو كانت منفصلة ومشتتة وإنما لابد وأن تجمعها برنامج متكامل يتضمن تحديد الوحدات المطلوب خصخصتها، ومبررات ذلك، والمواعيد المحددة لذلك، والمعايير المتخذة أساساً للتقييم، وأساليب البيع ومبررات ذلك، وشروط الأهلية للتقدم للشراء، وما إذا كان الطرح متاحاً للجميع أم للمواطنين فقط، وغير ذلك من الاعتبارات.
2. ضرورة عرض برنامج الخصخصة على مجلسي الشعب والشورى بعد عرضه للنقاش العام وإتاحة الفرصة لكل أصحاب المصلحة في المجتمع من المشاركة بالرأي بشأنه. ويصدر بالموافقة عليه قانون من مجلس الشعب يتضمن معايير وطرق التقييم وقواعد وشروط اختيار الجهات التي تتولى التقييم مع اشتراط ضرورة موافقة الجهاز المركزي للمحاسبات على نتائج التقييم قبل اتخاذها أساساً للتصرف.
3. التركيز على بيع الشركات الخاسرة أولاً وتجنب عمليات إعادة الهيكلة وتطهير الديون التي عليها قبل البيع حيث توضح تجارب كثيرة في مصر وغيرها من الدول التي خاضت تجربة الخصخصة أن هذه المحاولات لا تؤدي إلى تحسين صافي السعر المتحصل عليه من بيع تلك الشركات.
4. التركيز على بيع حصص الدولة في الشركات المشتركة مع البدء بالحصص الصغيرة، ويفضل أن يكون البيع عن طريق البورصة بشرط مراقبة أوضاع البورصة واختيار التوقيت المناسب لطرح هذه الأسهم للبيع. وبالنسبة للشركات التي تزيد حصة الدولة فيها عن 50% فيفضل أن يتم البيع إلى مستثمر رئيسي وعن طريق منافسة دولية مفتوحة بحيث يمكن الحصول على أفضل العروض. وتجب التشديد على أنه بالنسبة للأسهم المقيدة في البورصة فلا تجب أبداً أن يقل ثمن البيع عن سعر البورصة وعدم تكرار ما حدث في بيع أسهم بنك الإسكندرية في البنك المصري الأمريكي حيث بيعت بسعر يقل عن سعر البورصة يوم إتمام الصفقة. وفي الغالب تجب تحميل المشتري بعلاوة فوق سعر البورصة

حيث تحصل على حق الأغلبية بشرائه أكثر من 50% من أسهم شركة ما، ومن ثم تكون له السيطرة على الإدارة.

5. عدم عرض شركات المرافق العامة للخصخصة لما يؤدي إليه ذلك من تحميل المستهلكين لخدماتها أعباء إضافية نظراً لاتجاه المستثمر الخاص إلى رفع أسعار هذه الخدمات. وتطبيقاً لهذا المبدأ ينبغي إعلان القائمة السلبية للمشروعات العامة التي لا تجوز خصخصتها لأهميتها الإستراتيجية وضرورة بقاءها في نطاق الملكية العامة. وإلى حين أن يتم إعداد الإطار التشريعي وآليات الرقابة لضبط أداء شركات المرافق الخاصة حين خصخصتها، يمكن للحكومة تحسين الإدارة ورفع مستوى الخدمات بطرح عقود إدارة للشركات المتخصصة مع الاحتفاظ بالملكية العامة.
6. تجب الحرص حين بيع شركات عامة ألا يؤدي ذلك إلى قيام احتكار من جانب المشتري، بمعنى ضرورة التأكد من أن المتقدمين بعروض الشراء لا يسيطرون على السوق. كما تجب تفعيل قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار بتطبيق معاييره على الشركات التي يتم خصخصتها.
7. حصر بيع الشركات ذات الأهمية الإستراتيجية مثل البنوك وشركات التأمين والشركات الزراعية والخدمات العامة وشركات الطاقة والشركات الصناعية في المجالات الإستراتيجية على المصريين دون غيرهم مع اشتراط ألا يعيدوا بيعها إلى غير المصريين. وعلى سبيل التحديد ينبغي في جميع الأحوال منع وقوع القطاع المصرفي المصري تحت السيطرة الأجنبية. وبشكل عام يمكن النص على إعطاء الأولوية في نقل ملكية وحدات قطاع الأعمال، أو الأصول العامة بشكل عام، إلى المصريين.
8. التأكيد على ضمان الشفافية التامة فيما يتعلق بعمليات تقييم الأصول المطروحة للبيع والإعلان عن كل ما يتعلق بإجراءات الخصخصة على المواطنين بشكل، واضح، وصريح، ومفصل.

9. الحرص على توافر المشروعية لبرنامج الخصخصة بأن يتوافر نوع من التوافق العام بقبول مبدأ وعمليات الخصخصة باعتبارها عادلة ومنصفة وأنها تتم تحقيقاً للمصلحة العامة وأنه لم يشبها محاباة أو تمييز بحيث يتمتع الجميع إزاءها بالمساواة في الفرص. وبوجه خاص ينبغي أن يتم التوافق العام على أن البيع قد تم بتقييم عادل وأن الثمن المعروض مناسب ومقبول وأن الإجراءات المتبعة قد أتاحت فرصاً متكافئة لجميع المعنيين بالأمر.

10. التأكيد على ضرورة استخدام حصيلة الخصخصة في تمويل مشروعات جديدة تضيف إلى الطاقات الإنتاجية وتسهم في تطوير البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية. كما يمكن استخدام جزء من حصيلة الخصخصة لسداد ديون قائمة ومن ثم المساهمة في تخفيف أعباء الديون وتكاليف خدمتها. وفي جميع الأحوال، ينبغي التأكيد على عدم جواز استخدام الحصيلة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

2. محاور إستراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية

إن ما يطرحه الحزب الحاكم الآن في شكل مشروع لتملكي فئة من المواطنين حصصاً مجانية في بعض الأصول المملوكة للدولة [عدد من شركات قطاع الأعمال العام] إنما يمثل بادرة خطيرة يمكن أن تنتهي إلى آثار سلبية عميقة إن لم يدرس في إطار نظرة كلية وإستراتيجية اقتصادية شاملة.

إن إحداث تنمية اقتصادية شاملة في البلاد تحقق الاستخدام الأمثل لمواردها وتحقق أفضل مستويات الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين تتطلب بناء إستراتيجية شاملة تتضمن تحديد المحاور الرئيسية التالية:

1. الغايات والأهداف الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية متمثلة في معدل نمو مستهدف للناتج القومي الإجمالي.

2. قطاعات الاقتصاد الوطني المستهدف تنميتها ومجالات الاستثمار الأفضل في كل منها، وتحديد الأهمية النسبية لكل قطاع ودوره المستهدف في تحقيق الناتج القومي الإجمالي.
3. خطط وآليات تنمية الموارد الوطنية من مصادر الثروة الطبيعية وأسس استثمارها ومعايير ترشيد استخدامها والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة فيها .
4. خطط وآليات تنمية المدخرات المحلية وتعظيم مساهمات الاستثمار الوطني في مشروعات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
5. خطط وآليات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه ناحية المشروعات الأكثر جدوى في تحقيق أهداف وغايات التنمية الوطنية الشاملة.
6. أسس ومعايير توزيع مسئوليات التنمية بين أجهزة الدولة وقطاع الأعمال العام، وبين القطاع الخاص الوطني والأجنبي، والقطاع الأهلي.
7. تحديد خطط وبرامج التنمية التكنولوجية الشاملة لتحسين قدرات مؤسسات الإنتاج والخدمات الوطنية وزيادة إنتاجيتها .
8. تحديد خطط وبرامج تنمية الموارد البشرية وإعدادها للمساهمة الأفضل في تنفيذ مشروعات التنمية الوطنية الشاملة.
9. تحديد أسس ومجالات التعامل مع العالم الخارجي من حيث الاستيراد السلعي والحصول على الخدمات الفنية والتدريبية وغيرها من مصادر الخبرة الأجنبية، والصادرات السلعية والخدمية، مع تحديد الأهمية النسبية للأسواق الأجدر بالتعامل من حيث اتصالها بالمصلحة الوطنية.

5. ما الدروس المستفادة من تجارب الدول الأخرى في الخصخصة؟[48]

12 فبراير 2023

الشركات المملوكة للدولة في قطاعات التصنيع والضيافة والتجزئة أسهل في البيع

تستعد مصر لتطبيق خطط واسعة النطاق لتمكين القطاع الخاص وزيادة دوره في الاقتصاد، بحسب ما أعلنت الحكومة مرارًا وتكرارًا . وأطلقت الحكومة ما يمكن أن يكون دستور تمكين القطاع الخاص والمتمثل في وثيقة ملكية الدولة والذي تحدد القطاعات التي لن تتدخل فيها الدولة وتلك التي ستظل موجودة فيها.

الخطط المصرية لتعزيز دور القطاع الخاص سبقتها تجارب عالمية كبيرة وشهيرة، ربما تكون هناك حاجة لفحصها عن قرب في ظل تغير اتجاهات الإصلاح الاقتصادي حول العالم بمرور الزمن ومراكمة الخبرات التي ربما نحن حاجة إليها حاليًا قبل التفكير في اختراع العجلة.

وبعد سنوات طويلة من إطلاق برنامج خصخصة الشركات الحكومية في تسعينيات القرن الماضي تسعى الدولة حاليًا لنهج أكثر وسطية يتضمن المشاركة أو التخارج الجزئي من الشركات إلى جانب التخارج الكلي والذي كان الصيغة الوحيدة المعمول بها سابقًا.

ويقول البنك الآسيوي للتنمية إن تعزيز حوكمة الشركات الكبيرة المملوكة للحكومات في البنية التحتية والقطاعات الأخرى أصبح أولوية لجذب الاستثمار الخاص.

وذكر البنك أن الخصخصة ليست بديلًا لمناحي تطوير القطاع الخاص، ففي كثير من الأحيان الخصخصة أقل أهمية لنمو القطاع الخاص من تشجيع تدشين شركات جديدة، كما تم تطوير مناهج بديلة للرقابة

---

[48] مصر . . ما الدروس المستفادة من تجارب الدول الأخرى في الخصخصة؟ – جريدة البورصة (alborsaanews.com)

والحوكمة في الشركات المملوكة للدولة والتي تعمل على تحسين أداء الشركات المملوكة للدولة بشكل مستمر دون الخصخصة الكاملة.

ويتطلب تخارج الحكومة من القطاعات المختلفة تعزيز دورها التنظيمي والرقابي خاصة في القطاعات الخدمية، كما تحتاج عملية زيادة دور القطاع الخاص إلى وجود إطار عمل لتطوير جوانب مهمة من التشريعات التجارية، مثل قانون الملكية وقانون المنافسة وقانون الشركات وتسوية المنازعات والقوانين الأخرى ذات الصلة.

نظرة تاريخية

على مدى عقود خصخصت الحكومات الشركات لمملوكة للدولة لتحسين أدائها وتقليل مخاطرها المالية، إذ أن أداءها كان مخيبًا للآمال في كثير من الأحيان، حتى بعد الإصلاحات لتحسين أدائها المالي والتشغيلي وتقوية ميزانيتها لكنها نادرًا ما تحقق أو توزع أرباح.

وبحسب تقرير للبنك الآسيوي للتنمية فخلال الثمانينات وأوائل التسعينات كانت هناك عدة محاولات لوضع قيود صارمة على ميزانيات الشركات وتعريضها للمنافسة وإدخال تغييرات مؤسسية وإدارية لكنها أسفرت عن تحسن طفيف، وبعض الجهود كانت واعدة لكن ثبت أنها غير مستدامة.

ومن هنا ظهرت في الثمانينات محاولات الخصخصة كأداة لتقليل عبء الشركات المملوكة للدولة من على خزانة الدولة، وتحسين أداءها وفرص وصولها لرأس المال الاستثمار اللازم لتطوير وتوسع شركات الدولة بحسب التقرير.

ويقول البنك إنه منذ 1980، نجحت الخصخصة في تقليل الخسائر وتحسين الأداء لكن المكاسب اقتصرت على دوائر ضيقة، فيما تحملت مجموعات بعينها تكلفة الخصخصة المرتفعة، وبصفة عامة فإن البيانات تشير إلى أن الخصخصة بوسعها تحسين الأداء المالي، لكن ذلك لا ينطبق على كافة القطاعات

وفي كثير من الحالات فإن معظم المكاسب تذهب للمالكين الجدد فيما يتحمل الخسائر المستهلكين والعمال وفي بعض الأحيان بعض أصحاب المصلحة الآخرين.

أوضح أن ذلك كان مرتبطًا بشكل أساسي بمخاوف من الشفافية والفساد في عملية الخصخصة نفسها، وعلى مر الزمان، أدت تلك المخاوف ليقين متنامي بشأن الحاجة لتضمين القطاع الخاص كأداة لتحسين الأداء وخفض التدخل السياسي ورفع الانضباط المالي وتحسين حرفية عمليات الشركات المملوكة للدولة.

وقال التقرير إن الخصخصة كلما كان تطبيقها صحيحًا كلما كان من الممكن أن تحسن الكفاءة بشكل أسرع وتشجع الاستثمار بالتوازي مع خلق فرص عمل وتحرير الموارد العامة للاستثمار في البنية التحتية والقطاعات الأخرى في الاقتصاد.

لكنه ذكر أن الخصخصة ليست بديلًا لمناحي تطوير القطاع الخاص، ففي كثير من الأحيان الخصخصة أقل أهمية لنمو القطاع الخاص من تشجيع تدشين شركات جديدة، كما أن تم تطوير مناهج بديلة للرقابة والحوكمة في الشركات المملوكة للدولة والتي تعمل على تحسين أداء الشركات المملوكة للدولة بشكل مستمر دون الخصخصة الكاملة.

اتجاهات الخصخصة

بحسب التقرير بدأت الخصخصة ببطء خلال معظم الثمانينيات والتسعينيات. لم يكن هناك سوى عدد قليل من العمليات في الثمانينيات، فيما بلغت ذروتها في منتصف التسعينيات وتراجعت بعد الأزمات المالية الآسيوية في عام 1997 والأزمة المالية في روسيا عام 1998.

ويقول البنك إنه خلال التسعينات بلغ إجمالي حصيلة الخصخصة عالميًا 850 مليار دولار، إذ نمت من 30 مليار دولار في عام 1990 إلى 145 مليار دولار في عام 1999.

أضاف: " شهد أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى منتصفه مستويات تقترب من مستويات الخصخصة القياسية في مجموعة واسعة من القطاعات، بما في ذلك البنية التحتية والخدمات المصرفية."

تابع: "وبداية من عام 2001، استمرت عائدات الخصخصة في الانتعاش، لا سيما في قطاعات الاتصالات والطاقة والتمويل، خاصة في جمهورية التشيك والهند وجمهورية الصين الشعبية والمملكة العربية السعودية، لكن رغم الخراط نحو 120 دولة في الخصخصة، تركزت العائدات في 10 دول فقط، إذ شكلت جمهورية التشيك وبولندا وجمهورية الصين الشعبية معًا 40% من إجمالي العائدات من 1990 إلى 2003."

وذكر أنه في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تركز نشاط الخصخصة في مصر، وخاصة في قطاع التصنيع، وفي المغرب الذي كان له عمليات خصخصة في قطاعات الطاقة والبنوك والاتصالات.

وأشار تقرير حديث صادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى أن الاتجاه نحو الخصخصة ظل ينمو في أعقاب الأزمة المالية العالمية لعام 2008، لكن بوتيرة أقل إذ ارتفعت إيرادات الخصخصة من 110 مليارات دولار في عام 2008 إلى 266 مليار دولار في عام 2016.

أضافت منظمة التعاون الاقتصادي أن هذا التطور رافقه تحول إقليمي ملحوظ، إذ أنه في عام 2008، استحوذ 25 عضوًا من الاتحاد الأوروبي على أكثر من نصف إجمالي عائدات الخصخصة، لكن الحصة انخفضت إلى ما يزيد قليلًا عن 14% في عام 2016 . وكان معظم التحول بسبب الخصخصة المتزايدة في جمهورية الصين الشعبية، إذ بلغت فيها حصيلة الخصخصة في عام 2015 نحو 173 مليار دولار، بينما أكثر من 40 صفقة بلغت قيمة كل منها ما يزيد على مليار دولار.

وكانت معظم المبيعات في قطاعي المال والتصنيع، ومعظمها من خلال طروحات الأسهم الأولية أو الثانوية في أسواق الأسهم.

لماذا تلجأ البلدان للخصخصة؟

في حين تباطأت الخصخصة منذ عام 2008 إلا أنها لم تتوقف، وتعددت دوافع الخصخصة وكان أبرزها أنه لم يعد هناك حاجة لملكية الدولة للشركات، مثلما هو الحال في لاتفيا والنرويج وبولندا والسويد والولايات المتحدة وبريطانيا ودول أوروبية أخرى، أو تحسين آليات السوق والاقتصاد وتحسين الكفاءة كما في جمهورية التشيك والمجر وإيطاليا واليابان وتركيا، بحسب تقرير البنك الآسيوي للتنمية.

وعدد تقرير البنك الآسيوي للتنمية أسباب أخرى مثل زيادة الموارد المالية كما في إستونيا وفرنسا وإيطاليا وليتوانيا والسويد وتركيا، وتحسين أداء الشركات مثل الدنمارك وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة، وتقليص دور الدولة في الاقتصاد كما في كازاخستان وبولندا وتركيا أو أن ملكية الدولة للكيانات كانت مؤقتة منذ البداية كما في هولندا والمملكة المتحدة.

هل اختفت الشركات المملوكة للدول من الاقتصادات المتقدمة؟

تمثل الشركات المملوكة للدولة في أوروبا وآسيا الوسطى ما يقرب من نصف العمالة في القطاع العام، لكن في العديد من البلدان المتقدمة، خرجت الشركات المملوكة للدولة إلى حد كبير من القطاعات التنافسية، مثل التصنيع، لكنها تظل لاعبًا مهمًا في صناعات مثل قطاعات الطاقة والخدمات مثل السكك الحديدية والمرافق المحلية بحسب منظمة التعاون الاقتصادي.

وأشارت المنظمة إلى وجود استثناءات ملحوظة مع وجود الشركات المملوكة للدولة في القطاعات التنافسية في بعض البلدان ذات الدخل المرتفع مثل المجر وبولندا وسلوفينيا.

وتواصل الشركات المملوكة للدولة لعب دور في قطاعات التصنيع في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض مثل أذربيجان وبيلاروسيا ودول في آسيا الوسطى، وكذلك الهند وجمهورية الصين الشعبية، وغالبًا ما يتم تبرير ذلك بالحاجة إلى معالجة فشل السوق، بحسب تقرير البنك الآسيوي للتنمية.

وإجمالاً حسب تقرير البنك، كانت الخصخصة هي الخيار الرئيسي للشركات المملوكة للدولة في مناطق مختلفة في التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وأدت الأزمة المالية لعام 2008 إلى انتقال تدريجي من الخصخصة المباشرة إلى الملكية المشتركة، لا سيما في الشركات المملوكة للدولة الأكبر والأكثر تعقيدًا، وإلى تعميق أسواق رأس المال من خلال الطروحات العامة الأولية للشركات المملوكة للدولة.

كما أصبح تعزيز حوكمة الشركات الكبيرة المملوكة للدولة في البنية التحتية والقطاعات الأخرى أولوية لجذب الاستثمار الخاص.

ما استراتيجيات الخصخصة التي اتبعتها دول العالم؟

تعتمد استراتيجية الخصخصة على الأصول وظروف السوق، إذ أنها تكون أسهل وأكثر فاعلية عند وجود المؤسسات المناسبة والقدرة التنظيمية، كما سيساعد استقرار الاقتصاد الكلي والاستدامة المالية والحوكمة الرشيدة على جذب وبناء ثقة المستثمرين حسب ما قاله البنك الآسيوي للتنمية في تقريره.

أضاف "عادة ما تكون الشركات المملوكة للدولة في قطاعات التصنيع والضيافة والتجزئة أسهل في البيع ومن المرجح أن تحقق فوائد اقتصادية واضحة، وأن تعزز المنافسة المحلية وتنافسية المنتجات عند التصدير، كما يمكن لإصلاحات مثل تحرير التجارة والأسواق، أن تجعل الخصخصة أكثر فعالية لهذه الشركات المملوكة للدولة."

تابع: "وعلى الجانب الآخر فإن الشركات المملوكة للدولة في القطاعات المنظمة إداريًا أو التي تحتكرها الدولة يكون أكثر صعوبة، فرغم التجارب الناجحة في عدد من تلك القطاعات مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية، لكن هناك قطاعات كانت الخصخصة فيها صعبة للغاية مثل نقل الطاقة، وكذلك المياه التي نجحت فيها حالات قليلة فقط."

وأشار إلى أن هناك قطاعات أخرى مثل التمويل أو التعدين لديها أيضًا قواعد تنظيمية وضريبية قد تجعل عملية الخصخصة أكثر صعوبة.

كما يمكن أن يؤدى عدم كفاية التنظيم في تلك القطاعات الحساسة إلى إلحاق الضرر بالمستهلكين بعد الخصخصة، ومن ناحية أخرى فإن تصور المستثمرين استمرار التدخل الحكومي من خلال تنظيم السوق أو آليات الدعم أو تحديد الأسعار قد تحد من اهتمام المستثمرين.

لكن، يشير تقرير حديث للبنك الدولي إلى أن خصخصة مثل هذه الشركات حقق فوائد في البلدان ذات الدخل المتوسط مثل شيلي وماليزيا والمكسيك، حيث كانت بيئة السياسات مواتية وكانت الحكومة لديها القدرة على تنفيذ نظام تنظيمي جديد أو قائم.

ويرى تقرير البنك الآسيوي للتنمية أن البديل الشائع في هذه الحالات هو الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أو الإصلاحات الحديثة في الشركات المملوكة للدولة.

ما الخطوات المطلوبة لخصخصة شركات القطاعات الحساسة؟

بحسب تقرير البنك الآسيوي للبنية التحتية، تتطلب خصخصة الشركات المملوكة للدولة في القطاعات الحساسة عدد من الخطوات بينها فصل الأصول الثانوية وغير الأساسية، وفي بعض الحالات، بيعها بشكل منفصل، وتجنب وضع لائحة التسعير، ومعايير الخدمة الدنيا.

أوضح أن ذلك هدفه المساعدة في التحكم في التكلفة وتعزيز كفاءة الكيان المخصخص حديثًا، مع السماح بأموال كافية لتغطية الصيانة والاستهلاك، وفي قطاعات مثل الطيران والطاقة والتمويل، قد تحتاج الجهات التنظيمية إلى التعزيز أو إنشاء جهات رقابية جديدة.

وذكر أن ذلك الإطار يكفل الوضوح للمالكين الجدد مع توفير الشفافية وكذلك تقديم الخدمات بكفاءة لأصحاب المصلحة الآخرين.

ما الإطار القانوني الذى يجب وضعه قبل الشروع في الخصخصة؟

حسب البنك الآسيوي للتنمية يمكن النص على إجراءات الخصخصة في قانون واحد أو تعتمد على مجموعة من القوانين واللوائح والممارسات.

على سبيل المثال:

- ✓ لا يوجد في الأرجنتين إطار قانوني وتنظيمي شامل للخصخصة، على الرغم من أن قانون إصلاح الدولة لعام 1989 حدد الإجراءات.
- ✓ فرنسا لديها المرسوم رقم 2014-949 الذى ينظم الخصخصة.
- ✓ ألمانيا لديها قانون الميزانية الفيدرالية الذى يوفر الأساس القانوني للخصخصة، بالإضافة إلى تشريعات أخرى.
- ✓ المجر لديها قانون ممتلكات الدولة الذى يحكم الخصخصة.
- ✓ ليس لليابان تشريعات شاملة، ولكنها مشتقة من تشريعات محددة.
- ✓ يوجد في كازاخستان قانون الخصخصة وقانون ملكية الدولة وقانون الشركات العام والمشتريات العامة وقوانين المنافسة.
- ✓ بولندا لديها إطار قانوني وتنظيمي للخصخصة منصوص عليه في قانون 2016 بشأن مبادئ إدارة ممتلكات الدولة.
- ✓ تركيا لديها قانون الخصخصة لعام 1994.

ما المشكلات التي تواجهها الدول قبل تنفيذ عمليات الخصخصة؟

1. التحضير للبيع

قد تتطلب الشركات المملوكة للدولة إعادة الهيكلة قبل البيع، يمكن أن تتضمن إعادة الهيكلة تغييرات في الشكل القانوني، أو إدارة جديدة ،أو إغلاق، أو فصل، أو تقسيم جزء من الشركة المملوكة للدولة التي لن يتم بيعها أو بيعها بشكل منفصل؛ أو ضخ رأسمال أو التخفيضات والتغييرات في القوى العاملة.

ويمكن أن يشمل أيضًا استثمارات جديدة للتحديث أو إعادة التأهيل، وقد تحتاج الشركات المملوكة للدولة الأصغر حجمًا إلى إعادة هيكلة أقل ويمكن بيعها "كما هي."

قامت دول مثل تشيلي وجامايكا والمكسيك بتصفية الشركات الصغيرة المملوكة للدولة بهذه الطريقة وأغلقت شركات غير قادرة على الاستمرار، ومع ذلك، في الشركات الكبيرة، غالبًا ما تكون إعادة الهيكلة مقدمة للبيع.

يتضمن هذا عادةً تقسيم الشركات الكبيرة إلى وحدات قابلة للاستمرار وأخرى بغرض التصفية، وفصل الأنشطة التنافسية وغير التنافسية، وتحديد الأصول الثانوية التي يمكن بيعها بشكل منفصل.

قد تحتاج الحكومة إلى التعامل مع التزامات المؤسسة محل الخصخصة، إذ أن المستثمرين لن يكونوا على استعداد لتحمل ديون كبيرة، وقد تكون هناك حاجة إلى إعادة جدولة الديون، وشطب ديون، وسداد البعض.

أوضح أنه إذا كانت الديون مرتفعة للغاية، فسيتعين على الحكومة عادةً أن تسقط تلك الديون للدولة، على سبيل المثال، من خلال استيعاب التزامات المعاشات التقاعدية في الميزانية، أو إعادة الهيكلة لدائنين آخرين.

وإذا كان الدائنون يتكبدون خسارة جراء تعثر الشركة فيجب اتباع إجراء قانوني رسمي، وقد يتم نقل ملكية الشركة المملوكة للدولة في هذه العملية أو حقوق الملكية للدائنين.

ويعتبر التعامل مع العمالة الزائدة مسألة مهمة وحساسة. غالبًا ما تكون عمليات التسريح ضرورية لتحسين الكفاءة، وتستوعب المعارضة العمالية الأمر عندما تدرك أن البديل للخصخصة هو التصفية، وتعتبر حملات التوعية العامة حاسمة في شرح تكاليف وفوائد الخصخصة.

كما أدت حزم إنهاء الخدمة السخية إلى المغادرة الطوعية والحد من الحاجة إلى الفصل، ويمكن أيضًا استخدام حصص ملكية الموظفين وخطط المشاركة في الأرباح والمكافآت للحصول على الدعم للخصخصة.

2. التسعير

في معظم الحالات، يجب تحديد الأسعار باستخدام إجراءات المزاد الشفافة، إذ إن السماح للسوق بتحديد سعر البيع من خلال إجراءات العطاءات التنافسية أمر مهم لتحقيق السرعة والشفافية، فعلى سبيل المثال تركت دول مثل تشيلي والمكسيك وتونس التقييم للسوق.

بالنسبة للشركات الكبيرة في القطاعات الحساسة يجب أن يكون التسعير وفق أساسات الشركة الفنية لكن نادرًا ما تقدر التقييمات الفنية سعر السوق بشكل صحيح.

وتعتبر تقييمات الشركات المملوكة للدولة صعبة في البلدان التي تتغير فيها بيئة التشغيل بسرعة. على سبيل المثال، ذهب عدد العطاءات على السعر المطلوب لإحدى شركات الطيران المكسيكية في التسعينيات من صفر إلى سبعة بعد أن وقعت الحكومة اتفاقية إعادة التفاوض بشأن الديون وهذا ينطبق أيضا في البلدان التي لا تتوفر فيها بيانات مالية دقيقة بسهولة أو حيث السوق ضعيف. كما يمكن أن تؤدي المبالغة في التقدير والتوقعات المبالغ فيها من جانب الحكومة إلى تأخير الطرح أو فشله.

3. التمويل

يمكن أن يشكل التغلب على قيود التمويل تحدّيًا، إذ قد تتجمع قيود التمويل عن ضعف الأنظمة المالية، خاصة عندما يتم التعجيل بالخصخصة أثناء الأزمة، وتكون ظروف السوق في أسوأ حالاتها.

كما أن الحساسية بشأن الملكية الأجنبية هي أيضا مشكلة، فلأسباب سياسية واجتماعية، تحجم الحكومات بشكل عام عن التنازل عن الأصول لصالح المستثمرين الأجانب، لا سيما تلك التي تعتبرها ذات أهمية استراتيجية، وبالتالي تقيد المشاركة الخارجية في الخصخصة.

وتؤدي هذه القيود إلى تضييق نطاق خيارات التمويل، لا سيما في بيع الشركات المملوكة للدولة الكبيرة، هذه القيود تستثني البلدان من مصدر مهم لرأس المال الجديد والأسواق والإدارة.

وخففت العديد من البلدان القيود، وأصبحت المنافسة للحصول على الاستثمار الأجنبي أكثر حدة، ولكن المخاوف الموجودة أدت إلى إنشاء أسهم ذهبية في بعض الشركات المملوكة للدولة.

وتحفظ هذه الأسهم حقوق خاصة للحكومة، حتى عندما تحتفظ بحصة صغيرة نسبيًا في الشركة المخصخصة، وعادةً ما تمنح هذه الأسهم الذهبية الحكومات حق النقض (الفيتو) على البيع لمساهم مسيطر جديد، أو تغيير الميثاق، أو المعاملات الرئيسية الأخرى.

ولكن التقرير حذر أنه يجب استخدامها باعتدال، لأنها تحد من حقوق الملكية، ففي كثير من الحالات، تتحقق الأهداف الأساسية بشكل أفضل من خلال التنظيم القطاعي ذي الصلة.

ما الإطار القانوني والمؤسسي المطلوب لكي يكون للخصخصة آثار إيجابية ودائمة؟

تتطلب الخصخصة التزامًا سياسيًا قويًا وتوافقًا وفهمًا عامًا وشفافية في العملية، وذلك يوجب وجود إطار عمل لتطوير جوانب مهمة من التشريعات التجارية، مثل قانون الملكية وقانون المنافسة وقانون الشركات وتسوية المنازعات والقوانين الأخرى ذات الصلة.

كما يتضمن تحديد حقوق الملكية، وتعديل تشريعات الشركات المملوكة للدولة التي سيتم تفكيكها، وتنظيم عملية الخصخصة، كما أن هناك دورًا حاسمًا للدولة كذلك في تطوير استراتيجية ومبادئ الخصخصة.

وتقع مسؤوليات الخصخصة على المسئولين السياسيين، الذين يحددون الأهداف، ويضعون الأولويات، ويتخذون القرارات الرئيسية، ويشرفون على البرنامج، ويكون ذلك المستوى السياسي عادة من رئيس الدولة، أو لجنة وزارية، أو مجلس الوزراء نفسه.

استخدمت الدول آليات مختلفة لممارسة الرقابة السياسية والإشراف على الخصخصة.

1. على سبيل المثال، أنشأت البرازيل وليتوانيا وماليزيا وبيرو والفلبين وصربيا وتركيا لجانًا مشتركة بين الوزارات في الأرجنتين، أشرفت الرئاسة على عمليات الخصخصة ومراقبتها، جنبًا إلى جنب مع لجنة مكونة من قسمين مع تفويض لتنسيق سياسات الخصخصة مع السلطات التشريعية والتنفيذية ؛ في فرنسا وبولندا، أشرفت وزارة واحدة على الخصخصة. وفي تشيلي، تم تنفيذ المهام الرقابية من قبل مجلس إدارة شركة "كورفو CORFO" الشركة القابضة التابعة للدولة.
2. وتتنوع العلاقات بين المستويين السياسي والفني وتعتمد على وضوح تفويض الخصخصة، لكن من أحد أشكال الأطر الجيدة هو وضع قانون خصخصة محدد بوضوح وإنشاء هيئة خصخصة مستقلة عالية التخصص وتتمثل مهمتها الوحيدة في خصخصة الشركات المملوكة للدولة لتحسين الكفاءة وتعزيز المنافسة.
3. يتمتع هذا الكيان بالصلاحيات والسلطات والمهارات والخبرات المناسبة، وهو أمر بالغ الأهمية لقيادة العملية وإدارتها بسرعة وبطريقة شفافة.

4. أنشأت البلدان التي لديها قطاعات كبيرة مملوكة للدولة، مثل صربيا وتركيا والفلبين من بين العديد من الدول الأخرى، هيئة خصخصة مستقلة لتنفيذ العملية وضمان الشفافية والسرعة.

ماذا نتعلم من تجربة الخصخصة في تركيا ؟

لأكثر من نصف قرن كانت رأسمالية الدولة وسياسات إحلال الواردات هما المكون الرئيسي لاستراتيجية الدولة التي تنفذها شركات الدولة.

لكن الأمر اختلف في ثمانينيات القرن الماضي حينما واجهت أزمة شديدة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي.

وبحسب تقرير للبنك الدولي فإنَ تحول السياسات التركية كان جذرياً من إحلال الواردات إلى تعزيز الصادرات، ومن التدخل في كل شيء إلى العمل بآليات السوق، ومن تدعيم الشركات الحكومية إلى تعزيز فرص الشركات الخاصة.

وأشار البنك الدولي إلى أن تركيا كان أمامها طريقان إما إصلاح الشركات الحكومية وجعلها تعمل وفق بيئة تنافسية وبتكلفة أعلى أو تلجأ للخصخصة، وكان الثاني هو خيار الحكومة التركية حينها.

أوضح أن التركيز كان على التعريف الأوسع للخصخصة عبر أهداف إضافية بينها تطوير سوق المال المحلي، وتوليد أرباح للخزانة العامة، وكانت العمليات الأولية في صورة مبيعات لسندات مشاركة في الأرباح وحصص أقلية.

وذكر البنك، أن المحاولة الأولى لطرح الأسهم فشلت؛ لأنها كانت في سوق هابطة، ما أدى لتغير الاتجاه بعد ذلك، إلى بيع حصص للمستثمرين مباشرة، بدون تهيئة البيئة التشريعية، وكان معظم المشترين أجانب، وهو ما خلق معارضة بين الاتحادات العمالية والأحزاب.

وواجهت الخصخصة معارضة سياسية واسعة وشعبية في بعض الأحيان، وفي ظل عدم امتلاك الحكومة حينها قاعدة تشريعية ومؤسسية وسياسية للخصخصة، وافتراضها أن الخصخصة عملية إدارية بحتة، وهو ما ثبت خطؤه بعد ذلك، في ظل أن الأقوال كانت كثيرة لكن القليل منها فقط تحول لفعل بحسب التقرير.

ووفق البنك الدولي تم إلغاء آلية البيع بالجملة بالتزامن مع قفزة في سوق المال، كما أن الخزانة وقعت تحت ضغط لتوليد إيرادات لاحتواء عجز الموازنة المتنامي، ما أدى لعودة العمل ببرنامج الطروحات وطرح حصص أقلية.

ونجحت الطروحات، وأسهمت الحصيلة في تغطية جزء كبير من عجز موازنة عام 1990، وتراجع دور الخصخصة في تمويل عجز الموازنة بعد ذلك، فيما تقدمت أهداف أخرى للخصخصة بعده تحسين الكفاءة.

ويرى البنك الدولي، أن أبرز الدروس المستفادة من تجربة تركيا في بداية الخصخصة هو أن الأهداف كانت صاخبة، وحينما ينظر النظر إليها بشكل مجمع تخرج باستنتاج أنها طموحات مبالغ فيها، وليست أهدافاً ذات أولوية واضحة، وكان هناك العديد من الأفكار المطروحة، ولكن القليل من الإجراءات المحددة، لذا بقيت فجوة كبيرة بين الخطاب والواقع.

أضاف أن تركيا لم يكن لديها خبرات محلية ومهارات، لذلك استعانت بمستشارين خارجيين ولم تكن دائماً مشورتهم مناسقة، وقدرة الهيئة المسئولة عن الخصخصة في انتقاد تلك المشورة محدودة؛ نظراً إلى ضعف إمكاناتها.

وأشار إلى أنه في ظل أن البيع لحصص الأقلية في الشركات الرابحة، فإن ذلك لم يخفف أياً من أعباء الموازنة، على النقيض، لأنه كان مقايضة لإيرادات المستقبل بإيرادات حالية، كما أنه عكس أن

الحكومة لديها عدم يقين بشأن الأداء المستقبلي للشركة المباعة في اقتصاد سريع التغير يعاني معدلات تضخم مرتفعة، ويؤثر ذلك على سعر السهم الذى تحدده المشترون بناء على المخاطر المستقبلية.

وقال البنك، إن الطروحات يجب أن تتم في وقت تكون أسواق المال فيه صاعدة؛ لأن ذلك يجعل فرصة تسعير الشركات الحكومية بشكل عادل كبيرة، ولكن يجب الحذر من أن إغراق الأسواق بالطروحات قد يجعل السوق تتحول إلى الهبوط.

وفي السياق نفسه، فإن طرح عدد كبير من الشركات للمستثمرين سواء محليين أو أجانب سيؤدى إلى البيع بخصم، في ظل أن الحكومات التي تحتاج لسيولة كبيرة وتضطر لبيع العديد من الشركات في وقت واحد على الأرجح لن تحصل على التقييم المناسب.

https://youtu.be/h2V5olpXy3c

الفصل الحادي عشر

مشكلة "التعويم" المنكر وتأثيرها على قيمة الجنيه المصري والتضخـــم

1. التعويم في 10 سنوات.. تسلسل زمني لتحرير سعر الجنيه مقابل العملات[49]

2022-10-28

اتخذ البنك المركزي اليوم عدة إجراءات إصلاحية لضمان الاستقرار الكلي، تتمثل في تعويم الجنيه وزيادة أسعار الفائدة الرئيسية 200 نقطة أساس، مع تحديد سعر الإقراض عند 14.25% وسعر الإيداع عند 13.25% لليلة واحدة، وذلك في اجتماع استثنائي للجنة السياسات النقدية، حيث يعد " قرار التعويم" الرابع للجنيه المصري في تاريخه.

وفي السطور التالية يستعرض " المصري اليوم"، تسلسلا زمنيا لـ تعويم الجنيه في مصر خلال آخر 10 سنوات.

ماذا يعني تعويم الجنيه؟

تعويم الجنيه هو عملية تحرير سعر صرف العملة بالكامل، بحيث لا تتدخل الحكومة أو البنك المركزي في تحديد سعر الصرف، ليحدد العرض والطلب على العملة سعر الصرف مقابل العملات الأجنبية، وتحديدا الدولار.

وقد يكون التعويم حرًا أو موجها، فالتعويم الحر يتم عندما يتحدد سعر الصرف وفقا للعرض والطلب فقط، أما التعويم الموجه، فهو عندما يترك سعر الصرف للعرض والطلب، لكن البنك المركزي يتدخل لتوجيهه باتجاه معين، وذلك من خلال التأثير على حجم العرض من العملات الأجنبية أو حجم الطلب عليها.

تعويم الجنيه للمرة الأولى عام 1977

عام 1977 سمح الرئيس الراحل أنور السادات، بعودة البطاقات الاستيرادية للقطاع الخاص، وبدء حقبة الاقتراض من الغرب، التي تحولت بعد ذلك لما يسمى ديون نادي باريس.

---

[49] التعويم في 10 سنوات.. تسلسل زمني لتحرير سعر الجنيه مقابل العملات | المصري اليوم (almasryalyoum.com)

لكن مع عدم قدرة السادات على تحرير الموازنة العامة سنة 1977 وعدم استمرار تدفق استثمارات الخليج والضعف الاقتصادي العام حدثت أزمات الدولار مرة أخرى، وتحرك الدولار رسميًا من 1.25 جنيه إلى حوالى 2.5 جنيه.

تعويم الجنيه للمرة الثانية عام 2003

عام 2003 قررت الحكومة برئاسة عاطف عبيد، تعويم الجنيه، أي إطلاق الحرية لمعاملات العرض والطلب في السوق بتحديد سعر صرف الجنيه وفك ارتباطه بالدولار.

وارتفع سعر الدولار بعد قرار التعويم إلى 5 جنيهات و50 قرشا، ثم ارتفع مرة أخرى، ولامس سقف 7 جنيهات، لكي يستقر عند 6 جنيهات و20 قرشا في ذلك الوقت، بعدما كان 3 جنيهات و40 قرشًا.

تعويم الجنيه للمرة الثالثة عام 2016

في نوفمبر 2016، أعلن البنك المركزي المصري تحرير سعر صرف الجنيه والتسعير وفقًا لآليات العرض والطلب، وإطلاق الحرية للبنوك العاملة النقد الأجنبي عبر آلية الإنتربنك الدولاري، ليصل الدولار عند الشراء بأعلى سعر إلى 14.50 وأقل سعر عند 13.5 جنيه.

تعويم الجنيه للمرة الرابعة عام 2022

صباح أمس الخميس 27 أكتوبر، أعلن البنك المركزي عن قرارات جديدة على رأسها، انعكاس سعر الصرف لقيمة الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية الأخرى بواسطة قوى العرض والطلب في إطار نظام سعر صرف مرن.

2. 3 سيناريوهات متوقعة للجنيه في 2023 بعد قرارات البنك المركزي[50]

2022-12-28

قال أبوبكر الديب، مستشار المركز العربي للدراسات، والباحث في العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي، إن تصريحات الرئيس عبد الفتاح السيسي حول أن الدولة تمتلك السيولة الدولارية الكافية لمواجهة الأزمة والتلاعب بالأسعار بعث رسائل طمأنة للشعب ولمجتمع الأعمال وأعطت قوة للجنيه المصري، ما يشير إلى استبعاد خيار تعويم الجنيه بشكل كامل في 2023.

وأضاف الديب لـ"المصري اليوم" ، أن الجنيه ينتظره 3 سيناريوهات خلال عام 2023، أول هذه السيناريوهات هو الأكثر واقعية ارتفاع طفيف لقيمة الجنيه مقابل الدولار والعملات الأجنبية الأخرى، وهو السيناريو الأكثر تفاؤلًا مع تجاوز الاقتصاد تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، ودعم عدد من المشروعات التنموية التي تنفذها الحكومة، واكتشافات النفط والغاز، ونجاح إجراءات الإصلاح الاقتصادي، مؤكدًا أن ما يدعم السيناريو الأول هو تلقي مصر خلال الفترة القادمة لحزمات مالية مختلفة، تصل قيمتها إلى نحو 9 مليارات دولار، وهو ما سيؤثر إيجابًا على الوضع الاقتصادي العام في البلاد على المدى المتوسط ويساهم برفع الاحتياطي الأجنبي، بالإضافة إلى بعض الاستثمارات المتوقع أن تقوم بها عدة دول خليجية وهو ما سيرفع الموارد المالية للبلاد.

وأوضح أن مصر حصلت على ثقة جميع مؤسسات التقييم العالمية الثلاثة ستاندرد آند بورز، وموديز، وفيتش خلال فترة من أصعب الفترات التي شهدها الاقتصاد العالمي في ظل جائحة كورونا، وما أعقبها من تحديات اقتصادية عالمية، مبينًا أن تجديد الودائع السعودية والكويتية والإماراتية بالبنك المركزي

[50] 3 سيناريوهات متوقعة للجنيه في 2023 بعد قرارات البنك المركزي | المصري اليوم (almasryalyoum.com)

المصري، فضلا عن وديعة جديدة لقطر سيعمل على دعم الاحتياطي النقدي الأجنبي في البنك، وكذلك ينعش الجنيه مقابل الدولار وسلة العملات الأجنبية.

وأشار الديب إلى أن الدولة تتمتع بأصول استثمارية قوية وأسعارها رخيصة، فضلا عن أن مشروعات العاصمة الإدارية الجديدة، ومحور قناة السويس، واستصلاح ملايين الأفدنة للزراعة، ومشاريع الكهرباء والمياه والنقل واللوجستيات، وقطاعات الصناعة والسياحة والعقارات، ترحب بالاستثمارات الاجنبية، في ظل تنفيذ كثير من الإصلاحات الهيكلية التي أسهمت في تحفيز نمو القطاع الخاص ورفع تنافسيته، واستمرار الجهود في تحقيق معدلات نمو مرتفعة وأكثر استدامة وشمولا في مصر، لافتًا إلى أن ثاني هذه السيناريوهات هي السماح بتحرك جزئي بسيط لسعر صرف الجنيه مقابل الدولار، والثالث استمرار تثبيت قيمة الجنيه.

https://youtu.be/ZsqmAXT4yfk?si=5ZFhKFdrxmjJ7aPJ

3. تعويم الجنيه المصري.. بين مراجعة صندوق النقد وانتخابات الرئاسة [51]

مع اقتراب الانتخابات الرئاسية في مصر، بجانب الغموض الذي يكتنف موعد مراجعة برنامج صندوق النقد للبرنامج التمويلي لمصر، تضاربت توقعات تحرير سعر الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية.

ومنذ أشهر تتوقع بنوك ومؤسسات دولية أن يقدم البنك المركزي المصري على تعويم جديد للجنيه، لكن هذا لم يحدث بعد، رغم استمرار صعود سعر الدولار مقابل الجنيه في السوق الموازية.

وعلى الرغم من عدم الإعلان بعد بشكل رسمي عن موعد الانتخابات الرئاسية المصرية، إلا أن وكالة بلومبرغ نقلت عن مصادر مطلعة على الأمر اعتزام السلطات إجراء الانتخابات نهاية العام الجاري على أن يبدأ تسجيل المرشحين في شهر أكتوبر.

وبين مراجعة الصندوق المؤجلة، وموعد الانتخابات الرئاسية التي لم تحدد بعد، صدرت توقعات متباينة خلال الفترة الماضية بشأن موعد تعويم الجنيه المصري نرصدها فيما يلي.

توقعات الخبراء والمسؤولين

توقع الخبير الاقتصادي المصري، هاني جنينة، عدم تحريك سعر الصرف في مصر حتى إتمام الانتخابات الرئاسية، على أن تبدأ مصر التحول إلى تطبيق نظام سعر صرف مرن (عن طريق تحرير كامل أو تدريجي لسعر الصرف) خلال الربع الأول من 2024، بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي.

توقعت شيرين الشواربي، مساعدة وزير المالية المصري السابقة، الأسبوع الماضي، حدوث خفض آخر لسعر الصرف، تحديدا بعد الانتخابات الرئاسية، وهو ما سيؤدي إلى حدوث تفاقم في الديون.

فيما استبعد مسؤول حكومي مصري قيام صندوق النقد الدولي بمراجعته لبرنامج مصر في سبتمبر الحالي كما كان مقرراً سابقاً". وأوضح المسؤول، في تصريحات مطلع هذا الشهر، أنه "لا موعد محدد

[51] تعويم الجنيه المصري.. بين مراجعة صندوق النقد وانتخابات الرئاسة | Investing.com

للزيارة حتى الآن، لكنها ستتم هذا العام"، ما يؤشر إلى احتمال خفض سعر الجنيه مجدداً قبل نهاية 2023، وفقًا لما أفادت به "اقتصاد الشرق".

و قال عضو مجلس إدارة شركة إيليت للاستشارات المالية، محمد كمال، في تصريحات صحافية الشهر الماضي، إننا قد نرى في الفترة المقبلة أو في الربع الرابع من العام الجاري إمكانية اللجوء إلى تخفيض الجنيه المصري ، حال عدم توافر عملة صعبة أو موارد دولارية، خاصة أن هذا يتزامن مع العودة للمفاوضات مع صندوق النقد الدولي، وهذا سيكون محفزا بشكل كبير لسوق الأوراق المالية بجانب العمل تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية وخارج الدولة من ملكية بعض البنوك والشركات والكيانات الاقتصادية فهذا يعدا محفزا لدخول استثمارات أجنبية مباشرة ، سواء من دول عربية أو غيرها ، للسوق المصرية".

وعلى الجانب الآخر، قالت كبيرة الاقتصاديين بالشرق الأوسط لدى شركة "جيفريز" علياء ميض لقناة "الشرق"، الشهر الماضي: "إن صندوق النقد سيراعي في المراجعتين الأولى والثانية لبرنامج التمويل المصري الإجراءات الإيجابية التي اتخذتها البلاد، ونتوقع تأجيل خطوة تحرير سعر الجنيه لما بعد الانتخابات الرئاسية".

وفي الوقت نفسه، كشف الدكتور فخري الفقي، رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب المصري، الشهر الماضي، عن عدم إجراء أي تعويم للجنيه المصري في الوقت الراهن، مؤكدًا أن المفاوضات مع صندوق النقد الدولي تمضي بنجاح.

توقعات المؤسسات الدولية

أفاد تقرير حديث لوكالة فيتش سوليوشنز العالمية (Fitch Solutions)، بأن البنك المركزي المصري سيخفض سعر صرف الجنيه بنحو 18.6% مقابل الدولار بنهاية العام الجاري 2023 لسد الفجوة بين السعرين الرسمي والموازي بشرط قدرة الحكومة على جذب تدفقات نقد أجنبي. ورجحت الوكالة، في تقريرها حول "مخاطر مصر" عن الربع الأخير من 2023، ارتفاع سعر الدولار إلى 38 جنيها بنهاية العام الجاري مقارنة بمتوسط 30.96 جنيه في البنوك، ليقترب من مستواه حاليًا في السوق السوداء للدولار الذي تحوم حول مستويات الـ 40 جنيه للدولار الواحد خلال الأيام القليلة الماضية.

كشف معهد التمويل الدولي "IIFC"، في مذكرة بحثية حديثة، أن الجنيه المصري مقوم حاليا بأعلى من قيمته الحقيقية بحوالي 10% مقارنة بـ "سعر الصرف الفعلي الحقيقي". وأشار المعهد إلى أن الحل يتمثل في التعويم الكامل للجنيه. مضيفا: "البيانات تعزز الحجة لصالح تحرير سعر الصرف، وهو تحول في السياسة من شأنه، إذا صاحبه سياسات أكثر صرامة، أن يساعد في تقريب مصر خطوة نحو استقرار الاقتصاد الكلي".

وتوقع تقرير حديث لبنك كريدي سويس، انخفاض قيمة الجنيه المصري بواقع 20%، فيما لم يستبعد أن تزيد على ذلك في ظل الأوضاع الحالية، خاصة أن السوق الموازي يسعر وفق خفض 40%. وبحسب البنك، لا يزال توقيت أي تخفيض لقيمة العملة "غير مؤكد إلى حد كبير"، لكن البنك يرى من وجهة نظره، أن ذلك أمر لا بد منه، وذلك لأن الوضع الراهن غير مستدام ودعم صندوق النقد الدولي مشروط به.

فيما استبعد بنك جولدمان ساكس (GS:NYSE:NYSE)، الشهر الماضي، حدوث خفض جديد لسعر الجنيه المصري في البنوك على المدى القريب، مشيرًا إلى أن هذا سوف يؤدي إلى ترسيخ عمل السوق السوداء لتداول الدولار في مصر. حيث توقع البنك الأمريكي أن تواصل الحكومة سياستها الحالية في

الضغط على الواردات من خلال ضوابط غير رسمية على سعر الصرف، وإذا لزم الأمر، تهدئة وتيرة الاستثمار. الجانب الآخر، توقعت وكالة "إس آند بي غلوبال – S&P Global" في وقت سابق، انخفاض سعر صرف الجنيه أمام الدولار خلال الفترة القادمة، لينهي العام الجاري عند مستوى 37 جنيهاً للدولار الواحد في السوق الرسمية. فيما توقع مصرف "مورجان ستانلي"، منذ أسابيع، أن يتم تعديل سعر صرف الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية خلال سبتمبر أو أكتوبر، أي في وقت قريب من المراجعة الأولى والثانية لصندوق النقد الدولي.

اسعار الدولار الامريكي اليوم في البنوك المصرية

استقر سعر الدولار اليوم الخميس 12 أكتوبر 2023 مقابل الجنيه في 10 بنوك عاملة في مصر

البنك الأهلي المصري: 30.75 جنيه للشراء، و30.85 جنيه للبيع.

بنك مصـــــــــــر: 30.75 جنيه للشراء، و30.85 جنيه للبيع.

بنك القاهـــــــرة: 30.85 جنيه للشراء، و30.95 جنيه للبيع.

البنك التجاري الدولي: 30.85 جنيه للشراء، و30.95 جنيه للبيع.

بنك البركـــــــــة: 30.85 جنيه للشراء، و30.95 جنيه للبيع.

بنك كريدي أجريكول: 30.85 جنيه للشراء، و30.95 جنيه للبيع.

بنك الإسكندريـــــة: 30.85 جنيه للشراء، و30.95 جنيه للبيع.

بنك قناة السويـــــــس: 30.85 جنيه للشراء، و30.95 جنيه للبيع.

بنك التعمير والإسكان: 30.85 جنيه للشراء، و30.95 جنيه للبيع.

مصرف أبو ظبي الإسلامي: 30.90 جنيه للشراء، و30.95 جنيه للبيع.

الفصل الثاني عشر

مشكلة عدم توازن الميزان التجاري المصري (زيادة الواردات وتراجع الصادرات)

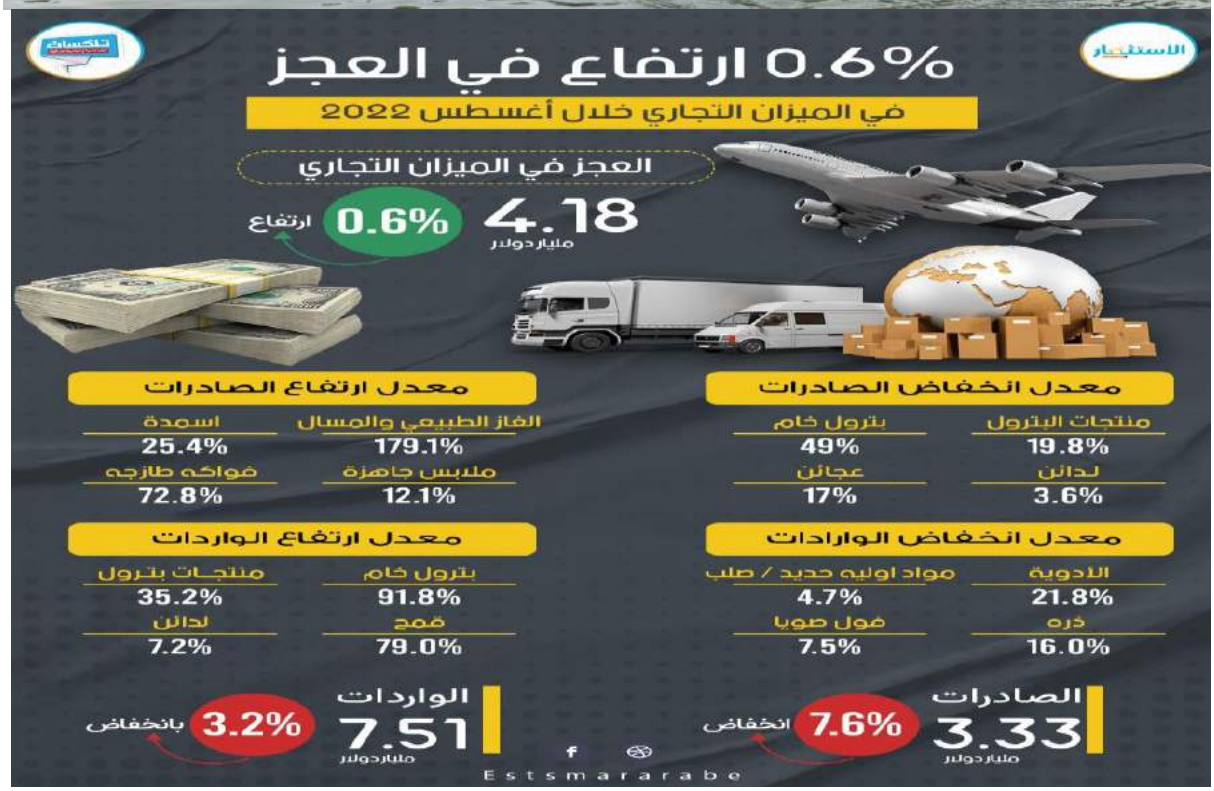

1. اتساع عجز الميزان التجاري لمصر يضع الحكومة في مأزق[52]

بلغ 4.18 مليار دولار خلال أغسطس مع تحركات زيادة الصادرات لحل أزمة شح الدولار

2022/11/ 18

كشفت بيانات رسمية حديثة أن قيمة العجز في الميزان التجاري المصري بلغت نحو 4.18 مليار دولار خلال شهر أغسطس الماضي، فيما سجلت 4.15 مليار دولار للشهر نفسه من عام 2021 بنسبة ارتفاع قدرها 0.6 في المئة.

ووفق النشرة الشهرية لبيانات التجارة الخارجية لشهر أغسطس 2022 الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فقد بلغت قيمة الصادرات المصرية نحو 3.33 مليار دولار في مقابل نحو 3.61 مليار دولار للشهر نفسه من العام السابق، بنسبة انخفاض بلغت نحو 7.6 في المئة.

ويأتي ذلك في وقت تتحرك الحكومة المصرية وبشكل مكثف لتنمية الصادرات في إطار البحث عن حلول لأزمة شح الدولار، بينما أرجع جهاز الإحصاء انخفاض الصادرات المصرية إلى تراجع صادرات بعض السلع مثل منتجات البترول 19.8 في المئة، والبترول الخام 49 في المئة، واللدائن بأشكالها الأولية 3.6 في المئة، والعجائن والمحضرات الغذائية 17 في المئة.

وأوضح جهاز الإحصاء أن هناك بعض السلع التي ارتفعت قيمة صادراتها خلال أغسطس الماضي مقارنة بالشهر نفسه من العام السابق، مثل الغاز الطبيعي والمسال الذي ارتفعت صادراته 179.1 في المئة، والأسمدة التي قفزت صادراتها 25.4 في المئة، والملابس الجاهزة التي صعدت 12.1 في المئة، والفواكه الطازجة التي نمت صادراتها 72.8 في المئة.

---

[52] اتساع عجز الميزان التجاري لمصر يضع الحكومة في مأزق | اندبندنت عربية(independentarabia.com)

وأشار إلى أن قيمة الواردات المصرية تراجعت 3.2 في المئة خلال أغسطس الماضي مقارنة بالشهر نفسه من عام 2021، إذ بلغت نحو 7.51 مليار دولار في أغسطس 2022 بينما سجلت 7.76 مليار دولار في أغسطس 2021 . وأرجع جهاز الإحصاء تقلص الواردات إلى تراجع قيمة واردات بعض السلع مثل الأدوية ومحضرات الصيدلة التي انخفضت وارداتها 21.8 في المئة، والمواد الأولية من الحديد أو الصلب 4.7 في المئة، والذرة 16 في المئة، وفول الصويا 7.5 في المئة.

لكن في المقابل ارتفعت قيمة واردات بعض السلع خلال أغسطس الماضي مقابل الشهر نفسه من العام السابق، مثل البترول الخام الذي زادت وارداته 91.8 في المئة، ومنتجات البترول التي قفزت 35.2 في المئة، والقمح 79 في المئة، واللدائن بأشكالها الأولية التي زادت بنسبة 7.2 في المئة.

ارتفاع العجز مع الدول العربية

وكان جهاز الإحصاء المصري كشف عن أن الميزان التجاري لمصر مع الدول العربية سجل خلال النصف الأول من العام الحالي عجزاً وصل إلى 2.6 مليار دولار، أي أكثر من ضعف العجز المسجل خلال الفترة المماثلة من 2021 والبالغ 1.2 مليار دولار.

وشهدت قيمة التبادل التجاري بين مصر والدول العربية للشهور الستة الأولى من 2022 ارتفاعاً إلى 14.4 مليار دولار، من 12.1 مليار دولار قبل عام، أي بنمو يفوق 19 في المئة.

ووفق الأرقام فقد بلغت قيمة عجز الميزان التجاري للبلاد مع السعودية نحو 3.2 مليار دولار، ومع الكويت أكثر من 1.1 مليار دولار، مما يشير إلى أن العجز يعود بشكل أساسي لارتفاع كلفة فاتورة الطاقة.

لكن في الوقت نفسه سجلت الصادرات المصرية إلى الدول العربية نحو 5.9 مليار دولار في مقابل 5.4 مليار دولار خلال النصف الأول من 2021، أي بارتفاع 8.6 في المئة.

وفي المقابل قفزت قيمة الواردات المصرية من الدول العربية بنسبة 27.8 في المئة لتصل إلى 8.5 مليار دولار خلال النصف الأول من 2022، في مقابل نحو 6.6 مليار دولار للفترة عينها من العام الماضي.

كيف تحرك عجز الميزان التجاري؟

وعلى أساس سنوي كان عجز الميزان التجاري قد سجل تراجعاً خلال شهر يونيو الماضي بنسبة 12.4 في المئة، إذ بلغت قيمته نحو 3.21 مليار دولار مقارنة بنحو 3.66 مليار دولار خلال شهر يونيو من العام الماضي. ومقارنة بأداء الميزان التجاري لمصر منذ بداية العام يكون العجز المسجل في شهر يونيو هو الأكبر اتساعاً على رغم انخفاضه على أساس سنوي.

وبالنظر إلى عجز الميزان التجاري منذ بداية العام كان شهر أبريل الماضي هو الأكبر انخفاضاً في قيمة العجز على أساس سنوي، إذ انخفض 53 في المئة، تلاه شهر مارس 39.7 في المئة، ثم شهر مايو 35.8 في المئة، وبعده شهر يناير 32.3 في المئة، ثم شهر فبراير 29.4 في المئة.

ووفق بيانات جهاز الإحصاء تراجعت قيمة الصادرات المصرية خلال شهر يونيو الماضي بنسبة 3.3 في المئة على أساس سنوي، مسجلة 3.75 مليار دولار في مقابل 3.88 مليار دولار للشهر نفسه من العام الماضي. ويرجع ذلك إلى انخفاض قيمة صادرات بعض السلع وأهمها الأسمدة بنسبة 20.9 في المئة، وعجائن ومحضرات غذائية 8.7 في المئة، ومنتجات مسطحة من حديد أو صلب بنسبة 31.7 في المئة، وقضبان وعيدان وزوايا وأسلاك من حديد بنسبة 6.8 في المئة.

لكن في المقابل ارتفعت قيمة صادرات بعض السلع خلال شهر يونيو مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، وأهمها منتجات البترول والغاز الطبيعي والمسال بنسبة 49.4 في المئة، والبترول الخام بنسبة 15.6 في المئة، والملابس الجاهزة بنسبة 12.7 في المئة، واللدائن بأشكالها الأولية بنسبة 29.4 في المئة.

فيما انخفضت قيمة الواردات المصرية خلال شهر يونيو الماضي بنسبة 7.7 في المئة، مسجلة 6.96 مليار دولار في مقابل 7.54 مليار دولار للشهر نفسه من العام السابق.

ويرجع ذلك إلى انخفاض قيمة بعض السلع وأهمها المواد الأولية من الحديد أو الصلب بنسبة 2.7 في المئة، واللدائن بأشكالها الأولية 9.9 في المئة، والأدوية ومحضرات صيدلة 3.5 في المئة، وفول الصويا 35.3 في المئة، بينما ارتفعت قيمة واردات بعض السلع مثل منتجات البترول 165.8 في المئة، والبترول الخام 9.7 في المئة، والذرة 50.1 في المئة، والقمح 238.4 في المئة.

https://youtu.be/fjbvn6eFAhk?si=dnTekn81uFFnSMEX

2. بالإنفوجراف.. الميزان التجاري المصري يسجل أفضل مستوى له منذ 7 سنوات[53]

26يوليو 2022

نشر المركز الإعلامي لمجلس الوزراء تقريراً تضمن إنفوجرافات تسلط الضوء على انخفاض الفجوة بين الصادرات والواردات لأقل مستوى لها منذ 7 سنوات، وذلك بفضل جهود الدولة في تحسين أداء الميزان التجاري.

[53] بالإنفوجراف.. الميزان التجاري المصري يسجل أفضل مستوى له منذ 7 سنوات(estsmararabe.com)

الميزان التجاري المصري

وكشف التقرير عن تحقيق الميزان التجاري أفضل مستوى له منذ 7 سنوات، ويواصل تحسنه رغم الأزمات العالمية المتتالية، مستعرضاً أداء الميزان التجاري في الفترة من 2014 إلى 2021.

حيث سجل 39.8 مليار دولار عام 2021، و41.1 مليار دولار عام 2020، و46 مليار دولار عام 2019، و52.6 مليار دولار عام 2018، و40.3 مليار دولار عام 2017، و48.9 مليار دولار عام 2016، و52.4 مليار دولار عام 2015، و46.3 مليار دولار عام 2014.

ورصد التقرير أداء التجارة الخارجية خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2022 مقارنة بالشهور ذاتها من عام 2021، موضحاً زيادة قيمة الصادرات بنسبة 47.3%.

حيث سجلت 19 مليار دولار مقارنة بـ 12.9 مليار دولار، بينما انخفضت قيمة العجز التجاري بنسبة 6.8%، حيث سجلت 13.8 مليار دولار مقارنة بـ 14.8 مليار دولار.

حجم التجارة الخارجية

وبالنسبة لأداء التجارة الخارجية خلال شهر أبريل 2022 مقارنة بأبريل 2021، أشار التقرير إلى زيادة قيمة الصادرات بنسبة 53.1%، حيث سجلت 4.9 مليار دولار مقارنة بـ 3.2 مليار دولار.

فيما انخفضت قيمة العجز التجاري بنسبة 52.8%، لتسجل 1.7 مليار دولار مقارنة بـ 3.6 مليار دولار.

هذا وقد كشف التقرير عن تسجيل الصادرات المصرية أعلى مستوى لها عام 2021، وذلك بقيمة 43.6 مليار دولار، مقارنة بـ 29.3 مليار دولار عام 2020، و30.5 مليار دولار عام 2019، و29.3 مليار دولار عام 2018، و26.3 مليار دولار عام 2017، و22.5 مليار دولار عام 2016، و22 مليار دولار عام 2015، و27.6 مليار دولار عام 2014.

قيمة الصادرات المصرية

وكانت قيمة الصادرات المصرية قد سجلت 29 مليار دولار عام 2013، و30.6 مليار دولار عام 2012، و31.6 مليار دولار عام 2011، و27.3 مليار دولار عام 2010، و24.2 مليار دولار عام 2009، و26.3 مليار دولار عام 2008، و16.2 مليار دولار عام 2007، و13.7 مليار دولار عام 2006، و10.6 مليار دولار عام 2005، و7.7 مليار دولار عام 2004.

وفي سياق متصل، سجلت الصادرات المصرية وفقاً للتقرير 6.2 مليار دولار عام 2003، و4.7 مليار دولار عام 2002، و4.1 مليار دولار عام 2001، و4.7 مليار دولار عام 2000، و3.5 مليار دولار عام 1999، و3.2 مليار دولار عام 1998، و3.9 مليار دولار عام 1997، و3.5 مليار دولار عام 1996، و3.4 مليار دولار عام 1995.

التجارة البينية لمصر

وتطرق التقرير إلى قيم التجارة البينية لمصر مع التجمعات الدولية خلال عام 2021، حيث سجلت الصادرات المصرية لدول منطقة التجارة الحرة العربية 10.7 مليار دولار.

بينما سجلت الواردات 13.3 مليار دولار، كما سجلت الصادرات لمجموعة الخمس عشرة 5.2 مليار دولار، في حين سجلت الواردات 9.7 مليار دولار، فيما سجلت الصادرات لتجمع النافتا[54] 3.4 مليار دولار، والواردات 6.6 مليار دولار.

[54] منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية المعروفة باسم NAFTA تقتضي بإقامة منطقة حرة بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك.

التصدير لدول الاتحاد الأوروبي

وأضاف التقرير أن صادرات مصر للأسكوا سجلت 8.4 مليار دولار والواردات 6.4 مليار دولار، فيما بلغت الصادرات لمجموعة الثمانية الإسلامية النامية 4 مليارات دولار والواردات 5.9 مليار دولار.

بينما سجلت الصادرات لتجمع الميركسور مليار دولار وسجلت الواردات 4.5 مليار دولار، في حين سجلت الصادرات لرابطة الآسيان 0.95 مليار دولار وسجلت الواردات 4.3 مليار دولار.

وفي السياق ذاته، أوضح التقرير أن صادرات مصر للاتحاد الأوروبي سجلت 14.6 مليار دولار والواردات 21.3 مليار دولار، كما سجلت الصادرات لتجمع النافتا 0.05 مليار دولار والواردات 1.4 مليار دولار.

كما سجلت الصادرات للكوميسا 3.1 مليار دولار والواردات 1.2 مليار دولار، في حين سجلت الصادرات لدول الساحل والصحراء 4.1 مليار دولار والواردات مليار دولار.

أداء الميزان التجاري

وأورد التقرير أداء الميزان التجاري لأبرز اقتصادات العالم ومن بينها مصر، مستعرضاً معدل تحسن/ تراجع أداء الميزان التجاري لتلك الاقتصادات منذ يناير 2022 حتى أحدث بيان متاح مقارنة بالفترة المناظرة عام 2021.

حيث تحسن في مصر بمعدل 6.8%، و210.5% بالسعودية، و35.5% بأستراليا، و161.8% بروسيا، و58.1% بغانا، و57.2% بالصين، ونيجيريا 163.5%، وماليزيا 6.7%.

الفصل الثالث عشر

مشكلة تراجع الاستثمارات الخارجية (العربية والأجنبية)

https://youtu.be/1_FS4vAZASI?si=a5UHs8glDFw4ZSpd

https://youtu.be/196UCoVVfso?si=HGbIIGu-vkzuIFbH

1. لهذه الأسباب تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، جائحة كورونا أثرت على الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم أجمع[55]

18 أبريل 2021

قال رئيس الجمعية المصرية للاستثمار المباشر سابقا، هاني توفيق، في مقابلة مع "العربية"، اليوم الأحد، إن جائحة كورونا أثرت على الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم أجمع، بينما في مصر انخفض الاستثمار الأجنبي والمحلي المباشر بشدة خلال الـ 10 سنوات الماضية، لعدة أسباب.

وأضاف هاني توفيق، أنه من بين تلك الأسباب البيروقراطية وتعدد الجهات الرقابية، مشيراً إلى أن بعض المصدرين تخضعون لرقابة 4 جهات هي وزارات الصحة، والداخلية، والتجارة، والمالية.

وتابع: "في مصر الأرض مرتفعة الثمن إلى حد كبير، والطاقة والغاز مرتفعة الثمن بالمقارنة مع الدول المنافسة، والعمالة الفنية المدربة تحتاج إلى تجهيز أكبر، بالإضافة إلى وجود سياسات مالية نقدية ومالية تحتاج تغييرا في الكثير من البنود."

وأوضح رئيس الجمعية المصرية للاستثمار المباشر سابقاً، أن الشركات في مصر تدفع ضريبة أرباح تجارية 25%، وضريبة قيمة مضافة 15%، وضريبة توزيعات أرباح 5%، والشركة القابضة تدفع تلك الضريبة مرتين عند وجود شركات تابعة لها، ولذلك فإن السياسات الضريبية معوقة للاستثمار.

وقال هاني توفيق، إن مصر يوجد بها أعلى سعر فائدة في العالم وأعلى سعر صرف حقيقي في العالم، وكان من الطبيعي أن تحجم القطاع الخاص عن الاستثمار خلال العشر سنوات الماضية، وبالتالي تدخلت الدولة للقيام بدور في النشاط الاقتصادي مع تراجع دور القطاع الخاص، وحان الوقت لتراجع منافسة الدولة للقطاع الخاصة في صناعات مثل الأسمنت المتأثرة بشدة.

---

[55] لهذه الأسباب تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر (alarabiya.net)

وأشار هاني توفيق إلى أن الرئيس المصري وعد بطرح شركات مملوكة للدولة في البورصة وأن تتخلى الدولة تدريجيا عن مزاحمة القطاع الخاص، ونأمل طرح شركة واحدة للدولة في الفترة المقبلة كإشارة إيجابية بشأن الاستثمار وعودة الدولة لدورها كمخطط ومنظم للنشاط الاقتصادي.

وتابع: "لا بد من إشارات إيجابية من الدولة، ومصر يوجد بها 100 مليون نسمة، ولديها مستوى عال من الأمان الأمني، ويجب أن تكون جاذبة للاستثمارات الأجنبية والمحلية في الفترة المقبلة، ومن الجيد أن ملف الاستثمار أصبح مع رئيس الوزراء لإجراء الإصلاحات اللازمة.

كان البنك المركزي المصري قد أعلن عن تراجع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال النصف الأول من العام المالي الجاري بنسبة 32.3% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وأضاف المركزي أن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل سجل نحو 3.4 مليار دولار خلال النصف الأول من العام الجاري مقابل نحو 5 مليارات دولار في نفس الفترة من العام الماضي.

https://youtu.be/LiXgfF59wbU?si=-MefVZIAzuePued7

2. كيف تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال آخر 5 سنوات؟ (جراف)[56]

19 أكتوبر 2021

أظهرت بيانات البنك المركزي المصري تراجع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر في العام الماضي 2020-2021. وبحسب بيان البنك المركزي عن ميزان المدفوعات الصادر مؤخرا، فإن انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال العام المالي الماضي مقارنة بالعام السابق عليه جاء منسقا مع تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي.

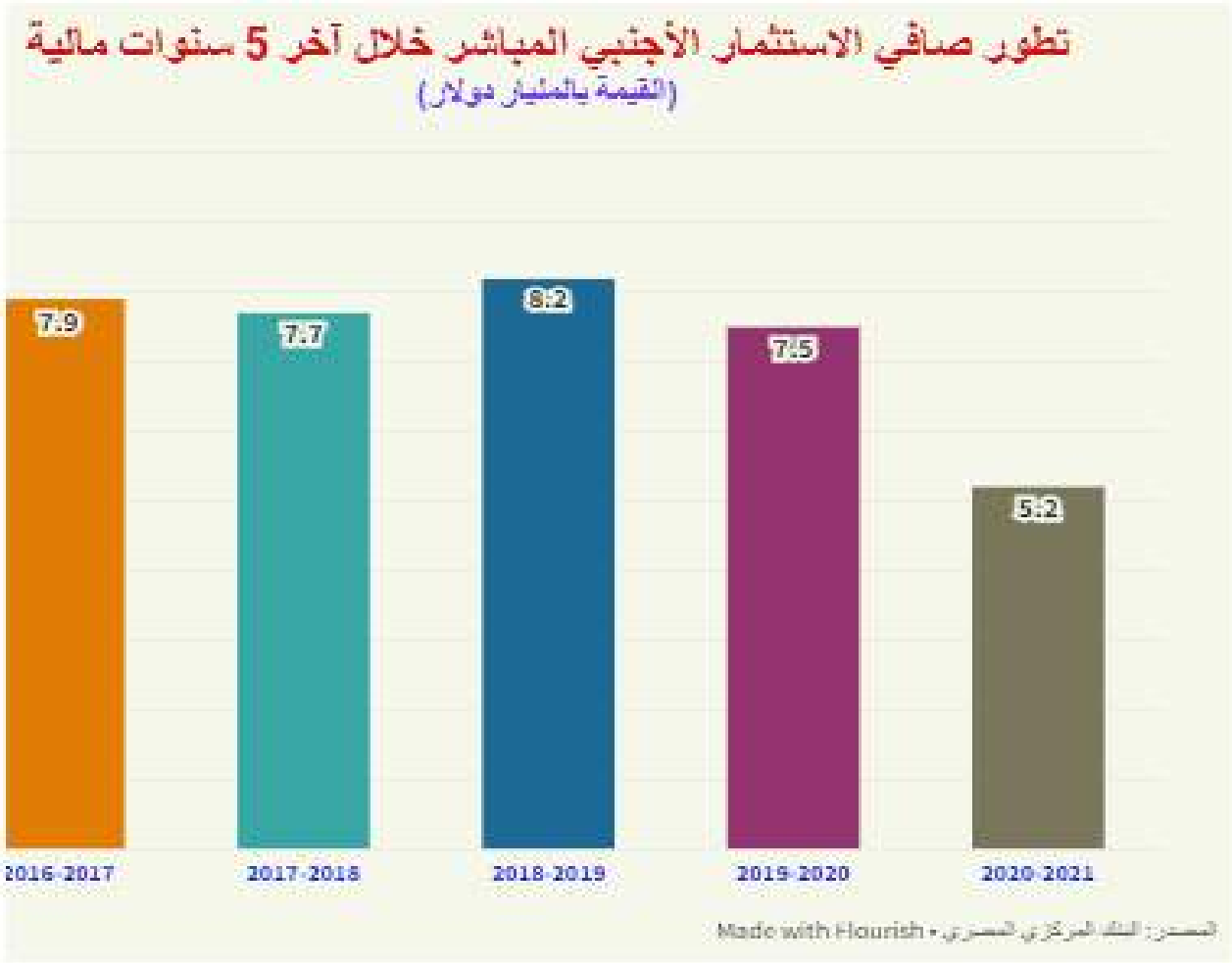

[56] كيف تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال آخر 5 سنوات؟ | مصراوي (masrawy.com)

3. تحديات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر[57]

دهي بكر

2020/11/21

على الرغم من أن مصر تحتل المرتبة الأولى في إفريقيا في تلقِّي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما يشير إلى فرص مستقبلية واعدة؛ لكن لا تزال هنالك قيود ينبغي التصدي لها، لا سيما وأن أزمة كورونا تخلاف مشكلات استثمارية أخرى فرضت ضغوطًا على تدفق هذه الاستثمارات، حتى إنها سجلت أقل مستوى له في 6 سنوات ونصف، وذلك خلال الربع الأول من عام 2020.

مؤشرات أساسية

تتنافس الدول المتقدمة والنامية على أكبر نصيب من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتحقيق معدلات تنمية اقتصادية واجتماعية مرتفعة تساعد في حل مشكلات البطالة، وعجز موازين المدفوعات، وضعف معدلات الادخار والاستثمار، ناهيك عن دفع التجارة والنمو الاقتصادي، لما يوفره من الحصول على التكنولوجيا المتقدمة، ورأس المال.

[57] تحديات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر – المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية (ecss.com.eg)

تحتفظ مصر بمركزها الأول بين الدول الإفريقية، كأكبر متلقٍ للاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا، فطبقاً لأحدث تقارير اتجاهات الاستثمار الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد"، سجلت مصر 8.5 مليارات دولار أمريكي قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2019، بزيادة نسبتها 5% عن عام 2018، إلا أن تركز نحو 70% من إجمالي تلك الاستثمارات في قطاعي النفط والغاز، يمثل نقطة ضعف لبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى التي لا تزيد مساهمتها على 30% المتبقية.

وقد أظهرت بيانات البنك المركزي المصري أن صافي الاستثمار الأجنبي المباشر سجل أقل مستوى له في 6 سنوات ونصف وذلك خلال الربع الأول من عام 2020، تزامنًا مع ظهور جائحة فيروس كورونا المستجد. وبحسب بيانات البنك المركزي، وصل صافي الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الربع الأول من 2020 إلى 970.5 مليون دولار مقابل نحو 2.3 مليار دولار خلال الفترة نفسها من 2019، بنسبة تراجع 58.5%. ويعد هذا الرقم هو أقل مستوى مسجل في بيانات البنك المركزي منذ الربع الثالث من عام 2013، والذي بلغ 745.4 مليون دولار. وعلّل البنك المركزي هذا التراجع بعدم اليقين الناجم عن تداعيات جائحة كورونا على خطط المستثمرين الدوليين وتدفقات الاستثمار المباشر على مستوى العالم.

تعود أسباب جاذبية مصر الاستثمارية في الفترة ما بعد عام 2014 لموقعها الجغرافي الاستراتيجي، والإمكانات السياحية الفريدة، واحتياطيات الطاقة الكبيرة، والسوق المحلية وقدرتها الشرائية، واتفاقيات التجارة الحرة الموقّعة مع تكتلات اقتصادية، ونجاح الإصلاحات التي تقوم بها السلطات، بالإضافة إلى السيولة القادمة من الخليج العربي، وتتجه تدفقات الاستثمار في مصر إلى قطاع النفط والغاز، تليه قطاعات البناء، والتصنيع، والعقارات، والخدمات المالية. وقد وفد الاستثمار الأجنبي

المباشر بشكل رئيسي من الاتحاد الأوروبي، تليه الولايات المتحدة والدول العربية، وتعد المملكة المتحدة من أكبر المستثمرين في مصر.

جهود الدولة

يمكن إجمال أبرز جهود الدولة في تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي فيما يلي:

- ✓ إصلاح التشريعات الخاصة بالاستثمار كقانون الاستثمار، وقانون الشركات، وقانون الإفلاس، وكذا إصلاح البنية التحتية من الطرق، والمرافق، والموانئ، والمياه، وغيرها من مظاهر البنية التحتية التي تؤثر على جذب وسير الاستثمار.
- ✓ تشكيل مجموعات برئاسة رئيس مجلس الوزراء والمجموعة الوزارية للاستثمار، ومجموعة تحسين مناخ الاستثمار، وتعظيم مشاركة القطاع الخاص، ومواجهة أهم التحديات التي تواجه المستثمرين في مصر، والتباحث حول إيجاد حلول جذرية لها خلال المرحلة المقبلة.
- ✓ تمكنت هيئة الاستثمار لإجراءات حصر بيانات الاستثمارات الأجنبية من خلال إتاحة النماذج إلكترونيًا على الموقع الإلكتروني للهيئة لتقديم بيانات الاستثمارات الأجنبية بشكل ربع سنوي.
- ✓ زيارات المسئولية الميدانية للالتقاء بالمستثمرين بمختلف القطاعات والقيادات التنفيذية للمحافظات ورؤساء جمعيات المستثمرين، وممثلي بعض البنوك، بهدف مناقشة التحديات التي تواجه المستثمرين، ووضع حلول جذرية لها، وتخطي العقبات القائمة أو التي قد تطرأ في ملف الاستثمار.
- ✓ تفعيل التنسيق مع الوزراء المختصين والمسئولين الحكوميين لتحسين مناخ الاستثمار وحل مشكلات المستثمرين، فضلًا عن قيام المسئولين عن الاستثمار بأنشطة وفاعليات ترويجية، وتنظيم زيارات دورية للمشروعات القومية الكبرى، كما تعمل اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار على حل المنازعات الخاصة بالمستثمرين وتذليل العقبات.

- ✓ وضع ضوابط لنموذج عقد بين الدولة والمستثمرين على النحو الذي يُجنب الدولة المشكلات التي تتعلق بمدى جدية المستثمرين في تنفيذ البرنامج الزمني لمشروعاتهم الاستثمارية، ومن ثم تلافي الدخول في منازعات قانونية حول أحقية الدولة في فسخ التعاقد من عدمه، خاصة في حالة وجود تعاقد مع مستثمرين أجانب أو دخولهم ضمن الكيان القانوني للمشروع.
- ✓ وضع برنامج لتدريب وتوعية العاملين بإدارات الاستثمار التابعة للمحافظات بمختلف أنحاء الجمهورية، بهدف توحيد المفاهيم، وتنمية مهارات العاملين القائمين على تنفيذ إجراءات إقامة المشروعات الاستثمارية وذلك خلال شهر مارس 2020 . فضلًا عن تطوير المناطق الحرة، مع افتتاح مراكز خدمات المستثمرين في المحافظات.

أسباب التراجع

يمكن إجمال أبرز أسباب تراجع تدفق الاستثمار فيما يلي:

1. أسهمت أزمة جائحة كورونا، وانكماش الاقتصاد العالمي والخليجي، في الحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى مصر. كما لعبت النوترات التجارية العالمية دورًا في تقليل تحركات رأس المال، حيث إن انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر جاء نتيجة انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميًا، بجانب زيادة مخاطر الاقتصاد العالمي، مع تصاعد نزعة الحماية التجارية، في ظل الصراع الأمريكي الصيني.
2. تُعد تكلفة العمالة والإنتاج في مصر أكبر من دول أخرى مثل بنجلاديش أو فيتنام أو نيبال وإثيوبيا . الأمر الذي يدعو إلى رفع مستوى العمالة في مصر من خلال تطوير التعليم المهني، وتوفير البرامج التدريبية التي تُسهم في خلق ثقافة عمل محترفة ورفع الإنتاجية.

3. وجود اختلالات هيكلية، فالزيادات المثالية في أسعار الفائدة أثّرت على تدفقات الاستثمار بجميع أشكاله، حيث يؤدي ارتفاع تكلفة التمويل إلى عزوف المستثمرين عن ضخ استثمارات جديدة من ناحية، وتوجيه فوائض الأموال المتاحة للاستثمار لشراء أدوات الدين لارتفاع العائد وانخفاض المخاطر من ناحية أخرى.
4. الاحتياج لتحسين بيئة الأعمال، ومرونة سوق العمل ومكافحة البيروقراطية، وزيادة الشراكة مع القطاع الخاص، فالمستثمر يريد مناخ أعمال ثابتًا، وسياسات ضريبية واضحة لا تتغير باستمرار، كما يوجد بعض المستثمرين الأجانب ينتظرون استقرار السياسات الضريبية في مصر.
5. عدم انتهاج الحكومة سياسةً سريعةً لتقديم حلول تنظيمية عادلة للقطاعات التي تترنح من الخسائر مثل قطاع البناء، الذي داوم على الشكوى من الاحتياج لتدخل حكومي تنظيمي، مما لا يُعطي الانطباع الأفضل للمستثمرين الأجانب الذين يدرسون فرص الاستثمار في مصر.
6. تحتل مصر المرتبة الـ 93 من بين 140 دولة في مؤشر التنافسية العالمي، التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي، وهو ما يستدعي جهودًا متكاملة لتحسين ترتيب مصر في هذه المؤشرات، ولتعطي رسالة جاذبة للمستثمر الأجنبي.

خلاصة القول،

في ضوء التحديات والجهود المشار لها ينبغي تبني منهج متكامل لآليات تنشيط الاستثمار الأجنبي، بدءًا من استكمال إصلاح البيئة التشريعية، بحيث تصبح أقل تعقيدًا وأكثر شفافية، بجانب تشجيع المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية، مع توفير حوافز تشجيعية في إطار قانون الاستثمار الجديد، وإعطاء أولوية لتنمية المناطق الواعدة، الأمر الذي يكفل الاستفادة من الفرص الواعدة للاستثمارات في مصر.

4. هل نجحت مصر في جذب الاستثمار الأجنبي؟[58]

2023/4/5

تطمح مصر التي تمر بأسوأ أزمة مالية منذ سنوات، إلى تنشيط جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتقليل حجم الفجوة التمويلية التي تضغط على ميزان المدفوعات وزاد تأثيرها مع اندلاع الحرب الروسية – الأوكرانية قبل عام. وقال محللون استطلعت "اندبندنت عربية" آراءهم، إن عودة الاستثمار الأجنبي مرهونة بقوة باستقرار سعر الجنيه المصري أمام الدولار الأميركي بعد ثلاث تخفيضات أجرتها السلطات النقدية في مصر منذ مارس 2022.

الخروج من مصر

على وقع الحرب الروسية – الأوكرانية التي اندلعت في 24 فبراير 2022 بدأت الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة في أدوات الدين المصرية ، أذون وسندات الخزانة، في الخروج من مصر ومن باقي الأسواق الناشئة كإجراء احترازي من الأخطار غير المتوقعة للحرب التي دخلت عامها الثاني، مما مثل عاملاً أساسياً في زيادة الفجوة الدولارية وعجز الموازنة.

[58] هل نجحت مصر في جذب الاستثمار الأجنبي؟ | اندبندنت عربية(independentarabia.com)

وخرج من مصر خلال العام الماضي 22 مليار دولار استثمارات أجنبية غير مباشرة بسبب الحرب، وفق ما قاله وزير المالية محمد معيط في وقت سابق.

وتسبب خروج الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة دفعة واحدة من خلال آلية الإنتربنك، تداول العملة بين البنوك، في زيادة الطلب على الدولار وبيع الجنيه، مما تسبب بعد ذلك في تراجع قوة العملة المصرية وانخفاض الاحتياطي النقدي الأجنبي للبلاد.

أعلى معدل لفصل ثالث على الإطلاق

وكان رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي قد أكد في مؤتمر صحافي عقده أخيراً، أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمصر وصلت إلى 3.3 مليار دولار في الربع الأول من العام المالي الحالي 2022-2023 (يعادل الربع الثالث من 2022)، وهو أعلى معدل خلال فصل ثالث جرى تسجيله وفق بيانات "بلومبرغ" التي بدأت تجميعها منذ عام 2001. وبينما لم يفصح رئيس الوزراء عن تفاصيل هذه التدفقات، قال إنها سجلت نمواً بنسبة 94 في المئة على أساس سنوي.

وصلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر خلال العام المالي الماضي (2021-2022)، إلى أعلى مستوى في 10 سنوات، بعد أن بلغت 8.9 مليار دولار، على رغم الأزمة التي تعرضت لها البلاد خلال هذه الفترة نتيجة ارتفاع أسعار النفط والسلع الأولية في أعقاب غزو روسيا لأوكرانيا.

اتفاق صندوق النقد الدولي

وتأمل مصر في أن يمهد اتفاقها مع صندوق النقد الدولي بشأن برنامج تمويلي، وتخفيضها سعر صرف العملة المحلية، لزيادة التدفقات الأجنبية إليها. في ديسمبر الماضي وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على مد مصر بثلاث مليارات دولار، من خلال اتفاق مدته 46 شهراً في إطار "تسهيل

الصندوق الممدد"، وأتاح القرار صرف دفعة فورية تعادل 347 مليون دولار، للمساعدة في تلبية احتياجات ميزان المدفوعات ودعم الموازنة.

ومن بين بنود الاتفاق مع الصندوق هو ترك سعر صرف العملة المحلية مرناً، وبناء عليه تراجع الجنيه المصري مقابل الدولار 22 في المئة خلال يناير الماضي وبنحو 23 في المئة من أول العام ليزيد خسائره إلى 93 في المئة من أول يناير 2022.

ترقب خليجي

وتترقب دول الخليج وضوح الرؤية على نحو أكبر بشأن الجنيه، وإثبات أن مصر تجري إصلاحات اقتصادية عميقة قبل ضخ استثمارات بمليارات الدولارات، بحسب ما ذكرته وكالة "بلومبرغ". وبحسب الوكالة، فإن دول الخليج تريد أيضاً أن ترى أن الدولة الواقعة في شمال أفريقيا اتخذت خطوات جادة في شأن الإصلاحات التي وعدت بها صندوق النقد الدولي لتأمين الحصول على حزمة إنقاذ بقيمة ثلاث مليارات دولار.

وتشمل التغييرات الرئيسة الحد من مشاركة الدولة في الاقتصاد وضمان المزيد من الشفافية حول الأوضاع المالية للشركات المملوكة للدولة والشركات غير المدرجة في البورصة.

ضغوط متزايدة

ويتعرض الاقتصاد المصري البالغ حجمه 400 مليار دولار لضغوط متزايدة بسبب الصدمات الناجمة عن الغزو الروسي لأوكرانيا، الذي أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود، خاصة أن مصر تعد من أكبر مستوردي القمح في العالم. ومن المرجح أن يؤدي تأخير الحصول على التمويل لفترة طويلة إلى تعميق الأزمة الاقتصادية وزيادة الضغط على الجنيه المصري. وتعهدت السلطات المصرية بالتزام تطبيق

سعر صرف مرن للعملة المحلية، في ظل الانخفاضات الحادة التي شهدها الجنيه تلاها فترات طويلة من الاستقرار.

وتبدو الدول الخليجية التي وفرت الودائع والنفط خلال الأزمات السابقة عازمة على تحقيق عوائد ملموسة على الاستثمار. قد يؤدي ذلك إلى تعميق مشاركتها في القطاع الخاص المصري، الذي يرى أنه يواجه منافسة غير عادلة من جانب الشركات المملوكة للدولة، لا سيما تلك التابعة للجيش، مما يعتبر تحدياً أمام الاستثمارات الأجنبية واسعة النطاق. وبدأت بوادر التحول في الظهور أواخر 2019، عندما أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي عن طرح بعض الشركات المملوكة للقوات المسلحة في البورصة، والتي تتنوع أعمالها بين مواد البناء، والمواد الغذائية ،والتعدين، والبتروكيماويات. وأكد صندوق النقد الدولي ترحيبه بهذه المبادرة، ووضع مبادئ إرشادية مثل تقديم الحسابات المالية للشركات المملوكة للدولة إلى وزارة المالية.

تكثيف الجهود

وقال الباحث الاقتصادي هاني جنينة، إن الحكومة المصرية تكثف جهودها أخيراً بهدف تنشيط وعودة الاستثمارات الأجنبية إلى السوق، بعد الإجراءات التي اتخذتها أخيراً بشأن توفير الدولار في البنوك، واعتماد سعر الصرف المرن. وأضاف أن هناك بعض النشاط بأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وهو تأسيس شركة لأول مرة لغرض الاستثمار بمصر، موضحاً أن ذلك يقتصر حالياً على قطاع البترول والغاز باعتباره قطاعاً ينسم بالعقود الواضحة مع الهيئة العامة للبترول، إذ إنها تعطي المرونة في اللجوء للتحكيم الدولي حال حدوث أي خلافات. وبين أن النوع الآخر من الاستثمارات الأجنبية بمصر هو إعادة استثمار أرباح الشركات الأجنبية العاملة بمصر وهو يظهر ضعفاً بالوقت الحالي، إذ إن الشركات الأجنبية بمصر تقوم بتحويل أرباحها والتي تفوق مديونيات مصر بثلاثة أضعاف للشركة الأم

بالخارج. وأشار جنينة إلى أن هناك نوعاً ثالثاً من الاستثمار الأجنبي المباشر وهو ما يتوقع له الزخم بشكل قوي الفترة المقبلة، والذي ينم من خلال الاستحواذ على حصص تفوق الـ 10 في المئة بشركات مطروحة للاكتتاب العام، خصوصاً الشركات التي تستطيع توليد أرباحها بالدولار وليس بالعملة المحلية كالموانئ وغيرها التي لها أنشطة تصديرية. ولفت إلى أن قطاع الخدمات يعتبر أحد أهم القطاعات توفيراً لفرص الاستثمار في مصر حالياً، إذ يتجاوز قطاع التصنيع في الوقت الحالي، فلا تحتاج إلى أي مدخلات سوى العملة والطاقة.

وتوقع هاني جنينة عودة الاستثمارات الأجنبية في أدوات الدين المحلية في الربع الثاني من عام 2023، لكن بوتيرة محدودة، وذلك بفضل الإصلاحات التي اتخذتها مصر فيما يتعلق بمرونة سعر الصرف.

وقال العضو المنتدب لقطاع الدخل الثابت والأسواق المالية في بنك الاستثمار "أن آي كابيتال" محمد الشربيني، إن مصر تأتي في مرتبة متقدمة قارياً بصفة عامة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما تتمتع به من مميزات جغرافياً وديموغرافياً. وأوضح الشربيني أن الحكومة المصرية استطاعت جذب عديد من الاستثمارات الأجنبية سواء في مجال الغاز والبترول أو البتروكيماويات وأيضاً قطاع الطاقة الخضراء، بالإضافة إلى عديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وتابع الشربيني "نظراً إلى التحديات الاقتصادية العالمية والمحلية التي يمر بها العالم حالياً نجد أيضاً تحديات في جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية لكن الفرصة كبيرة بمصر، خصوصاً مع خطة الحكومة للإصلاح الهيكلي للاقتصاد المصري وكذلك وثيقة سياسة ملكية الدولة". ولفت إلى أن هناك عدداً من المعوقات يأتي على رأسها سعر الصرف، ولكنها معوقات وقتية في طريقها إلى الحل، والمستثمر بصفة عامة يعلم جيداً مشاكل الاستثمار وطرق التعامل معها لتحقيق هدفه.

وتوقع الشربيني أن تشهد مصر مزيداً من جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العامين المقبلين بحجم كبير يفوق ما كان يتم خلال العقد السابق.

استقرار سعر العملة

وبدورها، قالت محللة الاقتصاد الكلي والبنوك في شركة "أتش سي للأوراق المالية" هبة منير، إن عودة الاستثمار الأجنبي مرهونة باستقرار سعر الجنيه المصري أمام الدولار الأميركي. وأكدت منير أنه لا يزال هناك مزيد من النجاح مرهون بالبدء في تنفيذ برنامج الطروحات بشركات القطاع العام والشركات الحكومية، وكذلك كبح الارتفاعات المتتالية في معدل التضخم وتوافر السلع الأساسية عند مستويات سعرية مستقرة. ولفتت إلى أن هذا الأمر سيكون له تأثير إيجابي في سد الفجوة التمويلية وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية.

سياسة الانتظار والترقب

ويرى المحلل الاقتصادي المتخصص في شؤون الأسواق الناشئة، زياد داوود أن اتباع المستثمرين الدوليين سياسة "الانتظار والترقب" قد يؤدي إلى زيادة الضغط على الجنيه المصري. وتابع داوود في تحليل نشرته "بلومبرغ إيكونوميكس"، "يمتد هذا الوضع إلى الديون المصرية، إذ يؤدي نقص السيولة وضعف العملة إلى زيادة أعباء خدمة القروض الخارجية".

فوائد الاستثمار الأجنبي

ومن جهته عدد الباحث الاقتصادي إيهاب رشاد، فوائد الاستثمار الأجنبي في تحسين الرفاهية وفتح أسواق تصدير جديدة. وأضاف رشاد أن الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة تسهم أيضاً في ضبط سعر الصرف بشكل موقت في حال تدفقات من الخارج إلى الداخل، مما يسهم في تقوية العملة المحلية عبر زيادة بيع الدولار وشراء الجنيه المصري من البنوك من أجل الاستثمار في أذون وسندات الخزانة.

5. هذه أهم فرص الاستثمار الجاذبة في مصر حالياً[59]

10 فبراير 2023

تكثف الحكومة المصرية جهودها لتشيط وعودة الاستثمارات الأجنبية إلى السوق المصرية، بعد الإجراءات التي اتخذتها مؤخرا بشأن توفير الدولار في البنوك، واعتماد سعر الصرف المرن.

وأمس قال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، إن بلاده تحتاج استثمارات 100 مليار دولار على مدى 5 سنوات لسد الفجوة الاستيرادية والتي تصل إلى نحو 30 مليار دولار سنويا، لافتا إلى استعداد الدولة لتقديم كافة التسهيلات اللازمة في هذا الشأن .

ويتصدر قطاع الخدمات أهم وأبرز فرص الاستثمار في مصر حالياً، وفقا للخبير الاقتصادي هاني جنينة الذي أوضح في حديثه لـ "العربية. نت"، أن القطاع الخدمي يتجاوز قطاع التصنيع في الوقت الحالي، حيث لا تحتاج لأي مدخلات سوى العمالة والطاقة، مضيفا: "بالفعل لدينا عمالة وفيرة ولدينا طاقة قادرة على تغطية أي توسعات استثمارية جديدة." وأشار إلى أن القطاع اللوجيستي وإدارة الموانئ والسياحة تأتي في المرتبة الثانية، حيث لا تتطلب هذه القطاعات مدخلات بالعملة الصعبة، وعلى العكس فإنها توفر الدولار في السوق المصرية.

وقال جنينة: "إذا نظرنا إلى تقرير ميزان المدفوعات الأخير، فإن البيانات تشير إلى أن قطاع السياحة ساهم في توفير ما بين 8 إلى 9 مليارات دولار، كما وفرت قناة السويس ما يقرب من 8 مليارات دولار، دون تحميل الحكومة مسؤولية توفير أي عملة صعبة."

[59] هذه أهم فرص الاستثمار الجاذبة في مصر حالياً (alarabiya.net)

وبين أنه بالنظر إلى قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة، فإن الأرقام تشير إلى القيام بتصدير منتجات بنحو 2 مليار دولار، لكن في المقابل فقد بلغت قيمة مدخلات القطاع نحو مليارى دولار، ما يعني أنه لا يوجد عائد دولاري من هذا القطاع.

ولفت جنينة إلى أن هناك أيضا نموا قويا بالقطاع المالي غير المصرفي في ظل تحركات البنك المركزي المصري والتوسع في تطبيق الشمول المالي، مؤكدا أن هذا القطاع يمتلك فرصاً استثمارية ضخمة وواعدة. وذكر أن قطاع الصناعة في مصر يمتلك ميزة نسبية في ظل تحركات الدول لزيادة صادراتها، حيث لدى مصر الغاز الطبيعي والموقع الجغرافي المتميز، ما يعزز من تحول مصر إلى موقع استراتيجي في القارة الإفريقية.

وأكد جنينة أن مصر تمتلك فرصاً جيدة فيما يتعلق باستثمارات الهيدروجين الأخضر، وأخرى في قطاع الأسمدة، مشيرا إلى أنه من المقرر أن يتم خلال الشهر المقبل افتتاح أكبر مصنع سماد في المنطقة بتكلفة استثمارية ضخمة، في ظل البنية التحتية الضخمة التي أنفقت عليها الحكومة المصرية مبالغ كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية، وأصبح من الممكن الاستفادة منها في ظل تنويع وجذب الاستثمارات.

وقبل أيام، كشف وزير المالية عن تحركات الحكومة لتعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تنفذ الدولة الإصلاحات لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ودعم وتنافسية المُنتجات المصرية، بما يُعزز نمو الصادرات ، مع جهود تحسين بيئةِ الأعمال. وقال إن الحكومة ماضية بالوصول بالصادرات المصرية إلى 100 مليار دولار سنويا عبر العديد من المحفزات التصديرية، وتوفير السيولة النقدية اللازمة لدوران عجلة الإنتاج، وتعزيز تنافسية المنتجات المصرية في الأسواق العالمية وصرف دعم الصادرات في نفس عام التصدير!

استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبى المباشر الى مصر

إعداد

حسين عبد المطلب الأسرج

ماجستير الاقتصاد-جامعة الزقازيق

دبلوم معهد التخطيط القومى

باحث اقتصادى بوزارة التجارة الخارجية والصناعة المصرية

E_Mail:hossien155@yahoo.com

MOBILE:(002)(0106237534)

لقراءة الدراسة اضغط الرابط التالي:

استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

https://youtu.be/3en-hXgckxQ

https://youtu.be/7rHq30uHP_U?si=5Un_CSJuazOugv0I

الفصل الرابع عشر

مشكلة "المشروعات القومية" وعدم وضوح أولوياتها وجدوى بعضها والعائد منها

مشروع "مدينتي"

1. كتابي عن "مصر ومشروعاتها العملاقة"

لقراءة الكتاب وتحميله اضغط الرابط التالي:

مصر ومشروعاتها العملاقة – علي السلمي – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

2. مشروعات مصر العملاقة.. ما مصيرها بعد تعويم الجنيه؟[60]

13مارس 2022

ارتفع حجم الاستثمارات الحكومية في موازنة مصر

بالتزامن مع إنجاز مصر عدة مشاريع كبرى في البنية التحتية والتنمية، واجه الاقتصاد المصري تحديات جائحة كورونا، وفي ذيلها تداعيات حرب أوكرانيا وتخفيض سعر الجنيه مقابل الدولار، مما دفع للتساؤل ما إذا كان يلزم مراجعة الأولويات في تنفيذ هذه المشروعات الآن.

وارتفع حجم الاستثمارات الحكومية، في موازنة العام 2021- 2022، من 8.4 بالمئة عام 2014 إلى 19.5 بالمئة. وتستحوذ مشروعات شبكة الطرق، ومشروع حياة كريمة الخاص برفع كفاءة ومستوى معيشة الريف، على حجم إنفاق هائل، وهي مشروعات واسعة الانتشار وضخمة التنفيذ، وتمس الحياة المباشرة للمصريين، بحسب دراسة للمركز المصري للدراسات الاقتصادية.

[60] مشروعات مصر العملاقة.. ما مصيرها بعد تعويم الجنيه؟(snabusiness.com)

وتقول عبلة عبد اللطيف، المديرة التنفيذية ومديرة البحوث بالمركز المصري، لموقع "سكاي نيوز عربية"، إن حجم استثمارات شبكة الطرق يبلغ 740 مليار جنيه، ففي حين تقدر استثمارات مشروع حياة كريمة بنحو 700 مليار جنيه على 3 مراحل، يستفيد منها 60 مليون مواطن في 4584 قرية.

وتلفت الباحثة إلى الطابع التكاملي لهذه المشروعات؛ حيث يقوم إحداها بتغذية الآخر، إلا أنها دعت لمراجعة أولويات مشروعات البنية التحتية وتنفيذ الأكثر إلحاحا، خاصة في المشروعات الجديدة، وذلك بعد تعويم العملة المحلية أمام الدولار، وضربت مثلا بمشروعات إنشاء المباني الحكومية الجديدة، والتي تستحوذ على 70 بالمئة من الإنفاق الحكومي في موازنة السنة المالية الحالية.

أما بالنسبة للمشروعات الجاري تنفيذها، فدعت دراسة المركز المصري لاستكمال ما بدأ منها، مع مراعاة العمل على تحقيق الهدف من إنشائها لتعوض ما أنفق فيها، مثل المشروع القومي للطرق الذي يعد جذب الاستثمارات أحد أهدافه.

تعويض ما فات

من جانبه، يرى أسامة عقيل، أستاذ هندسة الطرق والنقل بجامعة عين شمس، أن جهود الحكومة في المشروع القومي للطرق، الذي يتضمن تنفيذ شبكة من الطرق يبلغ طولها 7500 كيلومتر، تعادل حجم ما تم تنفيذه في مصر من شبكة طرق على الإطلاق، ما يعني نقلة كبيرة في الاقتصاد المصري.

وفي حديثه لموقع "سكاي نيوز عربية"، أرجع عقيل أسباب الإسراع في تنفيذ هذا الحجم من الطرق بإنفاق ضخم في فترة قصيرة، إلى محاولة الحكومة تعويض التأخر في تطوير الطرق خلال الـ 30- 40 عاما الماضية، وهو ما كان يمثل عائقا أمام التنمية إذا لم يتم تنفيذها الآن بهذه السرعة.

وأعطى مثالا بأن دراسات البنك الدولي والجهات البحثية تشير إلى أن مصر تخسر 4 مليار دولار سنويا نتيجة الاختناقات المرورية.

كما لفت عقيل إلى أن المدن الجديدة الجاري إنشاؤها تحتاج شبكة طرق تربطها ببقية مناطق الدولة، حتى لا يتكرر الخطأ السابق بإنشاء مدن دون تجهيز شبكة طرق ملائمة؛ مما يؤدي لعزلها.

مشروعات ضرورية

وتتفق إيمان حلمي، اقتصادي أول بالبنك الدولي، مع هذا الرأي، قائلة لـ "سكاي نيوز عربية"، إن تطوير البنية التحتية من خلال هذه المشاريع الكبرى، يربط الأسواق ببعضها، وتخلق فرص عمل، وتحسن الدخل، وهو ما ظهر في تحسن أوضاع مصر مقارنة بدول أخرى.

وعن مشروع "حياة كريمة" لتطوير القرى، أشارت الباحثة إلى أن الإحصاءات الرسمية تقول إن 30 بالمئة من المصريين يقعون تحت خط الفقر، وهو ما استدعى تنفيذ هذا المشروع لتحسين حياة المواطنين في الريف والمناطق الفقيرة.

وإلى جانب المشروعات السابقة، أولت الحكومة منذ عام 2015 اهتماما خاصا بمشروعات زيادة الرقعة الزراعية عبر مشروعات زراعة "المليون ونصف فدان"، و"الدلتا الجديدة"؛ لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الرئيسية وتقليل استيرادها، ومشروعات الاستزراع السمكي، وإنشاء مدينة لصناعة الأغذية، والمشروع القومي لبناء الصوامع لتخزين القمح، وهي التي ساعدت في الحد من تأثير الأزمات الخارجية والمحلية الأخيرة، وحافظت على استمرار امتلاء الأسواق بالسلع رغم صعوبة استيراد بعضها، مثل القمح والزيوت بعد حرب أوكرانيا.

3. الأزمة الاقتصادية.. هل تربك حسابات مشروعات مصر العملاقة؟[61]

تعاني مصر، مثل دول كثيرة، من أزمة اقتصادية حادة مع ارتفاع معدلات التضخم وتدني قيمة الجنيه، فكيف سيؤثر ذلك على المشروعات العملاقة مثل "العاصمة الإدارية الجديدة" خاصة مع تكهنات عن ربط دول الخليج مساعداتها للقاهرة بشروط؟

في طريقه من منزله بمنطقة "حدائق الأهرام" غرب القاهرة إلى العمل في حي "التجمع الخامس" الراقي شرق القاهرة، يرصد المحاسب أحمد على نحو شبه يومي أعمال التشييد والبناء لتنفيذ "المشروعات العملاقة" التي تقوم بها الحكومة المصرية منذ سنوات.

وفي مقابلة مع DW عربية، قال أحمد ، الذي طلب عدم الكشف عن هويته ،"بالتأكيد هذه مشروعات هامة إذا كانت لها دراسة جدوى للاستفادة منها وفي هذه الحالة سيكون لها تأثير قوي على الاقتصاد المصري مستقبلا ، إلا اني اختلف مع الحكومة في ترتيب الأولويات."

وأضاف "أعتقد أن العاصمة الإدارية الجديدة مشروع هام إلا أنه كان من الأفضل تأجيله وتقديم المبالغ التي تم صرفها عليه لأمور أجدها ذات أهمية أكبر من وجهة نظري الشخصية مثل الاستثمار في الزراعة والصناعة وبناء المصانع."

ويعد مشروع "العاصمة الإدارية الجديدة" أحد المشاريع العملاقة التي شرعت الحكومة المصرية في بنائها والتي شملت أيضا توسيع قناة السويس وشق طرق واسعة النطاق مما دفع الحكومة إلى إنفاق عشرات المليارات من الدولارات لتنفيذها.

---

[61] الأزمة الاقتصادية.. هل تربك حسابات مشروعات مصر العملاقة؟ | سياسة واقتصاد | تحليلات معمقة بمنظور أوسع من DW | DW | 12.02.2023

ويرى عمرو عادلي، أستاذ مساعد في قسم العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، إن هذه المشروعات العملاقة كان لها "الأثر الإيجابي في رفع معدلات النمو والتشغيل بعد التباطؤ الاقتصادي بين عامي 2011 و2015 مما أدى إلى رفع معدلات الاستثمار."

لكن عادلي، مؤلف كتاب "الرأسمالية المهشمة: الأصول الاجتماعية لفشل بناء السوق في مصر"، قال في مقابلة مع DW عربية إن المشكلة أن جُل هذه المشروعات كان في "قطاعات غير تجارية مثل التشييد والبناء." وأضاف "هذه قطاعات لا تسهم بشكل مباشر لا في زيادة الصادرات ولا في تخفيض الواردات، وهو ما انعكس على استمرار العجز في الميزان الجاري دون تغيير كبير منذ تبني برنامج صندوق النقد في نهاية 2016."

قرارات اقتصادية أم سياسية؟

ومنذ بدء مصر في تنفيذ المشروعات العملاقة عام 2015، ما زال الجدل داخل المجتمع حيالها إذ يرى أنصار الرئيس عبد الفتاح السيسي أن هذه المشروعات تخلق فرص عمل جديدة وتعالج نواقص البنية التحتية وستقضي على الفوضى العمرانية والازدحام خاصة في القاهرة، التي هي واحدة من أكثر العواصم ازدحاما بتعداد سكاني يتجاوز عتبة الـ 20 مليون نسمة.

بيد أنه في المقابل، يشكك المنتقدون في جدوى هذه المشاريع العملاقة وسط تساؤلات حيال سبب ضخ الحكومة عشرات المليارات من الدولارات في هكذا مشاريع في وقت تكافح فيه مصر لاحتواء عبء ديونها وتوفير الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم لتعداد سكاني يبلغ أكثر من مئة مليون نسمة.

بدوره، يرى تيموثي قلدس، زميل السياسات في "معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط" ومقره الولايات المتحدة، أن القرار وراء تنفيذ بعض مشاريع البنية التحتية "سياسي أكثر من كونه قرارا اقتصاديا".

وفي مقابلة مع DW عربية، قال "تم إطلاق العاصمة الإدارية الجديدة التي ستتكلف حوالي 50 مليار دولار قبل فترة وجيزة من لجوء مصر إلى صندوق النقد الدولي للحصول على خطة إنقاذ طارئة".

وأضاف "شرعت الحكومة بعد ذلك في بناء أطول برج في إفريقيا في العاصمة الإدارية الجديدة بالإضافة إلى مشروع المونوريل (خط قطار كهربائي أحادي الخط)، الذي سيكون أطول خطوط المونوريل في العالم وكلاهما يفتقدان المنطق الاقتصادي نظرا لبناء المشروع في منطقة صحراوية مترامية الأطراف."

وتتفق في هذا الرأي كريستين سميث ديوان، الباحثة البارزة في معهد دول الخليج العربية في واشنطن. وقالت في مقابلة مع DWعربية "أعطت (الحكومة المصرية) الأولوية للعاصمة الإدارية الجديدة وغيرها من المشاريع الحضرية ذات الصلة رغم الانتقادات والضغوط على موارد البلاد المالية."

السيسي يدافع عن سياسته

وفي أواخر يناير الماضي، دافع السيسي عن المشروعات العملاقة حيث أكد أنها ليست السبب وراء الاضطرابات الاقتصادية التي أدت إلى انخفاض قيمة العملة المحلية وتسارع التضخم.

وخلال الاحتفال بيوم الشرطة الذي يوافق 25 يناير ذكرى انطلاق ثورة يناير التي أطاحت بالرئيس الأسبق حسني مبارك في 2011، تحدث السيسي عن الاستثمارات التي جرى ضخها في شبكة الكهرباء في بداية حكمه والتي نتج عنها فائض كبير في الطاقة.

وقال السيسي "هل كان ممكن النهاردة واحنا كان عندنا أزمة كهرباء إنه ما ينمش عمل التطوير للبنية الأساسية في الكهرباء علشان تجابه الطلب وأيضا التنمية اللي بنستهدفها ؟ . .الخلاصة اللي أنا عايز أقولها إنه ما كنش عندنا ترف أو سوء تقدير في الموضوع."

ما مصير المشروعات العملاقة؟

بالتزامن مع إنجاز مصر عدة مشاريع كبرى في البنية التحتية والتنمية، واجه الاقتصاد المصري الكثير من الضغوط بداية مع تحديات جائحة كورونا ثم تداعيات حرب أوكرانيا وتخفيض سعر الجنيه مقابل الدولار.

ويعتقد عمرو عادلي، أستاذ مساعد في قسم العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، أن الأزمة الاقتصادية سوف تلقي بظلالها على مسار تنفيذ المشروعات العملاقة.

وقال "أعتقد أن الأزمة الاقتصادية الحالية ستؤثر في الأغلب على الاستمرار في هذه المشروعات خاصة تلك التي تعتمد على مكون دولاري في صورة معدات أو تكنولوجيا مستوردة أو معتمدة على ائتمان خارجي للتنفيذ." وأضاف "حتى المشروعات الأخرى غير المرتبطة ارتباطا مباشرا بالاستيراد مثل البناء والتشييد قد لا تتعرض لنفس الضغط المباشر، لكنها بالتأكيد ستعاني من ارتفاع التضخم ما قد يدفعها للركود، وبالتالي تضعف قدرة الدولة على مواصلة تمويل مشروعات البنية الأساسية المرتبطة بها". وأصدرت الحكومة الشهر المنصرم أمرا بتأجيل المشروعات التي تحتوي على مكون كبير من العملات الأجنبية وخفض الإنفاق غير الضروري فيما تعهدت في خطاب نوايا صادر بتاريخ 30 نوفمبر للحصول على حزمة إنقاذ مالي من صندوق النقد الدولي بقيمة ثلاث مليارات دولار، بإبطاء وتيرة الاستثمار في المشروعات العامة بما في ذلك المشروعات القومية وذلك للحد من الضغوط على سوق الصرف الأجنبي والتضخم.

وفي ذات السياق، يعتقد تيموثي قلدس، زميل السياسات في "معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط" ومقره الولايات المتحدة، أن إصرار صندوق النقد الدولي على "كبح جماح الإنفاق على المشاريع العملاقة" تحمل انتقادات ضمنية لأسلوب الحكومة المصرية السابق في تحقيق النمو.

وأضاف "يوضح برنامج صندوق النقد الدولي أن الإنفاق المستقبلي على المشاريع الكبيرة تحتاج إلى التبرير الاقتصادي، مما يرسل إشارة واضحة مفادها أن المشاريع السابقة كانت غير سليمة اقتصاديا وغير مبررة وذلك وفقا لتقييم صندوق النقد الدولي."

من جانبها، تؤكد الحكومة المصرية أن المشروعات العملاقة غير منحصرة في مشاريع البُنى التحتية، إذ تقول إنها ترمي إلى زيادة الرقعة الزراعية من خلال مشروعي "المليون ونصف فدان" و"الدلتا الجديدة" فضلا عن مشروع لبناء صوامع من أجل تخزين القمح حيث تعد مصر أكبر مستورد للقمح في العالم.

وفي منتصف العام الماضي، أبرمت شركة سيمنز الألمانية اتفاقا مع الحكومة المصرية على بناء شبكة سكك حديدية للقطارات فائقة السرعة بطول ألفي كيلومتر من المتوقع أن تكون سادس أكبر نظام للسكك الحديدية عالية السرعة في العالم.

المشروعات العملاقة.. هل هي السبب؟

ويرى قلدس أن "الإنفاق الاستثنائي" على تنفيذ بعض المشاريع العملاقة "ساهم في أزمة الديون في مصر"، محذرا من أن الأمر "قد يعمق التحديات الاقتصادية في البلاد."

وقال إن "الفشل في استثمار أموال الدولة بشكل أكثر حكمة في المشاريع والبرامج التي يمكن أن تحسن الميزان التجاري لمصر جعل الأزمات المستقبلية أمرا لا مفر منه بشكل أساسي."

ووفقا لتقديرات البنك الدولي فإن ثلث سكان مصر البالغ عددهم 104 ملايين يعيشون تحت خط الفقر بينما ثلث آخر "معرضون لأن يصبحوا فقراء."

وأفادت دراسة نشرت عام 2020 بأن متوسط الأجور في مصر يبلغ 69 ألف جنيه سنويا (2300 دولار) في معدل أعلى قليلا من خط الفقر الذي حدده البنك الدولي والذي يصل إلى 3,8 دولار يوميا.

وتزايدت مناعب الاقتصاد المصري مع بلوغ عبء الديون مستويات قياسية خلال السنوات الماضية خاصة مع وصول الجنيه إلى أضعف مستوياته منذ تعويمه عام 2016.

المساعدات الخليجية... إلى متى؟

ويقول اقتصاديون إن مصر قد تكون في حاجة إلى "دعم خارجي إضافي" لخدمة الديون مع تزايد عجز الحساب الجاري وسط غموض حيال الخطوات التي سوف تقوم بها دول الخليج التي ما زالت الأكثر دعما لمصر حيث قدمت مساعدات في السابق للقاهرة في شكل ودائع ومنح وإمدادات طاقة فضلا عن ضخ استثمارات ضخمة.

بيد أن شكل المساعدات الخليجية لمصر قد لا يكون كسابق عهده، وفقا لما ذكرته كريستين سميث ديوان، الباحثة البارزة في معهد دول الخليج العربية في واشنطن.

وقالت "قامت دول الخليج مثل السعودية مؤخرا بتمديد شروط تقديم مساعدات لدعم مصر في تعزيز التمويل الخارجي، لكنها تقول أيضا إن المساعدات المستقبلية ستأتي بمزيد من الشروط".

وكان وزير المالية السعودي محمد الجدعان قد تحدث عن تغيير في النهج الذي دأبت عليه الرياض منذ عقود في تقديم مساعدات ومنح لبلدان عديدة في منطقة الشرق الأوسط لا سيما مصر ولبنان فيما كان معظم المساعدات في صورة منح مباشرة وودائع مصرفية غير مشروطة. وقال الجدعان "إننا اعتدنا تقديم منح ومساعدات مباشرة من دون شروط، ولكن نغير ذلك. نعمل مع مؤسسات متعددة الأطراف لنقول بالفعل إننا نحتاج إلى رؤية إصلاحات. نفرض ضرائب على شعبنا ونتوقع من الآخرين فعل الأمر نفسه وأن يبذلوا جهداً. نريد المساعدة لكننا نريد منكم الاضطلاع بدوركم".

الفصل الخامس عشر

مشكلة إسرائيل والعدوان المستمر على فلسطين!!!!!!

العدوان الصهيوني على غزة المستمر منذ 7 أكتوبر 2023

1. [62]ما هي الأسباب التي دفعت حماس لشن هجومها الخاطف على إسرائيل؟

10 أكتوبر 2023

تقول حماس إن هناك عدة أسباب تقف وراء هجومها

كان الهجوم الذي شنته حركة حماس على إسرائيل في 7 أكتوبر غير مسبوق من حيث الحجم والعنف، وجاء دون سابق إنذار، لكنه جاء نتيجة لعقود من التوتر بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وتقول حماس إن هناك عدة أسباب وراء هجومها، نستعرض هنا أربعة منها .

غزة

يبلغ طول قطاع غزة 41 كيلومتراً وعرضه 10 كيلومترات ويقع بين إسرائيل ومصر والبحر الأبيض المتوسط، وهو موطن لحوالي 2.3 مليون شخص ولديه واحدة من أعلى الكثافات السكانية في العالم. ويعتمد نحو 80 في المئة من سكان غزة على المساعدات الدولية، بحسب الأمم المتحدة، كما يعتمد نحو مليون شخص على المساعدات الغذائية اليومية. وهذا يعني أن الحياة اليومية للأشخاص الذين يعيشون هناك صعبة، ووفقاً للأمم المتحدة، ففي عام 2021 لم تكن الطاقة متاحة لسكان القطاع إلا لمدة 13 ساعة يومياً. وتقول منظمة الصحة العالمية إن الإنسان تحتاج إلى 100 لتر من الماء يومياً للشرب والغسيل والطبخ والاستحمام، فيما يبلغ متوسط الاستهلاك في غزة حوالي 88 لتراً .

[62] حرب غزة: ما هي الأسباب التي دفعت حركة حماس لشن هجومها الخاطف على إسرائيل؟ BBC News - عربي

https://youtu.be/VA9GUAmEhno

2 ما فرص إسرائيل في تدمير مناهة الأنفاق تحت قطاع غزة؟ [63]

13 أكتوبر 2023

قالت إسرائيل إنها تقصف أجزاء من مناهة سرية من الأنفاق بنتها حماس تحت قطاع غزة، في إطار الرد على الهجوم غير المسبوق الذي شنته الحركة الإسلامية الفلسطينية عبر الحدود يوم السبت الماضي.

وقال متحدث باسم الجيش الإسرائيلي في مقطع فيديو يوم الخميس: "فكر في قطاع غزة كطبقة واحدة للمدنيين ثم طبقة أخرى لحماس. نحن نحاول الوصول إلى الطبقة الثانية التي بنتها حماس". وزعم أن "هذه ليست مخابئ للمدنيين في غزة. إنها فقط لحماس والإرهابيين الآخرين حتى يتمكنوا من الاستمرار في إطلاق الصواريخ على إسرائيل، والتخطيط لعمليات، وإطلاق الإرهابيين داخل إسرائيل".

[63] حرب غزة: ما فرص إسرائيل في استهداف مناهة الأنفاق التابعة لحماس؟ BBC News - عربي

3 زعيم حماس يقول إن إسرائيل أخفقت في تدمير شبكة أنفاق غزة[64]

يحيى السنوار: زعيم حماس يقول إن إسرائيل أخفقت في تدمير شبكة أنفاق غزة

5 يونيو 2021

قال رئيس حركة حماس في غزة، يحيى السنوار، إن إسرائيل أخفقت في القضاء على شبكة الأنفاق، التي كانت ضمن أهدافها الرئيسية للهجمات الإسرائيلية على قطاع غزة الشهر الماضي.

وكان هذا خطأ آخر يزعم فيه السنوار النصر، حيث أورد فيه سجلا لما وصفه بأنه إحباط حماس أهداف إسرائيل العسكرية.

وقال السنوار إن أقل من ثلاثة في المئة من شبكة الأنفاق الضخمة التي شيدتها حماس قد تم تدميرها، وهو ما يتعارض مع تأكيد إسرائيل أن غاراتها الجوية تسببت في أضرار غير مسبوقة لحماس.

ووصف الجولة الأخيرة من القتال بأنها تجربة تمكنت فيها حماس من اختبار قدراتها العسكرية.

وقال إن الحركة خرجت أقوى من الصراع، وأكتسبت الحق في المطالبة بإعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية، التي وصفها بأنها ليست أكثر من كلمات جوفاء دون مشاركة حماس والجهاد الإسلامي وفصائل أخرى.

وبلغ عدد ضحايا الهجمات الإسرائيلية في غزة 192 شخصا، بينهم 58 طفلا و34 سيدة بالإضافة إلى 1235 إصابة بجراح مختلفة، وفقا للسلطات الصحية في غزة.

وتقول إسرائيل إن من بين القتلى عشرات المسلحين.

---

[64] يحيى السنوار: زعيم حماس يقول إن إسرائيل أخفقت في تدمير شبكة أنفاق غزة BBC News - عربي

وكان القتال قد اندلع بين إسرائيل وحماس بعد أيام من تصاعد الاشتباكات بين الفلسطينيين والشرطة الإسرائيلية في مجمع المسجد الأقصى في القدس الشرقية.

وطالبت حماس إسرائيل بإبعاد الشرطة من هناك ومن حي الشيخ جراح القريب الذي تقطنه أغلبية عربية حيث تواجه العائلات الفلسطينية الطرد من قبل المستوطنين اليهود. وأطلقت حماس صواريخ عندما لم تجد انصياعا لتحذيراتها.

وكان الغضب الفلسطيني قد أذكته أسابيع من التوتر المتصاعد في القدس الشرقية، التي أشعلتها سلسلة من المواجهات مع الشرطة منذ بداية شهر رمضان المبارك في منتصف أبريل.

وزاد من تأجيج الغضب التهديد بإجلاء العائلات الفلسطينية من منازلها في القدس الشرقية من قبل المستوطنين اليهود واحتفال إسرائيل السنوي باحتلالها القدس الشرقية في حرب عام 1967 في الشرق الأوسط، المعروف باسم يوم القدس.

وينطوي مصير المدينة، بأهميتها الدينية والوطنية العميقة لكلا الجانبين، على أهمية كبيرة في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني المستمر منذ عقود. وقد ضمت إسرائيل القدس الشرقية فعليا في عام 1980 واعتبرت المدينة بأكملها عاصمتها، على الرغم من أن الغالبية العظمى من الدول الأخرى لم تعترف بذلك.

وضمت إسرائيل القدس الشرقية فعليا في عام 1980 واعتبرت المدينة بأكملها عاصمتها، على الرغم من أن الغالبية العظمى من الدول الأخرى لم تعترف بذلك. ويطالب الفلسطينيون بأن يكون النصف الشرقي من القدس عاصمة دولتهم المأمولة.

4 داخل أنفاق غزة، المسلحون يستعدون لـ "الحرب القادمة"[65]

28 فبراير 2015

تختفي حركة الجهاد مدافع الهاون تحت الأرض، لتتفادى كشفها من جانب إسرائيل

داخل بستان من أشجار الزيتون، بالقرب من منازل المواطنين جنوبي قطاع غزة، تنفتح طبقات الأرض بسهولة، لتكشف عن مشهد يرعب إسرائيل.

حفرة عميقة بها مدفع هاون عيار 120 مليمتر، وثلاثة مسلحين من حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية.

ويرتدي الرجال، الذين كانوا بكامل أسلحتهم ويلبسون زيا عسكريا، بطاريات إضاءة في رؤوسهم، ويتحركون بسرعة في حركات مدربين عليها جيدا، حيث يحملون ويفرغون القذائف من كومة قذائف هاون كانت خلفهم.

إنه استعراض للجاهزية والقوة، استعدادا للحرب القادمة مع إسرائيل. الحرب التي يعتقد كلا الجانبين، المسلحون والجيش الإسرائيلي على الجانب الأخر من الحدود، أنها قد تحدث قريبا.

وتقع حفرة الهاون المخفية إلى جانب الحدود مع إسرائيل مباشرة، أو هكذا أخبروني.

---

[65] داخل أنفاق غزة، المسلحون يستعدون لـ" الحرب القادمة BBC News - "عربي

لا أستطيع الجزم بذلك تماما، لأن المسلحين عصبوا عيني، وفتشوني بحثا عن أي أجهزة تتبع، كما منعوني من اصطحاب هاتفي النقال خلال تلك الرحلة.

وتهدف حركة الجهاد، التي يعتبرها الغرب جماعة إرهابية، إلى القضاء على دولة إسرائيل.

عصب المسلحون عيني كوينتين سومرفيل، قبل اصطحابه إلى النفق

وخلف موقع إطلاق النار تجد ساترا ترابيا صغيرا يؤدي إلى نفق تم حفره في الأرض، وهو أكبر وأعمق وقد يصل عمقه إلى عشرين مترا. وحوائط النفق مبنية بالإسمنت، وله سقف مقوس مرتفع، يسمح لمقاتلي الحركة أن يقفوا فيه بكامل طولهم وأن يجروا خلاله.

هذا هو طريقهم للهروب، عبر الجري لمئات الأمتار، ومخرجه أو مخارجه غير معروفة.

وتومض حوائط النفق المبنية بشكل جيد، بسبب انعكاسات الأضواء التي تولدها بطارية سيارة، وتمتد بطول النفق.

وينسم هواء النفق العميق بالبرودة.

وقال لي أحد مقاتلي الحركة واسمه المستعار أبوحمزة، وكان واقفا داخل النفق ومغطيا وجهه: "خلال الحرب الأخيرة لاحظنا أن كل شيء يتحرك على سطح الأرض يتم قصفه، سواء كان سيارات إسعاف، أو مدنيين أو مقاتلين يمشون في الشوارع".

وأضاف "ولذلك فإن الأنفاق هي مكاننا الحقيقي، بعيدا عن أعين العدو الصهيوني. نحن نستخدمها لإطلاق قذائف الهاون والصواريخ المضادة للدبابات".

وقال: "لقد استخدمنا هذا النفق خلال الحرب الأخيرة، وسوف نستخدمه خلال الحرب القادمة".

وفي ظل استمرار التوتر، بما في ذلك الهجمات، بين حركة حماس التي تحكم قطاع غزة والسلطة الفلسطينية، ترغب حركة الجهاد في أن يكون لها حضورا ملموسا.

وخلال الحرب الأخيرة في غزة، والتي استمرت نحو خمسين يوما، قتل 2189 فلسطينيا على الأقل من بينهم نحو 1486 مدنيا وفق الأمم المتحدة، وأصيب نحو 1100 شخص آخرين.

وعلى الجانب الإسرائيلي، قتل 67 جنديا وستة مدنيين، وأصيب عشرات آخرون.

يستطيع المسلحون الفلسطينيون التحرك بسرعة داخل الأنفاق

ودمرت مناطق واسعة من أحياء غزة، ويعاني القطاع من أزمة إنسانية طاحنة، في ظل نزوح آلاف الأسر عن منازلها. ورغم مرور سنة أشهر على انتهاء الحرب، إلا أن أنقاض المنازل لا يزال معظمها مكانه لم يرفع، ولم يعاد بناء إلا عدد قليل منها.

مخاوف إسرائيلية

في إسرائيل، فإن المجتمعات على طول الحدود مع القطاع مدربة جيدا على الاستجابة لهجمات الهاون والصواريخ.

لكنهم تخشون من أن حركتي الجهاد وحماس لم تحفرا أنفاقا داخل قطاع غزة فقط، بل ربما تكونا قد حفرتا تحت الجدار الفاصل نفسه.

واكتشف نحو 32 نفقا عابرا للحدود بين الجانبين، ويعتقد أن هناك مئات الأنفاق داخل القطاع.

وتعهد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو بتدمير الأنفاق عبر الحدود، ولكن رغم تراجع هذا التهديد، يبدو أنه لا يزال قائما.

وجرت الحرب في غزة جوا، بين المدفعية والطائرات الإسرائيلية وبين قذائف الهاون والصواريخ، التي يطلقها المسلحون من قطاع غزة.

لكن كان هناك أيضا معركة تحت الأرض، واضطرت إسرائيل لدخولها دون استعداد، حيث استخدم المسلحون حرب الأنفاق إلى مدى لم تحدث من قبل.

ويقول الكولونيل دادو قائد منطقة جنوب غزة في قوات الدفاع الإسرائيلية "الهدف الرئيسي للأنفاق ليس صنع السلام، وإنما مهاجمة المدنيين، وأسر أو اختطاف الجنود. نحن قلقون منها ونحاول ابتكار حلول لهذه المشكلة".

ولم يعط القائد الإسرائيلي تفاصيل حول خطط إسرائيل للتعامل مع هذه القضية. لكن يعتقد أنها تستخدم أجهزة مسح متطورة، من أجل كشف الأنفاق ومن ثم تدميرها.

خلال الحرب الأخيرة العام الماضي، كانت المعركة بين المدفعية والطائرات الحربية الإسرائيلية وبين قذائف الهاون والصواريخ، القادمة من قطاع غزة

"حافظنا على مواقعنا"

على الحدود الجنوبية لقطاع غزة تجرى معركة أخرى. انفجارات شبه يومية يمكن سماعها ومشاهدتها، حيث تقوم القوات المصرية بتوسيع المنطقة العازلة مع قطاع غزة، ليبلغ عرضها نحو كيلومتر.

ويتحرك الجنود المصريون في عربات مدرعة، وشددوا من السيطرة على الحدود، ويستخدمون المتفجرات لتدمير المنازل وأنفاق التهريب، التي تمثل شريان الحياة لقطاع غزة.

ويتهم الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي حماس وآخرين، بمساعدة المسلحين الذين يشنون هجمات في سيناء.

وهمش قطاع غزة وأصبح معزولا بشكل أكبر عما ذي قبل.

وفي مدينة غزة نزل المتظاهرون إلى الشوارع مؤخرا، احتجاجا على السياسات المصرية.

وعلنا على الأقل، ترفض حركة الجهاد اعتبار السياسات المصرية عدائية.

وقال أبو عبدالله، وهو مقاتل آخر: "نعتقد أن الدور المصري في النزاع داعم للقضية الفلسطينية".

لكن حينما سألت مسلحا آخر منى باعتقاده ستحدث الحرب القادمة؟ رد مازحا: "مع إسرائيل أم مع مصر؟"

ويقول المسلحون من حركة الجهاد إن حدوث حرب أخرى مع إسرائيل أمر حتمي، ويضيفون أنهم فقدوا 145 مقاتلا خلال الحرب الأخيرة، وأكثر من ذلك من المدنيين، إذن ماذا تحقق؟

وقال أبو إبراهيم قائد في سرايا القدس الجناح العسكري للحركة "إنجازنا الأكبر هو أننا حافظنا على مواقعنا، وتحدينا المحتل".

وأضاف "على خلاف بقية العالم، لا نزال قادرين على أن نقول لهم لا، لا للاحتلال. لا نزال قادرين على المقاومة".

ولا يزال الوضع هادئا نسبيا على طول الحدود مع إسرائيل، حيث لا يزال اتفاق وقف إطلاق النار لسنة أشهر قائما .

لكن الكولونيل دادو، مثل الرجال الآخرين من حركة الجهاد على الجانب الآخر من الجدار الفاصل، منشائم.

ويقول "بإمكاننا رؤيتهم على الجانب الآخر، يعيدون بناء الأنفاق ويعدون أنفسهم للمعركة القادمة. نحن نفعل الشيء ذاته، أتمنى أن تكون المعركة بعد وقت طويل من الآن، لكني لست متأكدا من ذلك" .

فسألته: "إذن عاجلا وليس آجلا؟"

فأجابني "للأسف" .

ومن الصعب للغاية تقييم حجم الشبكة، التي أطلقت عليها إسرائيل اسم "مترو غزة"، والتي يُعتقد أنها تمتد تحت منطقة يبلغ طولها 41 كيلومترا وعرضها 10 كيلومترات.

وفي أعقاب صراع عام 2021، قال الجيش الإسرائيلي إنه دمر أكثر من 100 كيلومتر من الأنفاق في الغارات الجوية. وفي الوقت نفسه، زعمت حماس أن أنفاقها تمتد لمسافة 500 كيلومتر، وأن 5 في المئة فقط منها أصيبت. ولوضع هذه الأرقام في نصابها الصحيح، يبلغ طول مترو أنفاق لندن 400 كيلومتر ويقع معظمه فوق سطح الأرض.

5 لماذا استغرقت إسرائيل وقتاً طويلاً للتعامل مع هجوم "طوفان الأقصى" لحركة حماس؟[66]

يتساءل البعض أين كانت قوات الدفاع الإسرائيلية أثناء تلك الساعات الطويلة، التي كان يتجول خلالها مقاتلو حركة حماس بإرادتهم حول المجتمعات القريبة من غزة.

قال مواطن إسرائيلي "لقد فشل الجيش تماماً كقوة رد سريع"، بينما كان يشير إلى أن بعض المجتمعات التي تعرضت للهجوم اضطرت إلى الاعتماد على قوات الحماية المدنية في منطقتها أثناء انتظارها وصول الجيش.

واستغرق الأمر، في نهاية الأمر، يومين كاملين منذ بدء توغل مقاتلي حركة حماس لإخراجهم من الأراضي الإسرائيلية.

وستستغرق الإجابة الكاملة بشأن معرفة ما الأسباب التي أدت ذلك بعض الوقت. ولكن يبدو أن مفاجأة وحجم وسرعة الهجوم أربك الأنظمة الدفاعية الضعيفة التي لم تكن في حالة استعداد للدفاع عما واجهته.

فقد كان عنصر المفاجأة عاملاً جوهرياً في الهجوم الذي شنته حركة حماس.

---

[66] حرب غزة: لماذا استغرقت إسرائيل وقتا طويلا للتعامل مع هجوم "طوفان الأقصى" لحركة حماس؟ - BBC News عربي

4. من هم أبرز قادة حماس الذين "اغتالتهم" إسرائيل؟[67]

قتل الشيخ أحمد ياسين أثناء خروجه من المسجد بعد أداء صلاة الفجر عام 2004

15 أكتوبر 2023

الحرب الدائرة بين حركة حماس وباقي الفصائل الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة وإسرائيل ليست سوى حلقة جديدة من مسلسل مستمر من المواجهات وأعمال العنف والاغتيالات والهجمات الانتحارية منذ تأسيس حركة المقاومة الإسلامية المعرفة باسم حماس عام 1987 على يد رجل الدين الفلسطيني الراحل أحمد ياسين.

شنت الحركة عشرات العمليات الانتحارية داخل إسرائيل قتل فيها مئات الإسرائيليين خلال الانتفاضة الأولى التي اندلعت شرارتها الأولى من قطاع غزة عام 1987 عندما كانت تحت السيطرة الإسرائيلية وامتدت إلى الضفة الغربية وتوقفت مع توقيع اتفاقيات أوسلو عام 1993.

أما الانتفاضة الثانية والتي اندلعت بعد دخول رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق آرييل شارون للمسجد الأقصى عام 2000 فقد كانت أكثر دموية وعنفا من الانتفاضة الأولى حيث قتل فيها 4200 شخص من الطرفين، قتيل إسرائيلي مقابل كل ثلاثة فلسطينيين.

---

[67] حرب غزة: من هم أبرز قادة حماس الذين "اغتالتهم" إسرائيل؟ BBC News - عربي

نفذت إسرائيل عشرات عمليات الاغتيال التي طالت الكوادر في الفصائل الفلسطينية منذ نشوء المقاومة الفلسطينية. وتوقفت هذه العمليات مؤقتاً خلال مفاوضات السلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وشنت إسرائيل عمليات اغتيال واسعة لتصفية قادة وكوادر حركة حماس منذ بداية تسعينيات القرن الماضي ولم تفرق بين الكوادر السياسية والعسكرية في الحركة.

أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن "حصار كامل" على غزة يشمل منع وصول الغذاء ،والماء، والوقود. تسيطر إسرائيل على المجال الجوي فوق غزة وشريطها الساحلي، وتفرض قيوداً على البضائع المسموح لها بالدخول والخروج عبر معابرها الحدودية. وبالمثل، تسيطر مصر على ما يدخل وتخرج عبر حدودها مع غزة، لأسباب أمنية.

والآن، رداً على الهجوم الذي وقع في نهاية الأسبوع، أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن فرض "حصار كامل" على غزة يشمل منع وصول الغذاء ،والماء، والوقود.

انقطاع التيار الكهربائي حدث يومي في غزة

وعلى الصعيد الداخلي، تخضع غزة لسيطرة حماس منذ عام 2007، عندما طردت الحركة الإسلامية القوات الموالية للسلطة الفلسطينية التي كانت تحكم آنذاك بعد خلاف عنيف.

وفي عام 2014، في أعقاب صراع قصير مع حماس، أعلنت إسرائيل فرض منطقة عازلة حول غزة لحماية نفسها من الهجمات الصاروخية وتسلل المسلحين، لكن المنطقة قللت من مساحة الأراضي المتاحة للناس للعيش والزراعة.

المسجد الأقصى

لطالما شكل المسجد الأقصى مصدر توتر بين الإسرائيليين والفلسطينيين في القدس الشرقية.

وفي تسجيل صوتي صدر وقت الهجوم، قال محمد الضيف، قائد الجناح العسكري لحركة حماس، كنائب القسام، إن العنف جاء رداً على ما أسماه "الهجمات اليومية على الأقصى" من قبل إسرائيليين "تجرأوا على إهانة نبينا داخل باحات المسجد الأقصى".

وفي السنوات الأخيرة، زاد القوميون المتدينون الإسرائيليون من زياراتهم إلى باحات المسجد، وهو الأمر الذي أثار قلق الفلسطينيين.

وكثيراً ما شهد المسجد اشتباكات بين المصلين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية. وفي أبريل الماضي، داهمت الشرطة الإسرائيلية المسجد باستخدام قنابل الصوت والرصاص المطاطي بعد خلاف حول

الأنشطة الدينية هناك. وفي عام 2021، أثارت غارة إسرائيلية صراعاً واسع النطاق استمر 11 يوماً بين إسرائيل وحماس.

وقال أسامة حمدان، ممثل كبير لحركة حماس في لبنان، لبرنامج غلوبال نيوز بودكاست على قناة بي بي سي، إنهم قلقون بشأن نوايا الحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بالموقع، قائلا إن أي تغييرات ستكون بمثابة "تجاوز الخط الأحمر". وتقول السلطات الإسرائيلية إنها ملتزمة بالحفاظ على حرية العبادة هناك.

يعد المسجد الأقصى أحد أقدس المواقع الإسلامية

المستوطنات اليهودية

منذ احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية بعد حرب عام 1967، استمر عدد المستوطنات اليهودية في الارتفاع، وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن حوالي 700 ألف يهودي كانوا يعيشون في المنطقة المحتلة في عام 2022.

وتعتبر الأمم المتحدة ومعظم الدول أن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي، رغم أن إسرائيل لا توافق على ذلك.

كان هناك ارتفاع كبير في أعمال العنف التي ينفذها المستوطنون الإسرائيليون المتطرفون ضد المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة هذا العام، حيث يتم الإبلاغ عن أكثر من 100 حادث شهرياً وفقاً للأمم المتحدة.

تشكل المستوطنات اليهودية في الأراضي المتنازع عليها مصدر توتر بين الإسرائيليين والفلسطينيين

وبحسب أسامة حمدان من حماس، فإن الفلسطينيين يخشون أن تكون إسرائيل "تخطط لطرد الفلسطينيين من الضفة الغربية".

العلاقات العربية الإسرائيلية

تحتفظ إسرائيل بعلاقات دبلوماسية كاملة مع اثنين من جيرانها العرب، مصر والأردن، وذلك بعد توقيع معاهدتي السلام في عامي 1979 و1994. ومع ذلك، فقد مهدت الطريق في السنوات الأخيرة لصفقات مماثلة مع لاعبين إقليميين مهمين آخرين مثل الإمارات العربية المتحدة.

وفي سبتمبر 2023، قال ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان لقناة فوكس نيوز الأمريكية إن بلاده "تقترب كل يوم" من تطبيع العلاقات مع إسرائيل. وعلى الرغم من أن السعودية أعربت في السابق عن أن أي اتفاق سيتطلب إحراز تقدم نحو إقامة دولة فلسطينية، إلا أن حماس تعارض هذه الخطوة، قائلة إن التطبيع من شأنه أن يخفف الضغط على إسرائيل للاعتراف بالمطالبات الفلسطينية.

وفي خطاب متلفز في 7 أكتوبر ، انتقد إسماعيل هنية، زعيم حماس، الدول العربية التي تتبنى موقفاً تصالحياً تجاه الدولة اليهودية. وقال: "كل اتفاقيات التطبيع التي وقعتموها مع هذا الكيان لا يمكن أن تخل هذا الصراع".

معبر رفح البري هو معبر حدودي يقع عند مدينة رفح بين قطاع غزة في فلسطين وشبه جزيرة سيناء في مصر، تم تشييد المعبر بعد الاتفاق المصري الإسرائيلي للسلام سنة 1979 والانسحاب الإسرائيلي من سيناء سنة 1982. ظلت تديره هيئة المطارات الإسرائيلية إلى غاية 11 سبتمبر 2005، حيث انسحبت إسرائيل من قطاع غزة. وبقي مراقبون أوروبيون لمراقبة الحركة على المعبر.

أعيد فتح المعبر في 25 نوفمبر 2005 ظلت الحركة على المعبر لغاية 25 يونيو 2006[1] بعدها أغلقته إسرائيل معظم الأوقات (86% من الأيام) لدوافع أمنية[1] ويبقى مغلقا حتى وجه الصادرات الغذائية.[1] في يونيو 2007، أغلق المعبر تماما بعد بسط حركة حماس سلطتها على قطاع غزة.

بعد الثورة المصرية عام 2011 قررت الحكومة المصرية فتح معبر رفح بشكل دائم ابتداء من السبت 28 مايو 2011 بعد إغلاق دام حوالي أربع سنوات من طرف النظام المصري السابق. واستمر العمل بفتحه 6 ساعات يوميا حتى الانقلاب العسكري وتم فتح المعبر في 3 يوليو 2013 حيث أعيد إغلاق المعبر بشكل تام ثم تم بناء الجدار العازل المصري.

السيطرة على معبر رفح

تم حل قضية معبر رفح ومصر وذلك بعد قيام الثورة المصرية حيث قررت مصر فتح المعبر في كافة أيام الأسبوع ابتداءً من يوم السبت 28/مايو/2011 مما أثار قلق إسرائيل. حيث تص إسرائيل على السيطرة على الحدود والمعابر بين قطاع غزة والخارج مع ابقاء سيطرتها الكاملة على مرور البضائع التجارية. حيث اقترحت نقل معبر رفح إلى مثلث حدودي مصري فلسطيني إسرائيلي في كيريم شالوم (كرم أبو سالم) على بعد عدة كيلومترات جنوب شرق موقعه الحالي. (انظر خريطة الحدود الفلسطينية المصرية في رفح).

وكانت إسرائيل قد وافقت على إخلاء محور صلاح الدين علي الحدود المصرية حيث تم الاتفاق علي نشر 750 من حرس الحدود المصريين مع نقل معبر رفح الحدودي بين قطاع غزة ومصر بضع كيلومترات جنوب شرق المدينة ليكون ثلاثيا، لتتمكن من فرض سيطرتها الأمنية. ولم تعط إسرائيل ردا بشأن وجود طرف ثالث رغم اعلانها في الرابع والعشرين من شهر أغسطس 2005 أنها قد توصلت إلى اتفاق كامل مع مصر على نشر 750 جنديا مصريا مسلحا على الحدود الممتدة على 14 كيلومترا. ونشر الصحف الإسرائيلية تفاصيل الاتفاق الذي نص على أن تكون القوات المصرية مزودة بـ 4 زوارق دورية و8 مروحيات، ونحو 30 سيارة مصفحة خفيفة.

رغبة إسرائيل في السيطرة على معبر رفح

تص إسرائيل على نقل معبر رفح الحالي إلى منطقة كيريم شالوم الإسرائيلية جنوب شرق القطاع على خطوط التماس بين مصر وقطاع غزة وإسرائيل.

وهذا تحتفظ إسرائيل بالسيطرة الأمنية على دخول الأفراد والبضائع إلى القطاع هذا بالإضافة إلى فرض السيطرة الجمركية على السلع التي يمكن أن تباع لاحقا في إسرائيل أو الضفة الغربية. وبموجب اتفاقات الحكم الذاتي بين إسرائيل والفلسطينيين في عام 1993م لا تحق لإسرائيل أن تفرض رسوما جمركية على السلع الفلسطينية، بل تدفع للفلسطينيين قيمة الرسوم على المنتجات التي تمر عبر إسرائيل.

وعقب سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في 14 يونيو 2007 عرضت حركة حماس وعلى لسان رئيس وزرائها إسماعيل هنية تشغيل معبر رفح وفقا لاتفاقية المعابر 2005. لكنها رفضت وبشكل قاطع تشغيل المعبر وفق اتفاقية 2005.

بداية المعاناة

وكانت بداية المأساة لأهالي مدينة رفح عندما احتلت إسرائيل كلا من قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء المصرية سنة 1967 وبالتالي لم يكن يفصل بين رفح المصرية والفلسطينية أي حدود، وتشكلت علاقات اجتماعية كبيرة بين سكان رفح المصرية والفلسطينية. وبعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد العام 1978 وتنفيذ الشق الخاص برسم الحدود الفلسطينية المصرية تم فصل رفح المصرية عن رفح الفلسطينية وبالتالي تم تشتيت العائلات وفصلهم عن بعضهم البعض مما أدى إلى خلق كارثة إنسانية وخاصة بعد أن تحكمت إسرائيل بمعبر رفح وأصبح القوات الإسرائيلية تمنع مرور الفلسطينيين من خلال هذا المعبر.

فتح معبر رفح في 1 يونيو 2010 أمر الرئيس السابق لجمهورية مص العربية محمد حسني مبارك بفتح معبر رفح لأجل غير مسمى طوال أيام الأسبوع وجاء هذا القرار بعد مجزرة اسطول الحرية التي قامت بها قوات الكومندوز الإسرائيلية ضد متضامنين اتراك كانوا في طريقهم إلى قطاع غزة عبر البحر، ثم بتاريخ 25 نوفمبر 2010 تقرر فتح المعبر طوال أيام الاسبوع ما عدا يومي الجمعة والسبت وأيام الاجازات الرسمية فيتم اغلاقه ويعمل المعبر من الساعة 7:00 صباحاً حتى الساعة 7:00 مساءً من الأحد حتى الخميس.

ثم بعد ذلك تم إغلاق المعبر بتاريخ 28 يناير 2011 عقب ثورة 25 يناير والتي اندلعت في مص بعد ذلك أمر المجلس الأعلى للقوات المسلحة في جمهورية مص العربية بإعادة فتح المعبر للحالات الإنسانية فقط (مرضى – طلاب – اقامات – تأشيرات) وتم إعادة فتحه بتاريخ 22 فبراير 2011 وبذلك يكون المعبر الوحيد في مناطق السلطة الفلسطينية الذي تخضع لسيادة فلسطينية مصرية فقط دون أي تدخل من أي طرف أخر. هذا ويأمل الفلسطينيون أن يتم فتح المعبر بصورة تجارية أيضاً حيث لا يقتصر على دخول الأفراد.

تداعيات هجوم كرم القواديس 2014

أعلنت الحكومة المصرية عن إغلاق معبر رفح إلى أجل غير مسمى بعد الهجوم على كمين كرم القواديس بشمال سيناء الذي أودى بحياة 30 جندي من قوات الجيش المصري. إلا ان السلطات المصرية فتحت المعبر لمدة يومين فقط نهاية شهر نوفمبر وفتحته ايضاً لمدة محدودة في شهر ديسمبر.[2]

معبر رفح 2015

يعتبر معبر رفح البوابة الوحيدة لقطاع غزة الشريان الرئيسي لحركة المواطنين من والي القطاع. غير ان اغلاقه من قبل السلطات المصرية لفترات طويلة جعل منه رمزاً لمعاناة الغزيين. وبحسب تصريحات مدير عام معبر رفح خالد الشاعر، فإن حركة المسافرين عبر معبر رفح خلال عام 2015 تعتبر الأسوء مقارنة بالأعوام المنصرمة حيث لم تتجاوز ساعات العمل 120 ساعة. وفي نفس السياق أوضح المسؤول الفلسطيني أن الجانب المصري خلال عام 2015 فتح معبر رفح ست مرات توزعت على 19 يوما بواقع 6 ساعات يومياً. وعلى الرغم من أن الجانب المصري لا يسمح إلا بمرور الحالات الإنسانية، فإن معظم هذه الحالات من المرضى وحملة الجوازات المصرية والأجنبية. أكد مدير المعبر أن هناك ما يزيد عن 15 ألف حالة إنسانية عالقة في قطاع غزة، وإن فتح المعبر عدة مرات لا يلبي احتياجات مليوني مواطن فلسطيني في قطاع غزة.[3]

تسليم المعبر في 2017

تم الإعلان عن تسليم معبر رفح إلى السلطة الوطنية الفلسطينية مِن قِبَل حركة حماس في عرس وطني كبير في باحة معبر رفح بحضور قيادات أمنية مصرية، على أن يتم فتح معبر رفح بشكل نهائي يوم الخامس عشر من الشهر ذاته منهية معاناة عاشها المواطنون الغزيون طيلة إحدى عشرة عاما من الاغلاق شبه المتواصل لهذا المعبر.[4]

جائحة فيروس كورونا

في 11 أغسطس 2020: فتحت مصر معبر رفح لأول مرة منذ خمسة أشهر بعد إغلاقه جراء جائحة فيروس كورونا، حيث سمحت بمرور الفلسطينيين الذين يحملون جوازات سفر أجنبية أو تصاريح إقامة أجنبية أو لديهم احتياجات طبية طارئة بالعبور فقط ولمدة ثلاث أيام، كما سيدخل العائدين إلى قطاع غزة في حجر صحي لمدة 21 يومًا .

لقراءة الهوامش رجاء الرجوع إلى الرابط معبر رفح - ويكيبيديا (wikipedia.org)

5. أين تقف مصر من المواجهة الحالية بين إسرائيل وحماس؟[68]

تطور الموقف المصري بشكل ملحوظ منذ بداية التصعيد العسكري الأخير بين إسرائيل وحركة حماس، بداية من إعلانها إجراء اتصالات مكثفة مع الجانبين لوقف إطلاق النار، ودعوتها للجميع لضبط النفس، وصولا إلى منع خروج الأجانب من قطاع غزة عبر معبر رفح، إن لم تسمح إسرائيل بإدخال المساعدات للقطاع، مرورا بالتصريحات المتكررة، بأن سيادتها ليست مستباحة وأمنها القومي أولوية.

فما أبرز ما قامت به مصر حتى الآن؟

في السابع من أكتوبر الجاري، أصدرت القاهرة أول بيان لها بعد ساعات من بدء عملية "طوفان الأقصى" التي أطلقتها حركة حماس، وقابلتها إسرائيل بإطلاق عملية سمتها "السيوف الحديدية".

وحذرت مصر في هذا البيان، من "المخاطر الوخيمة" لتصاعد العنف، ودعت الأطراف الدولية الفاعلة إلى التدخل، للوصول إلى هدنة.

توالت بعد ذلك بيانات رسمية مصرية، تتناول اتصالات أجراها الرئيس عبد الفتاح السيسي ووزير خارجيته سامح شكري، مع قادة ومسؤولين من دول عدة، للدفع باتجاه التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار.

---

[68] حرب غزة: أين تقف مصر من المواجهة الحالية بين إسرائيل وحماس؟ BBC News - عربي

6. الموقف الآن يوم 19 أكتوبر 2023[69]

طولكرم: ارتفاع عدد قتلى مخيم نور شمس إلى 5

أفادت وزارة الصحة الفلسطينية في تحديث لها مساء اليوم الخميس بسقوط 5 قتلى برصاص القوات الإسرائيلية في مخيم نور شمس شرقي مدينة طولكرم.

وقالت وزارة الصحة في تغريدة لها "شهيد رابع في طولكرم جراء اعتداء الاحتلال على مخيم نور شمس، ما يرفع حصيلة الشهداء في المخيم منذ صباح اليوم إلى 5 شهداء."

وكان فتى فلسطيني يبلغ من العمر 16 عاما قتل في مخيم نور شمس صباح الخميس بعد إصابته برصاص إسرائيل.

وقال شهود إن قوات من الجيش الاسرائيلي اقتحمت المخيم فجر اليوم وإن اشتباكات عنيفة دارت بين عدد من المسلحين والقوات الإسرائيلية التي استخدمت جرافة كبيرة وأحدثت دمارا في البنية التحتية بالمخيم مشيرة إلى أن العملية العسكرية الإسرائيلية لاتزال مستمرة.

https://youtu.be/ecBhOsSeVAw?si=jCxIymw943PZCwDB

[69] غزة.. ارتفاع عدد ضحايا القصف الإسرائيلي إلى 3478 قتيلا | سكاي نيوز عربية(skynewsarabia.com)

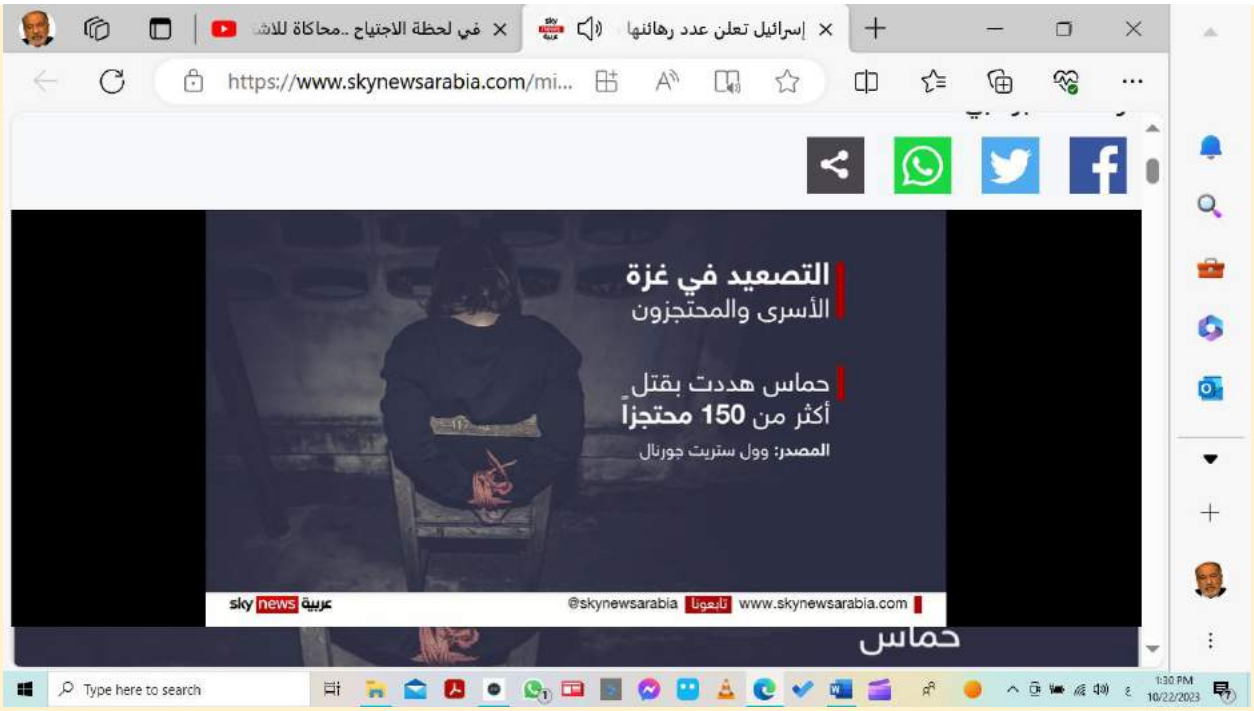

https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1663882

https://youtu.be/KdWIZIFNg5k?si=jLmNH6QaNA3_Z6Kb

الفصل السادس عشر

ذكريات مؤلمة تثيرها النكبة العربية في 1948 والعدوان على غزة !

القضية الفلسطينية[70]

الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

جزء من الصراع العربي الإسرائيلي

خريطة لفلسطين التاريخية

[70] القضية الفلسطينية – ويكيبيديا (wikipedia.org)

معلومات عامة	
التاريخ	1897 – الآن (126 سنة)
الموقع	فلسطين
النتيجة	لا يزال الصراع مستمراً

المتحاربون	
الفلسطينيون	إسرائيل
القادة	
أحمد الشقيري	دافيد بن غوريون
ياسر عرفات	حاييم وايزمان
محمود عباس	ليفي أشكول
أحمد ياسين ☠	غولدا مائير
عبد العزيز الرنتيسي ☠	إسحاق شامير
إسماعيل هنية	مناحم بيغن
فتحي الشقاقي ☠	إسحاق رابين
خليل الوزير ☠	إيغال آلون
وديع حداد ☠	آرييل شارون
صلاح خلف ☠	موشيه شاريت
سعيد السبع	بنيامين نتانياهو
شفيق الحوت	إيهود باراك
خالد مشعل	إيهود أولمرت

إبراهيم المقادمة☆	موشيه ديان
صلاح شحادة☆	شمعون بيريز
أمين الحسيني	موشيه يعلون
عبد القادر الحسيني☆	إسحاق بن تسفي
جورج حبش	أبراهام شنيرن
نزار ريان☆	
أبو علي مصطفى☆	
أحمد سعدات) أ.ح(	
زهير محسن☆	
رائد الكرمي☆	
ثابت ثابت☆	
إبراهيم النابلسي☆	

الوحدات	
فتح	الجيش الإسرائيلي
حماس	الموساد
الجبهة الشعبية	شاباك
الجبهة الديمقراطية	هاغانا
الجهاد الإسلامي	شنيرن
جيش الجهاد المقدس	ارجون
الكف الأسود	
الصاعقة	
مجموعات عرين الأسود	

الخسائـــــــــــر	
القتلى	14500

الصراع الطائفي في فلسطين الانتدابية

القضية الفلسطينية أو الصراع الفلسطيني الإسرائيلي مصطلح يشار به إلى الخلاف السياسي والتاريخي والمشكلة الإنسانية في فلسطين بدءاً من عام 1897 (المؤتمر الصهيوني الأول) وحتى الوقت الحالي. وهي تعدّ جزءاً جوهرياً من الصراع العربي الإسرائيلي، وما نتج عنه من أزمات وحروب في منطقة الشرق الأوسط.

يرتبط هذا النزاع بشكل جذري بنشوء الصهيونية والهجرة اليهودية إلى فلسطين، والاستيطان فيها، ودور الدول العظمى في أحداث المنطقة. كما تتمحور القضية الفلسطينية حول قضية اللاجئين الفلسطينيين وشرعية دولة إسرائيل واحتلالها للأراضي الفلسطينية بعدة مراحل. وما نتج عن ذلك من ارتكابها للمجازر بحق الفلسطينيين وعمليات المقاومة ضد الدولة العبرية، وصدور قرارات كثيرة للأمم المتحدة، كان بعضها تاريخيا؛ كالقرار رقم 194 والقرار رقم 242.

يُعتبر هذا النزاع، من قبل الكثير من المحللين والسياسيين القضية المركزية في الصراع العربي الإسرائيلي وسبب أزمة هذه المنطقة وتوترها. بالرغم من أن هذا النزاع تحدث ضمن منطقة جغرافية صغيرة نسبياً، إلا أنه تحظى باهتمام سياسي وإعلامي كبير نظراً لتورط العديد من الأطراف الدولية فيه وغالباً ما تكون الدول العظمى في العالم منخرطة فيه نظراً لتمركزه في منطقة حساسة من العالم وارتباطه بقضايا إشكالية تشكل ذروة أزمات العالم المعاصر، مثل الصراع بين الشرق والغرب، علاقة الأديان اليهودية والمسيحية والإسلام فيما بينها، علاقات العرب مع الغرب وأهمية النفط العربي

للدول الغربية، أهمية وحساسية القضية اليهودية في الحضارة الغربية خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية والهولوكوست اليهودي وقضايا معاداة السامية وقوى ضغط اللوبيات اليهودية في العالم الغربي.

على الصعيد العربي يعدّ الكثير من المفكرين والمنظرين العرب وحتى السياسيين أن قضية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي هي القضية والأزمة المركزية في المنطقة وكثيراً ما يربطها بعض المفكرين بقضايا النهضة العربية وقضايا الأنظمة الشمولية وضعف الديمقراطية في الوطن العربي.

مرحلة ما قبل الانتداب البريطاني

يرى البعض أن أطماع اليهود الغربيين في العصر الحديث في الأراضي الفلسطينية بدأت منذ عام 1530م عندما حاول اليهودي البرتغالي يوسف ناسي الذي كان يعدّ أغنى رجل في العالم حينها بناء مستعمرة لليهود الغربيين يفرون فيها من الاضطهاد الذي يتعرضون له في الغرب.

ظهور الحركة الصهيونية والمقاومة

الحركة الصهيونية وقضية فلسطين[71]

من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة

الصِهْيَوْنِيَّة (بالعبرية: ציונות) (بالإنجليزية: Zionism)، هي حركة سياسية يهودية، ظهرت في وسط وشرق قارة أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر ودعت اليهود للهجرة إلى أرض فلسطين بدعوى أنها أرض الآباء والأجداد (إريتس يسرائيل) ورفض اندماج اليهود في المجتمعات الأخرى للتحرر من معاداة السامية والاضطهاد الذي وقع عليهم في الشتات، وبعد فترة طالب قادة الحركة الصهيونية بإنشاء دولة منشودة في فلسطين والتي كانت ضمن أراضي الدولة العثمانية.[1][2] وقد ارتبطت الحركة الصهيونية الحديثة بشخصية اليهودي النمساوي هرتزل الذي يعد الداعية الأول للفكر الصهيوني الحديث والذي تقوم على آرائه الحركة الصهيونية في العالم[3] وبعد تأسيس دولة إسرائيل عام 1948م أخذت الحركة الصهيونية على عاتقها توفير الدعم المالي والمعنوي لدولة إسرائيل[4][5][6][7][8][9] وقد عقد أول

[71] صهيونية – ويكيبيديا (wikipedia.org)

مؤتمر للحركة الصهيونية في بازل بسويسرا لينم تطبيق الصهيونية بشكل عملي على فلسطين فعملت على تسهيل الهجرة اليهودية ودعم المشاريع الاقتصادية اليهودية.[10][11]

يرى أنصار الصهيونية أنها حركة تحرير وطنية لإعادة شعب مضطهد مقيم كأقليات في مجموعة متنوعة من الدول إلى وطن أجداده، وقد ساهمت محرقة الهولوكوست في إقناع اليهود بأفكار الحركة الصهيونية بشكل كبير بدعوي المظلومية ودافعًا كبيرًا للهجرة والقتال لإقامة دولتهم اليهودية في فلسطين.[12][13][14][15] بينما يرى منتقدو الصهيونية أنها أيديولوجية استعمارية[16] عنصرية[17] واستثنائية[18] قادت أتباعها إلى استخدام العنف خلال الانتداب البريطاني على فلسطين، وتسببت في نزوح العديد من الفلسطينيين، ثم إنكار حقهم في العودة إلى أراضيهم وممتلكاتهم المفقودة خلال حربي 1948 و1967.[19][20][21][22]

أصل التسمية

كلمة «صهيوني» مشتقة من الكلمة صهيون عبرية: **ציון** وهي أحد ألقاب جبل صهيون في القدس كما هو ورد في سفر إشعياء[23] فيما وردت لفظة صهيون لأول مرة في العهد القديم عندما تعرض للملك داود الذي أسس مملكته 1000–960 ق.م. فيما صاغ هذا المصطلح الفيلسوف ناثان بيرنباوم في عام 1890، لوصف حركة أحباء صهيون، وأقر التسمية المؤتمر الصهيوني الأول في عام 1897.[24]

خلفية تاريخية

يرى البعض أن بدايات الفكر الصهيوني كانت في إنجلترا في القرن السابع عشر في بعض الأوساط البروتستانتية المتطرفة التي نادت بالعقيدة الاسترجاعية التي تعني ضرورة عودة اليهود إلى فلسطين شرطا لتحقيق الخلاص وعودة المسيح لكن ما حصل هو أن الأوساط الاستعمارية العلمانية في إنجلترا تبنت هذه الأطروحات وعلمنتها ثم بلورتها بشكل كامل في منتصف القرن التاسع عشر على يد مفكرين غير يهود بل معادين لليهود واليهودية.[25] ومن المهم أيضاً لفت الانتباه إلى أن الصهيونية نشأت كرد فعل على ما أسماه اليهود «معاداة السامية»، لتصبح مهمة الحركة الصهيونية تغيير واقع اليهود في قارة أوروبا إلى دولة قومية لجمع اليهود من كل أنحاء العالم.[26]

أسباب الظهور

يعود ظهور الحركة الصهيونية لأسباب عدة منها فشل المسيحية الغربية في التوصل إلى رؤية واضحة لوضع الأقليات على وجه العموم، ورؤيتها لليهود خاصة؛ باعتبارهم قتلة المسيح ثم الشعب الشاهد (في الرؤية الكاثوليكية) وأداة الخلاص (في الرؤية البروتستانتية) كما ساعد انتشار الرؤية الألفية الاسترجاعية والتفسيرات الحرفية للعهد القديم التي تعبِّر عن تزايد معدل العلمانية.

في حين لعب وضع اليهود كجماعة وظيفية داخل المجتمع الغربي (كأقنان بلاط يهود أرندا صغار تجار ومرابين) وهو وضع كان مستقراً إلى حد ما إلى أن ظهرت البورجوازيات المحلية والدولة القومية العلمانية (المطلقة والمركزية) فاهتز وضعهم وكان عليهم البحث عن وظيفة جديدة بالإضافة لمناقشة قضية إعتاق اليهود في إطار فكرة المنفعة، ومدى نفع اليهود للمجتمعات الغربية (انظر: «نفع اليهود»). في الوقت ذاته تجادل بعض المفكرين بأن عدة عوامل مجتمعة أدت في النهاية إلى ظهور هذه الحركة، فمنهم من يرى أن رهاب اليهود، والاضطهادات، والمجازر لحق اليهود (مثل الهولوكوست) إضافة إلى مساعدة الاستعمار الأوروبي لها قد أدت مجتمعة إلى ظهور الحركة الصهيونية وزيادة قوتها على الأرض.[27]

المؤتمرات الصهيونية

هرتزل والنكتل الديمقراطي في المؤتمر الصهيوني الخامس 1901م

قادة الحركة الصهيونية في روسيا خلال اتفاقيات مينسك.

المؤتمر الصهيوني الأول: بازل، أغسطس 1897. وكان مزمعاً عقده في ميونيخ، بيد أن المعارضة الشديدة من قبل التجمع اليهودي هناك والحاخامية في ميونيخ حالت دون ذلك. وقد عُقد في أغسطس 1897 برئاسة تيودور هرتزل الذي حدد في خطاب الافتتاح أن هدف المؤتمر هو وضع حجر الأساس لوطن قومي لليهود، وأكد أن المسألة اليهودية لا يمكن حلها من خلال التوطن البطيء أو التسلل بدون مفاوضات سياسية أو ضمانات دولية أو اعتراف قانوني بالمشروع الاستيطاني من قبل الدول الكبرى. وقد حدد المؤتمر ثلاثة أساليب مترابطة لتحقيق الهدف الصهيوني، وهي: تنمية استيطان فلسطين بالعمال اليهود الزراعيين، وتقوية وتنمية الوعي القومي اليهودي والثقافة اليهودية، ثم أخيراً اتخاذ إجراءات تمهيدية للحصول على الموافقة الدولية على تنفيذ المشروع الصهيوني. والأساليب الثلاثة تعكس مضمون التيارات الصهيونية الثلاثة: العملية (التسللية)، والثقافية (الإثنية)، والسياسية (الدبلوماسية الاستعمارية). وقد تعرّض المؤتمر بالدراسة لأوضاع اليهود الذين كانوا قد شرعوا في الهجرة الاستيطانية التسللية إلى فلسطين منذ 1882.

المؤتمر الثاني: بازل، أغسطس 1898. عُقد برئاسة هرتزل الذي ركّز على ضرورة تنمية النزعة الصهيونية لدى اليهود، وذلك بعد أن أعلن معظم قيادات الجماعات اليهودية في أوروبا الغربية عن معارضتهم للحل الصهيوني للمسألة اليهودية. وكانت أهم أساليب القيادة الصهيونية لمواجهة هذه المعارضة، هو التركيز على ظاهرة معاداة اليهود، والزعم بأنها خصيصة لصيقة بكل أشكال المجتمعات التي يتواجد فيها اليهود كأقلية. وقد ألقى ماكس نوردو تقريراً أمام المؤتمر عن مسألة دريفوس باعتبارها نموذجاً لظاهرة كراهية اليهود وتعرُّضهم الدائم للاضطهاد حتى في أوروبا الغربية وفي ظل النظم الليبرالية بعد انهيار أسوار الجيتو. كما لجأت قيادة المؤتمر إلى تنمية روح التعصب الجماعي والتضامن مع المستوطنين اليهود في فلسطين بالمبالغة في تصوير سوء أحوالهم، وهو ما بدا واضحاً في تقرير

موتزكين الذي كان قد أُوفد إلى فلسطين لاستقصاء أحوال مستوطنيها من اليهود، فأشار في تقريره إلى أنهم يواجهون ظروفاً شديدة الصعوبة تستدعي المساعدة من يهود العالم كافة لضمان استمرار الاستيطان اليهودي في فلسطين. ولهذا الغرض، فقد تم انتخاب لجنة خاصة للإشراف على تأسيس مصرف يهودي لتمويل مشاريع الاستيطان الصهيوني في فلسطين.

المؤتمر الثالث: بازل، أغسطس 1899 . عُقد برئاسة هرتزل الذي عرض تقريراً عن نتائج اتصالاته مع القيصر الألماني في إسطنبول وفلسطين، وهي الاتصالات التي عرض فيها هرتزل خدمات الحركة الصهيونية الاقتصادية والسياسية على الإمبريالية الألمانية الصاعدة في ذلك الوقت مقابل أن يتبنى الإمبراطور المشروع الصهيوني. وطالب المؤتمر بتأسيس المصرف اليهودي تحت اسم «صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار»، وذلك لتمويل الأنشطة الاستيطانية الصهيونية وتوفير الدعم المالي للحركة الصهيونية. كما ناقش المؤتمر قضية النشاط الثقافي اليهودي في العالم، كما تناول المؤتمر مسألة إعادة بناء الجهاز الإداري الدائم للحركة الصهيونية ليحل محلها الجهاز المؤقت.

حركة الشبيبة الصهيونية اليهودية في تالين بإستونيا عام 1933م.

المؤتمر الرابع في لندن، أغسطس 1900 . عُقد برئاسة هرتزل، وجرى اختيار العاصمة البريطانية مقراً لانعقاد المؤتمر نظراً لإدراك قادة الحركة الصهيونية في ذلك الوقت تعاظُم مصالح بريطانيا في المنطقة، ومن ثم فقد استهدفوا الحصول على تأييد بريطانيا لأهداف الصهيونية، وتعريف الرأي العام البريطاني بأهداف حركتهم. وبالفعل، طُرحت مسألة بث الدعاية الصهيونية كإحدى المسائل الأساسية في جدول أعمال المؤتمر. وشهد هذا المؤتمر الذي حضره ما يزيد على 400 مندوب اشتداد حدة النزاع بين التيارات الدينية والتيارات العلمانية، وذلك عندما طُرحت المسائل الثقافية والروحية للمناقشة.

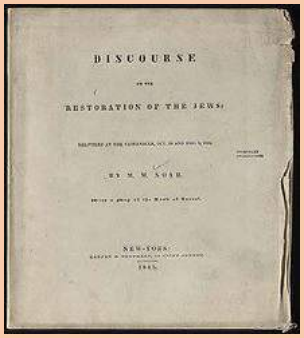
DISCOURSE

RESTORATION OF THE JEWS

في 1844 ركز الخطاب على استعادة اليهود من مردقاي نوح، صفحة واحدة. تظهر الصفحة الثانية خريطة أرض إسرائيل.

الهدف الإستراتيجي الأول للحركة كان دعوة الدولة العثمانية للسماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين والإقامة بها، وبعد رفض السلطان عبد الحميد الثاني عرضوا عليه بيع بعض الأراضي الفلسطينية فرفض رفضا تاما فأيقن أن العرب لن يتسامحوا في شبر واحد من أراضيها فنظموا عدة تعاملات مع بريطانيا، وبعدها تولى مكتب الإمبراطور الألماني مهمة السماح لليهود بالهجرة لدى الدولة العثمانية لكن بدون تحقيق نتائج تذكر. فيما بعد، انتهجت المنظمة سبيل الهجرة بأعداد صغيرة وتأسيس «الصندوق القومي اليهودي» في العام 1901 وكذلك تأسيس البنك «الأنجلو-فلسطيني» في العام 1903.

قبل عام 1917 أخذ الصهاينة أفكارا عديدة محمل الجد وكانت تلك الأفكار ترمي لإقامة الوطن المنشود في أماكن أخرى غير فلسطين، فعلى سبيل المثال، كانت الأرجنتين أحد بقاع العالم المختارة لإقامة دولة إسرائيل، وفي العام 1903 عرض هيرتزل عرضاً مثيراً للجدل بإقامة إسرائيل في أوغندا مما حدا بالمندوب الروسي الانسحاب من المؤتمر، واتفق المؤتمر على تشكيل لجنة لتدارس جميع الأطروحات بشأن مكان دولة إسرائيل أفضت إلى اختيار أرض فلسطين.

النسلسل التاريخي

يقول المفكرون الصهاينة أن الحاجة لإقامة وطن قومي يهودي قديمة ظهرت خاصة بعد الأسر البابلي على يد نبوخذ نصر وكذلك اعتقاد المتدينين اليهود أن «أرض الميعاد» (التسمية اليهودية لأرض فلسطين) «قد وهبها الله لبني

إسرائيل فهذه الهبة أبدية ولا رجعة فيها» إلا أنهم لم يتحمسوا كثيراً للصهيونية باعتبار أن أرض الميعاد ودولة إسرائيل لا تجب أن تُقام من قبل بني البشر كما هو الحال، بل تجب أن تقام على يد المسيح المنتظر.

في منتصف القرن التاسع عشر ظهر حاخامان دعوا اليهود إلى تمهيد الطريق للمسيح المنتظر بإقامة وطن قومي وظهر الفيلسوف الألماني اليهودي موسى هس في كتابه روما والقدس وقال أن المشكلة اليهودية تكمن في عدم وجود وطن قومي لليهود.

تعاقبت الأحداث سراعاً ما بين الأعوام 1890–1945 وكانت بداية الأحداث هي التوجه المعادي للسامية في روسيا ومروراً بمخيمات الأعمال الشاقة التي أقامها النازيون في أوروبا وانتهاءً بعمليات الحرق الجماعي لليهود (الهولوكوست) وغيرهم على يد النازيين الألمان إبان الحرب العالمية الثانية. تنامت الرغبة لدى اليهود الناجين من جميع ما ذُكر بإنشاء كيان تحتضن اليهود واقتنع السواد الأعظم من اليهود بإنشاء كيان لهم في فلسطين.

ومما يذكره البروفيسور شلومو ساند حول هذا الموضوع أن مناطق غرب الامبراطورية الروسية التي كانت تسنوطنها جماعات كبيرة من اليهود قد واجهت ضغوطاً متزايدة من السكان الروس حوالي العام 1881، الأمر الذي أدى إلى خلق ظروف معيشية صعبة دفعت بالكثيرين منهم (حوالي 2.5 مليون يهودي) إلى الهجرة باتجاه أوروبا . في أوروبا خاف اليهود (سكان أوروبا) من تنامي العداء لليهودية بسبب الهجرة من روسيا فدفعوا بالمهاجرين إلى مواصلة الهجرة إلى الولايات المتحدة. لكن في الوقت نفسه أخذ أثرياء اليهود بالبحث عن حلول أخرى من أجل تخفيف ضغط تدفق اللاجئين. تبرع البارون موريس دي هيرش بإنشاء المستعمرات في الأرجنتين. أما البارون إدموند دي روتشيلد فقام بالشيء نفسه في فلسطين.[28]

قديما

- 960–1000 ق.م وردت لفظة صهيون لأول مرة في العهد القديم.
- 538–586 ق.م حركة المكابيين التي أعقبت العودة من السبي البابلي، وأول أهدافها العودة إلى صهيون وبناء هيكل سليمان.
- 118–138م حركة بار كوخبا وقد أثار هذا اليهودي الحماسة في نفوس اليهود وحثهم على التجمع في فلسطين وتأسيس دولة يهودية فيها.

متوسط

- مرحلة الركود في النشاط اليهودي بسبب اضطهاد اليهود وتشتتهم. ومع ذلك فقد ظل الشعور القومي عند اليهود عنيفاً لم يضعف.
- 1501–1532 حركة دافيد روبين وتلميذه سولومون مولوخ وقد حث اليهود على ضرورة العودة لتأسيس ملك إسرائيل في فلسطين.
- 1604–1657 حركة منشه بن إسرائيل وهي النواة الأولى التي وجهت خطط الصهيونية وركزها على أساس استخدام بريطانيا في تحقيق أهداف الصهيونية.
- 1626–1676 حركة سبتاي زيفي الذي ادعى أنه مسيح اليهود المخلص فأخذ اليهود في ظله يستعدون للعودة إلى فلسطين، ولكن مخلصهم مات.
- حركة رجال المال التي تزعمها روتشيلد وموسى مونتفيوري وكانت تهدف إلى إنشاء مستعمرات يهودية في فلسطين كخطوة لامتلاك الأرض ثم إقامة دولة اليهود والحركة الفكرية الاستعمارية التي دعت إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين في بداية القرن التاسع عشر.

حديثاً

- 1882 الحركة الصهيونية العنيفة التي قامت إثر مذابح اليهود في روسيا سنة، وفي هذه الفترة ألف هيتل الجرماني كتاب بعنوان إرجاع اليهود إلى فلسطين حسب أقوال الأنبياء.
- 1893 ظهور مصطلح الصهيونية لأول مرة على يد الكاتب الألماني ناثان برنباوم.
- 1882 في عام ظهرت في روسيا لأول مرة حركة عرفت باسم (حب صهيون) وكان أنصارها يتجمعون في حلقات اسمها (أحباء صهيون) وقد تم الاعتراف بهذه الجماعات في عام 1890م تحت اسم «جمعية (*) مساعدة الصناع والمزارعين اليهود في سوريا وفلسطين» وترأسها ليون بنسكر واستهدفت الجماعة تشجيع الهجرة إلى فلسطين وإحياء اللغة العبرية.
- الصهيونية الحديثة وهي الحركة المنسوبة إلى تيودور هرتزل وهدفها الأساسي الواضح قيادة اليهود إلى حكم العالم بدءً بإقامة دولة لهم في فلسطين.

- 1897 وقد أقام هرتزل أول مؤتمر صهيوني عالمي سنة، مستغلاً محاكمة الضابط اليهودي الفرنسي ألفريد دريفوس الذي اتهم بالخيانة 1894 لنقله أسراراً عسكرية من فرنسا إلى ألمانيا، لكن ثبتت براءته فيما بعد ونجح هرتزل من تصوير المأساة اليهودية في زعمه من خلال هذه الواقعة الفردية وأصدر كتابه الشهير الدولة اليهودية الذي أكسبه أنصاراً لا بأس بعددهم مما شجعه على إقامة أول مؤتمر صهيوني في بال بسويسرا

تأسيس الحركة الصهيونية

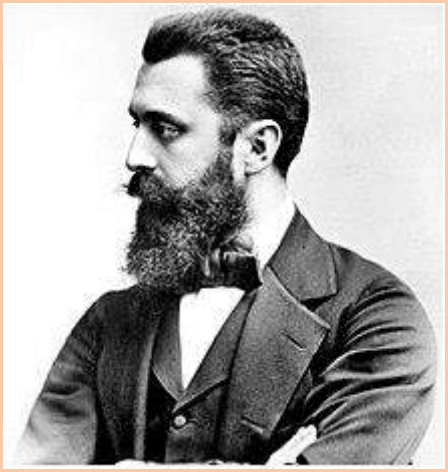

ثيودور هيرتزل

في عام 1896 قام الصحفي اليهودي المجري ثيودور هرتزل بنشر كتاب دولة اليهود وفيه طرح أسباب اللاسامية وكيفية علاجها وهو في رأيه إقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين لما تتمتع به من مكانة دينية واستراتيجية واقتصادية واتصل بإمبراطور ألمانيا فيلهلم الثاني فنجح في الحصول على دعمه، كما اتصل بالسلطان عبد الحميد الثاني ولكن محاولته باءت بالفشل وحتى طلب المال من قبل الأغنياء اليهود باء بالفشل.

في عام 1897 نظم هرتزل أول مؤتمر صهيوني في بازل في سويسرا حضره 200 مفوض، وصاغوا برنامج بازل والذي يبقي البرنامج السياسي للحركة الصهيونية، وأقام المؤتمر الصهيوني العالمي اللجنة الدائمة وفوضها بأن تنشئ فروعاً لها في مختلف أنحاء العالم. وعندما فشل هرتزل في دبلوماسيته مع السلطان العثماني وجه جهوده الدبلوماسية نحو بريطانيا ولكنها قدمت دعمها المالي لإقامة مستعمرة في شرق أفريقيا (أوغندا) فانشقت الحركة الصهيونية بين معارض ومؤيد، فاتهم الصهاينة الروس هرتزل بالخيانة ولكنه استطاع أن يسوي الأمر معهم إلا أنه مات. وعندما

عقد المؤتمر السابع عام 1905 رُفِضَت أوغندا، وشكل ارائل لانغول المنظمة الإقليمية اليهودية وكانت ذات صلاحية اختيار موطن مناسب للشعب اليهودي.

استطاعت الحركة الصهيونية أن تحقق أهم الجازين لها وهما وعد بلفور بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين عام 1917، والثاني هو إقامة وطن قومي لليهود سمي دولة إسرائيل عام 1948، وذلك على أرض فلسطين وذلك عن طريق القتل والتهجير والمذابح لإبعاد الفلسطينيين عن أرضهم بالقوة.

وعد بلفور والانتداب على فلسطين

بلغ الضغط من قبل المهاجر اليهودي الروسي حاييم وايزمان، إلى جانب الخوف من أن اليهود الأمريكيين قد يشجعون الولايات المتحدة على دعم ألمانيا في الحرب ضد روسيا، بلغ ذروته في إعلان بلفور للحكومة البريطانية عام 1917.

أيدت إنشاء وطن لليهود في فلسطين على النحو التالي:

تؤيد وجهة نظر حكومة جلالة إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل قصارى جهدها لتسهيل تحقيق هذا الهدف، من المفهوم بوضوح أنه لن يتم فعل أي شيء من شأنه المساس بالحقوق المدنية والدينية للمجتمعات غير اليهودية الموجودة في فلسطين، أو الحقوق والوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في أي بلد آخر.

خلال مؤتمر باريس للسلام عام 1919، تم إرسال لجنة الحلفاء إلى فلسطين لتقييم آراء السكان المحليين. ولخص التقرير الحجج التي وردت من الملتمسين المؤيدين والمعارضين للصهيونية.[29] في عام 1922، تبنت عصبة الأمم الإعلان، ومنحت بريطانيا الانتداب على فلسطين:

سيضمن الانتداب إنشاء الوطن القومي اليهودي . . . وتطوير مؤسسات الحكم الذاتي، وكذلك حماية الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين، بغض النظر عن العرق والدين.[30]

أدى دور وايزمان في الحصول على وعد بلفور إلى انتخابه زعيما للحركة الصهيونية. وبقي في هذا المنصب حتى عام 1948، ثم انتخب كأول رئيس لإسرائيل بعد حصول الأمة على الاستقلال.

شارك عدد من الممثلين رفيعي المستوى للمجتمع الدولي للمرأة اليهودية في المؤتمر العالمي الأول للمرأة اليهودية، الذي عقد في فيينا، النمسا، في مايو 1923. وكان أحد القرارات الرئيسية: «يبدو . . . واجب جميع اليهود التعاون في إعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي لفلسطين والمساعدة في توطين اليهود في ذلك البلد».[31]

في عام 1927، كتب اليهودي الأوكراني يتسحاق لامدان قصيدة ملحمية بعنوان مسعدة تعكس محنة اليهود، داعياً إلى «موقف أخير».[32]

صعود النازية والمحرقة

في عام 1933، وصل هتلر إلى السلطة في ألمانيا، وفي عام 1935، جعلت قوانين نورمبرغ اليهود الألمان (وبعد ذلك يهود النمسا والتشيك) لاجئين عديمي الجنسية. تم تطبيق قواعد مماثلة من قبل العديد من الحلفاء النازيين في أوروبا. أدى النمو اللاحق في الهجرة اليهودية وتأثير الدعاية النازية الموجهة إلى العالم العربي إلى اندلاع ثورة 1936–1939 العربية في فلسطين. أنشأت بريطانيا لجنة بيل للتحقيق في الوضع. دعت اللجنة إلى حل الدولتين والنقل الإجباري للسكان. عارض العرب خطة التقسيم ورفضت بريطانيا فيما بعد هذا الحل وطبقت بدلاً من ذلك الكتاب الأبيض لعام 1939. تم التخطيط لإنهاء الهجرة اليهودية بحلول عام 1944 والسماح بما لا يزيد عن 75000 مهاجر يهودي إضافي. في نهاية فترة الخمس سنوات في عام 1944، تم استخدام 51000 فقط من 75000 شهادة الهجرة المقدمة، وعرض البريطانيون السماح للهجرة بالاستمرار إلى ما بعد تاريخ القطع لعام 1944، بمعدل 1500 شهريًا، حتى تم ملء الحصة المتبقية. طبقاً لأرييه كوخافي، في نهاية الحرب، كان لدى الحكومة المنتدبة 10938 شهادة متبقية وتعطي المزيد من التفاصيل حول سياسة الحكومة في ذلك الوقت. حافظ البريطانيون على سياسات الكتاب الأبيض لعام 1939 حتى نهاية الانتداب.[33]

ش المنظمة الصهيونية العالمية. قامت الوكالة اليهودية لفلسطين بقيادة دافيد بن غوريون بإملاء السياسة بشكل متزايد بدعم من الصهاينة الأمريكيين الذين قدموا التمويل والنفوذ في واشنطن العاصمة، بما في ذلك عبر اللجنة الأمريكية الفلسطينية الفعالة للغاية. [حاجة لمصدر] دافيد بن غوريون يعلن استقلال إسرائيل تحت صورة كبيرة لثيودور هرتزل خلال الحرب العالمية الثانية، عندما أصبحت أهوال الهولوكوست معروفة، صاغت القيادة الصهيونية خطة المليون، وهي تحفيض عن هدف بن غوريون السابق المتمثل في مليوني مهاجر. بعد انتهاء الحرب، بدأ العديد من اللاجئين عديمي الجنسية، ومعظمهم من الناجين من الهولوكوست، بالهجرة إلى فلسطين في قوارب صغيرة في تحد للقواعد البريطانية. وحدت الهولوكوست الكثير من يهود العالم وراء المشروع الصهيوني.[34] قام البريطانيون إما بسجن هؤلاء اليهود في قبرص أو إرسالهم إلى مناطق احتلال الحلفاء التي يسيطر عليها البريطانيون في ألمانيا. واجه البريطانيون، بعد أن

واجهوا الثورات العربية، معارضة الجماعات الصهيونية في فلسطين للقيود اللاحقة على الهجرة اليهودية. في كانون الثاني (يناير) 1946، كانت لجنة التحقيق الأنجلو أمريكية لجنة بريطانية وأمريكية مشتركة مكلفة بدراسة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فلسطين الانتدابية ورفاهية الشعوب التي تعيش الآن هناك. للتشاور مع ممثلين عن العرب واليهود، وتقديم توصيات أخرى «حسب الضرورة» لمعالجة مؤقتة لهذه المشاكل بالإضافة إلى حلها النهائي.[35] بعد فشل مؤتمر لندن 1946–1947 حول فلسطين، والذي رفضت فيه الولايات المتحدة دعم البريطانيين مما أدى إلى رفض جميع الأطراف خطة موريسون–جرادي وخطة بيفن، وقرر البريطانيون إحالة المسألة إلى الأمم المتحدة في 14 فبراير 1947.[36]

ما بعد الحرب العالمية الثانية

مع الغزو الألماني لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في عام 1941، عكس ستالين معارضته طويلة الأمد للصهيونية، وحاول حشد الدعم اليهودي في جميع أنحاء العالم للجهود الحربية السوفيتية. تم تشكيل لجنة يهودية مناهضة للفاشية في موسكو. فر عدة آلاف من اللاجئين اليهود من النازيين ودخلوا الاتحاد السوفيتي أثناء الحرب، حيث أعادوا تنشيط الأنشطة الدينية اليهودية وافتتحوا معابد يهودية جديدة.[37] في مايو 1947، أخبر نائب وزير الخارجية السوفيتي أندريه جروميكو الأمم المتحدة أن الاتحاد السوفيتي يدعم تقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية. صوت الاتحاد السوفياتي رسميًا لهذه الطريقة في الأمم المتحدة في نوفمبر 1947. لكن بمجرد قيام إسرائيل، عكس ستالين مواقفه، وفضل العرب، واعتقل قادة اللجنة اليهودية المناهضة للفاشية، وشن هجمات على اليهود في الاتحاد السوفيتي.[38]

دافيد بن غوريون يعلن استقلال إسرائيل تحت صورة كبيرة لثيودور هرتزل.

في عام 1947، أوصت لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين بتقسيم غرب فلسطين إلى دولة يهودية ودولة عربية وأرض تسيطر عليها الأمم المتحدة حول القدس . تم تبني خطة التقسيم هذه في 29 نوفمبر 1947، بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181، و33 صوتًا لصالحه، و13 ضده، وامتناع 10 عن التصويت. أدى التصويت إلى احتفالات في الجاليات اليهودية واحتجاجات في المجتمعات العربية في جميع أنحاء فلسطين. تصاعد العنف في جميع أنحاء البلاد، الذي كان سابقًا تمردًا عربيًا ويهوديًا ضد البريطانيين، والعنف الطائفي بين العرب واليهود، إلى 1947–1949 حرب فلسطين . أدى الصراع إلى نزوح حوالي 711000 عربي فلسطيني، خارج أراضي إسرائيل. وكان أكثر من ربعهم قد فروا بالفعل قبل إعلان الاستقلال الإسرائيلي وبدء الحرب . بعد اتفاقيات الهدنة لعام 1949، منعت سلسلة من القوانين التي أقرتها الحكومة الإسرائيلية الأولى الفلسطينيين المهجرين من المطالبة بممتلكاتهم الخاصة أو العودة إلى أراضي الدولة. هم والعديد من أحفادهم ما زالوا لاجئين تدعمهم الأونروا .

منذ إنشاء دولة إسرائيل، عملت المنظمة الصهيونية العالمية بشكل أساسي كمنظمة مكرسة لمساعدة وتشجيع اليهود على الهجرة إلى إسرائيل. لقد قدمت دعماً سياسياً لإسرائيل في دول أخرى لكنها تلعب دوراً ضئيلاً في السياسة الإسرائيلية الداخلية. كان النجاح الكبير للحركة منذ عام 1948 في توفير الدعم اللوجستي للمهاجرين واللاجئين اليهود، والأهم من ذلك، في مساعدة اليهود السوفييت في صراعهم مع السلطات بشأن الحق في مغادرة الاتحاد السوفيتي وممارسة شعائرهم الدينية بحرية، ونزوح جماعي. 850 ألف يهودي من العالم العربي، معظمهم من إسرائيل. في 1944–1945، وصف بن غوريون خطة المليون للمسؤولين الأجانب باعتبارهم «الهدف الأساسي والأولوية القصوى للحركة الصهيونية» . قيود الهجرة الواردة في الكتاب الأبيض البريطاني لعام 1939 تعني أنه لا يمكن تنفيذ مثل هذه الخطة على نطاق واسع حتى إعلان الاستقلال الإسرائيلي في مايو 1948 . وقد واجهت سياسة الهجرة في الدولة الجديدة بعض المعارضة داخل الحكومة الإسرائيلية الجديدة ، مثل أولئك الذين جادلوا بأنه «لا يوجد مبرر لتنظيم هجرة واسعة النطاق بين اليهود الذين لم تكن حياتهم في خطر ، لا سيما عندما لا تكون الرغبة والدافع لتصميم» وكذلك أولئك الذين جادلوا بأن عملية الاستيعاب تسبب في «مشقة لا داعي لها» . ومع ذلك ، فإن قوة تأثير بن غوريون وإصراره ضمنا تنفيذ سياسة الهجرة الخاصة به.[39]

الاتجاهات الصهيونية

تقسم المدارس الصهيونية كلها إلى فرقتين أساسيتين:- صهيونية اسيتطانية، وصهيونية تدعيمية.

والصهيونية الاسيتطانية هي التي تهدف إلى تجميع اليهود وتوطينهم في فلسطين؛

أما الصهيونية التدعيمية فهي التي تهدف إلى تجنيد يهود العالم في أوطانهم المختلفة؛ لتحويلهم إلى جماعات ضغط تعمل من أجل الاسيتطان والمستوطنين، وهي تهدف أيضاً إلى جمع العون المالي من يهود الشتات.

ولكل فريق صهيوني مؤسساته التي تحاول تحقيق أغراضه؛ فالصهيونية الاسيتطانية كانت تعبر عن نفسها في مؤسسات مثل «الهستدروت» والمنظمات الحزبية الاسيتطانية وحركة «الكيبوتس» والجماعات العسكرية المختلفة، مثل الهاغاناه وغيرها.

أما الصهيونية التدعيمية؛ فكانت تقوم أساساً بتكوين جمعيات مختلفة مثل «الجباية اليهودية الموحدة»، التي ترمي إلى جمع الأموال للمستوطنين، ولكن الفريقين كليهما يضمهما إطار تنظيمي واحد، هو «المنظمة الصهيونية العالمية/ الوكالة اليهودية».

ولعل هذه التسمية المزدوجة تشير إلى طبيعة الصهيونية المزاوجة، فالقسم الأول من التسمية يشير إلى الصهيونية التدعيمية، في حين يشير الجزء الثاني إلى الصهيونية الاسيتطانية.

وتنتمي المدارس الصهيونية كلها، بغض النظر عن ارتباطاتها الأيديولوجية، إلى المنظمة الصهيونية العالمية، وتأخذ منها العون المالي؛ ما يدل على أن الخلافات شكلية، ولا تنصب على الجوهر في أية حال.[40]

على أية حال يمكن الحديث عن اتجاهات مختلفة للصهيونية هي:

الصهيونية الدينية

المقالة الرئيسة: صهيونية دينية

اليهود الإسرائيليون يصلون عند حائط المبكى (حائط البراق).

تقوم الصهيونية على أسس رئيسة، الإيمان بالإله الواحد وأن اليهود هم شعبه المختار والمسيح سوف يرسله الرب لتخليص شعبه والإنسانية بالإضافة إلى الإيمان بعودة اليهود إلى وطنهم الأصلي.

ويبني اليهود المتدينون آمال المستقبل من العبرة بالماضي، فهم يفسرون التوراة بأن الإسرائيليين القدماء أضاعوا الأرض المقدسة بسبب ارتكابهم المعاصي ضد الآخرين، وبسبب تخليهم عن إلههم الواحد من أجل آلهة أخرى فالصهيونية الدينية تختلف عن الصهيونية السياسية التي قرر رجالها في مؤتمر بازل سنة 1897 العودة إلى الأرض المقدسة، ولم ينتظروا المعجزة الإلهية، حيث أن الصهاينة المتدينين لا يرون في أي مؤتمر سياسي طريقاً للعودة.

وظهرت مواقف وأقوال متعددة من قبل اليهود، تشرح وجهة النظر الدينية الأرثوذكسية، كان من أولها عريضة بنسبيرغ الصادرة سنة 1885 التي جاء فيها "نحن لا نعتبر أنفسنا شعب، بل جماعة دينية، ولذلك فنحن لا نتوقع عودة إلى فلسطين.

الصهيونية الثقافية

الصهيونية الثقافية، و الصهيونية الروحية، كما يطلق عليها أيضاً، تتبع فلسفتها في القومية اليهودية من أولوية التراث الثقافي والخلقي، واللغة العبرية، وعلى الرغم من الأهمية التي تعطيها لقضية تجمع اليهود في أرض الأجداد، فإنها ترفض، من أجل الحصول على الأرض، ادعاء الصهيونية السياسية بحجة معاداة السامية واستحالها، أو بالأوضاع المتردية التي تحيط باليهود اقتصادياً وسياسياً، وعوضاً عن ذلك، فهي ترى أن أعظم تهديد لبقاء اليهود في العقد الأخير من القرن التاسع عشر خاصة، يكمن في الضعف الداخلي للمجتمعات اليهودية، وفي فقدانها أي إحساس بوحدتها، وفي تداعي إمساكها بالقيم التقليدية والمثاليات والآمال.[41]

الصهيونية العملية

اشتهرت الصهيونية العملية كمصطلح في تاريخ الحركة الصهيونية، وكحركة نشيطة ذات برنامج واحد، بعد صعود هيرتزل وصعود برنامجه السياسي معه، فالصهاينة العمليون كانوا يرون في النشاط الدبلوماسي اللاهث وراء وعود وضمانات دولية مضيعة للوقت، لذلك عارضوا هيرتزل، وحصروا جهودهم في تنمية المستعمرات داخل فلسطين، والعمل على زيادة الهجرة إليها، حتى تفرض سياسة الأمر الواقع نفسها. إلا أن هذا لا ينفي وجود بدايات، ولو متعثرة، للصهيونية العملية، تندرج في نشاطات الحركة التي عرفت باسم «أحباء صهيون».[42]

الصهيونية السياسية

اصطلاح يستخدم للتمييز بين البدايات الصهيونية مع جمعية «أحباء صهيون» التي كانت شبه ارتجالية تعتمد على صدقات أغنياء اليهود وبين صهيونية هيرتزل التي حولت المسألة اليهودية إلى مشكلة سياسية، وخلقت حركة منظمة محددة الأهداف والوسائل.

وتعتبر الدعوات الفكرية التي أطلقها رواد الصهيونية، ولاسيما بنسكر، حجر الأساس في قيام الصهيونية السياسية التي أطلقها هيرتزل سنة 1897، وبمعنى آخر، فالصهيونية السياسية كانت قائمة، لكن في عالم النظريات، حتى جاء هيرتزل وحولها إلى حركة سياسية.

وهناك من يكتفي بالإشارة إلى الصهيونية السياسية بالصهيونية فقط، غير أن نعتها بالسياسية قد نجم عن معارضة الصهاينة العمليين والثقافيين لهيرتزل، مما أدى إلى تمييز دعوته ونهجه على أساس كونها «الصهيونية السياسية» أو «الصهيونية الدبلوماسية».

الصهيونية العمالية

المقالة الرئيسة: صهيونية اشتراكية

يركز الصهاينة العماليون أو الاشتراكيون على الجانب الاقتصادي والاجتماعي في وضع اليهود الناتج عن فقدان القدرة على الاندماج، لا على الجانب الديني من المسألة اليهودية. ولعل أهم تيارات المدرسة الصهيونية العمالية هي مدرسة غوردون التي ركزت على فكرة اقتحام الأرض والعمل كوسيلة من وسائل التخلص من عقد المنفى ووسيلة عملية لغزو الأرض وصهر القومية اليهودية الجديدة.

الصهيونية الليبرالية

كانت الصهيونية العامة (أو الصهيونية الليبرالية) في البداية الاتجاه السائد داخل الحركة الصهيونية من المؤتمر الصهيوني الأول في عام 1897 حتى ما بعد الحرب العالمية الأولى. تماثل جنرال الصهاينة مع الطبقة الوسطى الأوروبية الليبرالية التي كان ينطلع إليها العديد من القادة الصهاينة مثل هرتزل وحاييم وايزمان. لا تزال الصهيونية الليبرالية، على الرغم من عدم ارتباطها بأي حزب بمفرده في إسرائيل الحديثة، اتجاهًا قويًا في السياسة الإسرائيلية يدعو إلى مبادئ السوق الحرة والديمقراطية والالتزام بحقوق الإنسان. كان زعيمها السياسي أحد أسلاف الليكود الحديث. كذلك، الحزب

الوسطي الرئيسي خلال العقد الأول من القرن الحالي والذي انشق عن الليكود وأصبح الآن منحلًا ، ومع ذلك ، فقد تعامل مع العديد من السياسات الأساسية للأيديولوجية الصهيونية الليبرالية ، ودافع من بين أمور أخرى عن الحاجة إلى إقامة دولة فلسطينية من أجل تشكيل مجتمع أكثر ديمقراطية في إسرائيل ، وتؤكد على السوق الحرة ، وتطالب بحقوق متساوية للمواطنين العرب في إسرائيل. في عام 2013، اقترح آري شافيت أن نجاح حزب يش عتيد الجديد آنذاك (الذي يمثل مصالح الطبقة الوسطى العلمانية) يجسد نجاح «الجنرال الصهاينة الجدد».

كتب دروري زيغرمان أن المواقف التقليدية للصهاينة العامين - «المواقف الليبرالية القائمة على العدالة الاجتماعية ، حول القانون والنظام ، حول التعددية في شؤون الدولة والدين ، والاعتدال والمرونة في مجال السياسة الخارجية والأمن» - لا تزال مفضلة من قبل الدوائر والتيارات الهامة داخل بعض الأحزاب السياسية النشطة.

يصف الفيلسوف كارلو ستريتجر نسخة حديثة من الصهيونية الليبرالية (تدعم رؤيته لـ «دولة المعرفة إسرائيل»)، المتجذرة في الأيديولوجية الأصلية لهرتزل وأحد هعام ، والتي تتناقض مع كل من القومية الرومانسية لليمين. و*Yisrael* Netzah *الحريديين* . يتميز بالاهتمام بالقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وحرية انتقاد سياسات الحكومة دون اتهامات بعدم الولاء ، ورفض التأثير الديني المفرط في الحياة العامة. «الصهيونية الليبرالية تحتفل بالسمات الأكثر أصالة للتقاليد اليهودية: الاستعداد للنقاش القاطع ؛ *روح دافكا المناقضة*؛ رفض الانصياع للسلطوية». يرى الصهاينة الليبراليون أن «التاريخ اليهودي يظهر أن اليهود يحتاجون ويحق لهم أن تكون لهم دولة قومية خاصة بهم. لكنهم يعتقدون أيضًا أن هذه الدولة يجب أن تكون ديمقراطية ليبرالية ، مما يعني أنه يجب أن تكون هناك مساواة تامة أمام القانون بغض النظر عن الدين أو العرق أو الجنس».

الصهيونية التحريفية

طور الصهاينة التعديليون ، بقيادة زئيف جابوتنسكي ، ما أصبح يعرف بالصهيونية القومية ، والتي تم تحديد مبادئها التوجيهية في مقال عام 1923 بعنوان «*الجدار الحديدي*». في عام 1935، غادر التحريفيون المنظمة الصهيونية العالمية لأنها رفضت القول بأن إنشاء دولة يهودية كان هدفًا للصهيونية.

يعتقد جابوتنسكي أن ،

الصهيونية مغامرة استعمارية ، وبالتالي فهي تصمد أو تسقط في سياق مسألة القوة المسلحة. من المهم البناء ، من المهم التحدث بالعبرية ، ولكن ، للأسف ، من المهم للغاية أن تكون قادرًا على إطلاق النار - وإلا سأنتهي باللعب في الاستعمار.

وذلك

على الرغم من أن اليهود نشأوا في الشرق ، إلا أنهم ينتمون إلى الغرب ثقافيًا وأخلاقيًا وروحيًا. لم تصور جابوتنسكي الصهيونية على أنها عودة لليهود إلى وطنهم الروحي ، ولكن كفرع أو غرس للحضارة الغربية في الشرق. تُرجمت هذه النظرة إلى مفهوم جيوستراتيجي حيث كانت الصهيونية متحالفة بشكل دائم مع الاستعمار الأوروبي ضد كل العرب في شرق البحر الأبيض المتوسط.

دعا التحريفيون إلى تشكيل جيش يهودي في فلسطين لإجبار السكان العرب على قبول الهجرة اليهودية الجماعية.

طور أنصار الصهيونية التعديلية حزب الليكود في إسرائيل ، الذي سيطر على معظم الحكومات منذ عام 1977. وهو يؤيد الحفاظ على سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية ، بما في ذلك القدس الشرقية ، ويتبع نهجًا متشددًا في الصراع العربي الإسرائيلي. في عام 2005، انقسم حزب الليكود حول قضية إقامة دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة. ساعد أعضاء الحزب الذين دافعوا عن محادثات السلام في تشكيل حزب كاديما.

الصهيونية والعالم

صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3379، الذي اعتمد في 10 نوفمبر 1975 بتصويت 72 دولة بنعم مقابل 35 بلا (وامتناع 32 عضوًا عن التصويت)، تحدد القرار «أن الصهيونية هي شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري». وطالب القرار جميع دول العالم بمقاومة الأيديولوجية الصهيونية التي حسب القرار تشكل خطرًا على الأمن والسلم العالميين.[43] وكثيرًا ما يستشهد بهذا القرار في المناقشات المتعلقة بالصهيونية والعنصرية. لكن ألغي هذا القرار بموجب القرار 86/46 يوم 16 ديسمبر، 1991. إذ اشترطت إسرائيل إلغاء القرار 3379 لقبولها المشاركة في مؤتمر مدريد 1991.

الصهيونية والعرب

أيقن الصهاينة منذ البداية أن سكان فلسطين الأصليين (العرب) الفلسطينيين سيرفضون التخلي الطوعي عن الأرض وهم لذلك ومنذ بداية وجودهم على الأرض الفلسطينية عملوا بكل طاقتهم للقضاء على مقاومة أهل الأرض ومن المهم التأكيد على التاغم مع الاستعمار البريطاني صاحب المشروع ومركزه وهما قاما لهذا بقمع أي محاولة تعبير عن النفس والمطالبة بالحقوق مما ولد مقاومة شعبية عرفت أشكالاً متعددة من النضال للتخلص من المشروع الاستيطاني الاحتلالي فكانت منها ثورة فلسطين 1936 الشعبية التي قوبلت بوحشية وأصبحت لاحقاً نموذج التعامل العنصري المسنس ضد الشعب العربي الفلسطيني وهو ما مكن الحركة الصهيونية لاحقاً بدعم منقطع النظير من المركز الإمبريالي البريطاني (ولاحقاً الأمريكي) من إرهاب أهل الأرض، وأدى لتراجع مقاومتهم محدودة الدعم ومهد للاغتصاب الكبير في 1948 كما قامت إسرائيل بمشاركة كل من بريطانيا وفرنسا في العدوان الثلاثي علي مصر عام 1956، كما قامت عام 1967 باحتلال باقي الأراضي الفلسطينية وهضبة الجولان في سوريا وسيناء في مصر، وقامت بارتكاب جرائم حرب في كل من فلسطين المحتلة ومصر كمجزرة دير ياسين.

وحتى الآن لم ينته الصراع العربي الإسرائيلي حيث قامت إسرائيل بحرب على لبنان عام 2006 وبحرب على غزة في 2008 وحرب عامود السحاب كما سمتها إسرائيل أو السماء الزرقاء كما سمتها فصائل المقاومة الفلسطينية عام 2012 .

الصهيونية وإسرائيل

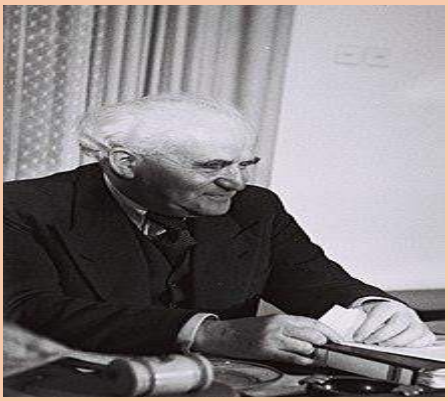

دافيد بن غوريون

بعد هزيمة وتفكك الدولة العثمانية في عام 1918 وفرض الانتداب الإنجليزي على فلسطين من قبل عصبة الأمم في عام 1922، سارت الحركة الصهيونية مساراً جديداً نتيجة تغير أطراف المعادلة وكثفت الجهود في إنشاء كيان صهيوني في فلسطين وتأسيس البنى التحتية للدولة المزمع قيامها، وقامت المنظمات الصهيونية بجمع الأموال اللازمة لهذه مهمة وكذلك بالضغط على الإنجليز كي لا يسعوا في منح الفلسطينيين استقلالهم.

لقد شهدت حقبة العشرينيات من القرن الماضي زيادة ملحوظة في أعداد الصهاينة المتواجدين في فلسطين وبداية تكوين بنى تحتية يهودية ولاقت في نفس الجانب مقاومة من الجانب العربي في مسألة المهاجرين الصهاينة.

تزايدت المعارضة اليهودية للمشروع الصهيوني من قبل اليهود البارزين في شتى أنحاء العالم بحجة أن باستطاعة اليهود التعايش في المجتمعات الغربية بشكل مساوي للمواطنين الأصليين لتلك البلدان وخير مثال لهذه المقولة هو «ألبرت أينشتاين». ولكن في عام 1933 وبعد صعود أدولف هتلر للحكم في ألمانيا، سرعان ما رجع اليهود في معارضتهم للمشروع الصهيوني وأيدوه وزادت هجرتهم إلى فلسطين لا سيما أن الولايات الأمريكية المتحدة قد أوصدت أبواب الهجرة في وجوه المهاجرين اليهود، ونتيجة لكثرة المهاجرين الصهاينة إلى فلسطين، زاد مقدار الغضب والامتعاض العربي من ظاهرة الهجرة المنظمة. وفي عام 1936، بلغ الامتعاض العربي أوجه وثار عرب فلسطين، فقامت السلطات الإنجليزية في فلسطين بالدعوة إلى إيقاف الهجرة اليهودية.

واجه الصهاينة الثورة العربية بتأسيس ميليشيات صهيونية تهدف القضاء على مقاومة السكان العرب الأصليين في الأرض (وتجب الإشارة إلى أن المجتمع العرب في فلسطين يتألف من تنوع يعود للكنعانيين وسواهم من سكان البلاد التاريخيين والذين يعود وجودهم لما قبل المرور العابر «غير المثبت تاريخياً» للعبرانيين) ومن أهم المنظمات الهاغاناه والأرغون.

مع بداية أحداث الحرب العالمية الثانية، قرر الطرفان المتنازعان تكثيف الجهود في وجه هتلر النازي عوضاً عن ضرب الإنجليز. قضى النازيون خلال الحرب العالمية الثانية على ما يقرب من 6 ملايين يهودي[44]، كما خلفت الحرب مئات الآلاف من اليهود المشردين في أنحاء العالم وليس في نيتهم العودة إلى بلادهم الأصلية التي سلمتهم لقمة سائغة لهتلر ومن جانب آخر سعت المراكز الاستعمارية للاستمرار بمشروعها في بناء معسكر لليهود في قلب الوطن العربي وتحديداً بعد التحول الحاصل لديها واستنتاجها كضرورة للانسحاب من الكثير من مستعمراتها في العالم وتحديداً تحت ضغط

تنامي الشعور القومي بالمستعمرات وظهور الاتحاد السوفيتي القوي القادر على دعم نضالاتها الاستقلالية وهو ما غطته بدعوى إعلامية من وزن الشعور بالذنب نتيجة تقاعسها عن دحر القوات النازية حين نشأتها وترك هذه الدول هتلر يعيث في أوروبا الفساد، وهو المشروع الذي ورثته الإمبراطورية الأمريكية الصاعدة عن المركز البريطاني المنهالك بعد الحرب. وكان من أبرز الداعين لهذا الدور الرئيس الأمريكي هاري ترومان الذي بدوره ضغط على هيئة الأمم المتحدة لتعترف بدولة إسرائيل على تراب فلسطين خصوصاً أن بريطانيا كانت في أمس الحاجة للخروج من فلسطين والتخلص من الصهاينة في أوروبا وباقي أنحاء العالم.

أعلنت القوات البريطانية نيتها الانسحاب من فلسطين في عام 1947، وفي 29 نوفمبر من نفس العام أعلنت الجمعية العامة عن تقسيم فلسطين لتصبح فلسطين دولتين، الأولى عربية والثانية يهودية وذلك لتهجير الصهاينة من أوروبا وباقي أنحاء العالم إلى فلسطين. اندلع القتال بين العرب والصهاينة، وفي 14 مايو 1948 أعلن قادة الدولة اليهودية قيام دولة إسرائيل. ولقد شكل الإعلان نقطة تحول في تاريخ المنظمة الصهيونية حيث إن أحد أهم أهداف المنظمة قد تحقق بقيام دولة إسرائيل وأخذت مجموعات الميليشيات الصهيونية منحى آخر وأعادت ترتيب أوراقها وشكلت من الميليشيات «قوة دفاع إسرائيل». وكان حال السواد الأعظم من العرب الفلسطينيين إما الهرب إلى البلدان العربية المجاورة وإما الطرد من قبل قوات الاحتلال الصهيونية، وفي كلتا الحالتين، أصبح السكان اليهود هم الأغلبية مقارنة بالعرب الأصليين وأصبحت الحدود الرسمية لإسرائيل تلك التي أعلن عن وقف إطلاق النار عندها حتى عام 1967.

في عام 1950، أعلن الكنيست الإسرائيلي الحق لكل يهودي غير موجود في إسرائيل أن يستوطن الوطن الجديد، وبهذا الإعلان، تدفق اللاجئين اليهود من أوروبا وبقية البلدان العربية.

الحركة الصهيونية وقضية فلسطين

تهدف الحركة الصهيونية العالمية إلى تجميع يهود العالم وإقامة دولة يهودية في فلسطين . . تكون في خدمة الاستعمار العالمي . . ومن أجل فصل المشرق العربي عن مغربه .

ومن مراحل الاستيطان اليهودي في فلسطين :

1: الاستيطان غير المنظم: كانت عبارة عن جهود فردية بالإضافة إلى جهود بعض الجمعيات اليهودية مثل : الاتحاد الإسرائيلي العالمي ومقرة باريس / والاتحاد الإنجليزي ومقرة لندن . وتم في هذه المرحلة تأسيس مستعمرات مثل : مستعمرة مكفا إسرائيل / ومستعمرة بتاح تكفا وتعني باب الأمل .

2: الاستيطان المنظم: عملت الحركة الصهيونية على إيجاد الأجهزة والأدوات اللازمة لتحقيق ذلك مثل : الصندوق القومي اليهودي الذي يهدف إلى شراء الأراضي في فلسطين وكذلك الوكالة اليهودية التي تعنى بإسكان المهاجرين اليهود وتوطينهم المستعمرات وكذلك الصندوق التأسيسي اليهودي الذي يقدم الخدمات العامة للمستوطنين .

البدايات الأولى للقضية الفلسطينية

عندما ظهرت الأفكار القومية في أوروبا بادر اليهود إلى اعتناق هذه الأفكار وتأسيس حركة قومية على أساس ديني ثقافي عرفت باسم الحركة الصهيونية وقد تحولت الحركة الصهيونية من شكلها الديني إلى الشكل السياسي ، ومن أبرز أهدافها حشد اليهود في جميع أنحاء العالم بشتى السبل لتوطينهم في فلسطين.

ادعاءات اليهود في فلسطين

يقول اليهود بأن لهم حقا تاريخيا في إقامة موطن لهم في فلسطين إذ ينسب أنفسهم إلى سكان مملكتي إسرائيل ويهوذا اللتين كانتا موجودتين في فلسطين منذ القرن التاسع قبل الميلاد ولمدة 250 عاما تقريبا، ثم بقيت مملكة يهوذا وحدها حتى القرن الأول للميلاد. وتعتبر فلسطين، أو باسمها بالعبرية «أيرتس إسرائيل» أرض الميعاد في التراث اليهودي.

أول مؤتمر صهيوني

عقد أول مؤتمر صهيوني لتثبيت حق اليهود بإقامة موطن لهم في مدينة بازل بسويسرا عام 1897 م وكان من أبرز قراراتها

- إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين والحصول على ضمانات دولية لذلك
- تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين
- تنظيم اليهود وربطهم بالحركة الصهيونية من خلال مؤسسات مثل الاتحاد الصهيوني العالمي.

- تأسيس صندوق قومي لجمع المال[45]

وعد بلفور

فلسطين كما ادعت المنظمة الصهيونية العالمية عام 1919 في مؤتمر باريس للسلام.

في 1917 احتلت بريطانيا فلسطين من الدولة العثمانية، في 1917 احتلت القوات البريطانية المنجهة من مصر جنوبي بلاد الشام من الدولة العثمانية، وفرضت عليها حكما عسكريا . في 9 ديسمبر 1917 دخل قائد القوات البريطانية الجنرال أدموند ألنبي مدينة القدس، مما أثار مشاعر الابتهاج في أوروبا إذ وقعت القدس تحت السيطرة المسيحية لأول مرة منذ أكتوبر 1187 . كانت بريطانيا وفرنسا قد اتفقت على تقسيم بلاد الشام بينهما في اتفاقية سرية في 16 مايو 1916 . في هذه الاتفاقية وعد الجانبين جعل منطقة فلسطين (من بئر السبع جنوبا إلى عكا شمالا تقريبا) منطقة دولية، ولكن بعد انتهاء الحرب ندمت بريطانيا على هذا المبدأ من الاتفاقية إذ أرادت إنشاء معبر مواصل بين الخليج العربي وميناء حيفا .

في أبريل 1920 اجتمع مندوبي «دول الاتفاق» المنتصرة في الحرب العالمية الأولى في مدينة سان ريمو الإيطالية، بما يسمى مؤتمر سان ريمو، ليقرروا الشكل النهائي لتقسيم الأراضي المحتلة من الدولة العثمانية. في هذا المؤتمر اتفقت الجوانب على منح منطقة فلسطين لبريطانيا رغم المتفق عليه سابقا . كان العامل النجاري في هذا المنطقة ينم بالجنيه

المصري في بداية الانتداب، لكنه سرعان ما تم تشكيل مجلس يعمل عمل البنك المركزي في إصدار العمل المحلية سمي بمجلس فلسطين للنقد، والذي بدوره قام بإصدار أول عملة فلسطينية عام 1927 وهي الجنيه الفلسطيني. والذي اعتمد في جميع أرجاء فلسطين حتى مطلع الخمسينات، بما في ذلك شرق الأردن التي كانت اراضيها جزءا لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية وتعرف بصحراء فلسطين[خاجة لمصدر] والتي سرعان ما نالت استقلالها عن بريطانيا وخروجها من دائرة الانتداب في عام 1946 حيث تم إعلان المملكة الأردنية الهاشمية وعاصمتها عمان، وكان هذا قبل عامين فقط من خروج آخر جندي بريطاني من القدس وإعلان اليهود قيام دولة إسرائيل على أرض فلسطين – أو ما يصطلح عليه بالنكبة.

دعم غير يهودي للصهيونية

لاقت الصهيونية دعما واضحا من جهات كثيرة ابرزها الملكة فكتوريا، نابليون[46] الملك ادوارد السابع والرئيس الأمريكي جون آدامز والجنوب أفريقي جون سموتس والفيلسوف الإيطالي بينيدتو كروتشه وجان هنري دونانت الذي كان له الدور في تأسيس الصليب الأحمر وفريدريك نانسين[47] ووفقا لتشارلز ميركلي من جامعة كارلتون، فان الصهيونية المسيحية تعاظمت بشكل كبير بعد حرب الأيام الستة في عام 1967.

الدعم السياسي لعودة اليهود إلى أرض إسرائيل يسبق التنظيم الرسمي للصهيونية اليهودية كحركة سياسية. في القرن التاسع عشر، كان المدافعون عن عودة اليهود إلى الأرض المقدسة يُطلق عليهم اسم المرممون. كانت عودة اليهود إلى الأراضي المقدسة مدعومة على نطاق واسع من قبل شخصيات بارزة مثل الملكة فيكتوريا ونابليون بونابرت، الملك إدوارد السابع، ورئيس الولايات المتحدة جون آدامز، والجنرال سموتس من جنوب إفريقيا، ورئيس تشيكوسلوفاكيا ماساريك، والفيلسوف والمؤرخ بينيديتو كروتشي من إيطاليا، هنري دونان (مؤسس الصليب الأحمر ومؤلف اتفاقيات جنيف)، والعالم الإنساني فريدجوف نانسن من النرويج. [خاجة لمصدر]

التزمت الحكومة الفرنسية، من خلال الوزير م. كامبون، رسمياً بـ «... نهضة القومية اليهودية في تلك الأرض التي نُفي منها شعب إسرائيل منذ قرون عديدة". في الصين، أعربت شخصيات بارزة في الحكومة القومية، بما في ذلك سون يات صن، عن تعاطفها مع تطلعات الشعب اليهودي إلى وطن قومي.

المسيحية الصهيونية

انظر أيضاً: المسيحية الصهيونية في المملكة المتحدة كان مارتن لوثر كينغ جونيور من أبرز المؤيدين المسيحيين لإسرائيل والصهيونية. دعم بعض المسيحيين بنشاط عودة اليهود إلى فلسطين حتى قبل صعود الصهيونية ، وكذلك لاحقاً . تقترح أينا شابيرا ، أستاذة التاريخ الفخري بجامعة تل أبيب ، أن دعاة الترميم المسيحيين الإنجيليين في الأربعينيات من القرن التاسع عشر «نقلوا هذه الفكرة إلى الدوائر اليهودية» . انتشر توقع المسيحيين الإنجيليين والضغط السياسي داخل المملكة المتحدة من أجل الاستعادة في عشرينيات القرن التاسع عشر وكان شائعًا مسبقاً . كان من الشائع بين المتشددون أن يتوقعوا ويصلوا كثيرًا من أجل عودة اليهود إلى وطنهم.

كان جون نيلسون داربي أحد المعلمين البروتستانت الرئيسيين الذين روجوا لعقيدة الكتاب المقدس بأن اليهود سيعودون إلى وطنهم القومي . يعود الفضل إلى مذهبه في التدبيرية في الترويج للصهيونية ، بعد 11 محاضرة ألقاها حول آمال الكنيسة واليهود والأمميين في جنيف وأندرو بونار وروبرت موراي مشيين [وجي سي رايل كانوا من بين عدد من المؤيدين البارزين لكل من أهمية وأهمية عودة يهودية ، الذين لم يكونوا من دعاة العقيدة التدبيرية. تم تبني الآراء المؤيدة للصهيونية من قبل العديد من الإنجيليين وأثرت أيضاً على السياسة الخارجية الدولية.

أص الإيديولوجي الأرثوذكسي الروسي هيبوليتوس لوتوستانسكي ، المعروف أيضاً باسم مؤلف العديد من المساحات المعادية للسامية ، في عام 1911 على أنه يجب «مساعدة» اليهود الروس على الانتقال إلى فلسطين «لأن مكانهم الشرعي هو مملكتهم السابقة في فلسطين» .

من بين الداعمين الأوائل للصهيونية رئيس الوزراء البريطاني ديفيد لويد جورج وآرثر بلفور ، والرئيس الأمريكي وودرو ويلسون واللواء البريطاني أورد وينجيت ، الذين أدت أنشطتهم في دعم الصهيونية إلى قيام الجيش البريطاني بمنعه من الخدمة في فلسطين. وفقاً لتشارلز ميركلي من جامعة كارلتون ، تعززت الصهيونية المسيحية بشكل كبير بعد حرب الأيام الستة عام 1967، والعديد من المسيحيين الإنجيليين التدبيريين وغير التدبيريين ، وخاصة المسيحيين في الولايات المتحدة ، يدعمون الصهيونية الآن بقوة . [بحاجة لمصدر]

كان مارتن لوثر كينغ جونيور من أشد المؤيدين لإسرائيل والصهيونية ، على الرغم من أن الرسالة إلى صديق مناهض للصهيونية هي عمل منسوب إليه زوراً .

في السنوات الأخيرة من حياته ، أعلن مؤسس حركة قديس اليوم الأخير ، جوزيف سميث ، أن «وقت عودة اليهود إلى أرض إسرائيل هو الآن» . في عام 1842، أرسل سميث أورسون هايد ، أحد حواري كنيسة يسوع المسيح لقديسي الأيام الأخيرة ، إلى القدس لتكريس الأرض لعودة اليهود .

من بين المسيحيين العرب الذين يدعمون إسرائيل علناً ، المؤلف الأمريكي نوني درويش ، والمسلم السابق مجدي علام ، مؤلف كتاب *Viva Israele* ، ولدا في مصر . برنجيت غابرييل ، صحفية أمريكية مسيحية لبنانية المولد ومؤسسة الكونجرس الأمريكي من أجل الحقيقة ، تحث الأمريكيين على «التحدث بلا خوف دفاعًا عن أمريكا وإسرائيل والحضارة الغربية» .

الصهيونية الإسلامية

من بين المسلمين الذين دافعوا علنًا عن الصهيونية توفيق حيد، المفكر والمصلح الإسلامي كان سابقًا عضو في الجماعة الإسلامية، وهي جماعة إسلامية متشددة تم تصنيفها على أنها منظمة إرهابية من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

مدير المعهد الثقافي للجالية الإسلامية الإيطالية الشيخ البروفيسور عبد الهادي بالاتسي [الإنجليزية]. وتشبيه السيد [الإنجليزية] الباحث والصحفي والمؤلف الباكستاني-الأمريكي.

في بعض الأحيان، أعرب بعض المسلمين غير العرب مثل بعض الأكراد والبربر عن دعمهم للصهيونية.

بينما يُعرَّف معظم الدروز الإسرائيليين بأنهم عرب إثنيًا ، اليوم ، ينتمي عشرات الآلاف من الدروز الإسرائيليين إلى الحركات «الدرزية الصهيونية» .

في عهد الانتداب على فلسطين ، رفض الباحث المسلم (عالم) من منطقة عكا أسعد الشقيري ووالد مؤسس منظمة التحرير الفلسطينية أحمد الشقيري قيم الحركة الوطنية العربية الفلسطينية وعارض الحركة المناهضة للصهيونية. . التقى بشكل روتيني بالمسؤولين الصهاينة وكان له دور في كل منظمة عربية مؤيدة للصهيونية منذ بداية الانتداب البريطاني ، ورفض علنًا استخدام محمد أمين الحسيني للإسلام لمهاجمة الصهيونية.

كما أعرب بعض المسلمين الهنود عن معارضتهم لمناهضة الإسلام للصهيونية . في أغسطس 2007، قام وفد من منظمة عموم الهند للأئمة والمساجد بقيادة رئيسها مولانا جميل إلياس بزيارة إسرائيل. وأدى الاجتماع إلى بيان

مشترك يعبر عن «السلام وحسن النية من المسلمين الهنود»، وتطوير الحوار بين المسلمين الهنود واليهود الإسرائيليين، ورفض التصور بأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني له طابع ديني. الزيارة نظمتها اللجنة اليهودية الأمريكية. كان الغرض من الزيارة هو تعزيز النقاش الهادف حول وضع إسرائيل في نظر المسلمين في جميع أنحاء العالم وتقوية العلاقة بين الهند وإسرائيل. يقترح أن الزيارة يمكن أن «تفتح عقول المسلمين في جميع أنحاء العالم لفهم الطبيعة الديمقراطية لدولة إسرائيل، وخاصة في الشرق الأوسط».

الدعم الهندوسي للصهيونية

بعد قيام دولة إسرائيل عام 1948، عارضت حكومة المؤتمر الوطني الهندي الصهيونية. زعم بعض الكتاب أن هذا تم من أجل الحصول على المزيد من أصوات المسلمين في الهند (حيث كان عدد المسلمين في ذلك الوقت أكثر من 30 مليونًا). كانت الصهيونية، التي يُنظر إليها على أنها حركة تحرير وطنية لإعادة الشعب اليهودي إلى وطنهم تحت الحكم الاستعماري البريطاني، مناشدة للعديد من القوميين الهندوس، الذين اعتبروا نضالهم من أجل الاستقلال عن الحكم البريطاني وتقسيم الهند بمثابة تحرر وطني من أجل الهندوس المضطهدين لفترة طويلة.

أظهر استطلاع للرأي الدولي أن الهند هي الدولة الأكثر تأييدًا لإسرائيل في العالم. الأوقات الحالية، تميل الأحزاب والمنظمات الهندية المحافظة إلى دعم الصهيونية. اللوبي".

معاداة الصهيونية

المقالة الرئيسة: معاداة الصهيونية

تعد معظم الدول الإسلامية والعربية وحركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في فلسطين من أبرز المعادين للصهيونية وتختلف معاداة الصهيونية عن معاداة اليهود أو السامية فالمعاداة للحركة الصهيونية هي معاداة قيام وطن قومي يهودي على أرض فلسطين، وبعد أن قامت دولة إسرائيل سنة 1948 شنت دول عربية عدة حروب عليها وفشلت في تحقيق ذلك. وفي الوقت الحاضر ترفض عدد من الدول في العالم الصهيونية وأشكال الاعتراف بها من التطبيع والعلاقات الاقتصادية.

جزء من سلسلة مقالات حول

دولة إسرائيل

الجغرافيا

التاريخ

الصراع العربي الإسرائيلي

القانون والسياسة

قوات الأمن الإسرائيلية

اقتصاد

التركيبة السكانية والثقافة

بوابة إسرائيل

هستدروت تأسس في ديسمبر عام 1920 أي في عهد الانتداب. وقد عقد الهستدروت مؤتمره التأسيسي في مدينة حيفا في ديسمبر 1920 وأعلن رسميا عن تشكيله. وقد أكدت القرارات والكلمات التي ألقيت في المؤتمر الدور الصهيوني للهستدروت، وجاء في مقدمة هذه القرارات أن هدف الاتحاد الموحد لجميع العمال والفلاحين الذين يعيشون بعرق جبينهم دون استغلال جهود الآخرين أن يسير قدما في عملية استيطان الأرض، وأن يقتحم نفسه في كل المسائل الاقتصادية والثقافية التي تمس العمل في فلسطين، وأن يبني مجتمعا يهوديا هناك [48]

- الوكالة اليهودية ، وهو عبارة عن الجهاز التنفيذي للحركة الصهيونية التي من مهامها جمع الإعانات، بعد قيام دولة إسرائيل عام 1948 اقتصر نشاطها في تشجيع العودة، وحل مشاكل الاستيطان، والدعاية، وجمع الأموال، وتثقيف اليهود خارج إسرائيل بالأهداف الصهيونية.
- الصندوق القومي اليهودي تأسست في عام 1901 كوسيلة لجمع الأموال من اليهود لشراء الأراضي في فلسطين، وإقامة المشاريع اليهودية.
- المنظمة الصهيونية العالمية أسست سنة 1897 لهدف تشجيع الهجرة الصهيونية نحو فلسطين وهي كحركة دينية تهدف إلى تمكين العنصر اليهودي من تملك الأراضي.

شخصيات صهيونية

1. دافيد روبين وتلميذه سولومون مولوخ وقد حث اليهود على ضرورة العودة لتأسيس إسرائيل جديدة. 1501-1532م
2. روتشيلد وموسى مونتفيوري مؤسسي حركة رجال المال وكانت تهدف إلى شراء الأراضي من العرب ومنحها لليهود ثم إقامة دولة عبرية.
3. هيكل الجرماني مؤلف كتاب إرجاع اليهود إلى فلسطين حسب أقوال الأنبياء 1882.
4. الكاتب الألماني ناثان برنباوم أول من استخدم مصطلح الصهيونية عام 1893.
5. تيودور هرتزل مؤسس الصهيونية الحديثة وهدفها الأساسي الواضح قيادة اليهود إلى حكم العالم بدءا من إقامة دولة لهم في فلسطين وقد أقام هرتزل أول مؤتمر صهيوني عالمي سنة 1897، ونجح هرتزل من تصوير المأساة

اليهودية وأصدر كتابه الشهير الدولة اليهودية الذي أكسبه أنصاراً مما شجعه على إقامة أول مؤتمر صهيوني في بازل بسويسرا .

6. بلفور صاحب الوعد الشهير الذي وعد بإعادة إقامة دولة يهودية على أرض فلسطين عام 1917 .
7. دافيد بن غوريون أول رئيس لإسرائيل.

انظر أيضاً

- أنواع الصهيونية
- ناطوري كارتا
- الصهيونية المسيحية في المملكة المتحدة
- الوجه الآخر: العلاقات السرية بين النازية والصهيونية

فرمان عثماني موقع من السلطان عبد الحميد الثاني يعارض فيه الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

أمين الحسيني مفتي القدس الأسبق

بدأ اليهود الغربيون في ثمانينيات القرن التاسع عشر، بتبني نظريات جديدة في استعمار الأراضي الفلسطينية تقوم على فكرة استبدال محاولات السيطرة المدنية أو السلمية بالسيطرة المسلحة. وقد كان من أكبر المتبنين لهذه النظرية الحركة الصهيونية العالمية التي قالت: «إن اليوم الذي نبني فيه كنيسة يهودية واحدة هو اليوم الذي سنقوم فيه دولتنا».

في أواسط 1880، قامت الحركة الصهيونية في أوروبا بتكوين مجموعة «عشاق صهيون» (المؤتمر الصهيوني الأول كان في بازل عام 1897). طالبت هذه الحركة بإقامة دولة خاصة باليهود، ورأى العديد من الصهاينة أن موقع هذه الدولة يجب أن يكون في مكان الدولة التاريخية اليهودية، المنطقة التي تعرف باسم فلسطين. كانت فلسطين حينئذ جزءاً من الدولة العثمانية وتحظى بحكم محلي (ولاية)، وكانت المنطقة مأهولة بالفلسطينيين العرب بشكل رئيسي (ظل اليهود يشكلون نسبة أقل من 8% حتى عام 1920). [1]

لاقى هذا المشروع الصهيوني غضباً شعبياً عم كل فلسطين، ورفضاً قاطعاً من كل الشخصيات السياسية آنذاك، كان من بينهم مفتي القدس أمين الحسيني وعز الدين القسام ولاحقاً عبد القادر الحسيني، وزعماء سياسيين ودينيين وعسكريين آخرين، وكانت هذه هي بدايات نشوء المقاومة الشعبية في فلسطين. فيما تباينت مواقف الشخصيات العربية والحكام العرب في تعاملهم مع هذا المشروع فمنهم من أيد الفلسطينيين في تحقيق مصيرهم ومنهم من التزم الصمت، ومنهم من مد يده لزعماء الحركة الصهيونية من أجل نيل رضى الحكومة البريطانية، مثل الأمير فيصل بن الحسين الذي التقى حاييم وايزمان رئيس المنظمة الصهيونية العالمية، وغيره. [1]

أما بالنسبة للدول الغربية فقد رحبت بالمشروع الصهيوني في فلسطين، فنلقى المشروع دعماً مالياً وعسكرياً ولوجستياً من دول كبرى مثل بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا . والتي رأت في كون الدولة العبرية التي يطمح الصهاينة لإنشائها في فلسطين، حماية لمصالحها في المنطقة.

الثورة العربية الكبرى

المقالة الرئيسة: الثورة العربية الكبرى

أعلن الشريف الحُسين بن علي الثورة ضد الأتراك باسم العرب جميعاً . وكانت مبادئ الثورة العربية قد وضعت بالاتفاق ما بين الحُسين وقادة الجمعيات العربية في بلاد الشام والعراق في ميثاق قومي عربي غايته استقلال العرب وإنشاء دولة عربية متحدة قوية، وكانت فلسطين من ضمن المناطق المكونة لهذه الدولة العتيدة. وقد وعدت الحكومة البريطانية العرب من خلال مراسلات الحسين – مكماهون (1915) بالاعتراف باستقلال العرب مقابل إشراكهم في الحرب إلى جانب الحلفاء ضد الأتراك. ونشرت جريدة «القبلة» بيانا رسمياً برفع العلم العربي ذي الألوان الأربعة ابتداءً من (9 شعبان 1335 الموافق 10 يونيو 1917) وهو يوم الذكرى السنوية الأولى للثورة. إلا أن بريطانيا نقضت عهدها للعرب، وتمت المصادقة على اتفاقية سايكس بيكو ومن ثم وعد بلفور لتكريس الوجود الصهيوني في فلسطين، وفصل الأخيرة عن محيطها العربي.

اتفاقية سايكس بيكو

المقالة الرئيسة: اتفاقية سايكس بيكو

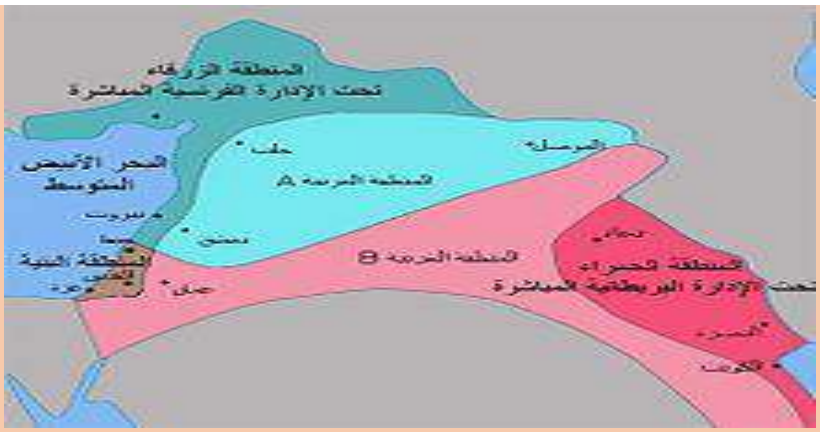

توزيع الأراضي حسب اتفاقية سايكس بيكو،

حيث وقع جزء كبير من فلسطين – باللون البني – تحت الإدارة الدولية

تم في عام 1916 عقد تفاهم سري بين فرنسا وبريطانيا ومصادقة روسيا على اقتسام الجزء الشمالي من الأراضي العربية (العراق وبلاد الشام) بين فرنسا وبريطانيا لتحديد مناطق النفوذ في المشرق العربي بعد انهيار الدولة العثمانية، المسيطرة على هذه المنطقة، جراء هزيمتها في الحرب العالمية الأولى.

تقرر أن تقع المنطقة التي اقتطعت فيما بعد من جنوب سوريا وعرفت بفلسطين تحت إدارة دولية (عدا صحراء النقب)، يتم الاتفاق عليها بالتشاور بين بريطانيا وفرنسا وروسيا. ولكن الاتفاق نص على منح بريطانيا موانئي حيفا وعكا على أن يكون لفرنسا حرية استخدام ميناء حيفا مقابل حرية استخدام بريطانيا لميناء اسكندرون السوري الواقع تحت الوصاية الفرنسية.

لاحقاً، وتخفيفاً للإحراج الذي أصيب به الفرنسيون والبريطانيون بعد كشف هذه الاتفاقية ووعد بلفور، صدر كتاب تشرشل الأبيض سنة 1922 ليوضح بلهجة مخففة أغراض السيطرة البريطانية على فلسطين. إلا أن محتوى اتفاقية سايكس-بيكو تم التأكيد عليه مجدداً في مؤتمر سان ريمو عام 1920. بعدها، أقر مجلس عصبة الأمم وثائق الانتداب على المناطق المعنية في 24 حزيران 1922.

وعد بلفور

المقالة الرئيسة: وعد بلفور

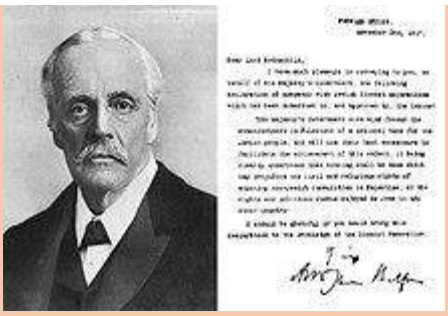

النسخة الأصلية لوعد بلفور مع صورة وزير الخارجية البريطاني

لقد تبنت إنجلترا منذ بداية القرن العشرين سياسة إتجاه كيان يهودي سياسي في فلسطين قدروا أنه سيظل خاضعاً لنفوذهم ودائراً في فلكهم وخاجة لحمايتهم ورعايتهم وسيكون في المستقبل مشغلة للعرب ينهك قواهم ويورثهم الهم الدائم يعرقل كل محاولة للوحدة فيما بينهم. وتوجت بريطانيا سياستها هذه بوعد بلفور الذي أطلقه وزير خارجيتها آنذاك.

كانت هناك مصالح مشتركة ذات بعد إستراتيجي، ففي الأساس كانت بريطانيا قلقة من هجرة يهود روسيا وأوروبا الشرقية الذين كانوا يتعرضون للاضطهاد. فوجدت أن لها مصلحة في توظيف هذه العملية في برنامج توسعها في الشرق الأوسط، فحولت قوافل المهاجرين إلى فلسطين بعد صدور الوعد، وقامت بتوفير الحماية لهم والمساعدة اللازمة. فما كان من وزير خارجية إنجلترا آرثر جيمس بلفور إلا أن أصدر وعداً باسم ملك بريطانيا لزعماء الحركة الصهيونية في 2 نوفمبر عام 1917 بتأسيس وطن قومي لليهود على أرض فلسطين.

لقي هذا الإعلان معارضة العرب، الذين خدعتهم بريطانيا عندما وعدتهم بالاستقلال إذا وقف العرب بجانبها ضد العثمانيين.

اتفاقية فيصل وايزمان

المقالة الرئيسة: اتفاقية فيصل وايزمان

في 3 /1 /1919 وقعت اتفاقية فيصل وايزمان من قبل الأمير فيصل أبن الشريف حسين مع حاييم وايزمان رئيس المنظمة الصهيونية العالمية في مؤتمر باريس للسلام سنة 1919م يعطي لها لليهود تسهيلات في إنشاء وطن في فلسطين والإقرار بوعد بلفور.

مرحلة الانتداب البريطاني

المقالة الرئيسة: *الانتداب البريطاني على فلسطين*

دخول القوات البريطانية للقدس عام 1917

سيطر الجيش البريطاني في عام 1917 على فلسطين وشرق الأردن بمساعدة الثورة العربية بقيادة الشريف حسين (التي كانت تسعى إلى استقلال ووحدة الولايات العربية بناء على مراسلات حسين-مكماهون)، وتم تطبيق معاهدة سايكس بيكو وخضعت الأردن وفلسطين للانتداب البريطاني. وفي نفس العام، أرسل آرثر جيمس بلفور، وزير الخارجية البريطاني رسالة إلى البارون ليونيب ولتر دي روتشيلد، يتعهد فيها بتأييد بريطانيا لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين مع ملاحظة ألا يؤدي ذلك إلى المس بالحقوق المدنية والدينية لغير اليهود في فلسطين، وهو ما عرف فيما بعد بوعد بلفور.

الهجرة اليهودية

حسب الإحصائيات الرسمية، هاجر 367845 شخصا (من اليهود وغير اليهود) إلى فلسطين منذ نهاية القرن التاسع عشر، منهم 33304 هاجروا من الناحية القانونية بين 1920 و1945. كذلك هاجر ما بين 50000 و60000 من اليهود، وعدد قليل من غير اليهود، بطريقة غير قانونية خلال هذه الفترة. أدت الهجرة لمعظم الزيادة في عدد السكان اليهود،

في حين أن غير اليهود أتت الزيادة إلى حد كبير الزيادة السكانية الطبيعية. لا توجد معطيات وثيقة بشأن الهجرة إلى فلسطين من البلدان العربية.

بدأت بريطانيا بالتعامل بحذر مع الطرفين العربي واليهودي ولكن بحجة معاداة السامية في أوروبا التي نمت خلال أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، كان نتيجتها أن الهجرة اليهودية (ومعظمها من أوروبا) إلى فلسطين بدأت على زيادة ملحوظة، مما خلق الكثير من الاستياء العربي. مما أدى لوضع الحكومة البريطانية قيود على الهجرة اليهودية إلى فلسطين حيث أصدرت الكتاب الأبيض لوقف وتنظيم هجرة اليهود لفلسطين. هذه الحصص مثيرة للجدل، ولا سيما في السنوات الأخيرة من الحكم البريطاني. وقد تنامى الشعور في العديد من الدول العربية لمقاتلة البريطانيين وبعض المنظمات اليهودية التي هاجمت السكان العرب ردا على الهجمات على الجماعات اليهودية. اعتمد اليهود من ناحية عسكرية على منظمة «الهاجاناه» التي كانت ميليشيا شبه سرية تعاونت مع السلطات البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية، ثم قاتلت البريطانيين والعرب عشية إلغاء الانتداب. في تلك الفترة نشطت أيضا منظمات يهودية أكثر تطرفا مثل «أرجون» و«مجموعة شتيرن» («ليحي») التي قامت بعمليات إرهابية وشنت حملة عنيفة ضد الأهداف العربية والبريطانية.

الثورة الفلسطينية الكبرى

المقالة الرئيسة: الثورة الفلسطينية الكبرى

طالع أيضًا: جيش الجهاد المقدس

ثورة عام 1936

هي من أضخم الثورات الشعبية التي قام بها الشعب الفلسطيني ضد المستعمرين الإنجليز واليهود المهاجرين إلى فلسطين في زمن الانتداب البريطاني على فلسطين، كثورة عام 1920، 1921 وثورة البراق عام 1929 . استمرت ثلاث سنين متواصلة ابتداءً من عام 1936 – 1939 اثر وفاة الشيخ عز الدين القسام على أيدي الشرطة البريطانية في جنين. أعلن بعدها الإضراب العام الذي ضم معظم المدن العربية الفلسطينية.

قرار تقسيم فلسطين

المقالة الرئيسة: قرار تقسيم فلسطين

خارطة خطة تقسيم فلسطين

هو الاسم الذي أطلق على قرار قامت الجمعية العامة التابعة لهيئة الأمم المتحدة بالموافقة عليه في 29 نوفمبر 1947، وقضت بإنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وتقسيم أراضيه إلى 3 كيانات جديدة، أي تأسيس دولة عربية وأخرى يهودية على تراب فلسطين وأن تقع مدينتا القدس وبيت لحم في منطقة خاصة تحت الوصاية الدولية. كان هذا القرار المسمى رسميا بقرار الجمعية العامة رقم 181[2] من أول المحاولات لحل النزاع العربي/اليهودي–الصهيوني على أرض فلسطين.

تبادرت فكرة تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية مع تحديد منطقة دولية حول القدس في تقرير لجنة بيل من 1937 وتقرير لجنة وودهد من 1938، وصدر هذان التقريران عن لجنتين تم تعيينهما على يد الحكومة البريطانية لبحث قضية فلسطين إثر الثورة الفلسطينية الكبرى التي دارت بين السنوات 1933 و1939.

بعد الحرب العالمية الثانية وإقامة هيئة الأمم المتحدة بدلا لعصبة الأمم، طالبت الأمم المتحدة إعادة النظر في صكوك الانتداب التي منحتها عصبة الأمم للإمبراطوريات الأوروبية، واعتبرت حالة الانتداب البريطاني على فلسطين من أكثر القضايا تعقيدا وأهمية.

الحياة السياسية قبل 1948

بدأ الوعي السياسي في فلسطين مبكرًا وكان هذا الوعي ملحوظًا في فترة الدولة العثمانية. وكان لفلسطين دور في الدولة العثمانية حيث كان لأهل فلسطين ممثلون في مجلس المبعوثان الذي انتخب في أعقاب صدور الدستور إذ كان روحي الخالدي وسعيد الحسيني وحافظ السعيد مندوبين عن لواء القدس والشيخ أحمد الخماش عن لواء نابلس وأسعد الشقيري عن لواء عكا.

وكان للمثقفين الفلسطينيين دور هام في التصدي لسياسة التريك ومواجهة الهجرة اليهودية إلى بلادهم وقد أسسوا نحو 17 من المنظمات والأحزاب السياسية للتعبير عن آرائهم والدفاع عن حقوقهم الوطنية وارتبطت كثير منها بقضايا المنطقة والأمة العربية.

كان من أهم تلك الأحزاب والتنظيمات: الجمعيات الإسلامية المسيحية، حزب الاستقلال العربي، الحزب الحر الفلسطيني، الحزب الشيوعي الفلسطيني (عصبة التحرير الوطني)، جماعة الإخوان المسلمين، حزب الزراع الفلسطيني، حزب الائتلاف الوطني، مؤتمر الشباب العربي والحزب العربي الفلسطيني.[3]

من 1947 إلى 1967

النكبة

المقالة الرئيسة: النكبة الفلسطينية

لاجئون فلسطينيون عام 1948

قامت الحركة الصهيونية خلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين وحتى بعد تأسيس دولة فلسطين بتنفيذ جملة من الأمور المخطط لها مسبقاً والتي كان الهدف منها ترحيل الفلسطينيين والتطهير العرقي لفلسطين، مثل استهداف قرى ومدن فلسطينية بهجمات إرهابية شنتها منظمات الهاجاناه والأرجون والشيرن تم مناقشة هذه الأساليب المخطط لها مسبقاً من قبل عدة مؤرخين تاريخيين من أمثال إيلان بابيه وبيني موريس ووليد خالدي.

أدت هذه العمليات إلى استيلاء اليهود على ما يقارب 78% من مساحة فلسطين التاريخية، وقتل وتهجير 750 ألف إلى مليون فلسطيني قسريًا إلى دول الجوار وأجزاء أخرى من فلسطين. شكّل اللاجئون الفلسطينيون الذين خرجوا من المناطق التي قامت عليها إسرائيل، نواة جديدة للقضية الفلسطينية.

إذ نزح بين عام 1947 مرورًا بحرب 1948 حوالي 750000 عربي فلسطيني عن بلداتهم.[4] بعد نهاية الحرب تقسمت منطقة الانتداب بين إسرائيل والأردن ومصر حيث منحت إسرائيل الجنسية الإسرائيلية لمن بقي داخل حدودها فقط ورفضت عودة النازحين العرب من خارج هذه الحدود. أما الأردن فمنحت جنسيتها لسكان الضفة الغربية بما في ذلك اللاجئين إليها. أما سكان قطاع غزة واللاجئين إليها فبقوا دون مواطنة إذ رفضت مصر منحهم الجنسية المصرية. يشكل اللاجئون اليوم قرابة نصف الشعب الفلسطيني أي حوالي 4,6 مليون نسمة (1995).[5]

مجزرة دير ياسين

المقالة الرئيسة: مجزرة دير ياسين

دير ياسين قرية فلسطينية، تقع غربي القدس حدثت فيها مذبحة مروعة في 9 أبريل عام 1948 على يد العصابتين الصهيونيتين: الأرجون والشيرن. أي بعد أسبوعين من توقيع معاهدة سلام طلبها رؤساء المستوطنات اليهودية المجاورة ووافق عليها أهالي قرية دير ياسين. وراح ضحية هذه المذبحة أعداد كبيرة من السكان لهذه القرية من

الأطفال، وكبار السن ،والنساء، والشباب. عدد من ذهب ضحية هذه المذبحة مختلف عليه، إذ تذكر المصادر العربية والفلسطينية أن ما بين 250 إلى 360 ضحية تم قتلها ، بينما تذكر المصادر الغربية أن العدد لم يتجاوز 107 قتلى.

كانت مذبحة دير ياسين عاملاً مهماً في الهجرة الفلسطينية إلى مناطق أُخرى من فلسطين والبلدان العربية المجاورة لما سببته المذبحة من حالة رعب عند المدنيين. وأضافت المذبحة حِقداً إضافياً على الحقد الموجود أصلاً بين العرب والإسرائيليين.

قيام دولة إسرائيل

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، تصاعدت حدة هجمات العصابات الصهيونية على القوات البريطانية في فلسطين، مما حدا ببريطانيا إلى إحالة المشكلة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة، وفي 28 ابريل بدأت جلسة الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة مخصوص قضية فلسطين، واختتمت أعمال الجلسات في 15 مايو 1947 بقرار تأليف (UNSCOP) لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين،[6] وهي لجنة مؤلفة من 11 عضوا، نشرت هذه اللجنة تقريرها في 8 سبتمبر الذي أيد معظم أفرادها حل التقسيم، بينما أوصى الأعضاء الباقون بحل فيدرالي، فرفضت الهيئة العربية العليا اقتراح التقسيم أما الوكالة اليهودية فأعلنت قبولها بالتقسيم، ووافق كل من الولايات الأمريكية المتحدة والاتحاد السوفيتي على التقسيم على التوالي، وأعلنت الحكومة البريطانية في 29 أكتوبر عن عزمها على مغادرة فلسطين في غضون سنة أشهر إذا لم يتم التوصل إلى حل يقبله العرب والصهيونيون.

وفي الفترة التي تلت ذلك، تصاعدت وتيرة العمليات العسكرية من جميع الأطراف، وكانت لدى الصهاينة خطط مدروسة قامت بتطبيقها وكانت تسيطر على كل منطقة تنسحب منها القوات البريطانية، في حين كان العرب في حالة تأزم عسكري بسبب التأخر في القيام بإجراءات فعالة لبناء قوة عربية نظامية تدافع عن فلسطين، ونجحت القوات الصهيونية باحتلال مساحات تفوق ما حصلت عليه في قرار التقسيم، وخرجت أعداد كبيرة من الفلسطينيين من مدنهم وقراهم بسبب المعارك أو بسبب الخوف من المذابح التي سمعوا بها .

وفي 13 مايو وجه حاييم وايزمان رسالة إلى الرئيس الأمريكي ترومان يطلب فيها منه الإيفاء بوعده الاعتراف بدولة يهودية، وأعلن عن قيام دولة إسرائيل في تل أبيب بتاريخ 14 مايو الساعة الرابعة بعد الظهر، وغادر المندوب

السامي البريطاني مقره الرسمي في القدس متوجها إلى بريطانيا، وفي أول دقائق من 15 مايو انتهى الانتداب البريطاني على فلسطين وأصبح الإعلان عن قيام دولة إسرائيل نافذ المفعول، واعترفت الولايات الأمريكية المتحدة بدولة إسرائيل بعد ذلك بعشرة دقائق، ولكن القتال استمر ولكن هذه الآن أصبحت الحرب بين دولة إسرائيل والدول العربية المجاورة.

مع نهاية الحرب كانت إسرائيل قد أصبحت واقعا، وسيطرت على مساحات تفوق ما نص عليه قرار تقسيم فلسطين، واحتلت من فلسطين (حسب تقسيم الانتداب البريطاني) كامل السهل الساحلي باستثناء قطاع غزة الذي سيطر عليه المصريون، كما قامت على كامل النقب والجليل وشمال فلسطين، وأصبحت مناطق القدس الشرقية والضفة الغربية جزءا من المملكة الأردنية الهاشمية. وبدأ تاريخ جبهة أعرض من الصراع مع الدول العربية.

حرب 1948

المقالة الرئيسة: حرب 1948

طالع أيضًا: تسلسل أحداث حرب 1948 وقائمة المذابح التي نفذت خلال فترة حرب 1948 ومعركة القسطل

عبد القادر الحسيني أستشهد في معركة القسطل بضواحي القدس في عام 1948.

مجموعة من عصابة الهاجاناه الإرهابية

أول حرب كانت للعرب بعد ولادة الدولة العربية الحديثة، حرب عام 1948، والتي اعتبرها العرب «نكبة» فسموها حرب النكبة، ويطلقون عليها أيضا حرب فلسطين، أما الإسرائيليون فسموها «حرب الاستقلال». أما في الإعلام الغربي يطلق عليها (الحرب العربية – الإسرائيلية الأولى).

وقد نشبت عقب إعلان قيام دولة إسرائيل على أرض فلسطين يوم 15 مايو 1948 حيث قامت قوات ستة دول عربية (مصر وسوريا والأردن ولبنان والسعودية والعراق) بدخول فلسطين لمنع قيام الدولة العبرية على أرض فلسطين، واستمرت العمليات العسكرية حتى يناير/كانون الثاني 1949 بعد أن سيطرت إسرائيل عمليا على الأجزاء التي أعطاها إياها قرار التقسيم 194 وأكثر منها.

وفي ذاك التاريخ ولدت مسألة اللاجئين نخروج أكثر من 400 ألف فلسطيني من ديارهم إلى الضفة الغربية (التي اتبعت بالأردن لاحقا) وقطاع غزة (الذي ضمته مصر أيضا)، بالإضافة لدول الجوار والمهجر، ليبدأ الصراع العربي الإسرائيلي.[7]

كانت القيادات الصهيونية قد شرعت في إعداد خطط عسكرية تفصيلية منذ مطلع عام 1945 توقعا للمواجهة المقبلة، وفي مايو 1946 رسمت الهاجاناه خطة سميت بخطة مايو 1946 فيما بعد، كانت السياسة العامة لهذه الخطة تقضي بما يسمى «الإجراءات المضادة».

حققت الجيوش العربية عند فلسطين دخولها بعد 15 مايو 1948 انتصارات معتبرة، حققت القوات المصرية نجاحات ملموسة في القطاع الجنوبي، كذلك القوات الأردنية والعراقية في جبهة القدس وشمال الضفة الغربية. أحدثت تلك العمليات حرجاً للقوات الصهيونية سرعان ما أزيلت آثاره بقرار مجلس الأمن في 22 مايو 1948 بوقف إطلاق النار مدة 36 ساعة، ورفضت الدول العربية ذلك القرار في حينه، فمارست الولايات المتحدة وبريطانيا ضغوطاً مشددة مصحوبة بتهديدات للحكومات العربية. وتقدم الوفد البريطاني في مجلس الأمن بطلب جديد لوقف القتال مدة أربعة أسابيع، وضبط تدفق المتطوعين والسلاح إلى فلسطين إبان تلك الفترة. وفي 2 يونيو أبلغت الدول العربية مجلس الأمن موافقتها على ذلك القرار، وتوقف القتال بالفعل في 11 يونيو وعرفت تلك الفترة بالهدنة الأولى.[8]

إلا أن الإرادة المنزعزعة للحكام العرب في تلك الأيام وعدم التنسيق بين الجيوش العربية رغم تقديمها التضحيات، والدعم والتدريب الذي نالته العصابات الصهيونية على يد بريطانيا منذ الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى تفوق الإسرائيليين بالعدد، كل هذا أدى إلى هزيمة الجيوش العربية وسقوط أكثر من 78% من أرض فلسطين بيد الدولة العبرية، أي أكثر من المساحة المخصصة لها في التقسيم عام 1947 حيث أعطى لليهود 55% من أرض فلسطين.

حكومة عموم فلسطين

المقالة الرئيسة: حكومة عموم فلسطين

هي حكومة تشكلت في غزة في 23 سبتمبر 1948 [9] وذلك خلال حرب 1948 برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي. قام جمال الحسيني بجولة عربية[10] لتقديم إعلان الحكومة إلى كافة الدول العربية والإسلامية وجامعة الدول العربية. لاقت هذه الحكومة دعما من بعض الحكومات العربية ومعارضة من حكومات أخرى، حيث عارض كل من الأردن ومصر والعراق، فكرة إنشاءها .

نشأت فكرة تكوين حكومة عموم فلسطين عندما أعلنت بريطانيا عن نيتها التخلي عن انتدابها على فلسطين وأحالت قضيتها إلى الأمم المتحدة . أدركت القيادة الفلسطينية عندئذ، ممثلة آنذاك بالهيئة العربية العليا لفلسطين بزعامة الحاج أمين الحسيني، أهمية التهيؤ لهذا الحدث واستباقه بإيجاد إطار دستوري يملأ الفراغ الذي سوف ينجم عن انتهاء الانتداب البريطاني وكان هذا الإطار هو إقامة حكومة عربية فلسطينية.[11]

بدأ دعم الجامعة العربية للحكومة ينهار إذ امتنعت الجامعة العربية، فيما بعد، عن دعوة الحكومة لحضور اجتماعات مجلس الجامعة؛ كما امتنعت الحكومة المصرية عن السماح لهذه الحكومة بممارسة أنشطتها في قطاع غزة.[10]

هدنة 1949

المقالة الرئيسة: هدنة 1949

بعد الانتهاء من حرب 1948، تم التوقيع على اتفاقيات رودس التي فرضت الهدنة بين إسرائيل وكل من مصر وسوريا والأردن ولبنان. ووقعت كل دولة على الاتفاق بشكل منفصل، ماعدا العراق[12] وتم بموجب هذه الاتفاقيات رسم الخط الأخضر الذي تم تحديده رسميا كخط وقف إطلاق النار، ولكنه أصبح بالفعل حدودا بين دولة إسرائيل الحديثة آنذاك والدول العربية المجاورة. بقيت داخل الخط الأخضر، أي في إسرائيل، عدد من البلدات والمدن العربية الفلسطينية والمدن المختلطة التي يسكنها يهود وعرب. كذلك بقي داخل الخط الأخضر الجزء الغربي من مدينة القدس إذ مر الخط الأخضر وسط المدينة.

أدى رسم الخط الأخضر على أرض الواقع إلى تقسيم فلسطين إلى ثلاث أجزاء، إسرائيل (وهو الجزء الأكبر يشكل ما نسبته 78% من مساحة فلسطين) والضفة الغربية (التي ألحقت بالأردن لاحقا) وقطاع غزة (الذي ضمته مصر)، حيث يشكل الأخيران ما نسبته 22% من مساحة فلسطين الانتدابية، قامت إسرائيل باحتلالهما لاحقا في عام 1967.

الضفة الغربية وقطاع غزة

المقالات الرئيسة: الضفة الغربية وقطاع غزة والأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967

الضفة الغربية (الجزء الملون الأكبر) وقطاع غزة

بدأ هذان المصطلحان بالظهور بعد حرب 1948، حيث تأسست دولة إسرائيل على الأراضي الموعودة للدولة اليهودية في خطة تقسيم فلسطين وعلى أراض إضافية استولى الجيش الإسرائيلي عليها أو تسلمتها إسرائيل بموجب اتفاقيات رودس، أما باقي الأراضي فانقسمت إلى جزأين غير متواصلين، ضم الأردن الأكبر منهما – الضفة الغربية – بناء على الاتفاق الذي ابرم في مؤتمر أريحا وذلك في عام 1949 حيث اجتمعت زعامات فلسطينية من الضفة الغربية وطالبت بالوحدة مع الأردن فكان ذلك وجرت انتخابات نيابية، بينما فرضت مصر الحكم العسكري على الأصغر منهما، أي على قطاع غزة. في 1956 احتل الجيش الإسرائيلي قطاع غزة لمدة 5 أشهر ضمن العمليات العسكرية المتعلقة بأزمة السويس، ثم أعادها إلى الحكم العسكري المصري. في حرب 1967 احتل الجيش الإسرائيلي الضفة الغربية وقطاع غزة وفرضت إسرائيل عليهما الحكم العسكري، ما عدا الجزء الشرقي من مدينة القدس وضواحيها التي ضمتها إسرائيل إلى أراضيها. وبفضل العلاقات السرية بين إسرائيل والأردن استمرت العلاقات بين الأردن والضفة الغربية حتى أعلن العاهل الأردني حسين بن طلال قرار فك الارتباط في 1988 بتنازله عن الضفة الغربية وفك علاقات الأردن بها. في 1982 أكملت إسرائيل انسحابها من شبه جزيرة سيناء بموجب معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، ولكن قطاع غزة بقيت تحت الحكم العسكري الإسرائيلي.

تفاوض السلطة الفلسطينية اليوم ومنذ تأسيسها عام 1994، على قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة (الذين يشكلان معاً ما نسبته 22% من مساحة فلسطين التاريخية). تقع في هاتين المنطقتين مدن فلسطينية كبيرة مثل القدس الشرقية وغزة ورام الله ونابلس والخليل وجنين. وتتخذ السلطة من مدينتي رام الله وغزة مقرا مؤقتا لمؤسساتها، ريثما تصل المفاوضات لحل.

في الوقت الراهن تخضع منطقتي الضفة الغربية وقطاع غزة لطريقة حكم مختلطة، وبينما تتمتع أجزاء معينة منها من حكم ذاتي، ما زالت أجزاء أخرى منها تخضع للاحتلال الإسرائيلي. وتعد مكانة قطاع غزة السياسية معقدة بشكل خاص منذ انسحاب الجيش الإسرائيلي منها عام 2005 دون اتفاق بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية على طبيعة السلطة فيه، وكذلك بسبب استيلاء حركة حماس عليه رغم معارضة السلطة الفلسطينية لذلك.

دولياً هناك إجماع ضمني بأنها أراضي ستؤول مستقبلا للدولة الفلسطينية، وإن إسرائيل هي طرف محتل لها . ليس هناك اعتراف دولي بضم الجزء الشرقي من مدينة القدس إلى إسرائيل، ولكن معظم دول العالم (باستثناء الدول العربية) تعد القدس مكانا ذا أهمية خاصة الذي من شأنه أن يخضع لتسوية خاصة. وفي أساس الموقف الدولي تجاه هاتين المنطقتين يوجد القرار الأممي الذي صدر في نوفمبر 1967 والمرقم بالقرار 242 والذي ينص على: «إقرار مبادئ سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط القرار حيث أن مجلس الأمن إذ يعرب عن قلقه المتواصل بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط وإذ يؤكد عدم القبول بالاستيلاء علي أراض بواسطة الحرب. والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمن وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة 2 من الميثاق» . وقد اتفق الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي على تبني نص القرار 242 كأساس التسوية بينهما ضمن اتفاقيات أوسلو .

تشمل الضفة الغربية جغرافيا على جبال نابلس، جبال القدس (بما في ذلك الجزء الشرقي من مدينة القدس)، جبال الخليل وغربي غور الأردن. وقد سمها السلطات الأردنية بالضفة الغربية لأنها واقعة إلى الغرب من نهر الأردن بينما يقع معظم أراضي المملكة الأردنية الهاشمية شرقي النهر. أما قطاع غزة فهو شريط ضيق يمتد جنوب الشاطئ الفلسطيني على البحر المتوسط ذو الكثافة السكانية الأعلى بالعالم نتيجة لجوء أعداد كبيرة من فلسطينيي الداخل إليه بعد النكبة، والتكاثر الطبيعي السريع الذي يبلغ أكثر من 3% سنويا .

حرب 1956

المقالة الرئيسة: العدوان الثلاثي

يطلق عليها في العالم العربي (العدوان الثلاثي) وفي الإعلام الغربي (أزمة السويس) وفي الإعلام الإسرائيلي (حرب سيناء)، حرب وقعت أحداثها في مصر وقطاع غزة في 1956 وكانت الدول التي اعتدت عليها هي فرنسا وإسرائيل وبريطانيا على أثر قيام جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس. تعرف أيضا هذه الحرب بحرب 1956 . دام احتلال إسرائيل لقطاع غزة فيها عدة أشهر استمر حتى 1957 .

حرب 1967

المقالة الرئيسة: النكسة

مظليون إسرائيليون بالقرب من حائط البراق بعد سقوط القدس الشرقية بيد إسرائيل في شهر يونيو سنة 1967

تسمى بالإعلام الغربي والإسرائيلي (حرب الأيام الستة). هي حرب حدثت عام 1967 بين إسرائيل وكل من مصر وسوريا والأردن وبمساعدة لوجستية من دول عربية عديدة، انتهت بانتصار إسرائيل واستيلائها على باقي فلسطين (قطاع غزة والضفة الغربية) بالإضافة إلى سيناء المصرية وهضبة الجولان السورية. وتنحي الرئيس المصري جمال عبد الناصر عن الحكم بشكل مؤقت.[13] وتهجير المزيد من أبناء الشعب الفلسطيني إلى دول الجوار.[14]

كما ألحقت الحرب هزيمة نفسية بالجيوش العربية بعد أن فقدت الكثير من ثقتها في قدراتها العسكرية وكفاءتها القتالية، في حين ارتفعت معنويات الجيش الإسرائيلي وراجت مقولته «إنه الجيش الذي لا يقهر».

أعلنت إسرائيل عن ضم القدس الشرقية (التي كانت تتبع للأردن إداريا منذ 1951) بشكل انفرادي بعيد النكسة مباشرة، ففي القرار الإسرائيلي الذي أصدره الكنيست في 27 يونيو 1967 تم بموجبه تخويل حكومة إسرائيل بضمها

للجزء الشرقي من القدس، وجعل المدينة بأكملها عاصمة موحدة للدولة العبرية والذي كرس الجهود الإسرائيلية المستمرة لتهويدها.[15]

وشرعت إسرائيل على الفور في نهب الكثير من ثروات الضفة الغربية لا سيما المائية منها، والقيام وبطريقة منهجية بعمليات تهويد للقدس الشرقية. واستطاعت باستيلائها على أراضي الضفة تحسين وضعها الإستراتيجي وقدرتها على المناورة العسكرية، وإزالة الخطر الذي كان من الممكن أن يهددها من وجود أي جيش عربي منظم ومسلح في الضفة الغربية التي تعد القلب الجغرافي لفلسطين التاريخية.

لقد أصبحت الحرب التي أطلق عليها اسم «النكسة» هروبا من وصف الهزيمة إحدى العلامات الفارقة في التاريخ العربي. وبرغم مرور أربعين عاما، فإن الحدث لا يزال يلقي بظله الثقيل على العرب والفلسطينيين خاصة، بقصته ونتائجه، وبكيفية النظر للمستقبل من بعده.[16]

كان لتداعيات حرب 1967 أو النكسة وقع كبير على منظمة التحرير الفلسطينية، والتي كانت لا تزال فتية آنذاك، ونتج عنها تأسيس فصائل جديدة منشقة ذات فكر أقرب إلى الماركسية منها إلى القومية العربية، نتيجة لتدهور المشروع القومي العربي في فترة ما بعد النكسة، وبدأ انتشار الفدائيين الفلسطينيين يتركز في دول الطوق وخاصة الأردن ولبنان وسوريا. وبدأ العمل المقاوم ينظم من خارج فلسطين، بعد سقوط الضفة الغربية وقطاع غزة بيد إسرائيل وإكمال احتلالها لأرض فلسطين.

يشار إلى أن النزوح الجماعي للفلسطينيين بعد النكسة عام 1967 إلى دول الجوار وخاصة الأردن، الذي تحوي أصلا نسبة كبيرة من الفلسطينيين منذ النكبة عام 1948، وبسبب قربه جغرافيا من فلسطين، حيث يشارك بأطول حدود برية معها، أدى إلى نمركز رئيسي لمنظمة التحرير في الأردن والذي استمر حتى عام 1971.

منظمة التحرير الفلسطينية

المقالة الرئيسة: منظمة التحرير الفلسطينية

طالع أيضًا: المجلس الوطني الفلسطيني وجيش التحرير الفلسطيني

تأسست عام 1964 منظمة التحرير الفلسطينية كمنظمة سياسية شبه عسكرية، معترف بها في الأمم المتحدة والجامعة العربية وكممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني داخل وخارج فلسطين. جاء تأسيسها بعد انعقاد المؤتمر العربي الفلسطيني الأول في القدس نتيجة لقرار مؤتمر القمة العربي 1964 (القاهرة) لتمثيل الفلسطينيين في المحافل الدولية وهي تضم معظم الفصائل والأحزاب الفلسطينية تحت لوائها . من بينها حركة فتح والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية وحزب الشعب (الشيوعي) . . . وغيرها . ويعد رئيس اللجنة التنفيذية فيها، رئيسا لفلسطين والشعب الفلسطيني في الأراضي التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بالإضافة إلى فلسطينيي الشتات. وتجدر الإشارة إلى أن حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي ليستا من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وأن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة سحبت عضويتها .

فدائي فلسطيني في الأردن عام 1969

كان الهدف الرئيسي من إنشاء المنظمة، عند تأسيسها على يد أحمد الشقيري هو تحرير فلسطين عبر النضال المسلح.[17] إلا أنها تبنت خلال فترة رئاسة ياسر عرفات فكرة إنشاء دولة ديمقراطية علمانية ضمن حدود فلسطين الانتدابية، حيث كان ذلك في عام 1974 في البرنامج المرحلي للمجلس الوطني الفلسطيني، والذي عارضته بعض الفصائل الفلسطينية وقتها، حيث شكلت ما يعرف بجبهة الرفض.[18][19]

في عام 1988 تبنت منظمة التحرير رسميا خيار الدولتين في فلسطين التاريخية، والعيش جنبا لجنب مع إسرائيل في سلام شامل يضمن عودة اللاجئين واستقلال الفلسطينيين على الأراضي المحتلة عام 1967 وبتحديد القدس الشرقية عاصمة لهم.[20]

في عام 1993 قام رئيس اللجنة التنفيذية بمنظمة التحرير آنذاك ياسر عرفات بالاعتراف رسميا بإسرائيل، في رسالة رسمية إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك إسحق رابين، في المقابل اعترفت إسرائيل بمنظمة التحرير كممثل شرعي

وحيد للشعب الفلسطيني. نتج عن ذلك تأسيس السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي تُعتبر من نتائج اتفاق أوسلو بين المنظمة وإسرائيل.

منظمة التحرير في الأردن

تميزت العلاقة بين المنظمة والعديد من الدول العربية بفترات من الشد والجذب تحسب انسجام المواقف السياسية لهذه الدول أو اختلافها مع توجهات المنظمة. وكانت المملكة الأردنية الهاشمية مثالا بارزا على ذلك، فأغلب سنوات حكم الملك حسين شهدت العلاقة بينهما تأزما وصل في بعض الفترات إلى حد الانفجار كما حدث في عام 1970 - 1971 وهي الأحداث التي اشتهرت باسم أيلول الأسود.[21]

كان من أكثر أسباب الخلاف بين الحكومة الأردنية والفدائيين الفلسطينيين الموجودين بالأردن، هو شعور الحكومة الأردنية بوجود كيان مستقل لمنظمة التحرير عنها داخل الدولة الأردنية، وهو ما اطلقت عليه مصطلح «دولة داخل دولة»، كذلك عمليات خطف الطائرات الغربية التي كانت المنظمة تقوم بها وينم تفجيرها لاحقا في صحراء الأردن. وكان ثائر في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على رأس هذه العمليات التي أدانتها لاحقا، حيث كان وديع حداد العقل المدبر لعمليات الاختطاف هذه. وكان تعليله بالتخطيط لهذه العمليات هو تعريف العالم بوجود قضية شعب فلسطين.[22]

معركة الكرامة

المقالة الرئيسة: معركة الكرامة

خسائر الجيش الإسرائيلي بعد معركة الكرامة

معركة وقعت في 21 آذار 1968 بين قوات الجيش الأردني والفدائيين الفلسطينيين من جهة وقوات الجيش الإسرائيلي من جهة أخرى، حين حاولت القوات الإسرائيلية احتلال الضفة الشرقية من نهر الأردن لأسباب تعدها إسرائيل إستراتيجية. وقد عبرت النهر فعلا من عدة محاور مع عمليات تجسير وتحت غطاء جوي كثيف. فتصدت لها قوات الجيش الأردني وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية المتواجدة هناك على طول جبهة القتال بقوة[23] في قرية الكرامة حيث التحموا مع الجيش الإسرائيلي في قتال شرس. استمرت المعركة أكثر من 16 ساعة، مما اضطر الإسرائيليين إلى الانسحاب الكامل من أرض المعركة تاركين وراءهم ولأول مرة خسائرهم وقتلاهم دون أن يتمكنوا من سحبها معهم. وتمكنت القوات الأردنية ومنظمة التحرير في هذه المعركة من تحقيق النص والحيلولة من تحقيق إسرائيل لأهدافها.[24]

أحداث أيلول الأسود

المقالة الرئيسة: أيلول الأسود

طالع أيضًا: منظمة أيلول الأسود

أيلول الأسود هو الاسم الذي يشار به إلى شهر أيلول من عام 1970 م، والذي يعرف أيضًا «بفترة الأحداث المؤسفة». في هذا الشهر تحرك الجيش الأردني بناء على تعليمات الملك حسين لوضع نهاية لوجود المنظمات الفلسطينية المتواجدة في المدن الأردنية والتي أرادت إحداث تغير في الأردن. لم تكن العلاقات بين الملك حسين وجمال عبد الناصر جيدة الأمر الذي أعطى منظمة التحرير قوة دافعة داخل الأردن مردها أن الأنظمة العربية المجاورة للأردن سوف تتدخل إلى صالح المنظمات الفلسطينية إذا ما نشب الصراع مع الجيش الأردني إلا أن ذلك لم يحدث، اضطرت بعدها القيادة الفلسطينية أن تنسحب من عمان إلى الريف الأردني في الشمال، وبالأخص أحراش جرش بعد انعقاد مؤتمر القاهرة بين الملك حسين وياسر عرفات برعاية جمال عبد الناصر قبيل وفاته بأيام فقط. إلا أنه تجدد الصدام بين منظمة التحرير والحكومة الأردنية في تموز 1971، مما أدى إلى خروج قوات الثورة الفلسطينية من الأردن نهائيا ومعها جميع الفدائيين وأسلحتهم إلى لبنان.[تحتاج لمصدر]

منظمة التحرير في لبنان

ما إن استقرت منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان حتى اشتعلت الحرب الأهلية عام 1975 وتورطت فيها فصائل المقاومة الفلسطينية وبدلا من أن يتوجه رصاص المقاومة إلى إسرائيل توجه نتيجة لهذه الفتنة إلى صدور اللبنانيين والفلسطينيين والسوريين أنفسهم. لكن هذا لا يعني أن عمليات المقاومة الفلسطينية لم تهدئ ضد إسرائيل على الجبهة اللبنانية، ففي 1978 قام الجيش الإسرائيلي بغزو جنوب لبنان لغرض مطاردة المقاتلين الفلسطينيين كعملية انتقامية لهجوم فلسطيني على حافلة ركاب إسرائيلية في تل أبيب أدت إلى مقتل 35 إسرائيليا ولكن الأزمة انتهت بتدخل مجلس الأمن وانسحاب إسرائيل.[25]

الحرب الأهلية اللبنانية

المقالة الرئيسة: الحرب الأهلية اللبنانية

طالع أيضًا: معركة تل الزعتر ومجزرة صبرا وشاتيلا

حرب أهلية نشبت بين أطراف لبنانية مختلفة بعد نزوح الفدائيين الفلسطينيين إلى لبنان من الأردن عام 1971، اضطلع الطرف الفلسطيني فيها بدور محوري، نتيجة رفض المواطنة الوجود الفلسطيني في لبنان، الذي أرسى أسسه اتفاق القاهرة عام 1969 . في حين ورط الفلسطينيين تحالفهم مع اليسار اللبناني، في الحرب الأهلية اللبنانية، التي عدها البعض حربا بين اللبنانيين والفلسطينيين.[26]

مغادرة مقاتلي منظمة التحرير لبيروت عام 1982

حيث هاجمت ميليشيات حزب الكتائب اللبناني اليميني الفلسطينيين في حافلة شرق بيروت في يوم 13 أبريل 1975. كانت تلك الشرارة لبدء القتال في كل أنحاء البلاد، حيث تحالفت الحركة الوطنية اللبنانية مع منظمة التحرير الفلسطينية وسيطرا على ما يقرب من 70% من لبنان في أبريل 1976. في يونيو من نفس العام، القوات السورية تدخل لبنان وسرعان ما تصبح الأقوى في البلاد، وتسيطر على كثير من المواقع الإستراتيجية المهمة، لكن في 14 مارس 1978 قامت القوات الإسرائيلية بغزو جنوب لبنان، بهدف خلق منطقة عازلة بعرض 10 كيلومترا في عمق الأراضي اللبنانية. وجدت إسرائيل أن احتلال الأراضي كان سهلا وسرعان ما سيطرت على 10% من جنوب البلاد.

عضو المجلس المركزي الفلسطيني السابق خليل الوزير (أبو جهاد)، اغتالته فرقة كوموندوز تابعة للموساد بتونس في أبريل 1988.

انتهت الحرب الأهلية اللبنانية عمليا في عام 1989 بعد معاهدة الطائف. إلا أن منظمة التحرير كانت قد خرجت من الصراع منذ خروجها من لبنان في عام 1982 إلى تونس ودول عربية أخرى أثر الاجتياح الإسرائيلي للبنان، باستثناء حرب المخيمات التي نشبت ما بين 1985 و1988 والتي كان لبقايا مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية في مخيمات لبنان، دور فيها.

قدم رونالد ريغان ضمان شخصيا للمقاتلين الفلسطينيين بالحفاظ على أمن عائلاتهم إذا ما غادروا إلى تونس واضطرت إسرائيل إلى الموافقة على خروج المقاتلين تحت حماية دولية مكونة من 800

جندي مارينز أمريكي، و800 جندي فرنسي و400 إيطالي. غادر 14,614 مقاتل فلسطيني بيروت إلى سوريا وعدة دول عربية تحت القصف الإسرائيلي، بالرغم من الحماية الدولية، بينما غادرت القيادة الفلسطينية إلى تونس.

منظمة التحرير في تونس

طالع أيضًا: عملية الساق الخشبية

في 10 آب 1982 شهدت تونس حدثاً مهماً إذ استقبلت زعيم منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات وجميع عناصره الذين كانوا في بيروت إثر الحصار الإسرائيلي المفروض عليها وذلك بعد الدور الدبلوماسي الذي لعبته تونس عربياً (بعد انتقال مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس عقب اتفاقية كامب ديفيد) ودولياً.

خلال الأعوام 1985 و1988 و1991 قامت إسرائيل وعملائها بشن غارات على مكاتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في تونس، اغتالت فيها اثنين من أكبر قيادات المنظمة وهم خليل الوزير (أبو جهاد) وصلاح خلف (أبو إياد).

اتخذت منظمة التحرير الفلسطينية من تونس مقرا لها طوال نحو عشر سنوات، قبل أن يمهد اتفاق للسلام أبرم عام 1993 الطريق أمام عودتها إلى الضفة الغربية وقطاع غزة.[27][28]

الحركة الإسلامية في فلسطين

طالع أيضًا: الحركة الإسلامية في إسرائيل

مظاهرة لحركة حماس في بيت لحم

يضم الاتجاه الإسلامي في الفصائل الفلسطينية فصيلان رئيسيان، هما حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وحركة المقاومة الإسلامية (حماس). كانت نشأة حركة الجهاد الإسلامي ثمرة حوار فكري وتدافع سياسي شهدته الحركة

الإسلامية الفلسطينية أواخر السبعينات وقادته مجموعة من الشباب الفلسطيني أثناء وجودهم للدراسة الجامعية في مصر، وكان على رأسهم مؤسس الحركة فتحي الشقاقي. نتيجة للحالة التي كانت تعيشها الحركة الإسلامية في ذلك الوقت من إهمال للقضية الفلسطينية كقضية مركزية للعالم الإسلامي والحالة التي عاشتها الحركة الوطنية من إهمال الجانب الإسلامي لقضية فلسطين وعزلها عنه، تقدمت حركة الجهاد الإسلامي كفكرة وكمشروع في ذهن مؤسسها حلاً لهذا الإشكال.

في أوائل الثمانينات وبعد عودة الدكتور الشقاقي وعدد آخر من السياسيين إلى فلسطين تم بناء القاعدة التنظيمية لحركة الجهاد وبدأ التظيم لخوض غمار التعبئة الشعبية والسياسية في الشارع الفلسطيني بجانب الجهاد المسلح ضد إسرائيل، كحل وحيد لتحرير فلسطين.[29]

أما بالنسبة لحركة حماس فأعلن عن تأسيسها الشيخ أحمد ياسين في ديسمبر 1987، حيث اجتمع سبعة من كوادر وكبار قادة جماعة الإخوان المسلمين العاملين في الساحة الفلسطينية، وكان هذا الاجتماع إيذاناً بانطلاق حركة حماس وبداية الشرارة الأولى للعمل الجماهيري ضد الاحتلال الذي أخذ مراحل متطورة.

أصدرت حماس بيانها الأول عام 1987 إبان الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت في الفترة من 1987 وحتى 1994، لكن وجود التيار الإسلامي في فلسطين له مسميات أخرى ترجع إلى ما قبل عام 1948 حيث تعد حماس نفسها امتدادا لجماعة الإخوان المسلمين التي تأسست في مصر عام 1928. وقبلا إعلان الحركة عن نفسها عام 1987 كانت تعمل على الساحة الفلسطينية تحت اسم «المرابطون على أرض الإسراء» و«حركة الكفاح الإسلامي».[30]

رسم يعبر عن انتفاضة الحجارة بريشة الرسام كارلوس لطوف

المقالة الرئيسة: انتفاضة فلسطينية أولى

طالع أيضًا: أطفال الحجارة وقيادة وطنية موحدة

ساهمت منظمة التحرير الفلسطينية مع غيرها من فصائل المقاومة الأخرى في انتفاضة 1987 التي أعادت القضية الفلسطينية إلى الأجندة العالمية من جديد بعد سنوات من الإهمال السياسي. وكان من أهم نتائج هذه الانتفاضة إضافة إلى الخسائر المادية التي ألحقتها بإسرائيل أن أزالت الخوف من صدور الشباب الفلسطيني وأعادت خيار المقاومة المسلحة إلى صدارة الحلول المطروحة لحل المشكلة الفلسطينية.

إرهاصات تلك الانتفاضة كانت كثيرة ومتراكمة، لكن شرارة الانطلاق كانت في 8 ديسمبر 1987 حينما أقدمت آلية عسكرية إسرائيلية على دهس مجموعة من العمال الفلسطينيين أمام حاجز بيت حانون (إيرز) بصورة متعمدة، فاستشهد اثر هذا الحادث 5 وأصيب 7، جميعهم من مخيم جباليا للاجئين (أكثر مخيمات غزة ازدحاما بالسكان)، فكانت ثورة الغضب التي سرعان ما انتشرت في جميع أنحاء قطاع غزة، خصوصا في اليوم التالي، عقب تشييع جثامين الشهداء، وما هي إلا ساعات حتى امتدت الشرارة إلى مدن ومخيمات الضفة الغربية، فخرجت المظاهرات الغاضبة من كل مكان، وسط ذهول وصدمة سيطرت على إسرائيل، فاضطر رئيس وزرائها في ذلك الحين إسحاق شامير لقطع زيارة خارجية كان يقوم بها، لكي يقف على حقيقة ما يجري، والتطور الكبير الذي لم يكن في الحسبان.

ورغم أن الثورة التي أشعلها الفلسطينيين كانت شعبية، ولم يُستخدم فيها السلاح، إلا أن الجيش الإسرائيلي تعامل معها بكل قسوة، وأصدر قادته الأوامر بوقفها بكل الطرق الممكنة، فبدأت الطائرات بإلقاء القنابل الدخانية والمسيلة للدموع لتفريق عشرات الآلاف من المتظاهرين، فيما أطلق الجنود العنان لرشاشاتهم التي حصدت الكثير وأوقعت العشرات بين قتيل وجريح في الأيام الأولى من تلك الهبّة التي حملت فيما بعد اسم «انتفاضة».

ومن ضمن الصور التي غيرت صورة الفلسطينيين في الوعي الإنساني وجعلت قضيتهم بالفعل على رأس القضايا السياسية والأخلاقية، الصور التي التقطت في الأسابيع الأولى من الانتفاضة. والسبب الجوهري في بقاء وتأثير هذه الصورة هو أنها أعادت تركيب وبناء المفاهيم حول المقاومة الفلسطينية. فعلى عكس الخمسينيات والستينات والسبعينات من القرن الفائت، والتي كانت المقاومة الفلسطينية فيها مرتبطة بالخطف والتفجيرات والعمليات المسلحة،

كانت الانتفاضة الأولى حركة مقاومة يقودها أطفال المدارس والشباب بالحجارة. وبدون دعم أو تحريض إقليمي أو دولي، وبدون حافز أو محرك غير الحرية من الاحتلال. ويظهر الشباب في الصورة وهم يواجهون القوات الإسرائيلية في أرض معركة مكشوفة، من دون الاختباء بالشوارع الجانبية وليس معهم أي شيء سوى حجارة الشارع والعلم الفلسطيني.[31]

استمرت انتفاضة الحجارة عدة سنوات، حيث أن بداية تلك الانتفاضة لم يقررها أحد، لكن نهايتها كانت بقرار سياسي، إذ أصبح 13 سبتمبر 1993 آخر أيامها، حينما وقعت اتفاقية إعلان المبادئ في العاصمة النرويجية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والدولة العبرية أو ما يطلق عليه اتفاق أوسلو، وعادت بعدها طلائع القوات الفلسطينية إلى غزة والضفة الغربية. وبدأت مرحلة جديدة في تاريخ الشعب الفلسطيني، مرحلة أخذ فيه الصراع منحى جديدا، لكن الثورات لم تتوقف، فشهد العام 1996 ما سمي بـ«هبة النفق» اثر إقدام السلطات الإسرائيلية على فتح نفق أسفل المسجد الأقصى، قبل أن تندلع بعد ذلك بأربع سنوات انتفاضة أخرى أطلق عليها انتفاضة الأقصى.

إعلان الاستقلال الفلسطيني بالجزائر

المقالة الرئيسة: إعلان الاستقلال الفلسطيني

قام المجلس الوطني الفلسطيني في 15 نوفمبر 1988 بإعلان استقلال دولة فلسطين على جزء من أرض فلسطين التاريخية، تم ذلك خلال انعقاد الدورة التاسعة عشرة (دورة الانتفاضة) المنعقدة في الجزائر.

ويطلق إعلاميا على إعلان الاستقلال بوثيقة إعلان الاستقلال. مع نهاية الإعلان عزف النشيد الوطني الفلسطيني. بعدها قامت 105 دول بالاعتراف بهذا الاستقلال، وقامت منظمة التحرير بنشر 70 سفيراً فلسطينياً في عدد من الدول المعترفة بالاستقلال.

يذكر أن الشاعر محمود درويش هو من كتب وثيقة الاستقلال، وبأن الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات هو من قرأه.[32]

حرب الخليج

كان موقف القيادة في منظمة التحرير منقسما على نفسه في حربا الخليج الأولى والثانية، ففي حرب الخليج الأولى (1980–1988) آثرت بعض القيادات الفلسطينية في بادئ الأمر، التقرب إلى إيران بسبب شعارات الثورة الإسلامية التي نادت بتحرير القدس ومعاداة الإمبريالية والصهيونية، فيما احتفظت بعض الفصائل الفلسطينية الأخرى بعلاقات جيدة مع العراق خاصة تلك القومية منها .[33]

أما في حرب الخليج الثانية عام 1991، والتي نشبت على أثر غزو العراق للكويت عام 1990، فكان موقف منظمة التحرير بالإجماع ضد الحرب على العراق، بالرغم من وجود اختلافات بين قيادات المنظمة في تأييد ورفض نتائج الغزو العراقي للكويت، فكانت منظمة التحرير من المصوتين بالتحفظ على المشاركة في أي حرب ضد العراق في مؤتمر القمة العربي الطارئ الذي عقد بالقاهرة في عام 1990 إلى جانب الجزائر والسودان وليبيا، واعتبرت الحرب عدوانا على الأمة العربية.[34]

يشار بالذكر إلى أن تأييد بعض القيادات العليا في منظمة التحرير لغزو العراق للكويت عام 1990 قد أدى إلى نتائج وخيمة على المنظمة وأبناء الشعب الفلسطيني المقيمين في الكويت، والذي كان يقدر عددهم قبل الغزو بقرابة 400,000 مقيم.[35] حيث خسرت المنظمة دعما لوجستيا وماديا خليجيا استمر لعقود، وقاعدة جماهيرية كبيرة كانت موجودة بالكويت، حيث غادرت عشرات الآلاف من الأسر الفلسطينية العاملة من هناك ومن مناطق مختلفة بالخليج إلى الأردن والعراق والضفة الغربية وأوروبا والولايات المتحدة .

منظمة التحرير وعملية السلام

المقالة الرئيسة: محادثات السلام الفلسطينية الإسرائيلية

مؤتمر مدريد

المقالة الرئيسة: مؤتمر مدريد 1991

هو مؤتمر سلام عقد في مدريد في إسبانيا في نوفمبر 1991، تم التحضير له بعيد حرب الخليج الثانية، وشمل مفاوضات سلام ثنائية بين إسرائيل وكل من سوريا، لبنان، الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية. وكانت محادثات ثنائية تجري

بين أطراف النزاع العربية وإسرائيل وأخرى متعددة الأطراف تبحث المواضيع التي يتطلب حلها تعاون كل الأطراف.

اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بقرار 242 الصادر عن مجلس الأمن والذي تحمل في طياته اعترافا ضمنيا بدولة إسرائيل بعد أن ظلت لسنوات تعارضه وتعده تفريطا في الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني.

ترأس وفد منظمة التحرير الفلسطينية حيدر عبد الشافي، لكن لم يكن تمثيل الفلسطينيين وقتها بشكل مستقل، حيث كان الوفد الفلسطيني ضمن الوفد الأردني المشارك، حيث كانت إسرائيل تشترط ذلك لحضور المؤتمر.

اتفاق أوسلو

المقالة الرئيسة: اتفاق أوسلو

بيل كلينتون بين عرفات ورابين خلال التوقيع على الاتفاقية

اتفاقية أو معاهدة أوسلو هو اتفاق سلام وقعته إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في مدينة واشنطن، الولايات الأمريكية المتحدة، في 13 سبتمبر أيلول 1993، وسمي الاتفاق نسبة إلى مدينة أوسلو النرويجية التي تمت فيها المحادثات السرية التي أفرزت هذا الاتفاق. وجاء الاتفاق بعد مفاوضات بدأت في العام 1991 فيما عرف بمؤتمر مدريد.

(لا صلح لا اعتراف لا تفاوض) على القادة العرب في مؤتمر الخرطوم عام 1967 التي اصبحت شعار لمرحلة طويلة من الصراع بين الفلسطينيين والاسرائيليين حتى وقع ياسر عرفات اتفاقية اوسلو 1993.

وتنص الاتفاقية على إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية (أصبحت تعرف فيما بعد بالسلطة الوطنية الفلسطينية)، ومجلس تشريعي منتخب للشعب الفلسطيني، في الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات، مقابل اعتراف منظمة التحرير بإسرائيل. ومن المفترض، وفقا للاتفاقية، أن تشهد السنوات الانتقالية الخمس،

مفاوضات بين الجانبين، بهدف التوصل لتسوية دائمة على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338 . ونصت الاتفاقية أيضًا، على أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية، بما فيها القدس، اللاجئون، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين. إلا أن المتابعين لهذه الاتفاقية يرون أنها قد تسببت في تقويض الموقف الفلسطيني، حيث عارضها الكثير من قيادة منظمة التحرير، لاسيما أن كثير من بنودها لم تطبق على الأرض.[36]

السلطة الفلسطينية

المقالة الرئيسة: السلطة الوطنية الفلسطينية

طالع أيضًا: المجلس التشريعي الفلسطيني

شعار السلطة الفلسطينية.

هي حكم ذاتي فلسطيني كان نتاج اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وأنشأت بقرار من المجلس المركزي الفلسطيني في دورته المنعقدة في 10 أكتوبر 1993 في تونس، ويعول عليها أن تكون نواة الدولة الفلسطينية المقبلة على جزء من أرض فلسطين التاريخية وهي الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس، والتي طالما حلمها الشعب الفلسطيني.

تأسست السلطة الوطنية الفلسطينية على أساس إعلان المبادئ بين الفلسطينيين والإسرائيليين حول الحكم الذاتي المرحلي في واشنطن 13 سبتمبر 1993، وفي إطاره تم إعطاء الصلاحيات المدنية بشكل مؤقت لحين مفاوضات الوضع النهائي التي كان من المفترض أن تجري بعد 3 سنوات.

يقوم الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) بانتخاب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وأعضاء المجلس التشريعي.

يقوم الرئيس بتعيين المدعي العام وتختار رئيس الوزراء ويكون مسؤولا عن قوات الأمن والشرطة الفلسطينية. يقوم رئيس الوزراء باختيار مجلس الوزراء.

تغيير الميثاق

طالع أيضًا: الميثاق الوطني الفلسطيني

في عام 1996 انتخب ياسر عرفات رئيسا لمناطق الحكم الذاتي. وفي العام نفسه غيرت منظمة التحرير الفلسطينية بصورة رسمية الجمل والعبارات الموجودة في ميثاقها الداعية إلى القضاء على دولة إسرائيل وتعهد عرفات بمحاربة الإرهاب. حيث تم رسميا في 14 ديسمبر 1998، شطب 12 بند من أصل 30 وتغيير جزئي في 16 بند، في تصويت المجلس الوطني الفلسطيني بأغلبية ثلثي المقاعد في الجلسة التي حضرها الرئيس الأمريكي آنذاك بيل كلينتون في غزة.

مبادرة السلام العربية

المقالة الرئيسة: مبادرة السلام العربية

هي مبادرة أطلقها الملك عبد الله بن عبد العزيز ملك السعودية للسلام في الشرق الأوسط بين إسرائيل والفلسطينيين هدفها إنشاء دولة فلسطينية معترف بها دولياً على حدود 1967 وعودة اللاجئين وانسحاب من هضبة الجولان المحتلة مقابل اعتراف وتطبيع العلاقات بين البلدان العربية مع إسرائيل وكانت في عام 2002 في القمة العربية في بيروت. وقد نالت هذه المبادرة تأييدا عربياً وهي من المواقف العربية التي تثبت إجماعهم على تحقيق السلام العادل والشامل.

خارطة الطريق

المقالة الرئيسة: خارطة طريق السلام

هو الاسم الذي تعرف به خطة السلام الأخيرة في الشرق الأوسط، أعدت الخطة بواسطة ما يعرف باللجنة الرباعية الدولية، التي تضم الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا استنادا على «رؤية الرئيس الأمريكي بوش» التي أوضحها في كلمة ألقاها في 24 يونيو 2002.

تدعو «خارطة الطريق» إلى البدء محادثات للتوصل لتسوية سلمية نهائية –على ثلاث مراحل– من خلال إقامة دولة فلسطينية بحلول عام 2005. تضع خريطة الطريق تصورا لإقامة دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة بنهاية العام 2004، وبعد الالتزام باتفاق لوقف إطلاق النيران، سينعين على الفلسطينيين العمل من أجل قمع «المتشددين». أما إسرائيل سينعين عليها الانسحاب من المدن الفلسطينية وتجميد بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة.[37]

انتفاضة الأقصى[عدل]

المقالة الرئيسة: انتفاضة فلسطينية ثانية

اندلعت انتفاضة الأقصى في سبتمبر 2000 عقب الزيارة التي قام بها أرييل شارون المتورط في مجازر عدة بحق الشعب الفلسطيني من أشهرها مجزرة صبرا وشاتيلا 1982. وشاركت مختلف فصائل المقاومة الفلسطينية في هذه الانتفاضة وكبدت إسرائيل خسائر بشرية ومادية موجعة. واتهمت الحكومة الإسرائيلية أحد فصائل المنظمة (حركة فتح) وكتائب شهداء الأقصى التابعة لها بالإرهاب كما وصفتها الإدارة الأميركية بالشيء نفسه ووضعتها على قائمة المنظمات الإرهابية المطلوب محاربتها وتفكيكها، الأمر الذي وضع المنظمة نفسها بين مطرقة الضربات الإسرائيلية وسندان الضغوط الأميركية.

معركة جنين

المقالة الرئيسة: معركة جنين

هي اسم يطلق على عملية التوغل التي قام بها الجيش الإسرائيلي في مخيم جنين (ضمن حملة اجتياح شاملة للضفة الغربية) في الفترة من 3 إلى 12 أبريل 2002 واستمرت نحو 10 أيام، قالت إسرائيل بأنها تهدف القضاء على المجموعات الفلسطينية

المسلحة في المخيم. الاجتياح أعقب عملية تفجير في فندق في مدينة نتانيا .[38] دارت معارك شرسة خلال الاجتياح. أدى الاجتياح إلى وقوع 52 قتيلاً فلسطينياً (بينهم 22 من المدنيين حسب منظمة مراقبة حقوق الإنسان[39]) . اعترف الجانب الإسرائيلي بمقتل 23 من جنوده .

مجزرة غزة

المقالة الرئيسة: مجزرة غزة ديسمبر 2008

طالع أيضا: حصار غزة ومحرقة غزة

هي عملية تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة منذ يوم 27 ديسمبر 2008م كما تقول ردا على إطلاق صواريخ «قسام» على يد عناصر من منظمتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينيين. تعد هذه العملية أكبر مذخرة يتم ارتكابها من قبل الجيش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين منذ حرب 67، بدأت هذه العملية يوم السبت الموافق 27 ديسمبر 2008 في ساعة الذروة وبلغ عدد الضحايا من الفلسطينيين خلال 22 يوماً 1305 قتيل وأكثر من 5400 جريح من بينهم ما نسبته 46% من الأطفال والنساء.[40]

الحلول المقترحة للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي

حل الدولتين

دولة فلسطين هي الدولة التي تطالب بإنشائها الجهة الفلسطينية الرسمية على جزء من أرض فلسطين التاريخية وهو الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشرقية، بجانب الدولة الإسرائيلية الحالية. على الرغم من إعلان قيام الدولة الفلسطينية في عام 1988 في الجزائر، إلا أن الإعلان قد تم من طرف واحد دون أن يكون لذلك تداعيات عملية على أرض الواقع.

دول تعترف بدولة فلسطين.

دول لا تعترف بدولة فلسطين.

حل الدولة الواحدة

المقالة الرئيسة: حل الدولة الواحدة

حل الدولة الواحدة هو حل مقترح للصراع العربي الإسرائيلي، وهو المقابل لمحاولات تتمحور حول حل الدولتين والذي تحظى بتأييد معظم الدول. يدعو أنصار حل الدولة الواحدة إلى إنشاء دولة واحدة في إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة بحيث يكون للسكان العرب واليهود مواطنة وحقوق متساوية في الكيان الموحد ثنائي القومية، وبينما يتبنى البعض هذا التوجه لأسباب أيدولوجية، فإن البعض الآخر يرى فيه الحل الوحيد الممكن نظرا للأمر الواقع القائم على الأرض.

صفقة القرن

مصطلح صفقة القرن هو مقترح وضعه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لإنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، حيث تهدف هذه الصفقة لتوطين الفلسطينيين خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإنهاء حق اللجوء.

مقالات ذات صلة

- قائمة نزاعات الشرق الأوسط الحديثة
- تاريخ فلسطين
- الصراع العربي الإسرائيلي
- قائمة أحداث الصراع العربي الإسرائيلي
- قائمة أعلام سياسة فلسطينيون
- سوريا الكبرى
- إسرائيل الكبرى
- العروس جميلة لكنها متزوجة من رجل آخر
- إسرائيل وأسلحة الدمار الشامل
- مذابح ضد الفلسطينيين
- التعذيب في سجون إسرائيل
- التطهير العرقي لفلسطين
- الفصل العنصري في إسرائيل (اتهام)
- قرار فك الارتباط

- دولة فلسطين
- دولة إسرائيل
- حل الدولة الواحدة
- خط أخضر
- احتلال فلسطين
- مخيمات اللاجئين الفلسطينية
- مستوطنات إسرائيلية
- الشعب الفلسطيني
- عرب 48
- فلسطينيو الشتات
- جدار الفصل العنصري
- أرض بلا شعب لشعب بلا أرض

- يوم الأرض
- قانون القدس
- حق العودة
- حريق المسجد الأقصى
- حفريات المسجد الأقصى
- الوجود الدولي المؤقت في الخليل
- اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني
- الأطفال في ظل الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي
- الإدارة الأردنية للضفة الغربية
- الإدارة المصرية لقطاع غزة
- تاريخ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي
- الثورة الفلسطينية الكبرى
- الثورة الفلسطينية المعاصرة

مراجع[عدل]

1. ^ تعدى إلى الأعلى ل:أ ب ميلاد إسرائيل (فيلم وثائقي) إنتاج مؤسسة بي بي سي
2. ^ "Resolution 181 (II). Future government of Palestine". UNITED NATIONS Question of Palestine Logo. مؤرشف من الأصل في 24-09-2020. اطلع عليه بتاريخ 17 سبتمبر 2020.
3. ^ فلسطين قبل 1948 – الجزيرة نسخة محفوظة 26 يونيو 2017 على موقع واي باك مشين. [وصلة مكسورة]
4. ^ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين نسخة محفوظة 1 سبتمبر 2009 على موقع واي باك مشين. – تاريخ الولوج = 10-7-2008"نسخة مؤرشفة". مؤرشف من الأصل في 01-09-2009. اطلع عليه بتاريخ 01-01-2009.

5. ^ مركز الشرق العربي للدراسات الإستراتيجية نسخة محفوظة 26 يوليو 2017 على موقع واي باك مشين.
6. ^ نص قرار تشكيل اللجنة من موقع الأمم المتحدة بالإنجليزية[وصلة مكسورة]
7. ^ مسار الحروب العربية الإسرائيلية وحرب 67 – الجزيرة. نت نسخة محفوظة 17 أغسطس 2009 على موقع واي باك مشين.
8. ^ النكبة الفلسطينية – الجزيرة. نت نسخة محفوظة 01 مارس 2005 على موقع واي باك مشين.
9. ^ إعلان حكومة عموم فلسطين من موقع إسلام اون لاين نسخة محفوظة 22 يوليو 2017 على موقع واي باك مشين.[وصلة مكسورة]
10. ^ تعدى إلى الأعلى ل:أ ب الحركة الوطنية الفلسطينية نسخة محفوظة 07 يناير 2017 على موقع واي باك مشين.
11. ^ حكومة عموم فلسطين من موقع حركة فتح نسخة محفوظة 07 فبراير 2013 على موقع واي باك مشين.
12. ^ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قسم التوثيق، "اتفاقيات الهدنة العربية. الإسرائيلية، شباط (فبراير) . تموز (يوليو) 1949: نصوص الأمم المتحدة وملحقاتها"، الناشر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1968.
13. ^ خطاب تنحي عبد الناصر بعد النكسة على يوتيوب
14. ^ الهيئة الفلسطينية لحماية حقوق اللاجئين – أعداد النازحين من الضفة وغزة عام 1967[وصلة مكسورة] نسخة محفوظة 5 نوفمبر 2021 على موقع واي باك مشين.
15. ^ كتاب قضية القدس – دراسة تاريخية (1947 – 1967) / الفصل الرابع، حسين إمام محمد
16. ^ أهم النتائج الميدانية لحرب 67 – الجزيرة. نت نسخة محفوظة 05 فبراير 2012 على موقع واي باك مشين.[وصلة مكسورة]
17. ^ المادة 1،2،3 من الميثاق الوطني الفلسطيني
18. http://web.archive.org/web/20001021194427/http://www.cyberus.ca:80/~baker/covenant.htm نسخة محفوظة 21 أكتوبر 2000 على موقع واي باك مشين.

19. ^ The PNC Program of 1974، June 8, 1974. On the site of MidEastWeb for Coexistence R.A. - Middle East Resources. Page includes commentary. Accessed 5 December 2006. نسخة محفوظة 15 نوفمبر 2017 على موقع واي باك مشين.

20. ^ البرنامج السياسي المرحلي لمنظمة التحرير نسخة محفوظة 13 يناير 2012 على موقع واي باك مشين.

21. ^ William L. Cleveland, *A History of the Modern Middle East*, Westview Press (2004). ISBN 0-8133-4048-9.

22. ^ منظمة التحرير الفلسطينية – الجزيرة. نت نسخة محفوظة 01 يناير 2012 على موقع واي باك مشين. [وصلة مكسورة]

23. ^ حداد نسخة 21 يونيو 2008 على موقع واي باك مشين. [وصلة مكسورة]

24. ^ Jordan History نسخة محفوظة 12 مايو 2017 على موقع واي باك مشين.

25. ^ Answers.com نسخة محفوظة 23 سبتمبر 2015 على موقع واي باك مشين.

26. ^ [1][وصلة مكسورة] نسخة محفوظة 8 أبريل 2020 على موقع واي باك مشين.

27. ^ الدور الفلسطيني في الحرب اللبنانية نسخة محفوظة 13 نوفمبر 2016 على موقع واي باك مشين.

28. ^ جريدة الشرق الأوسط[وصلة مكسورة] نسخة محفوظة 12 فبراير 2009 على موقع واي باك مشين.

29. ^ تاريخ تونس نسخة محفوظة 7 مايو 2013 على موقع واي باك مشين.

30. ^ نبذة عن حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين – الجزيرة. نت نسخة محفوظة 03 يناير 2012 على موقع واي باك مشين.

31. ^ نبذة عن حركة المقاومة الإسلامية "حماس" – الجزيرة. نت نسخة محفوظة 24 نوفمبر 2011 على موقع واي باك مشين.

32. ^ انتفاضة الحجارة – جريدة الشرق الأوسط[وصلة مكسورة] نسخة محفوظة 12 فبراير 2009 على موقع واي باك مشين.

33. ^ خطاب إعلان الاستقلال الفلسطيني بالجزائر عام 1988 على يوتيوب

34. ^ منظمة التحرير الفلسطينية وإيران – حرب الخليج الأولى نسخة محفوظة 3 أكتوبر 2008 على موقع واي باك مشين.
35. ^ مؤتمر القمة العربي الطارئ في القاهرة 1990 – م.ت.ف تتحفظ على المشاركة بأي عمل عسكري ضد العراق على يوتيوب
36. ^ War Complete/Chapter 10, Palestinians in Kuwait, Terror and Ethnic Cleansing, By Hassan A El-Najjar.htm الفلسطينيون في الكويت – حرب الخليج الثانية نسخة محفوظة 8 أبريل 2020 على موقع واي باك مشين.
37. ^ نص اتفاق أوسلو "إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت" من موقع الحكومة الأمريكية نسخة محفوظة 27 أبريل 2020 على موقع واي باك مشين.
38. ^ خارطة الطريق / BBC نسخة محفوظة 07 مارس 2016 على موقع واي باك مشين.
39. ^ Report of the Secretary-General prepared pursuant to General Assembly resolution ES-10/10 (Report on Jenin)[وصلة مكسورة] نسخة محفوظة 29 نوفمبر 2012 على موقع واي باك مشين.
40. ^ تقرير الأمم المتحدة – جنين نسخة محفوظة 4 ديسمبر 2012 at Archive.is "نسخة مؤرشفة" . مؤرشف من الأصل في 29-11-2012 . اطلع عليه بتاريخ 02-01-2009 .
41. ^ إسرائيل ترتكب أكبر مذبحة في الأراضي الفلسطينية منذ عام 1967، قناة العربية، 27 ديسمبر 2008 نسخة محفوظة 04 مارس 2016 على موقع واي باك مشين.

وصلات خارجية

- حكاية ثورة على يوتيوب
- قصة النكبة – وثائقي بعدة أجزاء على يوتيوب
- الجرح المفتوح 1967 – الجزء الأول على يوتيوب
- وثائقي في ضيافة البندقية – الجزء الأول على يوتيوب
- وثائقي جمهورية دلال – الجزء الأول على يوتيوب

فلسطين في الذاكرة

فيلم عن اللاجئين – Sands of Sorrow

https://youtu.be/nAv5bhEvT4E?si=jXDwBwDHTjxvf7PE

https://youtu.be/JGBoGKPZlQE?si=arwz_mZ7Esm6rYfz

https://youtu.be/ClJ4iiQnv0I?si=C_1r4pCse7j58-5e

https://youtu.be/eTMRMX7Pw5U?si=KaxVj9vQ2scA9ATa

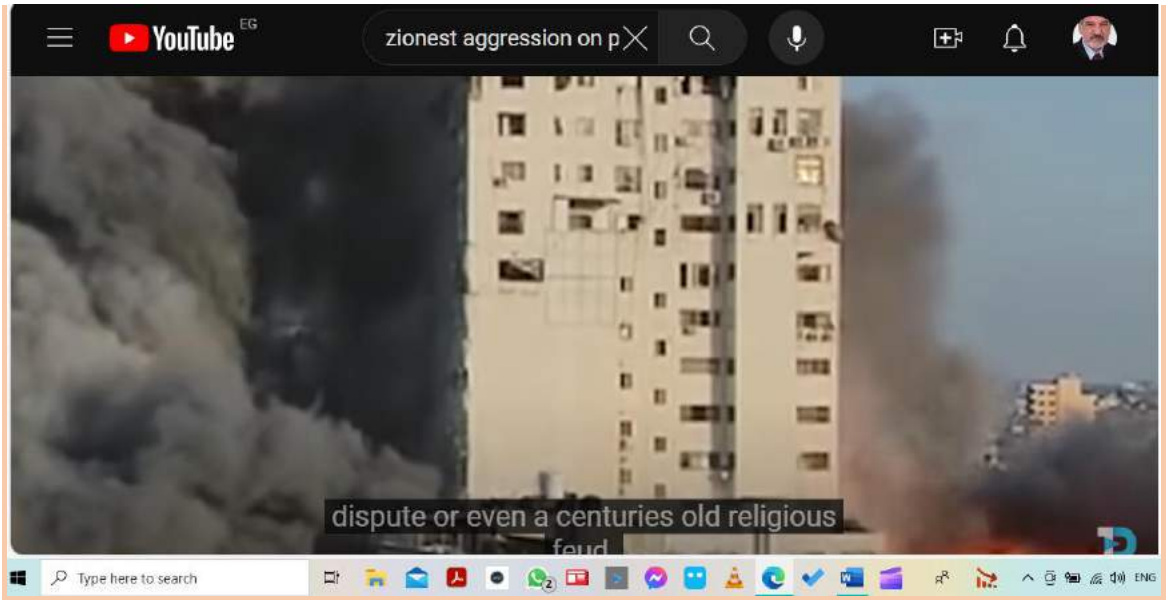

https://youtu.be/zE8GCX1w3ys?si=QvpbRoTD1oQ1Zu81

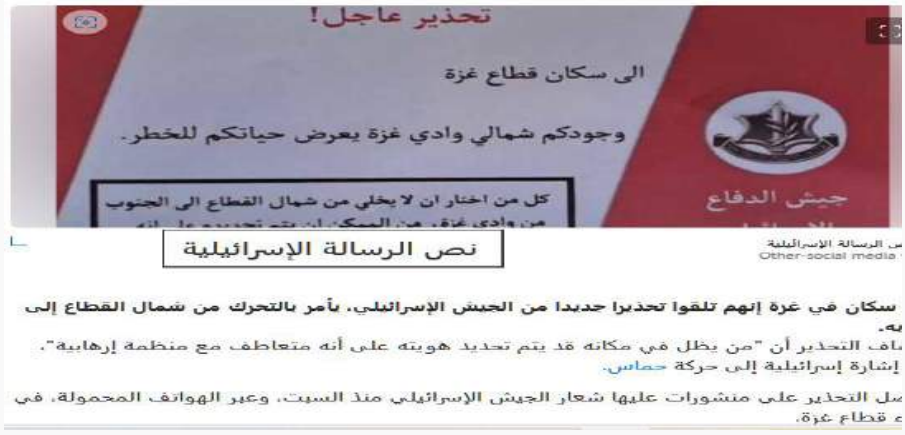

رسالة تحذير من جيش الاحتلال الصهيوني في 2023/10/22

- بوابة فلسطين

بوابة الصراع العربي الإسرائيلي

- بوابة الشرق الأوسط

- نزاعات مرتبطة بالإسلام

مقالاتي عن إعادة أعمار غزة

1. إعادة إعمار غزة . . والتجربة العراقية

أ.د. علي السلمي

بدأ العرب يتحدثون عن إعادة إعمار غزة منذ بداية الهجمة العدوانية الإسرائيلية يوم 28 ديسمبر 2008، وكان هذا الموضوع على قائمة اهتمامات القمة العربية في كل من الدوحة والكويت. ثم دعت مصر إلى اجتماع للدول المانحة في شرم الشيخ انعقد منذ أيام وأعلن أن مجموع ما سوف تقدمه الدول المشاركة في الاجتماع سوف يبلغ 4.5 مليار دولار للعامين القادمين. ورغم عدم مشاركة إسرائيل في هذا المؤتمر، إلا أنها كانت الغائب الحاضر، فقد كان الجميع يتلمسون طريقهم إلى قضية مساعدة الفلسطينيين في غزة في الحدود الضيقة التي رسمتها إسرائيل وجعلتها شروطاً لموافقتها – وهي المعتادية – على إعادة بناء ما هدمته ودمرته. والغريب أن أحداً من المشاركين في مؤتمر شرم الشيخ لم يتطرق إلى تحميل إسرائيل مسئولية الدمار في غزة ومطالبتها بتحمل تكلفة إعادة بناء القطاع، بل كان الجميع يتمنون عليها أن تتفضل وتسمح بفتح المعابر وتيسير وصول المعونات ومتطلبات التعمير إلى غزة التي تحملت السعودية والكويت الجانب الأكبر من تكلفتها !

أمور تثير العجب في قضية الإعمار

إنه مما يثير العجب أن نسمع الآن عن ملايين الدولارات التي وعد المانحون بتقديمها لإعادة إعمار غزة بعد أن أعلنت إسرائيل منفردة قرارها بوقف إطلاق النار وفي الموعد الذي حددته يوم الثامن عشر من يناير الماضي، وقد عجزوا جميعاً عن إجبار إسرائيل لوقف العدوان وإلزامها بقبول قرار مجلس الأمن رقم 1860 بالوقف الفوري لإطلاق النار. والذي يدفع إلى التعجب أن المانحين من الدول العربية عرضوا تقديم الأموال من دون أن يشترطوا التزاماً إسرائيلياً بعدم تكرار العدوان على غزة، وبدا وكأنهم يشترون سلاماً مشروطاً تتحكم إسرائيل في تحقيقه أو نقضه، كما يبدون وكأنهم يعتذرون عن عجزهم في صد عدوان إسرائيل وكبح أطماعها الاستيطانية وسلبها الوطن الفلسطيني بتلك الأموال التي وعدوا بدفعها .

إن الجانب الأكبر من تلك المليارات التي أعلن عنها في مؤتمر شرم الشيخ، يأتي من الدول العربية وهي التي امتنعت عن تقديم العون والمساعدة للفلسطينيين في غزة طوال الفترة منذ فازت حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006 التزاماً منهم بالحصار الذي فرضته عليها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وإسرائيل. كما امتنعت تلك الدول العربية عن التعامل مع حكومة حماس حتى قبل استيلائها على السلطة وطردها عناصر فتح من غزة في 2007 ! لقد عانى الفلسطينيون معاناة شديدة بسبب الحصار الخانق على غزة منذ وصول حماس إلى السلطة، وبلغت خسائر الاقتصاد الفلسطيني عشرات المليارات من الدولارات من دون أن تفكر دولة عربية واحدة في التقدم للتخفيف من شدة تلك الأزمة القاتلة امتثالاً للسيطرة والعنجهية الإسرائيلية الأمريكية، ولكنهم الآن يسارعون في التبرع بالمليارات حين سمحت لهم بذلك الولايات المتحدة الأمريكية وربيبتها إسرائيل !

تساؤلات مشروعة

وتثير قضية المعونات من الدول المانحة لإعادة إعمار غزة عدداً من التساؤلات نطرحها ونحاول البحث لها عن إجابات:

أولاً ، كيف يتسنى تحقيق أي عمل له معنى في إعادة إعمار غزة بينما إسرائيل تسيطر سيطرة كاملة على المعابر التي يمكن من خلالها أن تمر مواد البناء ومتطلبات التعمير إلى القطاع. وفي نفس الوقت تعلن إسرائيل صراحة أنها سوف تفرض رقابة صارمة على ما يمكن أن تسمح بدخوله إلى غزة، كما أنها تطالب المانحين من خلال الأمم المتحدة بتقديم قوائم تفصيلية لما سوف يتم إدخاله حتى تقرر السماح بما تشاء وترفض غيره، وقد يصل الأمر إلى ضرورة الحصول على موافقتها على مشروعات الإعمار كل مشروع على حدة. وفي جميع الأحوال تؤكد الدولة الصهيونية أنها لن تسمح بأي شيء تستفيد منه حركة حماس، وهو ذات الموقف الذي أعلنته وزيرة الخارجية الأمريكية في مؤتمر شرم الشيخ ! لقد أعلن أولمرت رئيس حكومة تسيير الأعمال تعيين الوزير اسحق هرتزوج منسقاً لعمليات الإعمار مع الجهات الدولية وذلك وفق الشروط الإسرائيلية، وفي ذات الوقت لم نسمع أن الجانب العربي قد عين منسقاً يراقب كيف ستنفق الأموال التي قدمتها الدول العربية !

ثانياً، هل يستطيع الفلسطينيون الاطمئنان إلى صدق المانحين من الدول الغربية في تنفيذ وعودهم؟ ألا يثير القلق في جدية الوعود الأوروبية تلك المواقف المعادية لحماس التي يعلنها الرئيس الفرنسي والمستشارة الألمانية ورؤساء

الوزراء البريطاني، والإيطالي، والإسباني، والتشيكي. لقد أعلن هؤلاء القادة الأوروبيين أنهم على استعداد لإيفاد قوات وتقديم مساعدات تقنية متقدمة لمنع حماس من الحصول على أسلحة عبر الأنفاق التي تربط غزة بمصر. إنهم مصرون على خنق حماس وإنهاء وجودها، متفقين في ذلك تماماً مع أمريكا وإسرائيل، وقد بادروا بزيارة إسرائيل عقب انتهاء مؤتمر شرم الشيخ ليطمئنوا أولاً أن كل شيء تحت السيطرة وأنه لا أمل للعرب للمشاركة في لعبة إعمار غزة التي ستكون تحت السيطرة الغربية – أي الإسرائيلية –، وأن كل ما يملكه العرب هو تقديم الأموال من دون حتى أن يعلموا كيف سيتم التصرف فيها !

ثالثاً، كيف يمكن تفعيل قرارات المانحين بتقديم تبرعاتهم التي تقترب من خمس مليارات دولار، بينما لا توجد آلية واضحة لتوصيل تلك الأموال إلى الفلسطينيين، بل وفي ضوء الالتزام الواضح منهم بأن دولاراً واحداً من تلك المليارات لن يصل إلى حماس وهي التي تحكم غزة فعلياً منذ يونيو 2007 . لقد أعلن في مؤتمر شرم الشيخ أن إعمار غزة سوف يتم وفقاً للخطة التي وضعتها حكومة السلطة الفلسطينية في رام الله! ولا شك أنه أمر يثير الدهشة أن تتمكن وزارة التخطيط في حكومة سلام فياض من وضع خطة شاملة لإعادة تعمير غزة بينما تتحصن معلوماتهم عما جرى هناك فيما تنقله الفضائيات ووسائل الإعلام، ومن دون أن تتاح لخبراء تلك الوزارة زيارة غزة ومشاهدة ما جرى على الطبيعة، إلا أن تكون إسرائيل قد زودت السلطة بالمعلومات اللازمة لوضع خطة تفصيلية لإعادة بناء ما تم تدميره بواسطة الجيش الإسرائيلي !

رابعاً، كيف يمكن إعادة بناء البنية التحتية في غزة والمباني الحكومية ومساكن المواطنين ومرافق القطاع بينما إسرائيل لا تزال تواصل حصارها الخانق وتهدد كل يوم بمزيد من الغارات التي تدمر وتقتل المواطنين والعالم يشهد تلك المأساة الملهاة من دون أي محاولة لفرض ما يسمونه الشرعية الدولية لإلزام إسرائيل المعتدية بوقف عدوانها والالتزام بما توافق العرب على تسميته بالتهدئة؟ ولعل الكلمة التي ألقاها وزير الخارجية البريطاني في مؤتمر المانحين تعبر بقوة عن أهمية تهيئة الظروف المواتية لعملية الإعمار أن تتم وأن تجني الفلسطينيون ثمارها، حين قال " نحن نريد أكثر من مجرد التعهد بتقديم المساعدة، بل يجب أن تجد تلك المساعدات طريقها إلى غزة وأن تتسم بالاستدامة، وإلا فإن أسطورة التعمير والتدمير سوف تستمر وتتكرر" .

خامساً، إن قضية إعمار قطاع غزة لا يجب أن ينظر إليها باعتبارها عملية ترميم وتشييد مادي، بقدر ما يجب أن تكون عملية إعادة بناء الاقتصاد الوطني الفلسطيني وإحياء قدراته ومقوماته الصناعية والزراعية، ومتطلبات التنمية من مرافق وخدمات. كيف بالله يتم الحديث عن إعمار غزة في الوقت الذي تسيطر إسرائيل على مصادر الكهرباء والوقود التي تحتاجها القطاع لتسيير أمور الحياة اليومية للمواطنين، ناهيك عن احتياجات الأنشطة الاقتصادية ؟ إن الإعمار الحقيقي هو التسليم بحقوق الشعب الفلسطيني أن تكون له دولته الموحدة المستقلة ذات السيادة الكاملة، واحترام اختياره الديمقراطي لمن يحكمونه.

هل تتكرر مأساة إعادة إعمار العراق؟

إن قصة إعادة إعمار غزة تعيد إلى الأذهان قصة مشابهة لا تزال فصولها لم تنته حتى الآن. فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بغزو العراق في مارس 2003 ونجحت في تدمير البنية الأساسية للعراق وتفكيك قواته المسلحة وإحداث الدمار بكافة مقومات الوطن العراقي، فضلاً عن تمزيق أوصال الوطن وإذكاء الخلافات والصراعات بين طوائف الشعب العراقي من مسلمين سنة وشيعة، وعرب وأكراد. وبعد أن أطمأنت أمريكا وحلفاؤها إلى إنجاز التدمير الكامل للعراق، بدأ الحديث عن إعادة الإعمار الذي كان مجالاً لسلب أموال البترول العراقي وإهدارها من دون تحقيق أي إعمار له قيمة. وكما يؤكد تقرير "مكتب المحاسبة الحكومي " GAO الأمريكي والصادر في يناير 2008 أن الحكومة الأمريكية قدمت ما يزيد عن أربعين مليار دولار منذ 2003 لإعادة الإعمار، ولكن ما تحقق عن هذه المليارات من الدولارات هو محل شك.

وكما يجري الآن فيما يسمى التحالف الدولي لإعادة إعمار غزة، فقد جرى مثيله بالنسبة للعراق حين عقد مؤتمر مدريد يومي 23 و24 أكتوبر 2003 بحضور ممثلين لأكثر من خمسة وعشرين دولة، وتم تجميع تبرعاتهم لإعادة إعمار العراق ووضعت تحت تصرف الأمم المتحدة والبنك الدولي ليتوليا عمليات الصرف. وبرغم بعض النجاح الذي حققته الإدارة الدولية لعمليات إعادة الإعمار، إلا أن مشاكل كثيرة واجهتها منها الفساد الواسع النطاق، ونقص التمويل عن الوفاء بمتطلبات الإعمار، وقصور التنسيق بين مختلف الجهات والمنظمات الدولية من جهة وبينها وبين الجهات المحلية المشاركة في جهود الإعمار. لقد بدأت عملية إعمار العراق تحت سيطرة سلطة التحالف المؤقتة ، ثم انتقلت إلى الحكومة العراقية بعد 28 يونيو 2004 . وقد توزعت مسئولية إدارة الأموال المخصصة لإعمار العراق بين الحكومة

العراقية [المقابل لها سيكون السلطة الفلسطينية في حالة غزة]، وجهات غير حكومية متعددة. كما يتم إدارة الأموال الموضوعة تحت ولاية الأمم المتحدة عن طريق وكالاتها المختلفة مثل وكالة الصحة العالمية، اليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية "اليونيدو".

وقد أوضحت هيئة الإذاعة البريطانية BBC عبر إذاعة راديو 4 يوم أول فبراير 2005 أن ما يقرب من 9 مليار دولار من أصل 20 مليار دولار تمثل حصيلة إيرادات البترول العراقي قد فقدت ولم يتمكن مراجعو الحسابات أن يجدوا كيف وأين أنفقت. واتجهت الشبهات إلى سلطة التحالف المؤقتة CPA التي لم تحسن إدارة تلك الأموال وشاب الفساد عملياتها. وجاء في الخبر كمثال على الفوضى والإهمال في حفظ أموال العراقيين، أن مفتاحاً لخزينة تحوي ملايين الدولارات وجد في حقيبة ملقاة في أحد مكاتب سلطة التحالف. كما يضرب مثال لحالات الفساد أن المقاولين كانوا يدفعون الرشاوى لأعضاء سلطة التحالف المؤقتة ويحصلون في المقابل على قيمة عقود لمشروعات وهمية لم تنفذ. ومن أهم صور الفساد في مشروعات إعادة إعمار العراق تلك العقود الهائلة التي حصلت عليها بالأمر المباشر شركات المقاولات الأمريكية الكبرى مثل هاليبرتون وبكتل. وقد أثبت مراجعو الحسابات في البنتاجون أن هاليبرتون قد حصلت على ما يزيد عن 263 مليون دولار في عمليات إعادة بناء البنية التحتية لحقول البترول العراقية. ويعتقد البعض أن تكلفة إعادة إعمار العراق كانت ستنخفض بنسبة هائلة لو أسندت عقود المشروعات إلى شركات عراقية بدلاً عن الشركات الأمريكية! وفي تقرير BBC المشار إليه أن الشركات الأمريكية اعتادت تكوين شركات وهمية وإصدار فواتير مزورة بمطالبات يتم الحصول عليها من أموال إعادة الإعمار وكان بعض المسئولين في سلطة التحالف تحصلون على رشاوى تصل إلى مئات آلاف الدولارات.

إن إصرار الدول الغربية الماثلة على أن تكون السلطة الفلسطينية هي الطرف الفلسطيني في عمليات إعادة إعمار غزة، وموافقة الدول العربية على ذلك القرار، يذكرنا حين وافقت كل من فرنسا، ألمانيا، اليابان وهيئة المعونة الأمريكية في أوائل يوليو 2005 على تخصيص مبلغ 3 مليارات دولار للمساهمة في إعادة بناء غزة وأسند الإشراف عليها شيمون بيريز ومن الجانب الفلسطيني محمد دحلان الوزير في حكومة عباس آنذاك!!! وطبيعي أن نتيجة تلك الجهود معروفة، فهل تتكرر القصة ذاتها مع مشروع إعادة إعمار غزة موديل 2009!

نشرت في صحيفة الوفد 2009/3/15

2. إعادة إعمار غزة . . وسلبيات التجربة في العراق وأفغانستان !

أ.د. علي السلمي

استكمالاً لحديث الأسبوع الماضي، أوضحت نتائج مؤتمر شرم الشيخ للمانحين أن عمليات إعادة إعمار غزة سوف تتم من خلال ترتيبات تضعها الدول الغربية المانحة والمنظمات الدولية وحلف الناتو، ولن يكون للمانحين العرب أو للفلسطينيين دور فيها . ويهدد هذا الوضع المحتمل بتكرار سلبيات التجربة العراقية في إعادة الإعمار التي قادتها وموّلت جانبا منها الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك ما أصاب مشروعات إعادة البناء في أفغانستان من سلبيات.

إذ بعد أن أطمأنت أمريكا وحلفاؤها إلى إنجاز التدمير الكامل للعراق مادياً ومعنوياً بعد غزو 2003 وما تلاه من عمليات المقاومة العراقية ، بدأ الحديث عن إعادة الإعمار الذي كان مجالاً لسلب أموال البترول العراقي وإهدارها من دون تحقيق نتائج لها قيمة، وشابت عملياته كثير من صور الفساد والانحراف. وكما يؤكد تقرير "مكتب المحاسبة الحكومي " GAO الأمريكي والصادر في يناير 2008 أن الحكومة الأمريكية قدمت ما يزيد عن أربعين مليار دولار منذ 2003 لإعادة الإعمار، فضلاً عن مساهمة الحكومة العراقية بما يقرب من 24 مليار دولار، ولكن ما تحقق عن هذه المليارات من الدولارات هو محل شك.

وكما يجري الآن فيما يسمى التحالف الدولي لإعادة إعمار غزة، فقد جرى مثيله بالنسبة للعراق حين عقد مؤتمر مدريد يومي 23 و24 أكتوبر 2003 بحضور ممثلين لأكثر من خمسة وعشرين دولة، وتم تجميع تبرعاتهم لإعادة إعمار العراق ووضعت تحت تصرف الأمم المتحدة والبنك الدولي لينوليا عمليات الصرف. وبرغم بعض النجاح الذي حققته الإدارة الدولية لعمليات إعادة الإعمار، إلا أن مشاكل كثيرة واجهتها منها الفساد الواسع النطاق، ونقص التمويل عن الوفاء بمتطلبات الإعمار، وقصور التنسيق بين مختلف الجهات والمنظمات الدولية من جهة، وبينها وبين الجهات المحلية المشاركة في جهود الإعمار من جهة أخرى. لقد بدأت عملية إعمار العراق تحت سيطرة سلطة التحالف المؤقتة ، ثم انتقلت إلى الحكومة العراقية بعد 28 يونيو 2004 . وقد توزعت مسئولية إدارة الأموال المخصصة لإعمار العراق بين الحكومة العراقية [المقابل لها سيكون السلطة الفلسطينية في حالة غزة]، ومئات المقاولين ومقاولي الباطن التي فشلت الإدارة الأمريكية في حصر أعدادهم وبناء قاعدة معلومات عنهم.

وقد أوضحت هيئة الإذاعة البريطانية BBC عبر إذاعة راديو 4 يوم أول فبراير 2005 أن ما يقرب من 9 مليار دولار من أصل 20 مليار دولار تمثل حصيلة إيرادات البترول العراقي في تلك السنة قد فقدت ولم يتمكن مراجعو الحسابات أن يجدوا كيف وأين أنفقت. واتجهت الشبهات إلى سلطة التحالف المؤقتة CPA التي لم تحسن إدارة تلك الأموال وشاب الفساد عملياتها. كما جاء في التقرير أن الشركات الأمريكية اعتادت تكوين شركات وهمية وإصدار فواتير مزورة بمطالبات مالية باهظة يتم الحصول عليها من أموال إعادة الإعمار من دون وجه حق، وفي المقابل كان بعض المسئولين في سلطة التحالف يحصلون على رشاوى وصلت إلى مئات آلاف الدولارات نقداً. وجاء في الخبر أن المقاولين كانوا يدفعون الرشاوى لأعضاء سلطة التحالف المؤقتة ويحصلون في المقابل على قيمة عقود لمشروعات وهمية لم تنفذ.

ومن أهم صور الفساد في مشروعات إعادة إعمار العراق تلك العقود الهائلة التي حصلت عليها بالأمر المباشر شركات المقاولات الأمريكية الكبرى مثل هاليبرتون التي حصلت بالأمر المباشر على عقد قيمته 1.2 مليار دولار لإعادة تأهيل آبار البترول في جنوب العراق. وقد أثبت مراجعو الحسابات في البنتاجون أن هاليبرتون قد حصلت على ما يزيد عن 263 مليون دولار من دون وجه حق ،وأوضح تقرير "مكتب المحاسبة الحكومي " الأمريكي أن هاليبرتون قد ارتكبت كثيراً من المخالفات من بينها المحاسبة على أتعاب مبالغ فيها عمداً ولا تتفق مع ما تم من أعمال، والمبالغة في تقدير نفقات عمليات إعادة تشغيل آبار البترول العراقي في جنوب العراق كما شاب عملياتها نقص في التقارير الخاصة بمتابعة نفقات العمليات والتأخير عن المواعيد المحددة للإنجاز والامتناع عن التعاون مع المراجعين من مكتب المحاسبة الحكومي. ويعتقد مسئولون في " مكتب المحاسبة الحكومي" الأمريكي أن تكلفة إعادة إعمار العراق كانت ستنخفض بنسبة هائلة لو أسندت عقود المشروعات إلى شركات عراقية بدلاً عن الشركات الأمريكية!

وفي تقرير حديث أذاعته قناة CBS الأمريكية يوم 13 مارس الحالي أوضحت أن الفساد والفاقد والجشع، فضلاً عن سوء التخطيط وضعف الرقابة كلها عوامل ساهمت في سوء إدارة أموال دافعي الضرائب الأمريكيين التي بلغت أكثر من 100 مليار دولار منذ 2003 لدعم عملياتها في العراق وأفغانستان. وتقول القناة أن هناك 154 تحقيقاً يجري في اتهامات بالرشوة وتضارب المصالح، وتوريد منتجات غير صالحة، وتزوير في عطاءات المقاولين . وقد عقدت "لجنة مراجعة

العقود في فترة الحرب" بالكونجرس الأمريكي أول اجتماع لها أمس الاثنين للاستماع إلى نتائج التحقيقات التي استمرت عاماً كاملاً حول حالات السرقة والفساد والتزوير في عمليات إعادة إعمار العراق! ويقول معلق القناة أن الولايات المتحدة حين غزت العراق في 2003 كانت تستهدف إنهاء الحرب في ستة أشهر، وها هي تستمر ستة أعوام بلا نهاية واضحة. وكان تقدير حكومة بوش أن إعادة إعمار العراق سوف يتكلف 2 مليار دولار، وها هي الفاتورة تصل إلى 51 مليار دولار من دون تحقيق الغاية المرجوة!

وكانت قناة CBS قد أذاعت تقريراً ليلة الثاني من فبراير الماضي خلاصته أن ما حدث – وما يزال يحدث – من فساد وتبديد في عمليات إعادة إعمار العراق وهو ما يمثل كابوساً مزعجاً للإدارة الأمريكية، يكاد يتكرر نماماً في مشروعات إعادة بناء أفغانستان. وتحذر القناة في تقريرها ، أنه إن لم يتم التغلب على الإجراءات البيروقراطية في إدارة مشروعات الإعمار، فإن عشرات المليارات من دولارات دافعي الضرائب الأمريكيين سوف يستمر إهدارها في أفغانستان. وكانت الحكومة الأمريكية قد خصصت ما يقرب من 30 مليار دولار لإعادة البناء في أفغانستان، إلا أنه وبرغم الدروس القاسية في التجربة العراقية، فإن ذات الأخطاء تتكرر مرة أخرى هنا في كابول.

ويركز تقرير CBS نقلاً عن جنجر كروز مسئول متابعة إعمار العراق في الحكومة الأمريكية أن أسباب الفساد وإهدار الأموال تعود في الأساس إلى تعقد الإجراءات البيروقراطية وطول إجراءات التعاقد مع المقاولين، وضعف التعاون بين الإدارات الفدرالية المختلفة ذات الصلة بمشروعات الإعمار، وذلك كله فضلاً عن ضعف آليات المتابعة والإشراف على تنفيذ المشروعات ونقص كفاءة فرق الفنيين الذين يتولون استلام المشروعات من المقاولين.

والسؤال الذي يطرح نفسه بشدة، هل ستتكرر سلبيات التجربتين العراقية والأفغانية في حالة غزة – برغم وجود حكومة في كل منهما – ؟ وهل لا تزال الدول العربية المانحة على استعداد للمغامرة بما يقرب من ملياري دولار من أموال شعوبها لتكون غنيمة سهلة لمحترفي إعادة الإعمار الأمريكيين وأمثالهم، من دون أي ضمان لكيفية استخدامها لصالح أهل غزة ؟

2009

3. ولا يزال العدوان الإسرائيلي مستمراً !

برغم توقف إطلاق النار من القوات الإسرائيلية المعتدية على شعب غزة المسالم، وبرغم ارتياح العرب إلى هذه النتيجة التي رفعت عن كاهلهم أعباء البحث عن حل لوقف إطلاق النار وهم عاجزون تماماً، فإن قرار إسرائيل وقف العدوان وسحب قواتها من غزة لا يجب أبداً أن يؤخذ على أنه انتهاء للعدوان وعودة الأمور إلى ما كانت عليه. لا يمكن أن يهنأ العرب بهذا القرار الإسرائيلي فإنه مجرد خطوة مرسومة على طريق تمكين إسرائيل من السيطرة الكاملة على مقدرات المنطقة جميعها وليس فقط غزة وأرض فلسطين السليبة. إن الهدف الإسرائيلي هو مصر أولاً وأخيراً، ولا يجب أن يغيب هذا الأمر عنا جميعاً شعباً ودولة.

ومن الجدير بالذكر أن إسرائيل تؤكد إصرارها دائماً على تأكيد انفرادها باتخاذ القرارات في علاقاتها بالعرب. فقد اتخذت قرار الانسحاب الأحادي من غزة في 2005 منفردة، كما اتخذت منفردة قرارات العدوان عليها مرات عدة طوال الفترة منذ ذلك الانسحاب الأحادي وحتى العدوان الأخير في 27 ديسمبر 2008. وكذلك تجاهلت قرار مجلس الأمن رقم 1860 الداعي إلى وقف إطلاق النار والانسحاب حتى تحدد هي الانسحاب بقرار منفرد لوقف إطلاق النار قبل يومين فقط من موعد تنصيب الرئيس الأمريكي الجديد أوباما. وهكذا كانت إسرائيل دائماً في حربها المستمرة ضد أهل فلسطين وضغطها المتواصل على كل من مصر والأردن واللتين وقعنا اتفاقيات سلام معها، وذلك حتى تظل دائماً صاحبة اليد العليا في توجيه علاقاتها بتلك الدول.

قضية الأنفاق

ولعل استغلال إسرائيل لقضية الأنفاق بين سيناء وقطاع غزة دليل واضح على الأسلوب الإسرائيلي في الضغط والابتزاز لتحقيق مصالحها وأهدافها في المنطقة. وقد استغلت إسرائيل قصة الأنفاق لتبتز مصر من خلال ضغطها على الولايات المتحدة لقطع معونتها العسكرية عنها بدعوى أنها - أي مصر - لا تقوم بعمل حاسم لمنع تهريب الأسلحة من سيناء إلى غزة عبر الأنفاق. وفعلاً استجاب الكونجرس الأمريكي لتلك الضغوط وقرر تجميد مبلغ 100 مليون دولار من المعونة العسكرية لمصر في موازنة 2008 وذلك حتى تقدم وزيرة الخارجية في ذلك الوقت كوندوليزا رايس شهادة تقنع الكونجرس بأن مصر نجحت في وقف التهريب عبر تلك الأنفاق، فضلاً عن شرطين آخرين تستخدمهما واشنطن دائماً للضغط على مصر لتحقيق غايات لها، وهما التقدم في مجال استقلال القضاء ومنع تجاوزات الشرطة ضد المصريين.

ولما رفضت مص هذا الموقف الأمريكي ووجه الرئيس مبارك تهديداً لوزيرة الخارجية الإسرائيلية تسبي ليفني واصفاً إياها بأنها قد " تجاوزت الخط الأحمر معه" فقد عادت الولايات المتحدة للإفراج عن تلك المائة مليون دولار بموجب قرار من نائب وزير الدفاع جون وبونتي في 29 فبراير 2008، وذلك بعد حادثة اجتياح آلاف الفلسطينيين من غزة لمعبر رفح ودخولهم إلى مص. كذلك يبدو أن قرار رفع الحظر عن المائة مليون دولار كان نتيجة وعد مص بأنها سوف تخصص 25 مليون دولار من المعونة العسكرية الأمريكية لتأمين الحدود مع غزة.

ولعلنا نتوقف قليلاً عند قصة الأنفاق لنحاول تبين أهداف إسرائيل من تكرار إثارتها وهل هي فعلاً سبيل لتهريب الأسلحة إلى حماس في غزة أم أنها تخدم أغراضاً أخرى؟ وقد بدأت إسرائيل في التركيز على قضية الأنفاق منذ انسحابها من غزة في أغسطس 2005 بادعاء أن الأسلحة الثقيلة يتم تهريبها إلى غزة عبر أنفاق سيناء مما يؤدي إلى زيادة القوة العسكرية لحركة حماس التي أحكمت سيطرتها على القطاع في يونيو 2007. وكانت إسرائيل دائماً تردد أن مص لا تقوم بمراقبة الأنفاق ومنع التهريب بالجدية المفترضة، وتضيف إسرائيل أن تلك الأنفاق يتم استخدامها لتهريب أسلحة مضادة للدبابات، وصواريخ كاتيوشا، وصواريخ محمولة على الأكتاف مضادة للطائرات وهي من الأسلحة التي استخدمها حزب الله ضد إسرائيل في حرب يوليو 2006.

وتعود قصة الأنفاق إلى عام 1982 حين وافقت مص على تقسيم مدينة رفح بموجب اتفاقية السلام بينها وبين إسرائيل الموقعة في 1979 وتم بموجب ذلك ضم الجزء الأكبر من رفح والأكثر سكاناً إلى قطاع غزة والتي كانت إسرائيل تحتله في ذلك الوقت، وبقي الجزء الأصغر من رفح وهو ما يسمى الآن رفح المصرية ضمن حدود مص. وكان شارون نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع الإسرائيلي في ذلك الوقت يطالب بضم كل رفح إلى الجانب الإسرائيلي حتى لا يصبح الجزء المصري منها وسيلة لتسرب الإرهابيين وتهريب الأسلحة إلى غزة كما كان يدعي، وهو المطلب الذي رفضته مص.

وقد أشارت صحيفة نيويورك تايمس في مقال لمراسلها في المنطقة دافيد شيبلر نشرت يوم 19 يناير 1982 إلى طلب إسرائيل تعديل الحدود بين مص وغزة حتى تصبح رفح كلها في قبضة إسرائيل. وفي تقرير أعدته خدمات البحوث لأعضاء ولجان الكونجرس الأمريكي ما يشير إلى أن العائلات الفلسطينية التي انقسمت نتيجة تقسيم رفح هم أول من بدأ حفر الأنفاق كوسيلة لتحقيق التواصل بين فروع العائلات التي تفرقت بين مص وغزة نتيجة لتقسيم مدينة رفح! ويمضي التقرير في تصوير الموقف أن الأنفاق بدأت تستخدم في تهريب السلع المدعومة من مص لإعادة بيعها بأسعار

أعلى في غزة، وكذلك تهريب الدولارات الأمريكية والسجائر والبريد وقطع غيار السيارات، وكما يقول التقرير فقد كانت المخدرات من بين ما يتم تهريبه.

ويقرر تقرير الكونجرس المنشور في فبراير 2008 أن إسرائيل بدأت تستشعر خطورة الأنفاق في أعقاب الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987. ومع بدأ الانتفاضة الثانية في عام 2000 تعاونت إسرائيل ومصر والسلطة الفلسطينية في تعقب عمليات تهريب الأسلحة إلى غزة. وقبل انسحابها من غزة في 2005 قامت إسرائيل بعمليات عديدة هدفها تدمير الأنفاق لعل أشهرها عملية " قوس قزح" في 2004 والتي استخدمت فيها كاسحات مسلحة من نوع كاتربلر D9 لهدم مئات المنازل التي يعتقد بأن الأنفاق تختفي تحتها، وأدى ذلك إلى مصرع عشرات الفلسطينيين المحتجين على هدم بيوتهم.

وقد يكون من المنطقي تصور أن ارتفاع حركة تهريب البضائع عبر أنفاق سيناء كان نتيجة لحظر المعونات الدولية عن السلطة الفلسطينية لسماحها أن تشكل حماس الحكومة بعد فوزها في الانتخابات التشريعية عام 2006، وحلاً لمشكلة الحصار الإسرائيلي الخانق على غزة بعد سيطرة حماس عليها في 2007. واستمرت إسرائيل تكيل الاتهامات إلى مصر بأنها تعلم كل شيء عن تهريب الأسلحة، بل وتعلم من هم المهربين ولا تتخذ الإجراءات الواجبة لوقفهم. وفي ديسمبر 2007 بلغت الحماقة الإسرائيلية ذروتها حين أعلنت وزيرة خارجيتها ليفني في شهادتها أمام إحدى لجان الكنيست أن" فشل مصر في حماية الحدود مع غزة هو مربع ويثير المشاكل ويدمر القدرة على التقدم في عملية السلام". وكما سبق أن أوضحنا نجحت إسرائيل نتيجة حملتها ضد مصر في حفز الكونجرس الأمريكي على تجميد مائة مليون دولار من المعونة العسكرية لعام 2008. وقد أثارت تصريحات وزيرة الخارجية الإسرائيلية وقرار الكونجرس الأمريكي غضب الرئيس مبارك الذي صرح مخاطباً إسرائيل قائلاً" إذا كنتم لا توافقون على طريقتنا في معالجة مسألة تهريب الأسلحة، فأهلا بكم لأداء العمل بأنفسكم"!!!

واستمر الخلاف المصري الإسرائيلي بشأن الحدود مع غزة، حيث طالبت مصر بتعديل مذكرة التفاهم الموقعة في سبتمبر 2005 لزيادة عدد قوة حرس الحدود المصرية التي قررتها تلك المذكرة وقوامها 750 جندياً مسلحين تسليحاً خفيفاً ومحدوداً. كذلك طلبت مصر حتى تعديل اتفاقية كامب دافيد ذاتها لتيسير إضافة فرقة أو فرقتين من القوات المصرية على الحدود مع غزة. وكان رد إسرائيل دوماً أنه على مصر أن تحسن استخدام القوة الحالية لحرس الحدود بدلاً

من طلب زيادة عددها . ومع ذلك فقد نشرت صحيفة جيروزاليم بوست يوم 31 يناير 2008 أن محادثات نشطة تجري بين مصر وإسرائيل لزيادة عدد قواتها على الحدود مع غزة !

الدور الأمريكي في قصة الأنفاق

وكعادتها في كل ما يتصل بدعم إسرائيل بلا حدود، مارست الولايات المتحدة الأمريكية دورها في تعزيز الموقف الإسرائيلي من قضية الحدود . وفي تقرير نشرته وسائل الإعلام الإسرائيلية ، فقد أوفدت أمريكا في نوفمبر 2007 اثنين من مساعدي كوندوليزا رايس لمعاينة منطقة الحدود المصرية مع غزة وتقييم مسألة الأنفاق، وقد جاء في توصياتهما أن على أمريكا أن تزود مصر بوسائل تقنية متقدمة تساعدها في الكشف عن الأنفاق وتدميرها . كما أوصى المندوبان الأمريكيان ببني فكرة سبق لإسرائيل اقتراحها بأن تقوم مصر بخفر قناة موازية للحدود، وأن يتم بناء عوازل مانعة تصل أساساتها إلى أعماق بعيدة تحت الأرض، وأن تشترك مصر وإسرائيل والولايات المتحدة في تشكيل لجنة للأمن تتعامل مع جميع الأمور المتصلة بقضية التهريب وعبور الإرهابيين للحدود ومراقبة الحدود بشكل عام . ولكن إسرائيل اعترضت على تشكيل تلك اللجنة .

ومرة أخرى توفد الولايات المتحدة الأمريكية فريقاً من مهندسي الجيش الأمريكي إلى مصر في ديسمبر 2007 لتقديم المعونة الفنية والتدريب لمصر . وكانت تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية في ذلك الوقت أنها تعتقد بأن على مصر أن تبذل جهداً أكبر في قضية منع التهريب عبر الأنفاق، وأنه رغم أن الولايات المتحدة استجابت لرغبة مصر الحصول على معونة فنية في هذا الصدد " إلا أن إرادة العمل مطلوبة أيضاً" ! وفي هذا الصدد صرح المبعوث الأمريكي إلى رفح عضو مجلس النواب سنيف إسرائيل [لاحظ الاسم] بأنه مع تزويد مصر بالمعدات التي يستخدمها الجيش الأمريكي، ومع استمرار الدعم الفني الأمريكي، فإن ذلك سوف يكون فارقاً مما يؤدي إلى إغلاق موضوع الأنفاق ويمنع العودة إليه عند نظر المعونات الأمريكية لمصر في الفترة القادمة" .

وماذا عن معبر رفح؟

إن معبر رفح هو الوحيد الذي لا تسيطر عليه إسرائيل والذي يعتبر وسيلة أهل غزة الوحيدة للخروج منها والعودة إليها . ومن المعروف أن اتفاقية وقعت بين مصر وإسرائيل في 2005 لتنظيم مراقبة المعبر بعد انسحاب إسرائيل من غزة . وعقب استيلاء حماس على السلطة في غزة، فقد ترددت الأنباء عن تعاون مصر وإسرائيل في غلق المعبر خاصة

بعد خطف الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، ولم يكن المعبر يفتح إلا في حالات استثنائية. وحسب ما جاء في نشرة بعثة الاتحاد الأوربي للمساعدة في تشغيل معبر رفح والمعروفة باسم EUBAM بتاريخ 15 يونيو 2007 أن المعبر قد تم إغلاقه مؤقتاً بالنظر إلى الحالة السياسية والأمنية في القطاع، وأنه رغم ذلك فإن بعثة المشرفين الأوروبيين سوف تظل في المنطقة حتى تتمكن من إعادة تشغيل المعبر بسرعة حال أن يتقرر ذلك. وقد أوضحت إحصائيات تشغيل المعبر بأن أيام التشغيل طوال الفترة من 25 يونيو 2006 حتى 13 يونيو 2007 لم تتجاوز 83 يوماً فقط وأن عدد العابرين كان 165000 شخص.

وقد سمحت ص بفتح المعبر وعبور 2200 فلسطيني من غزة لأداء فريضة الحج في يناير 2008 مما أثار حفيظة كل من إسرائيل ومحمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية مدعياً أن تصرف مصر يضعف موقف السلطة. وكانت مصر بالاتفاق مع إسرائيل قد سمحت في أوائل 2007 بعبور 500 من أنصار فتح للعودة عبر المعبر إلى غزة بعد حصولهم على تدريب في الولايات المتحدة الأمريكية كما يشاع. ثم كان اجتياح ما يزيد عن 200000 فلسطيني للمعبر يوم 23 يناير 2008 بترتيب من حكومة حماس وذلك بعد أسبوع من حصار إسرائيلي كامل شل الحياة في غزة وحرمها من الكهرباء والوقود والغذاء وكل احتياجات الناس الضرورية.

أسئلة مهمة تبحث عن إجابات

لقد توقف العدوان الإسرائيلي على غزة ظاهرياً بعد أن استمر ثلاثة وعشرين يوماً وأوقع ما يقرب من 1500 شهيد وما يزيد عن 4000 جريح ودمر آلاف المنازل وهدم البنية التحتية وأدى إلى تلويث البيئة بالآثار الناجمة عن غازات انبعثت من قنابل فسفورية وغيرها من مقذوفات محرمة دولياً – إلا لأغراض التجربة في أهالي غزة ومن على شاكلتهم – وتوقعات كثير من الأطباء والمختصين بأن تلك القنابل مخصبة باليورانيوم مما ستظهر آثاره بعد فترات تطول أو تقصر وتؤدي إلى إصابة الآلاف بأمراض سرطانية وأخرى غير معروفة.

إن توقف إطلاق النار لا يمثل حلاً للمشكلة، فما تزال القوات الإسرائيلية مرابطة على الحدود مع غزة، ولم تزل حالة الحصار على غزة كما هي فالمعابر مغلقة والطوق المضروب حول القطاع براً وبحراً وجواً لا يزال كما هو. ولا تزال البوارج الحربية الإسرائيلية تقصف غزة، وحالة النشرذم الفلسطيني والانقسام بين الفصائل على حالها. كما أن تجاهل التعامل مع حكومة حماس في غزة لا يزال هو المسيطر على موقف إسرائيل والدول الأوروبية والولايات

المتحدة . وحتى مصر التي قدمت مبادرة وقف إطلاق النار وتقوم بدور الوساطة بين حماس وإسرائيل، فإن حصاراً مضروباً حول وفود حماس التي تأتي للقاهرة فلا يلقاها سوى السيد/ عمر سليمان ولا تتاح لهم فرص اللقاء وزير الخارجية أو غيره من المسئولين، ناهيك عن أن يلتقوا بالرئيس .

وبرغم أن قمة الكويت دعت إلى المصالحة بين الفرقاء الفلسطينيين، إلا أن أحداً من أصحاب القمة لم تخطر له دعوة وفد من حماس للالتقاء بأعضاء القمة العربية وبدء مصالحة حقيقية مع وفد السلطة الفلسطينية التي شارك رئيسها في أعمال القمة برغم انتهاء ولايته الشرعية قبل انعقادها بعشرة أيام .

وتثور أسئلة كثيرة تحتاج إلى إجابات أولها هل تظل مشكلة معبر رفح هكذا من دون حل وتظل مصر وحدودها مع غزة معرضة للعدوان عليها كما حدث أثناء مجزرة غزة حين كانت الطائرات الإسرائيلية تغير على المنطقة الحدودية مع مصر وتلقي عليها أطنان المتفجرات مما أثر على سلامة كثير من المباني في رفح "المصرية" وأصاب مواطنيها بالذعر واضطر كثير منهم إلى هجر بيوتهم بعيداً عن رفح؟

وهل تظل إسرائيل تصول وتجول في المنطقة كيف تشاء غير عابئة باتفاقات سلام ولا ترتيبات أمنية، وتعطي لنفسها الحق في ضرب الأنفاق أي وقت تريد، أو تعاود العدوان على غزة متى رأت أن هناك ما يهدد أمنها ؟

وهل تبقى القضية الأصلية لفلسطين السليبة منسية وتائهة بين محاولات لتصفيتها سياسياً أو عسكرياً، بينما أصحاب القضية وهم الفلسطينيون وكل العرب لاهون عنها بخلافاتهم وتشرذمهم وتعدد قممهم من الدوحة إلى الكويت مروراً بالرياض؟ وهل تبقى حياة أهل فلسطين والعرب جميعاً معلقة على رضاء سيد البيت الأبيض سواء كان بوش أم أوباما أو غيره ممن سيأتون في مستقبل الأيام؟

وهل يجوز أن تبقى مليارات الدولارات التي وعدتها الحكام العرب لإعادة إعمار غزة معلقة على قرار إسرائيل حول كيف تصل هذه الأموال إلى القطاع؟ وهل يجوز أن تحرم حكومة حماس من إدارة عملية إعادة الإعمار بينما يكون حلف الأطلنطي هو المسيطر عليها ؟

وثمة سؤال أخير، إذا كانت مجرمة الحرب ليفني تعلنها صريحة من بروكسل في لقائها مع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي يوم الثاني والعشرين من يناير الحالي " أن إسرائيل لن تضع مصيرها في أيدي المصريين أو الأوربيين أو الأمريكيين، فلماذا ترضى مصر أن تضع مصيرها بين أيدي الأوربيين والأمريكيين والإسرائيليين؟؟؟

2009

4. التقريـر . . . . . والجريمة المزدوجـــة !

أقصد بالتقرير نتيجة عمل بعثة تقصي الحقائق التي شكلها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في شهر إبريل 2009 بناء على قرار أصدره في 12 يناير 2009 لتقصي الوضع في غزة بعد العدوان الإسرائيلي خلال الفترة من 27 ديسمبر 2008 حتى 18 يناير 2009 . وقد صدر التقرير في 25 سبتمبر 2009 ورفع إلى مجلس حقوق الإنسان في 29 من نفس الشهر، وكانت البعثة برئاسة القاضي ريتشارد جولدستون القاضي السابق بالمحكمة الدستورية لجنوب إفريقيا، وعضوية كريستين تشينكن أستاذة القانون الدولي بكلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، وهينا جيلاني المحامية لدى المحكمة العليا لباكستان، والعقيد ديزموند ترافيرس الضابط السابق بقوات الدفاع الأيرلندية. وكانت أهم نتائج التقرير تأكيد البعثة ارتكاب إسرائيل لجرائم حرب تفرض ضرورة أن يعرض تقريرها على مجلس حقوق الإنسان لرفعه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للنظر فيه، وكذلك أن يعرض على مجلس الأمن ومطالبته بتقديمه رسمياً إلى مدعي المحكمة الجنائية الدولية.

أما الجريمة المزدوجة، فالشق الأول منها هو إقدام رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس على مطالبة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بتأجيل نظر التقرير والتصويت عليه حتى مارس 2010 وتفويت الفرصة على شعبه للحصول على إدانة دولية لجرائم إسرائيل وتقديم مجرمي الحرب الإسرائيليين إلى المحكمة الجنائية الدولية، ومن ثم نسف كل احتمالات المصالحة مع حماس والتي رحبت بالتقرير وأدانت تصرف عباس ووصفته بالخيانة. أما الشق الثاني من الجريمة المزدوجة، فهو هذا الصمت الرسمي والإعلامي والتعتيم العام الذي فرضته النظم العربية الحاكمة ووسائل الإعلام العربية على اختلافها في تعاملها مع التقرير. وقد كان المنتظر أن تفتح صفحات الصحف وقنوات التليفزيون ومختلف وسائل الإعلام العربية لاستعراض التقرير وما انتهى إليه من توصيات كلها في مجملها إدانة لإسرائيل ووصمها بارتكاب جرائم حرب ضد الفلسطينيين تجب عرضها على المحكمة الجنائية الدولية.

واللافت للنظر أن إسرائيل وكثير من الدول الغربية قد عارضت قرار تشكيل بعثة تقصي الحقائق بزعم أن مجلس حقوق الإنسان تخضع لسيطرة العرب والمناهضين لإسرائيل، كما امتنعت إسرائيل عن التعاون مع البعثة وعرقلت عقد جلسات الاستماع التي كانت البعثة تنوي تنفيذها في الضفة الغربية. كذلك يلفت النظر أن البعثة أصدرت نداءً دعت فيه

جميع المهنيين من أشخاص ومنظمات إلى تقديم المعلومات والوثائق ذات الصلة بالموضوع بغية مساعدتها في أداء مهمتها، وبرغم الضجة التي أثارها العديد من الأفراد والمنظمات العربية في أعقاب العدوان الإسرائيلي حول إعداد ملف بالجرائم الإسرائيلية بهدف التوصل إلى إدانة دولية لإسرائيل وجرائمها، إلا أننا لم نسمع عن جهة عربية مدنية أو حكومية استجابت إلى نداء بعثة جولدستون وقدمت لها ما لديها من أدلة إدانة لجرائم إسرائيل ضد أهل غزة والشعب الفلسطيني عامة في الأراضي المحتلة!

والآن دعونا نلقي نظرة سريعة على أهم ملامح ذلك التقرير التاريخي والاستنتاجات والتوصيات التي انتهى إليها لندرك حجم الخسارة التي لحقت بالقضية الفلسطينية والدمار الذي أحدثه محمود عباس لحقوق الشعب الفلسطيني بخضوعه للضغط الإسرائيلي وموافقته على طلب تأجيل مناقشة التقرير في مجلس حقوق الإنسان، مما يدعونا إلى تصديق أن هذا الموقف المخزي جاء نتيجة تهديد إسرائيل بضرب مصالحه وأولاده وغيرهم من قيادات السلطة الفلسطينية في تعاملاتهم الاقتصادية مع إسرائيل، فضلاً عن تهديدها بفضح دور السلطة الفلسطينية في إمداد إسرائيل بمعلومات مهمة ساعدتها في ضرب غزة والعدوان عليها.

وقد بدأ التقرير بالتأكيد على أن مهمة البعثة هي" التحقيق في جميع انتهاكات قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي التي تكون قد ارتكبت في أي وقت في سياق العمليات العسكرية التي جرى القيام بها في غزة بين 27 ديسمبر 2008 وحتى 18 يناير 2009، وسواء ارتكبت قبل هذه العمليات أو أثناءها أو بعدها". كما أكدت البعثة أن الانتهاكات التي ارتكبتها إسرائيل في سياق عملياتها العسكرية كانت موضع دراسة من البعثة كونها تمثل قيوداً مفروضة على حقوق الإنسان والحريات. وقد أدان التقرير الحصار المفروض على قطاع غزة واعتبره نوعاً من العزل الاقتصادي والسياسي، مما خلق حالة طوارئ تضعف قدرات السكان وقدرات قطاعات الصحة والمياه وغيرها على الاستجابة لحالة الطوارئ الناشئة عن العمليات العسكرية. وأعلن التقرير أن إسرائيل ملزمة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة بضرورة ضمان توريد المواد الغذائية واللوازم الطبية وغيرها لتلبية الاحتياجات الإنسانية دون قيد من القيود.

وبالنسبة لهجمات القوات الإسرائيلية على المباني الحكومية وأفراد السلطات في قطاع غزة بما في ذلك الشرطة، فقد رفض التقرير الحجة الإسرائيلية بأن تلك المؤسسات السياسية والإدارية هي جزء من البنية الأساسية الإرهابية

لحماس، وأن الهجمات التي شُنت على مبنى المجلس التشريعي والسجن الرئيسي بقطاع غزة تشكل هجمات متعمدة على أهداف مدنية، وهي بذلك انتهاك لقاعدة القانون الإنساني الدولي العرفي. كما أكد التقرير أن شرطة غزة هي هيئة مدنية مكلفة بإنفاذ القوانين، وبذلك لا تقبل البعثة القول بأن أفراد الشرطة الذين قتلوا يوم 27 ديسمبر 2008 كانوا يضطلعون بدور مباشر في أعمال القتال، ومن ثم فهم لم يفقدوا حصانتهم المدنية من الهجوم المباشر. وأكد التقرير أن البعثة لم تعثر على أدلة توحي بأن الجماعات المسلحة الفلسطينية قد وجهت المدنيين إلى مناطق كانت تُشن فيها هجمات أو أنها قد أجبرت المدنيين على البقاء بالقرب من أماكن الهجمات، كما أن الأحداث التي حققت فيها البعثة لم تثبت استخدام المساجد لأغراض عسكرية أو كدروع لحماية أنشطة عسكرية، كما استبعدت البعثة في تقريرها أن تكون الجماعات المسلحة الفلسطينية قد باشرت أنشطة قتالية من منشآت الأمم المتحدة التي استخدمت كملاجئ أثناء العمليات العسكرية وهاجمتها إسرائيل بوحشية بزعم أن مقاتلي حماس استخدموها لأغراض عسكرية. وبينت البعثة أن قصف مجمع المكاتب الميداني لوكالة الأمم المتحدة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى [الأونروا] يوم 15 يناير 2009 بالذخائر العالية التفجير وذخائر الفسفور الأبيض كان هجوماً خطيراً إلى أبعد الحدود نظراً لاستخدامه كمأوى لحوالي 600 – 700 شخص من المدنيين وبرغم تنبيه إسرائيل إلى الأخطار التي أحدثتها. كذلك خلصت البعثة إلى حدوث انتهاك للحظر المفروض على شن هجمات على المستشفيات المدنية، وأن سلوك القوات المسلحة الإسرائيلية في الهجوم على مواقع تحتمي بها مدنيون يشكل خرقاً خطيراً لاتفاقية جنيف الرابعة من حيث القتل العمد والتسبب عمداً في إحداث معاناة كبيرة للأشخاص المحميين، وأن الاستهداف المباشر والقتل التعسفي للمدنيين الفلسطينيين يشكل انتهاكاً للحق في الحياة. كذلك أدانت البعثة التدمير المتعمد للمباني المدنية والمنشآت الصناعية والبنية الأساسية في مجال إنتاج الغذاء والإمداد بالمياه.

وفي الختام نجمل سريعاً أهم توصيات بعثة تقصي الحقائق والتي أكدت على ضرورة المحاسبة عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي، وحق الفلسطينيين في الحصول على تعويضات لما أصابهم من عدوان وما ترتب عليه من أضرار. كذلك شملت توصيات البعثة ضرورة فك الحصار المفروض على قطاع غزة وتيسير عمليات التعمير، وأهمية حماية منظمات حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان، ثم حتمية متابعة توصيات البعثة حتى لا يلفها النسيان كما تحدث عادة في مثل تلك التقارير. وسوف نعود إلى تفصيل توصيات بعثة تقصي الحقائق واستقراء دلالاتها في مقال

الأسبوع القادم إن شاء الله، وإن كنا نؤكد في ختام مقال اليوم أن رفض عباس مناقشة تقرير البعثة أمام مجلس حقوق الإنسان وموافقته على تأجيل المناقشة وصمت الأنظمة العربية عن هذا الموقف، يضعهم جميعاً في خانة واحدة مع إسرائيل ويجعلهم مسئولين مثلها تماماً عن جرائم الحرب التي ارتكبتها، ويؤهلهم للمثول أمام المحكمة الجنائية الدولية.

2009

الغارات الصهيونية على غزة (أكتوبر 2023)

5. الحرب على غزة . . . . . شفاء من عقدة 1967!

من النظريات الإسرائيلية الشائعة في تفسير آثار حرب 1967 أنها كانت نهاية لمرحلة سابقة وبداية عهد جديد في السياسة العربية. وحسب ما كتب مالكوم كير رئيس الجامعة الأمريكية في بيروت والذي قتل بالقرب من مكتبه في الثامن عشر من يناير 1984 أن السياسة العربية لم تعد كما كانت قبل 1967، فقد كانت حرب الأيام الست في يونيو من ذلك العام بمثابة مباراة كارثية كتبت على العرب من دون اختيار، وتركت وراءها لاعبين معوقين لمدى الحياة وآخرين ثلثهم المرارة من الهزيمة فتحولوا إلى أعداء تحاربون بعضهم بعضاً بشراسة غير مسبوقة.

إن التاريخ يشهد أنه منذ 1948 وحتى 1967 لم تحاول دولة عربية واحدة بدء حرب مع إسرائيل، بل كانت الأخيرة هي دائماً البادئة بالعدوان كما حدث 1948، اشتراكها مع انجلترا وفرنسا في العدوان الثلاثي على مصر، ومن قبلها كانت الغارة الإسرائيلية التي قادها أريل شارون في أكتوبر 1953 على قرية قبيه الأردنية وقتل فيها 69 من المدنيين وتم تدمير الجانب الأكبر من القرية، والعدوان على غزة فيما أطلقت عليه إسرائيل عملية الرمح الأسود في فبراير عام 1955 حين قتلت 38 من المواطنين المصريين والتي تقول المصادر الإسرائيلية أنه سبب حرجاً كبيراً لعبد الناصر ودعاه إلى مراجعة سياسته نحو إسرائيل.

وفي الحادي عشر من ديسمبر 1955 شنت إسرائيل عدواناً على سوريا فيما أسمته عملية أوراق الزيتون والتي أدانها مجلس الأمن في قراره رقم 111 الصادر في 19 يناير 1956 والذي شجب الاعتداء الإسرائيلي كالعادة واعتبره رداً غير مبرر على اعتراض زوارق مخربة سورية لقطع من البحرية الإسرائيلية في خيرة طبرية، كما اعتبره انتهاكاً لاتفاق الهدنة الموقع بين سوريا وإسرائيل ودعا الأخيرة إلى الالتزام باتفاق الهدنة.

وأخيراً وقبل شهور قليلة من حرب 1967 قامت إسرائيل في 13 نوفمبر 1966 بالعدوان على موقع عسكري أردني وقتلت 15 جندياً وثلاثة مدنيين وهدمت 125 منزلاً باستخدام الديناميت، كل ذلك رداً على ادعاءها مقتل ثلاثة جنود إسرائيليين في انفجار لغم أرضي.

وهكذا كانت سياسة إسرائيل طوال تاريخها هو الردع والعدوان غير المبرر رداً على أحداث عادية حتى كانت حرب يونيو 1967 .لقد عاشت النظم الحاكمة العربية تحلم بجولة جديدة للحرب منذ هزيمة جيوشها مجتمعة من عصابات إسرائيل وإعلان الدولة الإسرائيلية في 15 مايو 1948 ،ولم يكن هناك ما درجوا بعدها على تسميته بعملية السلام! وقد انعكست الهزيمة على واقع الشعوب العربية بتكريس الحكم العسكري حيث وقعت ثلاث انقلابات عسكرية في سوريا فيها منذ 1949، وقتل الملك عبد الله ملك الأردن في 1951، واستولى الضباط الأحرار على السلطة في مصر في يوليو 1952 . وفي جميع تلك الانقلابات العسكرية والسياسية كان المنقلبون يوجهون اللوم الشديد للأنظمة السابقة لفشلها في الحفاظ على أرض فلسطين ويعيرونها بهزيمة 48، وكان وعدهم الأساسي لشعوبهم هو استرجاع فلسطين وإلقاء إسرائيل في البحر.

وجاءت حرب 1967

وعلى العكس من هزيمة الجيوش العربية في 1948 التي ترتب عليها استيلاء العصابات الصهيونية على أغلب أراضي فلسطين وطرد ما يقرب من ثلاثة أرباع مليون فلسطيني وتحويلهم إلى لاجئين في المخيمات، فإن حرب 1967 نتج عنها فقدان الدول العربية الثلاثة التي خاضتها لأجزاء مهمة من أراضيها مع بقاء سكانها في مواطنهم، فظل المصريون من أهل سيناء تحت الاحتلال الإسرائيلي حتى تم تحريرها في حرب 1973، بينما استمر الفلسطينيون في غزة والضفة الغربية، والسوريون من سكان الجولان يعانون من ضراوة الاحتلال الإسرائيلي حتى اليوم.

لقد كانت 1967 بالأساس هزيمة لشعوب الدول التي خاضت الحرب مع استمرار نظم الحكم قوية على مواطنيها . ففي مصر استمر عبد الناصر في الحكم رغم إعلانه استقالته ثم عودته إلى الحكم بعد مظاهرات 9 و10 يونيو، وفي سوريا تمكن قائد القوات الجوية ووزير الدفاع حافظ الأسد من الاستيلاء على الحكم بعد عامين من ضياع الجولان، كما استمر الملك حسين في حكم الأردن بعد ضياع الضفة الغربية. ويعلق مالكوم كير على ذلك بقوله أن القادة في الدول العربية الثلاثة التي خسرت الحرب تمكنوا من البقاء والحكم مدى حياتهم ومنهم من خلفه ابنه.

وتمضي النظرية لتقول أن النتيجة الأساسية لحرب 1967 أن نظم الحكم العربية قد تحولت عن فكرة الحرب لتحرير فلسطين وإعادة الأرض السليبة لأصحابها إلى الاهتمام بتكريس سلطاتها على شعوبها تاركة الفلسطينيين تحارب قضيتهم بمفردهم.

ويعبر عن تلك النظرية مجموعة من الباحثين في تجمع " إستراتيجية الشرق الأوسط "بجامعة هارفارد الأمريكية المعروفة باسم MESH، وتركز مقولاتهم على أن النظم العربية بعد 1967 أصبحت أكثر برجماتية وعلى استعداد لتقبل إسرائيل كحقيقة واقعة بعد أن عملت الهزيمة على تقليم حماسها الزائد الذي كانت تغذيه أحلام القومية العربية وأفكار الناصرية والتي كانت آلام هزيمة 48 تشحنها بالرغبة في الانتقام. وبالنسبة لهؤلاء الباحثين، فإن حرب 1973 كانت استثناء من القاعدة الجديدة التي ألزم العرب أنفسهم بها وهي ألا حرب مع إسرائيل وأن السلام هو خيارهم الإستراتيجي. ويعتقد هؤلاء المحللين المشايعين لإسرائيل أن هزيمة 67 لم تؤد إلى زعزعة نظم الحكم في الدول العربية بسبب توحد الحكام وشعوبهم وخوفهم جميعاً من تكرار كارثة 48، وكان ما يزعجهم جميعاً تخيل أن تجدوا القوات الإسرائيلية على مشارف القاهرة كما فعلت في 1973 أو في قلب عاصمة عربية كما فعلوا حين دخلت بيروت في 1982 . لقد أصبحت ذكريات وكابوس 67 هي التفاهم الضمني بين الحكام العرب وشعوبهم، وأصبح هناك نوع من التوافق مضمونه أن تجتهد الحكام في تجنب الحرب، وفي المقابل تبقى الشعوب ساكتة مستكينة لهم. وقد أوفى الحكام العرب بوعدهم لشعوبهم فتجنبوا حرباً جديدة مع إسرائيل وراحوا يقنعون أنفسهم وشعوبهم بفكرة السلام كخيار إستراتيجي، وصاروا تخوفوهم من كوارث الحروب ويمنوهم بما سوف يتحقق لهم من رغد الحياة في ظل السلام!

ويبدو أن هذا السلوك المتوافق على تجنب الحرب كان سبباً في خفوت حركة القومية العربية وابتعاد الشعوب العربية عن أفكار الناصرية، إلا من بعض الدول التي لم تكن طرفاً في حرب 67 مثل العراق أيام حكم البعثيين وليبيا القذافي، وراح الناس يبررون انصرافهم عن فكرة الحرب من أجل فلسطين بأنه يكفيهم ما أصابهم من ويلات الحرب من أجل فلسطين، وأن الفلسطينيين هم الذين فرطوا في أراضيهم وباعوها للصهاينة، وأن عليهم أن يسترجعوا ما فقدوه بجهودهم وأن تحاربوا هم معركتهم ولا ينتظروا أن تحارب غيرهم من أجلهم. ويبدو أن هذا التحليل له قدر من الصحة، فلم تشهد السنوات من 1967 حرباً عربية ضد إسرائيل حتى كانت حرب 1973 والتي جاءت استثناءا من فلسفة تجنب الحرب مع إسرائيل. وفي رأي محللين غربيين كان هدف مصر من شن حرب 1973 لم يكن غزو إسرائيل أو تحرير فلسطين، بل استعادة الأرض المحتلة في سيناء ومن ثم انتهاز الفرصة للانكفاء على نفسها وتركيز الاهتمام في قضاياها المحلية بعد أن تتسلخ عن القضية الفلسطينية.

ويرى محللون غير محايدين – ممن يروجون النظرية الإسرائيلية في تفسير حروبها ضد العرب– أنه بينما وضعت حرب 67 نهاية لفكرة الصراع العربي الإسرائيلي، فإن حرب 73 تعتبر تكريساً لفكرة تجنب الحروب حيث كانت نتيجتها استعادة مصر سيناء مما يمكنها من الاسترخاء بعد ذلك وترك الإسرائيليين والفلسطينيين تخوضون حروبهم بعيداً عنها . وكذلك فعلت سوريا التي أكتفت من حرب 1973 بشرف المشاركة رغم أنها لم تنجح في تحرير الجولان كما فعلت مصر والتي استكملت تحرير سيناء باستعادة طابا بعد تسع سنوات من انتهاء الحرب حين كسبت قضية التحكيم الشهيرة في 1982 . ويميل بعض المؤيدين لتلك الأفكار إلى تذكر مقولة الرئيس السادات الشهيرة " أن حرب أكتوبر 1973 هي آخر الحروب" ! !

العدوان الإسرائيلي تخلص العرب من عقدة 67

تخطئ الإسرائيليون حين يعتقدون أن روح القتال قد ماتت عند العرب وأنهم استكانوا لما يسمى عملية السلام التي لا تنتهي إلى شيء. وتخطئ قادة إسرائيل وصقور الحرب فيها إذ يتصورون أنهم أصبحوا القوة التي لا منازع لها في المنطقة يفعلون ما يشاءون حينما وأينما يريدون من دون توقع رد فعل مماثل من جانب الدول العربية. ويزيد خطأ إسرائيل أن تتصور أنها قد انفردت بالفلسطينيين المحصورين في غزة أو المكبلين بقيود الاحتلال والسلطة الوطنية في الضفة الغربية.

إن الأجيال الحالية من المواطنين العرب لم تشهد هزيمة 1967، بل أغلبهم يتفاخرون أنهم كمن جيل أكتوبر وهم محقون في ذلك. إن ذكريات نكبة 48 وما تلاها من هزائم متكررة نتيجة العدوان الإسرائيلي المتوحش قد اندثرت من أذهان ملايين العرب، ولم تبق في مخيلتهم سوى صورة إسرائيل المعتدية التي تستخدم ترسانة أسلحة متفوقة وتقنيات عسكرية غاية في التقدم، وتساندها سياسة أمريكية لا تخفي تأييدها السافر لإسرائيل وغاري دائماً في الحق العربي. لقد نجحت إسرائيل في بعث الروح العربية المدافعة عن حق العرب في الحياة الآمنة والمساندة للحق الفلسطيني وذلك بعدوانها السافر على لبنان في 2000 وحربها غير المبررة على الجنوب اللبناني والتدمير غير المسبوق لبيروت وأجزاء من لبنان في صيف 2006 وعدوانها المستمر والمتكرر على الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية، فضلاً عن أطماعها في سيناء المصرية التي لا تخفى على أحد.

الأشباح التي تخشاها الإسرائيليون

برغم القسوة والوحشية في اعتداءاتها الأخيرة على لبنان وغزة، فإن إسرائيل باتت تعيش حالة من الرعب الكامن تفسر جانباً من تحولاتها السياسية في الفترة الأخيرة. فقد كشفت حربها ضد فرق المقاومة الإسلامية التابعة لحزب الله في صيف 2006 صورة بالغة القسوة لحجم المفاجئة التي اضطرت إسرائيل للاعتراف بها حين عجزت عن كسب حرب غير نظامية تخوضها مقاتلون يبحثون عن الشهادة. وأكد تقرير لجنة فينو جراد أن تلك الحرب كانت فرصة ضائعة حيث بدأت إسرائيل حرباً طويلة وانتهت بدون نص واضح، وأن منظمة شبه عسكرية وبضعة آلاف من المقاتلين قاوموا لعدة أسابيع أقوى جيش في الشرق الأوسط ينعم بسيطرة جوية كاملة وميزات الحجم الكبير والتقنية العالية. وقد استمرت صواريخ حزب الله تنهال على مدن وبلدات إسرائيل طوال فترة الحرب ولم تفلح قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في وقفها. كما فشلت العملية البرية التي قامت بها الجيش الإسرائيلي في تحقيق مكاسب عسكرية. ولا تزال قوة حزب الله في لبنان وصواريخه تمثل شبحاً تخشاه الإسرائيليون. كذلك الحال مع الهجمة الإسرائيلية على غزة في الأيام الأخيرة من عام 2008 والتي توقفت بقرار من إسرائيل مع ملاحظة أن حركة حماس ظلت صامدة في موقفها ولم تطلب وقف إطلاق النار – على الأقل علانية – طوال فترة العدوان. وتبقى صواريخ القسام الشبح الثاني الذي يهدد ملايين الإسرائيليين.

ويمثل الشبح الثالث أو الكابوس الأكبر لدى الإسرائيليين في احتمال نجاح حركة حماس في السيطرة على الضفة الغربية نتيجة ما اكتسبته من قوة معنوية على الأقل في صمودها ضد الهجمة الإسرائيلية الأخيرة، وبفضل الضعف الواضح للسلطة الفلسطينية وترنح موقف الرئيس محمود عباس الذي لا حول له ولا قوة في مواجهة الصلف الإسرائيلي وتعمدها إفشال سلسلة طويلة من مفاوضاته معها وتجريدها إياه من أي فرصة يقدم نفسه بها للفلسطينيين كقائد يستطيع تحقيق حلم الدولة الفلسطينية المستقلة. إن سيطرة حماس على الضفة الغربية ستجعل مدناً إسرائيلية رئيسة ومطارها الدولي وكثيراً من النقاط الحساسة القريبة من الضفة الغربية هدفاً سهلاً للصواريخ الحمساوية بأكثر ما كانت تستطيع انطلاقاً من غزة.

وعلى عكس ما حدث في أعقاب هزيمة 67 من ارتفاع نغمة الغرور الإسرائيلي وترديدها لمقولة أنها تملك جيشاً لا يهزم قادر على هزيمة الجيوش العربية مجتمعة، فإن الإسرائيليين الآن باتوا في فزع من صواريخ حزب الله في لبنان وكذلك هم يرتعدون رعباً من صواريخ القسام وجراد والكاتيوشا التي تنهمر عليهم من قطاع غزة.

إن سياسات إسرائيل ضد الفلسطينيين يراها كثير من المحللين الإسرائيليين كارثية ضد مصالح الدولة العبرية، فقد أشعلت إسرائيل في العرب نار الغضب والرغبة في الانتقام ، كما كشفت للعالم صورتها الحقيقة كدولة أساسها العدوان بدلاً من صورة الدولة المعتدى عليها التي تحوطها الأعداء المتربصين بها من كل جانب. وإذا كان العرب قد تجنبوا الحرب لسنوات طويلة بفعل الخوف من قوة إسرائيلية تخيلوها لا تقهر، فإنهم قادرون الآن على صنع السلام باستثمار قوة وإقدام الملايين المنحدرين من ذكريات الهزائم في 48 و67، وتصعيد خوف الإسرائيليين من القوة العربية التي تمثلت في الانتصار المصري في 73 والصمود اللبناني في 2006 لبنان والفلسطيني في 2009/2008 . إن على العرب استثمار النيارات الجديدة في إسرائيل التي ترى الخطر فيما تقوم به حكومتهم من عدوان على الفلسطينيين وتعتبره بداية لنهاية دولتهم. إن القناعة الجديدة لدى كثير من الإسرائيليين بدأت تركز على حقيقة أن الإقرار بحق الفلسطينيين في دولتهم المستقلة والعودة إلى حدود 1967 هو مفتاح حل جميع مظاهر الصراع العربي الإسرائيلي وأساس تحقيق السلام في المنطقة. فهل نرى في القريب موقفاً عربياً جديداً يرى السلام الخيار الأفضل الذي تفرضه القوة العربية والثقة بما تملكه الشعوب العربية من قدرات وطاقات لا قبل لإسرائيل بمواجهتها إذا أحسن القادة العرب توظيفها في إدارة الصراع؟

2009

6. العدوان الإسرائيلي على غزة.. وحتمية تنمية سيناء المصرية!

تحاول إسرائيل إيهام العالم أن عدوانها الهمجي على قطاع غزة إنما هو رد على قيام عناصر من حركة حماس بإطلاق الصواريخ على البلدات والقرى الإسرائيلية المتاخمة لحدود غزة، وأن حربها ضد غزة وأهلها هي استمرار للحرب – التي بدأها الرئيس الأمريكي بوش المنتهية مدته إلى غير رجعة– ضد ما أسماه "الإرهاب". وإسرائيل بهذا التمويه إنما تحاول إخفاء أهدافها الحقيقية والتي تتمثل في القضاء على الهوية الفلسطينية لقطاع غزة وإجبار أهله على الفرار نازحين عبر الحدود المصرية إلى سيناء، ومن ثم تفرض أمراً واقعاً طالما تمنته وهو تفريغ القضية الفلسطينية من أساسها، وتحويل الفلسطينيين مرة أخرى إلى مهجرين ينازعون أهل بلدان عربية مجاورة حقوقهم في بلادهم ويمثلون باستمرار مصدراً للقلق وعدم الاستقرار كما هو الحال بالنسبة للبنان مثلاً.

لقد تواصلت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة حتى من قبل أن تسيطر عليه حركة حماس في يونيو 2007، فقد قامت إسرائيل بسلسلة من الهجمات على القطاع في 2004 وخاصة على منطقة رفح ومعسكرات اللاجئين حول غزة وقتلت سبعين من مقاتلي حماس، وفي 22 مارس 2004 قتلت إسرائيل قائد حركة حماس الشيخ أحمد ياسين بعد أداءه لصلاة الفجر، وفي 17 إبريل من نفس العام اغتالت إسرائيل الدكتور عبد العزيز الرنتيسي خليفة الشيخ ياسين في قيادة حماس. وفي مايو من نفس العام قامت إسرائيل بعدة هجمات على القطاع نتج عنها قتل حوالي ثلاثين فلسطينياً وتدمير كبير لحي الزيتونة. وفي الثامن عشر من مايو 2004 أطلقت إسرائيل عملية "قوس قزح" لضرب منطقة رفح الفلسطينية وتدمير الأنفاق التي تزعم أن الفلسطينيين يستخدمونها لتهريب الأسلحة، وقد قتلت القوات الإسرائيلية في هذه العملية أربعين عسكرياً واثنا عشر مدنياً من الفلسطينيين وهدمت ما بين 45 – 56 مبنى.

وكانت الهجمة الإسرائيلية على غزة في التاسع والعشرين من سبتمبر 2004 هي الأعنف والأكثر وحشية والتي تبررها إسرائيل ظاهرياً بأنها تهدف إلى منع الفلسطينيين من إطلاق الصواريخ من شمال القطاع على المدن الإسرائيلية على الحدود مع غزة. ولكن الأهداف الحقيقية لتلك الهجمات المتكررة هي تمكين إسرائيل من الاحتفاظ بسيطرتها الكاملة على الأراضي الفلسطينية في غزة والضفة الغربية، وما يتطلبه ذلك من إفراغ غزة من أهلها بإجبارهم على الهجرة إلى سيناء المصرية، وإجبار أهالي الضفة الغربية للجوء إلى الأردن. وتنفيذاً لخطة شارون بالانسحاب من غزة تم سحب القوات المسلحة وإزالة بعض المستوطنات من داخل القطاع، بينما استمرت إسرائيل متحكمة في الحدود

والمعابر وأحكمت الحصار على غزة من البحر والجو، وأعطت لنفسها الحق في ضرب الإرهاب داخل القطاع في أي وقت.

والدليل على نوايا إسرائيل الخفية في تحويل قطاع غزة إلى منطقة طاردة لأهله من الفلسطينيين ودفعهم للخروج إلى سيناء هو تكرار عدوانها على القطاع بعد انسحابها منه في أغسطس 2005 حين اعتدت على بيت حانون التي تعرضت كذلك إلى قدر كبير من التدمير على يد الجيش الإسرائيلي خلال سنوات الانتفاضة الثانية – أي قبل فوز حماس بالانتخابات التشريعية في 2006 – وتجريف مساحات كبيرة من أراضيها الزراعية. ثم كان القصف الذي قامت به المدفعية الإسرائيلية في 8 نوفمبر 2006 والذي أحدث مجزرة وقع فيها 19 شهيد مدني منهم 13 من نفس العائلة فضلاً عن 40 جريح.

واستمر العدوان الإسرائيلي على غزة حتى فبراير 2008 حين وقعت محرقة غزة وهي عملية إسرائيلية موسعة جرت على مدار خمسة أيام بدعوى القضاء على عناصر حركة حماس الذين يطلقون الصواريخ على الأراضي الإسرائيلية، والتي أعلنت مصادر إسرائيلية فور انتهائها أنها كانت مرحلة أولى، وأنه قد تكون هناك عمليات أخرى في القريب. وها قد جاءت المحرقة الجديدة في ديسمبر 2008 لتؤكد استمرار إسرائيل على خطتها الرامية إلى القضاء على الوجود الفلسطيني في غزة ودفع الفلسطينيين إلى الفرار باتجاه سيناء المصرية عبر معبر رفح. وقد بلغ عدد الشهداء حتى ظهر الجمعة 2 يناير 428 قتيلاً وزاد عدد الجرحى عن 2200 ولا تزال العملية مستمرة حيث أكد المسئولون الصهاينة عن نيتهم لاستمرار العدوان حتى أجل غير مسمى وصرحوا بأن العملية قد تستغرق وقتاً طويلاً.

وزيادة في الضغط على أهالي غزة، فقد بدأت إسرائيل حصاراً شاملاً على القطاع إثر سيطرة حركة حماس الكاملة عليه في شهر يونيو 2007، ويشمل ذلك منع أو تقنين دخول المحروقات والكثير من السلع وغلق المعابر التي تربط غزة بإسرائيل وكذا معبر رفح الذي يربطها بمصر ويعتبر المنفذ الوحيد لها إلى العالم الخارجي، كما هدمت مطار غزة الدولي وهو الوحيد في القطاع مما زاد شدة الحصار والمعاناة. كما يؤدي الحصار إلى منع الصيد في عمق البحر حيث تحدد إسرائيل مدى ستة أميال فقط من شواطئ غزة للصيد مع العلم أن معظم قطيع السمك المهاجر يتواجد عادة على بعد عشرة أميال من الشاطئ.

ما يجري في غزة تهديد للأمن القومي المصري

وإن كان أداء الدبلوماسية المصرية حيال الهجمة الإسرائيلية الحالية محل انتقاد من أطراف وطنية عديدة، فقد كانت مصر على وعي دائماً بأهداف إسرائيل ومدى تهديدها للأمن المصري بعدوانها على غزة ومماطلتها في الاعتراف بحق الفلسطينيين في دولتهم المستقلة، ففي يوم 30 أغسطس 2005 وفي كلمته أمام المجلس التشريعي الفلسطيني بغزة، أكد اللواء عمر سليمان مدير المخابرات المصرية أن مصر تقف إلى جانب الفلسطينيين حتى إقامة الدولة الفلسطينية، وقال سليمان "إن الرئيس المصري حسني مبارك عهده لكم أن تظل أيدينا بأيديكم حتى تحرير كافة الأراضي الفلسطينية وحتى يرفع العلم الفلسطيني رايتكم خفاقة في الدولة الفلسطينية" . وأضاف "لا أمن لنا وأنتم مهددون ولا فرحة لنا وأنتم تعانون ولا اطمئنان لنا إلا باسترداد حقوقكم المشروعة بتوابتها الوطنية " .

والثابت أن اتجاه آلاف الفلسطينيين من أهل غزة للخروج الجماعي نحو رفح المصرية هو النتيجة الأساسية للعدوان الإسرائيلي المنكر، والوحشية التي تنفرد بها غاراتها على القطاع فضلاً عن الحصار الخانق الذي يحرم أهل غزة من ضروريات الحياة. ففي الثاني والعشرين من يناير 2008 الماضي اندفع آلاف الفلسطينيين واجتاحوا السور الفاصل بين الحدود المصرية وغزة عند معبر رفح منطلقين نحو رفح والعريش للحصول على احتياجاتهم من مختلف السلع، وقد اشتركت عناصر من كتائب عز الدين القسام، الجناح المسلح لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، وألوية الناصر صلاح الدين، الذراع العسكرية للجان المقاومة الشعبية، في نسف الجدار الحدودي. وقد ردد مسئولون في حركة حماس أن الاجتياح الفلسطيني للأراضي المصرية هو نتيجة حتمية لاستمرار الحصار على القطاع ، داعين مصر إلى الاستجابة بفتح معبر رفح لكسر حصار غزة . وقد نجحت إسرائيل، إلى جانب ضعف أداء الدبلوماسية المصرية، في جعل مصر متهمة في أعين العرب والفلسطينيين بأنها ضالعة في تعزيز الحصار على غزة برفضها فتح معبر رفح ومنعها السماح بدخول الفلسطينيين إلى مصر إلا للحالات الحرجة والإنسانية. واستغلت حركة حماس هذا الموقف المصري لتعطيل نقل الجرحى في الهجوم الإسرائيلي الحالي واتهمت مصر بأنها هي التي تمنع مرورهم إلى الجانب المصري!

سيناء المصرية هي المستهدفة

برغم وضوح الأهداف الإسرائيلية في جعل سيناء هي الأمل الذي يتعلق به فلسطينيو غزة للخروج من الحصار الخانق والعدوان المستمر، فإن مصر للأسف لم تبد قدراً كافياً من الاهتمام بقضية تنمية سيناء وجذب أعداد كافية من المصريين للعمل والإقامة بها حتى تكون درعاً واقياً لمصر ضد أي نزعات وأطماع من الغير. إن الخطر على أمن مصر يكمن في إبقاء سيناء بعيدة عن الاندماج في نسيج المجتمع المصري، وفي استمرار التعامل معها على أنها منطقة حدودية نائية تخضع في الأساس للسيطرة الأمنية مع غياب البعد التنموي الشامل اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

إن نظرة سريعة على واقع سيناء يظهر الخطر الجسيم الذي يتهددها، فهي شبه جزيرة صحراوية بين البحر المتوسط وخليج السويس وقناة السويس، تربط إفريقيا بآسيا عبر الحد المشترك مع فلسطين شرقاً. وتبلغ مساحة سيناء 60,088 كم^2 ويسكنها 380,000 نسمة. وتضم محافظتين هما محافظة شمال سيناء وعاصمتها " العريش" ومساحتها 28 ألف كم^2 ويسكنها حوالي 340 ألف مواطن، ومحافظة جنوب سيناء وعاصمتها " الطور" ومساحتها 33 ألف كم^2 تقريباً ويبلغ عدد سكانها حوالي 150 ألف مواطن. والغريب أن المحافظات القريبة من سيناء تكتظ بالسكان بينما تقل مساحتها

كثيراً عن أي من محافظتي سيناء، فالإسماعيلية مثلاً يقطنها ما يقرب من 950 ألف مواطن بينما لا تزيد مساحتها عن 1442 كم^2 ، وبورسعيد لا تزيد مساحتها عن 1300 كم^2 ويصل عدد سكانها إلى 570 ألف مواطن، وكذلك السويس التي تبلغ مساحتها 18 ألف كم^2 تقريباً – أي نصف مساحة جنوب سيناء تقريباً – يعيش بها 511 ألف مصري تقريباً . أما الإسكندرية ومساحتها لا تزيد عن 2679 كم^2 فيعيش بها أربعة ملايين مصري، ناهيك عن القاهرة التي تبلغ مساحتها 214 كم^2 تحشر فيها ما يقرب من ثمانية ملايين مصري!

وبالرغم مما تتمتع به سيناء من موارد – فضلاً عن مساحتها الكبيرة – فإن الدولة قد تجاهلتها تماماً وتحول "المشروع القومي لتنمية سيناء " إلى ذكرى يتم الحديث عنها عندما تحل موعد العيد الوطني لسيناء. وينحصر الاهتمام بسيناء في" جهاز تعمير سيناء" التابع للجهاز المركزي للتعمير التابع لوزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، والذي يقول في موقعه على شبكة الإنترنت أنه يهدف إلى رفع الكثافة السكانية بسيناء إلى 3 مليون نسمة حتى عام 2017 من خلال تنفيذ مشروعات لتوفير مياه الشرب النقية وإنشاء شبكات صرف صحي وتطوير شبكة الطرق بسيناء وربطها بوادي النيل، فضلاً عن مشروعات نشر الخدمات. وللأسف على لا تبدو آثار تلك المشروعات على أرض الواقع، فقد تركزت جهود التنمية في جنوب سيناء وبصفة خاصة في شرم الشيخ ودهب ونويبع في مشروعات سياحية وفندقية للقطاع الخاص تتجه بالأساس إلى السائحين الأجانب وتتيح فرص عمل مؤقتة ترتبط بالمواسم السياحية وغالبية العاملين فيها من خارج سيناء. فالمواطن السيناوي لا تجد له مكاناً في تلك المشروعات خاصة بعد التضييق الأمني على رحلات السفاري وغيرها من الأنشطة التي تجيدها أبناء سيناء. وفي شمال سيناء توجد صناعة الأسمنت ونشاط سياحي وبداية لنشاط تعليمي من خلال إنشاء جامعة خاصة في العريش.

وتفتقر منطقة وسط سيناء إلى أي أنشطة اقتصادية وهي تمثل ثغرة تهدد أمن المنطقة ومصر، الأمر الذي يدعو البعض للمطالبة أن تتحول لتكون المحافظة الثالثة في سيناء. ولعل الاضطرابات التي وقعت في تلك المنطقة في نوفمبر الماضي تشير إلى خطورة ترك الأمور على ما هي عليه من حيث الاقتصار على المعالجات الأمنية للمشكلات من دون التوجه نحو مشروع تنموي شامل لجميع مناطق سيناء. إن مشكلات كثيرة تعوق تنمية سيناء وتطويرها في مقدمتها تواضع الاستثمارات الحكومية الموجهة لسيناء، عكس ما تبديه الحكومة مثلاً من الاهتمام بتنمية الصعيد، وطبيعة العلاقات المتوترة بين أهالي سيناء والأجهزة الأمنية فيها، وعدم قيد كثير من أبناء سيناء في سجلات المواليد، وضعف

الفرص المتاحة للتعليم والخدمات الصحية. وتبرز دائماً مشكلة عدم قدرة أهل سيناء على تملك الأراضي والعقارات التي في حوزتهم، كما تزيد معدلات الفقر بين مواطني سيناء وترتفع نسبة الأمية إلى بينهم.

إن الواقع يشهد كما أوضحت صحيفة الجمهورية في افتتاحيتها يوم 30 إبريل 2006 " أن عجلة التنمية في سيناء لم تنطلق بالسرعة الواجبة ولم تؤت ثمارها بالنسبة لأهالي سيناء في ظل نداءات مرتفعة الصوت وإغراءات صارخة للمستثمرين ورجال الأعمال وهم بطبيعة الأمر من خارج المجتمع السيناوي لاستثمار أرض سيناء وإقامة المشروعات التي لوحظت فيها غلبة الطابع السياحي وترفعاته".

نحو خطة شاملة لتنمية سيناء

إن حماية سيناء وأمن مصر القومي تحتم وضع خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تتعامل مع سيناء كلها وليس فقط بعض مناطقها الجنوبية في شرم الشيخ ودهب ونويبع. مع العمل الجاد والحاسم لإزالة كافة أشكال التمييز ضد أبناء سيناء والتوقف عن اعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية، والسعي الدائب لإدماجهم في صلب المجتمع المصري وإلغاء عزلتهم عن الوادي، كذلك التوقف عن نعتهم بصفة "البدو" وكأنهم من جنسية أخرى وليسوا مصريين. كما ينبغي إشراك مواطني سيناء في عملية التنمية وإتاحة الفرص الكاملة لهم للتعبير عن توجهاتهم ورغباتهم وتنمية فرص المشاركة السياسية لممثليهم في المجالس التشريعية ومجالات العمل السياسي والاجتماعي في مصر كلها . وعلى الله قصد السبيل،

2009

7. العرب بعد الانتخابات الإسرائيلية ؟

اهتمت وسائل الإعلام العربية اهتماماً ملحوظاً بالانتخابات الإسرائيلية حتى أن بعض الفضائيات العربية قدمت بثاً حياً استمر إلى ما بعد منتصف ليلة إعلان نتائج الانتخابات وراحت تنقل على الهواء خطابات ليفني ونتنياهو. كما اهتم المحللون العرب بالتعليق على نتائج الانتخابات وراحوا يقدمون السيناريوهات المختلفة حول احتمالات تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة برئاسة ليفني أو نتنياهو، وتبارزوا في الظهور أمام كاميرات الفضائيات والكتابة في الصحف والإدلاء بالتصريحات على مدار الأيام السابقة على الانتخابات وما تلاها حتى الآن.

وعلى الصعيد السياسي طالعتنا الصحف بتصريحات لرئيس السلطة الفلسطينية المنتهية ولايته محمود عباس يطالب فيها الحكومة الإسرائيلية الجديدة – حتى قبل أن يعرف من سيشكلها – بأن تفي بالالتزامات الدولية المتعلقة بمواصلة محادثات السلام [الأهرام 12 فبراير] وكأنه لا يعرف ما هي طبيعة إسرائيل المنقلبة دائماً على أي عهود أو اتفاقات، وكأنه أيضاً لا يدري ما آلت إليه عشرات الاجتماعات التي عقدها مع أولمرت من دون أي مردود. وكأني برئيس السلطة الفلسطينية يتغافل عن الحقيقة المرة أنه لا يستطيع مغادرة رام الله من دون الحصول على إذن من الحكومة الإسرائيلية وكان هذا هو السبب المعلن لاعتذاره عن عدم حضور قمة الدوحة التي انعقدت قبل يومين من انعقاد قمة الكويت، ويومها صرح وزير الخارجية القطري أن قطر كان بإمكانها الحصول على هذا الإذن لو شاء أبو مازن الحضور!

ونقرأ أيضاً تصريحاً للمتحدث الرسمي لرئاسة الجمهورية سليمان عواد في صدر الصفحة الأولى من نفس عدد الأهرام يقول فيه " مصر لديها القدرة على التعامل مع أي حكومة إسرائيلية تفرزها الانتخابات"، بينما نقرأ أن نتيجة تلك الانتخابات تسبب مشكلة لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية الراعي الرسمي للدولة العبرية حيث أن حكومة يرأسها أو يشارك فيها المتشددون اليمينيون أمثال نتنياهو وليبرمان فضلاً عن ليفني مهندسة الحرب الإجرامية على غزة، سوف يمثل عائقاً أمام الرئيس أوباما في التعامل مع إيران بإستراتيجية لا تقوم على العمل العسكري الذي تفضله إسرائيل وقد تلجأ إليه منفردة من دون إذن أمريكا. كما أن هذه الحكومة الإسرائيلية المتشددة سوف تكون عقبة في الطريق الذي التزم به أوباما بشأن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة!

ونقرأ أيضاً أن أحمد أبو الغيط وزير الخارجية المصري يؤكد في تصريح له من واشنطن، حسب رواية "الوفد" في عدد الجمعة 13 فبراير، أن " أية حكومة قادمة في إسرائيل يجب أن تعمل بجدية مع مصر والسلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي لتحقيق السلام القائم على إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل في أسرع وقت ممكن" . والذي لم يتطرق إليه الوزير أبو الغيط هو توضيح الأسس التي يعتمد عليها في تقرير أن إسرائيل "يجب عليها"، ولم يوضح سيادته ما الذي يملكه مصر أو السلطة الفلسطينية أو المجتمع الدولي من وسائل الضغط حتى تخضع إسرائيل وتلتزم بتحقيق السلام؟ ألم يقرأ وزير خارجية مصر ما كتبه باراك رافيد مراسل صحيفة هآرتس الإسرائيلية على موقعها الإلكتروني بتاريخ 30 يناير الماضي نقلاً عن المبعوث الأمريكي إلى الشرق الأوسط جورج ميتشل من أن عملية السلام في فلسطين تواجه عقبات كبيرة وأنه يتوقع مزيداً من التراجع فيها ، وقد جاء هذا التقييم المتشائم بعد مباحثاته مع القادة الإسرائيليين والفلسطينيين من أجل تدعيم وقف إطلاق النار الهش بعد اثنين وعشرين يوماً من العدوان على غزة . وقال جورج ميتشل إن مواجهة الحالة الإنسانية المتردية في غزة تحتل أولوية كبرى للإدارة الأمريكية برئاسة أوباما ، ثم بعد ذلك يمكن النظر في بعث عملية السلام المتوقفة والتي خرجت عن مسارها بفعل الحرب على غزة . وفي لقاء ميتشل مع نتنياهو قبل أيام من الانتخابات الإسرائيلية، أكد الأخير ضرورة مواجهة التأثير الإيراني السلبي في المنطقة حتى يمكن التقدم في مباحثات السلام مع السلطة الفلسطينية .

وإلى الساسة العرب الذين يأملون في حل القضية الفلسطينية على يد أوباما كما سبق لهم أن بنوا الأحلام على جورج بوش الابن، أنقل نص ما جاء في الصحيفة الصهيونية من حديث جورج ميتشل حين لقاءه بالساسة الإسرائيليين من أن الإدارة الأمريكية الجديدة ملتزمة بأمن إسرائيل، وخريطة الطريق [التي لم ولن تقود إلى نهاية سوى الضياع]، وهي كذلك ملتزمة بخطاب جورج بوش في 2004 الذي أكد فيه عدم عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم في إسرائيل، وأن الحدود بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية يجب أن تأخذ في الاعتبار الواقع على الأرض بمعنى بقاء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية على حالها . وتختتم مراسل هآرتس بالتأكيد على ما ذكره شيمون بيريز رئيس الكيان الصهيوني بعد لقاءه ميتشل من أنه إذا كان هناك حديث عن ضغوط ستمارسها الولايات المتحدة الأمريكية على إسرائيل من أجل دفع عملية السلام، فإن إسرائيل هي التي سوف تضغط على الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تحقيق السلام ومحاربة الإرهاب [طبعاً على الطريقة الإسرائيلية وبما يتفق وأهدافها] !

نظرة على النظام الانتخابي في إسرائيل

والغريب في الأمر أن الساسة والمحللين العرب الذين تكلموا في الشأن الانتخابي الإسرائيلي اهتموا بالجانب الإسرائيلي من المعادلة السياسية في صراعها مع العرب، وراحوا يقدمون الآراء والتحليلات والأحكام حول الحالة الإسرائيلية. بينما لم يتطرق إلا نفر قليل من المحللين العرب للتذكير بالجانب العربي في المعادلة. فما حققته إسرائيل من مستوى متقدم في نظامها السياسي الديمقراطي لم تحظ بكثير من اهتمام الساسة العرب ليقارنوا بين الحالة الإسرائيلية وبين ما تجري عليه الحال في جميع الدول العربية بلا استثناء. ولعل مراجعة سريعة لمقدمات الانتخابات الأخيرة في إسرائيل تكشف لنا عن أوجه التقدم الديمقراطي في إسرائيل عن العالم العربي. إذ دعا شيمون بيريز تسيبي ليفني لتشكيل ائتلاف حكومي جديد برئاستها عقب فوزها بزعامة حزب كاديما في سبتمبر 2008، إلا أنها فشلت في إبرام تحالفات تمكنها من تشكيل الحكومة، على الرغم من موافقة حزب العمل بزعامة إيهود باراك على الاشتراك فيها، نظراً لمواقف الأحزاب الدينية المتشددة خاصة حزب شاس الذي يعارض أي حديث حول تقسيم القدس بين إسرائيل والفلسطينيين، ومن ثم اقترحت ليفني على بيريز الدعوة إلى انتخابات مبكرة. وقد وافق بيريز على هذه التوصية حين لم تتقدم الكتل السياسية الأخرى في الكنيست باقتراح تشكيل حكومة بديلة. وحسب القانون الإسرائيلي لا بد من الانتظار فترة تسعين يوماً قبل إجراء الانتخابات تظل فيها الحكومة القائمة برئاسة إيهود أولمرت في تسيير الأمور حتى تمت الانتخابات بالفعل يوم العاشر من فبراير الحالي. وتجري الانتخابات للكنيست الإسرائيلي بطريقة القائمة الحزبية النسبية حيث يكون التصويت للحزب وليس لأفراد القائمة، كما يجب أن يحقق الحزب نسبة 2% على الأقل من مجموع أصوات الناخبين حتى يحصل على مقاعد في الكنيست تتناسب مع مجموع الأصوات التي حصلت عليها قائمته والتي يتم توزيعها باستخدام طريقة رياضية معروفة باسم عالم رياضيات بلجيكي هو فيكتور داهوندت D'Hondt.

وقد تنافس في الانتخابات الأخيرة ثلاثة وأربعون حزباً. وكانت لجنة الانتخابات المركزية قررت استبعاد حزبين عربيين هما " التجمع الوطني الديمقراطي" و" القائمة العربية الموحدة" حيث أنهما لا يعترفان بإسرائيل كدولة يهودية، وكان قد سبق استبعادهما أيضاً في انتخابات 2003، ولكنهما حصلا على حكم من المحكمة العليا سمح لهما بدخول تلك الانتخابات، ثم عادت المحكمة العليا وأصدرت حكماً في 21 يناير 2009 بإلغاء قرار لجنة الانتخابات بعدم قبول

قائمة كل من الحزبين. وقد حصل التجمع الوطني الديمقراطي على ثلاثة مقاعد بينما حصلت القائمة العربية الموحدة على أربعة مقاعد.

وأياً كان رئيس الحكومة الإسرائيلية القادمة، فإنه ليس مطلق السراح يفعل ما يشاء، ولكنه مقيد بمواقف حزبه والتفاهمات مع الأحزاب المشاركة في الائتلاف الحكومي، كما أنه مقيد بالوعود التي قطعها على نفسه للناخبين، وأولاً وقبل كل شيء هو مقيد بنظام انتخابي وقانون أساسي للدولة العبرية تجعله باستمرار تحت طائلة المحاسبة والمؤاخذة، وهو وضع لا يوجد له مثيل في أي بلد عربي، فالحاكم العربي متحرر من أي قيود ولا تخضع لمساءلة قانونية أو برلمانية من أي نوع!!!

الواقع العربي محزن

يمكن بقليل من التأمل اكتشاف أن طريق المحادثات والمفاوضات من أجل تحقيق السلام في فلسطين وإقامة الدولة الفلسطينية الموعودة قد اعترضته عقبة كبرى تمنع من السير فيه لفترة استمرار الحكومة الإسرائيلية الجديدة على الأقل. وكما جاء في تقرير نشرته صحيفة كريستيان ساينس مونيتور في الرابع من فبراير الحالي أن جورج ميتشل بعد عودته من زيارة إسرائيل والأراضي الفلسطينية بات مقتنعاً أن حل الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية أصبح خارج نطاق الخدمة ولم يعد في الواقع أحد البدائل التي يمكن التعويل عليها في حل المشكلة الفلسطينية.

من جانب آخر، لا تزال مسألة اتفاق التهدئة وتثبيت وقف إطلاق النار وفق المبادرة المصرية تراوح مكانها ومع انتهاء الانتخابات الإسرائيلية وتأكد تشكيل حكومة يمينية متشددة، يصبح احتمال وفاء إسرائيل بإبرام الاتفاق محل كثير من الشك. وفي نفس الوقت، لا تزال حماس تتغنى بانتصار لا يراه سواها، ولا تزال الفصائل الفلسطينية تتحدث عن الوفاق الوطني فيما بينها وتحقيق الوحدة الفلسطينية وكأنه منة تمن بها على الوسيط المصري الساعي إلى تسهيل لقاء فلسطيني في الثاني والعشرين من فبراير الحالي. ولا يزال ما يفرق الساسة والحكام العرب أكثر مما يجمعهم برغم المصالحة التي تمت في قمة الكويت في يناير الماضي والتي لم تتقدم الجهود من أجل تفعيلها ولا شبر واحد. وما يزال أمين عام الجامعة العربية يحاول لم الشمل ورأب الصدع وغير ذلك من التعبيرات الشهيرة في القاموس السياسي العربي من دون طائل، وقد نقل عن الرجل أنه متشائم ويفكر في الاستقالة إن لم يتغير الحال، وما أظنه سيتغير إلا بإصرار الشعوب العربية على التغيير الديمقراطي، وحينها ستخضع إسرائيل - أياً كان حكامها - لإرادة السلام.

2009

8. إسرائيل . . . وأسطورة القوة التي لا تقهر!

في مقال الأسبوع الماضي ضاقت المساحة عن طرح مجموعة من التساؤلات التي تدور في ذهن كل مصري وعربي حول العدوان الإسرائيلي ومستقبل الوضع في غزة، وبالأساس كانت التساؤلات كلها تدور حول مستقبل منطقتنا التي نعيش فيها في ظل عدوان إسرائيل الطاغي ضد إخوتنا في فلسطين وتصلبها في فرض رؤيتها بما يتفق ومصالحها ضاربة بعرض الحائط قرارات مجلس الأمن ومبادرات القمة العربية وجهود الوسطاء، فضلاً عن تهديدها المستمر لأمن واستقرار الوطن العربي ومستقبله.

إن قراءة الموقف تدلنا على أن توقف إطلاق النار في غزة لم تحل المشكلة، فما تزال القوات الإسرائيلية مرابطة على حدودها مع القطاع، ولم تزل حالة الحصار على أهل غزة كما هي، فالمعابر مغلقة والطوق المضروب حولهم براً وبحراً وجواً لا يزال كما هو. ولا تزال البوارج الحربية الإسرائيلية تقصف غزة، والتوغل في مناطقها يتكرر برغم وقف إطلاق النار، ناهيك عن كل ما يجري في الضفة الغربية من انتهاكات واعتقالات للمواطنين بينما السلطة الفلسطينية لا تحرك ساكنا وهي بلا حول ولا قوة. كذلك فإن حالة التشرذم الفلسطيني والانقسام بين الفصائل ما تزال على حالها ومع كل ما تبذله مصر في هذا السبيل فلا يبدو أن الصورة ستتحسن عما قريب.

ومما يزيد في تعقد الموقف ما تبديه كثير من الدول العربية - ومنها مصر - والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من تجاهل ورفض التعامل مع حكومة حماس في غزة، فضلاً عن الموقف الإسرائيلي المبدئي من إنكار شرعية حماس والتصميم على إبعادها عن الساحة تماماً سواء بالحرب أو بالحصار. ومصر التي قدمت مبادرة وقف إطلاق النار وتقوم بدور الوساطة بين حماس وإسرائيل كما تدير حواراً بين الفصائل الفلسطينية بغية حفزهم لإقرار مصالحة وطنية، لا تعترف بحكومة حماس وتعتبرها انقلاباً على الشرعية التي ترى أن محمود عباس هو ممثلها.

وبرغم أن قمة الكويت دعت إلى المصالحة بين الفرقاء الفلسطينيين، إلا أن أحداً لم تخطر له دعوة وفد من حماس للالتقاء بأعضاء القمة العربية وبدء مصالحة حقيقية مع وفد السلطة الفلسطينية التي شارك رئيسها في أعمال القمة برغم انتهاء ولايته الشرعية قبل انعقادها بعشرة أيام. من جانب آخر، لا تزال حماس تعلن عن انتصار لا يراه سواها، وتعتبر أن آلاف الشهداء والمصابين والمهددين بالموت نتيجة آثار القنابل الفوسفورية الإسرائيلية هم جميعاً ثمناً رخيصاً لقاء استمرار سيطرتها على حكم غزة الشهيدة.

وعلى الجانب الآخر، جاء باراك أوباما رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية ليخيب آمال الحكام العرب – حتى الآن على الأقل – الذين تمنوا أن يكون البطل المنقذ الذي سيعيد الحق لأصحابه وينتصر لقضية فلسطين السليبة، فقد صمت طوال العدوان الوحشي على غزة طوال ثلاثة وعشرين يوماً، ثم كان التأكيد الوحيد في خطاباته بعد تنصيبه رئيساً هو الالتزام بأمن إسرائيل!

والتساؤلات كثيرة وملحة

في مثل الموقف الحالي الذي ينسم بالغموض إلى حد بعيد وتتداخل فيه أطراف متعددة كل منها له مصالحه الخاصة ويريد توظيف المأساة الفلسطينية لخدمة تلك المصالح، تثور أسئلة كثيرة تحتاج إلى إجابات، وأول تلك التساؤلات هو هل حقيقة أن إسرائيل لا تزال هي القوة التي لا تقهر في المنطقة؟ وهل كتب على العرب أن يظلوا في موقف الانتظار لما تسمح به الإرادة الإسرائيلية المنصلبة وأن يكون كل دورهم هو تقديم التنازلات والمبادرات من أجل إرضاء إسرائيل وهي ترفض وتتمنع؟ وهل تظل القضية الفلسطينية معلقة على إرادة وتدخلات قوى دولية من دون أن يكون للفلسطينيين والعرب عموماً دور في حلها بما يعيد لهم حقوقهم المشروعة؟

وهل تظل مشكلة قطاع غزة منحصرة في فتح أو غلق معبر رفح ، وهل تبقى مصر وحدودها مع غزة معرضة للعدوان عليها كما حدث أثناء مجزرة غزة حين كانت الطائرات الإسرائيلية تغير على المنطقة الحدودية مع مصر وتلقي عليها أطنان المتفجرات مما أثر على سلامة كثير من المباني في رفح " المصرية " وأصاب مواطنيها بالذعر واضطر كثير منهم إلى هجر بيوتهم بعيداً عن رفح؟

وهل تظل إسرائيل تصول وتجول في المنطقة كيف تشاء غير عابئة باتفاقات سلام ولا ترتيبات أمنية، وتعطي لنفسها الحق في ضرب الأنفاق في أي وقت تريد، أو تعاود العدوان على غزة متى رأت أن هناك ما يهدد أمنها ؟

وهل تبقى القضية الأصلية لفلسطين السليبة منسية وتائهة بين محاولات لتصفيتها سياسياً أو عسكرياً، بينما أصحاب القضية وهم الفلسطينيون وكل العرب لاهون عنها بخلافاتهم وتشرذمهم وتعدد قممهم من الدوحة إلى الكويت مروراً بالرياض؟

وهل تبقى حياة أهل فلسطين والعرب جميعاً معلقة على رضاء سيد البيت الأبيض سواء كان بوش أم أوباما أو غيره ممن سيأتون في مستقبل الأيام؟

وهل يجوز أن تبقى مليارات الدولارات التي وعدها الحكام العرب لإعادة إعمار غزة معلقة على قرار إسرائيل حول كيف تصل هذه الأموال إلى القطاع؟ وهل يجوز أن يحرم الفلسطينيون سواء حماس غزة أو فتح رام الله من إدارة عملية إعادة الإعمار بينما يكون حلف الأطلنطي هو المسيطر عليها ؟

وثمة سؤال أخير، إذا كانت مجرمة الحرب ليفني تعلنها صريحة من بروكسل في لقاءها مع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي يوم الثاني والعشرين من يناير الحالي " أن إسرائيل لن تضع مصيرها في أيدي المصريين أو الأوربيين أو الأمريكيين، فلماذا يرضى العرب أن يضعوا مصائرهم بين أيدي الأوربيين والأمريكيين والإسرائيليين؟؟؟

بناء القدرة الذاتية المصرية هي الحل

دعونا نتفق شئنا أم أبينا أن مصر هي مفتاح حل القضية الفلسطينية، بل وحل كل قضايا ومشكلات العالم العربي.

ودعونا نتفق أيضاً أن أي ضعف أو وهن يصيب الموقف المصري يترتب عليه تفكك الموقف العربي كله وضياع قدرة العرب – وفي مقدمتهم الفلسطينيين – في مواجهة قوى الشر والعدوان ممثلة في إسرائيل ونواياها المعلنة والمعروفة في فرض سيطرتها على كامل المنطقة من النيل إلى الفرات، بل وزعزعة الموقف المصري بضرب مصالح مصر في القارة الإفريقية، والتآمر على تشويه علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا .

وثمة مسألة مهمة يجب التوافق عليها بين العرب، القادة منهم قبل الشعوب، هي أن ما درجوا على إعلانه والتمسك به من " السلام هو الخيار الإستراتيجي" قد أفقدنا ورقة حيوية في الصراع مع إسرائيل. ولا أعني بذلك دعوة إلى الحرب، بل كل ما أريد التأكيد عليه أن أي تفاوض أو حوار سياسي يجري مع عدو مغتصب يفقد كثيراً من فعاليته إذا تخلى صاحب الحق منذ البداية عن وسيلة مهمة قد تحتاج أن يستخدمها كورقة ضغط ضد الطرف المغتصب، ناهيك عما تحدثه تلك المقولة من تخفيض سقف الحركة وتفكيك مواقف القوى الوطنية في دول المواجهة وحتى بين الدول الصديقة التي تريد المساعدة في دعم الموقف العربي.

ولعلنا نتفق كذلك على أن مصدر قوة الموقف الإسرائيلي يعود في جانب كبير منه ليس فقط لاعتمادها على الدعم الأمريكي غير المحدود والمساندة الأوروبية المستمرة، ولكن هناك مصدر مهم للقوة الإسرائيلية لا ينبغي أن نتغافل عنه هو ما تملكه إسرائيل من القوة العسكرية والعلمية والتقنية والاقتصادية، فضلاً عن نظام سياسي يتسم بدرجة عالية من الديمقراطية تفتقدها معظم إن لم يكن جميع نظم الحكم العربية. أضف إلى ذلك أن إسرائيل لم

تتنازل أبداً عن خيار الحرب ولم تذهب إلى ما ذهبت إليه الدول العربية من استبعاد هذا الخيار. إن العرب بتسليمهم بلا مقاومة لخيار السلام الذي لا تحترمه إسرائيل قد أغفلوا عنصراً محورياً في أي صراع وهو حشد القوى وتوجيه الطاقات البشرية والعلمية والاقتصادية لمواجهة احتمال جدلي يمكن أن يضطروا إليه في يوم من الأيام وهو الاستناد إلى القوة المسلحة لحسم تخاذل المواقف التفاوضية الممتدة إلى ما لا نهاية. ولنا في حرب أكتوبر – رمضان – المجيدة خير مثل يدلنا كيف أن تلك الحرب كانت آلية مهمة لتحريك القضية من سباتها وإعادة تذكير المصريين أولاً والعالم ثانيا أن القوة هي السلاح الماضي لتحقيق السلام.

ولا أظن ان القادة العرب لم يدركوا المعنى الجليل في قول الحق تبارك وتعالى " وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم"، وقوله سبحانه وتعالى " وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله"، فراهم قد جنحوا للسلم بينما عدوهم وعدو الله لم يجنح له.

ونحن لا نقصد بحشد القوة والإعداد للحرب الحديث عن القوة العسكرية فحسب، بل إن مصادر القوة وأشكال الحروب تتعدد. فالقوة العلمية والاقتصادية وحشد طاقات المجتمع المدني وتوجيهها جميعاً للتفوق في مجالات الإنتاج وتطوير المجتمع وبناء القدرات الذاتية للأوطان، كلها مظاهر لحشد وتجييش القوى الوطنية لا تقل في أهميتها عن تطوير القدرات العسكرية وتكوين الجيوش النظامية.

إن تطوير نظم التعليم وتحسين جودة المؤسسات والبرامج والتقنيات التعليمية هي أساس جوهري في بناء قوة الدول. كما أن تنظيم المجتمع والقضاء على مصادر الفساد والسلبية والعشوائية ورفع المستوى الثقافي العام للمواطنين يضيف طاقات جوهرية للوطن بما يضيف قوة تفاوضية هائلة تجعل المفاوضات مع المعتدين متوازنة يتحقق بها لأصحاب الحقوق مقاومة ما يفرض عليهم من ضغوط وينجحون في تحرير أوطانهم بكفاءة قد لا تقل عما يمكن تحقيقه بالحرب والتدمير. إن القوة تحمي السلام ولن يتمكن العرب من الحصول على السلام العادل الذي ينشدونه من دون حشد مصادر قوتهم الاقتصادية، والعلمية، والثقافية، والإيمانية.

هل ما تزال إسرائيل هي القوة الأعظم في المنطقة؟

لقد كانت إسرائيل تروج لمقولة أنها تملك جيشاً لا يقهر قادر على هزيمة الجيوش العربية مجتمعة كما حدث في 1948 و1967. وكانت بدايات تلك القوة العسكرية الإسرائيلية في العصابات المسلحة وأهمها "الهاجاناه"، ثم تطورت بعد

حرب فلسطين 1948 لتشمل جيش الدفاع الإسرائيلي وسلاح الجو وقوات البحرية، وأصبحت تتعاون مع جهازي المخابرات الموساد والشاباك. وتطبق إسرائيل نظاماً لتجنيد الشباب الذكور لمدة ثلاثة أعوام والإناث لمدة عامين، وبعد الانتهاء من فترة الخدمة العسكرية الإجبارية ينضم المجندون إلى قوات الاحتياط ويؤدون تدريبات متعددة سنوياً حتى بلوغهم سن الأربعين، ويقدر عدد أفراد الجيش النظامي بحوالي 168000 يساندهم حوالي 408000 من جنود الاحتياط، ويُعفى عرب إسرائيل – ماعدا الدروز – ورجال الدين من الخدمة العسكرية، ومن ثم ينضمون إلى " نظام الخدمة العامة" متضمناً برامج للخدمة في المستشفيات والمدارس وغيرها من مجالات الخدمة الاجتماعية.

وفي مجال رصد القوة العسكرية الإسرائيلية كتب دافيد وود في 2002 أن إسرائيل تستطيع تحريك 19 فرقة من القوات على الأرض مقارنة بثلاثة عشر فرقة تستطيع أمريكا حشدها في المنطقة. وأن طائرات F-15وF-16 الإسرائيلية تستطيع القيام بثلاثة آلاف طلعة يوميا مقارنة بألف وستمائة طلعة تستطيعها القوات الجوية الأمريكية في المنطقة. وبشكل عام يؤكد الإسرائيليون أنهم يستطيعون الآن القيام بأي عمليات عسكرية من دون انتظار أن تهب أمريكا لنجدتها كما كان الحال في السابق.

واستمر العرب لسنوات طويلة متأثرين بوهم الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر حتى كان النصر المصري في حرب رمضان 1973 بما مثله من عبقرية عسكرية في عبور قناة السويس وإزالة سد بارليف، ثم انتصار المقاومة اللبنانية واضطرار الجيش الإسرائيلي للانسحاب من لبنان عام 2005، ثم الأداء المتميز لحزب الله في صد العدوان الإسرائيلي على لبنان في 2006، وأخيراً الصمود الأسطوري لشعب غزة الأعزل في مواجهة عدوان إسرائيل في ديسمبر 2008 . وفي جميع تلك المعارك تأكد للعرب أن الجيش الإسرائيلي يمكن هزيمته وأن أدوات المقاومة قادرة على شل قدراته رغم تجهيزه بأحدث تقنيات الحرب وترسانة الأسلحة الأمريكية. إن فشل آلة الحرب الإسرائيلية المتكررة وإخفاقها في تحقيق الغايات السياسية التي تريد إسرائيل تثبيتها على أرض الواقع يثبت أن الانتصارات الحاسمة في الحروب الحديثة لا تتحقق بضخامة الجيوش وكم الأسلحة، ولكنها تتوقف على إرادة المقاومة والرغبة في النصر عند الشعوب وإرادة المقاومة عند القادة والحكام. ولعل ما نطق به جون بولتون سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة السابق [2005–2006] في تعليقه على أداء إسرائيل في غزوتها الأخيرة ضد غزة يؤكد هذه النتيجة حين قال" أن إسرائيل تحب أن تفعل ضد حماس بأفضل مما فعلت ضد حزب الله، إذ أنه ببساطة، إن مجرد بقاء حماس سيجعلها تبدو وكأنها انتصرت

– وهو ما يتجاهل كل الدمار الذي أحدثته إسرائيل. إنه بدون نتائج عسكرية حاسمة، سيكون دور الدبلوماسية ثانوياً". كما يؤكد كثير من المراقبين أن القوة العسكرية لإسرائيل لم تؤدي إلى تحسين مركزها الإستراتيجي، وأن قدرتها على بناء إستراتيجيات فعالة قد تراجعت منذ السبعينيات واتضح ذلك القصور الإستراتيجي في غزو لبنان عام 1982 الذي فضح انغماسها في أوهام إستراتيجية لا تستطيع تحقيقها على أرض الواقع.

وعلى الصعيد الاقتصادي تعتبر إسرائيل وفق المصادر الغربية واحدة من أكثر البلاد المتقدمة اقتصادياً وصناعياً في منطقة جنوب غرب آسيا. ويقدر الناتج القومي الإجمالي في 2007 بما يقرب من 233 مليار دولار أمريكي، وهي بذلك في المركز الرابع والأربعين على مستوى العالم. كما يصل الدخل الفردي إلى 33299 دولار وهو ما يمثل المركز الثاني والعشرين عالمياً، وتسجيلاً لتفوقها الاقتصادي فقد تمت دعوتها لعضوية منظمة التنمية الاقتصادية والتعاون OECD في نفس العام. ورغم ذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي مرشح للدخول في أزمات شديدة خاصة في 2009، وفي ذلك يقول دافيد بودت المدير العام السابق لوزارة المالية الإسرائيلية "أن إسرائيل لم تشهد بعد قمة الأزمة الاقتصادية والمتوقع أن يكون عام 2009 شديد البرودة وعاماً غير سعيد". ويتوقع انخفاض الصادرات الإسرائيلية ومن ثم اضطرار كثير من الشركات لإغلاق مصانعها وتسريح أعداد كبيرة من العمال، وأن الاستهلاك العام سينخفض مما يؤدي إلى انخفاض مستوى جودة الحياة.

وفي المجال العلمي فقد حققت الجامعات الإسرائيلية مراكز متقدمة في قائمة أفضل 500 جامعة في العالم، وتحتل إسرائيل المركز الثالث عالمياً في عدد المواطنين الحاصلين على درجات جامعية إذ يبلغون 20% من السكان، كما كانت هجرة أكثر من مليون يهودي من الاتحاد السوفييتي إلى إسرائيل في أعوام السبعينيات من القرن الماضي سبباً مهماً في نهضة قطاع التكنولوجيا العالية حيث كان 40% منهم من خريجي الجامعات. كذلك حصل أربعة علماء إسرائيليين على جائزة نوبل. ومع ذلك فقد فشلت هذه المستويات العلمية والتكنولوجية العالية في تحقيق التفوق العسكري الإسرائيلي على القوات المصرية في حرب 1973 ومقاتلي حزب الله في 2006 والمجاهدين الفلسطينيين عبر الانتفاضة الأولى والثانية ثم في مجزرة غزة 2008. ومحصلة القول، إن إسرائيل ليست هي القوة الأعظم في المنطقة، ويمكن لمصر والعرب أن يواجهوا صلفها وعدوانها بمواقف أكثر حزماً وتحققوا في مواجهتها مراكز إستراتيجية أكثر تقدماً لو أخذوا بأسباب القوة وبناء قدراتهم الذاتية، وتخلصوا من الميل لتقديم التنازلات بلا مقابل.

2009

9. حكومة الحرب في إسرائيل.. وخيار السلام العربي!

لقد أنتجت الانتخابات الإسرائيلية حكومة يمينية متطرفة ينكر أعضاؤها حقوق الفلسطينيين في أرضهم ودولتهم، ويؤمنون باستخدام القوة لإجبار العرب على قبول الشروط الإسرائيلية، رافضين في ذات الوقت حل الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية، وهو الحل الذي خدر به بوش الابن القادة العرب ومسئولي السلطة الفلسطينية طوال السنوات الماضية. وأعضاء الوزارة الإسرائيلية الجديدة يرفضون الوجود العربي في غزة والضفة الغربية، ويؤكدون ضرورة طرد عرب 1948 من إسرائيل ويصرون على أن يقسم هؤلاء العرب على الولاء لدولة إسرائيل حتى يسمح لهم بالبقاء فيها.

لقد انتهت لعبة التفاوض بين نتنياهو وليفني من أجل تشكيل الحكومة، والخص الأمر في ائتلاف ضيق من الأحزاب اليمينية والدينية يتكون من الليكود وحزب إسرائيل بيتنا بزعامة الإرهابي ليبرمان وحزب العمل الذي فقد مكانته بين الناخبين الإسرائيليين وحقق أقل عدد من مقاعد الكنيست في تاريخه. كما تضم الحكومة الائتلافية عناصر من حزب شاس وحزب البيت اليهودي وهما من الأحزاب الدينية المتطرفة. وهكذا اتضحت الهوية اليمينية المتطرفة لتلك الحكومة ورفضها التام لفكرة السلام بداية من رفض ليبرمان ما دعت إليه قمة أنابوليس وانتهاء بتنصل نتنياهو من حل الدولتين، وتأكيد الانحياز للمستوطنين المتطرفين. إن الأمر المقطوع به الآن أن حكومة الحرب الإسرائيلية سوف تعلق المفاوضات مع الفلسطينيين، وسوف تباشر التوسع في إقامة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية، وهي أمور سوف تحفز عمليات المقاومة الفلسطينية وتعيد جو الحرب والعدوان مرة أخرى إلى الأرض الفلسطينية، ناهيك عن تهديد لبنان وسوريا.

ودعونا نقرأ الخطوط العريضة لبرنامج الحكومة الجديدة كما جاء على الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الإسرائيلية على شبكة الإنترنت. يأتي على قمة أولويات الحكومة الجديدة تكريس الأمن القومي وإشعار المواطنين بالأمن الشخصي من خلال مكافحة العنف والإرهاب بصرامة وحزم، وهو ما يعني في المنطق الإسرائيلي الضرب بقوة ووحشية في العمق الفلسطيني والعدوان الوحشي لتجفيف منابع المقاومة الفلسطينية التي يسمونها في إسرائيل "إرهاب". ويضيف برنامج حكومة الإرهاب الإسرائيلية أن الحكومة "ستضع قضية استقدام اليهود إلى البلاد واستيعابهم على رأس اهتماماتها وتعمل بحزم لزيادة معدلات القادمين الجدد من جميع دول العالم"، فأين سيقيم هؤلاء المستقدمين

سوى في مستوطنات على أرض فلسطينية، وكيف سيتحقق لهم الأمان إلا بقتل الفلسطينيين وتدمير مدنهم واقتلاع مزارعهم وسلبهم مقومات الحياة. ثم تجاهل برنامج إعلان الحرب للحكومة الجديدة بأنها ستعمل على" صيانة الطابع اليهودي للدولة وتراث الشعب اليهودي كما أنها ستعامل باحترام جميع الديانات والأعراف والتقاليد لأبناء الطوائف المختلفة القاطنين في البلاد تمشياً مع القيم الواردة في ميثاق الاستقلال"، ولا شك أن الفقرة الأولى من تلك العبارة تلغي تماماً فقرة احترام الديانات والأعراف لغير اليهود المقيمين في إسرائيل، ويؤكد هذا التفسير ما يدعو إليه ليبرمان وأنصاره من طرد العرب من إسرائيل، فهم يريدونها دولة يهودية خالصة! وحين يتعرض برنامج الحكومة الجديدة لقضية السلام نجد عبارة جوفاء تقول بأن "الحكومة ستدفع العملية السياسية إلى الأمام وتعمل على المضي قدماً نحو السلام مع جميع جيراننا مع صيانة المصالح الأمنية والتاريخية والوطنية لدولة إسرائيل". وتلك العبارة الجوفاء لا يساندها الواقع العملي والمؤشرات الأولى لعمل تلك الحكومة.

ويزداد الأمر وضوحاً عند تأمل التشكيلة الوزارية الجديدة إذ نجد اختلافات مهمة عن حكومة أولمرت، فرئيس الوزراء نتنياهو هو في نفس الوقت وزير الإستراتيجية الاقتصادية والوزير المكلف بشؤون المتقاعدين، ووزير الصحة. كما تضم الحكومة منصب النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الشؤون الإستراتيجية. كما استحدث منصب نائب رئيس الوزراء ووزير دولة مسئول عن الأجهزة الاستخباراتية، وقد استحدثت وزارة مستقلة للاستيعاب بعد أن كانت ضمن وزارة تطوير منطقتي النقب والجليل مما يؤكد الاتجاه الحكومي نحو فتح أبواب الهجرة لليهود من مختلف أنحاء العالم. وتأكيدا للتوجه نحو تهويد الدولة ضمت الحكومة الجديدة وزارة مستقلة للشؤون الدينية بعد أن كان يتولاها في حكومة أولمرت وزير في ديوان رئيس الوزراء مسئول عن المجالس الدينية. وفي حفل استلامه أعمال وزارة الخارجية أفصح الإرهابي ليبرمان، الذي سبق له أن هدد بتدمير السد العالي وأساء إلى الرئيس مبارك بوقاحة مشاهية، عن توجهاته الحقيقية حين يقول أنه من الصعب عليه أن يسمي الصومال دولة بكامل معنى الكلمة، كذلك نجد من الصعب حتى تسمية دولة مثل العراق دولة بكامل معنى الكلمة. وهو يطالب بتغيير سلم أفضليات المجتمع الدولي ، طبعاً ليتفق مع رؤية إسرائيل وأهدافها . فهو ينكر أن النزاع العربي – الإسرائيلي يشكل اليوم تهديدا على العالم ويرى ذلك بمثابة هروب من الواقع، فهو يرى أن المشاكل الحقيقية هي الناشئة من باكستان، أفغانستان، إيران والعراق. والرجل لا تخفي كراهيته لكلمة السلام ويقول إن ترديدها عشرات المرات في اليوم

لن يقرب السلام، وينعى على حكومتي شارون وأولمرت أنهما قاما في رأيه بخطوات بعيدة المدى متمثلة في خطة الانفصال [الانسحاب الإسرائيلي الأحادي من غزة] التي نفذها شارون، ومشاركة حكومة أولمرت في مؤتمر أنابوليس. وليبرمان الإرهابي يصوّر عدوان إسرائيل في حرب لبنان الثانية في صيف 2006 والعدوان الهمجي على غزة فيما أسمته إسرائيل عملية الرصاص المصبوب في ديسمبر 2008 على أنها تنازلات إسرائيلية لم تجلب السلام. ويؤكد الرجل إن جميع التنازلات والأحاديث عن السلام لن تجلب سوى المزيد من الضغوط والمزيد من الحروب فقط، ويقول إن هناك مقولة باللغة اللاتينية معناها "من يرغب في السلام، عليه أن يستعد للحرب"، ولذلك يا عرب توقعوا المزيد من الحرب لأن حكومة إسرائيل الجديدة تدعي أنها تريد السلام!!! وبكل نجاحه واستخفاف بعقول الناس يقول ليبرمان" ما من دولة في العالم قدمت تنازلات مثل دولة إسرائيل. منذ عام 1977 تنازلنا عن مناطق تفوق مساحة دولة إسرائيل بثلاثة أضعاف"، وهو لا يعترف بأي اتفاقات سابقة لا أوسلو ولا أنابوليس، والوثيقة الوحيدة التي يعترف بها هي "خريطة الطريق" رغم أن حزبه قد عارضها وصوت ضدها. ويستخف الإرهابي بما نتج عن مؤتمر أنابوليس ويقول" إن حكومة إسرائيل لم تصادق قط على أنابوليس، لذلك فإن من يريد أن يتسلى بذلك، فليواصل التسلي". وللتذكرة، فإن مؤتمر أنابوليس دعا إليه الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش ليجمل صورة حكومته بعد كل الفشل الذي واجهته في العراق وأفغانستان، وانعقد المؤتمر يوم 27 نوفمبر 2007 وانفض من دون أي نتائج سوى إعلان تكررت فيه فكرة حل الدولتين الذي لم تجد مجالاً للتطبيق. وفي ذات الوقت، فإن رأي نتنياهو معلن وواضح في عدم الانسحاب من الجولان، ومن ثم فإنه من غير المتصور أن تحدث أي تطور إيجابي في المسار السوري – الإسرائيلي، وذلك على الرغم مما أعلنته تركيا من استعدادها لمواصلة التوسط لاستئناف المفاوضات السورية الإسرائيلية، طالما ظلت الحدود بين الدولتين هادئة والمدافع صامتة بينهما، وطالما كانت سوريا راضية وقادرة على استيعاب الضربات الإسرائيلية وآخرها الضربة الجوية لما أشيع أنه موقع مفاعل نووي سوري في منطقة دير الزور يوم 6 سبتمبر 2007 .

وإذا أردنا أن نتلمس موقف الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة أوباما نحو حكومة اليمين المتطرف في إسرائيل، نجد أن أوباما لا يزال يردد مقولة حل الدولتين وأن الواقع الفلسطيني الحالي لا يمكن السكوت عليه، ولكن الأمر الحقيقي أنه لا يختلف عن سلفه من حيث الخضوع للتأثير الإسرائيلي والقبول بما تفعله إسرائيل، بل والمشاركة معها

فيما تفعل. ولعل الضربة الجوية الإسرائيلية لقافلة سودانية على أرض السودان، بادعاء أنها تحمل أسلحة مهربة إلى حماس، هي خير دليل على التواطؤ الأمريكي الإسرائيلي.

والسؤال الأهم الذي يفرض نفسه على الدول العربية ومصر في مقدمتها هو ماذا أنتم فاعلون؟ هل يتابع القادة العرب السير على وهم "السلام خيارنا الإستراتيجي"؟، وهل يستمروا في البحث عن حل لدى أوباما؟ وهل ستشي مصر إهانة ليبرمان وتهديداته بتدمير السد العالي وتتخذ بما قاله من أنها دولة هامة في العالم العربي وأنه يعتبرها شريكاً هاماً ويسره زيارتها وأن يستضيف زعماء مصريين بما في ذلك وزير الخارجية المصري على أساس الاحترام المتبادل! إن حكومة إسرائيل الجديدة فرضت واقعاً جديداً لا مكان فيه للسلام، وليس أمام العرب إلا أن يتعاملوا بمنطق ليبرمان نفسه" أن من يريد السلام، عليه الاستعداد للحرب".

2009

https://youtu.be/gZ1gH36Hguk?si=iTvORDWc1eFJ9eKW

https://youtu.be/bowgiYdnQrI?si=WjCMIsihHDes_bkD

10.سيناء.....الجنة المهجورة!

شاركت في ندوة غاية في الأهمية نظمها حزب الوفد عن تعمير سيناء تحدث فيها المهندس حسب الله الكفراوي وزير التعمير الأسبق واللواء منير شاش محافظ شمال سيناء الأسبق والدكتور حسن راتب رجل الأعمال الذي كان له سبق إقامة مشروعات استثمارية في شمال سيناء. كما شارك في الندوة أمين القصاص رئيس لجنة الوفد في شمال سيناء. وقد كان الاقتناع الأساسي الذي خرجت به من الندوة أننا قد أهملنا قطعة نادرة من الوطن، وأهدرنا ثروة وطنية غالية لا تعوض حين هجرنا سيناء بكل أهلها وثرواتها وأهميتها الإستراتيجية لحماية الأمن القومي المصري والعربي. لقد أصبحت سيناء تحكم الإهمال الرسمي لها والانشغال العام عنها وعن قضاياها هي الجنة المهجورة.

وقد كانت الهجمة الإسرائيلية البربرية على غزة مناسبة لنذكيرنا بقضية تعمير سيناء التي تراجعت لتكون مجرد احتفال روتيني يتكرر في عيد تحرير سيناء حيث يعاد طرح المقالات التقليدية والخطابات الرسمية التي تتحدث عن أهمية سيناء وكيف أنها في محل الاهتمام الأول من الدولة من دون أن نرى شيئاً على أرض الواقع يؤكد هذه المقولات، كما يتذكرها الإعلام في احتفالات السادس من أكتوبر في كل عام مرة.

ومن ناحية أخرى، نتذكر سيناء بين حين وآخر حين يهب أهلها غاضبون مما يلقونه من معاناة في حياتهم ومن اشتداد الحملات الأمنية عليهم منذ أحداث طابا ودهب الإرهابية. كما تبرز سيناء إلى دائرة الاهتمام حين نفاجأ بأخوتنا في سيناء يشكون من نظرة الحكومة إليهم وكأنهم مواطنون من الدرجة الثانية، فهم محرومون من حق امتلاك أراضيهم وعقاراتهم، وهم يعاملون معاملة خشنة من الأجهزة الأمنية وينظر إليهم نظرة ريبة تشكك في وطنيتهم وانتمائهم لمصر.

وبين الحين والآخر، تتجدد المقالات الصحفية عن تعمير سيناء ويتذكر بعض المسئولين أن ثمة مشروعاً قومياً لتعميرها كانت الدولة قد بدأته في العام 1994 على أن ينتهي في عام 2017 وقيل أن إجمالي الاستثمارات المخصصة له تبلغ خمسة وسبعين مليار جنيه. ولكن المشروع توقف فجأة ولم نعد نسمع عنه شيء، ولا نجد أي إشارة إليه في وثائق الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية.

وبقدر ما نتعرف أكثر على حقيقة سيناء وأهميتها، بقدر ما يزداد العجب من السلوك المصري الرسمي والشعبي الذي انصرف عن تلك الجنة الرائعة وفضل الاحتشار في الوادي الضيق. إن مساحة سيناء تبلغ 61000 كيلومتر مربع، أي حوالي 6% أو 16/1 من مساحة مصر أو ما يقرب من 3 أمثال مساحة الدلتا بينما يعيش فيها أقل من نصف مليون مصري !

معاناة أهل سيناء

تعتبر قضية حرمان أهل سيناء من تملك الأراضي وما يقام عليها من مبان هي المشكلة الرئيسية التي تقف حجر عثرة في سبيل إقدام المواطنين على النزوح إلى سيناء والحياة بها، وذلك إلى جانب المشكلات الكبرى الناشئة عن انعدام الاستثمارات وانحقاء فرص العمل الحقيقية لأبناء سيناء، وتراجع الخدمات العامة وضيق فرص الحياة. وكان قد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم 632 لسنة 1982 في شأن بعض حالات الاعتداد بالملكية في الوادي الجديد وشبه جزيرة سيناء والبحر الأحمر وبعض المناطق بالصحراء الغربية والذي جاء في المادة الثانية منه أنه يعد مالكاً كل غارس أو زارع فعلي لحسابه أرضاً بالكثافة المتعارف عليها ولمدة لا تقل عن ثلاث سنوات متتالية قبل العمل بالقانون رقم 143 لسنة 1981، كذلك يعد مالكاً للأرض المقام عليها بناء مستقراً بحيث لا تزيد على مثلي المساحة المقام عليها البناء وبشرط أن يكون البناء قد أقيم قبل العمل بالقانون المشار إليه، وأن يكون البناء ما يزال قائماً حتى تاريخ العمل بذلك القانون. إلا أن هذا القرار أوقف العمل به عملياً لمدة طويلة. ثم أصدر رئيس الوزراء قراره رقم 2041 لسنة 2006 والذي نسف فكرة الاعتداد بالملكية الخاصة لأهالي سيناء وأوقف العمل فعلياً بقرار رئيس الجمهورية رقم 632 حين اعتبر أن كل أراضي سيناء وما عليها من عقارات ومبان هي أملاك خاصة للدولة، وأن يتم بيعها، أو تأجيرها، أو الترخيص بالانتفاع ،أو الاستغلال بموجب إجراءات قانون المناقصات والمزايدات. وأوجب قرار رئيس الوزراء المشار إليه أن على راغبي تقنين أوضاعهم أن يتقدموا بطلباتهم خلال مدة محددة ثم تشكل لجان لفحص الطلبات وأخرى للتقييم لتحديد المقابل الذي تتقاضاه الدولة للتعامل سواء كان بالبيع، أو التأجير، أو الترخيص بالانتفاع ،أو بالاستغلال.

ويرى أبناء سيناء، ونحن معهم، أن ذلك القرار بدلاً من أن ينفذ قرار رئيس الجمهورية بالاعتداد بملكياتهم، فقد جاء في الحقيقة ليصادر تلك الملكيات ويتعامل معها وفق منطق المناقصات والمزايدات الحكومية وبأسعار وقت التعامل. إن تعطيل قرار رقم 632 إنما يعود بالأمر إلى منطق الاحتلال الإنجليزي لسيناء حين أصدر محافظها الإنجليزي

في الثامن عشر من فبراير 1935 قراره رقم 61 الذي قضى بأن جميع أراضي سيناء هي ملكية خالصة للحكومة وأن يسمح فقط للمواطنين بحق انتفاع لزراعة الأراضي دون تملكها .

ويتساءل أهل سيناء، ونحن معهم، لماذا تتراجع الحكومة في مسألة ملكيتهم للأراضي والعقارات؟ وما هي الأسباب التي تجعلهم يحرمون من حق يقرره الدستور لجميع المواطنين المصريين، فالمادة رقم 8 من الدستور تنص على أن تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين، وبذلك فإن حرمان مواطني سيناء من حق تملك الأراضي والعقارات أو تقييد ذلك الحق فيه مخالفة لمبدأ تكافؤ الفرص بينهم وبين باقي المصريين خارج سيناء. والمادة رقم 40 تحدد أن المواطنين لدى القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والواجبات ولا تجوز التمييز بينهم، ونحن نرى بوضوح أن أهل سيناء يتم التمييز ضدهم بحرمانهم من حقهم في تملك أراضيهم ومساكنهم وذلك إخلال واضح بما ينص عليه الدستور.

وبعد كامب ديفيد وعودة سيناء للسيادة المصرية مازالت الحكومات المتعاقبة ترفض الاعتداد بملكية أبناء سيناء لأرضهم مرة بحجة أن سيناء أرض ومسرح عمليات حرب بين العرب والصهاينة، وأخرى بحجة أن أراضي سيناء من أملاك الدولة وتجرى عليها ما يتبع في شأن إجراءات بيع أراضي الدولة. ومن المثير للدهشة أن الدولة في الوقت الذي تسعى فيه إلى تمرير مشروع تمليك كل من بلغ الحادية والعشرين نصيباً في شركات قطاع الأعمال العام، فإنها تحرم أهل سيناء مما يمتلكونه فعلاً من أراض ومبان. ولنا أن نتساءل هل سيشمل مشروع صكوك الملكية الشعبية أهل سيناء أم هم مستبعدون منه كما يستبعد أبناؤهم من دخول الكليات العسكرية، وكما تحظر عليهم التعيين في المواقع القيادية بالدولة ومن الوظائف الدبلوماسية والمواقع الإعلامية، وكما يستبعدون عند تجنيدهم من الخدمة في الأسلحة القتالية. ولا يزال السؤال لماذا تتخذ الدولة هذا الموقف مع أهالي سيناء من دون إجابة. لا أحد يجيب، ولا نسمع أو نقرأ سوى الشعارات الرنانة أن سيناء في القلب وهي صمام الأمان لمصر من اعتداءات إسرائيل المتكررة، التي كما يقول جمال حمدان أننا عودناها أن تنقل الحرب فور قيامها إلى سيناء بتركنا لها من دون كثافة بشرية!

لماذا تجمد المشروع القومي لتنمية سيناء؟

وقد كتب جمال حمدان في كتابه "سيناء في الإستراتيجية والسياسة والجغرافيا" أن سيناء ليست مجرد صندوق من الرمال، إنما هي صندوق من الذهب مجازاً كما هي حقيقة، استراتيجياً كما هي اقتصادياً. ومع ذلك تتعامل الدولة معها على أنها صندوق من الرمال وتتركها فارغة من العمران.

لقد تحررت أرض سيناء نتيجة حرب 1973 واكتمل التحرير بعودة طابا بعد معركة التحكيم الدولية، ورفع العلم المصري على أرض طابا يوم 25 إبريل 1982. كما قامت وزارة التعمير ووزيرها حسب الله الكفراوي بوضع خطة لتعمير سيناء تشمل عمل امتداد لترعة الإسماعيلية على أن تمر من تحت قناة السويس وتصل إلى القطاع الأوسط في سيناء ويتحقق عنها زراعة 400 ألف فدان. ولكن وحسب رواية المهندس الكفراوي في ندوة حزب الوفد يوم 14 فبراير الحالي، فإن ما تم تنفيذه باسم ترعة السلام انحرف بها عن الموقع الأصلي لمشروع الترعة، وحسب الدراسة كان من المفترض أن ينشأ نفق تمر من تحته، إلا أن ترعة السلام قد تم حفرها في الشمال مروراً بمنطقة سهل الطينة وهي منطقة شديدة الملوحة تصل لمستوى ملوحة مياه البحر الأبيض المتوسط وتحتاج إلى فترة أكثر من خمس سنوات لغسيلها. الأمر الذي افقد تلك الترعة أهميتها ولم تحقق شيئاً من الغرض الذي أنشأت من أجله. وفي عهد حسب الله الكفراوي تم إنشاء جهاز تعمير شمال سيناء وجهاز آخر لتعمير جنوب سيناء وتم إنشاء شبكة طرق ومحطات مياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء، ولكن بعد خروجه من الوزارة توقف كل شيء!

لقد كان المستهدف في المشروع القومي لتنمية سيناء حين إقراره في سبتمبر 1994 استقطاب ثلاثة ملايين مصري للحياة في سيناء بحلول العام 2017، ولكن ها نحن بعد أربعة عشر عاماً من بدء المشروع نراه وقد تباطأ تنفيذه بشكل ملحوظ حتى أن الخطة الخمسية السادسة 2012/2007 لا تتضمن سوى مشروعات متناثرة لا تعبر عن حجم الموارد المتاحة في سيناء ولا تقارب آفاق التنمية المستهدفة لتحقيق غاية المشروع القومي. لا توجد مشروعات صناعية كبرى ولا مشروعات ضخمة للتنمية الزراعية أو تنمية الثروة الحيوانية. إن سيناء عامرة بالموارد الطبيعية ومع ذلك لا يوجد في مشروعات خطة التنمية الاقتصادية ما يشير إلى استهداف إحداث نقلة نوعية في مستوى التنمية في سيناء. إن الأراضي القابلة للزراعة تقدر بما يقارب مليون فدان. كما أن تنمية الثروة السمكية تمثل فرصاً مهمة للاستثمار. وتذخر سيناء بالثروات المعدنية وقد كان المشروع القومي يستهدف إنشاء عشرة مناطق صناعية وحرة لإنشاء مشروعات لاستثمار الفحم في المغارة، والكبريت في شرق العريش، والرمال البيضاء في شمال وجنوب سيناء، والرمال السوداء على شاطئ شمال سيناء والجبس وخامات الاسمنت والرخام الجرانيت والألباستر، كل ذلك فضلاً عن البترول والمنجنيز والكاولين وغيرها من الموارد الطبيعية ذات القيمة العالية، ولكن شيئاً من كل ذلك لم يتحقق على أرض الواقع!

سيناء معزولة عن الوطن

إن السؤال الذي يطرحه أهالي سيناء ونحن معهم، لماذا ترتضي الدولة المصرية فرض تلك العزلة على سيناء وإبقاءها خالية أو شبه خالية من الأنشطة الاقتصادية الكبرى ومن ثم تفريغها من السكان؟ ألا تزال الفكرة القديمة مسيطرة بأن إبقاء سيناء خالية تجعلها مناسبة لتكون ساحة للحروب؟ ألم تصبح تلك الفكرة غير مجدية بعد تطور تقنيات الحروب وتنوع الأسلحة وخاصة الطيران الذي تجعل تلك النظرية العسكرية القديمة بلا مضمون؟ وتبدو عزلة سيناء واضحة جلية إذا علمنا أنها لا يصلها إرسال التلفزيون أو الإذاعة المصرية إلا عن طريق الأقمار الصناعية في وقت تسيطر فيه القنوات الإسرائيلية على الموجات، مما أوقع المصريين تحت تأثير الإعلام الإسرائيلي.

الكلام الرسمي كثير والفعل قليل

وفي الوقت الذي يشدد فيه كل الرسميين المصريين على أهمية سيناء، نراهم جميعاً يركزون على البعد الأمني متغافلين عن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وضرورة دمج سيناء وأهلها في نسيج الوطن. وفي ذلك يقول صفوت الشريف رئيس مجلس الشورى أن أولوية الأمن القومي تفوق كل الاعتبارات عند بحث التنمية في سيناء بسبب الأهمية القصوى للمنطقة بالنسبة للأمن القومي المصري، ورغم أنه أشار إلى خطاب الرئيس مبارك أمام المؤتمر التاسع للحزب الوطني الديمقراطي في السادس من نوفمبر 2007 وتأكيده على أن سيناء مجال حيوي لمستقبل التنمية في مصر، إلا أنه لا يبدو أن الدولة المصرية تعمل في نفس الاتجاه.

لقد أشار تقرير أعدته لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشورى ونوقش في شهر مارس 2008 إلى عدم التزام الحكومة بالقرار رقم 632 لسنة 1982 بالاعتداد بملكية المواطنين في سيناء للأراضي، وأن الحكومة فشلت في تحقيق أهداف التنمية بنسبة 70% في المشروعات الزراعية والسمكية و66% في الصناعة والتعدين والبترول و83% في السياحة و95% في التنمية العمرانية، و57% في النقل والاتصالات و86% في المياه والصرف الصحي و97% في برامج البيئة و90% في الخدمات التجارية والمصرفية و90% في الخدمات البشرية.وأشار التقرير إلى توقف الأعمال بمشروع ترعة السلام بسبب الأخطاء الفنية في تحديد مسار الترعة وعدم وجود التمويل اللازم للترع الجانبية. كما توقف العمل بمشروع قطار العريش برفض الحكومة تمويل مساره من بئر العبد إلى رفح، مما عرض الخطوط الحديدية للسرقة والتلف. وأوضح التقرير القصور الشديد في الخدمات المقدمة للمواطنين من سكان المدن والقرى الأمر الذي تحول

دون حصولهم على احتياجاتهم المعيشية. إن تحقيق تنمية شاملة في سيناء يعتمد بالدرجة الأولى على اعتراف الدولة أن أهل سيناء مصريون متساوون في الحقوق والواجبات مع إخوانهم في الوادي. كما يتطلب تفعيل المشروع القومي لتنمية سيناء وتعويض ما فات من وقت تراخى فيه التنفيذ، والعودة إلى منطق الاعتداد بملكية المواطنين هناك للأراضي والعقارات وتشجيع الاستثمارات العامة والخاصة لتحقيق نهضة صناعية وتعدينية وزراعية تستقطب ملايين المصريين للهجرة إليها. وليكن شعارنا المقولة التاريخية لجمال حمدان" إن انسحاب يونيو 1967 ينبغي، بعد التحرير، أن يكون آخر انسحاب مصري من سيناء في التاريخ، كما أن خروج إسرائيل بعد 1973 ينبغي أن يكون آخر "خروج" من مصر منذ يوسف وموسى". إن مسئولية الدولة في سيناء، كما قال جمال حمدان، هي التعمير البشري، والتبشير العمراني. فالفراغ العمراني هو وحده الذي يشجع الجشع ويدعو الأطماع الحاقدة إلى ملء الفراغ. إن التعمير هو التمصير.

ولنا عودة إلى قضية نمط التنمية الأفضل لسيناء وأدواتها والدور الشعبي المهم في إنجازها، كما لنا حديث آخر عن أطماع إسرائيل في مياه النيل عبر سيناء!!!

2009

https://youtu.be/3QcHpi1rtbE?si=IvGADANJmRjSAqCE

11. مصر وإسرائيل بعد 60 عاماً . . . . . مقارنة لابد منها !

احتفلت إسرائيل منذ أسابيع قليلة بمرور 60 عاماً على إنشاءها، وشاركها الاحتفال قادة من دول مختلفة كان على رأسهم الرئيس الأمريكي بوش الذي جاء ليعلن مساندته الكاملة للدولة العبرية شريكة أمريكا في كفاحها من أجل الديمقراطية وضد الإرهاب، وكان بوش واضحاً في تأكيده على الاتفاق التام بين الدولتين في التوجهات والاهتمامات.

ومنذ أيام مرت في مصر الذكرى الواحدة والأربعون لهزيمة يونيو 1967 النكراء التي صورها قادة يوليو 1952 على أنها نكسة، وأننا خسرنا جولة ولم نخسر الحرب. مرت ذكرى الهزيمة على استحياء ولم تنشط الصحف الحكومية ولا الإعلام الرسمي لتناول تلك الحرب الخديعة التي لم تهزمنا فيها إسرائيل بقدر ما هزمنا قادة يوليو 52.

وبعد أسابيع قليلة سينقلب الحال في مصر إذ تهل الذكرى السادسة والخمسون لحركة يوليو، وسوف نشهد الضجة الإعلامية في مختلف وسائل الإعلام الحكومي تشيد بالإنجازات غير المسبوقة وترسم صورة لمسيرة التطور والتحديث بفضل الحركة المباركة "للضباط الأحرار التي تحولت إلى "ثورة" بقرار من قادتها.

وما بين الحدثين – احتفال الشعب الإسرائيلي بدولته، واحتفال الدولة الرسمية في مصر بثورتها – تبقى دلالات ومشاهد ومقارنات لابد من التعرض لها بكل الصراحة والموضوعية حتى تتضح لنا معالم الطريق نحو المستقبل الذي نحلم به لبلدنا. وتبدأ المقارنة المؤلمة بما كانت عليه كل من مصر وإسرائيل في 1952. فقد كانت إسرائيل دولة ناشئة لا تزال تعيش مرحلة تفكير العصابات وأساليبها في العمل، وكانت تتصارع فيها توجهات متناقضة وفرق متعددة تريد كل منها أن تفرض نفسها في قيادة الدولة الوليدة، وكانت دولة لا يؤيد قيامها كثير من كبار الشخصيات اليهودية في العالم ومنهم ألبرت اينشتاين الذي رفض منصب رئيس الدولة في عام 1952 وقد عرضته عليه الحكومة الإسرائيلية بعد وفاة الرئيس الأول للدولة العبرية.

وكانت دولة إسرائيل التي – ظل الإعلام العربي يتعنها ب "المزعومة" لسنوات بعد قيامها في 1948 – محصورة في مساحة الأرض التي حددها قرار مجلس الأمن الصادر في 1947 بتقسيم فلسطين إلى دولتين واحدة لليهود والثانية للفلسطينيين، وكانت الضفة الغربية والقدس الشرقية ضمن مملكة شرق الأردن، وقطاع غزة تحت الإدارة المصرية فضلاً عن كل سيناء، والجولان ضمن الأراضي السورية. وكان عدد السكان لا يزيد عن بضع مئات من آلاف

اليهود قدموا إلى إسرائيل في الأساس من الدول العربية وبعض دول أوروبا، وكان ما يقرب من مائتي ألف منهم يعيشون في خيام مؤقتة، وكان الغذاء والملابس والأثاث تخضع لنظام الحصص المقيدة نظراً لضعف موارد الدولة التي اعتمدت في الدرجة الأولى على الإعانات من يهود العالم خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وكانت الأزمة الاقتصادية الخانقة سبباً لاتجاه بن جوريون رئيس الحكومة لعقد اتفاق التعويضات مع ألمانيا والذي بموجبه حصلت إسرائيل على عدة بلايين من المارك الألمانية وذلك رغم معارضة الكنيست الإسرائيلي وزعيم حزب حيروت مناحم بيجين وتبادل الرجلان الاتهامات بالفاشية والنازية. وفي تلك الفترة كان اعتماد إسرائيل أساساً على الزراعة فضلاً عن بعض الصناعات التقليدية ومنها المنسوجات. وكانت إسرائيل تعتمد اعتماداً شبه كلي على التدفقات المالية الآتية من الخارج في شكل معونات، كما كانت تستورد معظم احتياجاتها وكانت صادراتها تتركز بالدرجة الأولى في الموالح [برتقال يافا !].

وعلى الجانب الآخر، كيف كانت مصر عند قيام حركة الضباط الأحرار؟

كانت مصر دولة ملكية لها نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس وجود مجلس النواب ومجلس الشيوخ. وكانت التعددية الحزبية أساس العمل السياسي بحضور قوي لحزب الوفد - حزب الأغلبية الشعبية الساحقة -، وكانت الانتخابات البرلمانية هي أساس تداول الحكم بين الأحزاب. ورغم ما (يقال) عن مفاسد الملك فاروق فقد كانت في الأساس مشكلات شخصية ولم يكن للملك سلطة حقيقية في إدارة شئون البلاد ولا كان يستطيع فرض إرادته على كل مقدراتها كما حدث مع حكام يوليو.

كانت مشكلة مصر الأساسية في تلك الفترة هي استمرار الاحتلال البريطاني لجزء من الوطن في منطقة قناة السويس بعد انسحاب قوات الاحتلال من القاهرة والإسكندرية. ومع ذلك كانت القوى الوطنية متصاعدة في مقاومة الاحتلال والفدائيون يمارسون أعمالهم البطولية ضد قوات الاحتلال وحكومة حزب الوفد تأمر بسحب العمال المصريين العاملين في معسكرات الإنجليز، وقوات الشرطة المصرية تخوض معركتها الباسلة التاريخية ضد الإنجليز في الإسماعيلية يوم 25 يناير 1952.

كانت المحروسة في الفترة ما قبل قيام حركة الضباط الأحرار مهيئة للانطلاق، فمؤسساتها الاقتصادية قائمة ومتطورة حيث كان بها جهاز مصرفي يتضح فيه دور بنك مصر باعتباره البنك الوطني الأول وما أنشأه من شركات في صناعات

إستراتيجية، وكانت بورصنا الأوراق المالية في القاهرة والإسكندرية وبورصة البضائع في ميناء البصل بالإسكندرية تعمل وفق آليات ذلك العصر، وكانت بواخر شركة البوستة الخديوية التي يملكها أحمد عبود باشا تعبر المحيطات حاملة الركاب والبضائع، وشركات الغزل والنسيج في القلاع الصناعية بالمحلة الكبرى وكفر الدوار تقدم للعالم أفخر أنواع الغزل والمنسوجات. بل كان علية القوم في دول أوروبا يتفاخرون بأنهم يدخنون السجائر المصرية.

وكانت صادرات القطن المصري طويل التيلة هي أساس الاقتصاد الوطني. وقد تراكمت لمصر حتى تلك الفترة ديون على المملكة المتحدة بلغت ما يقرب من 400 مليون جنيه إسترليني الذي كان يساوي آنذاك 97.5 قرشاً مصرياً.

كان بالمحروسة جامعة فؤاد الأول وجامعة فاروق الأول فضلاً عن الجامع الأزهر، وكانت مؤسسات التعليم المصرية هي قبلة الجميع من الدول العربية والإفريقية. وكانت دار الأوبرا المصرية تشهد على تقدم الفنون والآداب المصرية والتي يترأسها أم كلثوم ومحمد عبد الوهاب وأحمد رامي، وطه حسين، والعقاد، وناجي.

وكانت صناعة السينما المصرية ناشطة والمسرح المصري يقدم أرقى العروض من خلال فرق يوسف وهبي، وفاطمة رشدي وعزيز عيد ونجيب الريحاني. كما ازدهرت الصحافة المصرية وصناعة الكتاب والنشر وأصبحت مصر قبلة العالم العربي في تلك الأمور.

في تلك الفترة التي كانت إسرائيل تحاول إقامة كيان دولة بدلاً من المؤسسات العصابية الإرهابية التي استولت على أرض فلسطين وأخرجت منها أصحابها الأصليين، كانت مصر دولة ديمقراطية مستكملة الأركان تحكمها دستور 1923 ويسودها حكم القانون وتتطلع إلى مستقبل اقتصادي زاهر بالرغم من تأثيرات وتدخلات سلطة الاحتلال البريطاني وسلبيات أحزاب الأقلية ومؤامراتها مع القصر الملكي.

والآن، وبعد 60 عاماً أين تقف إسرائيل وأين نحن في مصر؟

دعونا نلقي نظرة على الجغرافيا قبل أن نتعرض إلى السياسة والاقتصاد. إسرائيل 2008 تتحكم في أغلب أرض فلسطين، فقد ضمت القدس الشرقية وتعتبر أن القدس الموحدة هي عاصمتها الأبدية ويؤيدها في ذلك حكام العالم الغربي حتى باراك أوباما الفائز بترشيح الحزب الديمقراطي للانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية!

كما تحتل إسرائيل هضبة الجولان السورية وتحاصر قطاع غزة حصاراً شاملاً ومستمراً، وتستبيح الضفة الغربية ليل نهار من دون أي مقاومة من عناصر السلطة الفلسطينية التي يرأسها رئيس يفاوض رئيس الوزراء الإسرائيلي منذ عام من

دون جدوى، وتقيم إسرائيل الجدار العازل الذي تقتطع به مساحات مهمة من أرض السلطة الفلسطينية. كما نجحت إسرائيل في جعل سيناء منزوعة السلاح بفضل اتفاقية كامب دافيد.

وبجميع المقاييس فإن إسرائيل اليوم هي القوة الأعلى صوتاً وتأثيراً في المنطقة يسعى العرب جميعاً لخطب ودها وهي تتمنع، ويعرض عليها قادة العرب مبادرة سخية وهي ترفضها وتضع الشروط المحققة لأهدافها متجاهلة تماماً الحقوق العربية.

وفي الوقت الذي لا تنقطع فيه الغارات الإسرائيلية على قطاع غزة والتوغل في أراضي الضفة الغربية وعشرات الشهداء والجرحى والمعتقلين يومياً والتهديد بعملية عسكرية قاسية في غزة، واستمرار احتجاز عشرات الآلوف من الفلسطينيين في سجون إسرائيل، فإن العرب وفي مقدمتهم مصر لا يزالون يعتبرون السلام هو خيارهم الإستراتيجي، ولا يزالون يمنون أنفسهم أن يصدق الرئيس الأمريكي وعده بقيام دولة فلسطينية قبل نهاية 2008 ! ! !

إسرائيل اليوم حسب ادعاءاتها ، التي يصدقها العالم الغربي ، هي الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة التي تنتشر في دولها العربية النظم الأوتوقراطية والديكتاتورية. وتقول آلة الدعاية الإسرائيلية أن سكان إسرائيل الذين هاجروا إليها من أكثر من مائة دولة يتمتعون بحرياتهم السياسية والدينية ويبلغ غير اليهود منهم 5/1 عدد السكان ومنهم المسلمين، والمسيحيين، والدروز، والبهائيين.

ووفق المعلومات الإسرائيلية يتمتع السكان العرب في إسرائيل بحقوق متساوية مع المواطنين اليهود ويشاركون في جميع مناحي الحياة ويشغلون أعمالاً في كافة المجالات والمستويات ومنهم أعضاء في المحاكم العليا، والعبرية والعربية هما اللغتان الرسميتان للدولة الإسرائيلية. وتفاخر إسرائيل بأنها تسير على النمط الأمريكي وتطبق كافة الحقوق التي تضمنتها وثيقة الحقوق الأمريكية Bill of Rights وحقوق الإنسان في أمريكا .

وحسب النظام الإسرائيلي يتمتع الإسرائيليون بحرية التعبير والتجمع والعقيدة. ويفاخر النظام الإسرائيلي أن العرب مواطني السلطة الفلسطينية لا يتمتعون بالحقوق والحريات التي يعيشها إخوانهم عرب إسرائيل. وهم في إسرائيل يعتبرون أن الصحافة فيها تتمتع بحرية واسعة عكس الحال بالنسبة للصحافة المقيدة حكومياً في معظم دول المنطقة المحيطة بإسرائيل.

إضافات بعد سنوات من نشر المقالات

https://youtu.be/BGTOlxwbJxU?si=N-hWQKhY8nUJ2eMl

–https://youtu.be/cNTQ7hWkVyU?si=10S_kXYsVp12RGs

https://youtu.be/elrh0Vx6h4w?si=X_E7PA0QfvC448xt

https://youtu.be/3arsTdaaPpc?si=4TPGx5x4J6Wp4bmv

وحسب الطرح الإسرائيلي فإن المواطن في إسرائيل له حرية الاختيار في الانتخابات بين مرشحي أكثر من اثني عشر حزباً سياسياً من بينها أحزاب عربية حصلت في الانتخابات الأخيرة على ثمانية مقاعد في الكنيست. وتعتبر إسرائيل نفسها الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تتمتع فيها المرأة بالمساواة التامة في كل الحقوق عكس كثير من البلدان العربية التي لا تزال المرأة فيها محرومة من حقوقها السياسية وحتى ممارسة أنواع من النشاط كقيادة السيارات.

وإذا نظرنا إلى الجانب الاقتصادي والعلمي نجد إسرائيل اليوم وقد تحولت من دولة تمثل المنتجات الزراعية فيها 70% من قيمة الصادرات في فترة السبعينيات من القرن الماضي لتصبح الآن 3%، بينما تقفز صادراتها من برمجيات الحاسب الآلي إلى ما يقرب من 3 بليون دولار في 2005 بعد أن كانت تعادل الصفر في 1990، وبلغت صادرات منتجات التقنية العالية في 2003 مثلاً 9 بليون دولار. وحسب بيانات البنك الدولي لعام 2006 يبلغ الدخل القومي الإجمالي [GNI] 49 بليون دولار تقريباً ونصيب الفرد حوالي 7500 دولار.

وفي المقابل،

نرى المحروسة ما تزال تحكم بقانون الطوارئ منذ سبعة وعشرين عاما، ويعاني أبناؤها من مشكلات تتير الأسى إذ يضطرون للوقوف في طوابير لساعات طويلة للحصول على الخبز المدعم، وتعلن الإمارات العربية المتحدة عن تقديمها مليون طن قمح هدية لمساعدة مصر في مواجهة أزمة الرغيف، كما تزف الصحف المصرية لشباب مصر نبأ إنشاء مدينة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، المزمع إنشاؤها في مدينة القاهرة الجديدة خلال السنوات الثلاث المقبلة بنبرع من

سمو الشيخ وأن دولة الإمارات قد وضعت شروطاً أهمها منح الوحدات لشباب خريجي الجامعات والمعاهد العليا، وطرح الوحدات «مجاناً» أو بإيجار رمزي للمستحقين، وحسب تعبير " المصري اليوم" أن ذلك يأتي على خلفية "أن إنشاء المدينة يعد «مكرمة» - زكاة - من الشيخ خليفة للشباب.

مصر 2008 لا تزال تعاني من مشكلات تجاوزتها مراحل دول العالم المتقدم – ومن بينها إسرائيل -، ولا تزال حكومتها الذكية تفاضل بين أساليب توزيع الخبز وهل يتم بموجب الرقم القومي للمواطنين بينما لا يستخدم الرقم القومي في إثبات شخصية الناخبين عند الإدلاء بأصواتهم، ولا يزال سجل الناخبين بعيداً عن التطوير باستخدام معلومات الرقم القومي وتقنيات المعلومات المتقدمة.

وفي مصر 2008 يمثل الفقراء ما يقرب من نصف عدد السكان ولا يتجاوز نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي أكثر من 1360 دولار. ورغم انخفاض معدل زيادة السكان إلى 1.8% وثباته عند هذا المستوى منذ سنة 2000، لا تزال حكومة مصر الذكية تلوم المواطنين وتعلن أنهم سبب المشكلات الاقتصادية في البلاد نتيجة تكاثرهم.

وفي مصر 2008، عكس الحال في إسرائيل، لا يعلم المواطنون من سيكون رئيسهم القادم ولا من سيخلف الحكومة الحالية ولا متى يتم تغييرها، فكل تلك قرارات لا يشارك المواطنون في صنعها وإنما عليهم قبولها حين تعلن وفي الوقت الذي تحدده صاحب القرار.

والله معك يا محروسة.

2008

12. مواقف وتصريحات مستفزة . . . !

لا يكاد الإنسان المصري يجد فرصة لالتقاط أنفاسه بين كم المشكلات والكوارث التي تنوالى بسرعة هائلة لا يدانيها سوى سرعة ارتفاع أسعار السلع والخدمات في المحروسة، فقد عاش المصريون خلال الأسبوع الماضي مجموعة من المواقف وطلع عليهم المسئولون بمجموعة من التصريحات لا يمكن وصفها كلها سوى بأنها " مستفزة". وأقصد بالاستفزاز أنها تثير غضب الحليم وتفجر في الناس مشاعر الإحباط والقنوط وتذكرهم بما آل إليه أمرهم من هوان على حكومتهم ومن ثم هانوا على العالم كله فلم يعد لهم من وزن ولا ثمن.

ويتمثل الموقف المستفز الأول فيما حققه حزب الله اللبناني يوم الأربعاء الماضي من نصر جديد يضيفه إلى قائمة انتصاراته على العدو الصهيوني حين أجبر الدولة العبرية على الانحناء لشروطه والموافقة على طلباته وقامت بتسليمه عرفات ما يقرب من مائتي فلسطيني ولبناني ممن قتلتهم القوات الإسرائيلية، وكذا تسليم الأسرى اللبنانيين الخمسة وأولهم سمير القنطار وذلك في مقابل حصول إسرائيل على جثتي الجنديين الإسرائيليين الذي كان حزب الله قد أسرهما قبيل نشوب حرب صيف 2006.

وسبب كون نصر حزب الله مستفزاً لنا نحن المصريين – برغم فخرنا بما حققه لإخواننا اللبنانيين والفلسطينيين – أنه في الوقت الذي تم فيه هذا الانتصار اللبناني يكون قد مر عام كامل على الضجة التي أثارها عرض التليفزيون الإسرائيلي للفيلم الوثائقي عن عملية قتل 250 أسيراً مصرياً في حرب 1967 والتي قامت بها وحدة " شاكيد" بقيادة مجرم الحرب بنيامين بن اليعازر وزير البنية التحتية في حكومة إسرائيل وقت بث هذا الفيلم. أقول قامت الضجة المعتادة في مصر في مثل تلك المواقف، واستدعت وزارة الخارجية المصرية السفير الإسرائيلي في القاهرة وطالبته بتفسير لمحتوى الفيلم الذي أذاعته القناة الأولى للتليفزيون الإسرائيلي، كما طلبت أيضاً من السفير المصري في تل أبيب الحصول على نسخة من الفيلم من الحكومة الإسرائيلية. وانفعل أعضاء مجلس الشعب وطالب بعضهم بطرد السفير الإسرائيلي من القاهرة وتجميد الاتفاقيات بين مصر وإسرائيل وإحالة بنيامين بن اليعازر إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وكالعادة صدرت إدانة وشجب من لجنة العلاقات الخارجية ولجنة الشئون العربية بمجلس الشعب. أما أشد الإدانات فجاءت على لسان صفوت الشريف رئيس مجلس الشورى الذي صرح بأن " تلك الواقعة الجريمة التي لا يرتكبها إلا إرهابي خرج من مستنقع الحقد والغل"، وأضاف " علينا أن نتحرك على مستوى العالم لكشف تلك الواقعة لأنها جريمة

حرب وحتى نأخذ حق شهدائنا الأبرار"، وأضاف قوله " أن القتل الجماعي هو بعيد عن شرف العسكرية وبعيد عن المعاهدات والاتفاقيات، وجريمة شنعاء لا بد أن نظل نطارد مرتكبيها، وأن جريمة قتل الأسرى المصريين لا تسقط بالتقادم، وتظل قائمة وتفوق كثيراً ما ارتكب من جرائم من قبل".

أما وزير الخارجية أحمد أبو الغيط فقد اتخذ موقفاً أشد صلابة وعنفاً ولم يكتف بالتصريحات وعبارات الشجب والتنديد، وإنما طالب وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبني ليفني بأن تفتح السلطات الإسرائيلية تحقيقاً في القضية وموافاة مصر بنتائجه. ولعل هذه المطالبة القاصمة أخذت في الاعتبار أن تسيبني ليفني كانت قد صرحت بأنها لم تطلع على الفيلم . والحقيقة أن موقف وزير الخارجية المصري كان مشهوداً وغير مسبوق، فقد صرح بأن " واقعة قتل إسرائيل للأسرى المصريين ستترك ندبات عميقة في مصر . . وعلى إسرائيل أن تنتبه إلى أن هناك غضباً شعبياً مصرياً وعربياً، وعليها أن تتعامل مع هذا الموضوع بكل المصداقية". وأنهى أبو الغيط تصريحه بأن " مصر سترى موقف إسرائيل خلال الأيام القادمة وعلى ضوء ذلك ستتعامل مع هذا الأمر في الإطار الدولي والإقليمي والقانوني إذا لم تتحرك إسرائيل في هذا الصدد".

والآن، وبعد مرور عام على تلك التصريحات يتضح أمامنا الموقف المستفز التالي:

لا إسرائيل ردت وأوضحت موقفها، ولا مصر تسلمت توضيحاً من إسرائيل، ولم نسمع أو نقرأ أن تسيبني ليفني استجابت لطلب وزير خارجية مصر المحروسة وفتحت تحقيقاً حول الفيلم وما جاء به، ولا السادة أعضاء مجلس الشعب الذين أقاموا الدنيا حول الموضوع أعادوا الكرة وسألوا وزير الخارجية عما جرى في الموضوع، ولا صفوت الشريف تابع ما قاله ولم يقل لنا ماذا فعله هو أو حكومة المحروسة ليأخذ حق "شهدائنا الأبرار".

كذلك لم يوضح لنا وزير خارجيتنا ماذا فعل حين لم ترد إسرائيل على طلبه فتح تحقيق وبالتالي لم توافي سيادته بنتائج التحقيق الذي لم يحدث في الأساس. ولم نعلم بالضبط كيف تعاملت وزارة الخارجية مع هذا الأمر وما هي الأطر الدولية والإقليمية والقانونية التي تم التعامل من خلالها حين لم تتحرك إسرائيل كما هددها وزير خارجية المحروسة.

كذلك لم نشهد تحركاً لأي من القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني التي عادة ما تثيرها أحداث أقل أهمية بكثير وتزرى وقفاتها الاحتجاجية على سلم نقابة الصحفيين واعتصام أعضاء حركات الرفض السياسي، كما أن الصحف الخاصة والمستقلة أغلقت هي الأخرى ملف الموضوع.

وخلاصة الأمر أن الدبابات العميقة التي أشار إليها وزير الخارجية في تحذيره لإسرائيل لا تزال غائرة في قلب المحروسة.

والشيء الأكيد الذي نعلمه، أن حزب الله قد أجبر إسرائيل على الخضوع لإرادته واستعاد سمير القنطار الذي ظل معتقلاً لمدة تزيد عن تسعة وعشرين عاماً حتى أطلق عليه لقب "عميد الأسرى العرب"، وأن إسرائيل لم تسلم سوى جثتي الجنديين الذين تم أسرهما في أوائل يوليو 2006 بعد أن ظلت إلى آخر لحظة قبل إتمام التبادل لا تعلم إذا كانا من الأحياء أم موتى.

والشيء الآخر الذي نعلمه أنه على خلاف موقف حزب الله الذي اضطرت معه الحكومة اللبنانية إلى الاعتراف بفضله في هذه العملية واعتبرت يوم الأربعاء السادس عشر من يوليو 2008 عيداً وطنياً وعطلة رسمية، أنه في المقابل كان تعامل الدولة المصرية متساهلاً إلى أبعد الحدود في قضية الجاسوس الإسرائيلي عزام عزام الذي تم الإفراج عنه في الخامس من ديسمبر 2004 حيث جرت إعادته إلى إسرائيل من دون مقابل بزعم أنه أمضى نصف المدة المحكوم عليه بها والذي كان قد صدر ضده حكم بالسجن خمسة عشر عاماً في عام 1997 بتهمة التجسس لحساب المخابرات الإسرائيلية. وقد قيل في تبرير قرار الإفراج عن عزام عزام أنه كان ثمناً لإطلاق سراح الطلاب المصريين الستة الذين كانت إسرائيل قد احتجزتهم في أغسطس 2004 بزعم أنهم يخططون لتنفيذ هجمات إرهابية ضد القوات الإسرائيلية بقطاع غزة.

والموقف الأشد إيلاماً لنا نحن المصريين أن نرى حزب الله والشعب اللبناني يحتفل بانتصاره في استعادة أسراه بالفعل وليس بإطلاق الشعارات وعبارات الشجب والتنديد، بينما نحن المصريون لا نعلم شيئاً عن أسرانا في السجون الإسرائيلية، بل حتى أننا لا نعلم إن كانت ثمة جهة مصرية ما تحاول البحث عنهم والتعرف على مصيرهم، ناهيك عن محاولة استعادتهم. وتقول كتابات صحفية أن هناك سبعة وأربعين أسيراً مصرياً في سجون إسرائيل، بينما تقدر بعض المصادر الإسرائيلية ذاتها أن هناك 280 مصرياً في السجون الإسرائيلية ما بين أسير وسجين جنائي. ويبقى السؤال المستفز، هل هناك أسرى مصريين في سجون إسرائيل؟ وكم عددهم؟ وماذا فعلت وتفعل الحكومة المصرية من أجل تحريرهم؟ تلك أسئلة تعبر عن موقف غاية في الاستفزاز فجره انتصار حزب الله الأسبوع الماضي.

ومن النصوص المستفزة، قرأ المصريون هذا الأسبوع حديث رئيس الوزراء د. أحمد نظيف رئيس وزراء المحروسة في لقاءه الأسبوع الماضي مع الطلاب في معهد إعداد القادة خلوان في معرض دفاعه عن تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل وقوله "إسرائيل كانت تحتل سيناء بكل ثرواتها وما زالت تنظر لمعاهدة كامب ديفيد كنوع من خداعنا لهم" وذلك حسب رواية صحيفة البديل في عددها الصادر يوم 15 يوليو، أما النص كما أوردته المصري اليوم في عدد 15 يوليو أيضاً فقد جاء فيه أن دكتور نظيف قال" يجب ألا ننسى أن تصدير الغاز لإسرائيل يتعلق بجانبين أولهما: أن إسرائيل كان معها سيناء كلها بما فيها من غاز وبترول، وأن الإسرائيليين يعتبروننا ضحكنا عليهم باتفاقية تصدير الغاز الطبيعي، أما الجانب الثاني فهو أنه عندما أبرمت هذه الاتفاقية لم يكن للغاز وقتها ثمن، وكان يحرق على البير". ومما يلفت النظر أن تغطية صحيفة الأهرام لهذا اللقاء جاءت خلواً من الإشارة إلى هذه القضية، كما أنني لم أجد إشارة إلى ذلك اللقاء في الموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء على شبكة الإنترنت.

والمثير للعجب والاستفزاز في مقولة رئيس الوزراء أنه يكاد يقول أن تصدير البترول والغاز لإسرائيل دين على مصر واجب الأداء لقاء تفضلها بالانسحاب من سيناء والتخلي عن مواردنا البترولية التي ظلت تنهبها من دون مقابل منذ احتلالها سيناء في 1967 وحتى تحريرها في 1973 ! وليس مفهوماً تماماً ما يقصده دكتور نظيف، هل احتلال إسرائيل لسيناء لفترة من الزمن يعطيها الحق في الحصول على البترول والغاز باعتبار أنها كانت صاحبة الولاية عليهما من قبل؟ ألم يفكر رئيس الوزراء قبل أن يدلي بتلك العبارة الصادمة والصاعقة أن مصر لم تحصل على ما كانت تستحقه من تعويضات من إسرائيل عما سلبته من بترول طوال فترة احتلالها لسيناء، فضلاً عما سلبته من موارد وما دمرته من منشآت؟ ألم يقرأ رئيس الوزراء ما نسب إلى الرئيس السادات من أنه كان يفكر أثناء مفاوضات كامب ديفيد في مطالبة إسرائيل بتعويضات قدرها بعشرين مليار دولار أمريكي، ولكنه للأسف لم يفعل! إن قضية إهدار موارد مصر وعدم اتخاذ أي إجراء للحصول على تعويضات من إسرائيل عن جرائمها الاقتصادية ضد مصر أثناء احتلالها لسيناء، ناهيك عن جرائمها الإنسانية البشعة، يمثل موقفاً مستفزاً للشعور الوطني.

والأمر الأكثر استفزازاً هو قول رئيس الوزراء في ذات اللقاء مع الطلاب في معهد إعداد القادة مساء الأحد 13 يوليو الجاري حسب رواية صحيفة البديل " تصدير الغاز لإسرائيل مكسب إستراتيجي لمصر، فالتصدير معناه أنهم يعتمدون علينا وليس العكس". وقد يكون قول رئيس الوزراء مفهوماً إذا كانت مصر تستخدم هذا البعد

الإستراتيجي للضغط على إسرائيل لرفع الحصار عن غزة مثلاً أو لوقف غاراتها اليومية على مناطق الضفة الغربية، أو للحد من سياسة الاغتيالات التي تطال كل أفراد الشعب الفلسطيني الشقيق وقياداته، أو للتعويض عن قتل القوات الإسرائيلية للجنود المصريين على الحدود . ولكننا لا نرى شيئاً من هذا، بل ينحصر الدور المصري في التوسط لدى إسرائيل لقبول فكرة التهدئة ولا نسمع سوى تعبيرات غريبة من نوع " تثبيت التهدئة" وكأنها عضو غريب يلفظه الجسم ويحتاج إلى أدوية لتثبيته كما في حالة زرع الكلى للإنسان مثلا . وإذا لم تستخدم مصر سلاح الغاز الإستراتيجي كما يقول رئيس الوزراء لإجبار إسرائيل على التسليم بحقوق الشعب الفلسطيني ووقف عدوانها المستمر بإقامة الجدار العازل والتوقف عن بناء المستوطنات في القدس الشرقية واحترام سيادة مصر على سيناء، فمتى يستخدم هذا السلاح الإستراتيجي؟

ثم يأتي الموقف المستفز الأخير هذا الأسبوع، وكأننا ما نزال في حاجة إلى مزيد من الاستفزاز ، إذ نجد فندقاً في قلب القاهرة يستضيف عرضاً سينمائياً تنظمه السفارة الإسرائيلية يعرض فيه فيلم إسرائيلي يدعو إلى التطبيع. وليس مصدر الاستفزاز في عرض الفيلم أو في جهد السفارة الإسرائيلية لتحقيق هدف اختراق حائط الرفض الذي أقامه أدباء مصر ومثقفوها وفنانوها لمنع التطبيع الثقافي مع الدولة العبرية ، ولكن المستفزون هم السادة المثقفين والأدباء والصحفيين المائة الذين حضروا هذا العرض وكأنهم لا يدركون خطر الاختراق الثقافي الصهيوني على مجمل البناء الوطني في مصر .

إن مصادر الضغط والاستفزاز كثيرة ومتعددة، ونتصور أن السبيل الوحيد أمامنا نحن المصريون أن نحول هذا الاستفزاز إلى طاقة غضب ورفض، وأن نحشد جهودنا ونواصل رفض التطبيع مع الدولة العبرية والضغط على حكومتنا القابعة في القرية الذكية وحزبها الحاكم الذي يقود مسيرة "نحكم عقلنا" لصيانة شرف مصر ومساءلة إسرائيل عن جرائمها في حق أسرانا وشهدائنا، ولا أقل في ذلك من استخدام العنصر الإستراتيجي الذي أشار إليه رئيس الوزراء ووقف تصدير الغاز المصري إليها .

وعلى الله قصد السبيل.

2008

13.هل تملك مصر أكثر من تقديم مبادرة لوقف العدوان؟

كانت مصر ، ولا تزال ، تحت ضغوط هائلة تطالبها بفتح معبر رفح على الحدود مع غزة لتخفيف حدة الحصار الصهيوني على القطاع ولتمكين مواطني غزة من الحصول على متنفس يسمح لهم بتوفير بعض احتياجاتهم الضرورية، كما يتيح الفرص للحركة من وإلى غزة للحالات الإنسانية للمرضى الراغبين في العلاج بمصر أو للدارسين الراغبين في الالتحاق بجامعاتهم خارج غزة. ولكن السؤال المهم هو هل تملك مصر حرية القرار في هذا المجال منفردة؟

وكانت البداية . . .الانسحاب الإسرائيلي الأحادي من غزة

دعونا نعود إلى بدايات الموضوع في 2004 حين قرر مجرم الحرب شارون انسحاباً أحادياً يتم بمقتضاه سحب القوات الإسرائيلية والمستوطنين اليهود من غزة، فقد اتضح للحكومة الإسرائيلية في ذلك الحين مشكلة كيفية التحكم في الشريط الحدودي بين غزة ومصر وهي المنطقة المعروفة باسم ممر فيلادلفيا . فقد كانت إسرائيل طوال احتلالها الكامل لقطاع غزة مسيطرة على هذا الممر بغرض منع تهريب الأسلحة والذخائر إلى الفلسطينيين من سيناء المصرية، وكذلك للتحكم في حركة الدخول والخروج ومنع من تريد دخولهم إلى غزة أو اعتقال من تريد. ولكن مع مشروع الانسحاب من غزة ظهر رأي معارض لشارون بأن في هذا الانسحاب وترك السيطرة الإسرائيلية على ممر فيلادلفيا خطر كبير على إسرائيل. وفي ذات الوقت تم رفض اقتراح بإبقاء قوة إسرائيلية صغيرة لحراسة ذلك الممر حيث ستكون تلك القوة الصغيرة في خطر داهم. ومن هنا نشأت الفكرة الإسرائيلية بالاعتماد على مصر لتأمين تلك المنطقة الحدودية والقيام نيابة عنها بدور الحارس لمنع الأسلحة والإرهابيين والأشخاص غير المرغوب فيهم من التسلل من سيناء إلى غزة. وكانت الفكرة الإسرائيلية مستندة إلى تصور أن مصر هي الأخرى سوف يكون من صالحها القيام بتلك الحراسة حتى تمنع الإسلاميين من حركة حماس من التواصل مع أبناء سيناء وتهديد الأمن المصري.

وكان شارون مقتنعاً في ذلك الوقت بأن حركة حماس لن تحاول الاستيلاء على السلطة في غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي منها، ففي مقال نشرته صحيفة نيويورك تيمس في الثاني من مارس 2004 عنوانه " إسرائيل قد تطلب من مصر مساعدتها في تأمين غزة بعد الانسحاب" جاء فيه على لسان مسئول إسرائيلي " أنه وفق أحسن التقديرات لخبرائنا وأجهزة الاستخبارات وغيرها، ليس هناك خطر أن حماس سوف تستولي على غزة، وحماس ليس لديها النية في تحمل مسئولية توفير الاحتياجات اليومية لحوالي مليونين من البشر في غزة" .

الاتفاق المصري – الإسرائيلي في 2005

خلافاً لما يقال من أن موقف مصر من مسألة فتح معبر رفح تحكمه اتفاقية دولية أطرافها مصر وإسرائيل والسلطة الفلسطينية والاتحاد الأوربي، فإن أصل الموضوع يتمثل في اتفاقية ثنائية بين مصر وإسرائيل ، واتفاقية أخرى بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وقد نصت الاتفاقية المصرية الإسرائيلية على إيجاد قوة من حرس الحدود المصرية تتواجد على طول الحدود في منطقة رفح لتحل محل قوة الشرطة المصرية التي نصت عليها اتفاقية كامب دافيد في 1979 حيث ترى إسرائيل أن تلك القوة الشرطية لم تستطع أن تؤدي واجباتها على النحو المستهدف. وقد كان الهدف من تلك الاتفاقية تمكين إسرائيل من الانسحاب من ممر فيلادلفيا وهو منطقة عسكرية طولها ثلاثة عشر كيلومتراً موازية للحدود المصرية مع غزة. وسيكون تواجد تلك القوة من حرس الحدود في الجانب المصري من الحدود مع غزة لمنع التهريب إلى غزة. وتقع الاتفاقية ، التي أبرمت في الأول من سبتمبر 2005 ، في ثلاثة وثمانين مادة تصف المهمة المطلوبة من مصر، وتحدد عدد القوة المسموح بها من حرس الحدود ونوع الأسلحة التي تستعملها وأعداد قطع الأسلحة وطبيعة البنية التحتية المسموح بها لعمل تلك القوة.

وقد كانت إسرائيل حريصة على التأكيد بأن الاتفاقية تأتي تماماً في نطاق اتفاقية السلام المعقودة مع مصر في 1979 ولا تمثل تعديلاً أو مراجعة أو تغيير في شروطها . وقد تم تعريف الاتفاقية في المادة الرابعة منها بأنها " ضوابط أمنية محددة المهمة من أجل تأكيد الترتيبات الأمنية المنصوص عنها في الملحق الأمني باتفاقية السلام". وقد حددت الاتفاقية الجديدة مع إسرائيل ألا يتجاوز عدد أفراد قوة حرس الحدود سبعمائة وخمسين فرداً، وحصرت أنواع وعدد الأسلحة المسموح لهم باستخدامها . كما سمحت الاتفاقية كذلك بوجود قوة جوية محدودة تستخدم طائرات الهليكوبتر مما تستخدمه قوات الشرطة وقوة بحرية صغيرة، على أن يتم التنسيق مع جيش الدفاع الإسرائيلي قبل أن تقوم أي من القوتين بعملياتها . ونصت الاتفاقية على أن مجال الحركة للقوة البحرية المصرية سيكون المنطقة جنوب غزة، بينما تستمر إسرائيل في السيطرة على كامل ساحل قطاع غزة. وقد بينت الاتفاقية إن مسئولية مصر عن مراقبة الحدود ومنع تهريب الأسلحة وتسلل غير المرغوب فيهم إلى غزة هي واحدة من سلسلة من الإجراءات التي تجب على مصر اتخاذها لتحقيق أهداف الاتفاقية من دون تحديد ماهية تلك الإجراءات الإضافية. وقد أضيف إلى الاتفاقية ملحق بناء على طلب إسرائيل يمنع مصر من تزويد السلطة الفلسطينية بالأسلحة من دون الحصول على موافقة إسرائيل!

وقد تم إنشاء آلية للتنسيق بين مصر وإسرائيل في خصوص تنفيذ الاتفاقية الثنائية تعمل على مدار الساعة، كما تم الاتفاق على جدول للاجتماعات الدورية بين ممثلي الطرفين على مستويات مختلفة، كما تم الاتفاق على آليات لعقد اجتماعات طارئة حسب مقتضى الحال. واتفق الطرفان على أن يتم مراقبة تنفيذ الاتفاقية بواسطة قوة المراقبين الدوليين الموجودة في المنطقة والتي تتكون من 2000 فرد ينتمون إلى عشر دول وتتولى الولايات المتحدة الأمريكية قيادتها منذ 1981 بغرض مراقبة تنفيذ اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل وتشترك مصر وإسرائيل والولايات المتحدة في تحمل نفقاتها .

وفي العاشر من سبتمبر 2005 بدأت مصر تنفيذ التزاماتها حسب الاتفاقية، وأتمت إسرائيل انسحابها يوم 12 سبتمبر والذي تبعه حالة من الفوضى والارتباك حيث نجح آلاف الفلسطينيين في اجتياز الحدود مع مصر في الاتجاهين. ويقول ميشيل هرتزوج ، المساعد السابق لوزير الدفاع الإسرائيلي والذي شارك في المفاوضات الخاصة بتلك الاتفاقية ، أن اتفاقية سبتمبر 2005 "كانت تعبيراً عن مصلحة مصرية إسرائيلية مشتركة لمنع التسلح والتطرف في غزة بعد انسحاب إسرائيل منها، وأن الاعتبار الأساسي الذي جعل فكرة الانسحاب الإسرائيلي الأحادي من غزة ينتص على معارضي الفكرة هو أن إسرائيل سوف تتحلل من مسئوليتها عن حدود غزة، وأن مصر بدت البديل الأفضل لما تملكه من أدوات لمنع التهريب من المنبع" . أي أن إسرائيل أرادت أن تتولى مصر حماية ممر فيلادلفيا نيابة عنها وتحقيقاً لمصالح إسرائيلية في المقام الأول.

وماذا عن معبر رفح؟

وفق الاتفاقية الثنائية المشار إليها، فقد تم إغلاق معبر رفح لمدة ستة أشهر تحجة إعادة تشييده، وتم تحويل حركة عبور الأفراد والبضائع إلى المعابر الخاضعة لسيطرة إسرائيل جنوب ممر فيلادلفيا بما فيها معبر جديد كان تحت الإنشاء حينئذ عند "كرم شالوم" . وقد أوضحت إسرائيل أنها على استعداد للنظر في استخدام معبر رفح بعد إعادة تشييده لعبور الأفراد والبضائع في الاتجاهين بشرط وجود مراقبين دوليين على الأرض واستخدام كاميرات رقابة إلكترونية تتحكم فيها إسرائيل من بعد، مع وضع ضوابط وقواعد لتفتيش الأفراد والبضائع والتحكم في مرورها بما يمنع تهريب الأسلحة والأفراد غير المرغوبين، كما تتمكن إسرائيل بمقتضاها من اعتقال من تريد منهم.

من جانب آخر، وفي 15 نوفمبر 2005 وقعت إسرائيل اتفاقاً مع السلطة الفلسطينية تتولى بمقتضاه الأخيرة تشغيل معبر رفح من الجانب الفلسطيني، على أن يشارك طرف ثالث في مراقبة التشغيل، وتنفيذاً لهذا الاتفاق وافق الاتحاد الأوروبي على تشكيل فرقة من المراقبين لمراقبة ومراجعة وتقييم أداء السلطة الفلسطينية في تنفيذها لاتفاقها مع إسرائيل.

مؤشرات لها دلالة!

في الخامس من ديسمبر 2004 تم الإفراج عن الجاسوس الإسرائيلي عزام عزام بزعم أنه قد أمضى ثلاثة أرباع المدة المحكوم عليه بها ولحسن السير والسلوك، بينما يرى الكثيرون أن هذا الإفراج هو جزء من صفقة مبادلة مع الطلاب المصريين الست الذين كانت إسرائيل قد اعتقلتهم في أكتوبر من نفس العام بزعم أنهم تسللوا بطريقة غير شرعية عبر الحدود مع غزة واتهمتهم بأنهم كانوا يخططون لهجمات ضد أهداف إسرائيلية.

وبعد هذا الإفراج بأيام قليلة كان أولمرت وزير التجارة الإسرائيلي في ذلك الوقت ورشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة المصري يوقعان اتفاقية "الكويز" الشهيرة والتي تسمح بتصدير المنتجات المصرية من الملابس الجاهزة، المصنعة في مناطق صناعية محددة بمصر، إلى السوق الأمريكية معفاة من الرسوم الجمركية بشرط أن يدخل في تصنيعها مكونات إسرائيلية لا تقل عن 11.7%. وقد وصف روبرت زوليك الممثل التجاري الأمريكي تلك الاتفاقية بأنها أهم اتفاق اقتصادي بين مصر وإسرائيل خلال عقدين من الزمان، وللعلم لم تعرض هذه الاتفاقية على مجلس الشعب للموافقة عليها بحجة أنها ليست اتفاقية واجبة العرض على المجلس، ولكنها مجرد بروتوكول تجاري!

وكان كثيرون من المراقبين يتصورون أن مصر قد وجدت في خطة شارون للانسحاب الأحادي من غزة وفي اتفاقية معبر رفح فرصة سانحة لاستعادة دورها في تنشيط عملية السلام! ولكن تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن، فقد فازت حماس في الانتخابات التشريعية في الخامس والعشرين من يناير 2006، وبعدها بأربعة أيام فقط تعلن حكومات الغرب قطع معوناتها عن الفلسطينيين، وفي يوم الثلاثين من يناير تعلن الرباعية [الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا] ضرورة أن تلتزم أي حكومة فلسطينية بنبذ العنف والاعتراف بإسرائيل وقبول كافة الاتفاقات والالتزامات السابق التوصل إليها معها. وتتوالى مشاهد الحصار والتضييق والمقاطعة من جانب حكومات الغرب الديمقراطية ومعهم حكومات عربية كثيرة رفضت التعامل مع حكومة حماس المنتخبة ديمقراطياً.

ووجدت حماس نفسها محاصرة من كل جانب. وفي الثامن والعشرين من يونيو 2006 تشن إسرائيل عدواناً شاملاً أطلقت عليه عملية "أمطار الصيف" بغرض تحرير الجندي الإسرائيلي المختطف جلعاد شاليط، ويترتب على العدوان مقتل مئات من الفلسطينيين. وفي اليوم التالي تعتقل إسرائيل 64 من كبار قيادي حماس منهم ثمانية وزراء وأكثر من عشرين عضواً في المجلس التشريعي، وتتصاعد الأزمة بين حماس وفتح على خلفية رفض حماس الاعتراف بإسرائيل. وفي الثالث عشر من يونيو 2007 تسيطر حماس على قطاع غزة، وينعقد في شرم الشيخ يوم الخامس والعشرين من نفس الشهر مؤتمر ضم مصر والأردن والفلسطينيين يعلن فيه تأييد ومساندة محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية، وتدعو مصر كلاً من حماس والسلطة الفلسطينية لنبذ الخلافات والتوحد مرة أخرى. ومنذ تلك اللحظة بدأت إسرائيل في تشديد حصار قاتل على غزة، وامتنعت مصر في أغلب الأحيان عن فتح معبر رفح تنفيذاً لاتفاقها المبرم مع إسرائيل في سبتمبر 2005 !

وبرغم أن البرلمان الأوروبي أصدر قراراً في الواحد والعشرين من فبراير 2008 يدعو فيه إلى رفع الحصار الإسرائيلي عن غزة ووقف العدوان المتكرر على أهلها وإعادة فتح جميع المعابر وتسهيل الحركة من وإلى غزة، إلا أن مصر لم تستطع الإفلات من قيد اتفاقية 2005 ! ونعتقد أن الطريق أمام دور مؤثر لمصر في وقف العدوان الإسرائيلي على غزة يتطلب أن تتحرر أولاً من هذه الاتفاقية، كما يتطلب إلغاء اتفاقية الكويز، ووقف تصدير البترول والغاز إلى إسرائيل، ووقف كافة أشكال التطبيع الاقتصادي والثقافي مع الكيان الصهيوني، ومنع السائحين الصهاينة من دخول سيناء. وكذا يمكن لمصر سحب سفيرها من تل أبيب وطرد السفير الإسرائيلي من القاهرة. إن تلك الإجراءات ليست فقط مساندة لأهل غزة ومشاركة في دفع العدوان عنهم، وإنما هي في الأساس دفاع عن أمن مصر القومي وإعادة الأمور إلى نصابها في ترتيب العلاقات مع الكيان الصهيوني المعتدي.

إن على مصر التوقف عن القيام بدور الوسيط بين الفلسطينيين وإسرائيل، والعودة لأخذ زمام المبادرة كطرف فاعل وأصيل في الصراع العربي الإسرائيلي دفاعاً عن أمنها القومي.

2009

14.قراءة في إستراتيجية إسرائيل 2020 !

يتساءل كثيرون من العرب عن مصادر قوة إسرائيل وأسباب تطورها، ويريح هؤلاء المتسائلين أنفسهم بترديد مقولة أن إسرائيل ربيبة الولايات المتحدة الأمريكية التي تزودها بالسلاح والتكنولوجيا الحربية المدمرة، كما تساندها اقتصادياً وسياسياً من دون حدود. وبذلك يتغافل هؤلاء القوم من حكام العرب ومواطنيهم عن المخططات والإستراتيجيات المستقبلية والبناء العلمي والتكنولوجي القوي وهي كلها مصادر القوة الذاتية لدى الدولة الصهيونية. إن العرب يعرضون بلادهم لخطر داهم وجسيم حين لا يحاولون التعرف على التوجهات الإستراتيجية للمستقبل الإسرائيلي كما يتصورها القادة الإسرائيليين، على اختلاف انتماءاتهم السياسية، والتي يتبناها معهم كثير من مواطنيهم.

عداء إسرائيل للعرب عميق الجذور

ويخطئ الكثيرون من العرب حين يتصورون أن نزعة الشر والتدمير عند الدولة الصهيونية هي نتاج ظروف حاضرة ومواقف عابرة تنشأ كما يدعي الإسرائيليون نتيجة العمليات الإرهابية التي تقوم بها المقاومة الفلسطينية أو اللبنانية أو غيرها، ويمكن كبحها بمفاوضات واتفاقات سلام. بل الحقيقة أن تلك النزعة العدوانية هي انعكاس لفكرة المستقبل الإسرائيلي كما يخطط له قادة الكيان الصهيوني حيث يحلمون بامتداد سيطرة إسرائيل على كامل الأرض الفلسطينية بعد أن يتم القضاء على آخر فلسطيني سواء في الضفة الغربية أو في غزة. وتأكيداً لذلك هل كانت الهجمة الصهيونية الشرسة على فلسطين من قبل 1948 بسبب إرهاب الفلسطينيين؟ وهل كان العدوان الإسرائيلي على مصر في 1956 و1967 نتيجة لعمليات إرهابية قامت بها مصر ضد إسرائيل؟ وهل كانت الحروب الإسرائيلية المتكررة ضد لبنان وآخرها في يوليو 2006 بسبب عمليات إرهابية قام بها اللبنانيون ضدها ؟ الإجابة عن كل تلك التساؤلات هي بالنفي، فإسرائيل دائماً هي البادئة بالعدوان متعللة بأوهى الحجج وذلك تنفيذا لمخطط إستراتيجي أساسي يقوم على إفراغ المنطقة من كل ما يعترض التوسع الإسرائيلي في كامل الأرض الفلسطينية كخطوة نحو إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات !

ولنقرأ معاً تلك الصيحة الإجرامية التي نطق بها حاييم رامون عضو حزب كاديما وعضو الكنيست والذي كان وزيراً للعدل في الحكومة الإسرائيلية واضطر للاستقالة في 18 أغسطس 2006 نتيجة اتهامه بالتحرش الجنسي، ثم أعيد تعيينه في يوليو 2007 نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً في مكتب رئيس الوزراء لشئون السياسة الداخلية. هذا الصهيوني قال

عندما فشلت القوات الإسرائيلية في غزو قرية بنت جبيل أثناء الحرب ضد لبنان " يجب أن نسوي تلك القرى بالتراب . . وأنا لا أفهم كيف لا تزال هناك كهرباء " . أما مجرم الحرب أفيجور ليبرمان زعيم حزب " إسرائيل بيتنا"، الذي عينه أولمرت منذ فترة وزيراً للشئون الإستراتيجية، فقد قال منذ أيام تعليقاً على موقف أهل غزة الأبطال " أني أعجب كيف لا يستطيع وزير الدفاع القضاء على هذه المجموعة من الإرهابيين حتى الآن. إن أي وزير دفاع عادي يمكنه التخلص منهم في شهر أو اثنين وليفعلهم كما فعل الروس في الشيشان" .

خطط إسرائيل للمستقبل

إن تصور إسرائيل لمستقبلها هو المحرك الأساس لسياساتها وحروبها وعدوانها المتصل ضد العرب حتى تلك الدول التي ارتبطت معها باتفاقيات سلام. ففي دراسة صادرة عن "معهد صامويل نيمان للدراسات المتقدمة في العلم والتكنولوجيا" التابع لمعهد إسرائيل للتكنولوجيا – تيكنيون، عنوانها " إسرائيل 2020 – خطة إستراتيجية لإسرائيل في القرن الحادي والعشرين"، نجد تأكيداً على الأهمية التي توليها إسرائيل للتخطيط الإستراتيجي طويل المدى وقدر الموارد التي تخصصها في هذا المجال. فالدراسة التي نشير إليها شارك في إعدادها ما يزيد عن مائتين وخمسين عالماً وباحثاً من المؤسسات الأكاديمية في إسرائيل عملوا لمدة ست سنوات وتعاون معهم عشر وزارات رئيسية منها وزارة الدفاع، كما شاركت في الدراسة الوكالة اليهودية.

وتقول مقدمة الدراسة أن التخطيط طويل الأجل كان لازماً عند بداية إنشاء إسرائيل لضمان توفير المقومات الأساسية للدولة الناشئة التي كانت فقيرة وضعيفة وبها مساحات ضخمة من الأرض غير مستغلة مما كان يجعلها عرضة للاعتداء عليها [ومع ذلك لم تحاول أصحاب الأرض الحقيقيين استعادتها] .

وتعبر الدراسة أن إستراتيجية التخطيط في ذلك الوقت كان ينطبق عليها القول الشائع "سوف نكسو الأرض برداء من الأسمنت المسلح" كناية عن التعمير واسع النطاق.

وتمضي الدراسة للقول أن احتياج إسرائيل الآن إلى التخطيط الإستراتيجي طويل المدى ينبع مما حدث بها من تطورات تمثلت في التقدم الاقتصادي والتقني فقد أصبحت إسرائيل تتمتع بمستويات معيشة عالية ، كما أضحت من أكثر دول العالم من حيث كثافة السكان وذلك بالأساس نتيجة الهجرة من الخارج. ففي العام 1950 كان عدد السكان 1.25

مليون ارتفع عددهم في 2007 إلى 5.92، وفي تقدير حديث وصل الرقم إلى 7.11 مليون. ونظراً لاستمرار إسرائيل في دعوة يهود العالم للهجرة إليها وفق "قانون العودة"، فإن التخطيط من أجل المستقبل يصبح ضرورياً.

السيناريوهات الثلاث لمستقبل إسرائيل

يقوم السيناريو الأول،

على أساس افتراض أن إسرائيل سوف تتبع نفس الطريق التي اتبعته الدول المتقدمة اقتصاديا، حيث تمت دراسة حالات أربع وعشرين دولة غربية، ومنها تم التوصل إلى أن إسرائيل يمكنها تكرار نموذج التطور لتلك الدول وبكفاءة عالية وأنها تستطيع سد الفجوة الحالية التي تفصلها عن تلك الدول بشرط أن يتوفر لها هيكل سكاني متميز لبناء رأس المال البشري من خلال التعليم وكذا باستثمار الهجرة من الخارج للحصول على النوعيات المتميزة من الأفراد. وهذا ما يفسر لنا التوجه الذي يعبر عنه كثير من الساسة الإسرائيليين حين يشيرون بضرورة التخلص من السكان العرب في إسرائيل وتحبذون فرض الضغوط عليهم لمغادرة إسرائيل إلى الضفة الغربية ومنها إلى الأردن في يوم من الأيام، وكذا إجبار أهل غزة على النزوح إلى سيناء المصرية.

أما السيناريو الثاني،

فيقوم على فكرة أن إسرائيل هي أرض الميعاد ليهود العالم، ومن ثم فعليها أن تكون مستعدة لاستقبال اليهود من كل مكان، وتقدر الخطة أنه بحلول العام 2020 سوف تصبح إسرائيل موطناً لنصف يهود العالم تمثل الأجيال الشابة حوالي الثلثين منهم. وفي هذه الظروف المتوقعة مستقبلاً ستتحمل إسرائيل مسئولية متزايدة لتعليم هؤلاء الشباب مما يساعد على تقوية مركزها بين يهود الشتات Diaspora وهم اليهود المنتشرين خارج أرض الميعاد كما تزعم الرواية الإسرائيلية. ومن أجل استيعاب هذه الأعداد المتزايدة من اليهود سيصبح توسيع رقعة الأرض في إسرائيل أمراً محتماً، ويكون واجب إسرائيل تحقيق الاندماج بين حدودها الحالية وفكرة " الأرض المقدسة" وذلك باستعادة جميع المواقع والمساحات التي تحتل مكاناً في تاريخ وثقافة اليهود. مرة أخرى ندرك الهدف من العدوان الإسرائيلي على الضفة الغربية وغزة وتشجيع الدولة العبرية لإقامة المستوطنات في أراضيهما، كما يفسر الهجوم الشديد الذي تعرض له شارون في 2004 ورفض المستوطنون اليهود ترك مستوطناتهم حين أعلن عن مشروع الانسحاب الأحادي من غزة.

ويبنى السيناريو الثالث،

صورة لإسرائيل 2020 على افتراض أنه في غضون فترة الخطة ستكون اتفاقات السلام قد وقعت بين إسرائيل وبين جيرانها العربية [أي سوريا ولبنان والفلسطينيين] وستنمو العلاقات الاقتصادية بينهم. وفي هذا الافتراض لن تكون إسرائيل مجرد جزيرة محاطة بدول معادية، بل ستفتح الحدود بينها وبين جيرانها ومن ثم سيكون مهماً إعادة تعريف معنى " الحدود الوطنية" ! إن إسرائيل وفق هذا السيناريو وبما تملكه من قدرات اقتصادية وتفوق تقني ستكون مركز النشاط الاقتصادي والخدمات المالية في المنطقة. ويشير هذا السيناريو إلى احتمالات الصراعات الداخلية نتيجة عدم عدالة توزيع عوائد النمو الاقتصادي بين سكان إسرائيل الذي ينتمون إلى شرائح اجتماعية مختلفة، كما يتوقع أن الترابط والتماسك الوطني الذي تتمتع به إسرائيل في أوقات الحروب سوف يضعف في حالة السلام، الأمر الذي سوف يدفع الدولة للاهتمام بالمناطق الحدودية وتنميتها وتعميرها لتكون وسيلة لتخفيف تلك الضغوط والصراعات الداخلية.

مرة أخرى نرى الفكر الإسرائيلي يتجه لعلاج مشكلاتها على حساب جيرانها العرب وأنها لا تزدهر إلا بالحرب ضدهم.

ماذا يقول شيمون بيريز . . . ومايكل وارشاوسكي ؟

يرى بيريز أن مستقبل إسرائيل مرهون بتقدمها العلمي والتقني، وحين سئل عن سر اهتمامه بالنانو تكنولوجي، أجاب إنها مجال جديد ومهم يشمل كل مناحي الحياة من الأمور العسكرية إلى المدنية. ويستطرد أننا بفهم طبيعة النانو تكنولوجي واستخداماتها سوف نفهم ليس فقط كيف تبنى الأشياء، بل أيضاً كيف تنمو. ويشير أن النانو تكنولوجي ممكن أن تكون مدمرة إذا استخدمت في إنتاج القنابل الذرية حيث يترتب على تفكيك أي هيكل انطلاق قوى هائلة. ويؤكد حقيقة غائبة عن كثير من الحكام العرب أن القوة لا تتوقف على الحجم، فإن القنبلة الذرية لها ما لا يزيد عن ست أو سبع كيلوجرامات من البلوتونيوم، ولكنها تستطيع تدمير مدينة كاملة، بينما لا نستطيع بناء مدينة بهذه الكيلوجرامات المحدودة من أي مادة. ولعل بيريز بقوله هذا يفسر لنا قوة الصمود الفلسطيني في غزة ! ويستطرد بيريز إلى قول خطير يدل على اتجاهات إسرائيل المرعبة في استخدام النانو تكنولوجي لتطوير وسائل حربية متناهية الصغر، ولكنها أكثر تدميراً، فهو يقول إنه من غير المنطقي أن تستخدم طائرة حربية من طراز F-16

قيمتها 40-50 مليون دولار لتطارد إرهابياً واحداً، ولكن باستخدام تقنية النانو يمكنك تصغير الأشياء لتكون أكثر فاعلية وأقل تكلفة!

أما مايكل وارشاوسكي فهو كاتب وصحفي إسرائيلي من أصل بولندي ومن المعارضين للصهيونية وسبق اعتقاله بتهمة التعاون مع السياسيين العرب، وقد أقام تحالفاً مع العرب في إسرائيل من المسلمين والمسيحيين وأنشأ ما يسمى "وجهة النظر الدولية" ولها موقع على شبكة الإنترنت. كتب يعلق على حرب إسرائيل ضد لبنان في صيف 2006 "في هذه الحروب لا تكون لحياة البشر من المدنيين أي قيمة، بل هي تصبح أهدافاً مرغوبة يسهل اصطيادها بزعم أنهم إرهابيون". ويقول وارشاوسكي أننا شهدنا في السنوات الأخيرة تطور الإنسان الإرهابي إلى الدولة الإرهابية ثم أخيراً إلى الشعوب الإرهابية. وهو يصف ما كان الإسرائيليون يفعلونه في جنوب لبنان حين يرسلون رسائل على الهواتف المحمولة للبنانيين تحذرهم من أن قراهم سوف تضرب ويطلبون منهم مغادرتها، وهو نفس ما تفعله آلة الحرب النفسية الآن في غزة، ولكن وارشاوسكي يوضح أن ذلك الأسلوب لم يفد الإسرائيليين كثيراً فبعد حرب استمرت ثلاثة وثلاثين يوماً لم يمكنهم احتلال جزء من جنوب لبنان كما كانوا يأملون واضطروا لقبول وقف إطلاق النار والانسحاب من مواقعهم على الحدود، وكذلك سيكون الأمر في غزة بإذن الله.

وفي خصوص الحرب الدائرة ضد غزة، يقول وارشاوسكي أنه في يوم من الأيام سيكون على أولمرت وباراك وتسيبي ليفني وقائد الجيش جابي أشكنازي أن يدافعوا عن أنفسهم باعتبارهم مجرمي حرب. ويصدر الرجل حكماً قاسياً على كل من يساندون إسرائيل في حربها الوحشية ضد أهالي غزة ويرى أن أوروبا سعيدة بما تفعله إسرائيل باعتبارها تحارب بدلاً عنهم ضد الخطر الإسلامي كما يصورونه، وأنه في الوقت الذي تصمت فيه أوروبا والدول العربية عما يجري في غزة، فإنها لا ترى بأساً من إرسال بعض المساعدات للأهالي الذين تسحقهم آلة الحرب الإسرائيلية نيابة عن الجميع. وبرغم التناقض الواضح بين الرؤية المستقبلية الوردية كما يصورها مشروع إسرائيل 2020 وأقوال وتصريحات زعمائها والمروجين لفكرة إسرائيل الكبرى، وبين الصورة المظلمة التي يطرحها وارشاوسكي وأمثاله من المناهضين للصهيونية، فإن الحقيقة الوحيدة أن مستقبل إسرائيل الزاهي يصنعه الموقف العربي الواهي! ونكمل بسؤال آخر ضروري، أين إستراتيجية مصر 2020؟

2009

العدوان الصهيوني على غزة يتجدد !!!!

https://youtu.be/tM9pi70u3uo?si=FS1ZZaqs7jstk3Eh

https://youtu.be/lLLTk6ncBRE?si=-w7z9TfDr0NzLB05

https://youtu.be/CnC2BgMK3aI?si=etfCybHDLz4MZX0g

https://youtu.be/vkdlHdQGOCc?si=mLy4PKyi6xGu_n5C

https://youtu.be/-fd01ZHPUzs?si=F_JJ3tqeOITzG9LY

إسرائيل وفلسطين[72]

أحداث 2022

الشرطة الإسرائيلية تعتدي على فلسطينيين خلال جنازة الصحفية شيرين أبو عاقلة في القدس الشرقية المحتلة في 13 مايو 2022.

نموذج جديد للقيادة الحقوقية العالمية

تيرانا حسن

المديرة التنفيذية

[72] التقرير العالمي 2023: إسرائيل وفلسطين | Human Rights Watch (hrw.org)

تزايد قمع السلطات الإسرائيلية الشديد للفلسطينيين في ظل الحكومة الائتلافية برئاسة نفتالي بينيت ويائير لابيد والتي تشكلت من طيف واسع من الأحزاب السياسية. ترقى ممارسات السلطات الإسرائيلية، المتخذة ضمن سياسة الحفاظ على هيمنة الإسرائيليين اليهود على الفلسطينيين، إلى الجريمتين ضد الإنسانية المتمثلتين في الفصل العنصري والاضطهاد.

على مدار ثلاثة أيام من الأعمال القتالية في أغسطس/آب، شنت القوات الإسرائيلية عشرات الغارات الجوية وألقت أسلحة متفجرة ذات آثار واسعة النطاق في قطاع غزة المكتظ بالسكان، في حين أطلقت "حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين" المسلحة مئات الصواريخ عشوائيا باتجاه التجمعات السكانية الإسرائيلية. وفقا لـ"مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية" (أوتشا)، قُتل 49 فلسطينيا، بينهم 17 طفلا. كما أصيب خلال التصعيد 360 فلسطينيا و70 إسرائيليا.

تثبت الأعمال القتالية في أغسطس/آب وسط قيود إسرائيلية شاملة، مستمرة منذ 15 عاما، على حركة الأشخاص والبضائع في غزة. حرمت سياسة الإغلاق الإسرائيلية، والتي تفاقمت جراء القيود المصرية على حدودها مع غزة، أكثر من مليوني فلسطيني في غزة من حقهم في حرية التنقل وفرص تحسين حياتهم، مع استثناءات نادرة، وقيدت بشدة تلقيهم الكهرباء والرعاية الصحية والمياه، ودمرت الاقتصاد. بحسب "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى" ("الأونروا")، يعتمد حوالي 80% من سكان غزة البالغ عددهم 2.1 مليون نسمة على المساعدات الإنسانية[73].

في الضفة الغربية، كثفت القوات الإسرائيلية عملياتها عقب هجمات عدة نفذها فلسطينيون داخل إسرائيل في مارس/آذار، فقتلت 147 فلسطينيا حتى 24 أكتوبر 2022، بحسب أوتشا، وهي أعلى

[73] إسرائيل تعيد ذات النهج في عدوانها الجديد على غزة أكتوبر 2023 ! ! !

حصيلة سنوية منذ أن بدأت الأمم المتحدة منهجيا بتسجيل أعداد القتلى في 2005. في مايو، قُتلت شيرين أبو عقلة، الصحفية الشهيرة في قناة "الجزيرة"، رميا بالرصاص خلال مداهمة إسرائيلية في شمال الضفة الغربية. تشير عدة تحقيقات مستقلة إلى أن القوات الإسرائيلية قتلتها.

حتى 31 ديسمبر، اعتقلت أيضا السلطات الإسرائيلية إداريا 866 فلسطينيا، بحسب أرقام مصلحة السجون الإسرائيلية، بدون تهمة أو محاكمة وبناء على أدلة سرية. هذا الرقم هو الأعلى خلال عقدين تقريبا، بحسب المنظمة الحقوقية الإسرائيلية "بتسيلم."

كما تابعت السلطات الإسرائيلية تسهيل نقل المواطنين الإسرائيليين إلى المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، وهي جريمة حرب. وفقا لمنظمة" السلام الآن "الإسرائيلية، دفعت حكومة بينيت و لابيد خطط لبناء 7,292 وحدة سكنية في المستوطنات على مدار السنة بين توليها الحكم وأواخر يونيو 2022، بزيادة قدرها 26% مقارنة بالمتوسط السنوي للفترة التي كان فيها بنيامين نتنياهو رئيسا للوزراء بين 2012 و2020.

بحسب أوتشا، هدمت السلطات الإسرائيلية أيضا 851 منزلا ومبان فلسطينية أخرى في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، خلال الـ 11 شهرا الأولى من 2022، فهجرت 966 شخصا. هُدمت معظم المباني بسبب الافتقار إلى رخص البناء، التي تجعل السلطات من شبه المستحيل على الفلسطينيين في هذه المناطق الحصول عليها.

في مايو، أذنت محكمة العدل العليا الإسرائيلية بهدم منازل أكثر من 1,000 فلسطيني في مسافر يطا، جنوب الضفة الغربية، لوقوعها في منطقة إطلاق نار للجيش الإسرائيلي. قالت المحكمة إن سلطة الجيش في إعلان مناطق عسكرية مغلقة لها الأولوية على القانون الدولي.

في أغسطس ، داهمت السلطات الإسرائيلية مكاتب ستة منظمات مجتمع مدني فلسطينية بارزة، وأصدرت أوامر إغلاق لحقها في أعقاب قرارها في العام 2021 لحظر ستة من هذه المجموعات بتصنيفها منظمات "إرهابية" بموجب القانون الإسرائيلي، و"جمعيات غير قانونية" بموجب القانون العسكري، الذي يُطبَّق في الضفة الغربية المحتلة.

واجه المجتمع المدني الفلسطيني أيضا قيودا من السلطة الفلسطينية التابعة لـ "فتح" في الأجزاء التي تديرها السلطة في الضفة الغربية، ومن سلطات حماس في غزة. تلقت "الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان"، وهي المرصد الرسمي الفلسطيني، 120 شكوى بشأن اعتقالات تعسفية ضد السلطة الفلسطينية و87 ضد حماس؛ و106 شكاوى تعذيب وسوء معاملة ضد السلطة الفلسطينية و113 ضد حماس؛ و28 شكوى ضد السلطة الفلسطينية بشأن الاحتجاز بدون محاكمة أو تهمة بناء على أوامر من المحافظ بين يناير وسبتمبر 2022.

فاز حزب بنيامين نتنياهو "الليكود" وحلفاؤه بأغلبية مقاعد "الكنيست" في انتخابات 1 نوفمبر ، وهي الانتخابات الإسرائيلية الخامسة منذ العام 2019 . شكل نتنياهو حكومة تضم إيتمار بن غفير، الذي أدانته محكمة إسرائيلية بتهمة التحريض على العنصرية ودعم منظمة إرهابية، وأدى اليمين كرئيس للوزراء في 29 ديسمبر .

قطاع غزة

في 5 أغسطس ، قصفت السلطات الإسرائيلية منزل قيادي في حركة الجهاد الإسلامي في غزة من دون استفزاز واضح من طرف الحركة، ما أدى إلى اندلاع أعمال قتالية استمرت ثلاثة أيام. أطلقت الحركة عشوائيا أكثر من 1,100 صاروخ باتجاه إسرائيل، بعضها أخفق وسقط داخل غزة. وفقا لـ "مركز مئير عميت للمعلومات الاستخبارية والإرهاب" في إسرائيل، قصفت السلطات الإسرائيلية قطاع غزة

المكتظ بالسكان بأسلحة مفجرة ذات آثار واسعة النطاق، ونفذت 170 غارة. بالإضافة إلى القتلى والجرحى، ألحق التصعيد أضرارا بألفَي وحدة سكنية فلسطينية، بحسب أوتشا.

بين 2 و8 أغسطس ، أغلقت السلطات الإسرائيلية المعابر إلى غزة، ومنعت سكان القطاع الذين يحتاجون إلى رعاية طبية عاجلة من تلقي العلاج خارجه. حالت هذه الخطوة دون دخول الوقود اللازم لتشغيل محطة توليد الكهرباء الوحيدة في غزة، ما أدى إلى إغلاقها . ترقى مثل هذه الإجراءات التي تستهدف عموم السكان المدنيين في القطاع إلى حد العقاب الجماعي غير القانوني.

الإغلاق الإسرائيلي

للعام الـ 15 على التوالي، منعت السلطات الإسرائيلية معظم سكان غزة من السفر عبر إيرز، المعبر الوحيد الواصل بين غزة وإسرائيل، والذي يمنح الفلسطينيين القدرة على السفر إلى الضفة الغربية والخارج. كثيرا ما تُعلل السلطات الإسرائيلية الإغلاق بأسباب أمنية، وهو يأتي بعد أخذ حماس السيطرة على غزة من السلطة الفلسطينية بقيادة فتح في يونيو 2007 . إلا أن سياسة الإغلاق لا ترتكز على تقييم فردي للتهديد الأمني؛ يسري منع السفر العام على الجميع باستثناء الأشخاص الذين تعتبر السلطات الإسرائيلية أن لديهم "ظروفا إنسانية استثنائية"، ومعظمهم ممن تحتاج إلى علاج طبي ضروري ومرافقوهم، فضلا عن رجال الأعمال البارزين.

بحسب أوتشا، خلال النصف الأول من العام 2022، لم يتمكن أكثر من ثلث الساعين إلى السفر لتلقي رعاية طبية عاجلة خارج غزة من نيل الموافقة في الوقت المناسب. بحسب "منظمة الصحة العالمية"، توفي 839 فلسطينيا في غزة بين عامي 2008 و2021 بينما كانوا ينتظرون ردا على طلباتهم للحصول على تصاريح.

وفقا لمنظمة "جيشاه-مسلك" الحقوقية الإسرائيلية، بلغ المعدل اليومي للمغادرين عبر معبر إيرز خلال الأشهر الـ 11 الأولى من العام 2022 حوالي 1,120 فلسطينيا في غزة، في زيادة عن السنوات الأخيرة. يرجع ذلك إلى حد كبير إلى التصاريح الصادرة للفلسطينيين في غزة للعمل في البناء والزراعة، لكنه لا يزال أقل من 5% من المعدل اليومي قبل بداية الانتفاضة الثانية أو الانتفاضة الفلسطينية في سبتمبر 2000 والذي تجاوز 24 ألفا.

بلغ في هذه الفترة متوسط صادرات غزة، والتي كانت متجهة في الغالب إلى الضفة الغربية وإسرائيل، حمولة 617 شاحنة شهريا، أقل من المعدل الشهري البالغ حمولة 1,064 شاحنة قبل تشديد الإغلاق في يونيو 2007، وفقا لـ جيشاه-مسلك. تواصل السلطات فرض قيود شديدة على دخول مواد البناء وغيرها من المواد التي تعتبرها "ذات استخدام مزدوج" والتي يمكن استخدامها أيضا لأغراض عسكرية. تتضمن مثل هذه القائمة معدات للأشعة السينية والاتصالات، وقطع الغيار والبطاريات للأجهزة المساعِدة التي يستخدمها الأشخاص ذوو الإعاقة، ومواد مدنية حيوية أخرى.

يقيّد الإغلاق الحصول على الخدمات الأساسية. خلال 2022، افتقرت العائلات في غزة إلى الكهرباء المنتجة في مصدر مركزي لمدة قاربت 12 ساعة كمعدل في اليوم، بحسب أوتشا. الانقطاع الطويل والمزمن للتيار الكهربائي يثقل جوانب عدة من الحياة اليومية، من التدفئة والتبريد ومعالجة مياه الصرف الصحي إلى الرعاية الصحية والأعمال التجارية، ويؤثر على نحو خاص على الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعتمدون على الضوء للتواصل باستخدام لغة الإشارة أو المعدات التي تعمل بالكهرباء، مثل المصاعد أو الكراسي المتحركة الكهربائية، للتنقل. أكثر من 97% من المياه الجوفية في غزة، وهي المصدر الطبيعي الوحيد للمياه في القطاع، "غير صالحة للاستهلاك البشري"، بحسب أوتشا.

كما تقيد مصر حركة الأشخاص والبضائع عبر معبر رفح مع غزة، وأحيانا تغلق المعبر بالكامل. في الأشهر الـ 11 الأولى من 2022، عَبَر 23,060 فلسطينيا كمعدل شهري في كلا الاتجاهين، أي أقل من المتوسط الشهري البالغ أكثر من 40 ألفا قبل الانقلاب العسكري العام 2013 في مصر، وفقا لـ جيشاه- مسلك.

حسب تقرير صادر عن منظمة "إنقاذ الطفولة" في يونيو ، أفاد أربعة من أصل كل خمسة أطفال قابلوهم في غزة أنهم يعيشون حالة من الاكتئاب، والحزن، والخوف حصيلة 15 عاما من الإغلاق.

منعت سلطات حماس بعض النساء من السفر وفقا للوائح صادرة في فبراير/شباط 2021، وهي تسمح لأولياء الأمر الذكور بالتقدم إلى المحاكم لمنع النساء غير المتزوجات من مغادرة غزة عندما يتسبب هذا السفر في "ضرر محض"، وهو مصطلح مبهم يسمح للرجال بتقييد سفر النساء كلما أرادوا.

حماس والجماعات الفلسطينية المسلحة

في يونيو ، نشرت سلطات حماس فيديو يظهر هشام السيد، وهو مواطن بدوي فلسطيني يحمل الجنسية الإسرائيلية محتجز بمعزل عن العالم الخارجي لأكثر من سبع سنوات بعد دخوله غزة. لم تقدم أي معلومات عن مواطن إسرائيلي آخر تحتجزه على ما يبدو منذ 2014، وهو أفيرا منغستو. احتجاز هذين الرجلين، وهما مدنيان لديهما إعاقات نفسية-اجتماعية، من قبل سلطات حماس هو عمل غير قانوني.

في سبتمبر، أعدمت سلطات حماس خمسة فلسطينيين، بينهم رجلان متهمان بـ "التعامل" مع إسرائيل، بعد محاكمات شابتها انتهاكات للإجراءات القانونية الواجبة. كانت هذه أول إعدامات تُنفَّذ منذ خمس سنوات. نفذت سلطات حماس 33 إعداما بالإجمال منذ سيطرتها على غزة في يونيو 2007. حتى 19 أكتوبر ، حكمت المحاكم في غزة بالإعدام على 24 شخصا هذا العام، و188 شخصا منذ 2007، وفقا لـ "المركز الفلسطيني لحقوق الانسان" في غزة.

الضفة الغربية

في أكتوبر ، طبقت السلطات الإسرائيلية إرشادات جديدة تقيد بشدة قدرة الرعايا الأجانب على دخول الضفة الغربية لزيارة الأسرة، أو العمل، أو الدراسة، أو التدريس.

استخدام القوة والاعتقالات من قبل إسرائيل

زادت قوات الأمن الإسرائيلية حجم وعدد المداهمات العسكرية على التجمعات السكانية الفلسطينية في الضفة الغربية في أبريل ، في أعقاب هجمات عدة شنها فلسطينيون داخل إسرائيل في مارس. في أبريل ، أعلن رئيس الوزراء آنذاك بينيت أنه لن تكون هناك "قيود" على أفعال القوات الإسرائيلية. حتى 21 ديسمبر ، بحسب أوتشا، قتلت القوات الإسرائيلية 147 فلسطينيا في الضفة الغربية، بينهم 34 طفلا على الأقل. بين القتلى فلسطينيون يُزعم أنهم هاجموا إسرائيليين؛ وصحفيون؛ وعمال كانوا يعبرون من فتحات في الجدار الفاصل (كان الجيش الإسرائيلي في السنوات الأخيرة موافق ضمنيا على مرور فلسطينيين من خلال الجدار)؛ ومارة، منهم غادة سباتين (44 عاما) الأم العزلاء لستة أولاد والتي قُتلت بالرصاص عند نقطة تفتيش.

قتل المستوطنون الإسرائيليون سنة فلسطينيين وجرحوا 281، وألحقوا أضرارا بالممتلكات في 594 حادثة حتى 21 ديسمبر ، بحسب أوتشا.

نادرا ما حاسبت السلطات الإسرائيلية قوات الأمن التي استخدمت القوة المفرطة أو المستوطنين الذين هاجموا الفلسطينيين. أدى أقل من 1% من الشكاوى التي قدمها فلسطينيون في الضفة الغربية بين 2017 و2021 بشأن انتهاكات القوات الإسرائيلية إلى لوائح اتهام، بحسب منظمة "يش دين" الحقوقية الإسرائيلية. حتى لدى مقتل شيرين أبو عقلة، الذي شكل حدثا بارزا، والاعتداء العنيف الموثق

بوضوح على موكب تشييعها، أقرت السلطات الإسرائيلية بأرجحية مقتلها على يد جندي إسرائيلي، لكنها قالت إنه عرضي، وإنه لن يكون هناك تحقيق جنائي في القضية.

حتى 26 نوفمبر ، قتل فلسطينيون ستة مستوطنين إسرائيليين وأصابوا 130 في الضفة الغربية، بحسب أوتشا.

في حين أن السلطات الإسرائيلية تطبق القانون المدني الإسرائيلي على المستوطنين، فهي تحكم فلسطينيي الضفة الغربية، باستثناء سكان القدس، بموجب قانون عسكري قاسٍ. وبذلك، فهي تحرمهم من الإجراءات القانونية الأساسية وتحاكمهم في محاكم عسكرية بمعدل إدانة يقارب 100 .%أفادت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية في أغسطس أن المحاكم الإسرائيلية لم تمنح ولو التماسا واحدا لإلغاء أي أمر اعتقال إداري في العام 2022 وأن "جمعية حقوق المواطن في إسرائيل" ليست على علم بأي قضية حدث فيها العكس.

حتى 31 ديسمبر ، احتجزت إسرائيل 4,658فلسطينيا بتهم "أمنية"، بحسب أرقام "مصلحة السجون الإسرائيلية". بحسب منظمة "الضمير" الفلسطينية لحقوق الأسرى، احتجزت السلطات الإسرائيلية حتى 12 ديسمبر 150 طفلا فلسطينيا . العديد من الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة تحتجزهم السلطات الإسرائيلية داخل إسرائيل، ما يعقّد الزيارات العائلية وينتهك الحظر الذي يفرضه القانون الإنساني الدولي على نقلهم خارج الأرض المحتلة.

في مارس ، أوقفت السلطات الإسرائيلية الناشط الحقوقي الفرنسي–الفلسطيني صلاح حموري، ووضعته رهن الاعتقال الإداري .في ديسمبر/كانون الأول، رحلت السلطات الإسرائيلية حموري، طاردةً إياه من مسقط رأسه القدس على أساس "خرق الولاء" لإسرائيل، في خرق للقانون الإنساني الدولي، الذي يمنع طرد الأشخاص المنتمين بالحماية من الأراضي المحتلة.

في أغسطس، أنهى خليل عواودة إضرابا عن الطعام استمر ستة أشهر تقريبا ضد اعتقاله الإداري الممدد لشهور، بعد أن وافقت السلطات الإسرائيلية على إطلاق سراحه في أكتوبر؛ لكنها لم تُطلق سراحه في أكتوبر وكان ما يزال محتجزا حتى 10 نوفمبر.

في أغسطس، حكمت السلطات الإسرائيلية على عامل الإغاثة في غزة محمد الحلبي بالسجن 12 عاما، بعد احتجازه لست سنوات قبل محاكمته وأثناءها، بزعم تحويل ملايين الدولارات إلى جماعات فلسطينية مسلحة. شابت محاكمته انتهاكات جسيمة للإجراءات القانونية الواجبة، بما في ذلك إبقاء الكثير من الأدلة المفترضة ضده سريةً. ووجدت المراجعات التي أجرتها الحكومات المانحة والشركات المستقلة التي عينتها الجهة التي يعمل لديها حلبي، "وورلد فيجن"، عدم وجود أي تجاوز.

المستوطنات وهدم المنازل

توفر السلطات الإسرائيلية الأمن، والبنية التحتية، والخدمات لنحو 700 ألف مستوطن في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية.

دفعت صعوبة الحصول على تصاريح البناء الإسرائيلية في القدس الشرقية والـ 60% من الضفة الغربية الخاضعة لسيطرة إسرائيل الحصرية (المنطقة ج) الفلسطينيين إلى تشييد مبانٍ معرضة باستمرار لخطر الهدم أو المصادرة لكونها غير مرخصة، بما يشمل عشرات المدارس. تواجه مجتمعات فلسطينية بأكملها، في مناطق مثل تلال جنوب الخليل، بشدة خطر التهجير. تحظر القانون الدولي على سلطة الاحتلال تدمير الممتلكات "إلا في الحالات التي تستلزمها الضرورة العسكرية القهري."

في مارس/آذار، قضت" المحكمة العليا" الإسرائيلية بأنه يمكن لأربع عائلات في حي الشيخ جراح بالقدس الشرقية البقاء مؤقتا في منازلها، بينما تعاين وزارة العدل ملكية الأرض. سعت منظمات المستوطنين الإسرائيليين إلى الاستيلاء على منازل فلسطينيين في الشيخ جراح وسلوان، وهو حي آخر في

القدس الشرقية، وطرد هؤلاء الفلسطينيين الموجودين في منازلهم منذ زمن بعيد. تم ذلك بموجب قانون غميزي، أيدته المحاكم الإسرائيلية، يسمح لهذه المجموعات بالمطالبة بأراضٍ تدعي أن اليهود كانوا يمتلكونها في القدس الشرقية قبل العام 1948. بموجب القانون الإسرائيلي، يُمنع الفلسطينيون، بمن فيهم سكان الشيخ جراح الذين يواجهون التهجير، من استعادة أي ممتلكات كانت لهم في الأراضي التي باتت تشكل إسرائيل والتي هربوا منها في 1948.

حرية التنقل

واصلت السلطات الإسرائيلية إلزام حاملي الهوية الفلسطينية، مع استثناءات نادرة، بالاستحصال على تصاريح صعبة المنال ومحدودة المدة من الجيش الإسرائيلي لدخول إسرائيل وأجزاء كبيرة من الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. تصف بتسيلم هذا الإجراء بأنه "نظام بيروقراطي تعسفي ويفتقر إلى الشفافية" حيث "كثير من الطلبات تُرفض دون أي توضيح ودون توفر إمكانية حقيقية للاعتراض على الرفض."

حتى يونيو 2020، كان لدى السلطات الإسرائيلية تقريبا 600 نقطة تفتيش وحواجز دائمة أخرى داخل الضفة الغربية، بالإضافة إلى ما يقارب 1,500 نقطة تفتيش "طيارة" أقيمت بين أبريل 2019 ومارس 2020، بحسب أوتشا. تعتاد القوات الإسرائيلية إرجاع الفلسطينيين أو إذلالهم وتأخيرهم عند نقاط التفتيش دون تفسير، بينما تسمح إلى حد بعيد بتنقل المستوطنين الإسرائيليين دون قيود.

واصلت إسرائيل بناء جدار الفصل. بدأت السلطات في بناء الجدار منذ أكثر من عقدين، لأسباب أمنية ظاهريا، لكن يقع 85% منه داخل الضفة الغربية وليس على طول الخط الأخضر الذي يفصل إسرائيل عن الأراضي الفلسطينية. بذلك، يفصل الجدار آلاف الفلسطينيين عن أراضيهم الزراعية؛ ويعزل 11 ألف فلسطيني يعيشون على الجانب الغربي من الجدار، ولكنهم ممنوعون من السفر إلى إسرائيل،

وتخضع عبورهم الجدار للوصول إلى ممتلكاتهم وخدمات أخرى لقيود شديدة؛ وحين يكتمل، سيقتطع 9% من الضفة الغربية .

السلطة الفلسطينية

بعد أكثر من عام من قيام قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية بضرب الناشط البارز والناقد نزار بنات حتى الموت في يونيو 2021 أثناء احتجازه واعتقال عشرات المطالبين بالعدالة على وفاته، لم تحاسَب أحد .وجه المدعون اتهامات إلى 14 عنصر أمن، لكن يقول المنتقدون إن السلطات تتحرك ببطء شديد والخياز.

ميز قانون السلطة الفلسطينية بشأن الأحوال الشخصية ضد النساء في مسائل منها الزواج، والطلاق، وحضانة الأطفال، والميراث. لا يوجد في فلسطين قانون شامل للعنف الأسري. تدرس السلطة الفلسطينية منذ فترة طويلة مسودة قانون حماية الأسرة، لكن أثارت منظمات حقوق المرأة مخاوف من أن القانون لا يكفي لمنع الانتهاكات وحماية الضحايا.

في الصيف، أُلغيت فعاليات اجتماعية وثقافية عديدة في الضفة الغربية بعد تهديدات ضد المنظمين .دعت منظمة "الحق" الفلسطينية الحقوقية السلطة الفلسطينية إلى حماية هذه المساحات بشكل أفضل والتحقيق في التهديدات ضد مثل هذه الأنشطة.

إسرائيل

في مارس ، أدت سلسلة هجمات نفذها فلسطينيون، منها إطلاق نار في الخضيرة وبني براك، وطعن ودهس بالسيارة في بئر السبع، إلى مقتل تسعة مدنيين وشرطيَّين إسرائيليين. في نوفمبر ، قتل تفجير مزدوج نفذه فلسطيني في القدس إسرائيليا في الـ 15 من عمره بالإضافة إلى مدني إسرائيلي آخر.

أعاد الكنيست في مارس العمل بأمر مؤقت يمنع، مع استثناءات قليلة، منح وضع قانوني طويل الأمد داخل إسرائيل لفلسطينيي الضفة الغربية وغزة الذين يتزوجون مواطنين إسرائيليين أو مقيمين في إسرائيل. مثل هذا القيد، الموجود منذ العام 2003، لا يسري على الأزواج من أي جنسية أخرى تقريبا.

في يوليو ، أيدت المحكمة الإسرائيلية العليا قانونا من العام 2008 يسمح للسلطات الإسرائيلية بإلغاء جنسية أي شخص على أساس "خرق الولاء."

واصلت السلطات الإسرائيلية منهجيا رفض طلبات اللجوء لنحو 28 ألف طالب لجوء أفارقة في البلاد، معظمهم إريتريون وسودانيون، في حين سمحت بدخول آلاف اللاجئين الأوكرانيين. على مر السنين، فرضت الحكومة قيودا على تنقل طالبي اللجوء، وتصاريح عملهم، وحصولهم على الرعاية الصحية والتعليم للضغط عليهم للمغادرة.

الأطراف الدولية الرئيسية

زار الرئيس الأمريكي بايدن إسرائيل وفلسطين في يوليو/. تقاعست الإدارة الأمريكية إلى حد كبير الحديث علنا عن الانتهاكات الحقوقية، بما في ذلك حظر إسرائيل لمنظمات بارزة في المجتمع المدني الفلسطيني. لكن أدانت الإدارة مقتل شيرين أبو عاقلة وفتحت تحقيقا فيه. في مارس ، أجاز الكونغرس الأمريكي تمويلا بقيمة مليار دولار لنظام الدفاع الجوي الإسرائيلي "القبة الحديدية"، مضيفا إلى المساعدة الأمنية السنوية البالغة 3.7 مليار دولار التي تقدمها الولايات المتحدة إلى إسرائيل.

قالت تسع دول من "الاتحاد الأوروبي" في يوليو إنها لم تتلق "معلومات جوهرية" تبرر تصنيف إسرائيل لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني على أنها "منظمات إرهابية" و"جمعيات غير قانونية"، وستواصل دعمها المالي لها.

واصل الاتحاد الأوروبي إدانة سياسة الاستيطان الإسرائيلية.ظل التركيز الأساسي للاتحاد الأوروبي على محاولة تجديد "عملية السلام"؛ رغم إقراره ببعض الانتهاكات الحقوقية، لم يفرض عواقب ذات أهمية لهذه الانتهاكات. في أكتوبر/تشرين الأول، انعقد " مجلس الشراكة" بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل للمرة الأولى منذ عقد، رغم تصاعد القمع الإسرائيلي .

تواصل التحقيق من قبل المدعي العام في "المحكمة الجنائية الدولية" بشأن فلسطين. في ديسمبر، أعلن المدعي العام أنه يسعى إلى السفر إلى فلسطين في 2023.

في سبتمبر ، وجدت مراجعة حقوقية تمت بطلب من "ميتا"، الشركة الأم لـ "فيسبوك" و"إنستغرام"، طالت إجراءات التدقيق في محتوى المنصتين المتعلقة بإسرائيل وفلسطين في مايو 2021، أن الشركة فرضت الرقابة على منشورات الفلسطينيين ومؤيديهم، بما فيها تلك المتعلقة بالانتهاكات الحقوقية.

في ديسمبر ، طلبت "الجمعية العامة للأمم المتحدة" رأيا استشاريا من "محكمة العدل الدولية" بشأن الوضع القانوني للاحتلال الإسرائيلي المطول والعواقب القانونية المترتبة على انتهاكاته ضد الفلسطينيين.

بعد تلك الاعتداءات الصهيونية ،هل حققت إسرائيل استراتيجيتها 2020

A-Reading-of-the-book-Israel-2020 (1).p

لقراءة الاستراتيجية اضغط علامة

https://youtu.be/S13L0l1bB84?si=eQXuHZ7LIhxtSXRY

كيف ستنتهي هذه المأساة ؟

للأسف أعود إلى ذكر الحقيقة

" إن مستقبل إسرائيل الزاهي . .

يصنعه الموقف العربي الواهي "

الفصل السابع عشر

خواتيـــــــــــــم

جرت العادة أن تكون خاتمة أي كتاب على هيئة خلاصة لما احتوى عليه الكتاب من موضوعات حيث تختار الكاتب أكثرها أهمية ليؤكد تلك الأهمية ويربط بينها وبين باقي ما جاء في الكتاب، مدللاً على تأثر كل ما قدمه في كتابه بذلك الموضوع الأهم.

ولكنني في كتابي هذا، أختمه بموضوع لم أتطرق له ، ومن هنا جاءت التسمية " غير تقليدية"، وهو موضوع " الثقافة" ! فقد اشتمل كتابي على عدد من المشكلات المصرية" القديمة" والتي ظن الكثيرون في المحروسة أنها قد انتهت، ولكن مع الأسف أن تلك المشكلات القديمة قد عادت في سنوات ، ما بعد مبارك ، وهي أكثر ضراوة وخطورة على مجمل الحياة في مصر .

ومن حسن الحظ أنني صادفت كتاباً مصرياً لكاتب مصري أصيل هو سلامة موسى يتناول هذا الموضوع وقد اتخذ له عنوان "كيف نربي أنفسنا" وهو من منشورات مؤسسة هنداوي فقررت أن أعرضه ليكون خاتمة.

https://youtu.be/urY5mYXDdBo?si=7qKXacS45ZD6wkDb

https://youtu.be/7mnLEliwlfE?si=f_v2brP3sBhsdjz8

خاتمة أولى

"خاتمة غير تقليدية"

كيف نربي أنفسنا

سلامة موسى

كثيرًا ما نسمع أو نقرأ أو نشاهد أناسًا يتحدثون عن أهمية الثقافة ودورها في إحياء الفرد، إلَّا أن قليل منا من يتذوق هذا المعنى عن حق، فالأمر أشبه بشيخ يعظ طفلًا، حيث يتلقى الطفل المواعظ، فتصل إلى مسامعه كلمات وألفاظ، في حين لا يُلقيها الشيخ عليه كذلك فقط، بل يستدعيها من بواطن الخبرة وجداناً ومعنًى، وهيهات المسافة ما بين اللفظ والمعنى، وبين الكلمة والوجدان، وتكمن مزية هذا الكتاب في أنه لا يسهب في الشرح النظري لأهمية الثقافة، بل تحاول أن يضع الإنسان أمام التجربة الثقافية؛ ليمارسها بشكل عملي، فيتذوقها ولا يتلقاها.

تاريخ إصدارات هذا الكتاب

- صدر هذا الكتاب عام 1946.
- صدرت هذه النسخة عن مؤسسة هنداوي عام 2011.

محتوى الكتاب (يمكن قراءة أي فصل من فصول الكتاب بمجرد الضغط على عنوان الفصل من الفصول المبينة فيما يلي:

- المقدمة
- المدرسة والجامعة
- المجتمع يربينـــــا
- لماذا نثقف أنفسنـــا

- زيادة الفراغ وزيادة المسئولية
- كيف نربي أنفسنـــــا
- عادات تعوق الثقافـــة
- البيئة العائلية والثقافة
- الرجعية المعارضة للثقافة
- تحصيل العيش والثقافـــة
- ماهية الثقافـــــــة
- قيمة الثقافة وغايتهـــا
- من هو الرجل المثقـــف
- ثقافة بشريـــــــة
- لا نقـــرأ، بل ندرس
- تخريج الرجل العربي العصري
- الكتب التي غيرت الأفكار والمجتمعات
- ينقصنـــــا 10 كتب
- المعاجم العربيـــــة
- الثقافة الصيانيـــــة
- لنكن موسوعيـــين
- الهواية في الثقافـــة
- الجريدة والمجلـــــة

- التربية للحيـــــــاة
- سيكولوجية الدرس
- كيف نقرأ الكتـــاب
- دراسة اللغة العربيـــة
- الأدب العربي القديـم
- الكتب العربية القديمة
- مصر والأدب العربي القديم
- الثقافة العربية الحديثـة
- مشكلة الثقافة في مصر
- الحضارة المصرية القديمة
- اللغة الأجنبيـــــــة
- الآداب العالميـــــــة
- دراسة العلـــــــوم
- دراسة السياســـــة
- دراسة التـــــاريخ
- دراسة الاقتصاديات
- دراسة الفلسفـــــة
- دراسة الديـــــن
- دراسة الفنـــــون

- ليكن لنا كفاح ثقـــــافي
- كتب رمزية وكتب بذرية
- بذور ثقافـــــتي
- التعمق للدراسـة
- مئة كتـــــــاب
- البرنامج للتثقيف الذاتي

عن المؤلف

سلامة موسى: مفكر مصري كبير، وأحد أهم المؤثِرين في الفكر العربي والمصري في القرن العشرين، ويَعُدّه الكثيرون أول مَن دعا للاشتراكية في الوطن العربي.

وُلد "سلامة موسى" عام 1887 بإحدى قرى الزقازيق، والتحق بالمدرسة الابتدائية القبطية، ثم انتقل بعدها إلى القاهرة ليلتحق بالمدرسة النوفيقية، ثم المدرسة الخديوية، وحصل على شهادة البكالوريا عام 1903.

أتاحت له فترة الإقامة في فرنسا (1906–1909) التعرُّف على رموز الفكر والفلسفة في أوروبا، فاطّلع على أعمال "ماركس" و"فولتير"، وتأثَّر تأثرًا كبيرًا بـ"نظرية التطور" (أو "النشوء والارتقاء") وبصاحبها "تشارلز داروين"، كما اطّلع خلال سفره على آخِر ما توصّلت إليه علوم المصريات، ثم انتقل إلى إنجلترا لدراسة القانون. انضمّ إلى جمعية العقليين والجمعية الفابية الاشتراكية، وفيها تعرّف على المفكر الكبير "جورج برنارد شو".

عاد إلى مصر عام 1910، وأصدر كتابه "مقدمة السوبرمان" الذي كان أول نافذة يتعرّف من خلالها المجتمعُ الثقافي المصري عليه، ثم كان كتاب "نشوء فكرة الله" الذي نقل فيه أفكار الكاتب الإنجليزي

"جرانت ألين" ونقدَه للفكر الديني. ا "سلامة موسى" أكثر من أربعين كتابًا، تُوفِّي "سلامة موسى" في القاهرة عام 1958

لقراءة وتحميل الكتاب اضغط الرابط التالي:

سلامة موسى – كيف نربي أنفسنا – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

https://youtu.be/VhVLmVRCJ74?si=z0Pv2zYm1dl1l-RU

خاتمة ثانية

هل من سبيل إلى خروج؟

ذلك هو السؤال الذي ورد ضمن الآية 11 من سورة غافر ،

وأعتقد أن مصري يشهد ما تحفل به مصر من مشكلات خانقة وأزمات لا تنتهي ،

عاشها الوطن منذ يوليو 1952 واستمرت طوال تلك السنوات ، ونعيشها في مصر 2023،

ونتوقع استمرارها حتي يقضي الله أمراً كان مفعولا !

والخطير في المشهد المصري الحالي ، أن ما يعانيه المصريون من متاعب ومصاعب

لا تستقر على ما بدأت به، ولكنها تتحور إلى أمور أخطر وأشد فتكاً ،

وتهدد بأن تقضي على الأخضر واليابس،

إلا لو صلُح المصريون (حكاما ومحكومين) واستعانوا بالله

وأخذوا أنفسهم بالعلم ، وعقدوا العزم أن يلتزموا بالقانون والدستور،

وأن يؤسسوا للديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وأحكام القضاء ،

كل ذلك في جهد جاد لإعادة بناء الوطن.

رجاء أخير أعيدوا قراءة مقالاتي عن غزة في الفصل 16

حتى تتبينوا ما تجري الآن من محاولة القضـــــاء عليها

بزعم القضاء على حماس والمقاومة !!!!!!!!!!!!

خاتمة قبل الأخيرة

روابط مهمة لمزيد من المعلومات والقراءات

1. البنك الدولـــــــــي
2. ثورة 25 يناير
3. ثورة 23 يوليو
4. الدين العالمـــــــي
5. الاقتصاد المصـــــري
6. الاقتصاد العالمـــــي
7. الحصيلة الضريبيـــــة
8. مسئوليات الاستثمارات
9. سياسة ملكية الدولة
10. مجلس الـــــــوزراء
11. التقرير العـــام 2020
12. صندوق مصر السيادي
13. تعويم الجنيـــــــــــه
14. العاصمة الإدارية الجديدة
15. الإنتاج الصناعي والزراعي

16. خارج موازنة الدولـــــــــــة

17. قرضها الرابع خلال ست سنـوات

18. 32شركة مملوكة للدولـــــــة

19. وبحسب أحد التقاريـــــــس

20. تقرير فريق صندوق النقد الدولي

21. حزب الوفد الجديـــــــــــد

22. المصالحة بين السعوديـة وإيران

23. برنامج الاستعداد الائتمانـــــي

24. الوضع الخارجي للاقتصاد المصري

25. الإنجازات الوطنيـــــــــــــة

26. ومذكرة السياسات الاقتصادية والمالية

27. تقرير خبراء صندوق النقـــــد الدولي

28. إبراهيم شحاتة – ويكيبيديا (wikipedia.org)

29. بعد استحواذ الرئيس قيس سعيّد على السلطة في يوليو 2021

30. هل ينذر ارتفاع الديون بالمزيد من التهميش الجيوسياسي لمصر وتونس؟

31. وهكذا فإن سياسة الاعتماد على القروض الخارجيـــــــــــة

32. الدور المهيمن للمؤسسة العسكرية في الاقتصـــــــــــــاد

33. حملة التحديث المتواضعة في مصر في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين

34. تقرير مرصد الاقتصاد المصري الصادر عن البنك الدولـــــــــــــــــــي

35. تسلسل أحداث حرب 1948 وقائمة المذابح التي نفذت خلال فترة حرب 1948

ومعركة القسطل

36. المبادئ التوجيهية بشأن حوكمة الشركات المملوكة للدولـــــــــــــــــــة

لقراءة ما تتضمنه تلك الروابط اضغط على عنوان أي رابط

https://youtu.be/u_LXAWJnWsQ?si=zOWlQgDzsxFG4Sva

خاتمة أخيرة

يوميات العدوان الصهيوني على أهلنا في غزة

راديو مباشر

الرئيسية الأخبار العاجلة أخبار شرق أوسط

تغطية مستمرة

مباشر

البث المباشر | سكاي نيوز عربية

نتابع في هذه التغطية

آخر التطورات:
تتابعون أيضا:

- رسالة جديدة من الجيش الإسرائيلي لسكان غزة.. وهذا ما جاء فيها
- حماس تعلن قصف تل أبيب.. والجيش الإسرائيلي يكثف هجماته
- 400 مسؤول أميركي غاضبون من دعم إسرائيل.. تفاصيل رسالة التذمر
- 17 شاحنة.. دفعة مساعدات ثانية تستعد لدخول قطاع غزة الأحد

ملف خاص بعدوان إسرائيل على غزة الصامدة

1. خطة إسرائيلية خطيرة في مدن مصرية مقابل مليارات الدولارات لمصر (صورة) – عاجل[74]

23 أكتوبر 2023

كشف معهد "ميسجاف" الإسرائيلي لبحوث الأمن القومي وللاستراتيجية الصهيونية عن أدق التفاصيل للخطة الإسرائيلية المرتقبة لتهجير كافة سكان قطاع غزة إلى شبه جزيرة سيناء في مصر.

[74] قناة روسيا اليوم/خطة إسرائيلية خطيرة في مدن مصرية مقابل مليارات الدولارات لمصر (صورة) – عاجل (nabd.cc)

ونشر المعهد الخطة عبر دراسة تحت عنوان" خطة التوطين والتأهيل النهائي في مصر لجميع سكان غزة".

الجوانب الاقتصادية

وشملت الدراسة التي أعدها المحلل الإستراتيجي أمير وينمان، عدة نقاط رئيسية تعتمد عليها إسرائيل لتهجير سكان غزة إلى مصر، وأهم هذه النقاط هي استغلال أزمة مصر الاقتصادية بتهجير هؤلاء الفلسطينيين إلى سيناء مقابل "امتيازات مادية ضخمة".

ووفق الخطة فإن هناك فرصة فريدة ونادرة لإخلاء قطاع غزة بالكامل بالتنسيق مع الحكومة المصرية، حيث أن هناك حاجة إلى خطة فورية وواقعية ومستدامة لإعادة التوطين وإعادة التأهيل الإنساني لجميع السكان العرب في قطاع غزة في سيناء، والتي تتوافق بشكل جيد مع المصالح الاقتصادية والجيوسياسية لإسرائيل ومصر والولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية.

وأشارت دراسة المعهد الإسرائيلي إلى أنه في عام 2017، أشارت التقارير إلى أن هناك حوالي 10 ملايين وحدة سكنية خالية في مصر، نصفها تقريبا قيد الإنشاء والنصف الآخر تحت الإنشاء، فعلى سبيل المثال، في أكبر مدينتين تابعتين للقاهرة، "السادس من أكتوبر" و"العاشر من رمضان"، هناك كمية هائلة من الشقق المبنية والفارغة المملوكة للحكومة والقطاع الخاص ومساحات البناء تكفي لإيواء حوالي 6 أشخاص في الوحدة السكنية الواحدة مما يعني أنها قد تكفي لمليون نسمة.

وأضافت الدراسة: "متوسط تكلفة شقة مكونة من 3 غرف بمساحة 95 متر مربع لأسرة غزية متوسطة مكونة من حوالي 5.14 فرد في إحدى المدينتين المذكورتين أعلاه حوالي 19 ألف دولار، مع الأخذ بعين الاعتبار الحجم المعروف حاليا لكامل الشقة، ويبلغ عدد السكان الذين يعيشون في قطاع

غزة حوالي 1.4 نسمة لحوالي 2.2 مليون نسمة، ويمكن التقدير أن إجمالي المبلغ المطلوب تحويله إلى مصر لتمويل المشروع سيكون في حدود 5 إلى 8 مليارات دولار".

وتعتمد الخطة الإسرائيلية على تقديم حوافز مالية فورية على هذا المستوى للاقتصاد المصري من شأنه أن يوفر فائدة هائلة وفورية للحكومة المصرية، وأن هذه المبالغ المالية، بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي ضئيلة للغاية حيث أن استثمار بضع مليارات من الدولارات (حتى لو كانت 20 أو 30 مليار دولار) لحل هذه القضية الصعبة هو حل مبتكر ورخيص ومستدام.

وأكدت الدراسة أنه لتحقيق هذه الخطة لا بد من توافر شروط كثيرة في نفس الوقت، فحاليا، يتم استيفاء هذه الشروط، وليس من الواضح متى ستنشأ مثل هذه الفرصة مرة أخرى، إن وجدت.

وقالت الدراسة إنه عقب تهجير سكان غزة إلى مصر، وتفريغ القطاع من كل سكانه، يمكن لإسرائيلي استغلال هذه الأرض، حيث أن تهجير السكان مقابل مبلغ مالي ضخم لمصر سيكون بمثابة نوع من الدفع لشراء قطاع غزة، ويمكن لإسرائيل في هذه الحالة إغراق القطاع، ومع مرور الوقت، يصبح هذا في الواقع استثمارًا مفيدًا جدًا لإسرائيل. والظروف الأرضية في غزة مماثلة في المستقبل، لمنطقة "جوش دان" حيث مساكن عالية الجودة للعديد من المواطنين الإسرائيليين، وفي الواقع ستوسع منطقة جوش دان إلى الحدود مع مصر، كما أنه سيعطي زخما هائلا للاستيطان في النقب.

وأشارت الدراسة إلى أن "الدائنين لمصر، مثل ألمانيا وفرنسا والمملكة العربية السعودية، لا يريدون أن يشهدوا الفشل التام للاقتصاد المصري، حيث يكون لديهم أيضًا حافز لإبقاء الاقتصاد المصري واقفا على قدميه حتى لو انتهى بالاستثمار الإسرائيلي في إعادة تأهيل جميع سكان غزة في الشقق الموجودة في مصر، فبالنسبة للدول الأوروبية، وبشكل رئيسي دول أوروبا الغربية، نقل جميع سكان غزة إلى مصر وإعادة تأهيلها مع الحد بشكل كبير من خطر الهجرة غير الشرعية إلى أراضيهم ميزة كبيرة، ومن

المتوقع أيضاً أن تستفيد المملكة العربية السعودية بشكل كبير من هذه الخطوة لأن إخلاء قطاع غزة يعني القضاء على حليف مهم لإيران ومساهمة كبيرة في الاستقرار بالمنطقة، وبالتالي السماح بتعزيز السلام مع إسرائيل دون التدخل المستمر للرأي العام المحلي بسبب جولات القتال المتكررة التي لا نهاية لها، والتي تشعل نار الكراهية ضد إسرائيل".

وأوضحت الدراسة أن "هناك دولا، مثل المملكة العربية السعودية، تحتاج إلى عمالة ماهرة في البناء مثل سكان غزة، فالمملكة العربية السعودية تعمل على بناء مشاريع ضخمة ومدينة نيوم المستقبلية، ويمكن أن يكون هذا تقاطعاً للمصالح على هذا المستوى أيضاً، كما أنه من المفترض أن عدداً لا بأس به من سكان غزة سيغتنمون فرصة العيش في دولة غنية ومتقدمة مثل السعودية بدلاً من الاستمرار في العيش في ظل الفقر تحت حكم حماس".

واختتمت الدراسة بأنه من الممكن التوصل إلى هذه الصفقة بين مصر وإسرائيل خلال أيام قليلة بعد بدء تدفق المهاجرين من غزة إلى مصر عبر معبر رفح، واليوم بالفعل، هناك مئات الآلاف من سكان غزة الذين يرغبون في مغادرة القطاع، وأنه يجب على الجيش الإسرائيلي أن ينتج الظروف المناسبة لهجرة سكان غزة إلى مصر، بالتعاون المصري من الجانب الآخر من الحدود، بالإضافة إلى ذلك، فإن إغلاق قضية غزة سيضمن إمدادات مستقرة ومتزايدة من الغاز الإسرائيلي إلى مصر وتسييله وأيضا تعزيز سيطرة الشركات المصرية على احتياطيات الغاز الموجودة قبالة سواحل غزة مع نقل غزة وإفراغها من سكانها لصالح إسرائيل.

ولفتت الدراسة إلى أن إجمالي عدد سكان غزة، حوالي 2 مليون نسمة، أي أقل من 2% من إجمالي سكان مصر، والذي يضم بالفعل اليوم حوالي 9 ملايين لاجئ من عدة جنسيات عربية أخرى.

المصدر: معهد "ميسجاف" الإسرائيلي

2. رئيس سابق للمخابرات المركزية الأمريكية: إسرائيل ستواجه حرب شوارع انتحارية في غزة – عاجل[75]

9 أكتوبر 2023

قال ديفيد بتريوس، وهو رئيس سابق لوكالة المخابرات المركزية، إن جيش إسرائيل سيصطدم في حال دخل غزة بصعوبات أكبر من التي واجهها الجيش الأمريكي في العراق وأفغانستان والصومال. وأضاف بتريوس، في حديث لصحيفة بولينيكو: "سيواجه الجيش الإسرائيلي هناك، الانتحاريين، والعبوات الناسفة، والكمائن، وأفخاخ الألغام. القتال بالنسبة له في شوارع المدينة سيكون أكثر صعوبة وتعقيدا". ويعتقد بتريوس أنه، حتى لو تم إجلاء سكان غزة، فسوف يظل هناك العديد من المدنيين في منطقة القتال، وقد تتحول بيئة القتال في المناطق الحضرية ضد حماس بسرعة إلى "مقديشو لكن بشكل أشد خطورة". الحديث هنا يدور عن معركة مقديشو في التسعينيات، والمعروفة أيضا بالعملية الأمريكية الخاصة Black Hawk Down وتعرف أيضا باسم حادثة سقوط طائرة بلاك هوك،

[75] لحظة بلحظة.. تطورات التصعيد في غزة | سكاي نيوز عربية (skynewsarabia.com)

والتي تكبد خلالها الجيش الأمريكي خسائر كبيرة، والتي أصبحت فيما بعد رواية يتم الاستشهاد بها .

المصدر: نفوستي

لحظة بلحظة . . تطورات التصعيد في غزة | سكاي نيوز عربية (skynewsarabia.com)

كتاب خطير

لم يُخلق أكبر سجن على وجه الأرض في حزيران عام 1967 لغاية الإبقاء على الاحتلال، بل كان "استجابة عمليّة لمُتطلّبات الأيديولوجيا الصهيونيّة الأساسيّة"، والتي تتمثّل في السيطرة على أكبر قدرٍ ممكن من أرض فلسطين التاريخيّة، ومحاولة خلق أغلبيّة يهوديّة مُطلقة، إن كان ذلك ممكناً، في

فلسطين؛ هذا ما يعتقدهُ المؤرخ الإسرائيلي إيلان بابيه، مؤلِف كتاب "أكبر سجن على وجه الأرض"، والذي تُرجم حديثاً إلى العربية عن دار هاشيت أنطوان – بيروت 2020.

كان التطهير العرقيّ لفلسطين عام 1948 نتيجة حتمية للأيديولوجيا الصهيونية، وكذلك كانت السياسة التي فُرِضتَ وشُكِّلت عام 1967 على الضفة الغربية وقطاع غزة حتى يومنا الحاضر. وكما يرى بابيه، فكان إنشاء "أكبر سجن على وجه الأرض"، مُخرجاً حتمياً ومنطقياً لأيديولوجيا وتاريخ الصهيونية.

مصطلح "الاحتلال".

يعرض الكتاب في فصليه الأول والثاني إضافة إلى المقدمة، واعتماداً على الوثائق الأصلية السرية ذات العلاقة، الخلفيات السياسية والاستراتيجية العسكرية والقانونية التي وُضعت قبل سنوات من حرب عام 1967. إذ يُبيّن الكاتب كيف أنّ الاحتلال الصهيونيّ لبقية فلسطين عام 1967 لم يَكُنْ دفاعاً عن النفس أو مُجرّد "احتلال" بالمعنى الذي يُشيرُ إلى إجراء أمنيّ ينبعُ حرباً أو صراعاً مُسلحاً لغاية السيطرة، بل كان استمرارية لسياسة التطهير العرقيّ في فلسطين ولا يُمكِنُ وصفهُ بالاحتلال دون مُساءلة المصطلح نفسه ومدى إمكانية تطبيقه على الحالة الاستعمارية في فلسطين.

يُناقش الكتاب إشكالية مصطلح "الاحتلال" في سياقين؛ الأول يتعلق في أن التقيُّد بهذا المصطلح تخلق إشكالاً خاطئاً في الفصل بين إسرائيل وبين المناطق المحتلة، حيث وبشكلٍ ضمنيّ يُضفي شرعية على الوجود الإسرائيلي في فلسطين التاريخية باستثناء المناطق المحتلة، كما ينتج ثنائية لا يمكن قبولها بين إسرائيل "الديمقراطية"، والمناطق المحتلة "غير الديمقراطية". أما الثاني، فيتعلّق بالآثار القانونية والسياسية التي عادة ما ترتبط بمصطلح "الاحتلال"، والذي يُشير عادة إلى إجراء أمنيّ ينبع حرباً أو صراعاً مُسلحاً لغاية السيطرة، ولهذا الإجراء ثمّة بداية ونهاية، ولوائح وقوانين دولية تنبع الطبيعة المؤقتة لأيّ احتلال. إلّا أنّ واقع الضفة الغربية تختلف في جانبين هامّين؛ الأول وهو ما يتمحور حوله الكتاب، أنّ

الطبيعة المؤقتة ليست جزءاً من قصة الاحتلال الصهيوني – لم تكُن ولن تكون، ذلك أن القوة المحتلة وكذلك داعميها، يقبلون بواقع الاحتلال لسنواتٍ سنأتي، وبحلول عام 1987 كان الاحتلال الصهيوني قد أصبح بالفعل أطول احتلال عسكري في التاريخ، ولا يبدو برأي بابيه أن هذا الرقم القياسي قد يتحطم في المستقبل القريب.

أما الجانب الآخر الذي يُميز الاحتلال الصهيوني عن حالاتٍ أخرى من الاحتلال العسكري، فيتجسد في شمولية ممارسة السيطرة المفروضة على المناطق المحتلة. ويمكن أن تظهر حالات السيطرة المُطلقة في بدايات أي احتلال عسكري، ولكن ما لم يكن هذا الاحتلال جزءاً من منظومة إبادة جماعية أو عرقية، فإن هذه السيطرة لا تدوم طويلاً، ولذلك، كما يرى بابيه، فإن مدى ممارسة السيطرة الشاملة في الأراضي المحتلة يدفع بالباحث إلى البحث عن مصطلح أكثر دقة لوصف الحالة الاستعمارية في الأراضي المحتلة.

وفقاً للوثائق التي يستندُ إليها بابيه، فقد وُضعت خطة احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في بدايات الستينيات، وقد أُطلِقَ على الخطة آنذاك "خطة شكم "Shacham Plan- ، إلا أن المدعي العسكري العام أطلق عليها اسم "الخطة غرانيت"، والتي قسمت الضفة الغربية إلى ثماني مقاطعات، وعينَت الحكام الإداريين لتلك المقاطعات والذين كان منهم حايم هيرتسوغ الذي رُقِيَ إلى رتبة جنرال وعُيِن حاكماً عاماً للضفة الغربية قبل سنواتٍ من احتلالها . وفي الآن ذاته شرعَت الاستخبارات الصهيونية في وضع لائحة بأسماء الشخصيات المحلية إضافة إلى المؤسسات الناشطة في الأراضي التي ستُحتلُ بعد سنوات، لغاية خلق قيادة محلية متعاونة مع الاحتلال عند وقوعه. وكما يشرحُ بابيه لاحقاً، فقد كانت الغاية النهائية للخطط التي وضعتها القيادة الصهيونية آنذاك تتمثل في إقامة أكبر سجن على وجه الأرض Mega-prison .

في الفصل الثاني يتطرق بابيه إلى طبيعة السياسة التي طُبِّقَت في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد أيام ثلاثة من القتال. كانت إسرائيل قد أحكمت سيطرتها على فلسطين التاريخية، مُحوِلة ما يقارب المليون ونصف فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى عديمي الجنسية ولاجئين في أرضهم وخارج أرضهم، وكذلك كان القرار الإسرائيلي بتولي الجيش مسؤولية السيطرة الإدارية، الأمنية والعسكرية على الضفة الغربية منسقاً مع السياسة المُقررة في وقتٍ سابق على الاحتلال.

في الفصل الثالث يُوضِحُ المؤلف كيف طوعت الصهيونية الجغرافيا وجعلتها جُزءاً من أعمِدَة سجنها الهائل الذي شيدته في الضفة الغربية وقطاع غزة. ذلك عبر ترسيم مساحات فلسطينية ضيقة داخل مناطق يهودية مستعمَرة، والتي شرعت القوات الصهيونية في تطبيقها خلال السنة الأولى بعد نهاية حرب عام 1967، مُستعينة بقوانين مُصادرة الأراضي والقوانين العسكرية.

كان ثمة مشروعان مُتوازيان؛ مشروع السيطرة الجغرافية بتحويل أماكن سكن الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مناطق معزولة مترامية وغير متصلة بإقامة المستوطنات، وآخر قانوني استيطاني يقوم على إصدار المراسيم والقوانين لمصادرة الأراضي وتحويلها إلى مستوطنات لإعاقة النمو الطبيعي للمجتمع الفلسطيني بمنع البناء والتوسع الطبيعيين في الضفة وقطاع غزة.

يُوضِحُ بابيه كيف أن آليات السيطرة الإسرائيلية على الضفة وقطاع غزة، كما هي ظاهرة اليوم، لم تكن تطوراً أو نتيجة لظروف الاحتلال، بل كانت أساساً من أساسات الفكر الصهيوني، وهو تهويد الضفة لغاية خلق أغلبية يهودية على أرض فلسطين التاريخية. ولذلك، فقد هدفت الخطط والممارسات الإسرائيلية التي تنضوي تحت إطار "السيطرة الشاملة" Total Control ، إلى حصر السكان الفلسطينيين في بانتوستانات منفرقة بعد أن تبين عدم إمكانية طردهم منها، رغم طرد أكثر من مئة ألف فلسطيني عبر نهر الأردن من الضفة الغربية، كما يظهر في الفصل الرابع الذي يعرِضُ رؤية موشيه ديان لتهجير

الفلسطينيين إلى الأردن إضافة إلى يغئال آلون الذي كان قد قاد وحدات النخبة الصهيونية وكان مسؤولاً فعلياً عن التطهير العرقي في عديد القرى والبلدات الفلسطينية عام 1948. كان ديان على ثقة تامة بأن لا شيء يجب أن يقف عائقاً في وجه المشروع الصهيوني، وكان يتوقع أن الفلسطينيين لن يتمكنوا أبداً من تشكيل حركة تحرر وطني وأنهم في واقع الأمر مجموعة متباينة من الطوائف الدينية وليسوا شعباً ويجب تهجيرهم إلى الأردن.

بعد انتهاء الاحتلال وتبيُّن عدم إمكانية طرد الفلسطينيين كافة من أرضهم، تحول الاهتمام الصهيوني إلى الاحتفاظ بالأراضي المحتلة، ولكن دون ضمها سياسياً إلى السيادة الإسرائيلية. كان التفكيرُ الاستراتيجي الإسرائيلي، وفقاً لبابيه، يكتشفُ أنه في حال الرغبة بتطبيق التطهير العرقي بوسائل أخرى، فبديلُ الطرد سيكونُ عدم السماح للناس بمغادرة أماكن عيشهم، وبذلك، سيُستثنونُ من معادلة التوازن الديمغرافي. وباحتوائهم في أماكن عيشهم الخاصة، لن يتوجبُ عدُّهُم في الإحصاء الديمغرافي الكلي بما أنهم لا يستطيعون الحركة بحرية، النمو أو التوسُّع، ولا يتمتعون بأي حقوق مدنية أو إنسانية أساسية. وتُسمّى هذه الاستراتيجية بالتكييس Encystation ، أي التضييقُ على شيء بحيز كيسي، أي، هنا المجتمعات الفلسطينية تُحوَّطُ بمناطقٍ تدعي إسرائيل السيادة عليها.

يُطلِقُ بابيه وصفَ "البانوبتيكوم" Panopticon ، على حالة الاحتلال الصهيوني للضفة الغربية. بطريقةٍ أو بأخرى، تُشابهُ سجون الحاضر البانوبتيكوم، وهو المُصطلحُ الذي خَلَقَهُ للمرة الأولى جيرمي بنثام، الفيلسوف الحديث الأول الذي يُعقلِنُ حالة السجن في الداخل من نظامٍ تأديبي إجباري. صُمِّمُ البانوبتيكوم، والذي كان في بدايات القرن التاسع عشر متوحشاً، ليُمكِّنَ الحراس من رؤية السُّجناء دون قُدرة السُّجناء على رؤية سجانيهم. يكونُ المبنى دائرياً وتصطفُّ زنازين السُّجناء بشكلٍ دائري وفي مركز الدائرة ثمة برج المُراقبة الضخم الذي يُمكِّنُ السجانين من النظر ومراقبة كل زنزانة،

ومن ثم مراقبة أي سلوك انحرافي محتمل، ولكن المُراقبة حذرة ولا يُمكن رُؤيتها حيث يتعذر على السجين أن يعرف متى يكون مراقباً أو غير مراقب. اعتقد بنتام أن النظرة المُحدقة The Gaze ، للبانوبتيكوم ستُجبِرُ السجناء على التصرُّف الأخلاقي، كما لو أنهم سيشعرون بالعار بينما هم في محط نظر الإله من شرورهم.

يُبدِلُ بابيه السلوك الأخلاقي بالتعاون مع الاحتلال، ويُبدِلُ المبنى الدائري للبانوبتيكوم بمعالم السُجون الهندسية التي نشأت عن حالة الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية، مؤكداً أن القرار الإسرائيلي كان في عزل الفلسطينيين في بانوبتيكوم حديث في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. ورغم أن البانوبتيكوم في تحليل فوكو يصِلُ حالته الأشدُّ رقابة عندما يكون نظام سيطرة ليس بحاجةٍ إلى الحواجز المادية ولا يُرى فيهِ الحُراس؛ إلا أن النموذج المُطبق في الضفة الغربية قد تضمنَ إجباراً للسُجناء على رؤية السجانين والشعور الكامل بكل طريقة ممكنة بالحواجز المادية، بالجدار والأسلاك الشائكة المحيطة بهم.

حرب الخيار

لا ينتهي الكتاب إلى التأكيد بأن الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية المُحتلة عام 1967 كان نتيجة حتمية للعقيدة الصهيونية، بل يبدأ من هذه البديهة ليكون في الواقع تأريخاً للاحتلال لا للسكان الأصلانيين. وانطلاقاً من هذه البديهة، التي ليست بالضرورة بالبديهة غير المعروفة لدى الباحثين والمؤرخين في الصراع العربي الإسرائيلي؛ إلا أن أهمية الطرح في كتاب "أكبر سجن على وجه الأرض"، هي في تدعيم هذه الفرضية بالوثائق الأصلية التي رفعت عنها السرية والتي تُبيِنُ أن الحرب لم تكن حرب اللا خيار، بل كانت حرب الخيار، وكانت حرباً استراتيجية تم التخطيط لها وتحديد أهدافها المتمثلة في توسيع رقعة سيطرة الصهيونية على الأراضي الفلسطينية والعربية بأكبر قدرٍ ممكنٍ استجابة

للأيديولوجيا الصهيونية والعقيدة الصهيونية المتمثلة في إقامة دولة يهودية بأغلبية يهودية مُطلقة إن كان ذلك الأمر ممكناً. ذلك أن الدعاية الصهيونية التي تلت الحرب وكانت حتى وقت قريب مُقنعة للمجتمع الدولي، وحتى لبعض الأوساط العربية، أن حرب الأيام الستة كانت قد فُرضَت على إسرائيل ولم تكن خياراً إسرائيلياً خالصاً؛ وذلك تجعل من الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية ناتجاً طبيعياً وحالة كان لا بد لإسرائيل من التعامل معها والتأقلم معها، وذلك تجعل من كل ما هو قائم على الأرض حتى اليوم، تبعاتٍ تطورت عن حالة اللا خيار. إلا أن بابيه في كتابه هذا يُقدم، مدعوماً بالوثائق، سردية مختلفة للاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية. وتلك السردية هي أن كل ما هو قائم على الأرض حتى الآن، ليس مُجرد تبعات ولم يكن جزءاً من حالة تأقلم إجبارية، بل كان جزءاً من مخطط استكمال التطهير العرقي الذي بدأ في عام 1948، ومن ثم استُكمِل في عام 1967، وبعد أن تبين عدم إمكانية طرد الفلسطينيين تماماً من أرضهم، تحولت الاستراتيجية إلى محاصرتهم داخل أراضيهم.

ذلك يبدل منظور قراءة سردية الاحتلال الصهيوني، وكذلك تجعل من مفاوضات السلام شبه عبثية. فوفقاً لوجهة النظر هذه، لم تقدم المفاوضات شيئاً غير إضفاء الشرعية على الاحتلال بوصفه احتلالاً لا امتداداً لحالة استعمارية قائمة أصلاً في الأراضي المحتلة عام 1948، وكذلك تكون المستعمرات القائمة في الضفة غير قابلة لتكون جزءاً من المفاوضات لأنها جزءٌ من أيديولوجيا صهيونية إضافة إلى كونها جزءاً لا يتجزأ من أدوات تثبيت أكبر سجنٍ في العالم، وكذلك يكون هدف المساعدات الدولية، إضافة إلى المؤسسات الرسمية الفلسطينية التي نشأت عن المفاوضات، هو خفض مصاريف الاحتلال وتحريره من مسؤولياته الأمنية، الإدارية وغيرها تجاه سكان هذه المناطق المحتلة والذي يُشير إليهم الاحتلال الصهيوني بوصفهم "مقيمين".

يُناقش الكتاب في الفصل السابع أسطورة العقد من 1967 إلى 1977، والذي تمّ تصويره في المطبوعات والدعاية الصهيونية كـ "عقد مستير"، تحمل الكثير من فرص السلام والتقدم للفلسطينيين. إلّا أنّ الواقع أنّ العقد كان عقداً فيه تحوّل الفلسطينيون منذ اليوم الأول إلى "مقيمين"، في سجن تحكمه بيروقراطية الشر التي تنظر إليهم بوصفهم عدواً محتملاً.

وعلى العكس من "العقد المستير"، يتطرق الكاتب في الفصول التاسع والعاشر والحادي عشر إلى الانتفاضة الأولى والثانية، بداية من العقد 1977 إلى 1987 والذي يُسمّيه بايبه بـ"عهد المسنوطنين"، الذي ترافق مع صعود الليكود سياسياً في إسرائيل ومعه تصاعد دعم الحكومة والدولة في إسرائيل للاستيطان في الضفة الغربية.

استمرّت الانتفاضة الأولى ستّ سنوات وقتل فيها ألف فلسطيني واعتقل 120 ألفاً، وانتهت الانتفاضة بتوقيع الفلسطينيين اتفاق أوسلو الذي لم يلبث أن أدى إلى مزيدٍ من الخيبات السياسية التي قادت إلى الانتفاضة الثانية عام 2000 . في النهاية انتهت الانتفاضة الأولى بنموذج للسجن المفتوح، ولكنه لم يلبث أن عاد ليكون سجناً شديد الحراسة عام 2000 واستمرّ كذلك إلى أن أصبح نموذجاً مختلطاً من كلّ ما سبقه عام 2005.

كما يُناقش الكتاب عديد القضايا الأخرى ذات العلاقة بالاستعمار الاستيطاني في الضفة الغربية. ويقع الكتاب في 368 صفحة وقد وُزّعت فصوله على النحو الآتي: "إعادة قراءة رواية الاحتلال"، "اختيار طريق الحرب"، "اختراع أكبر سجن في العالم"، "القدس الكبرى كمشروع مرشد"، "رؤية آلون"، "مكافآت اقتصادية وانتقامات عقابية"، "التطهير العرقي في حزيران 1967"، "إرث حكم المبام 1968-1977"، "بيروقراطية الشر"، "على طريق الانتفاضة 1977-1987"، "الانتفاضة الأولى 1987-1993"، "أوسلو اللغز والانتفاضة الثانية"، "أقصى درجات الأمن المشددة- أنموذج سجن قطاع غزة".

عرض ملخص للكتاب

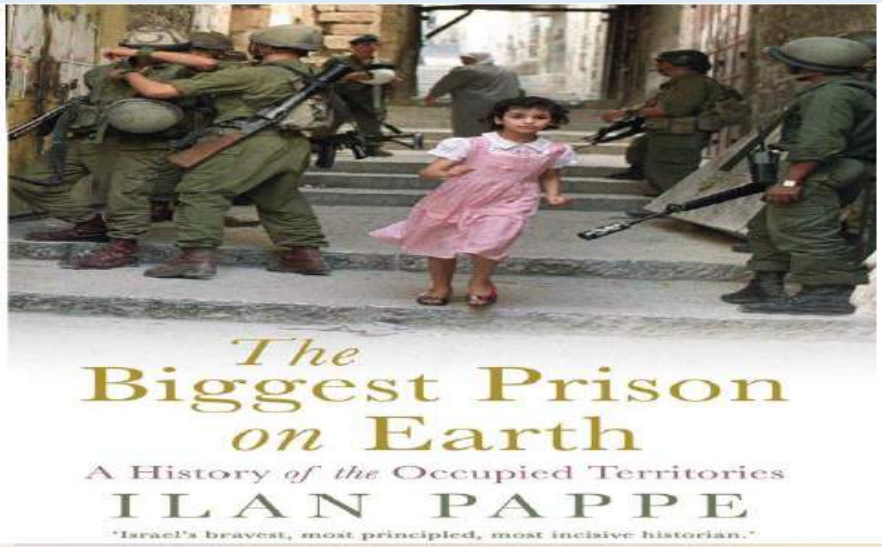

أكبر سجن على الأرض.. تاريخ الأرض المحتلة

يتقدم عمل السجن الأعظم في التاريخ (فلسطين المحتلة) ولا يزال الجيل الثالث من السجناء ينتظرون من العالم أن يعترف بمعاناتهم ويدرك ما هم فيه من اضطهاد مسنم "بيروقراطية الشر"، هكذا أطلق المؤرخ الإسرائيلي إيلان بابي على الوحشية الممنهجة للاحتلال الإسرائيلي: حواجز الجيش على الطرقات، والاعتقالات الجماعية، وتفتيش المنازل، ونقل السكان قسريا، وزرع المستوطنين، والجدار المشؤوم، خدم أشرار وضعوا التفاصيل الدقيقة وأيدوها عبر السنوات وأتقنوا عملها، باعتبارهم حراسا لهذا السجن الأكبر على الأرض، ولن يُلغى هذا السجن إلا بخروج آخر هؤلاء الخدم من الخدمة.

عبر مقدمة ومدخل و12 فصلا يقدم المؤلف إيلان بابي -في كتابه هذا المعنون بـ: "أكبر سجن على الأرض.. تاريخ الأرض المحتلة"، تفاصيلَ تحول فلسطين إلى سجن عملاق، أُنشيء ليس بغرض الحفاظ

على الاحتلال، بل استجابة عملية للمتطلبات الأيديولوجية للصهيونية. والحاجة إلى السيطرة على أكبر قدر ممكن من فلسطين التاريخية، وخلق مبدأ الأغلبية اليهودية.

وهذه المتطلبات هي التي أدت إلى التطهير العرقي لفلسطين عام 1948، ووصلت إلى السياسة التي تشكلت في 1967 وأصبحت المغذي الأول للأعمال الإسرائيلية التي نمارس اليوم. تطهير متواصل.

الفصل الأول من الكتاب يعرض خلفية سياسات 1967 وكونها تكملة للإستراتيجيات التي اعتمدتها الصهيونية منذ عام 1882، وخاصة في 1948. وفي القلب من ذلك الفصل، مسحٌ للفترة ما بين 1948 و1967 والسياسات التي اتُبِعت بعد ذلك باعتبارها مراحل في مشروع استعماري مستمر، يهدف إلى تهويد فلسطين ونزع عروبتها.

في عام 67، يؤكد المؤلف أنه لم تكن هناك تهديدات جوهرية لإسرائيل، ولم تكن مناورات جمال عبد الناصر تختلف ، من حيث نوعها ونطاقها عن تصرفاته السابقة، والجبهة السورية كان يمكن لإسرائيل تهدئتها ببضعة تصرفات غير عدوانية. لكن إسرائيل شنت حرب 5 حزيران 1967 استمراراً للتطهير العرقي وابتلاع فلسطين كاملة.

يروي إيلان في الفصل الثاني كيف أنه بعد ثلاثة أيام من القتال، أحكمت إسرائيل سيطرتها على فلسطين التاريخية، ووضعت في قبضتها مليون فلسطيني بالضفة الغربية، وحوالي نصف مليون في قطاع غزة، كلهم تحولوا في نظر الصهيونية إلى لاجئين على أرضهم، ويوم 8 حزيران أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية ليفي إشكول أن القدس عاصمة أبدية لإسرائيل.

كما تم الاتفاق على سياسة عامة تجاه الواقع الجديد: مصير الأراضي وطرد السكان ومستقبل القدس. وما لم يظهر في السجلات؛ كان قرار ترك آلية السيطرة على حياة الناس في الضفة والقطاع إلى

الجيش، وتحويلهم إلى حالة عديمي الجنسية، ودون وضع قانوني تحمي حقوقهم المدنية والإنسانية. وفي منطقة القدس الكبرى، كانت جميع هذه المواقف والممارسات قد دخلت حيز التنفيذ في الشهر الأول من الاحتلال.

في الفصل الثالث؛ يكشف المؤلف كيف كان ترسيم مساحة فلسطينية محصورة داخل عدة مناطق يهودية مستعمَرة، نتيجةً لجهد متضافر منح السجن الهائل شكلَه النهائي. ويصف التخطيط الدقيق والتنفيذ السريع لهذه الخطة خلال السنة الأولى بعد نهاية حرب 1967.

وذلك قبل أن تحاول إسرائيل تبرير استعمار الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبارها إياه رد فعل أمنيا ضروريا ضد أنشطة المقاومة، أو القيام بعمل انفرادي في مواجهة الجمود الدبلوماسي الذي طال أمده. كان هناك مشروعان رئيسيان: مشروع خارجي يعتمد تقطيع الضفة الغربية وغزة إلى شرائح عبر إقامة المستوطنات، ومشروع داخلي هو إصدار مراسيم وقوانين مستمرة لا تنتهي أبدا، والغرض منها هو مصادرة الأراضي الفلسطينية لاستعمارها مستقبلا، والحد من النمو الطبيعي والعضوي للمجتمعات الفلسطينية عبر منع البناء والتوسع الجديدين إلى ما بعد القدس الكبرى.

وكذلك الحاجة إلى رسم عمليات الاستيلاء الجديدة ، بطريقة ترضي شهية إسرائيل وتهدئ مخاوفها، هو جوهر الفصل الرابع. تقدم ريغال آلون وموشيه ديان نهذا النهج؛ فقد كان آلون يقود وحدات النخبة الصهيونية ومسؤولا فعلا عن التطهير العرقي بالقرى والبلدات الفلسطينية عام 1948. وقدمت له نتائج حرب حزيران فرصة لاستعادة أمجاده القديمة، وكان مشروعه يقوم على تهجير فلسطينيي الضفة إلى الأردن.

كانت ثقة موشيه ديان المتغطرسة ترى أنه لا شيء يجب أن يقف في وجه إسرائيل. وكانت توقعاته الدائمة تقضي بأن الفلسطينيين لن يستطيعوا تشكيل حركة تحرر وطني، وأنهم مجموعة متباينة من

الطوائف الدينية وليسوا شعبا أو مجتمعا، وتجب التخلص منهم بطردهم إلى ملك الأردن الحسين بن طلال.

سلاح الاقتصاد

في الفصل الخامس يسرد المؤلف كيف أنه خلال شهر حزيران 1967 أيضا، وضعت إسرائيل أساس واقع جديد في الضفة والقطاع استمر حتى اليوم. وكانت الفكرة المهيمنة هي كيفية فرض واقع اقتصادي يمكّن المستعمرين الجدد من الهيمنة على السكان الأصليين.

كان الافتراض الأساسي هو بناء مجموعتين من المصالح، وفيما تخص السكان الأصليين للبلاد فإن الاقتصاد تجب أن يعمل كمكافأة على السلوك الجيد، وأيضا وسيلة عقاب على السلوك السيئ من وجهة نظر المستعمرين.

التطهير العرقي في حزيران 1967 هو عنوان الفصل السادس، ويؤكد إيلان أن حزب العمل الإسرائيلي كان أكثر شرا وتوافقا مع المشروع الصهيوني الاستيطاني، ومشروعه يقوم على تشريد السكان الأصليين. ولم يكن هناك سبب يدعو لعدم التفكير في ذلك أو تنفيذه، ولكن الظروف التي تكشفت بعد الحرب هي التي استبعدت التطهير الواسع النطاق، وهدأت قليلا خطواته العملية. كان مردخاي غور أحد الضباط الكبار بالجيش الإسرائيلي، وقد تقدم بمشروع للحكومة، في تموز 1967، يقضي بخلق ظروف تجبر الفلسطينيين على الرحيل. وضرورة استيعاب لاجئي غزة في الضفة الغربية، ثم الضغط على الجميع للرحيل فقط. وتجب العمل على ترسيخ الشعور بعدم الأمل في البقاء، وتجميد كل مشروعات الإغاثة والمساعدة والتنمية لتشجيع الترانسفير.

الفصل السابع يناقش أسطورة العقد من 1967 إلى 1977، وكيف تم تصويره كذبا في أكثر من مطبوعة إسرائيلية كـ "عقد مستنير"، تحمل الكثير من فرص السلام والتقدم للفلسطينيين أكثر من أي وقت

مضى. لكن الحقيقة، كما يرويها الكتاب، هي أنه كان عقدا تحوّل فيه أهل الأراضي المحتلة منذ اليوم الأول إلى نزلاء مدى الحياة (هم وأطفالهم وأحفادهم) في سجن تحكمه بيروقراطية تنظر إليهم بوصفهم تهديدا محتملا ومصدر خطر.

وكانت مسؤولية خداع العالم في ذلك العقد تقع بالأساس على حزب العمل، وشيمون بيريز الذي صوروه على أنه رجل سلام. في حين أن الخطوط العريضة للمستعمرات اليهودية في المستقبل تم إنشاؤها على أيدي السياسيين العماليين في العقد الأول من الاحتلال.

الخطوات التفصيلية للخطة الإسرائيلية هي موضوع الفصل الثامن، فعندما انتهت اجتماعات مجلس الوزراء الأساسية في حزيران 1967؛ انتهى القرار باستبعاد الضفة الغربية وقطاع غزة من أي جدول أعمال للسلام، ونقل حكمها إلى الجيش، والإذن ببعض عمليات الطرد الخفي دون طرد جماعي، وإدماج الأراضي في الدولة اليهودية دون ضمها رسميا، وبالتالي ترك الناس هناك في طي النسيان المدني والشخصي.

كانت اللجنة المسماة "لجنة المديرين العامين" مشكّلة من المديرين العامين لجميع الوزارات، وأوكل إليها وضع البنية الأساسية للسجن الكبير. أنشئت اللجنة في 15 حزيران، وجميع اجتماعاتها مدونة في مجلدين يضمان آلاف الصفحات.

كانت الرغبة هي تعزيز الوجود اليهودي في الضفة الغربية، وبدرجة أقل في قطاع غزة. غير أن الواقع تشكل أيضا بالرخصة الجديدة التي أعطيت لحركة المستوطنين التي نشأت عام 1968، وهي تسعى بشكل مكثف إلى إيجاد مواقع جديدة لبناء مستعمرات في المناطق الفلسطينية. بيد أن تأثيرها لم يكن ملموسا حتى وصل الليكود إلى السلطة في 1977.

طريق الانتفاضة

في الفصول التاسع والعاشر والحادي عشر؛ يصل المؤلف إلى الانتفاضة الأولى والثانية، فقد كان العقد (1977 إلى 1987) مملوءا بخيبات الأمل للفلسطينيين، وأسماه إيلان "عهد المستوطنين."

وفي نهاية ذلك العقد وتحديدا في كانون الأول 1987، دهست شاحنة يهودية أربعة فلسطينيين من مخيم جباليا للاجئين، فاشتعلت انتفاضة الشعب الأولى (انتفاضة الحجارة) . استجاب الفلسطينيون للانتفاضة بصورة لم تحدث منذ ثلاثينيات القرن العشرين، وأصبحت صورة الطفل النحيل يواجه دبابة عملاقة تحجر في يده أيقونة لفلسطين في أعين العالم.

استمرت الانتفاضة الأولى ست سنوات، وقُتل فيها ألف فلسطيني واعتُقل 120 ألفا، كثير منهم دون سن السادسة عشرة . ثم وقع الفلسطينيون في خدعة اتفاق أوسلو الذي امتلأ بالأساطير، ولم ينتج عنه سوى زيادة السيطرة الإسرائيلية ووحشية المستوطنين. واتهمت إسرائيل والولايات المتحدة عرفات بأنه يقف خلف اندلاع الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى) للحصول على مكاسب سياسية.

في النهاية نتج عن الانتفاضة الأولى نموذج آخر للسجن المفتوح، وبعد الإطاحة بالانتفاضة الثانية، ظهر نموذج جديد لسجن شديد الحراسة عام 2000، واستمر هذا النموذج عدة سنوات ثم تحول إلى نموذج مختلط من كل ما سبقه في عام 2005.

وفي الفصل الثاني عشر؛ يروي المؤلف عملية بناء مدينة عربية وهمية في صحراء النقب عام 2004، بالحجم الطبيعي وبتكلفة بلغت 45 مليون دولار. شوارع بأسماء، ومساجد ومبان عامة وسيارات، وأصبحت قطاع غزة المزيف في شتاء 2006.أنشئت المدينة للتحضير لحرب أفضل نتائج لإسرائيل ضد حركة حماس، وإعداد الجنود لسيناريوهات وُضعت للقطاع كثيف السكان. وحض وزير الدفاع

الإسرائيلي آنذاك إيهود باراك "بروفة" للحرب في "مدينة الدُّمى" هذه، وصور الإعلام الغربي قواته البرية تقهر المدينة الوهمية وتقتل "الإرهابيين" فيها.

كان الجيش الإسرائيلي يتصرف كقوات أمن تتدرب لاقتحام سجن، فيه سجناء محاصرون من كل جهة. كانت المواجهة الفعلية وجها لوجه داخل السجن قد كلفت الجيش عشرات من أفراده، لذلك كان الأسلم لهم أن يعتمدوا سياسة التجويع والعصر البطيء، حتى ينتزعوا الحياة من القطاع المسجون. يتقدم عمر السجن الأعظم في التاريخ (فلسطين المحتلة)، ولا يزال الجيل الثالث من السجناء ينتظرون من العالم أن يعترف بمعاناتهم ويدرك ما هم فيه من اضطهاد مستمر. وأن الحصانة التي تلقتها إسرائيل، على مدى نصف قرن، تشجع الآخرين (من أنظمة ومعارضين على حد سواء) على الاعتقاد بأن حقوق الإنسان والحقوق المدنية في الشرق الأوسط لا قيمة لها.

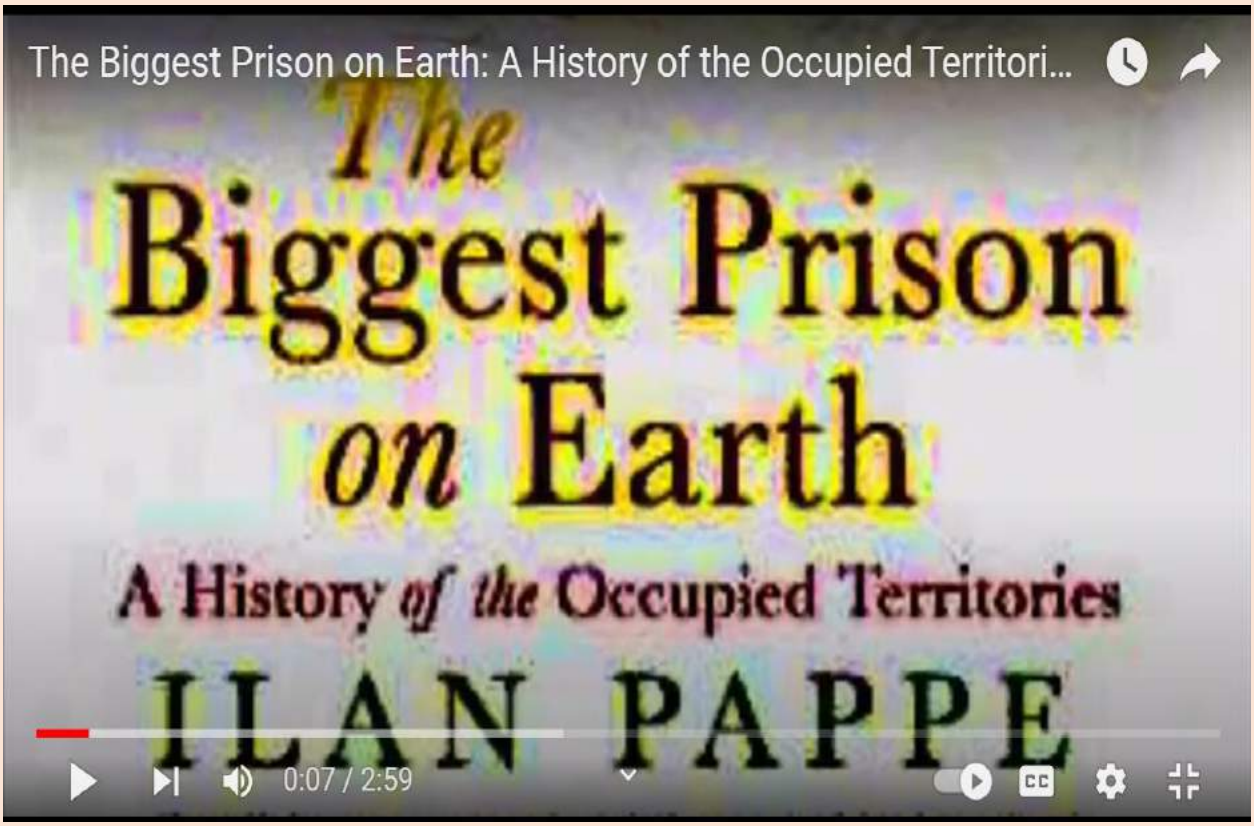

https://youtu.be/T5zVmZeT9Iw?si=008Uf0zi1PU81Bj0

وكتاب خطير آخر!

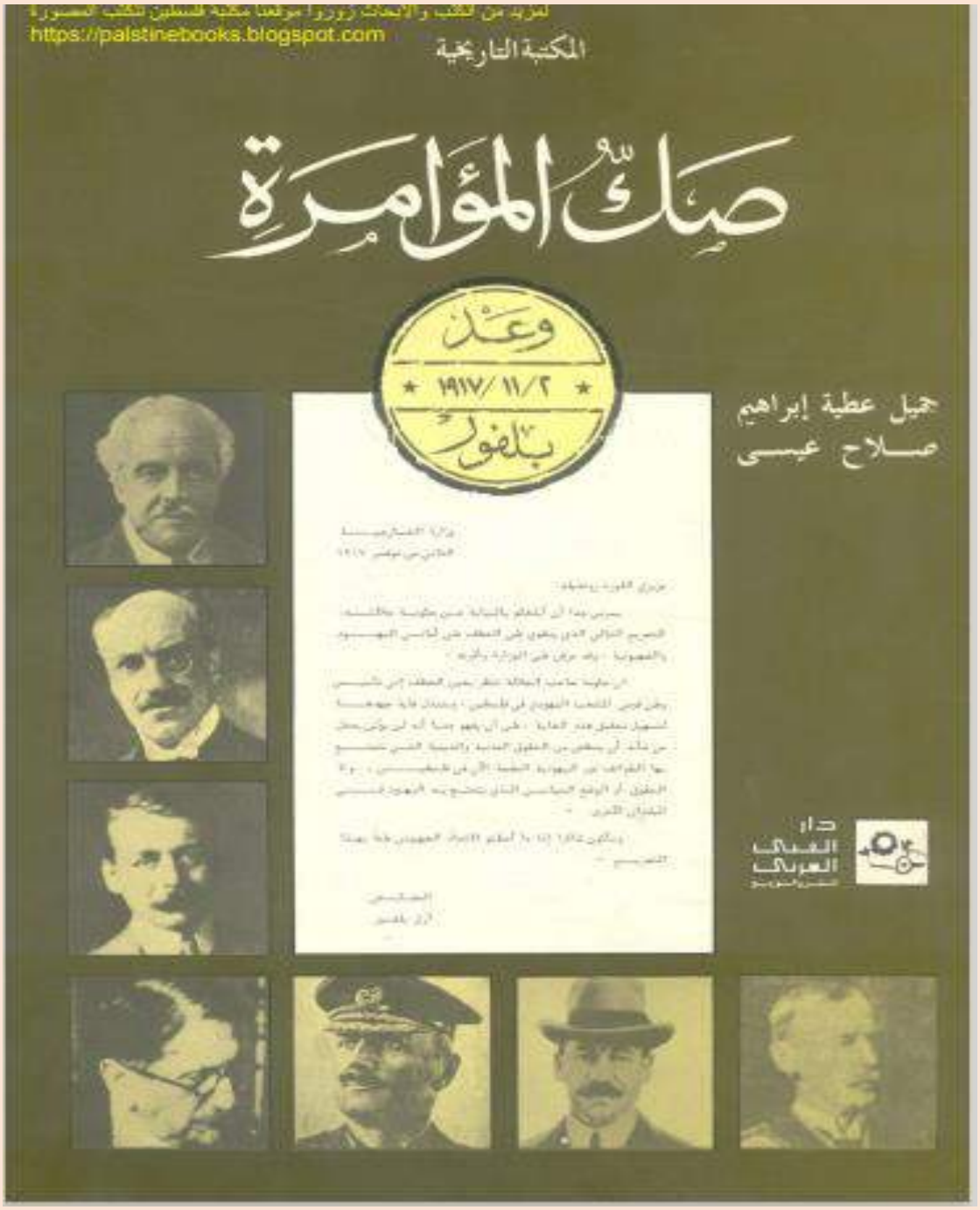

لقراءة الكتاب وتحميله اضغط الرابط التالي:

صك المؤامرة – جميل إبراهيم وصلاح عيسى – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

وكتاب جديد

صحوة المحكومين في مص الحديثة: من رعايا إلى مواطنين[76]

محمد أبو الغار 17-10-2023

[76] صحوة المحكومين فى مص الحديثة: من رعايا إلى مواطنين | المصري اليوم (almasryalyoum.com)

هذا كتاب هام صدر بالفرنسية في باريس وكتبه مؤلفان مصريان هما نهجت النادي وعادل رفعت، وأطلق عليهما لقب "النوأم" لأنهما قدما أعمالا هامة سويًا عبر عشرات السنوات باسم مستعار هو "محمود حسين".

هاجر المؤلفان إلى فرنسا عام 1966 بعد أن تم حبسهما 5 سنوات أيام عبد الناصر بتهمة الانتماء إلى اليسار، ومنحهما الرئيس ميتران الجنسية الفرنسية ضمن عشرات من المثقفين والكتاب الهاربين من معتقلات بلادهم الأوتوقراطية. تم إسناد رئاسة تحرير مجلة اليونسكو الثقافية العريقة لهما. المؤلفان أصبحا من أهم المثقفين والكتاب الفرنسيين ولهما صلات وثيقة بكبار الكتاب الفرنسيين.

قام بترجمة الكتاب د. محمد مذكور ونشرته دار الشروق حديثًا، وكتب مقدمة قصيرة وعميقة ومؤثرة، واختاره المؤلفان بعد أن قرأوا عملًا مترجمًا له واشتركا معه في إعادة صياغة بعض الفقرات المترجمة. يقول المترجم إن ما قرأه كان أعمق بكثير من أن يكون سردًا تاريخيًا، بل يقدم صورة لمصر بأبعادها الاقتصادية والسياسية والدينية والنفسية، والكتاب يتحدث باسم المحكومين الذين نما وعيهم واكتمل نضوجه.

يعتبر المؤلفان أن مصر قبل عام 1798 كانت تعتبر أن كل حدث هو إرادة إلهية، وبالتدريج بدأ الاعتراف بأن هناك أمورا دنيوية في يد الإنسان وبدأ طموح المحكومين في تغيير العلاقة بينهم وبين الحكام. كان كل المصريين أيام الدول العثمانية يعتقدون أن أي عمل إنساني نابع من الإرادة الإلهية، ولا توجد إرادة شخصية. وأن المواطن لم يكن على وعي بأنه مصري، وقبل ظهور القومية المصرية في الوجدان المصري كانت تحكمه هوية إسلامية وهوية محلية مرتبطة بالقرية، أو المدينة، أو الجغرافيا، أو الحرفة. تكونت الهوية المصرية عبر سنوات طويلة بدأت برفاعة الطهطاوي الذي كان أول من ذكر الكيان المصري المختلف عن الكيان الإسلامي، وتجسد أكثر أثناء ثورة عرابي عام

1882 وكان إيمان المواطن راسخًا بأن الدولة التي تقوم على الشريعة تفترض طاعة المحكوم للحاكم وحرص الحاكم على الصالح العام. وتطور مفهوم القومية المصرية وأصبح ناضجًا بنهاية ثورة 1919.

يقدم الكتاب صورة لمجتمع فيه انفصام تام بين حكام أجانب وشعب منفصل عنهم ومنغلق على نفسه، ويبدأ التغيير حين ينفصل بعض الأفراد ويشعرون بانتمائهم لطبقات حديثة ذات مصالح متميزة ويطالبون بعلاقة مختلفة مع الحكام. ويركز فصل آخر على أن الحكام والمحكومين كانوا يؤمنون تمامًا بأن الله يتحكم في كل الأمور الدنيوية، وأن السلطان تحكم باسم الله وأن على الرعايا أن يطيعوه ولم تنزعزع هذه العقيدة إلا بالإيمان باستقلال الشؤون الدنيوية عن الإرادة الإلهية، وتم وضع قواعد بشرية لتنظيم الأمور الدنيوية.

في فترات متعددة من تاريخ مصر كانت تحدث معارك طاحنة بين الفرق المملوكية المسلحة، وأدى ذلك إلى تدمير مدن وأحياء كاملة وتدهور مأساوي في الظروف المعيشية للشعب ونقص الغذاء ومجاعات وأوبئة، في هذه الظروف اعتبر العوام أن الحكام كفار وانتفضوا لإعادة الأمور إلى نصابها التي يرتضيها الله وكان يقودهم علماء الدين لتحقيق الاستقرار.

تطورت الأمور بأن أصبح على رأس الدولة وال تركي ومعه ميليشيات مسلحة أجنبية (المماليك)، وتكونت طبقة صغيرة من كبار التجار والأغنياء الذين يعيشون في رفاهية وطبقة أخرى من الحرفيين الذين يعيشون حياة بسيطة معقولة. وكانت هناك طبقة منفصلة ولها مكانة خاصة وهي رجال الدين، ثم هناك الأغلبية من الشعب بدون عمل ويعيشون على الفتات.

يتحدث الكتاب عن تطور العلاقة بين الحكام والمحكومين حتى عام 2011 وقد اخترت أن ألخص الفصل الخاص بالحداثة لأن هذا التغيير يذكر كثيرًا على أنه الطريقة التي تقدمت بها الأمم، وهناك كتابات وأبحاث كثيرة تؤكد أن تطبيق اليهود للحداثة هو الذي أدى إلى التطور الهائل في دولة

إسرائيل. يقول الكتاب إن الحداثة هي التغيير والتجديد وليس التقليد، واستخدام حلول متجددة لأزمات المجتمع الذي يشجع روح الابتكار، ويشمل ثورة اجتماعية أدت إلى ثورة اقتصادية في الريف، ونهاية للإقطاع والسخرة، ويصبح الإنسان صاحب قرار ومسؤولا عن نفسه وصولًا إلى النمط الرأسمالي الذي ينظم علاقة حرة بين العامل وصاحب رأس المال، وانتشرت المصانع، بعد الاعتماد على الآلة وعلى الطاقة بدلًا من البشر وذلك عظم الإنتاج. وصاحب ذلك ثورة روحية وذهنية تم فيها فصل الدين عن الدنيا، وأصبح العلم هو الذي يعطى للعقل البشرى مفتاحًا لفك كل ألغاز الطبيعة وقوانينها. قبل الحداثة كان الفن مرتبطًا بالدين وبتصوير السيد المسيح وشهداء الكنيسة في أوروبا، وفى منطقتنا كان تصوير الإنسان غير مرغوب فيه؛ فكان الفن عبارة عن رسم الحروف وأشكالها والمشربيات وأنواعها، وبدخول الحداثة حدثت ثورة فنية وأدبية وبدأ رسم الطبيعة وجسم الإنسان وتحليل الضمير والنفس البشرية في الأعمال الأدبية والشعرية والمسرحية. ثم ظهرت الثورة الحقوقية كجزء أساسي من الحداثة؛ وهى أن الإنسان يتمتع بالحرية وهى حق غير قابل للمساس، وكذلك المساواة بين البشر والحق في الملكية والبحث عن السعادة، وقانون «الهابياس كوربوس» أي قانون منع الاعتقال التعسفي. وتحضرني حادثة فكاهية لكنها تدعو إلى البكاء؛ أنه حين اعتقل د. لويس عوض في العصر الناصري وأرسل إلى الجبل لكسر الأحجار وقف ينادى بأعلى صوته «الهابياس كوربوس» وبالطبع ضباط وجنود المعتقل لم يفهموا شيئًا واعتقدوا أن لويس عوض قد أصابه الجنون؛ بينما هو مثقف كبير يطالب بحق من حقوق الإنسان.

من الحداثة تحويل السيادة المطلقة من الملوك إلى عروش دستورية، يسلم فيها الحكم إلى هيئات منتخبة أو أنظمة جمهورية. وملخص الحداثة هو فصل الحياة الدنيا عن هيمنة الحياة الآخرة، والمساواة بين

البشر، واحترام حقوقهم وإطلاق المواهب في العلم والفن والأدب بدون حدود . وأكدت أن الإنسان مخير في قراراته.

الكتاب يغطى فترة طويلة من التاريخ حتى عام 2011، ويستحق القراءة بروية لأهميته الكبرى.

قوم يا مصري مصر دايما بتناديك.

وكتاب آخر مهم

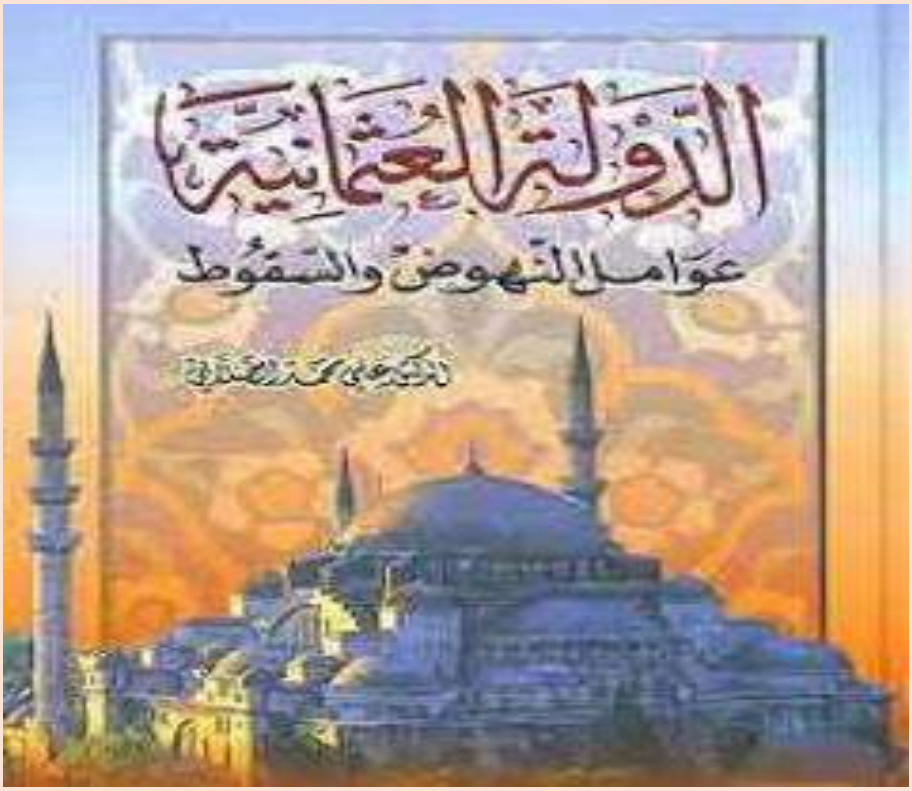

الدولة العثمانية.pdf

لقراءة الكتاب اضغط علامة

نظرة إلى مستقبل العالم

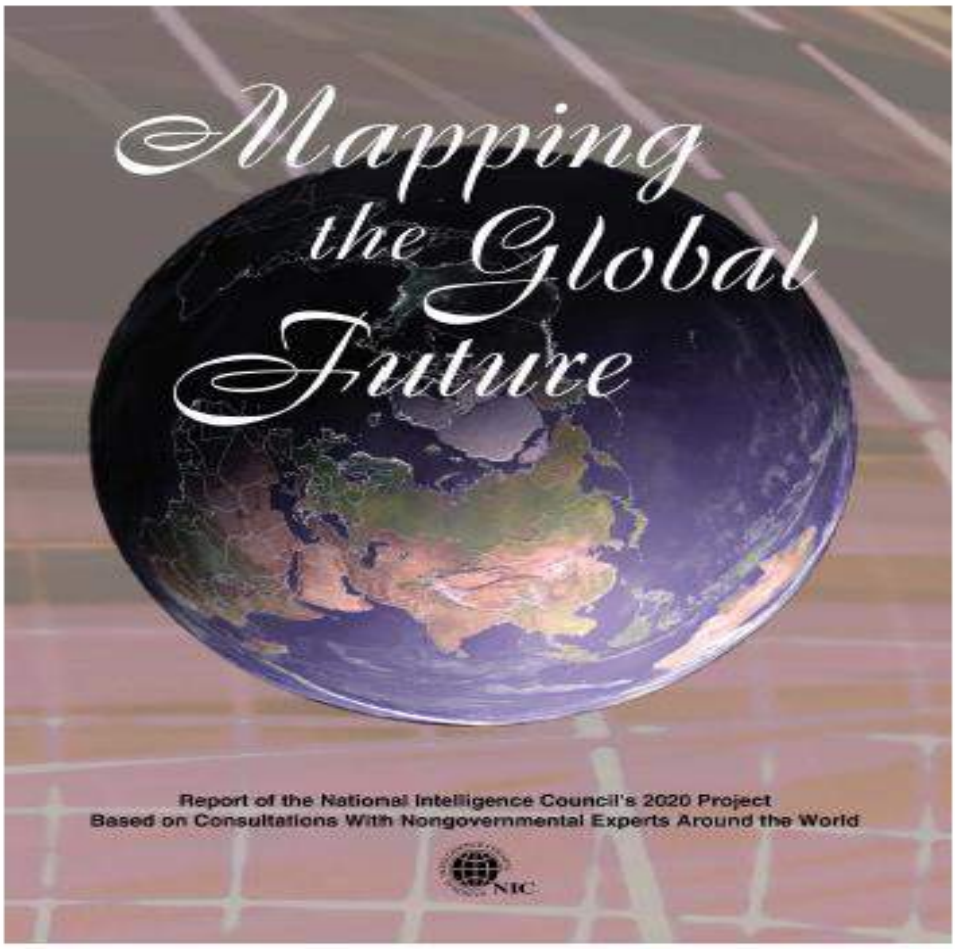

Global Trends_Mapping th

لقراءة التقرير اضغط علامة PDF

دعاء لأهل غزة وفلسطين.. ألا إن نصر الله قريب

- اللهم انصر أهل غزة وثبت أقدامهم.
- اللهم احرس أهل غزة بعينك التي لا تنام.
- اللهُم كُن لأهل غزة عونًا ونصيرًا، وبدّل خوفهم أمنًا.
- اللهم اجعل لأهل غزة النصرة والعزة، والغلبة، والقوة، والهيبة.
- اللهم إني أستودعك بيت المقدس وأهل القدس وكل فلسطين.
- اللهم حرر المسجد الأقصى، واجبر كسرهم، واشف مرضاهم، وتقبل شهدائهم برحمتك.
- اللهم رد إلينا فلسطين والمسجد الاقصى ردًا جميلًا، اللهم أنصر ضعفهم فإنهم ليس لهم سواك.
- اللهم إنا لا نملك لفلسطين إلا الدعاء فيا رب لا ترد لنا دعاء ولا تخيب لنا رجاء وأنت أرحم الراحمين.
- اللهم احمي الأقصى يا ارحم الراحمين، كما اسالك أن تمكنهم في الأرض كما مَكّنت الذين من قبلنا، واعفوا عنا وثبت قلوبنا على حُبك يا أرحم الراحمين.

الجزء السابع
إبريل ٢٠٠١
مصر المحروسة
إطلالة على ذاكرة الوطن
impressions of egypt
volume VII - april 2001
ليلة قتل الوالي
Murdering the Wali
البوستة المصرية
The Egyptian Post
النوبة بريشة والنلي
Nubia by the Wanlys
المشهد الحسيني
Mosque of Al-Husayn
فيلم سلامة
Film: Sallama

مصر
فوق الجميع